سلسلة الوفاء لإمام أهل الصفاء (٦)

مغالطات السّلفية

في شرحهم النصوص وتلبيسهم على المسلمين
في العقائد والأحكام
وخطورتهم على الإسلام والمسلمين والدعوة العالمية

الشيخ
محمد باسم دهمان

العنوان: مغالطات السلفية في شرحهم النصوص وتلبيسهم على المسلمين في العقائد والأحكام وخطورتهم على الإسلام والمسلمين والدعوة العالمية.
الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م
عدد الصفحات: (٧٠٧).
قياس الصفحة: (٢٥- ١٧).
جميع الحقوق محفوظة يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.
المؤلف: محمد باسم دهمان. دمشق ١٩٧٢م
بكالوريوس أصول الدين جامعة أم درمان.
إمام وخطيب ومدرس ومؤلف.
مؤلفاته إلى تاريخ صدور هذا الكتاب:
- دليل المرشدين في تسليك السالكين.
- أذواق النقشبندية في شرح الحكم العطائية.
- رحلة وفاء مع الوارث المحمدي الشيخ أحمد كفتارو.
- حوارات في الفكر الإسلامي مع الشيخ أحمد كفتارو.
- الآداب السلوكية لطالبي المراتب العلية.
- هذا الكتاب: مغالطات السلفية....

التواصل مع المؤلف:
WebSiet: www.alsoufy.com
E-mail: b.alsoufy@gmail.com

إهداء

إلى:

إمام النبيّين...

وسيّد المرسلين...

سيّد الأولين والآخرين...

سيّدي:

محمد رسول الله ﷺ

إهداء

إلى

مشايخي وأساتذتي الكرام...

وإلى كل مسلم ومسلمة .....

وإلى كل حريص على عقيدته ودينه....

وإلى كل باحث عن الحقيقة....

وإلى كل معتصم بكتاب الله وسنة رسوله وسلف الأمة...

محمد باسم دهمان

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

هذا كتابي الجديد: **مغالطات السلفية في شرحهم النصوص، وتلبيسهم على المسلمين في العقائد والأحكام، وخطورتهم على الإسلام والمسلمين والدعوة الإسلامية العالمية.**

وهو على خلاف كتبي السابقة التي كانت في مجال التربية والسلوك والتصوف والفكر الإسلامي، فهذا الكتاب في المجال الفقهي والعقدي والأصولي، أناقش فيه عقائد من يُسمّون أنفسهم بـ(السلفية)، وأبين مغالطاتهم في فهم النصوص، وكيف يجتهدون في التدليس على المسلمين، وفي النهاية أبين خ-طورة أولئك على الدعوة الإسلامية العالمية من تشويه لصورة الإسلام الناصعة؛ لفض الغرب عن الإسلام وتخويفهم منه، والقضاء على تشريع الجهاد بالجهاد نفسه، وقد وصلت إلى نتيجة جلية وهي أن السلفية والوهابية والقاعدة ليست إلا الحلقة الرئيسية في سياسة (الإسلام فوبيا)، وقد قدمت البحث بقراءةٍ تاريخيةٍ سياسيةٍ لنشأة الحركة الوهابية، وأتبعت الكتاب بملحقات؛ ليظهر جلياً كيف اجتهد الغرب البروستانتي لضرب المسلمين بإنشاء ودعم الحركات الدينية الشاذة المتطرفة كالبهائية والقاديانية... وآخرها الوهابية.

الداعي للتأليف:

(مغالطات الوهابية على القنوات الفضائية) هذا عنوان كتيب من مئتي صحيفة كنت قد ألفته عام ٢٠٠٦م للرد على مشايخ السلفية الوهابية: (محمد حسان وأبو إسحاق الحويني وحسين يعقوب) إذ بان نشوء قنواتهم (الرحمة والناس وصفا..) ولكنني لم أطبع الكتاب لما رأيت من إعراض الناس عنهم في الشام الشريفة الطاهرة وعدم اعتبارهم، ولكنني لا أخفي أنه بعد رؤيتي لتمسك أهل الشام بعقيدة أهل السنة والجماعة، لم أكن أتوقع أنني سأجتهد من جديد لأجمع كتاباً وأنشره في الشام في نقض عقائد من يسمون: (السلفية والوهابية).

إن جلّ كتاباتي السابقة المطبوعة وتحت الطبع كانت في التصوف والسلوك والمعرفة الإلهية وقضايا الفكر الإسلامي والدعوة العالمية لا سيما في تفسيري للقرآن الكريم الذي أنجزت منه بفضل الله ٨٠٪، لقد كانت مواضيع كتبي المطبوعة في الثريا، ولكنني في هذا الكتاب -حقيقة- انحدرت إلى أسفل الدرجات، ليس تنقيصاً لما في الكتاب من بيان العلم الصحيح وأقوال الأئمة -رحمهم الله- وبيان جهالة السلفية والوهابية، والدفاع عن العقيدة، ولكنني أقصد بالنزول: النزول من علياء مواضيع الفكر والدعوة الإسلامية العالمية وحوار الحضارات وتربية القلوب على معرفة الله، إلى قضايا خلافية هزلية مزقت الأمة، ولا أقصد بوصفها بالهزلية أنها غير هامة، بل هي خلافات في لبّ العقيدة، ولكنني أقصد بوصفها بالهزلية: أن نقدها من بديهيات العلم فلا تحتاج لمؤلفات ولا نقاشات أصلاً.

لكن ما جرى في بلدي سوريا الحبيبة خلال عام ٢٠١٢م من استغلال السلفية والوهابية للثورة السورية ودخولهم الأراضي السورية من المعابر وغيرها وتشكيلهم وحدات عسكرية لنشر السلفية والوهابية بالقوة تقليداً لزعيمهم المجرم ابن عبد الوهاب، وقيام بعضهم بفتح المدارس وتوزيع المنشورات لنشر هذه الأفكار والعقائد الضلالية، وقد استجاب لهم بعض الشباب المتحمس الجاهل بدينه، وكيف لا يستجيب وقد أغروه بالمال الكثير واستغلوا فقره وحاجته؟!

ولكننا نقول: بفضل الله تعالى رغم ضخ مئات الملايين من الدولارات المرصودة لهذا العمل الضلالي؛ رفض الشعب السوري هذا الفكر النّجديّ الغريب على الإسلام والمسلمين وذلك لكون الشعب السوري مؤسس على العلم الصحيح من قبل علماء الشام الأفاضل.

ولكن الخطر لا يزال قائماً لا سيما على أنصاف طلاب العلم؛ فإنهم قد يُخدعون ببعض العبارات والنصوص البراقة التي يختفي خلفها الضلال والإفك والكذب مثل: (لنرجع إلى الكتاب والسنة) (لا خير إلا في اتباع السنة) (هل نترك كلام رسول الله ﷺ لأجل قول فلان وفلان؟) (نفهم الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح) وغيرها من عبارات الحق التي يراد بها باطل.

ولذلك كله قمت بإعداد هذا الكتاب وأنا في إسطنبول بعيداً عن مكتبتي في الشام وتفاجأت بتلف ملف كتابي القديم: (مغالطات الوهابية..) فاعتمدت في جمع هذا الكتاب على المواقع الإلكترونية المتخصصة في هذا المجال وبعض المراجع المستعارة من بعض المشايخ الترك.

مراجع الكتاب:

ولكوني بعيداً عن مكتبتي في الشام، ولتلف ملف كتابي الأول، وللحاجة الماسة السريعة لهذا الكتاب قمت بجمع هذا الكتاب من المواقع الالكترونية المتخصصة، وقد نقلت منها أبحاثاً كاملة ليس لي فيها أي يد مطلقاً فنسبتها إلى أهلها بعدما راجعت نصوصها وشواهدها، وبعضها تصرفت فيها فأضفت عليها وحذفت منها تماشياً مع خطتي في الكتاب، وهناك بعض الأبحاث من عملي الشخصي، أشرت إلى كل ذلك في الحاشية.

بالنتيجة أستطيع القول أن هذا العمل جماعي أكثر منه فردي، وقد تعمّدت ذلك فأكثرت من النقل عن المعاصرين وعن السلف القريب والبعيد؛ لأجل البيان للقارئ بأن ما في الكتاب من النقد ليس من قِبلي فحسب، وإنما هو رأي علماء الأمة سلفاً وخلفاً ومعاصرين.

ولا بد أن أشكر في هذه المقدمة من استفدت من علومهم وكتبهم وفهمهم - في هذا الاختصاص- بطريق مباشر وغير مباشر منهم: أصحاب الفضيلة: فضيلة العلامة الأصولي المربي محمد إبراهيم عبد الباعث الكتاني [1] -حفظه الله- الذي تعلمت منه الكثير في العقائد واللغة ووجوه التفسير، وفضيلة د. نور الدين عتر [2]-حفظه الله- لا سيما فيما يخصّ الحديث وعلومه، وفضيلة الشيخ

(١) الإمام العلامة الأصولي المحدث محمد إبراهيم ابن عبد الباعث الكتاني الحسيني نسباً الإسكندراني مولداً (١٩٤٦م-.......) شيخ الطريقة الكتانية الشاذلية برع في علوم الأصول والآلة أجازه شيوخه بها له نكت نادرة في التفسير وشرح الحديث من اهم مؤلفاته رد المتشابهات إلى المحكمات في جانب خاتم النبوات وإبراء الذمة في اختلاف الأمة.

(٢) نور الدين عتر الشيخ المحدث الدكتور حلب ١٩٣٧م تلميذ وخليفة الشيخ عبد الله سراج الدين المحدث الكبير، تخرج من الثانوية الشرعية بحلب ١٩٥٤م، ثم تخرج من جامعة الأزهر بتفوق، عين مدرساً لمادة التربية الإسلامية في حلب ١٩٥٨م، ثم حصل على الشهادة العالمية مع لقب أستاذ في علوم الحديث بمرتبة الشرف الأعلى من شعبة التفسير والحديث في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر ١٩٦٤م، حالياً هو رئيس قسم علوم القرآن والسنة بجامعة دمشق واستاذ الحديث

سعيد فودة [1] -حفظه الله- فيما يخص العقائد ومناقشتها، وفضيلة الشيخ عبد الله عكور [2] -حفظه الله- وفضيلة د. وليد الزير [3]-حفظه الله- لا سيما فيما يخص مسألة اللامذهبية والرد على السلفية فيها، فإن لأبحاثهم حظ كبير في هذا الكتاب، وغيرهم ممن استفدت من أبحاثهم جملة وتفصيلاً من علماء السلف والخلف رحمهم الله جميعاً؛ لا سيما الإمام المفسر ابن عاشور، والإمام محمد متولي الشعراوي.

عنوان الكتاب:

كثيرون هم الذين سيقترحون عليّ تسمية الكتاب بـ(مغالطات المتمسلفة، أو من يدعون السلفية...) لتبرئة السلف الصالح من هؤلاء المدعين لمنهج السلف ولتقديس لقب (السلفي)، ولكنني أخالف من يقول ذلك تماماً، بل أنا مصرّ على تسمية الكتاب بـ(مغالطات السلفية)؛ لأنه تبيّن لي من خلال الدراسة والبحث أنه

وعلومه في عدد من الجامعات والكليات، له مؤلفات عديدة زادت عن المئتين، قرر أكثر من خمسين منها في الجامعات الإسلامية أشرف على أكثر من ٦٠ رسالة دكتورا شارك في مؤتمرات عالمية كثيرة.

(١) هو العلامة الفاضل الأستاذ المحقق سعيد بن عبد اللطيف فودة من أصل فلسطيني، من قرية دجن ولد ١٩٦٧م هاجر أهله بعد الاحتلال إلى الأردن، درس الدراسة النظامية من الابتدائية إلى الجامعة، تخرج من كلية العلوم تخصص الهندسة الكهربائية، بدأ طلب العلم الشرعي وهو لم يتجاوز الحادية عشرة قرأ على الشيخ سعيد العنتباوي رحمه الله القرآن الكريم والعقائد، وبعض الفقه والقراءات القرآنية، وقرأ على الشيخ حسين الزهبري، كما درس على الشيخ أحمد الجمال، من شيوخه: د. نوح القضاة المفتي العام للمملكة ومن العلماء الآخرين الذين درس عليهم العلوم الإسلامية الشيخ إبراهيم خليفة، الذي أجازه في العديد من العلوم؛ كالتفسير والحديث وعلم التوحيد، متخصص في العقيدة ويعد من أساتذة علم الكلام المعاصرين له مؤلفات عديدة رد فيها على السلفية الشيوعية والعلمانية والفلاسفة والشيعة.

(٢) عبد الله محمد العلي الحسيني الشافعي الأشعري الشاذلي أردني المولد والنشأة والمسكن، (ذي القعدة، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣م) عمل في سلك الطيران التابع لسلاح الجو الأردني لمدة عشرين عاماً، أخذ علوم الشريعة في هذه الفترة على مشايخ الإفتاء في الجيش، منهم الدكتور نوح القضاة المفتي العام، أخذت عنه الفقه الشافعي ومنهم الدكتور على الفقير، وزير الأوقاف، ومفتي القوات المسلحة، والدكتور سامي الصالح، وغيرهم العشرات، صدر له لغاية الآن (٤٥) كتاباً في الفقه، والتصوف والعقيدة، وغيرها.. من هذه الكتب: النفحات الربانية في الاستغاثة بسيد البرية إعلام الأنام بفضائل وأحكام الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام. لاستقصاء لآيات الاستواء الترابط الجذري بين أهل الكتاب والمجسمة في العقيدة والفكر والسلوك. تتريه الرحمن عن الجهة والمكان. وغيرها... من هذه الكتب مطبوع، ومنها ما لم يزل مخطوطاً...ومنها قيد العمل.

(٣) د. وليد ابن صلاح الدين الزير إدلب سوريا (١٩٧١م- ....) دكتورا من جامعة الأزهر شعبة أصول الفقه، له نشاط علمي أكاديمي ملحوظ على النت.

لا وجود لهذا المصطلح مطلقاً في تاريخ المسلمين لا عند السلف الصالح ولا عند غيرهم ممن أتوا بعدهم، فلا يوجد مذهب أو جماعة أو أفراد سموا أنفسهم بهذا الاسم، فالتسمية بهذا الاسم ولو على سبيل قصد من هم من السلف الصالح في القرون الثلاثة الأولى هو تعميق للمذهب السلفي المبتدع، ونحن هدفنا بيان بدعتهم من أصلها لا في فروعها.

هذا من جهة ومن جهة ثانية: إن السلفية اليوم تغلبوا -على طريقتهم في التدليس- على العناوين المقترحة آنفاً فصاروا يقولون للناس: نحن سلفية حقيقيون، فعادوا إلى التدليس على الناس اعتماداً على تلك التسميات، لذلك لا بد أن نقطع الطريق على أولئك السلفية بنفي أصل المصطلح من جذوره وبالدليل، كما سيأتي في الكتاب إن شاء الله، وهو العلم الذي لا ينبغي أن نحيد عنه.

خطتي في الكتاب:

لقد قمت بتبسيط لغة الكتاب والنقاشات والحوارات العلمية الأكاديمية إلى أدنى حد ممكن ليستفيد منه العامة كما يستفيد منه طلاب العلم -وهما المقصودان في الكتاب- وقسمت الأبحاث الطويلة إلى أبحاث صغيرة مترافقة متجاورة تارة ومتباعدة تارة أخرى؛ ليكون حفظ المعلومة أسهل.

ثم قمت بتقسيم هذا الكتاب إلى أربعة أبواب، تحت كل باب فصول وتحت كل فصل مباحث وتحت كل مبحث مطالب ثم ختمت الكتاب بملحقات.

نسأل الله تعالى أن ينفع به طلاب العلم وعامة المسلمين ليضع حداً لمغالطات السلفية على المسلمين، وأن يتقبله مني وممن أسهم فيه من العلماء الأفاضل، والحمد لله رب العالمين.

٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٥/٤/١م

تمهيد:

قبل الخوض في أبحاث الكتاب لا بد لنا من بيان لمحة سريعة على تاريخ السلفية السياسي، ومن كان وراءهم؟ وما علاقتهم بالغرب؟ وما الغاية من وجودهم بين المسلمين؟ وأسئلة كثيرة أخرى...؟

وما سيذكر في هذا التمهيد إنما هو نتيجة للبحث والدراسة العميقة للتاريخ والسياسة والجغرافية السياسية، مقرونة ببديهية عداوة الغرب الصليبي البروستانتي للإسلام، وعمله الدؤوب على هدم عقيدة المسلمين ومحو تاريخهم.

وسيأتي في عرض الكتاب بيان موسع عن تاريخ نشأة السلفية وتطورها.

إن السلفية التي نادى بها ابن تيمية في القرن الثامن الهجري لم يكن لها التأثير الكبير على المسلمين؛ بسبب قيام العلماء في زمانه كـ(السبكي وابن دقيق العيد وابن حجر العسقلاني وابن حجر الهيتمي)-رحمهم الله- بالرد على شذوذه، وطويت فتاواه فلم يعد لها أي تأثير على العامة، بينما قام طلابه من بعده بتعديل كثير من شذوذه كـ(الذهبي وابن كثير) -رحمهما الله- الذين خالفاه إلى إجماع الأمة في كثير جداً من فتاواه الشاذة.

ولكن نشأة السلفية الحقيقية كانت عند (ابن عبد الوهاب) -ولن نذكر اسمه الأول في كل الكتاب حفظاً لمقام اسم سيدنا محمد ﷺ-، وذلك حينما تعاهد مع آل سعود لنشر فكر ابن تيمية بالسلاح بإرشاد ودعم مطلق من الكنيسة البريطانية البروستانتية (المسيحية المتصهينة) وذلك لتحقيق أهداف متعددة.

أهداف الكنيسة البروستانتية من انتشار الوهابية:

١- هدم الخلافة العثمانية التي سخّر لها الغرب الصليبي ثلاثة أذرع هي: (الوهابية، وحركات التحرر العربية من العلمانيين، والصفويين من الشيعة الفارسية).

٢- هدم دلائل التاريخ الإسلامي ومحوها من الجغرافية وذلك بهدم القباب والآثار الإسلامية بدعوى أنها من الشرك كما يعتقد ابن تيمية ومن بعده الوهابية

٣- تشويه صورة الإسلام في الغرب لا سيما الجهاد في الإسلام، لصد الشعوب الغربية عن الإسلام. كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله.

٤- نشر الفتن الفكرية ثم الدموية بين المسلمين، وتشكيكهم بعلمائهم من السلف لتختل رابطتهم بسلفهم، لكون الوهابية تدعو الى الاجتهاد في النصوص مرة ثانية ومحو اجتهاد علماء الأمة فيها لهدم التراث الفقهي الإسلامي المحرّر في المذاهب الأربعة.

٥- استباحة دماء المسلمين؛ لكون أهل نجد من الوهابية من قساة القلوب كما وصفهم النبي ﷺ في أحاديث كثيرة وكما عرف من سلوكهم في سيرته، ولكون الوهابية تستبيح دماء كل من يخالفها بذريعة الكفر، فعقيدتهم تقول: ما وصلوا إليه هو الحق وما سواه باطل.

٦- عودة القبلية إلى العرب تمهيداً لزرع الفكر القومي، بعد أن قام الإسلام ومن ورائه الدولة العثمانية بمحوها بترسيخ عقيدة المسلمين، بأن الأفضلية للمسلم بغض النظر عن جنسه.

كل هذه الأهداف وغيرها كانت سبباً لدعم الوهابية في الجزيرة العربية.

وقد وجدت الكنيسة البروستانتية (الوهابية) أفضل أداة لتحقيق ذلك نظراً لعقيدتها الفاسدة الشاذة عن عقيدة المسلمين، وللقوة البشرية التي كانت مؤيدة للوهابية في قبائل نجد، ولغلظة قلوب أصحابها، ولبعدها عن سيطرة الدولة العثمانية، ولموقعها القريب من الحجاز حيث كعبة المسلمين والحرم النبوي الشريف، ولتجاورها مع الشيعة في الخليج العربي.

أما في العصر الحديث فقد كانت الوهابية هي الآلة الفاعلة في سياسة (الإسلام فوبيا) أي: التخويف من الإسلام، التي انتهجها الغرب لإيقاف الزحف الإسلامي في أوربا وأمريكا.

فدعم الوهابية، وإظهارها على الإعلام الغربي والعربي الوهابي العميل كقناتي الجزيرة والعربية... وإظهار دعاتها مثل (أبو حمزة المصري -أبو شنكل-) وهو يشير بشنكله إلى الناس و(أبو قتادة) وهو يكفر الغرب، و(ابن لادن) وهو يتوعد بإحراق الكفار ويدعو لقطع رؤوسهم، وكل أولئك يستشهدون

بتلاوة آيات الجهاد في القرآن يضعونها في غير مواضعها الذي وضعها الله فيها والتي فسرها به علماء التفسير، ثم إنشاء تنظيم (القاعدة) بعد ذلك وزجه بمعارك مع الغرب باسم الإسلام وتشريع الجهاد ليقضي على هذا التشريع الطاهر حتى في قلوب المسلمين حين يو قتل المسلمين وقتل المدنيين الآمنين من غير المسلمين بالجهاد!!

فضلاً عن خداعها -الوهابية- للشباب المسلم المتحمس للجهاد والشهادة في سبيل الله؛ لزجه في معارك مع دول وجيوش إسلامية ستكون نهايته القتل لا محال، فتفرغ الساحات الإسلامية من المتحمسين للجهاد.

إلى ما يحدث كل يوم هنا وهناك من إظهار شراسة الإسلام بإظهار الوهابية على أنها هي الإسلام الحقيقي من بلاد الحرمين مهبط الوحي!!

يظهر من كل ما سبق أن السلفية والوهابية لا تنفك عن السياسة الغربية من جهة، ولا عن سياسة حرق الإسلام التي يخطط لها الغرب منذ مئات السنين ولا يزال.

هذا من جهة الغرب البروستانت المؤسسين أما من جهتهم هم أنفسهم -أي: السلفية والوهابية-؛ فإنهم يعتمدون في نشر شذوذهم وبدعتهم بل وكفرهم في بعض المسائل المتعلقة بذات الله، وتشويههم لعقيدة المسلمين على الآتي:

١- يردّدون كلمات معسولة لجذب المسلمين إليهم، وأخطرها قولهم: (لنرجع إلى الكتاب والسنة..!!!) وهي كلمة حق يراد بها باطل، وليست كاملة المعنى، إذ أن (الإجماع والقياس) من مصادر التشريع، ولا تكتمل المصادر إلا بهما، ومنها قولهم: (نهانا الله أن نعبده إلا بشريعته)، كذلك هي كلمة حق يراد بها باطل، فهم يريدون بها تضليل المسلمين وتبديعهم بفهمهم المغلوط للبدعة. وسيأتي بيان كل ذلك لاحقاً إن شاء الله.

٢- تحريفهم لفهم النصوص؛ وذلك بترك ما ذكره العلماء بل وما أجمعوا عليه في كتب التفسير وشروح الحديث، فيفهمون النص فهماً خاصاً بهم يخالف القواعد اللغوية والأصول الثابتة، وسيأتي بيان ذلك والأمثلة عليه في هذا الكتاب إن شاء الله.

٣- تحريفهم لكتب العلماء سلفاً وخلفاً وذلك بحذف ما فيها من النصوص المخالفة لعقيدتهم الفاسدة وأحكامهم المبتدعة، وأهم الأمثلة حذفهم الجزء العاشر بالكامل من كتاب: (فتاوى ابن تيمية -شيخهم-) لاحتوائه على مدح التصوف والصوفية من السلف والثناء عليهم، وحذف باب زيارة القبور في كتاب (الأذكار للنووي) وغيرها كما سيأتي من الأمثلة...

٤- اجتزاء كلام العلماء من السلف لأجل تغير معناه -وهذا من الخيانة العلمية وخيانة السلف وتحريف الدين وهو من أكبر الكبائر في رأيي- وذلك يظهر جلياً لا سيما فيما يسوقونه من شواهد من كتب السلف تكون مجتزأة، حيث ظهر مؤخراً في الرسائل الجامعية كيف يسوقون فيها نصف كلام العلماء ليختل المعنى ويتحول كلام السلف من معارض لهم إلى موافق، وسيأتي لاحقاً بيان ذلك إن شاء الله.

٥- تشويه عقيدة علماء الأمة سلفاً وخلفاً (الأشاعرة والماتريدية) بتتبع بعض كلماتهم لإيهام العامة أنهم من السلفية، وكان آخرهم (ابن عاشور) -رحمه الله- الأشعري المالكي، فلقد حاول بكل الوسائل سلفية تونس إظهاره سلفياً ولكن أنَّى لهم هذا؟! وقد ذكر في تفسيره عشرات المرات أنه من الأشاعرة، ونقض نظرية ابن تيمية في تقسيم التوحيد والتجسيم عشرات المرات.

٦- التعليق على كتب كبار علماء الأمة من (الأشاعرة والماتريدية) لأجل نقض عقيدتهم واجتهاداتهم والتشويش على العامة كي لا يتأثروا فيها، ومن أكبر الأمثلة عدد من الكتب التي ألفت من قِبَل (ابن باز وآل الشيخ والفوزان...) للتعليق على ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- حتى وصل بهم الأمر إلى القول بضلال ابن حجر في العقيدة! وسيأتي بيان ذلك في عرض الكتاب والأمثلة الموثقة إن شاء الله.

٧- تشكيك المسلمين بعلمائهم من السلف الصالح لا سيما الأئمة الأربعة -رضي الله عنهم- لفضِّ الناس عنهم، وذلك بأسلوب خبيث كقولهم: (لا معصوم إلا النبي ﷺ) وقولهم: (لم يطلعوا على الحديث الفلاني) وقولهم: (شوّه مَن بعدهم أقوالهم) إلى آخر مثل هذه السموم...

٨- تشكيك المسلمين بعلماء الحديث، وذلك بإعادة دراسة ما درسه أئمة الحديث من الأحاديث، وتصحيح ما ضعفوه وتضعيف ما صححوه لخلط الأحكام وتعارضها، لا سيما في عصر إمام الفتنة (الألباني).

٩- انتقاء الفتاوى الشاذة عند السلف والبناء عليها وتقريرها على أنها عقيدة السلف، كما حصل في مسألة (العلو)، فقد ساق ابن تيمية أقوالاً لبعض السلف قالوا في العلو لا سيما قول (الواسطي)، وهو وغيره ليسوا من مشاهير الأمة ولا مراجعها المعتمدة، ثم بنى ابن تيمية عقيدته على قول الواسطي وسميت بالعقيدة السلفية الواسطية..!! وسيأتي لاحقاً ما يتعلق بالمسألة من كل جوانبها إن شاء الله.

- وأما مسائلهم المحورية التي ضلوا فيها وأضلوا كثيراً فمنها:

١- تقسيم التوحيد في العقيدة إلى: (توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية)؛ ليصلوا بذلك إلى تكفير المسلمين جميعاً، فصار عملاً بهذه النظرية الشيطانية: كل من زار قبور الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- أو توسل أو استغاث أو تبرك بآثار الأنبياء والصلحاء أو أو.... صار مشركاً بالألوهية ولو كان موحداً بالربوبية..!! بل ووصلوا بهذه النظرية إلى نتيجة مبهرة وهي: أن أبا جهل وأبا لهب وعقبة بن معيط أكثر إيماناً من أبي الحسن الشاذلي وعبد القادر الجيلاني -رحمهما الله- ومن سائر أتباع المذاهب الأربعة لأنهم يجيزون التوسل، ومن كل من يقصد المدينة المنورة لأجل زيارة قبر النبي ﷺ! بل ومن كل الفقهاء الذين أجازوا ما ذكرنا، وسيأتي مطولاً بيان ذلك كله إن شاء الله.

٢- خوضهم في الآيات المتشابهات بغير علم، وتفسيرهم لها بظواهرها التي تقطع بالتشبيه والتجسيم، ثم ادعاؤهم أن ذلك مذهب السلف! فصارت عقديتهم إلى التجسيم دون أي شك.

٣- تحويل الأحكام الفقهية المتعلقة بالحظر والإباحة والحلال والحرام إلى أحكام عقدية، يعني إلى الحكم على صاحبها بالكفر والإيمان بدل الطاعة والعصيان لينفتح إليهم باب تكفيره!! وسيأتي بيان ذلك لاحقاً.

٤- الفصل بين السلف والخلف ونشرهم مقولة شيطانية تقول: (الخير كله في اتباع السلف والشر كله في اتباع الخلف!) بينما يقول العلماء: (الخير كله في اتباع السلف والشر كله في ابتداع الخلف) ليس باتباع الخلف. وسيأتي نقض هذه الكلمة جملة وتفصيلاً في أبحاث الكتاب..

٥- تعميمهم للفظ (البدعة) في الدين دون تخصيص، فنتج عن ذلك التعميم تبديع المسلمين -علمائهم وعامتهم-، وكذلك إطلاقهم للعقوبة على البدعة، فحكموا على كل من يخالفهم مبتدع وفي النار!!

٦- تحريمهم للتقليد بقصد تمييع الفقه كمرحلة أولى، ثم فرض فقههم كمرحلة ثانية؛ فنتج عن ذلك الفوضى الفقهية وتحقير علماء الأمة!

وغير ذلك من العقائد الباطلة والمنهج الأعوج وسيأتي بيان ذلك كله إن شاء الله.

مخطط الكتاب كاملاً:

إهداء:

مقدمة:

الداعي للتأليف، مراجع الكتاب، خطتي في الكتاب:

تمهيد:

- أهداف الكنيسة البروستانتية من انتشار الوهابية:
- وأما مسائلهم المحورية التي ضلوا فيها وأضلوا كثيراً فمنها:

الباب الأول: (السلفية)

الفصل الأول: تعريف بالمنهج والرجال.

المبحث الأول: النشأة والتاريخ:

المبحث الثاني: نشأة مصطلح السلفية

المبحث الثالث: مؤسسها (ابن تيمية).

المطلب الأول: من هو ابن تيمية؟

المطلب الثاني: أساليبه التي دلس فيها على المسلمين وضلل فيها الناس.

المطلب الثالث: خلاصة عقائده:

المطلب الرابع: حكم العلماء المعاصرين لابن تيمية عليه:

١- فتوى العلماء فيه على المذاهب الأربعة:

٢- ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-:

٣- الإمام الحافظ (تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي)

٤- قال ابن حجر الهيتمي -رحمه الله-:

٥- الشيخ الإمام العلاّمة شمس الدين الذهبي:

٦- الفقيه المؤرخ الشيخ ابن بطوطة -رحمه الله-:

٧- صفي الدين الهندي الأرموي:

٨- شهاب الدين الحلبي:

٩- الإمام اليافعي:

٤- الشيخ محمد بن عبد الله النجدي الحنبلي مفتي الحنابلة بمكة:

٥- الفقيه الكبير ابن عابدين الحنفي -رحمه الله-:

٦- أحمد الصاوي المالكي -رحمه الله-:

المبحث السابع: مشايخ السلفية اليوم:

المطلب الأول: دور الألباني المعاصر في تعميق السلفية والوهابية والتأصيل لها:

المطلب الثاني: ما هي نقاط الاعتراض على الألباني:

أولاً: خلوه من الشيخ والمعلم:

مثال: وقد وردت حادثة في ذلك نسوقها للبيان والتوضيح وتعميق الفكرة:

ثانياً: خلله في المنهج:

ثالثاً: تضعيفه لكثير مما صححه العلماء قبله وتصحيحه لكثير مما ضعفه العلماء:

- أمثلة على مخالفات الألباني لجمهرة الأمة في تضعيف أحاديث الصحيحين:

رابعاً: تناقضه كثيراً مع نفسه فأخطاؤه تكاد لا تحصى:

خامساً: فتاواه الشاذة:

- يجوز وقوع نساء الأنبياء في الزنى!!

- وجوب مغادرة المسلمين الفلسطينيين لفلسطين لأنها أرض كفر ولا يجوز المكث فيها!

- جواز إرضاع الكبير على الإطلاق، والإرضاع: التقام الثدي ولا يصح إلا بذلك!

- لا تجوز الصلاة في المسجد النبوي حتى تهدم القبة ويخرج القبر النبوي خارج المسجد!

- لا يجوز الذهب المحلق بحق النساء!

- لا تجوز صلاة التراويح بأكثر من ثمان ركعات ومن يصليها عشرين يعد مبتدعاً!

- جواز الأكل والشرب إلى أن يتضح الفجر وينتشر الضوء في الطرقات!

- الاستمناء باليد لا يفطر في رمضان!

- المباشرة في شهر رمضان لا تفطر ولو أنزل المني!!

- تبديع من يلبس العمامة!!

- تقاضي معاش التقاعد للموظفين المتقاعدين يعد ربا!!

سادساً: انحيازه إلى مذهبه السلفي:

سابعاً: ضعفه في اللغة العربية لا سيما علم البلاغة:

أخيراً: شهادة من محدث معاصر في الألباني:

المبحث الثامن: كيف العصمة من ضلالات السلفية؟

الفصل الثاني: نقض المنهج السلفي:

المبحث الأول: تعريف السلفية لغة واصطلاحاً:

- لا يوجد مصطلح (سلفي) في تاريخ الشريعة.

المبحث الثاني: هل يحق للسلفية والوهابية أن يسموا أنفسهم بـ(أهل السنة والجماعة؟)

المبحث الثالث: الإسناد هو السلف لا السلفية.

المبحث الرابع: كيف يصل طالب مصادر العلم الصحيح؟

أ- المصدر الأول الصحيح في طلب العلم: هو طلبه على يد العلماء المسلسلين بالعلم إلى كبار علماء الأمة:

ب- المصدر الثاني التعليم الأكاديمي: في الجامعات الإسلامية الكبرى على يد كبار الباحثين والعلماء:

ج- المصدر الثالث: قراءة الكتب الإسلامية:

د- المصدر الرابع في طلب العلم: محاضرات الشيوخ مباشرة وغير مباشرة:

هـ- المصدر الخامس في طلب العلم: منتديات النت:

المبحث الخامس: نقض أصل قولهم الكتاب والسنة بفهم السلف.

تمهيد:

المطلب الأول: بيان مراحل تاريخ التشريع الإسلامي.

المطلب الثاني: اختلاف السلف في فهم المسائل يمنع الأخذ بقولهم جميعاً:

المطلب الثالث: حقيقة ما يدعو إليه السلفية من اتباع فهم السلف:

المطلب الرابع: معنى المذهب وشروطه:

المطلب الخامس: خلل في المنهج وتلوّن بحسب المصلحة:

الفصل الثالث: بيان ونقض شروح أحاديث وتفاسير آيات وعقائد مشهورة على ألسنة السلفية (باختصار)، يتبعها في فصول لاحقة التحليل بشكل موسع لأصلها مع الأدلة في بيان بعض ما شذت به السلفية والوهابية عن السلف الصالح في تفسير النصوص وفهمها:

المبحث الأول: بيان ضلالهم في تفسير النصوص المتشابهة:

المبحث الثاني: بيان اعتقادهم بجواز الكفر على الأنبياء قبل البعثة:

المبحث الثالث: بيان تحريفهم لتفسير وشروح العلماء للنصوص:

الباب الثاني:

بدع السلفية في العقيدة بيان ونقض

الفصل الأول: الآيات المتشابهات:

المبحث الأول: أولاً: تفسير مجمل لآية آل عمران:

المبحث الثاني: أقوال السلف في المحكم والمتشابه:

المبحث الثالث: فك التعارض المتوهم:

المبحث الرابع: أنواع المتشابه في القرآن:

المبحث الخامس: ما هي حكمة وقوع المتشابهات في القرآن؟

المبحث السادس: يقسِّم القرآن المخاطبين بالمتشابهات إلى صنفين:

المبحث السابع: تعريف التأويل:

المبحث الثامن: اختلاف المسلمين في فهم قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾:

المبحث التاسع: لماذا يتبع بعض الناس المتشابهات وماذا يبتغون؟!

المبحث العاشر: مذاهب الأمة في المتشابهات:

الأول: مذهب أهل السنة والجماعة ويلحق بهم المعتزلة:

الثاني: مذهب المجسمة المتمثل بمذهب ابن تيمية.

المطلب الأول: المذهب الأول: وهو على طريقتين:

الأولى: طريقة المفوّضة:

الثانية: طريقة المؤوّلة (إجمالي وتفصيلي):

- أمثلة تطبيقية على مذهب الخلف في التأويل الإجمالي والتفصيلي:

- أمثلة على تأويل السلف للنصوص المتشابهة:

المطلب الثاني: المذهب الثاني مذهب المجسمة المتمثل بمذهب ابن تيمية:

- بين نفي الكيف عند السلف واثباتها ثم تفويضها عند ابن تيمية:

- مخالفة ابن تيمية للحنابلة في مسألة فهم الصفات:

أخيراً: منهج التأويل مذهب أصيل من مذاهب السلف:

الفصل الثاني: بدعة تقسيم التوحيد:

المبحث الأول: معنى التقسيم عند ابن تيمية:

المبحث الثاني: افتراء ابن تيمية لأدلة وهمية على بدعته في تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية واستدراجه لقرّائه:

المبحث الثالث: الرد على بدعة ابن تيمية في تقسيم التوحيد:

المطلب الأول: حجج ابن تيمية الواهية في تقسيم التوحيد:

المطلب الثاني: الرد على بدعة ابن تيمية في تقسيم التوحيد:

أولاً: بيان أن الألوهية والربوبية صفتان لله تعالى لا تفترقان:

ثانياً: الرد على ابن تيمية في دليله الثاني وهو استدلاله بالآيات الكريمة:

المبحث الرابع: الرد على ابن تيمية من ادعائه أن الطواف والتوسل والذبح للأموات والنذر للقبور والاستغاثة بالصالحين من العقائد لا من الفقه:

المبحث الخامس: ابن تيمية أحسن التأصيل للوهابية من بعده:

المبحث السادس: الثمرات الدموية لعقيدة تقسيم التوحيد على المسلمين بعد ابن تيمية إلى اليوم:

الفصل الثالث: بدع ابن تيمية في العقائد:

المبحث الأول: تعداد لأخطر بدعه العقدية مع الأدلة مع بعض الشروح:

المطلب الأول: اعتقاد ابن تيمية أن الله جسم لأنه لا موجود إلا وهو جسم - كما يعتقد-:

المطلب الثاني: يعتقد ابن تيمية أن الله تعالى لا يعرف بالعقل وإنما بالحواس الظاهرة والباطنة أما الباطنة -عنده- فهي التخيل والوهم!! وأما الظاهرة فالحواس الخمس!!!

المطلب الثالث: الله تعالى عند ابن تيمية يُسمع كلامه ويُرى ويُحس به ويُلمس!!!

المطلب الرابع: العالم عند ابن تيمية قديم النوع حادث الآحاد:

المطلب الخامس: اعتقاد ابن تيمية أن الله جسم له أبعاض وأجزاء لكنه يعتقد أنها لا تنفصل عنه بل تبقى متصلة!!!!

المطلب السادس: يعتقد ابن تيمية أن الله تعالى في جهة السماء الفوق وأن له حدوداً وأبعاد وأنه خلق مخلوقاته تحته وبخلقهم تكمل صفة الفوقية عنده فصفاته تكتمل بمخلوقاته!!!

المطلب السابع: اعتقاد ابن تيمية أن لله تعالى حيّز ونهاية جسمية وحركة وانتقال من حيز إلى حيّز!!!!

المطلب الثامن: اعتقاد ابن تيمية بأن صفاته حادثة قائمة في نفسه ولكنها قديمة من حيث النوع يعني يقول بحلول الحوادث بذات الله تعالى!!!

المطلب التاسع: اعتقاد ابن تيمية بأن كلام الله تعالى حرف وصوت حادث الآحاد قديم النوع وأنه يخلق كلاماً في نفسه ويعدم كلاماُ قبله!!!!!

المطلب العاشر: اعتقاد ابن تيمية أن الله تعالى محيط بالكون بذاته أي أن شكله كروي لأنه يوافق علماء الكونيات في زمانه أن الكون كروي!!!

المطلب الحادي عشر: الاستواء عند ابن تيمية هو الجلوس على العرش ومماسته، والعرش عنده سرير الملك الذي تحمله الملائكة وتشعر بثقل ووزن الله تعالى، وأن الله يوم القيامة يجلس النبي محمداً ﷺ معه على العرش!!!!

المطلب الثاني عشر: من عقائد ابن تيمية أنه يجوز على الله تعالى أن يمس النجاسات والشياطين كما يجوز أن يمس البشر!!!!

المطلب الثالث عشر: شذوذ ابن تيمية في شرحه معنى صفة (الصمد) وتفسيرها بمعنى ورد في اللغة: (المصمت الذي لا جوف له)!!!!!

المطلب الرابع عشر: عند ابن تيمية الله تعالى يتحرك من مكان إلى مكان يترل ويصعد وينتقل كسائر المخلوقات!!!

المطلب الخامس عشر: تجرأ ابن تيمية على الله باعتقاده أن لله أبعاضاً وأن بعضه أعلى من بعض!!!!

المطلب السادس عشر: شذوذ ابن تيمية في عقيدته في أن صورة الله على صورة الإنسان بكل جوارحه!!!

المطلب السابع عشر: شذوذ وابن تيمية في قصة تكليم الله لموسى ونزوله حسياً إلى السماء الدنيا وضحكه الحقيقي وغير ذلك من القبائح!!!!

المطلب الثامن عشر: شذوذ ابن تيمية -ومن تبعه- في ابتداعه مسألة الجهة العدمية:

المطلب التاسع عشر: شذوذ ابن تيمية في تجويز سؤال المسلم (أين الله؟) استدلالاً بحديث الجارية:

المطلب العشرون: شذوذ ابن تيمية في اعتباره آيات الصفات مفصّلة غير مجملة!

المطلب الحادي والعشرون: شذوذ ابن تيمية في فهم حمل حديث النزول على ظاهره الحسي معتمداً على روايات منكرة:

المبحث الثاني: ردود على ابن تيمية ومن شايعه:

المطلب الأول: الرد على ابن تيمية في إنكار المجاز في القرآن!

المطلب الثاني: الرد على المجسمة القائلين بإثبات الصفات على ظاهر اللغة (الرازي- الجويني -الباقلاني- ابن العربي المالكي):

المبحث الثالث: أثر تجسيم أهل الكتاب في عقائد بعض المحدّثين:

المطلب الأول: تاريخ التجسيم على وجه الأرض:

المطلب الثاني: بيان بعض الكتب التي تمسك بها هؤلاء وفيها ما فيها من الموضوعات والواهيات التي تنص على التجسيم:

١- كتاب (السنة) لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل:

٢- كتاب عثمان بن سعيد الدارمي:

٣- ابن بطة العكبري.

٤- كتب أخرى متفرقة:

المطلب الثالث: النتيجة: توافق العقيدة الوهابية والعقيدة اليهودية والمسيحية:

- بيان العقائد المشتركة بين اعتقاد ابن تيمية -أصل السلفية- واعتقاد أهل الكتاب من النصارى واليهودية:

الباب الثالث:

بدعة السلفية في تحويل الأحكام الفقهية إلى أحكام عقدية.

الفصل الأول: التوسل والاستغاثة بين جمهور علماء الأمة والسلفية:

المبحث الأول: التوسل والاستغاثة عند المذاهب الأربعة.

المطلب الأول: تعريف التوسل والاستغاثة لغة واصطلاحاً:

أ- تعريف التوسل:

ب- تعريف الاستغاثة:

ج- الفرق بين الاستغاثة والتوسل:

المطلب الثاني: حكم التوسل:

المطلب الثالث: هل يترتب على التوسل كفر أو إيمان؟

المطلب الرابع: هل يعتبر التوسل عبادة للمتوسل به أم لا؟

المطلب الخامس: صور التوسل:

١- التوسل بأسماء الله تعالى وصفاته:

٢- التوسل إلى الله بالأعمال الصالحة:

٣- أن يتوسل إلى الله سبحانه وتعالى بطلب الدعاء ممن ترجى بركته:

٤- أن يتوسل إلى الله تعالى بذات النبي ﷺ، أو بذات ولي من أوليائه ممن اختارهم الله لجواره في دار بقائه:

المطلب السادس: حكم التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته:

المطلب السابع: أدلة الجمهور على جواز التوسل من القرآن والحديث الشريف وعمل الصحابة:

المطلب الثامن: التوسل بآثار النبي ﷺ عند السلف:

المطلب التاسع: اعتقاد السلف بالتوسل:

المطلب العاشر: التفصيل في الاستغاثة:

المطلب الحادي عشر: من أقوال علماء المسلمين في التوسل والاستغاثة:

المبحث الثاني: بدعة السلفية ومخالفتهم جمهور الأمة بتكفير المستغيث والمتوسل بالأموات، وتحريف معنى الدعاء والرد عليهم:

المطلب الأول: شذوذ ابن تيمية عن جماهير الأمة بتحريم التوسل:

المطلب الثاني: بطلان التفريق في الاستغاثة بين الحي والميت:

المطلب الثالث: الرد على المنع من الاستغاثة لحديث: ((**الدعاء هو العبادة**)).

المطلب الرابع: ما المعنى الصحيح لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ١٨﴾ [الجن: ١٨]؟

المطلب الخامس: قاعدة المصدر والمظهر:

المبحث الثالث: مناقشة الأدلة السابقة جواز التوسل وفي الاستغاثة:

المطلب الأول: استغاثة أهل المحشر بآدم عليه السلام:

المطلب الثاني: مناقشة أثر مالك الدار-رحمه الله-:

المطلب الثالث: مناقشة خبر ابن عمر في (الخَدْر):

المطلب الرابع: مناقشة حديث توسل الأعمى:

المطلب الخامس: بطلان من قاس الاستغاثة بالنبي ﷺ باستغاثة المشركين بالأصنام:

المطلب السادس: الرد على السلفي حمد بن ناصر في استدلاله بالقرآن - حسب زعمه- على تكفير المستغيث بغير الله:

المبحث الرابع: ابتداع السلفية لمسألة القبورية:

المطلب الأول: نشأة هذه البدعة عند ابن تيمية وذلك عند تحريمه شد الرحال إلى قبر النبي ﷺ.

٢- (جمع الناس -غير الحجاج- في يوم عرفات للدعاء والذكر تشبها بالحجاج):

المطلب السابع: الرد على السلفية في احتجاجها بأثر (ابن عمر رضي الله عنه) في العطاس على نفي البدعة الحسنة:

المطلب الثامن: بيان النتيجة الدموية للفهم السلفي الخاطئ في فهم البدعة بإطلاق:

ابن تيمية يأمره بقتل المبتدع بعد أن يستتاب وحتى لو لم يجمع العلماء على بدعته-!!!

الفصل الثالث: بدع السلفية في الأحكام الأصولية والفقهية:

مبحث: بدعة اللامذهبية عند السلفية وبطلان قول السلفية في الدعوة إلى الاجتهاد ونبذ التقليد للمذاهب الأربعة:

المطلب الأول: تعريف التقليد وحكمه:

المطلب الثاني: سوق السلفية لأدلة -وهمية- على بطلان التقليد في الفروع، والرد عليها:

المطلب الثالث: أمثلة على مناقضة السلفية لما يذكرونه من اتباعهم لأقوال وفتاوى السلف:

الباب الرابع

تحريف السلفية للنصوص لفظاً ومعنى

الفصل الأول: تحريفهم لتفسير الآيات وشروح الحديث المتفق عليها في كتب مراجع التفسير والحديث:

المبحث الأول: تحريف ابن تيمية لمعنى الاستواء لغة عند أئمة اللغة:

المبحث الثاني: تحريف ابن تيمية لأثر ابن عباس في البخاري للاستدلال على عقيدته المبتدعة (القبورية):

المبحث الثالث: تحريف السلفية لفهم حديث ابن مسعود رضي الله عنه في النهي عن الذكر الجماعي:

المبحث الرابع: تحريف ابن عبد الوهاب لتفسير قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ٤ - ٥]:

المبحث الرابع: أحد كبار السلفين اليوم يعتذر عن المشركين في سبهم لله تعالى ويحرف تفسير الآية: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام: ١٠٨]:

الفصل الثاني: تحريف السلفية لنصوص وكتب العلماء والاجتزاء منه.

المبحث الأول: تحريفهم لكتب والأشاعرة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: بيان تحريف السلفية لعقيدة الأشاعرة بادعائهم أنهم لا يعرفون معنى (لا إله إلا الله)؟!!

المطلب الثاني: بيان اتهام السلفية للأشاعرة أنهم لم يذكروا الشرك في كتبهم!

المطلب الثالث: بيان اتهام السلفية للأشاعرة بأنهم نفوا أن يكون القرآن كلام الله حقيقة!

المطلب الرابع: بيان اتهام السلفية للأشاعرة بأنهم قالوا الأخذ بظاهر الكتاب والسنة كفر!

المطلب الخامس: بيان اتهام السلفية للأشاعرة أن تأويلهم من قبيل التحريف!

المطلب السادس: بيان اتهام السلفية للأشاعرة أنهم لا يثبتون سوى سبع صفات لله تعالى!

المطلب السابع: بيان اتهام السلفية للأشاعرة بأن مصطلح (الكسب) عندهم مفهوم مبتدع وغامض وغير معقول!

المطلب الثامن: بيان اتهام ابن تيمية للأشاعرة بأنهم يعتقدون بإيمان من كفر الله بلسانه!

المطلب التاسع: بيان اتهام السلفية لأبي الحسن الأشعري بأنه تاب من مذهبه!

المبحث الثاني: في تحريف ابن تيمية ومن تبعه لكلام السلف.

المطلب الأول: بيان تحريف ابن تيمة عبارات (اللاءات) التي يرددها في كتبه ويستشهد بها وينسبها للسلف وهي: (نثبت الصفات بلا تمثيل ولا تعطيل ولا تكييف ولا تأويل):

المطلب الثاني: تحريف ابن تيمية لمعنى الحادث لأجل أن يستدل على خلق القرآن!

المطلب الثالث: بيان تحريف ابن تيمية لعبارة الإمام مالك ليثبت عقائده الزائغة وينسبها للسلف:

المطلب الرابع: كذب الألباني على ابن الأثير في النقل عنه عن معنى التوسل!

المطلب الخامس: تحريف الألباني لنصوص من كتاب الإمام السبكي رحمه الله!

المطلب السادس: تكذيب الألباني للإمام البخاري -رحمه الله- صاحب الصحيح!!

المطلب السابع: بيان تحريف وتدليس السلفي إسماعيل بن محمد الأنصاري ترجمة ابن حجر للفاكهاني لإخفاء إجازة الفاكهاني للتوسل والاستغاثة بالأموات:

المطلب الثامن: محاولة السلفية في تونس تحريف عقيدة الإمام المفسر ابن عاشور المالكي الأشعري -رحمه الله-:

المطلب التاسع: بيان الرد على تحريف السلفية في تونس لعقيدة الإمام ابن أبي زيد القيرواني الأشعري -رحمه الله-:

المبحث الثاني: تحريف السلفية لكتب الحنابلة:

المطلب الأول: تحريف السلفية والوهابية لقصيدة (الكلوذاني الحنبلي) في العقيدة لتتوافق مع عقيدة ابن تيمية:

المطلب الثاني: بيان تحريف السلفية لترجمة زعيمهم ابن عبد الوهاب في كتاب (السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة) من الذم إلى المدح:

المبحث الثالث: تكفير السلفية وتفسيقهم لعلماء الأمة.

المطلب الأول: تفسيق وتكفير وتضليل ابن تيمية لأكابر علماء الأمة:

الملحق الثاني: من كتب علماء الأمة التي ردت على السلفية والوهابية وبينت ضلالهم:

خاتمة: نتائج، وصايا، كيفية العصمة من ضلالات السلفية والوهابية.

المصادر والمراجع:

فهرس:

الباب الأول

(السلفية)

الفصل الأول: تعريف بالمنهج والرجال.

المبحث الأول: النشأة والتاريخ:

المطلب الأول: التاريخ العام للسلفية:

يعود ميلاد الفكر السلفي أو المذهب السلفي -مجازاً- إلى أواخر القرن السابع الهجري، على يد ابن تيمية المؤسس الأول لهذه الفكرة، التي تدعو إلى العودة إلى القرآن والسنة بفهم السلف؛ أي: ما كان عليه السلف الصالح في القرون الأولى من العقائد والأحكام، ونبذ كل المذاهب الإسلامية الفقهية والعقدية، واعتبارها مبتدعة خارجة عما كان عليه السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وهي فكرة ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب، لكونها تهدم الميراث الإسلامي العقدي والفقهي الذي بناه العلماء عبر القرون لبنة لبنة، فهي دعوة باطلة في أصلها لأن العلماء ما بنوا ما بنوه من المذاهب إلا استنباطاً من الكتاب والسنة، وقد فشلت تلك الدعوة في زمن مؤسسها ابن تيمية؛ وذلك لوقوف العلماء صفاً واحداً في مواجهة بدعته حتى لا تكاد تسمع أن أحداً يتابع ابن تيمية في عقائده ودام ذلك الحال قرابة الخمسة قرون، إلى أن أحيا أفكار ابن تيمية ومذهبه الشاذ ابن عبد الوهاب النجدي الموصوف بالحديث الشريف بقرن الشيطان؛ فنشر هذا المذهب بقوة السيف ولايزال هذا الفكر في أرض الجزيرة العربية لا يجاوزها حتى أواخر القرن العشرين، حيث ظهرت القنوات الفضائية وسائل التواصل الإلكتروني، وتبنت الدول المعادية للإسلام هذا الفكر بالنشر على أنه هو الإسلام الحق فانتشر الفكر -بشكل محدود- في أغلب دول العالم على شكل جماعة سلفية في كل بلد تنشر الفتن والفوضى الفقهية والعقدية بين المسلمين، وتتبنى العنف منهجاً في دعوتها، حتى وصل بهم الأمر إلى تشكيل جيوش وكتائب مدعومة من أعداء الإسلام؛ لنشر الرعب في قلوب المسلمين ممن يتبنون الدعوة إلى العودة إلى حياة الصحابة والتابعين، وسيأتي مزيد بيان في نقض المنهج السلفي وفكره المنحرف في الفصول اللاحقة.

المطلب الثاني: نشأة مصطلح (السلفية):

إن السلفية المعاصرة هي فرقة من فرق المسلمين، ويطلق عليها أيضاً (الوهابية) نسبة إلى زعيم هذه الفرقة ومؤسسها وهو ابن عبد الوهاب النجدي وأتباعه يسمون بالوهابية، ولكنهم ينفرون من هذه التسمية لكونها تعطي انطباعاً أن أفكار هذه الفرقة تختص بمؤسسها وتنسبها إليه، وهذا خلاف ما يدّعونه من أن ابن عبد الوهاب لم يبتدع شيئاً من عنده، ولم يأت بأفكار جديدة، وإنما هو مجدد للتوحيد الذي اضمحل، وهؤلاء ينسبون أنفسهم إلى السلف لذلك يطلقون على أنفسهم (السلفية)، ويقصدون بذلك أنهم متبعون للسلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، ومجانبة غيرهم من أهل الأهواء والبدع والضلال.

هكذا يعرّف السلفية أنفسهم، والواقع أن هذه التسمية تسمية محدثة، ولا يعرف في كتب الفرق والملل والنحل فرقة من المسلمين تسمى بالسلفية، ولا يكاد يعرف أحد أنه انتسب أو نسب إلى السلف، إلى أن جاء ابن تيمية فادّعى أن للسلف مذهباً يجب اتباعه، وأن من خالفه فهو مبتدع ضال مضل[(١)]، فأحدث ابن تيمية بذلك شرخاً بين السلف والخلف، فعنده: (السلف هم أهل الهدى، والخلف أهل الضلالة)؛ ثم من جاء بعد ابن تيمية من تلامذته، أو ممن تأثر به فصاروا يطلقون مصطلح (السلف) على مذهب بعينه، ويطلق (السلفيّ) على شخص بعينه، وهذا نجده عند الذهبي حيث ترجم لبعض الناس فوصفه بأن (سلفي)؛[(٢)] أما قبل ابن تيمية فلا نكاد نجد أحداً ينتسب إلى السلف، لا لأن اتباع السلف

---

(١) وفي ذلك يقول ابن تيمية: (فكل من أعرض عن الطريقة السلفية النبوية الشرعية الإلهية، فإنه لا بد أن يضل ويتناقض، ويبقى في الجهل المركّب أو البسيط). انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٥٦/٥)، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، المعروف بابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط١٩٩١/٢. وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٤٩/٤): (لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه، واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق، فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً).

(٢) وصف الذهبيّ عدة أشخاص بهذا الوصف منهم: ابن الصلاح في تذكرة الحفاظ (١٤٣١/٤)، طبعة مصورة بدار الكتب العلمية، والدارقطني في سير أعلام النبلاء (٤٥٧/١٦) والفسوي في السير (١٨٣/١٣)، والبهراني في معجم الشيوخ (٢٨٠/٢)؛ فكل هؤلاء حين ترجم لهم الذهبي ذكر من أوصافهم أنهم سلفية وهو من سن هذه السنة مع الأسف تعلمها من ابن تيمية..

شيء رديء، بل لعدم وجود ما يتميز به السلف عن الخلف إلا في الفترة الزمنية التي تفصل بينهم، فكلهم كان يجمعهم منهج واحد ولقب واحد وهو لقب أهل السنة والجماعة، وكان بينهم منتهى التفاعل وتبادل الفهم والأخذ والعطاء، تحت سلطان ذلك المنهج الذي تم الاتفاق عليه والاحتكام إليه، ولم يكن يخطر في بال السابقين منهم ولا اللاحقين بهم أن حاجزاً سيختلق، ليرفع ما بينهما بصنع طائفة من المسلمين فيما بعد.

ولعل السلفية قد أدركوا أن هذا التمييز بين السلف والخلف أول من ادعاه ابن تيمية، فبحثوا في كتب الأنساب لعلهم يجدون شخصاً واحداً نُسب أو انتسب إلى السلف قبل ابن تيمية فلم يجدوا، اللهم إلا أن أحدهم ظفر بـ(أبي طاهر السّلفي)، فظن أنه منتسب إلى السلف، ولكنه لو رجع إلى كتاب الأنساب للسمعاني لعلم أن (أبا طاهر) نسبته السِّلفي بكسر السين لا بفتحها، نسبة إلى سلفة جدّ الحافظ أبي طاهر كما قال؛ نعم ترجم السمعاني وابن الأثير والسيوطي [1] في كتب الأنساب للسَّلِفي -بفتح السين واللام-، وقالوا هي نسبة إلى السلف وانتحال مذهبهم، ولكنهم لم يذكروا شخصاً واحداً عرف بها اللهم إلا السمعاني فقد بيّض لذكر أحدهم، ولكن لم يعرف من هو.

وهكذا نرى أنه لم يوجد أحد نسب أو انتسب إلى السلف، حتى جاء ابن تيمية فابتدع هذه النسبة، وقد حاول السلفية أن يخرجوا من هذا الإشكال، فادّعوا أن الانتساب إلى السلف كان معلوماً مشهوراً قبل ابن تيمية، ولكن بغير هذا الاسم، فقد كان الذين يتبعون السلف يدعون بأهل السنة والجماعة، وتارة بالفرقة الناجية، وبالطائفة المنصورة، وتارة بأهل الأثر، وتارة بأهل الاتباع، وتارة بأهل الحديث ونحو ذلك [2]، وأن غاية الأمر أن ابن تيمية أطلق عليهم لقباً

---

(١) قال السيوطي: (السلفي: بفتحتين وفاء إلى مذهب السلف وبضم أوله إلى سلف بطن من الكلاع وبكسره إلى سلفة جدّ الحافظ أبي طاهر). انظر: لب اللباب في تحرير الأنساب (ص١٣٨)، لجلال الدين السيوطي، دار صادر ببيروت.

(٢) انظر: الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية (ص٢٤)، د.مفرح القوسي، دار الفضيلة بالرياض، ط١/٢٠٠٢م. (منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثره في العقيدة) (ص٤١)، جابر إدريس علي أمير، أضواء السلف، ط١/١٩٩٨م. موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢٢/١)، عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد، ط١/ ١٩٩٥م. مفهوم السلف والسلفية قديماً وحديثاً، بحث في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، د. سليمان الشوايثي، (ص٢١٣)، العدد٢٢، لعام ١٩٩٤م.

آخر هو السلف، لأن السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم هم الذين ينطبق عليهم أنهم أهل السنة والجماعة وأهل الاتباع وأهل الحديث وأهل الأثر ونحو ذلك، بخلاف أهل الأهواء الذين فارقوا كل ذلك.

والجواب: أن هذا فيه نظر، إذ أن مصطلح (السلف) يعبّر عن أناس كانوا في القرون الثلاثة الأولى كما هو المشهور، وأما تلك الأسماء الأخرى كأهل السنة والجماعة، وأهل الأثر، وأهل الحديث، ونحو ذلك، فهي أسماء تعبّر عن أوصاف واتجاهات لأصحابها، بغض النظر عن المرحلة الزمنية التي وجدوا فيها، فمثلاً: الفرقة الناجية: هي التي كانت على الحق في الدنيا وستنجو في الآخرة من النار، في أي فترة زمنية كانت سواء كانت، في عصر السلف أم الخلف، لذلك حدد العلماء الفرقة الناجية بالوصف لا بالزمان، فقال بعضهم: هي من تتبع السنة[1]، وبعضهم قال هي أهل السنة والجماعة،[2] فآلت التسمية إلى الوصف لا إلى الزمان؛ وهكذا سائر التسميات، وعليه فلا يصح القول بأن السلف كان يطلق عليهم أهل السنة أو الفرقة الناجية ونحو ذلك من الأسماء، لما سبق من الفرق بينهما، فبين السلف وأهل السنة والجماعة مثلاً عموم وخصوص وجهي، فهما يلتقيان في أهل السنة الذين كانوا في عصر السلف، وكل منهما يفترقان من وجه، فالسلف يفترق عن أهل السنة في كل الفرق التي وجدوت في عصر السلف سوى أهل السنة، ويفترق أهل السنة عن السلف، فيمن كان من أهل السنة ممن جاؤوا بعد عصر السلف.

وبهذا ظهر بطلان ما ادعاه السلفية، لذلك حاولوا مرة أخرى أن يحلوا هذا الإشكال، فخرجوا بمفهوم جديد للسلف؛ وحاصله أن مصطلح (السلف) له

(١) انظر: فيض القدير للمناوي (٢٧/٢)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص٢٥)، للإمام طاهر بن محمد الإسفراييني، ت: كمال الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١٩٨٣/١م.

(٢) جاء في صحيح ابن حبان (١٧٨/١): ذكر وصف الفرقة الناجية من بين الفرق التي تفترق عليها أمة المصطفى، ثم ذكر حديث العرباض: ((من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي...)) الحديث، ثم قال ابن حبان: في قوله ((فعليكم بسنتي)) عند ذكره الاختلاف الذي يكون في أمته بيان واضح أن من واظب على السنن وقال بها ولم يعرج على غيرها من الآراء: من الفرق الناجية في القيامة؛ جعلنا الله منهم.

مفهومان؛ مفهوم زماني تاريخي ومفهوم منهجي؛ أي ثمة سلفية زمانية، وسلفية منهجية.[1]

فالسلفية الزمانية: هم أهل القرون الثلاثة من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، الذين اتبعوا الكتاب والسنة، دون من خالف الكتاب والسنة من أهل الأهواء، (فمن خالف رأيه الكتاب والسنة فليس بسلفي وإن عاش بين أظهر الصحابة والتابعين).[2]

(ولا يعني هذا حصر مذهب السلف في هؤلاء، لأن كل من قال بقولهم فهو على السلف وإن تأخر).[3]

(والسلفية المنهجية: هم من سار على منهج السلف الصالح وسلك دربهم، فالسلفية صار يقصد بها من هو على طريقة الرعيل الأول ومن يقتدون بهم، ولم يعد محصوراً في إطار تاريخي معين).[4]

قالوا: وبناء على ذلك فإن ابن تيمية كان يقصد بالسلف: السلفية المنهجية، فلا يعترض عليه بأنّ السلف تعبير عن فترة زمنية، وأهل السنة تعبير عن منهج، لأن السلف أيضاً له إطلاق زمني وإطلاق منهجي، فيكون ابن تيمية حين قسم الناس إلى سلف وخلف، فهو يقصد بالسلف: السلف بالمفهوم المنهجي، أي: أهل القرون الثلاثة الأولى، ومن سار على منهجهم في أي عصر كان، وهؤلاء هم من كان يطلق عليهم أهل السنة.

فالجواب: هذا مصير منكم إلى قولنا، فإننا قلنا من قبل بأنه ليس بين السلف والخلف فرق وكان يطلق عليهما لقب أهل السنة والجماعة، وبطل قول ابن تيمية أن السلف كانوا على هدى، والخلف كانوا على ضلال.

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (ص ٤١).

(٢) لوامع الأنوار البهية (١/ ٢٠)، لشمس الدين أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها بدمشق، ط٢/ ١٤٠٢. منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثره في العقيدة (ص٣٩)، الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية (ص٢٧، ٢٨)، ملامح رئيسية للمنهج السلفي (ص١٢)، د. علاء بكر، دار العقيدة.

(٣) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (ص ٤٠).

(٤) منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل (ص ٤٠، ٣٩).

ثم قولكم: (فمن خالف رأيه الكتاب والسنة فليس بسلفي وإن عاش بين أظهر الصحابة والتابعين) هو مصير منكم إلى الاحتكام إلى الكتاب والسنة وجعلهما المعيار، دون ما سواهما، فمن وافقهما فهو على حق، ثم لكم بعد ذلك أن تسموه (سلفي) أو ما شئتم من الأسماء؛ ومن خالف الكتاب والسنة فهو على باطل، ثم سموه (خلفي) أو من أهل الأهواء وما شئتم من الأسماء؛ إذ العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالقوالب والمباني؛ وبالتالي يبطل تقسيم ابن تيمية الناس إلى سلف وخلف، لأنه إن قصد المعنى الزمني للسلف فقد أخرج منهم أهل السنة الذي جاؤوا بعد القرون الأولى كما سبق، وإن قصد المعنى المنهجي فالخلاف معه في الاسم، والصواب تقسيم الناس إلى موافق للكتاب والسنة ومخالف لهما، وبعد ذلك يكون إثبات أن أحداً أو فرقة توافق أو تخالف الكتاب والسنة، على عاتق البحث والمناظرة والحجاج.

المبحث الثاني: مؤسسها (ابن تيمية).

المطلب الأول: من هو ابن تيمية؟

ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن النميري الحراني ولد في حران شمال سوريا سنة ٦٦١ هـ انتقل مع أسرته صغيراً إلى بلاد الشام عند هجوم التتار، وقعت بينه وبين علماء أهل السنة في عصره نتيجة فتاويه وآراءه الفقهية الشاذة مشادات، فمنع من الإفتاء، وطافوا به في الشوارع منادين به محذرين الناس منه، ونادوا في الناس ببطلان عقيدته والتحذير من أخذ الفتوى منه، ونقل الى مصر وسجن بها ثم أطلق سراحه، واستمرت العلاقة بينه وبين علماء السنة في مناظرات ومشادات وعرائض ترفع للحكام، ودخل السجن مرات عدة إلى أن طفح الكيل فوقع علماء المذاهب على وجوب معاقبته وسجنه، فسجن في قلعة دمشق حتى مات بها، سنة ٧٢٨ هجرية فعاش سبعين سنة، ولم يتزوج ولم يحج إلى بيت الله الحرام.

المطلب الثاني: سجنه:

سُجن ابن تيمية "سبع مرات" لمدد متفاوتة بلغ مجموعها الاجمالي: خمس سنوات وإليك تفصيلها:

السجنة الأولى: في دمشق عام ٦٩٣ هـ، وكانت مدتها قليلة.

السجنة الثانية: كانت في القاهرة، وكانت مدتها سنة ونصف كانت بدايتها في سجن "برج"، ثم نقل إلى الجب بقلعة الجبل. وسببها كما ذكره ابن كثير في تاريخه "البداية والنهاية" في حوادث ٧٠٥ هـ، كان مسألة العرش، ومسألة حدوث الكلام، ومسألة النزول حيث أنه شبّه الله بخلقه في هذه المسائل.

السجنة الثالثة: كانت بمصر أيضاً، ولمدة قليلة، أسبوعين ٧٠٧ هـ وسببها تأليفهُ كتاباً في الاستغاثة.

السجنة الرابعة: بمصر كذلك، في قاعة "الترسيم"، لمدة شهرين أو تزيد، سنة ٧٠٨ هـ.

السجنة الخامسة: كانت بالإسكندرية ٧٠٩ هـ، لمدة سبعة شهور.

السجنة السادسة: كانت بدمشق لمدة ستة أشهر تقريباً ٧٢١هـ ، بسبب مسألة بالطلاق.

السجنة السابعة: بدمشق لمدة عامين وثلاثة أشهر ونصف تقريباً، من ٧٢٦هـ-٧٢٨ هـ، حيث أخرج ميتاً من السجن وكانت بسبب مسألة إنكارهِ شد الرحل لزيارة النبي ﷺ واعتبارهِ أن هذا السفر هو سفر معصية لا تُقصر فيه الصلاة.

المطلب الثالث: أساليب ابن تيمية التي دلس فيها على المسلمين وضلل فيها الناس:

قلت: هذا المبحث الصغير المختصر كتبته بعد الغوص في كتب ابن تيمية والاطلاع على مناقشته لخصومه، وكيفية عرضه لعقائده وأفكاره، وعرفت من خلال تلك القراءة أن ابن تيمية ليس إنساناً عادياً، بل هو إنسان خطير جداً يملك من القدرة الفائقة على اللف والدوران على الخصم وعلى النصوص وعلى العقول وإقناعها بأوهامه، بل بخلاف مسلمات عقليه، ولعل من يكتشف أساليبه قلة

قليلة من المتعمقين المتمكنين في علم الكلام وفي قواعد العقيدة الإسلامية واللغة العربية، وعرفت حينئذ أن هذه المهارة في الكلام هي التي خدعت كثيراً من علماء أهل السنة والجماعة الذين لم يقفوا بوجه ابن تيمية وقالوا لعل له رأياً واجتهاداً نحترمه!!! فإني أدعوهم جميعاً لقراءة هذه الفقرة والتي قبلها التي خصصتها لبيان عقائد ابن تيمية إجمالاً وتركت التفاصيل لعرض الكتاب لعلهم يراجعون جمودهم وحياديتهم، ويقفون مع أهل السنة والجماعة لبيان فساد عقائد ابن تيمية، ليحموا الشباب المسلم من الوقوع بفخه الذي نصبه للامة لإخراجها من خانة التنزيه لله تعالى إلى خانة التشبيه والتجسيم فيكونوا بذلك على هدى أجدادهم الذين وقفوا بوجه المجسمة عبر تاريخ الإسلام المجيد.

١- إيهام القارئ أن نصوص القرآن والحديث ونصوص العلماء مجملة ليست مفصلة، وأقصد هنا بالنصوص قطعية الدلالة والمحكمة التي لا تحتمل وجه آخر لتفسيرها، والتي اعتمدها علماء الأمة في بناء قواعد العقيدة الإسلامية، وذلك في محاولة من ابن تيمية لفتح باب التأويل والتحريف لهذه النصوص، فيدخل عليها ما لا تحتمله من المعاني، ومثال ذلك قوله عن نص الطحاوي: (تعالى عن الحدود والغايات...) أي: محال على الله أن يكون له حد أو نهاية جسم، وذلك لاستحالة أن يكون مشابهاً لمخلوقاته والحدود والغايات هي من لوازم الأجسام، فماذا قال ابن تيمية لأجل أن ينفي قول الطحاوي ويثبت الجسمية لله؟

قال: (هذا اللفظ مجمل والمراد بالحدود والغايات التي يدركها المخلوقات)! وكقوله رداً على نص الرازي في أساس التقديس: (أهل التوحيد والتنزيه الذين عزلوا حكم الخيال والوهم في ذات الله تعالى وصفاته) فقال ابن تيمة: في الرد على الأساس (١/١٣٥): (يقال له قد تقدم الكلام على هذا اللفظ المجمل غير مرة)!! وغير ذلك من الشواهد تجدها في عرض الكتاب.

٢- سرد نصوص من الكتاب والسنة بكثرة وذلك لإيهام القارئ أن ابن تيمية منضبط بالكتاب والسنة وأنه يملك الكثير من الأدلة منهما، والمدقق في كل ما ساقه من النصوص يجد أنها ليست ذات دلالة مباشرة أو غير مباشرة

للتدليل بها على مسألته، بل غالباً ما تكون دليلاً لخصمه، وأمثلة ذلك كثيرة جداً هي تقريباً في كل مسائله.

٣- يكثر من قول: (أجمع السلف -هو قول السلف- وهو مذهب أهل الحديث) كذباً على السلف وأهل الحديث؛ ليوهم السامع أن السلف وأهل الحديث فهموا من النصوص هذا المعنى، والمتتبع لما يسوقه من كلام السلف يكتشف أن أهل السلف والحديث عنده هم رموز المجسمة من السلف أمثال: أبو سعيد الدارمي والقاضي أبو يعلى وغيرهم.

٤- التهويل والمبالغة في بيان تقرير ما قرره وما ذهب إليه كأن يقول: (هذا ما هو عليه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والفطرة السليمة والصحابة والسلف والخلف ووووو..) وبعد ذلك لا يذكر دليلاً ولا حتى نصاً واحداً على ما يقول، أو يذكر بعض النصوص عن المجسمة، وبذلك يقتنع القارئ أن المسألة من المسائل التي أجمعت عليها الأمة ولا نقاش فيها.

٥- كثيراً جداً ما ينعت ابن تيمية نفسه بالمتحدث باسم السلف من أهل السنة والجماعة وكأنه المقرر عنهم مذهبهم، ولو ساق كلاماً لأئمتهم كالشافعي ومالك فإنه يقرر بخلاف ما قرروه ويقول هذا مذهب السلف وأهل السنة والجماعة، فيفهم القارئ أن هذه الأسماء الكبيرة قد خرجت عن المذهب الصحيح في هذه المسألة، ويشعر القارئ أن ابن تيمية هو الحكم على هؤلاء باستقامة أقوالهم أو شذوذها، بل تعدى ذلك إلى كبار الصحابة فيقول مثلاً: "قول أبي بكر هنا بخلاف السنة" وسيأتي في الكتاب أمثلة كثيرة فانتظرها.

٦- كثيراً ما ينقل ابن تيمية عدد من الروايات المتعارضة عن النبي ﷺ أو عن شروح بعض المحدثين لمتن حديث، ثم يرجح الرواية التي هي أقرب لمذهبه لو كان المحدثون أجمعوا على تضعيف ما رجحه، بل لعله أحياناً ينقض الرواية التي صححها المحدثون من قبل، بل ويتهجم على من صححها وهم كبار المحدثين، كما في حديث (الإدلاء) حيث ينكر على الترمذي تأويله الرواية بـ(علم الله) رغم أن الترمذي رحمه الله نقلها عن أهل العلم من السلف كما قال، فلا يبالي

ابن تيمية برفض روايته وشرح النص كما يهوى ولو كذّب بذلك السلف كلهم ثم كعادته يرجع ويقول: وهذا مذهب السلف!!!

٧- حين يحرج ابن تيمية في مسألة يريد أن يخالف بها الأمة تراه يذكر أقوالاً كثيرة متناقضة للعلماء ليوهم السامع أن المسألة خلافية، وليهيئ القارئ لرأي ابن تيمية الجديد، وقد تكون تلك المسألة من المسائل المجمع على أصلها وإنما الخلاف بفروعها، فيذكر الفروع مكان الأصول ليضخم الخلاف، وما يسوقه من الروايات المتعارضة هي إما روايات عمن هم ليسوا من المراجع السنية كالمجسمة، أو أنهم من الذين شذوا عن المذهب الذي ارتضاه أهل السنة وقرروه.

٨- كثيراً ما يسوق ابن تيمية كلاماً كذباً يكذب به على أئمة الإسلام لا سيما البخاري والأئمة الأربعة، فيقول وهذا قول فلان وفلان دون أن يسوق كلامهم، وهو كذب محض لا تجدهم قالوه ولا قريباً منه، وقد يزيد على نص المحدث كما زاد عبارة (فعكفوا على قبورهم فعبدوها) على نص البخاري بحديث أوثان قوم نوح، وغالباً ما يقتنع القارئ بكلامه؛ لأنه لا يتخيل أن يتجرأ عالم على الكذب على البخاري أو كبار الأئمة، ولا يكتشف ذلك الكذب إلا المحققون لأنه كذب دقيق بتغير لفظ أو زيادة لفظ أو زيادة عبارة قصيرة.

٩- مبالغته بذكر معنى من المعاني التي يريدها أو نفيه ولو كان مما قرره الأئمة كأن يأتي بمعانيه اللغوية الكثيرة ويناقشها وهو ليست محور البحث ولا مكان التنازع ليضيع القارئ عن محور البحث ويتجنب كذلك ذكر الأقوال المخالفة فيقنع القارئ بأنه إجماع أو أمر بدهي.

١٠- ذمه المتواصل لأعلام المبتدعة الذين اشتهروا ببدعتهم ورد العلماء عليهم ليتوهم القارئ أنه على غير مذهبهم لا سيما مثل ذمه للكرامية المجسمة وهو على مذهبهم أصلاً ويقرر ما قرروه بل كثيراً ما يزيد في تجسيمه عليهم، ثم بعد ذلك يقرر مذهبه التجسيمي، فيتوهم القارئ أن كلامه هو المعارض لكلام المجسمة وهو ينقل عين عقيدة المجسمة.

١١- من أكثر أساليبه استعمالاً تأويله لكلام العلماء والفرق الإسلامية وحمله على غير ما أرادوا لا سيما الأشاعرة الذي سخر نفسه لتحريف كلامهم وتشويه صورة مذهبهم، فيتقول عليهم مالم يقولوا ويحرف كلامهم، فيشوه بذلك كلام العلماء ويحرف عقائدهم، ثم يقرر بعد ذلك مذهبه وكالعادة يقول وهذا مذهب السلف والأعلام.

١٢- كثرة الوجوه والردود كأن يذكر في الرد على الأشاعرة (٧٠) وجهاً ليوهم الناس قوة رده وأنه بحر من العلوم والفهوم وليوهمهم ضعف خصمه وضلاله، والأعجب أنك إن دققت النظر وجدت جميع هذه الوجوه مكرره ومتداخلة، وأكثرها بعيد عن محل النزاع ولعلها ترجع إلى وجه واحد أو وجهين وهما أصلاً ليسا محل النزاع، هذا التهويل في الردود يصور للقارئ ضعف حجة خصم ابن تيمية وقوة حجة ابن تيمية، علماً بأن الخصم قد يكون الأمام الطحاوي أو الرازي أو الجويني أو الغزالي.

١٣- يذكر دائماً الأقوال الموافقة لقوله وهي غالباً أقوال المجسمة ويعنونها تحت مسميات أئمة السنة والجماعة أو الأثبات أو أهل الحديث أو السلف ويتغافل عن أقوال الأئمة المعارضة له حتى لو كانت لجمهور المسلمين، فيتصور القارئ أنه ليس في المسألة إلا هذه الأقوال.

١٤- حين يُلجأ ابن تيمية إلى الإقرار بقول معارضيه ويعجز عن المعارضة يتحول إلى لغة الاستهزاء بكلامهم، فيصفه بأنه متهافت ومتعارض ومتخبط ولا يصلح للاستدلال أو يتهمه بالسفسطة دون أن يبين أين موضع التهافت أو التعارض أو السفسطة.

١٥- اختياره لمعاني محدودة للمفردة اللغوية والتغافل عن المعاني الأخرى الواردة في القواميس؛ لأجل تثبيت رأيه في المسألة، بل والكذب أحياناً على اللغويين كأن يقول: "كما قال أهل اللغة" وهم لم يقولوا ذلك، ومثاله: ذكره لعدة معاني لمعنى التحيز ليثبت الحيز لله تعالى دون أن يذكر المعنى الأظهر والأول في القواميس وهو (مكان الشيء)، فيفهم القارئ أن اللغة تؤيد ما ذهب

إليه ابن تيمة وتخالف معارضيه، علماً بأن معارضيه من أئمة اللغة ولهم فيها صولات وجولات لا تقارن بما عرفه ابن تيمة عن اللغة.

١٦- التحول عن محل النزاع إلى مسألة ليست محلاً للنزاع، فيرد على مخالفيه بأشياء منكرة بديهة قريبة من المسألة المتنازع عليها ويطيل في الرد حتى يظن القارئ أن هنا محل النزاع، وليأخذ القارئ بعيداً عن محل النزاع، مثاله: اثباته أن لله أعضاء ولكنه أخذ القارئ إلى مسألة تنزيه الله تعالى عن أن تنفصل أعضاؤه عن بعضها، فنسي بذلك القارئ أن الأصل هو تنزيه الله تعالى عن اثبات العضو والركن له، وأحياناً بعد ذلك قد يذكر محل النزاع لكن بعد ملل القارئ من المسألة فلا يعد يعيرها الاهتمام، ولمزيد من أخذ القارئ بعيداً عن محل النزاع قد يذكر الأمور البديهة في باب الأمور المتنازع عليها، فيقول: (أما المسألة الفلانية فإنها مما تنازع الناس فيها..) وهي مسالة لم يختلف فيها أحد أصلاً، وفي ذلك أيضاً زيادة في وهم القارئ بسعة علمه.

١٧- تلاعبه بالمصطلحات، أو قد يأتي بمصطلحات جديدة لعقائد فاسدة لئلا يتهمه خصومه بالكفر، مثل إطلاقه مصطلح صفة عين قائمة بذاتها على يد الله، فهو لم يقل عضو أو جارحة لئلا يكتشفون تجسيمه للذات المقدسة، وهو في ذات الوقت بيّن في عشرات النصوص أنه يريد بها بعضَ الله والجارحة، ومثال على تلاعبه بالمصطلحات تفريقه بين مصطلح الحادث والمخلوق فيجيز حلول الحادث بالله وينفي حلول المخلوق به.

١٨- وليوهم القارئ أنه باحث موضوعي يصور نفسه أنه يبحث عن قول القرآن والسنة في المسألة بعيداً عن أقوال الفرق والمذاهب، علماً بأنه من بداية كلامه يمهد لتثبيت عقيدة الكرامية المجسمة الذين يسميهم أهل السلف في نقاشاته!

١٩- كثيراً ما يضطر ابن تيمية إلى نسبة قوله في مسألة ما - لا سيما مسائل التجسيم- إلى الحنابلة ليأصّل مذهبه ولئلا يتنبه القارئ إلى شذوذه عن الأمة، وفي حال وجد معارضة من الحنابلة لِما يقول صحح لهم ما أخطأوا به على حد

زعمه لا سيما الإمام أحمد رحمه الله، فإن ابن تيمية يعتبر نفسه المتحدث الحصري باسمه.

٢٠- ادعاؤه الإجماع والتواتر على مسائله دون سوق أي دليل على ذلك كقوله: (إن كون الرؤية مستلزمة لأن يكون الله بجهة من الرائي أمر ثبت بالنصوص المتواترة) (نقض أساس التقديس ٤٠٩/٢) ولم يأت بنص واحد ليوهم القارئ أن المسالة من البديهيات والنصوص من كثرتها هناك غنى عن ذكرها، كما لو أنه يقول ثبت في الإسلام أن الله واحد لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله فإنها مسألة غنية عن سوق الأدلة القرآنية التي تثبتها لبداهتها.

٢١- يحاول دائماً أن يحطم عظمة علماء السنة ويزيل هيبتهم من القلوب كالغزالي والجويني والرازي... وذلك بأن يصوّرهم من خصوم الكتاب والسنة وأنهم متخبطون مترددون متشككون في عقائدهم، تارة يقولون بقول الفلاسفة فيقول "وهو قول الفلاسفة" وتارة يقولون بآرائهم في نفس المسألة فيقول" وقولهم لا دليل عليه من الكتاب والسنة" فينزع بذلك من الناس هيبتهم في الصدور.

٢٢- من أعجب أساليبه التلبيسيّة أن يختار من مذهب ما مقدمة من مقدماته، ثم يبني عليها ما يشاء بعيداً عما يُبنى عليها فيخرج بذلك بنتيجة تختلف عن نتيجة ذلك المذهب، يريد بذلك إظهار ذلك المذهب للناس مذهباً ضعيفاً من جهة، ومذهباً لا يعرف كيف يستخلص النتيجة من مقدماته من جهة أخرى؛ لأنه ينسب النتيجة التي وصل إليها -وهي مذهبه- إلى المذهب الذي استند إلى مقدمته، مثاله حين استند إلى مقدمة الأشاعرة حين أثبتوا لله يد فأخذ المقدمة ليركب عليها اليد الجارحة، علماً بأن الأشاعرة نفوا بأن تكون جارحة وإنما قالوا هي صفة معنى فحولها ابن تيمية إلى صفة عين. وسيأتي بيان ذلك في محله في الكتاب فانتظره.

٢٣- يختار من كل مذهب ما يحلو له من أصوله ويهمل ما سوى ذلك من الأصول التي تترابط مع الأصل الذي اختاره، مع أن أصحاب هذا المذهب يخالفون ابن تيمية في كل أصوله، كل ذلك ليوهم الناس أن المذاهب الكثيرة

كلها توافقه بما يقول، وقد يؤلف تلفقياً عجيباً بين أقوال المذاهب المختلفة ليستخرج ما يدعوه أصلاً من أصولهم وهم منه براء.

٢٤- ولكونه يخالف الأمة فيما أجمعت عليه فإنه ينكر الإجماع دائماً على تلك المسائل ويكرر عبارة تقول: (وذكروا أن الإجماع قائم على -كذا- وهذا مبلغهم من العلم) أي: جهلاء لا يعرفون أن المسألة ليس فيها إجماعاً وأن ثمة أقوالاً كثيرة مخالفة لما يظنون!! ثم بعد ذلك لا يذكر قولاً معتبراً لأحد الأئمة يخالف الإجماع الذي أنكره، بل يذكر قولاً أو قولين لأحد المجسمة كأبي سعيد الدارمي ليظهر للناس أن تلك المسألة ليست من مسائل الأجماع.

٢٥- يجب التنبه إلى مسألة وهي أن شيوخه الذين يكثر عنهم الأقوال وينصرها ويدعوهم أئمة أهل الحديث والسنة هم مجسمة الإسلام: (أبو سعيد الدرامي -القاضي أبو يعلى- الهروي صاحب منازل السائرين -ابن الزغواني - عبد الله بن أحمد بن حنبل- وكذلك ينسب أقوالاً للإمام أحمد ابن حنبل مختلف في اسنادها- وغير هؤلاء من المجسمة). فيتوهم القارئ غير المتمكن من العلم أو أنصاف العلماء أن هناك إجماعاً على ما يقول.

المطلب الرابع: خلاصة في عقائد ابن تيمية في ذات الله تعالى، وسيأتي في الكتاب لاحقاً تفصيلات كثيرة فانتظرها:

قلت: في هذا المبحث الصغير والمختصر أبيّن فيه عقيدة ابن تيمية والمسائل التي خالف فيها جمهور الأمة ليس أهل السنة والجماعة فحسب، وهي عقائد باطلة فاسدة كل واحدة منها تخرج صاحبها عن الملة كما سترى، والعجب كل العجب من بعض العلماء من أهل السنة والجماعة من المعاصرين والذين لا يزالون يقفون على الحياد من ابن تيمية، فتارة يقولون: هو صاحب اجتهاد ولكل مجتهد نصيب والمجتهد إن أصاب فله أجران وإن اخطأ فله أجر!! وإذا واجهناهم ببعض تلك العقائد قالوا: وتارة يقولون لعل هذه العقائد مبالغ فيها في حقه أم مكذوبة عليه!!

والحق أن هؤلاء العلماء إن أحسنا الظن بهم نقول: إنهم لم يقرؤوا ما قاله ابن تيمية واكتفوا بقراءة بعض نصوصه التي ساقها طلابه النجباء اليوم في سياق الدفاع عنه، وإلا كيف يفسرون كل هذه الضلالات والأكاذيب والافتراءات على الله تعالى من صريح ألفاظه؟!

ليعلم القارئ أن عقيدة ابن تيمية ليست كلمات متناثرة هنا وهناك جمعها مبغضيه وأرادوا منها تشويه عقيدته، بل إن عقيدة ابن تيمية نظرية متكاملة تبدأ من قواعد عامة بنى عليها تلك النظرية، ولا يزال يستنبط ويقرر ويتمدد فيها حتى حبكها من أولها لآخرها، والمطعن في عقيدته يبدأ من المقدمات والقواعد الخاطئة التي بنى عليها تلك النتائج، فهي الأصل الذي ينبغي أن ننبه عليه جيداً.

القاعدة الأولى: جواز التسلسل بالقدم من حيث الوجود لكنه يفرق بين جنس الشيء (النوع) وزمان وجوده، فالجنس عنده قديم وزمان الوجود عنده حادث، وعلى هذا فالعالم قديم النوع حادث الأفراد، أي لا يزال الله يخلق عالماً ويعدم آخر من الأزل!!!

القاعدة الثانية: لا يوجد موجود إلا وهو جسم، وكل ما ليس جسماً هو عدم، فالله عنده جسم ومن أنكر جسميّته أنكر وجوده أصلاً!!!!

القاعدة الثالثة: وهي أصل التشبيه عند ابن تيمية: (قياس الغائب على الشاهد) أي: بحق الله!! فإن القاعدة في نفسها مختلف فيها أصلاً في تطبيقها على المخلوقات فكيف تكون في ذات الله هي أكثر بطلاناً لامتناع مشابهة الله تعالى لخلقه والقياس إنما هو قائم على المشابهة.

إن ابن تيمية يقيس ذات الله تعالى وصفاته الغائبة عن العيون على مخلوقاته المشاهدة بالعيون، جاء في كتاب (مجموع الفتاوى ج ٣، ص ٤٧) ما نصه: (ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا، فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأنّ مفهوم ذلك في حقه، كمفهومه في حقنا). انتهى بحروفه.

القاعدة الرابعة: هي ما يتعلق بمعرفة الله تعالى؛ فإنه يقرر أنه لا يمكن أن يعرف الله تعالى إلا بالحواس الخمس فهي باب المعرفة، فيجوز -عند ابن تيمية- على الله أن يُلمس ويُرى ويُسمع ويُشم لكن منع أن يتذوق، وأما المعرفة بالعقل فحسب فهي معرفة كاذبة، ومن قال عرفت الله بالعقل دل على أن الله موجود بعقل من قال فحسب غير موجود خارج عقله.

وبناء على هذه القواعد وصل ابن تيمية إلى النتائج التالية:

فبناء على القاعدة الأولى جواز التسلسل توصل إلى ما يعتقده من أن:

١- العالم قديم النوع حادث الآحاد.

٢- اعتقاده بأن الله تعالى لا يزال خالقاً أزلاً لوجود مخلوقات معه من الأزل، وهذا عنده من الكمال الإلهي!! لأن الكمال عنده ليس القدرة على الخلق كما هي عند أهل السنة بل الخلق فعلاً، فلابد أن يكون ثمة مخلوقاً قديماً مع الله لأجل أن يكمل نفسه بخلقه للمخلوقات!! فهو لايزال يكمل نفسه لأن من لا يزداد ينقص، وكذلك أبداً لا يزال خالقاً.

- حلول الحوادث بذات الله تعالى، فاعتقاده بقدم المفاعيل وكثرتها لا كثرة المفعولات خارج الذات.

٢- الله يستفيد الكمال من مخلوقاته باعتبار أنه يخلقها باطّراد فهو يكمل نفسه بها!!

٣- قد تؤثر المخلوقات على الخالق؛ لأنه بها يكمل نفسه في صفة الخالق فهو بدونها ينقص.

وبناء على قاعدة لا موجود إلا وهو جسم استنتج ما يلي من العقائد:

الله جسم في جهة الفوق، فلا يخلق عالماً إلا هو تحته ليكمل بعلوه على العالم!!

١- الله جسم مصمت لا جوف له!!!

٢- الله جسم قديم!!!

٣- اللّه تعالى مركب من أعضاء، لكنه ينفي أن يكون أحد ركبه بل ركب نفسه!!!

٤- اللّه تعالى ممتد في الأبعاد والجهات!!!

٥- اللّه تعالى له حد من سائر الجهات الست واحد منها التحت وهو العرش!!!

٦- اللّه له ثقل ووزن يشعر بثقله حملة العرش!!!!

٧- اللّه تعالى محيط بذاته بشكل كروي الشكل بالكون الذي هو أيضاً كروي!!!!

٨- اللّه في جهة عدمية، وليست هي إلا ذات اللّه!!!

وبناء على قاعدة قياس الغائب على الشاهد استنتج ما يلي من العقائد:

١- جواز مشابهة اللّه لمخلوقاته من وجه، والمحال هو فقط المماثلة التامة: وهو أخطر الاستنباطات المنحرفة، وهو عين ما يريده ابن تيمية ليثبت عقيدته التجسيمية، واستظهر له بعقيدة أن صورة اللّه على صورة ابن آدم واستظهر بظاهر حديث بحديث: ((**إن اللّه خلق آدم على صورته**)) على اعتبار (الهاء) عائدة على اللّه! وهي ليست كذلك، ويفسرون الحديث بحديث موضوع ((إن اللّه خلق آدم على صورة الرحمن))!! وسيأتي بيانه.

٢- يسمي ابن تيمية الأعضاء والجوارح صفات عينية أو خبرية قائمة بذاتها، فاللّه فاعل بالذات لا بالاختيار، وكل جارحة لها إرادة، فاليد تخلق بإرادتها، أما صفات المعاني فإنها قديمة النوع حادثة الإفراد، أو يسميها أتباعه من بعده صفات طارئة!!!

٣- الفرق بين أعضاء الإنسان وأعضاء اللّه هو في أن أعضاء الإنسان يمكن أن تنفصل عنه بقوة خارجية، أما أعضاء اللّه فغير قابلة للانفصال؛ لأنها إذا انفصلت انعدمت ويؤدي ذلك إلى انعدام الذات!!!

٤- كلام اللّه حروف وأصوات حادثة بذات اللّه متسلسلة من الأزل، كل حرف يفنى ويحل محله حرف وهكذا...فالكلام قديم النوع حادث الإفراد!!!

والكلام صفة فعل لا صفة ذات، فكلام الله عنده من متعلقات الإرادة فهو يتكلم متى شاء ويسكت متى شاء!!!

٥- الله تعالى يتحرك متى شاء ويسكن متى شاء، والحركة دليل الحياة فلو لم يتحرك دل على موته وهو محال، فالحركة عند ابن تيمية واجبة لأن المتحرك أكمل من الساكن!!!

٦- علم الله عنده علمان علم قديم ثابت وعلم حادث للمستجدات قائم بنفسه سوى العلم القديم!!!

٧- الإرادة والقدرة كل منهما قديمة بالنوع وحادثة بالأفراد، لأن الله عنده يريد ويفعل دائماً، فله فعل قائم في نفسه لا في غيره كما يقول أهل السنة، وعنده كلما أراد شيئاً أحدث له إرادة وفعلاً سبباً للمفعول، ويعني هذا كل إرادة حادثة يتبعها إرادة أخرى فتتعدم الأولى بعد حصول المطلوب!!!

٨- صفات الضحك والغضب والرحمة كلها صفات حادثة بسبب حدوث أمر من المخلوقات يتأثر الله به!! أفعال الله عنده قسمان: قسم لازم قائم بنفسه كتحركه وانتقاله، وقسم متعدي إلى غيره كخلق المخلوقات!!!

٩- الله يتصرف بنفسه كما شاء يفعل ما يشاء بنفسه، فكأنه يقول: ذات الله من الممكنات لتعلق القدرة بها، لأن هذا اقتضاء قوله أنه يفعل بنفسه ويكملها!!! لأن القدرة لا تتعلق إلا بالممكنات.

١٠- عند ابن تيمة (الحادث) غير (المخلوق) الحادث: خلق الله في نفسه شيء، والمخلوق خلقه في غيره...!!! فيقتضي قوله القرآن حادث وليس مخلوقاً وهذا ما قاله بالضبط، إنه يفرق بينهما لئلا يقول الناس عنه أنه معتزلي يقول بخلق القرآن!!! وبالنتيجة قول ابن تيمية أقبح من قول المعتزلة لأن المعتزلة وإن اشتركوا مع ابن تيمية بخلق القرآن لكنهم قالوا يخلقه في غيره لأجل استحالة حلول الحوادث بالله.

١١- عقائد أهل الكتاب في التوراة والإنجيل كما هي لم تتحرف فيما يخص اعتقادهم بمشابهة الله لخلقه من وجه من الوجوه دون المماثلة.

١٢- الله يمكن أن يستوي على جناح بعوضة.

وبناء على قاعدة لا يعرف الله إلا بالحواس استنبط ما يلي من العقائد:

١- الاستواء عنده (الجلوس والاستقرار) على العرش بمماسة، والذي يعده مثل الكرسي الذي يجلس عليه الملك بل ويسميه السرير.

٢- جواز مماسة النجاسات لله تعالى.

٣- رؤية الله تعالى يوم القيامة بجهة من الجهات رؤية بصر وبحيز.

أخيراً: اعلم أخي أن هناك عقائد كثيرة في غير ذات الله تعالى ذكرها ابن تيمية ودعا إليها ونسبها إلى إجماع السلف!! وهي مما لم يقل به أحد من المسلمين، منها: تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وألوهية، وهو من أقبح بدعه، وقد أفردنا له فصلاً كاملاً في الكتاب فانتظره، ومنها: في ذات النبي ﷺ من حيث العصمة، فضلاً عن كثير جداً من شذوذه الفقهي الذي أفردنا له آخر أبحاث الكتاب، فتابع القراءة رحمك الله واكتشف ما لا يخطر لك على بال من العقائد الباطلة التي ابتدعها ابن تيمية.

قلت: ورغم كل ما سبق بيانه من عقائد ابن تيمية هو اليوم يُعرّف على الشاشات الفضائية ابن عبد الوهاب هو شيخ الإسلام! ولعلك تعُدّ على متحدث سلفي عشرات المرات في حلقة واحدة مدتها نصف ساعة وهو يقول: (شيخ الإسلام ابن تيمية!) فهل ابن تيمية شيخ الإسلام حقاً؟! ومن لقبه بهذا اللقب؟ أليس العلماء هم المفوّضون بتقرير هذه الألقاب؟ كيف يكون شيخ الإسلام وهو القائل بالمسائل الآنفة الذكر؟

أبعد كل هذه المسائل التي ظاهرها الكفر ولا تقبل التأويل يكون شيخ الإسلام؟!

تعالوا لنرجع إلى زمن ابن تيمية ونسمع من علماء زمانه وفي دياره وغيرها من الديار وحكمهم عليه؛ فإن خير من يحكم على ابن تيمية هم العلماء المعاصرون له، فإنهم قد رأوه وسمعوا منه وعلموا سلوكه، لا سيما إذا أجمعوا عليه بحكم فإنه يصير حكماً قطعياً.

المطلب الرابع: حكم العلماء المعاصرين لابن تيمية عليه:

قلت: سأسوق إليك ما قاله العلماء المعاصرون لابن تيمية فيه ومَن بعدهم:

١- فتوى العلماء على المذاهب الأربعة:

هذه صورة خطوط القضاة الأربعة على ظهر فتيا الشيخ تقي الدين أبي العباس ابن تيمية في السفر لمجرد زيارة قبور الأنبياء:

(هذا المنقول باطنها جوابٌ عن السؤال: أن زيارة الأنبياء بدعة أو ما ذكره من نحو ذلك، وأنه لا يترخص في السفر إلى زيارة الأنبياء -هذا كلام باطل مردود عليه- وقد نقل جماعة من العلماء والأئمة الكبار أن زيارة النبي ﷺ فضيلة وسنة مجمع عليها، وهذا المفتي المذكور ينبغي أن يُزجر عن مثل هذه الفتاوى الباطلة عند العلماء والأئمة الكبار، ويُمنع من الفتاوى الغريبة المردودة عند الأئمة الأربعة، ويُحبس إذا لم يمتنع من ذلك ويُشهَر أمرُه ليتحفظ الناس من الاقتداء به. كتبه العبد الفقير إلى الله محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة.

وتحته: يقول أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي:

وتحته: كذلك يقول محمد بن الجريري الحنفي، لكن يحبس الآن جزماً مطلقاً.

وتحته: كذلك يقول العبد الفقير إلى الله محمد بن أبي بكر المالكي: إن ثبت ذلك عليه يبالغ في زجره بحسب ما تندفع به هذه المفسدة وغيرها من المفاسد.

فهذه صورة خطوطهم بمصر - والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وهذه الفتوى هي التي وقف عليها الحكّام، وشهد بذلك القاضي جلال الدين محمّد بن عبدالرحمن القزويني، فلمّا رأوا خطّ ابن تيمية عليها تحققوا فتواه، فغاروا لرسول الله ﷺ غيرة عظيمة، وللمسلمين الذين ندبوا إلى زيارته، وللزائرين من أقطار الأرض، واتّفقوا على تبديعه وتضليله وزيغه، وأهانوه ووضعوه في السجن.

٢- قال ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-: (ونودي بدمشق: من اعتقد عقيدة ابن تيمية حل دمه وماله خصوصاً الحنابلة، فنودي بذلك وقرئ المرسوم، وقرأها

ابن الشهاب محمود في الجامع ثم جمعوا الحنابلة من الصالحية وغيرها وأشهدوا على أنفسهم أنهم على معتقد الشافعي-أي: أشاعرة-).[1]

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة ابن تيمية:

(ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله -أي ابن تيمية- في علي ﷺ ما تقدّم، ولقوله: إنه كان -يعني علياً حاشاه- مخذولاً حيثما توجه، وإنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، وإنما قاتل للرياسة لا للديانة، ولقوله إنه كان يحب الرياسة، وإنّ عثمان كان يحب المال، ولقوله أبوبكر أسلم شيخاً يدري ما يقول وعليّ أسلم صبياً والصبي لا يصح إسلامه على قول...).[2]

٣- الإمام الحافظ (تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي) قال في (الدرة المضية) ما نصه:

(أما بعد، فإنه لما أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد، ونقض من دعائم الإسلام الأركان والمعاقد، بعد أن كان مستتراً بتبعية الكتاب والسنة، مظهراً أنه داع إلى الحق هادٍ إلى الجنة، فخرج عن الاتباع إلى الابتداع، وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدسة، وأن الافتقار إلى الجزء- أي افتقار الله إلى الجزء- ليس بمحال، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، وأن القرآن محدث تكلم الله به بعد أن لم يكن، وأنه يتكلم ويسكت ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات، وتعدى في ذلك إلى استلزام قدم العالم، والتزامه بالقول بأنه لا أول للمخلوقات فقال بحوادث لا أول لها، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديماً، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاث والسبعين التي افترقت عليها الأمة....).

(١) الدرر الكامنة (ج١/ص١٧٥).

(٢) (الدرر الكامنه في أعيان المائة الثامنة) (١/١٥٥).

٤- قال ابن حجر الهيتمي -رحمه الله-: (وإياك أن تصغي إلى ما كتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذوا إلهه هواه، وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله؟).[1]

وقال أيضاً: (ابن تيمية عبد خذله الله، وأضله، وأعماه، وأصمه، وأذله، وبذلك صرح الأئمة وبينوا فساد أحواله، وكذب أقواله ومن أراد ذلك فعليه مطالعة كلام المجتهد المتفق على إمامته وجلاله وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج والإمام العز بن جماعة، وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية).[2]

وقال أيضاً: -أي: ابن حجر الهيتمي رحمه الله- في كتابه (الفتاوى الحديثية) ناقلاً المسائل التي خالف فيها ابن تيمية إجماع المسلمين ما نصه: (وإن العالم قديم بالنوع، ولم يزل مع الله مخلوقاً دائماً، فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار -تعالى الله عن ذلك-، وقوله بالجسمية، والجهة والانتقال، وأنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر، تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع القبيح والكفر البواح الصريح).

٥- وذكر الشيخ الإمام العلاّمة (شمس الدين الذهبي) بعض محنته، وأنّ بعضها كان في سنة خمس وسبعمائة، وكان سؤالهم عن عقيدته وعمّا ذكر في (الواسطيّة)، وطلب وصوّرت عليه دعوى المالكي، فسجن هو وأخواه بضعة عشر شهراً، ثمّ أخرج، ثمّ حبس في حبس الحاكم، وكان ممّا أدّعي عليه بمصر أنه قال: (الرحمن استوى على العرش حقيقة)، و(أنّه تعالى تكلّم بحرف وصوت).

٦- أورد الرحالة الفقيه الشيخ ابن بطوطة -رحمه الله- في رحلته الجزء الأول (ص ١٠٥) عن ابن تيمية وقال: وكان بدمشق من كبار فقهاء الحنابلة تقي الدين بن تيمية كبير الشام يتكلم في الفنون إلا أن في عقله شيء وكنت إذ ذاك فحضرته يوم الجمعة يعظ الناس على منبر الجامع فكان من جملة كلامه قال

---

(١) الفتاوى الحديثية (ص ٢٠٣).

(٢) الفتاوى الحديثية (ص ٩٩-١٠٠).

(إن الله ينـزل من الدنيا كنـزولي هذا) ونـزل درجة من درج المنبر!!!! تعالى الله عن قولهم وتنزه عما يصفه هؤلاء المبتدعة.

٧- صفي الدين الهندي الأرموي المتوفى عام (٧١٥ هـ) وهو من كبار المذهب الأشعري وقد ناظر ابن تيمية في مجلس حوار بينهما وكان هذا الهندي طويل النفس في التقرير، فلما شرع يقرّر أخذ ابن تيمية يعجّل عليه على عادته ويخرج من شيء إلى شيء، فقال له الهندي: ما أراك يا بن تيمية إلا كالعصفور حيث أردت أن أقبضه من مكان فرّ إلى مكان آخر، وحبس بعد ذلك ونودي عليه وعلى أصحابه فعزلوا عن وظائفهم.

٨- شهاب الدين الحلبي (٧٣٣هـ) (فإنه ألف كتاباً في نفي الجهة رداً على ابن تيمية وقال في المقدمة: أما بعد، فالذي دعا إلى تصدير هذه النبذة ما وقع في هذه المدة مما علقه بعضهم في إثبات الجهة واغترّ بها من لم يرسخ له في التعليم قدم، ولم يتعلق بأذيال المعرفة ولا استبصر بنور الحكمة، فأحببت أن أذكر عقيدة أهل السنة وأهل الجماعة ثم أبين فساد ما ذكره مع أنه لم يدع دعوى إلا نقضها ولا أطّد قاعدة إلا هدمها.

٩- الإمام اليافعي: قال في مرآة الجنان في ترجمة ابن تيمية: وله مسائل غريبة مباينة لمذهب أهل السنة ومن أقبحها نهيه عن زيارة النبي ﷺ.

١٠- أبو بكر الحصني الدمشقي المتوفى عام (٨٢٩ هـ) يقول: (فاعلم أني نظرت في كلام هذا الخبيث الذي في قلبه مرض الزيغ المتتبع ما تشابه من الكتاب والسنة ابتغاء الفتنة وتبعه على ذلك خلق من العوام وغيرهم ممن أراد الله ﷻ إهلاكه، فوجدت فيه مالا أقدر على النطق به ولا لي أنامل طاوعتني على رسمه وتسطيره لما فيه من تكذيب رب العالمين في تنزيهه لنفسه في كتابه المبين، وكذا الازدراء بأصفيائه المنتخبين وخلفائهم الراشدين وأتباعهم الموفقين، فعدلت عن ذلك إلى ذكر ما ذكره الأئمة المتقون، وما اتفقوا عليه من تبعيده وإخراجه ببغضه من الدين).

١١- الإمام الشيخ العلاء البخاري الحنفي المتوف سنة ٨٤١ هجرية:

ذكر الحافظ السّخاوي في كتابه الضّوء اللاّمع لأهل القرن التّاسع الجزء التاسع (ص ٢٩٢) ما نصّه: قال محمد بن محمد أبو عبد الله البخاريّ العجميّ الحنفيّ الذي ولد سنة تسع وسبعين وسبعمائة ما نصّه: وكذا اتّفقت له حوادث بدمشق منها أنّه كان يسأل عن مقالات ابن تَيمية التي انفرد بها فيجيب بما يظهر له من الخطأ فيها وينفر عنه قلبه إلى أن استحكم أمره عنده فصرّح بتبديعه ثمّ تكفيره ثمّ صار يصرّح في مجلسه بأنّ من أطلق على ابن تيمية أنّه شيخ الإسلام فهو بهذا الإطلاق كافرٌ واشتهر ذلك).

١٢- الإمام ابن عرفة المالكي التونسي المتوفى سنة ٨٠٣ هجرية:

قال الكتاني في كتاب فهرس الفهارس الجزء الأول (ص ٢٧٨):

(ومن أشنع ما نقل عن ابن تيمية أيضاً قوله في حق شفاء القاضي عياض: (غلا هذا المغيربي) وقد قال في ذلك شيخ الإسلام بإفريقية الإمام العلم أبو عبد الله بن عرفة التونسي: (وهذا بقول قيل عن زائغ). **قلت:** فوصف ابن تيمية بالزيغ عن الحق.

١٣- الإمام الإخميمي الشافعي المتوفى سنة ٧٦٤ هجرية له كتاب في الرد على ابن تيمية اسمه: (المنقذ من الزلل).

١٤- قاضي القضاة الفقيه المحدث الشيخ الإخنائي المالكي المصري المتوفى سنة ٧٥٠ هجرية: قال عنه ابن حجر العسقلاني في كتابه (رفع الاصر ص ٣٥٣): (وكان كثير الحط على الشيخ تقي الدين وأتباعه).

١٥- الإمام الحافظ اللغوي أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هجرية:

ففي كتاب إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للإمام مرتضى الزبيدي (٢ /١٧٣) يقول: قال الحافظ تقي الدين السبكي: (وكتاب العرش من أقبح كتب ابن تيمية، ولما وقف عليه الشيخ أبو حيان، ما زال يلعنه حتى مات.

وفي كتاب تفسير القرآن النهر الماد للإمام أبو حَيّان الأندلسي (ج١- ص٢٥٤) قال: (قرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطه

سماه كتاب العرش إن الله تعالى يجلس على كرسي وقد أخلى منه مكانا يقعد فيه معه رسول الله". والعياذ بالله تعالى من الكفر والضلال.

١٦- الإمام المفتي الشيخ نور الدين علي بن يعقوب بن جبريل أبو الحسن البكري الشافعي المتوفى سنة ٧٢٤ هجرية: قال عنه الذهبي في كتابه ذيل تاريخ الإسلام (ص ٢١٦): (الإمام المفتي الزاهد نور الدين على بن يعقوب بن جبريل وكان ديناً متعففاً مطرحاً للتجمل نهاءاً عن المنكر حتى نفاه السلطان بعد إن هم بقطع لسانه وكان قد وثب مرة على الشيخ تقي الدين ونال منه).

١٧- الإمام السروجي الحنفي المتوفى سنة ٧١٠ هجرية: قال ابن حجر العسقلاني في كتابه الدرر الكامنة (ص ٩٢): (ومن تصانيفه الرد على ابن تيمية وهو فيه منصف متأدب صحيح المباحث).

١٨- الإمام ابن عطاء الله السكندري المالكي المتوفى سنة ٧٠٩ هجرية:

قال الذهبي عنه في كتابه ذيل تاريخ الإسلام (ص ٨٦): (رأيته في الإسكندرية فيما أرى وكان يتكلم على الناس ويقول أشياء نافعة وله عبارة عذبة وفيه صدق وله مشاركة في الفضائل ولكنه كان من كبار القائمين على الشيخ تقي الدين ابن تيمية).

١٩- ملا علي القاري الحنفي المتوفي (١٠١٦هـ) قال في شرح الشفا: (وقد أفرط ابن تيمية من الحنابلة حيث حرّم السفر لزيارة النبي ﷺ كما أفرط غيره حيث قال: كون الزيارة قربة معلوم من الدين بالضرورة، وجاحده محكوم عليه بالكفر ولعل الثاني أقرب إلى الصواب، لأن تحريم ما أجمع عليه العلماء في الاستحباب يكون كفراً لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب).

٢٠- الإمام العارف النبهاني: قال في (شواهد الحق): (فقد ثبت وتحقق وظهر ظهور الشمس في رابعة النهار أن علماء المذاهب الأربعة قد اتفقوا على رد بدع ابن تيمية، ومنهم من طعنوا بصحة نقله كما طعنوا بكمال عقله، فضلاً عن شدة تشنيعهم عليه في خطئه الفاحش في تلك المسائل التي شذ بها في الدين وخالف بها إجماع المسلمين، ولا سيما فيما يتعلق بسيد المرسلين ﷺ).

٢١- قال الحافظ أبو الفضل الغماري: (وابن تيمية يسميه بعضهم شيخ الإسلام وهو ناصبي، عدو لعلي كرم الله وجهه، واتهم فاطمة بأن فيها شعبة من النفاق، وكان مع ذلك مشبهاً إلى بدع أخرى كانت فيه، ومن ثم عاقبه الله تعالى فكانت المبتدعة بعد عصره تلامذة كتبه ونتائج أفكاره وثمار غرسه).

٢٢- قال الشيخ عبد الله عكور: (إن ابن تيمية أخذ علم العقيدة عن جده مجد الدين، وجده أخذ علم العقيدة عن غلام (مرقش) النصراني وكان يتردد إلى الكنيسة من أجل تلقي هذا العلم فقد ذكر الحافظ الذهبي أن ابن المنّي قرأ المنطق والفلسفة على غلام مرقش النصراني فكان يتردد إلى البيعة (الكنيسة) ليتعلم، ثم قال الذهبي: "قلت: أخذ عنه الشيخ مجد الدين ابن تيمية" [(١)] إذاً فلا غرابة أن يأتينا ابن تيمية بهذا الفكر النصراني في العقيدة وهذه الشركة المساهمة المحدودة بثلاثة أقانيم "توحيد ألوهية وربوبية وأسماء وصفات"، مقابلة لما عند النصارى من الأقانيم الثلاثة: آب، وابن، والروح القدس). [(٢)]

(١) سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٩) في ترجمة إبن المني الأزجي الحنبلي.

(٢) الترابط الجذري بين أهل الكتاب والمجسمة (ص١١٣/١١٤).

المبحث الثالث: أهداف السلفية بين الماضي والحاضر:

إن المتتبع للسلفية اليوم والباحث في تاريخها أمس، يظهر له بما يدع مجالاً للشك أن هذه الفئة ليست فكرة عابرة ولا اجتهاد مجتهد، وإنما هي منظمة متكاملة يقودها من يقودها من الخبراء بحرفية متناهية، نعم يجب أن نفرق بين عامة المنتسبين إلى السلفية من الشباب المتحمس، فنقول: إن هؤلاء الشباب أعجبتهم شعارات السلفية البراقة، وقادتهم عواطفهم الدينية لاتباع السلفية؛ لشعورهم أنها هي الأمل الذي سيعيد الإسلام إلى مجده وعزه وشموخه الذي كان عليه، وكيف لا يخدعون بهذه الشعارات وهي تتضمن العودة إلى حياة الصحابة وجهادهم وسلطانهم الذي قهروا به كسرى وقيصر؟! وكيف لا ينخدعوا ومضمون الشعارات السلفية العودة إلى الكتاب والسنة؟! وهل أعظم في النفوس من هاذين المصدرين؟!

ولكن توجهنا في هذا المبحث لأئمة السلفية وقادتها الظاهرين على الملأ، المتصدرين للقيادة، وإلى القادة الحقيقيين المخبئين وراء الأستار الذين لا يعرفهم خواص السلفية فضلاً عن عامتهم، فهؤلاء لهم أهداف محدودة يسعون إليها بكل جهدهم، تتلخص في تشويه الإسلام في نظر المسلمين ونظر غير المسلمين، أما في نظر المسلمين فلفك الارتباط بينهم وبين الإسلام، فإن ما تحمله السلفية من تشدد وغلظة وتدخل في خصوصيات الناس لا تحتمله النفوس ولو كانت مسلمة، وفي نسبة كل هذه الغلظة إلى أعلام الإسلام من السلف الصالح نشوء كراهية في القلوب لهذه الأعلام وبدء الانفكاك عنها، ونشوء فكرة مضادة تقول لا بد من إعادة النظر في النصوص لأجل إعادة الاستنباط منها بما يتناسب مع الزمان والتطور الحضاري، ومن هنا نشأت حركة من يسمون أنفسهم (التنوريين - الحداثيين) الذين يسعون لإعادة صياغة العقيدة والشريعة، ومن أبرز ما اتوا به من البدع بل والمضللات والمكفرات اعتقادهم بنجاة المشركين من أهل الكتاب من النار، واعتقادهم بخصوصية بعثة النبي ﷺ إلى العرب فحسب دون أهل الكتاب، وغير ذلك من الضلالات، ومن بدعهم في الشريعة؛ اعتقادهم بالتحلل من الحجاب وأنه ليس من الدين بل هو من باب

العادات، وأن الاختلاط بعمق بين النساء والرجال ليس فيه حرج، وأن الربا ليس من المحرمات اليوم، وإبطال أصل تشريع الحدود، وكذلك بعض المشروبات الروحية كالبيرة، وغير ذلك من البدع والمخالفات لأصول الشريعة.

إن هذه الفئة المتطرفة التي تسمي نفسها بـ(التويريين - الحداثيين) نشأت بين المسلمين كردة فعل على تطرف السلفية، وهي الهدف الذي سعت إليه السلفية ونجحت فيه إلى حد كبير، فأتباع التنويريين يفوق أتباع السلفيين أنفسهم عدداً ونوعاً، فإن غالب التنويريين من المثقفين والمتخصصين في العلوم الكونية، الذين نفروا من السلفية التي تهين وتحتقر كل العلوم الحديثة لا سيما العلوم الفلكية، فتقول بعدم دوران الأرض، وعدم دوران الأفلاك، وبأن الأرض مسطحة، وأن الرعد صوت ملك وغير ذلك من الخرافات.

كل هذا هدف سعت إليه السلفية قديماً على يد ابن عبد الوهاب، الذي كانت من مهماته الرئيسية هدم الخلافة العثمانية، وإلقاء الفتن بين المسلمين، وقتل علمائهم ومفكريهم بدعوى شركهم بالله، وإعادة القبلية إلى المسلمين ولكن بنوع جديد (القبلية الدينية)، والسلفية اليوم يسيرون على ذات المنهج لتحقيق ذات الهدف، فما معنى أن يخرج اليوم على شاشات الفضائيات من يقول أن الأرض مسطحة وأنها لا تدور!!؟؟ وما معنى أن يخرج اليوم على شاشات الفضائيات من يكفر المسلمين جملة وتفصيلاً لأنهم يعلقون صورهم التذكارية في البيوت، أو لأنهم يزورون قبور العلماء والصالحين والأقربين؟!! وما معنى أن يخرج اليوم على شاشات الفضائيات من يأمر بهدم آثار البشرية ومتاحفها بدعوى أنها أصنام تعبد من دون الله؟؟!! وما معنى أن يخرج اليوم على شاشات الفضائيات من يقول أنه لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيتها، ولا يحق لها أن تتعلم ولا أن تستلم منصباً إدارياً ولو كان على جهة مؤسسة نسائية؟!!!

أليس كل هذه الأفكار والأقوال والدعوات تشويها للإسلام وإضعافاً لرموزه من الصحابة والتابعين في نفوس المسلمين؟!

أما تشويه صورة الإسلام في قلوب ونظر غير المسلمين فحدث ولا حرج، كيف تريد لغير المسلم أن يقترب أو يسمع من الإسلام وهو يرى شباباً مراهقين

قد أطالوا لحاهم بشكل مرعب ومخيف، وكزّوا على أسنانهم، يحملون في أيديهم السكاكين، يتسلون في ذبح غير المسلم، وهم يقولون: "جئناكم بالذبح" "أيها الكفار نساؤكم حلال لنا، وأموالكم حلال لنا، بلادكم هي أصلاً لنا"، كيف تريد لغير المسلم أن يدخل في الإسلام وهو يراه إرهاباً لحياة الإنسان؟! وهذا الإسلام السلفي هو الذي يقدم في الإعلام العالمي على أنه هو الإسلام الأصيل، نعم لقد قدم غير المسلمين السلفية هذا التقديم لتشويه صورة الإسلام في نفوس شعوبهم لئلا يدخلوا في دين الله أفواجاً.

هذه هي المهمة التي لأجلها صنع الصليبيون السلفية، وأقول مع الأسف نجحوا إلى حد بعيد في خطتهم ولكننا نقول والله غالب على أمره فإن الله تعالى لن يتركهم يهدموا دينه، فإنه قد ضمن له الصمود إلى قيام الساعة، وقد هيأ الله تعالى ويهيأ في كل زمن من ينشر العقيدة الصحيحة والفقه الصحيح بين المسلمين ليتمسكوا به وينبذوا كل دخيل على الإسلام.

المبحث الرابع: انتشار السلفية اليوم أسبابه ونتائجه.

سبق بيان توسع انتشار السلفية في المجتمعات الإسلامية مؤخراً، وإن كان الانتشار من حيث الكم قليلاً، ولكنه من حيث النوع كثير، فإن عدداً قليلاً ربما العشرات من السلفية في مدينة كبيرة يبلغ سكانها مليون نسمة، يكفي لبث الفتن بل واستباحة الدماء في تلك المدينة.

المطلب الأول: أسباب انتشار السلفية:

يعود انتشار السلفية وتوسعها في دول العالم كافة إلى أسباب كثيرة منها:

١- توفر الدعم المالي الهائل لتلك الجماعة مما يسمح لهم بنشر المطبوعات والمقالات بالآلاف مجاناً بين المسلمين، فلعلك لا تدخل مسجداً أو مكتباً تجارياً أو عيادة طبية، إلا وتجد على طاولة الانتظار كتيباتهم.

٢- انتصاب رموزها على قنوات فضائية حجزوها بتلك الأموال، مهمتها فقط نشر الفكر السلفي بين المسلمين.

٣- استخدامها من قبل الأنظمة العربية لأجل ضرب المعارضين السياسين، فسجون الحكومات العربية ممتلئة بهؤلاء الذين يجندون في السجون لمهمات استخباراتية وقتل واغتيال بحسب الأوامر، وكثير من هؤلاء السلفيين المجندين يستخدمون من حيث لا يعلمون؛ فإنهم عند الإفراج عنهم يظنون أن الله فرج عنهم ونصرهم على الكفار، وأن قتل المعارضين السياسيين وموظفي الحكومات العربية الكافرة برأيهم جهاد في سبيل الله تعالى.

٤- ومن حيث إقبال الشباب على التسلف، فإنه يعود إلى أسلوب السلفيين في الخطاب، فإنهم يرفعون شعارات؛ من جهة هي سهلة غير معقدة، ومن جهة أخرى هي حماسية مثيرة، تعود بخيال الشباب المسلم إلى عز الأمة ومجدها، وتبسّط السلفية العودة إلى هذا التاريخ بهذه الكلمات اليسيرات كأنه على رمية حجر منهم.

من هذه العبارات والشعارات: "لا نأخذ إلا بالكتاب والسنة- الخلافة قادمة وعد الله الذي لا يخلف الميعاد- إن تنصروا الله ينصركم- نحن الفئة المتمسكة بكتاب الله وسنة رسوله في آخر الزمان الناجون يوم القيامة- الإسلام هو الحل" وغير ذلك من العبارات الأخاذة.

بالطرف المقابل ترى علماء المسلمين يعقّدون خطابهم، وهم محقون في ذلك فإنهم لا يرضون أن يعلموا الناس علماً ناقصاً مجتزءاً بكلمة أو كلمتين، بل يدعون الشباب لطلب العلم وقراءة الكتب الكبيرة، وكتب علوم الآلة اللغة والمنطق والأصول على أيد العلماء ليأخذوا العلم الصحيح، وكل هذا حق ولكنه منال بعيد عن الشباب المتحمس، الذي يريد صناعة الإسلام وطلب العلم بأسرع وقت، والذي غالب ما يكون من أنصاف الأميين وهم اتباع السلفية غالباً، فتكاد لا تجد في الأتباع إلا هذا المستوى العلمي المتدني.

إذاً سهولة العبارة والأخذ بظاهر النص دون التمحيص والتدقيق والتحليل اللغوي والمصطلحي، هو ما يدفع عدد كبير من الشباب للالتحاق بالسلفيين، والحماس والاندفاع والعاطفة هي الوقود الذي يحيا به السلفيين ويصيدون به الشباب.

المطلب الثاني: نتائج انتشار السلفية:

أما نتائج هذا الانتشار: فإنه من الشر بمكان لا يخفى على من يعيش اليوم تاريخ كتابة هذا المبحث، فأن أخطر النتائج التي نعيشها اليوم تتلخص بـ:

١- سقوط مئات الألوف من المسلمين شهداء ضحايا لهذا الفكر، الذي يجند الشباب لقتال الحكومات، في معارك خاسرة فاشلة لا تحصد إلا الدماء البريئة والفقر والدمار للبنيان، ويصنفون العدو الأول اليهودي في آخر القائمة، وما سوريا والعراق ولبنان ومصر وليبيا وتونس عنا ببعيد.

٢- قطع الروابط الاجتماعية فإن أولئك السلفيين يعتقدون بالولاء والبراء حسب رؤيتهم الضيقة -كما سيأتي- فيتبرؤون من آبائهم وأمهاتهم وزوجاتهم وأبنائهم المسلمين، بدعوى أنهم مرتدون كفرة لا يجوز موالاتهم، بل وكثير من حوادث القتل حصلت من هذا القبيل.

٣- على صعيد الاعتقاد وهو برأي أخطر النتائج؛ فإن السلفية قد استطاعوا إقناع كثير من المسلمين من خلال كتيباتهم الموزعة مجاناً باحتقار علماء المسلمين وأئمتهم، كأبي حنيفة الذي يصفونه بعدو السنة، والشافعي ومالك والنووي وابن حجر العسقلاني وغيرهم من الأعلام كما سيمر معنا في الكتاب بشكل موسع.

واستطاع السلفية أن يقنعوا كثيراً من المسلمين بحرمة زيارة القبور والتوسل والاستغاثة بغير الله وهي من الأمور التي أجازتها الشريعة بل ندبت إليها.

وأخطر تلك العقائد التي نشرها السلفية هي التجسيم للذات الإلهية تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

إلا أننا نقول رغم كل ما ذكر لا يزال أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية هم المتصدرون للمشهد العلمي وللمنابر وهم المراجع المعتمدة رغم ضعف إمكاناتهم والله غالب على أمره والحمد لله.

المبحث الخامس: نقاط ضعف وقوة السلفية.

كيف السبيل لوقف هذا الزحف السلفي الذي يحصد هذا الكم من الشباب البريء المتحمس للإسلام؟

لا نستطيع الجواب على هذا السؤال قبل البحث في نقاط الضعف والقوة عند السلفيين ولعلها متخصرة معاً في مسألة واحدة تقتضي مسألة أخرى.

إن قوة السلفية في نقطتين:

الأولى: خطابها البسيط للشباب المتحمس وهو خطاب جاهلي بعيد عن العلم والحكمة وأصول الدين.

الثانية: الأموال الطائلة التي تضخ لنشر أفكارهم.

أما نقاط ضعفهم فإنها نقاط مجتمعة في جهلهم بأصول العلم وطرق الاستنباط وابتعادهم عن إجماع الأمة.

أما علاج الأولى فهو بنشر العلم الصحيح بين المسلمين بما أمكن من الطاقة، وتبسيط الخطاب إلى حد مقبول لا يخل بالضبط العلمي، ليتبين للناس ضعف حجتهم وابتعادهم عن إجماع الأمة، وبيان حقائق ما يخفونه من العقائد الباطلة التي أخذوها عن مؤسس الجماعة ابن تيمية، وكل هذا لا يكون إلا بدعم مالي كبير للدعاة والعلماء العاملين في هذا المجال، وهنا المشكلة الكبرى فإن العاملين بهذا المجال للأسف لا يجدون داعماً حقيقياً إلا من رحم ربي ومثال على ذلك هذا الكتاب الذي تأجلت طباعته إلى اليوم أكثر من ثلاث سنوات بسبب انعدام الدعم حتى اكتفينا بطبعة الكترونية فتأمل!

المبحث السادس: المحي لمنهج السلفية المبتدع ابن عبد الوهاب.

المطلب الأول: من هو ابن عبد الوهاب؟

كانت بداية أمر ابن عبد الوهاب ابتداء ظهور أمره في الشرق واشتهر أمره بعد (١١٥٠ هـ) بنجد وقراها، توفي (سنة ١٢٠٦ هـ)، وقد ظهر بدعوة ممزوجة بأفكار منه زعم أنها من الكتاب والسّنة، وأخذ ببعض بدع ابن تيمية فأحياها، وهي: التجسيم الصريح للذات الإلهية والتحيز في جهة، وتكفير المتوسلين والمستغيثين بالأنبياء والأولياء، بل وتحريم السفر لزيارة قبر النبي ﷺ وغيره من الأنبياء والصالحين بقصد الدعاء هناك رجاء الإجابة من الله، وتكفير من ينادي بهذا اللفظ: (يا رسول الله، أو يا محمد، أو يا علي، أو يا عبد القادر أغثني..)، أو بمثل ذلك إلا لحيّ حاضر، وإلغاء الطلاق المحلوف به مع الحنث وجعله كالحلف بالله في إيجاب الكفارة، وابتدع من عند نفسه: تحريم تعليق الحروز التي ليس فيها إلا القرآن وذكر الله، وتحريم الجهر بالصلاة على النبي ﷺ عقب الأذان، وأتباعه يحرّمون الاحتفال بالمولد الشريف خلافاً لشيخهم ابن تيمية.

بل ازداد قبحاً في كتاباته بتعديه على الجناب النبوي حين قال: (في تعريفه بالنبي ﷺ في كتابه الأصول الثلاثة يقول في تفسير قوله تعالى وثيابك فطهر: "وثيابك فطهر أي طهر أعمالك من الشرك، والرجز فاهجر، الرجز الأصنام، وهجرها تركها وأهلها و البراءة منها وأهلها).

المطلب الثاني: تعميق ابن عبد الوهاب ومحمد عبده لمصطلح السلفية:

(إن المفهوم الذي وضعه ابن تيمية للسلف اندثر بعد فترة قصيرة من انصرام عصر ابن تيمية وتلامذته كابن القيم والذهبي، بل إن مذهب ابن تيمية نفسه قد اندثر، إلى أن جاء ابن عبد الوهاب النجدي فأحيا مذهب ابن تيمية من جديد بعد أن نبش كتب ابن تيمية وابن القيم فقرأها واقتنع بها، وراح ينادي بها بعد قرون من اندثارها؛ ولكن أطلق على دعوته وأتباعه: (الوهابية)، ثم لما جاء جمال الدين الأفغاني وتلميذه من بعده محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا،

خرجوا بما سمي الدعوة الإصلاحية، وتتمثل بعودة المسلمين في فهمهم للإسلام واصطباغهم به إلى عهد السلف الصالح اقتداءً بهم وسيراً على منوالهم).[1]

(وعلى الرغم من رفع -الدعوة الإصلاحية- شعار السلفية في مصر، إلا أن هذا الشعار لم يكن يعني آنذاك مذهباً إسلامياً، وإنما كان يعني بمفهوم المخالفة مدى بعد الناس عن الإسلام الذي كان يتحلى به السلف الصالح رضوان الله عليهم).[2]

(ومن باب أولى أن لا تكون هذه الدعوة الإصلاحية على خطا ابن تيمية أو ابن عبد الوهاب، وإنما لكل منهما مبادئها الخاصة وأهدافها المعينة وأدواتها المعرفية[3]، فتجد محمد عبده يطلق لفظ السلف على الأشاعرة عند تفسيره لصفة الرحمة).[4]

(وعلى كل حال فقد روّجت الحركة الإصلاحية للسلف والسلفية، ولاقى ذلك قبولاً عند الوهابية وراحوا يرجوّن هذا اللقب الجديد.. ليوحوا إلى الناس بأن أفكار هذا المذهب لا تقف عند ابن عبد الوهاب، بل ترقى إلى السلف).[5]

(وهكذا تحول مصطلح السلفية من شعار أطلق على حركة إصلاحية إلى لقب على مذهب الوهابية، وهذا يعني أن الوهابية تبنّوا هذا المصطلح وأطلقوه على دعوتهم بغض النظر عن مدى التطابق بين أفكارهم وبين ما كان عليه السلف، فمصطلح السلف هو تعبير عن الرعيل الأول من الصحابة والتابعين وأتباعهم كما سبق، ولكن السلفية المعاصرة عبارة عن مجموعة آراء عقائدية وأصولية وفقهية، نسبها السلفية إلى السلف؛ وجعلوا أنفسهم أمناء على عقيدة

---

(١) انظر السلفية مرحلة زمنية مباركة د. البوطي (ص٢٣٢، ٢٣٣)، مفهوم السلف والسلفية للشوايشي (ص ٢١٩).

(٢) انظر السلفية مرحلة زمنية مباركة د. البوطي (ص٢٣٤).

(٣) مفهوم السلف والسلفية للشوايشي (ص٢٢١).

(٤) كذا قال الشوايشي في: مفهوم السلف والسلفية (ص٢٢١)، ونسب ذلك إلى تفسير المنار؛ والواقع أن هذا الكلام غير دقيق لدى الرجوع إلى تفسير المنار، فالشيخ محمد عبده فسّر الرحمة بلازمها وهو الإحسان -على طريقة الأشاعرة- ولكنه لم يقل: هذا مذهب السلف، انظر: تفسير المنار (٤٦/١) فتعقبه الشيخ رشيد رضا بأن هذا مذهب الأشاعرة والمعتزلة، وأن مذهب السلف إثبات الرحمة كصفة لله من غير تشبيه ولا تعطيل كإثباتهم لسائر الصفات. انظر: في تفسير المنار (٧٦/١).

(٥) انظر السلفية مرحلة زمنية مباركة د. البوطي (ص: ٢٣٥- ٢٣٦).

السلف وأفكارهم ومنهجهم في فهم الإسلام وتطبيقه[1]ولم يقف الأمر هنا بل أخذوا يدافعون عن تلك الآراء ويسفهون المخالفين لها وينسبونهم إلى الابتداع والضلال، وأحياناً إلى الشرك والكفر والزندقة).[2]

(إنّ كثيراً من أنصار الدعوة السلفية حصروها أو كادوا في شكليات وجدليات حول مسائل في علم الكلام، ومسائل في علم الفقه، أو أخرى في علم التصوف، عاشوا نهارهم، وباتوا ليلهم، ينصبون المجانيق، ويقذفون بالمقاليع، لمن يخالفهم في أي مسألة من هذه المسائل، أو أي جزئية من هذه الجزئيات).[3]

فلا جرم أن السلفية المعاصرة أضحت فرقة تزيد من تفرق المسلمين وتشتيتهم، وإثارة الخلاف والنزاع المؤدي إلى الفتن كما هو مشاهد.

المطلب الثالث: حكم العلماء المعاصرين لابن عبد الوهاب عليه وحكم من بعدهم:

١- قال الشيخ أحمد زيني دحلان -مفتي مكة في أواخر السلطنة العثمانية- في تاريخه تحت فصل فتنة الوهابية: (كان -أي: ابن عبد الوهاب- في ابتداء أمره من طلبة العلم في المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وكان أبوه رجلاً صالحاً من أهل العلم وكذا أخوه الشيخ سليمان، وكان أبوه وأخوه ومشايخه يتفرسون فيه أنه سيكون منه زيغ وضلال، لما يشاهدونه من أقواله وأفعاله ونزغاته في كثير من المسائل، وكانوا يوبخونه ويحذّرون الناس منه، فحقق الله فراستهم فيه لما ابتدع ما ابتدعه من الزيغ والضلال الذي أغوى به الجاهلين وخالف فيه أئمة الدين، وتوصل بذلك إلى تكفير المؤمنين فزعم أن زيارة قبر النبي ﷺ والتوسل به وبالأنبياء والأولياء والصالحين وزيارة قبورهم للتبّرك شرك، وأن نداء النبي ﷺ عند التوسل به شرك، وكذا نداء غيره من الأنبياء والأولياء والصالحين عند التوسل بهم شرك، وأن من أسند شيئاً لغير الله

---

(١) السلفية مرحلة زمنية مباركة د. البوطي (ص: ٢٣٥- ٢٣٦).

(٢) السلفية مرحلة زمنية مباركة د. البوطي (٢٣٧).

(٣) انظر: أولويات الحركة الإسلامية (ص٩٧)، د. يوسف القرضاوي. وقد نقله عنه سليمان الخراشي في كتابه: القرضاوي في الميزان (ص٢٨٨)، دار الجواب بالرياض، ط١٩٩٩/١م.

ولو على سبيل المجاز العقلي يكون مشركاً نحو: نفعني هذا الدواء، وهذا الولي الفلاني عند التوسل به في شيء، وتمسك بأدلة لا تنتج له شيئاً من مرامه، وأتى بعبارات مزورة زخرفها ولبّس بها على العوام حتى تبعوه، وألف لهم في ذلك رسائل حتى اعتقدوا كفر أكثر أهل التوحيد). إلى أن قال: -أي: الشيخ أحمد زيني دحلان: [1] (وكان كثير من مشايخ ابن عبد الوهاب بالمدينة يقولون: سيضل هذا أو يضل الله به من أبعده وأشقاه، فكان الأمر كذلك. وزعم ابن عبد الوهاب أن مراده بهذا المذهب الذي ابتدعه إخلاص التوحيد والتبري من الشرك، وأن الناس كانوا على الشرك منذ ستمائة سنة، وأنه جدّد للناس دينهم، وحمل الآيات القرآنية التي نزلت في المشركين على أهل التوحيد كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الأحقاف: ٥]، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ [يونس: ١٠٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ ﴾ [الرعد: ١٤]. وأمثال هذه الآيات في القرآن كثيرة، فقال ابن عبد الوهاب: (من استغاث بالنبي ﷺ أو بغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين أو ناداه أو سأله الشفاعة فإنه مثل هؤلاء المشركين ويدخل في عموم هذه الآيات)، وجعل زيارة قبر النبي ﷺ وغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين مثل ذلك- يعني للتبرّك- وقال في قوله تعالى حكاية عن المشركين في عبادة الأصنام: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣]، إن المتوسلين مثل هؤلاء المشركين الذين يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣].

ثم قال: [2] (روى البخاري عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ في وصف الخوارج أنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فحملوها على المؤمنين، وفي رواية عن ابن عمر أيضاً أنه ﷺ قال: «**أخوف ما أخاف على أمتي**

(١) انظر الكتاب (٦٧/٢).

(٢) أنظر الكتاب (٦٨/٢).

رجل يتأوّل القرآن يضعه في غير موضعه)). فهو ومَن قبله صادق على هذه الطائفة).[1]

ثم قال: (وممن ألف في الرد على ابن عبد الوهاب أكبر مشايخه وهو الشيخ (محمد بن سليمان الكردي) مؤلف حواشي شرح ابن حجر[2]، فقال من جملة كلامه: (يا ابن عبد الوهاب إني أنصحك أن تكفّ لسانك عن المسلمين).[3]

ثم قال أي: الشيخ أحمد زيني دحلان: (ويمنعون من الصلاة على النبي ﷺ على المنائر بعد الأذان حتى إن رجلاً صالحاً كان أعمى وكان مؤذناً وصلى على النبي ﷺ بعد الأذان بعد أن كان المنع منهم، فأتوا به إلى ابن عبد الوهاب فأمر به أن يقتل قتلاً، ولو تتبعت لك ما كانوا يفعلونه من أمثال ذلك لملأتَ الدفاتر والأوراق وفي هذا القدر كفاية).[4]

قلت: ويروي لنا شيوخنا من دلائل تفسيقهم وتبديعهم من يصلي على النبي ﷺ -أي: جهراً- على المآذن عقب الأذان: ما حصل في دمشق الشام أن مؤذن جامع الدقاق قال عقب الأذان كعادة مؤذني البلد: (الصلاة والسلام عليك يا رسول الله) جهراً، فكان أحد السلفية في صحن المسجد، فقال بصوت عال: (هذا حرام هذا مثل الذي ينكح أمه!!)، فحصل شجار بين السلفية وبين أهل السنة وضربوه، فرفع الأمر إلى المفتي في ذلك الوقت وهو الشيخ (أبو اليسر عابدين رحمه الله) فاستدعى المفتي زعيمهم (ناصر الدين الألباني) فألزمه أن لا يدرّس وتوعده إن خالف ما ألزمه بالنفي من البلاد.

ثم قال الشيخ أحمد زيني دحلان ما نصه: (كان ابن عبد الوهاب الذي ابتدع هذه البدعة يخطب للجمعة في مسجد الدرعية ويقول في كل خطبه: (ومن توسل بالنبي فقد كفر)، وكان أخوه الشيخ سليمان بن عبد الوهاب من أهل العلم، فكان ينكر عليه إنكاراً شديداً في كل ما يفعله أو يأمر به، ولم يتبعه في

(١) الفتوحات الإسلامية (٢/٦٦).

(٢) متن مشهور في المذهب الشافعي لعبد الله بن عبد الرحمن الحضرمي، واسم شرح ابن حجر هو المنهج القويم في مسائل التعليم.

(٣) انظر الكتاب (٢/٦٩).

(٤) انظر الكتاب (٢/٧٧).

شيء مما ابتدعه، وقال له أخوه سليمان يوماً: كم أركان الإسلام يا ابن عبد الوهاب؟ فقال: خمسة، فقال: أنت جعلتها ستة، السادس: من لم يتبعك فليس بمسلم، هذا عندك ركن سادس للإسلام.

وقال رجل آخر يوماً لابن عبد الوهاب: "كم يعتق الله كل ليلة في رمضان؟" فقال له: يعتق في كل ليلة مائة ألف، وفي آخر ليلة يعتق مثل ما أعتق في الشهر كله، فقال له: "لم يبلغ من اتبعك عشر عشر ما ذكرت، فمن هؤلاء المسلمون الذين يعتقهم الله تعالى وقد حصرت المسلمين فيك وفيمن اتبعك؟" فبهت الذي كفر.

ولما طال النزاع بينه وبين أخيه خاف أخوه أن يأمر بقتله فارتحل إلى المدينة المنورة، وألف رسالة في الرد عليه وأرسلها إليه فلم ينته، وألف كثير من علماء الحنابلة وغيرهم رسائل في الرد عليه وأرسلوها إليه فلم ينته.

وقال له رجل آخر مرة وكان رئيساً على قبيلة بحيث أنه لا يقدر أن يسطو عليه: "ما تقول إذا أخبرك رجل صادق ذو دين وأمانة وأنت تعرف صدقه بأن قوماً كثيرين قصدوك وهم وراء الجبل الفلاني، فأرسلتَ ألف خيّال ينظرون القوم الذين وراء الجبل، فلم يجدوا أثراً ولا لأحدٍ منهم، بل ما جاء تلك الأرض أحد منهم أتصدق الألف أم الواحد الصادق عندك؟" فقال: أصدق الألف، فقال له: "إن جميع المسلمين من العلماء الأحياء والأموات في كتبهم يكذّبون ما أتيت به ويزيفونه أفنكذبهم ونصدقك؟!" فلم يعرف جواباً لذلك.

وقال له رجل آخر مرة: "هذا الدين الذي جئت به متصل أم منفصل؟" فقال له حتى مشايخي ومشايخهم إلى ستمائة سنة كلهم مشركون، فقال له الرجل: "إذن دينك منفصل لا متصل، فعمّن أخذته؟" فقال: وحي إلهام كالخضر، فقال له: "إذن ليس ذلك محصوراً فيك، كل أحد يمكنه أن يدعي وحي الإلهام الذي تدعيه" ثم قال له: إن جواز التوسل مجمع عليه عند أهل السنة حتى ابن تيمية فإنه ذكر فيه وجهين ولم يذكر أن فاعله يكفر).[1]

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص/ ٤٢- ٤٣).

(ويعني ابن عبد الوهاب بالستمائة سنة: القرن الذي كان فيه ابن تيمية وهو من منتصف السابع إلى ربع الثامن حيث توفي فيه ابن تيمية إلى القرن الثاني عشر، وهي التي كان يقول فيها ابن عبد الوهاب إن الناس فيها كانوا مشركين، وإنه هو الذي جاء بالتوحيد -أي: ابن تيمية-، ويعتبر ابن تيمية جاء بقريب من دعوته في عصره، فكأنه يعتبره قام في عصر انقرض فيه الإسلام والتوحيد فدعا إلى التوحيد وكان هو التالي له في عصره الذي كان فيه وهو القرن الثاني عشر الهجري، فهذه جرأة غريبة من هذا الرجل الذي كفّر مئات الملايين من أهل السنّة، وحصر الإسلام في أتباعه، وكانوا في عصره لا يتجاوز عددهم نحو المائة ألف، وأهل نجد الحجاز الذي هو وطنه لم يأخذ أكثرهم بعقيدته في حياته وإنما كان الناس يخافون منه لما علموا من سيرته لأنه كان يسفك دماء من لم يتبعه).

٢- وقد ألف أخوه الشيخ سليمان بن عبد الوهاب رسالة في الرد على أخيه ابن عبد الوهاب كما ذكرنا سمّاها: (الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية)، وهي مطبوعة، وأخرى سماها (فصل الخطاب في الرد على ابن عبد الوهاب).

٣- وقد وصفه بذلك الأمير الصنعاني صاحب كتاب سبل السلام فقال فيه أولاً قبل أن يعرف حاله قصيدة مطلعها:

سلام على نجد ومن حل في نجد وإن كان تسليمي على البعد لا يجدي

وهذه القصيدة مذكورة في ديوانه وهو مطبوع، وتمامها أيضاً في البدر الطالع للشوكاني والتاج المكلل لصديق خان فطارت كل مطار، ثم لما بلغه ما عليه ممدوحه من سفك الدماء ونهب الأموال والتجرؤ على قتل النفوس ولو بالاغتيال وتكفير الأمة المحمدية في جميع الأقطار رجع عن تأييده وقد شرحها شرحاً يكشف عن أحوال بن عبد الوهاب من الغلوّ والإسراف في القتل والنهب ويرد عليه، وسمى كتابه: (إرشاد ذوي الألباب إلى حقيقة أقوال ابن عبد الوهاب) مما قال فيها:

رجعت عن القول الذي قلت في النجدي فقد صح لي عنه خلاف الذي عندي
ظننت به خيرا فقلت عسى نجد ناصحا يهدي العباد ويستهدي
لقد خاب فيه الظن لا خاب نصحنا وما كل ظن للحقائق لي يهدي
وقد جاءنا من أرضه الشيخ مربد فحقّق من أحواله كل ما يبدي
وقد جاء من تأليفه برسائل يكفر أهل الأرض فيها على عمد
ولفق في تكفيرهم كل حجة تراها كبيت العنكبوت لدى النقد

إلى آخر القصيدة....

٤- وقال مفتي الحنابلة بمكة (المتوفى سنة ١٢٩٥ هـ الشيخ محمد بن عبد الله النجدي الحنبلي) في كتابه (السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة) في ترجمة والد ابن عبد الوهاب بن سليمان ما نصّه: (وهو والد صاحب الدعوة التي انتشر شررها في الآفاق، لكن بينهما تباين مع أن ولده لم يتظاهر بالدعوة إلا بعد موت والده، وأخبرني بعض من لقيته عن بعض أهل العلم عمّن عاصر الشيخ ابن عبد الوهاب هذا أنه كان غضباناً على ولده؛ لكونه لم يرض أن يشتغل بالفقه كأسلافه وأهل جهته، ويتفرس فيه أن يحدث منه أمر، فكان يقول للناس: (يا من ترون من ولدي من الشر، فقدّر الله أن صار ما صار)، وكذلك ابنه الآخر سليمان كان منافياً لأخيه في دعوته، وردّ عليه رداً جيداً بالآيات والآثار؛ لكون المردود عليه لا يقبل سواهما ولا يلتفت إلى كلام عالم متقدماً كان أم متأخراً، كائناً من كان غير ابن تيمية وتلميذه ابن القيم فإنه يرى كلامهما نصّاً لا يقبل التأويل ويصول به على الناس وإن كان كلامهما على غير ما يفهم، وسمى الشيخ سليمان رده على أخيه (فصل الخطاب في الرد على ابن عبد الوهاب) وسلّمه الله من شرّه ومكره مع تلك الصولة الهائلة التي أرعبت الأباعد، فإنه كان إذا باينه أحد وردّ عليه ولم يقدر على قتله مجاهرة يرسل إليه من يغتاله في فراشه أو في السوق ليلاً؛ لقوله بتكفير من خالفه واستحلاله قتله، وقيل: إن مجنوناً كان في بلدة ومن عادتِه أن يضرب من واجهه ولو بالسلاح، فأمر ابن عبد الوهاب أن يُعطى سيفاً ويدخل على أخيه الشيخ سليمان وهو في المسجد وحده، فأدخل عليه فلما رآه الشيخ سليمان خاف منه؛ فرمى المجنون السيف من

يده وصار يقول: يا سليمان لا تخف إنك من الآمنين... ويكررها مراراً، ولا شك أن هذه من الكرامات).[1]

وقول مفتي الحنابلة الشيخ (محمد بن عبد الله النجدي): (إن ابن عبد الوهاب كان مغضوباً عليه لأنه لم يهتم بالفقه معناه أنه ليس من المبرزين بالفقه ولا بالحديث، إنما دعوته الشاذة شهرته، ثم إن أصحابه غلوا في محبته فسموه (شيخ الإسلام) و(المجدّد)، فتباً لهم وله، فليعلم ذلك المفتونون والمغرورون به لمجرد الدعوة، فلم يترجمه أحد من المؤرخين المشهورين في القرن الثاني عشر بالتبريز في الفقه ولا في الحديث).

٥- قال الفقيه الكبير ابن عابدين الحنفي ما نصّه: (مطلب: في أتباع ابن عبد الوهاب الخوارج في زماننا: قوله: (ويكفّرون أصحاب نبينا ﷺ) علمت أن هذا غير شرط في مسمى الخوارج، بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإلا فيكفي فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه، كما وقع في زماننا في أتباع ابن عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد وتغلّبوا على الحرمين، وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنّة وقتل علمائهم، حتى كسر الله شوكتهم وخرب بلادهم وظفر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين وألف).[2]

٦- قال الشيخ أحمد الصاوي المالكي في تعليقه على الجلالين ما نصه: (وقيل هذه الآية نزلت في الخوارج الذين يحرفون تأويل الكتاب والسنة، ويستحلون بذلك دماء المسلمين وأموالهم كما هو مشاهد الآن في نظائرهم، وهم فرقة بأرض الحجاز يقال لهم: (الوهابية) يحسبون أنهم على شيء، ألا إنهم هم الكاذبون، استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون، نسأل الله الكريم أن يقطع دابرهم).[3]

---

(١) انظر السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (ص/٢٧٥).

(٢) رد المحتار على الدر المختار (٤/ ٢٦٢) كتاب البغاة.

(٣) مرآة النجدية (ص/ ٨٦).

المبحث السابع: مشايخ السلفية اليوم:

قلت: ينقسم اليوم مشايخ السلفية والوهابية إلى تجمعين:

الأول: في نجد السعودية منبع السلفية والوهابية وينقسمون إلى جيلين معاصرين:

الجيل الأول: أمثال: (ابن باز وابن عثيمين وآل الشيخ والفوزان وغيرهم...) ويتميز هذا الجيل بقساوته في الخطاب، وهجومه المباشر على المسلمين وتكفيرهم وتضليلهم بصراحة ووقاحة، لذلك لم يشكل هؤلاء خطراً على المسلمين لما في خطابهم من التنفير...

ومن فتاوى هذا الجيل: فتاوى ابن باز بكفر من يقول أن الأرض كروية تتحرك أو تدور..!! وأن الاحتفال بالمولد ضرب من ضروب الشرك...!! ويجوز للملك أن يتقلد الصليب لمصلحة الأمة!!

ومن فتاوى ابن عثيمين: وجوب هدم القبة الخضراء..!! وأن لله عينين حقيقيتين!!

وغير ذلك من الفتاوى الشاذة التي ستأتي لاحقاً.

والجيل الجديد: منهم: صالح المنجد وعايض القرني ومحمد العريفي وعثمان خميس وسليمان العودة وغيرهم...

يتفق الجيل الجديد مع القديم في العقيدة والسلوك ولكنه يختلف معه بالخطاب، فإن خطابه أقرب إلى الرقة واللطف، ويجتنبون لفظ ومصطلح السلفية، ولكنهم في مضامين كلامهم تكفير المسلمين وإفساد عقائدهم، لذلك ولاختلاف الخطاب عن خطاب الجيل الأول، يُعتبر هؤلاء خطراً عظيماً على بسطاء المسلمين ومبتدئي طلب العلم.

الثاني: التجمع المصري:

فإنه يعتمد على الجيل الجديد وأهم دعاته محمد حسان ومحمود المصري والزعبي وحسين يعقوب والحويني...

ويعتمدون في دعوتهم على القنوات الفضائية المتعددة الخاصة بهم المدعومة مالياً من السعودية، وهم في الفترة الأخيرة تفوقوا على الجيل الجديد السعودي بسبب الدعم المادي الهائل.. وخطورتهم تكمن في لطفهم في الكلام وبثهم للعقائد الباطلة في درج كلامهم..

المطلب الأول: دور الألباني المعاصر في تعميق السلفية والوهابية والتأصيل لها:

كانت فيما مضى مشكلة تواجه السلفية وهي: النصوص الحديثية الصحيحة التي تعارض عقائدهم وفتاويهم، ونصوص الشروح الواردة عن العلماء بالسند، إلى أن وجدوا في (ناصر الدين الألباني) الفرج حيث خرج على المسلمين مدعياً مقام (المحدث) فضعّف الحديث الصحيح وصحح الضعيف، وسخّر كل كتاباته لنصرة السلفية وتضليل علماء الأمة، فمن هو الألباني؟ وماذا فعل؟ وما هو دوره؟ ومن هم تلامذته؟

إليكم التفصيل:

ظهر ناصر الدين الألباني في النصف الثاني للقرن العشرين الميلادي واشتد عوده في نهاية القرن -ولن نخوض في تاريخ ولادته ومكانها لأن المهم عندنا بيان دوره ومنهجه وعمله في الحديث-، لقد نشأ الألباني كما قيل في دمشق القديمة، واعتكف في المكتبة الظاهرية يقرأ علوم الحديث بدون معلم، إلى أن خرج على الناس بآرائه ومؤلفاته وقد قرأ أو حفظ -كما يقول من تبعه- مئة ألف حديث، وزادت مؤلفاته عن المئة، وبدأ السلفية يصفونه بـ(المحدث الأكبر) و(أسد السنة) وراحوا يذيِّلون كتبهم بتصحيحه وتضعيفه، ويعدونه المحقق الذي لا يراجع، وبالغ كثير منهم بأن جعلوه بمستوى الإمام أحمد بن حنبل والمشهور عند السلفية أن الإمام أحمد بن حنبل أكثر علماً بالحديث من البخاري فصار الألباني فوق البخاري بنظر السلفية وإن لم يصرحوا بذلك!

المطلب الثاني: ما هي نقاط الاعتراض على الألباني:

نقول: نعم؛ إن علم الحديث وسائر العلوم الإسلامية ليست مقصورة على المتقدمين وإنما الأمر يتعلق بقدر الجهد والاجتهاد، والتصحيح والتضعيف للمتأخرين مما اختلف فيه العلماء بقبوله وعدمه، وعلى أحسن الأحوال يحق للمتأخرين التصحيح والتضعيف ولكن إذا وجدت فيهم الأهلية العلمية والعدالة من جهة، وأن يكون التصحيح والتضعيف في الأحاديث التي اختلف فيها علماء الحديث من قبل، وليس فيما أجمعت الأمة على تصحيحه أو تضعيفه.

فمما يؤخذ على الألباني:

أولاً: خلوه من الشيخ والمعلم: فإن الألباني باعترافه لم يكن له معلم وأستاذ في علوم الحديث، وهذا من المحالات عند علماء هذا الفن فإن علم الحديث يعتمد على الإجازة بأنواعها -أسوقها بإيجاز:

١- السماع: وهو الوسيلة التي تَلَقّى الحديث بواسطتها رعيلُ المحدثين الأوائل عن النبي ﷺ. ثم رووه بها للناس أيضاً، وهو يعتبر أعلى مراتب التلقي للحديث، وأرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين من المحدثين وغيرهم.[1] والعمدة في هذا القسم على سماع لفظ الشيخ، وذلك قد يكون بمجرد سرده للحديث، وقد يكون إملاء، سواء كان من حفظه أو بالقراءة من كتابه. فكل ذلك سماع عند المحدثين.

٢- العرض: سلك المحدثون هذا الطريق بعد أن انتشر التدوين، وأصبحت كتابة الحديث أمراً شائعاً. ومعنى العرض عندهم: القراءة على الشيخ من حفظ القارئ، أو من كتاب بين يديه، وهو طريقة صحيحة في تلقي الحديث، والرواية بها سائغة بالإجماع.

أخرج الحافظ ابن عبد البر عن مالك أنه سئل: (أفيعرض عليك الرجل أحب إليك أو تحدثه؟ قال: بل يعرض إذا كان يثبت في قراءته، فربما غلط الذي يحدث أو ينسى). وهذا يفيد أنه إذا لم يبلغ هذه المرتبة لا يفضل على السماع.

---

(١) قاله ابن الصلاح: (ص ١٢٢).

٣- الإجازة: وهي إذن المحدث للطالب أن يروي عنه حديثاً أو كتاباً أو كتباً من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه، كأن يقول له: (أجزتك) أو (أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري، أو كتاب الإيمان من صحيح مسلم)، فيروي عنه بموجب ذلك من غير أن يسمعه منه أو يقرأه عليه. وقد أجاز الرواية بها جمهور العلماء، من أهل الحديث وغيرهم، وقد وجد المصنفون في هذا الفن غموضاً في الاستدلال لجواز الإجازة أنه من روايته، فتنزل منزلة إخباره بكل الكتاب نظراً لوجود النسخ، لذلك قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: (تلخيص هذا الباب أن الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بها، يعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معين معروف لا يشكل إسناده فهذا هو الصحيح من القول في ذلك).

٤- المناولة: وهي أن يعطي الشيخ للتلميذ كتاباً أو صحيفة ليرويها عنه.

والمناولة ثلاثة أنواع: (لن نذكرها للاختصار، من أراد فليستزد من كتب مصطلح الحديث).

٥- المكاتبة: وهي أن يكتب المحدث إلى الطالب شيئاً من حديثه ويبعثه إليه، وهي على نوعين:

النوع الأول: المكاتبة المقرونة بالإجازة، وهي في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة.

والنوع الثاني: المكاتبة المجردة من الإجازة، والصحيح المشهور بين أهل الحديث هو تجويز الرواية بها، فإنها لا تقل عن الإجازة في إفادة العلم، (وقد استمر عمل السلف فمن بعدهم من المشايخ بالحديث بقولهم: (كتب إلي فلان قال: أخبرنا فلان)، وأجمعوا على مقتضى هذا التحديث، وعدوه في المسند بغير خلاف يعرف في ذلك. وهو موجود في الأسانيد كثيراً).

٦- الإعلام: وهو إعلام الراوي للطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سمعه من فلان، من غير أن يأذن له في روايته عنه، أي من غير أن يقول: اروه عني)، أو (أذنت لك في روايته)، أو نحو ذلك. وقد ذهب بعض أئمة الأصول، واختاره ابن الصلاح إلى أنه لا تجوز الرواية بذلك، لأنه يجوز أن يكون فيه خلل يمنع من روايته عنه.

٧- الوصية: وهـي وسـيلة ضعيفة مـن طـرق التحمـل، وهـي: أن يوصـي المحـدث لشـخص أن تـدفع لـه كتبـه عنـد موتـه أو سـفره، وقـد رخـص بعـض العلمـاء مـن السلف للموصى له أن يرويه عـن الموصـي بموجـب تلك الوصية، لأن في دفعها لـه نوعاً من الإذن وشبهاً من العرض والمناولة، وهو قريب من الإعلام، لكـن خـالف في ذلك ابن الصلاح، وباعد جداً بين الوصية وبين الإعلام، وأنكر ذلك على من قاله.

٨- الوجادة: وهي أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده، فله أن يـروي عنـه علـى سـبيل الحكايـة فيقـول: (وجـدت فلانـاً حـدثنا فـلان....). ولـه أن يقول: (قال فلان) إذا لم يكن فيه تـدليس يوهم التلقـي، أمـا روايتـه بـ(حدثنا) أو (أخبرنا) أو نحو ذلك مما يدل على اتصال.

قلت: فإننـا نـرى مـا قـرره المحـدثون مـن اسـتحالة خلـوّ عـالم للحـديث مـن عـالم ملقّن له، مصحّح له ألفاظه ورواياته مبين له ما أشـكل، لـذلك كـان الإشـكال الأكبر عند الألباني خلوه من المعلم.

مثال: وقد وردت حادثة في ذلك نسوقها للبيان والتوضيح وتعميق الفكرة:

عن كتاب أثر الحديث الشريف:

كان القارئ المحدث الشيخ عبد العزيز عيون السود -رحمه الله- جالساً في مسجده الذي بناه ملاصقاً لبيته ينتظر صلاة الظهر، فدخل رجل ينتظر الصلاة أيضاً (وهو الألباني)، فقال المؤذن: (اللّه أكبرَ اللّه أكبرَ)، بفتح الراء، فانتفض (الألباني) وقال: هذا خطأ، هذه بدعة، فقال له الشيخ: ما هو الخطأ، وما هي البدعة؟ فكرّر المؤذن قوله: (اللّه أكبرَ اللّه أكبرَ)، فكـرّر الألبـاني كلامه: هذا خطأ، هذه بدعة.. فكرر الشيخ السؤال، فقال الألباني: هذا مخالف لما في صحيح مسلم، قال الشيخ: وماذا في صحيح مسلم؟ قال الألباني له: (اللّه أكبرُ اللّه أكبرُ)، فقال له الشيخ: تلقيتم صحيح مسلم عن شيوخكم عن شيوخهم إلى الإمام مسلم أن الرواية بالضم، أم هو ضبط المطبعة؟ فسكت الألباني، فقال الشيخ بعد انصرافهم من الصلاة: هذا هو ناصر الدين الألباني!. هذا الرجل مع

شهرته في العالم الإسلامي -على الإعلام-، وادعائه مقام الإمام المجتهد في علم الحديث الشريف يعتمد على ضبط المطبعة، ولا يدرك أمر الرواية وأهميتها. فرحم الله الإمام (التنوخي) الذي قال: (لا يؤخذ العلم من صحفي).

ثانياً: مما يؤخذ على الألباني خلله في المنهج: فإنه قسم الحديث إلى قسمين:

الأول: (صحيح وحسن) جمعهما في كتاب سماه: سلسلة الأحاديث الصحيحة، وأوجب العمل به.

والثاني: (ضعيف وموضوع) وجمعهما في كتاب سماه: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ونهى عن العمل بها.

قلت: وهذا التقسيم لم يأت به أحد قبله إلا ما ندر ممن لم يُعتمدوا في العلم ولم يُعَدّوا من مراجع علوم الحديث، وهذا التقسيم هو خطأ فادح، فإن الصحيح عند علماء أصول الفقه والفقهاء والمحدثين يختلف عن الحسن، والضعيف يختلف تماماً عن الموضوع، فالضعيف حديث يعمل به بشروط عند عامة العلماء، وله كما بيّن المحققون ثلاثون فائدة، بينما الحديث الموضوع كذب وافتراء على لسان النبي ﷺ فلا يعمل به مطلقاً، فكيف يجمع بينه وبين الحديث الضعيف؟!

ثالثاً: مما يؤخذ على الألباني: تضعيفه لكثير مما صححه العلماء قبله وتصحيحه لكثير مما ضعفه العلماء فاختلط عنده الفقه وتعارض مع ما قرره العلماء في كثير من المسائل العقدية والفقهية كما سيمر معنا في هذا الكتاب لاحقاً إن شاء الله تعالى.

- أمثلة على مخالفات الألباني لجمهرة الأمة في تضعيف أحاديث الصحيحين:

من أحاديث الصحيحين التي ضعفها الألباني:

١- حديث: «**قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرّاً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره**».

قال الألباني في (ضعيف الجامع وزيادته) (٤/١١١ برقم ٤٠٥٤): رواه أحمد والبخاري عن أبي هريرة (ضعيف !!)

٢- حديث: ((**لا تذبحوا إلا بقرة مسنّة، إلا أن تتعسّر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن**)).

قال الألباني في (ضعيف الجامع وزيادته) (٦٤/٦ برقم ٦٢٢٢): رواه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن جابر (ضعيف)!!

٣- حديث ((**إنّ من شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه ثم ينشر سرها**)).

قال الألباني في (ضعيف الجامع وزيادته) (١٩٢/٢ برقم ١٩٨٦): رواه أحمد ومسلم وأبو داود عن أبي سعيد (ضعيف)!!

٤- حديث: ((**إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين**)).

قال الألباني في (ضعيف الجامع وزيادته) (٢١٣/١ برقم ٧١٨): رواه الإمام أحمد ومسلم عن أبي هريرة (ضعيف)!!

٥- حديث: ((**أنتم الغرّ المحجّلون يوم القيامة، من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غرّته وتحجيله**)).

قال الألباني في (ضعيف الجامع وزيادته) (١٤/٢ برقم ١٤٢٥): رواه مسلم عن أبي هريرة (ضعيف بهذا التمام).

٦- حديث: ((**من قرأ العشر الأواخر من سورة الكهف عصم من فتنة الدجال**)).

قال الألباني في (ضعيف الجامع وزيادته) (٢٣٣/٥ برقم ٥٧٧٢): رواه أحمد ومسلم والنسائي عن أبي الدرداء (ضعيف)!!

٧- حديث: ((**كان له ﷺ فرس يقال له اللحيف**)).

قال الألباني في (ضعيف الجامع وزيادته) (٢٠٨/٤ رقم ٤٤٨٩): رواه البخاري عن سهل بن سعد (ضعيف)!

قلت: هذا غيض من فيض، ولولا خوف الإطالة لنقلت المزيد.

رابعاً: مما يؤخذ على الألباني: تناقضه كثيراً مع نفسه: فأخطاؤه تكاد لا تحصى، فتارة يضعف الرجل وتارة يصححه في موقع آخر، حتى عدّوا عليه ألف تعارض، وقد أُلِّف كثير في هذا الموضوع. فالألباني مخلّط كبير، يكفي أن ما

يقارب الألف حديث قد جمعها الباحثون اليوم قد صححها الألباني في موضع وضعفها في آخر، وعلى مبدأ: (شهد شاهد من أهله) اُنظر ماذا قال عنه زهير الشاويش ومحمد مهدي الإسلامبولي وهما من تلامذته السلفيين.

مثال: على اختلاط الرجال على الألباني (حديث التعمم):

قال الشيخ فريد الباجي -حفظه الله-:

قال رسول الله ﷺ: ((**اعتموا خالفوا على الأمم قبلكم**)).

هو حديث مرسل صحيح، وأما ما ذهب إليه الألباني من الحكم عليه بالبطلان فهو خطأ.

الحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢٩٥/٨) قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أنّ أبو بكر القطان، ثنا أحمد بن يوسف، ثنا محمد بن يوسف، ثنا سفيان، عن ثور، عن خالد بن معدان قال: أتي النبي ﷺ بثياب من الصدقة فقسمها بين أصحابه فقال ﷺ: ((**اعتموا خالفوا على الأمم قبلكم**)) صحيح.

وقد وهم الألباني، وأخطأ خطأ منكراً حيث صحّف اسم (محمد بن يوسف)، إلى (محمد بن يونس)، الأوّل ثقة، والثاني وضّاع، وعليه حكم على الحديث بالوضع فأساء، والقول ما قاله البيهقي: منقطع واقتصر عليه، ويعني بذلك أنّه مرسل ولم يجد فيه علّة سوى ذلك، وهو كذلك، فإنّ (محمد بن يوسف) هو ابن واقد بن عثمان الضبي مولاهم، أبو عبد الله الفريابي (نزيل قيسارية من ساحل الشام) من صغار أتباع التابعين ومن أصحاب سفيان الثوري ثقة فاضل، يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان، و هو مقدم فيه مع ذلك عندهم على (عبد الرزاق). وهو من أمثل الأحاديث في فضل العمامة إسناداً.

خامساً: ومما يؤخذ على الألباني: فتاواه الشاذة؛ فبناء على ما سبق من الخلط في التصحيح والتضعيف ومنهج ترك الحديث الضعيف، أفتى الألباني بعدد من الفتاوى الشاذة عن اتفاق الأمة والخطيرة، منها:

١- يجوز وقوع نساء الأنبياء في الزنى!! [١]

(١) (السلسلة الصحيحة (١٦/٦)

٢- وجوب مغادرة المسلمين الفلسطينيين لفلسطين لأنها أرض كفر ولا يجوز المكث فيها! [١]

٣- جواز إرضاع الكبير على الإطلاق، والإرضاع: التقام الثدي ولا يصح إلا بذلك! [٢]

٤- لا تجوز الصلاة في المسجد النبوي حتى تهدم القبة ويخرج القبر النبوي خارج المسجد! [٣]

٥- لا يجوز الذهب المحلق بحق النساء! [٤]

٦- لا تجوز صلاة التراويح بأكثر من ثمان ركعات ومن يصليها عشرين يعد مبتدعاً! [٥]

٧- جواز الأكل والشرب إلى أن يتضح الفجر وينتشر الضوء في الطرقات! [٦]

٨- الاستمناء باليد لا يفطر في رمضان! [٧]

٩- المباشرة في شهر رمضان لا تفطر ولو أنزل المني!! [٨]

١٠- تبديع من يلبس العمامة!! [٩]

١١- تقاضي معاش التقاعد للموظفين المتقاعدين يعد ربا!! [١٠]

قلت: ولسنا في معرض الرد على هذه الفتاوى وقد رد عليه العلماء في عشرات الرسائل وسيكون لنا لاحقا دراسة بعضها في الكتاب وهي مما تفرد به الألباني حتى عن السلفية أضف إليها شذوذ السلفية في عشرات المسائل.

---

(١) فتوى مشهورة صوتية موجودة على موقع الألباني الرسمي. شريط مسجل بصوته في بيته بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٢. نشرته الصحف بتاريخ ١٩٩٣/٩/١.

(٢) تسجيل ثوتي مشهور موجود على موقع الألباني الرسمي وتبعه بذلك تلامذته منهم الحويني.

(٣) تسجيل صوتي مشهور موجود على موقعه الرسمي.

(٤) من أشهر فتاويه في كتابه آداب الزفاف وفي السلسلة الصحيحة (٤٨٠/٤) وقد رد عليه العلماء في رسائل كثيرة وسيأتي بحث كامل في الكتاب حولها فانتظره.

(٥) السلسة الضعيفة الحديث (٥٦٠).

(٦) السلسلة الصحيحة (١٣٩٤)

(٧) تمام المنة في التعليق على فقه السنة والسلسة الصحيحة الأحاديث (٢١٩-٢٢١)

(٨) نفس المصدر السابق ونفس المسألة.

(٩) مجلة المسلمون (٦ / ٩٠٦ - ٩١٣).

(١٠) تسجيل صوتي بصوته على موقع الألباني الرسمي.

سادساً: ومما يؤخذ على الألباني: انحيازه إلى مذهبه السلفي، فلقد ظهر جلياً لكل مراقب للألباني أنه أراد من كل أقواله واجتهاداته ودراساته خدمة المذهب السلفي والتأصيل له -لا سيما في العقائد- ولو بالكذب ومخالفة المنهج الصحيح الذي عليه علماء الحديث، لذلك هو ليس من أهل العدالة والإنصاف.

سابعاً: مما يؤخذ على الألباني ضعفه في اللغة العربية: لا سيما علم البلاغة والصرف، وستأتي في الكتاب مسائل كثيرة تُظهر ذلك جلياً.

بالجملة قال علماؤنا المعاصرون من علماء الحديث الشريف: إن الألباني قارئ للحديث ولكنه ليس بعالم به، ولا يعد من علماء الحديث ولا يعمل بتصحيحه ولا تضعيفه حتى على سبيل الاستئناس.

أخيراً: شهادة من محدث معاصر في الألباني:

ذم محدث الديار الهندية حبيب الرّحمن الأعظمي للألباني:

قال الشيخ حبيب الرّحمن الأعظمي محدث الديار الهندية في مقدمة ردّه على الألباني تحت عنوان مبلغ علم الألباني ما نصّه: (الشيخ ناصر الدين الألباني شديد الولوع بتخطئة الحذّاق من كبار علماء المسلمين ولا يحابي في ذلك أحداً كائناً من كان، فتراه يوهّم البخاري ومسلماً ومن دونهما) إلى أن قال: (ويكثر من ذلك حتى يظن الجهلة والسذّج من العلماء أنّ الألباني نبغ في هذا العصر نبوغاً يندر مثله. وهذا الذي ينم عنه ما يتبجّج به الألباني في كثير من المواطن، ويلفت إليه أنظار قارئيه، فتارة يقول: أغتنم هذا التحقيق فإنك لا تجده في غير هذا الموضع -يعني عند غيره من المصنّفين-، وتارة يدّعي أنه خصّه الله تعالى في هذا العصر بالوقوف على زيادات الحديث الواردة في مختلف طرقه المنتشرة في الكتب المبعثرة، وبذلك وصل إلى ما لم يصل إليه غيره من المحقّقين السابقين ولا اللاحقين).

المبحث الثامن: كيفية العصمة من ضلالات السلفية والوهابية:

قلت: إن الضمان للمسلم لئلا ينخدع بضلالات وتدليس السلفية والوهابية سهل جداً؛ وهو:

- أن يراجع طالب العلم فوراً كتب كبار المفسرين كالطبري والقرطبي والرازي والبيضاوي وأبي السعود وابن عاشور -رحمهم الله- ليقرأ فيها التفسير الصحيح لكل آية يستشهد بها السلفية في كلامهم، فمن فعل ذلك وجد وعرف ضلال السلفية وتدليسهم على المسلمين بتفسير الآيات وحملها على ما لم يحملها أئمة العلم.

- وكما يقال في التفسير يقال في كتب شرح الحديث، فيراجع المؤمن كتب شراح الحديث لا سيما: فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، وكذلك عمدة القاري، وشرح الإمام النووي لصحيح مسلم، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري، والتمهيد لابن عبد البر، فهذه الكتب تغني المؤمن عن شروحات السلفية والوهابية في مسائل العقيدة وشرح الأحاديث، فمن فعل ذلك علم ضلال السلفية والوهابية عن جمهرة الأمة في تفسير النصوص الحديثية بأهوائهم.

- ومن أراد معرفة حكم فقهي فليراجع فوراً كتب الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن قدامة المقدسي الحنبلي -رحمهم الله- ليعرف الحكم الشرعي الصحيح بكل أبعاده، فمن فعل عرف شذوذ السلفية والوهابية في الأحكام الشرعية فيعصم نفسه بكتب العلماء.

الفصل الثاني: نقض المنهج السلفي:

نحن اليوم في حاجة ماسة لتحديد مفهوم (السلف) لما نراه من بعض الناس من احتكار للسلف، وادعائهم بأنهم وحدهم أتباع السلف، ونبذ من سواهم وتسميتهم بـ(الخلف المبتدعة). لذلك سوف نطرح هذا الموضوع للبحث والنظر فنسأل:

- من هم السلف؟
- وهل لهم تعريف واضح بحيث نعرف المنضوين تحت هذا الاسم؟
- وكيف نميزهم؟
- وما هو منهجهم في فهم الدين شريعة وعقيدة وسلوكاً؟
- وهل كان لهم عقيدة واحدة خالفها الخلف؟
- وما هي عقيدة السلف وما هو منهجهم فيها؟
- وما هو منهجهم في فهم الكتاب والسنة؟
- ثم السؤال الأهم من ذلك كله: هل قول السلف مصدر من مصادر التشريع سوى المصادر الأربعة المتفق عليها؟
- وهل السلف أصلاً دعوا الناس إلى اتباعهم؟

بالإضافة إلى أسئلة أخرى تأتي في موضعها...

المبحث الأول: تعريف السلفية لغة واصطلاحاً:

المطلب الأول: السلف لغة:

السلف في اللغة له عدة معان يدور حول التقدم والسبق، فمن هذه المعاني: السَّلم ومنها القَرْض، ومنها: بمعنى من تقدمك من الآباء والأجداد، والمعنى الأخير هو المراد هنا وهو الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي للسلف، ولذلك سوف نركّز عليه؛ وإليك طائفة من أقوال أهل اللغة التي تؤكد هذا المعنى:

قال ابن فارس: سَلَفَ: السين واللام والفاء أصل يدل على تقدمٍ وسبق، من

ذلك السَّلَفُ الذين مضوا، والقوم السُّلاف: المتقدمون.[1]

وقال الصاغاني في العباب الزاخر: وسَلَفَ يسلُف سَلَفاً- بالتحريك- مثال طَلَبَ يطلُب طَلَباً أي: مضى، قال الله تعالى: ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

والقوم السلّاف: المتقدمون، وسلف الرجل: آباؤه المتقدمون، والجمع أسلاف وسلّاف.[2]

وفي مشارق الأنوار: (والسَّلف: كل عمل صالح تقدم للعبد، ومنه قوله في الدعاء للطفل: اجعله لنا فرطاً وسلفاً.[3] أي: خيراً متقدماً نجده في الآخرة، والسَّلف أيضاً: من تقدمك من آبائك وقرابتك).[4]

وقال ابن الأثير: (وقيل سَلَفُ الإنسان من تقدمه بالموت من آبائه وذوي قرابته، ولهذا سمي الصدر الأول من التابعين السلف الصالح).[5]

ويشهد للمعنى الأخير حديث مسلم عن فاطمة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال لها: ((**...ولا أراني إلا قد حضر أجلي وأنك أول أهلي لحوقاً بي، ونعم السلف أنا لك**)).[6] أي: المتقدم.

وكذا لما ماتت ابنته ﷺ قال: ((**الحقي بسلفنا الصالح الخير، عثمان بن مظعون**)).[7]

ومنه دعاؤه ﷺ لأهل القبور: ((**أنتم سلفنا ونحن بالأثر**)).[1] سلفنا: أي: المتقدمون.

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٩٥).

(٢) العباب الزاخر: للحسن بن محمد الصغاني. حرف الفاء، مادة: (سلف) جاء في تاج العروس من جواهر القاموس (٢٣/ ٤٥٣): سلف الشّيء، سلفاً: مضى، قال: للسّلف معينان آخران: أحدهما: كلّ عملٍ صالحٍ قدّمته، أو فَرَطٍ فرَطَ لك فهو لك سلف، وقد سلف له عمل صالح. الثاني: كلّ من تقدّمك من آبائك، وذوي قرابتك، الذين هم فوقك في السّنّ والفضل، واحدهم سالف، ومنه قول طفيلٍ الغنويِّ، يرثي قومه: (مضَوا سلفاً قصدُ السّبيل عليهم وصرف المنايا بالرّجال تقلّب) أراد أنّهم تقدّمونا، وقصد سبيلنا عليهم، أي: نموت كما ماتوا، فنكون سلفاً لمن بعدنا، كما كانوا سلفاً لنا، ومنه حديث الدّعاء للميّت: واجعله سلفا لنا، ولهذا سمّى الصّدر الأوّل من التّابعين السّلف الصّالح).

(١) هذا الأثر علقه البخاري عن الحسن فقال في صحيحه: وقال الحسن: يقرأ على الطفل بفاتحة الكتاب ويقول اللهم اجعله لنا فرطا وسلفاً وأجراً.

(٤) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/٢١٩).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٣٩٠).

(٦) السنن الكبرى للنسائي (٨/١٩٨)، والمعجم الكبير للطبراني (١٦/٤١٧).

(٧) مسند أحمد (٤/٢١) رقم: (٢١٢٨) والمعجم الأوسط للطبراني (٦/٤١).

المطلب الثاني: السلف اصطلاحاً:

تبين فيما سبق المعنى اللغوي للسلف وانتهى إلى أن السلف معناه السبق والتقدم، ومنه السلف وهم من تقدمك من آبائك وأجدادك، وبهذا المعنى جاء في الكتاب والسنة، فقد جعل النبي ﷺ نفسه سلفاً لفاطمة لأنه رحل قبلها، وجعل عثمان بن مظعون سلفاً له ﷺ لأن عثمان رحل قبله، فإذاً: السلف أمر نسبي لا يتقيد بزمان ولا مكان ولا أشخاص ولا دين ولا منهج أيّاً كان، بل كل شخص سلف لمن بعده وخلف لمن قبله مطلقاً بغض النظر عن دينه أو لونه أو شخصه.

وهذا كله بخلاف المعنى الاصطلاحي للسلف، لأنه صار يُطلق على فئة معينة في زمن معين ذات منهج معين، وهذا التخصيص لا حرج فيه، لأنه لا مشاحة في الاصطلاح كما يقال، كما أن الاصطلاح من شأنه أن يضيف للمعنى اللغوي قيوداً أو يلغي أخرى؛ فالمشكلة ليست هنا، بل المشكلة التي ستواجهنا تكمن في تحديد المعنى الاصطلاحي للسلف.

فقد اختلف العلماء في تعريف وتحديد السلف اصطلاحاً على أقوال:

- فمنهم من قال: هم الصحابة فقط، ومنهم من أضاف إليهم التابعين وهو قول الغزالي.[٢]

- ومنهم من أضاف إليهم تابعيهم، فصار السلف هم الصحابة والتابعون وأتباعهم وهذا قول ابن تيمية،[٣] والسفاريني،[٤] والشوكاني.[٥]

- ومنهم (البيجوري) أوصلهم إلى القرن الخامس فشمل التاريخ (الإمام الغزالي ٥١٢ هـ).

كذا قيل في تحديد السلف، وفيها نظر إذ إن هذه التعريفات الثلاثة للسلف غير جامعة ولا مانعة، أما أنها غير جامعة فلأنه ثمة أناس من أئمة السلف وهم

---

(١) سنن الترمذي باب ما يقوله الرجل إذا دخل المقابر (١٠٥٣) (٣٦٣/٣) والمعجم الكبير للطبراني (٨٨/١١).

(٢) إلجام العوام عن علم الكلام (ص ٣)، ضمن رسائل للإمام محمد بن محمد الغزالي.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١٣٤/٧)، ط١٩٩١/١م.

(٤) لوامع الأنوار البهية (٢٠/١).

(٥) التحف في مذاهب السلف (ص٧)، للشيخ محمد بن علي الشوكاني، مطبعة المدني بجدة.

ليسوا من الصحابة ولا من التابعين ولا من أتباع التابعين -على التعريف الأول والثاني-، وذلك كالإمام أحمد بن حنبل (توفي سنة ٢٤١هـ) وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ومحمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) ومسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ) وسائر أصحاب السنن.[١] ولكنهم من السلف بالاعتبار الزمني للقرون الثلاثة الأولى.

وأما أنها غير مانعة، فلأنه ثمة أناس لا يعدون من السلف على الرغم من أنهم وجدوا في عصر الصحابة والتابعين، وذلك لأنهم كانوا من أهل البدع بل من رؤوسهم).[٢]

المطلب الثالث: تعريف السلفية للسلف:

يعرف السفلية السلف تعريفاً خاصاً فيقولون السلف: كل من سار على منهجهم من اتباع للكتاب والسنة وفهمهما الفهم الصحيح النقي غير المشوب بشائبة البدع والهوى".[٣]

وسبب نحوهم هذا المنحى المنهجي في تعريف السلف؛ لكونهم لا سلف لهم

حقيقة في فهم النصوص من القرون الثلاثة الأولى، ولا سند متصل لشيوخهم، فإن سلفهم ومؤسسهم هو كما بينا من قبل ابن تيمية؛ وهو من القرن الثامن وكلامه هو الدليل والشاهد عندهم لذلك اضطروا أن ينحو بالتعريف المنحى المنهجي حتى يستشهدوا بابن تيمية المتحدث الحصري عندهم باسم السلف الصالح ولئلا يقول لهم قائل: إن ابن تيمية ليس من السلف! أي من القرون الثلاثة الأولى فيجدوا هنا جواباً يقول هو على نهجهم!!!

وأذكر أن واحداً أكبر مشايخ سلفية سوريا طلب أن يناظرني، فقلت له: بشرط، قال ما هو؟ قلت له أن لا أستشهد أنا ولا أنت إلا بالقرون الثلاثة الأولى،

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١١١٨/٣) لابن القيم، ط/دار العاصمة بالرياض. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (ص٣٤)، عثمان بن علي حسن، مكتبة الرشد، ط١٩٩٣/٢م.

(٢) منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثره في العقيدة (ص٣٩)، جابر إدريس علي أمير، (أضواء السلف، ط١٩٩٠/١).

(٣) منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثره في العقيدة (ص٣٩)

فلا استدل بابن حجر العسقلاني ولا النووي وأنت لا بابن تيمية ولا ابن القيم، فانفجر غاضباً وقال: هؤلاء -ابن تيمية وابن القيم- على منهج السلف، فقلت هذا شرطي فانسحب!!! نعم لأنه لن يجد قبل ابن تيمية من يقول بقول ابن تيمية.

المبحث الثاني: هل يحق للسلفية والوهابية أن يسموا أنفسهم بـ(أهل السنة والجماعة)؟

يطلق السلفيون على أنفسهم لقب (أهل السنة والجماعة) أي المعتصمين بنهج القرون الثلاثة الأولى؛ ويدعون كذلك أن السلفية متمثلة ومؤصلة بمذهب الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- مع أنهم -كما سيأتي- خالفوا كثيراً من علماء السلف في المسائل العقدية المتفق عليها بين علماء أهل السنة في القرون الثلاثة المفضلة الأولى وخالفوا الإمام أحمد نفسه!

وعلماً بأن الحنابلة كلهم لم يكن لهم وجود في هذه القرون الثلاثة، قرن الصحابة، وقرن التابعين وقرن أتباع التابعين، فدعواهم أنهم أتباع السلف الصالح من علماء هذه الأمة في تلك القرون؛ غير صحيح مطلقاً، وإنما جمعوا من شواذ السلف وعلى رأسهم (البربهاري) [1] ومن عاصره بعض النصوص من كتاب السنة الذي شرحه البربهاري وهو كتاب تجسيم لعبد الله بن أحمد بن حنبل وحاولوا فرضها على الأمة بالقوة، دون الرجوع إلى أئمة الحديث ونقاده، فكانت كتبهم في الاعتقاد ليس فيها تمييز بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وابتعدوا عن القواطع المتفق عليها في العقيدة كنفي التشبيه عن الله، ولم يعتبروا الفرق بين المرفوع والموقوف وآثار العلماء، وغالب نصوصهم نقلت عن الإسرائيليات لا سيما في مسألة التجسيم والعلو وصفات الجوارح...

ومما ورد عنهم في التاريخ وقال الامام ابن الأثير (فتنة الحنابلة) في حوادث ثلاث وعشرين وثلاثمائة (٣٢٣هـ):

---

(١) الحسن بن علي بن خلف البربهاري، الحنبلي (أبو محمد) (٢٣٣ - ٣٢٩ هـ) (٨٤٧ - ٩٤١ م) محدث، حافظ، فقيه، من أهل بغداد. ترجم له المؤرخون مع أهل التجسيم من الحنابلة توفي في رجب. من تصانيفه: شرح كتاب السنة.

"وفيها عظم أمر الحنابلة وقويت شوكتهم وصاروا يكبسون من دور القواد والعامة، وإن وجدوا نبيذاً أراقوه، وإن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا آلة الغناء، واعترضوا في البيع والشراء ومشي الرجال مع النساء والصبيان، فإذا رأوا ذلك سألوه عن الذي معه من هو، فان أخبرهم وإلا ضربوه وحملوه الى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة!! فأرهجوا بغداد، فركب بدر الخرشني وهو صاحب الشرطة عاشر جمادى الاخرة ونادى في أصحاب أبي محمد البربهاري -الحنبلي المجسم- الحنابلة لا يجتمع منهم اثنان، ولا يناظرون في مذهبهم، ولا يصلي منهم إمام الا إذا جهر ببسم الله الرحمن الرحيم في صلاة الصبح والعشاءين، فلم يفد فيهم وزاد شرهم وفتنتهم، واستظهروا بالعميان الذين كانوا يأوون المساجد، وكانوا إذا مر بهم شافعي المذهب أغروا به العميان فيضربونه بعصيهم حتى يكاد يموت!! فخرج توقيع الراضي بما يقرأ على الحنابلة ينكر عليهم فعلهم باعتقاد التشبيه وغيره، فمنه: تارة أنكم تزعمون أن صورة وجوهكم القبيحة السمجة على مثال رب العالمين!! وهيأتكم الرذلة على هيأته!! وتذكرون الكف والاصابع والنعلين المذهبين والشعر القطط والصعود إلى السماء والنزول إلى الدنيا، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً، ثم طعنكم على الأئمة ونسبكم شيعة آل محمد ﷺ إلى الكفر والضلال، ثم استدعاؤكم المسلمين الى الدين بالبدع الظاهرة والمذاهب الفاجرة التي لا يشهد بها القرآن، وإنكاركم زيارة قبور الائمة، وتشنيعكم على زوارها بالابتداع وأنتم مع ذلك تجتمعون على زيارة قبر رجل من العوام!! ليس بذي شرف ولا نسب ولا سبب برسول الله ﷺ وتأمرون بزيارته وتدعون له معجزات الأنبياء وكرامات الاولياء!! فلعن الله تعالى شيطاناً زين لكم هذه المنكرات وما أغواه، وأمير المؤمنين يقسم بالله جهداً اليه الوفاء به، لئن لم تنتهوا عن مذموم مذهبكم ومعوج

طريقتكم ليوسعنكم ضرباً وتشريداً وقتلاً وتبديداً، وليستعملن السيف في رقابكم والنار في منازلكم ومحالكم).

ومن عجائب السلفية أنهم يزعمون أنهم على منهج السلف بينما هم في الواقع لا يقيمون وزناً لكثير من علماء السلف الصالح، إذ خالفوا معتقد الإمام أحمد أصلاً كما بينه كثير جداً من علماء الحنابلة -كما سيأتي في كثير من المواضع في هذا الكتاب- بل هم في القرون التي تلت عصر الإمام أحمد؛ كانوا أقلّ الناس علماءَ، وأقلّهم مفسرين، وقد بين عدد من المحققين أن اشتهارُ الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- وظهوره؛ لم يكن في الفقه، إنما اشتُهر بثباته المنقطع النظير في مسألة (خلق القرآن) زمن المأمون، وهي مسألة أصولها سياسية بلباس ديني لكنه -رحمه الله- وقف بوجهها لأنه رأى أنها باب قد يفتح الإعتزال على الناس. واشتهر كذلك بورعه وتقواه وكثرة رواياته للحديث والآثار فكان إماماً بذلك.

وإن الناظر في تراث الإمام أحمد الفقهيّ الذي كوّن (ابن هبيرة) [1] ومن تبعه منه المذهبَ الحنبليّ؛ يجده متضارباً متعارضاً، نقله عن الإمام أحمد أصحابه وتلامذتهم، دون تحقق من الروايات ففيهم الثقة والصدوق والضعيف والمجهول الذي لا يعرف إلا في مسألة زعم أنه نقلها عن الإمام أحمد، في زمنٍ كان فيه عامة بغداد (الحنابلة من أتباع البربهاري) أصحاب إرهاب وبطش فكانوا يحرقون مساجد الحنفية والشافعية في بغداد، وكان كثير من الناس يتقربون إليهم بمثل دعاويهم نقلَ مسائل عن شيوخهم، عن الإمام أحمد؛ ليأمنوا بطشهم وشراستهم

---

(١) يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين (٤٩٩ - ٥٦٠ هـ = ١١٠٥ - ١١٦٥ م) من كبار الوزراء في الدولة العباسية. عالم بالفقه والادب. له نظم جيد. ولد في قرية من أعمال دجيل (بالعراق) ودخل بغداد في صباه، فتعلم صناعة الانشاء، وقرأ التاريخ والأدب وعلوم الدين. واتصل بالمقتفي لأمر الله، فولاه بعض الاعمال، وظهرت كفاءته، فارتفعت مكانته. ثم استوزره المقتفي (سنة ٥٤٤ هـ وكان يقول: ما وزر لبني العباس مثله. وهو الذي لقبه بعون الدين، وكان لقبه جلال الدين، ونعته بالوزير العالم العادل. وقام ابن هبيرة بشؤون الوزارة حكما وسياسة وإدارة، أفضل قيام. وتوفرت له أسباب السعادة. ولما توفي المقتفي وبويع المستنجد، أقره في الوزارة، وعرف قدره، فاستمر في نعمة وحسن تصرف بالأمور، إلى أن توفي ببغداد. وكان مكرماً لأهل العلم، يحضر مجلسه الفضلاء على اختلاف فنونهم. وصنف كتباً، منها "الايضاح والتبيين في اختلاف الائمة المجتهدين- و"الاشراف على مذاهب الاشراف فقه، و "الافصاح عن معاني الصحاح: الإعلام للزركلي (١٧٥/٨).

في تعاملهم مع مخالفيهم من المسلمين ومن ذلك ما ورد: في إيذاء الإمام أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) الأشعري، وهو علم من أعلام أهل الحديث! وكما في ترجمة محمد بن القاسم بن أحمد بن فاذشاه الأصبهاني في (ذكر أخبار أصبهان):

(وكان يُؤذى بسبب ذلك أشد الأذى من قبل الحنابلة المتسمين بـ-أهل الحديث-! وقد بلغ أذاهم له: أن هُجر، ومُنع من التحديث وفي مرة من المرات، وبعد انتهاء أحد المحدثين من مجلس تحديثه، قام أحد الحضور، وأعلن عن درس أبي نعيم قائلاً: من أراد أن يحضر إملاء أبي نعيم فليقم -أي: فليقم إليه ليحضره- فقام إليه أولئك المسمين بأصحاب الحديث بسكاكين الأقلام -أي: السكاكين التي يبرون بها أقلامهم- وكادوا يقتلونه!!).

هذه القصة ذكرها الحافظ شرف الدين المقدسي في كتابه الأربعين (٤٧١ - ٤٧٢). ولما ذكر الإمام الذهبي -رحمه الله- هذه القصة في سير أعلام النبلاء، قال: (ما هؤلاء بأصحاب حديث، بل فجرة جهلة، أبعد الله شرهم).

ومن أراد تتبع هذه الحقائق فليراجع كتاب: طبقات الحنابلة (لابن أبي يعلى)؛ ليبصر فيه كم عدد تلامذة الإمام أحمد، وتلامذتهم الذين لا يعرفون إلا بنقل رواية واحدة، ولا تجد لهم ذكراً في التاريخ ولا ترجمة في كتب الرجال، وليراجع الإنصاف في مسائل الخلاف للإمام (المرداوي) الحنبليّ فإنه سيخرج بإحدى نتيجتين الأولى: أنّ التعارض القائم بين الروايات؛ سببه تفاوت درجات حامليها بالفقه والعلم والثقة.

والثانية: أن الإمام أحمد كان يتغير اجتهاده في المسألة الواحدة عدّة مراتٍ أحياناً نتيجة عدم مقدرته النقدية على التمييز بين الأحاديث المتعارضة، أو أثراً من آثار حصر نفسه في الآثار والروايات، وعدم تعمقه في أصول الفقه، وفقه اللغة، وهذا ما ذهب إليه كثيرون من معاصري تلامذة الإمام أحمد، حيث لم يعدّوا الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- بين الفقهاء، بل من أصحاب الرواية والأثر، ومنهم الإمام (محمد بن جرير الطبري) -رحمه الله- الذي أعرض عن

ذكره في كتابه (اختلاف الفقهاء) والإمام (أبو عمر ابن عبد البرّ) الذي لم يذكره في كتابه (الانتقاء في مناقب الأئمة الثلاثة الفقهاء).

وإن أول ظهور لمذهب الحنابلة هو على يد ابن قدامة المقدسي -رحمه اللّه- في القرن السابع الهجري وما قبل ذلك لم تكن تجد أحد يقول المذاهب الاربعة بل كانت العبارة في كتب السلف المذاهب الثلاثة.

والنتيجة: أن الإمام أحمد ليس له باع في علم علم الكلام (الاعتقاد) ولا في اللغة والأدب، ولا في الفقه، فضلاً عن التفسير وعلوم القرآن اللذين لم يؤثر عنه فيهما شيء يذكر.

وأما انتشار الفكر الحنبليّ في مناطق في الجزيرة العربية فكان -كما بينا في تمهيد الكتاب- عن طريق آل سعود؛ والهدف منه تكوينَ فكر متطرف عنيف ليتمكنّ من إقامة الدولة السعودية التي يعرف القاصي والداني مدى خضوعها وتبعيتها للغرب البروستانتي، ويعلم الدوافع الحقيقية لاختيار أعراب نجدٍ الأشدّاء لهذه المهمة التي رُسمت في دائرة الاستشراق في وزارة الخارجية البريطانية.

ومن يقرأ كتب التاريخ المعاصر سيتوضح لديه سبب اختيار أعراب نجد الأشدّاء لهذه المهمة التدميرية لعقيدة الإسلام والفقه الإسلامي.

ومن يقرأ كتاب (معركة الجهراء) و(تاريخ الكويت) سيتعرف إلى حقائق مذهلة عن تبعية هذه الجماعة (السلفية والوهابية) للغرب البروستانتي الصليبي الصهيوني.

ومن يقرأ تاريخ نجد بقلم الوهابية أنفسهم -وسيأتي بعضاً منه في ملحقات الكتاب- سيظهر له جلياً المخطط الصهيوني المسيحي لتدمير المسلمين من داخلهم، وإنشاء فرقة مدعومة سياسياً ومالياً وعسكرياً، وفي أقدس بقاع المسلمين تحمل فكر الجهاد بشكلة المغلوط لتخالف عقائد المسلمين تبث الفتنة الدموية العمياء الصماء بين المسلمين، وقد تجلت أكثر ما تجلت في العشرين سنة الأخيرة في مصر والجزائر والصومال وأفغانستان والعراق وليبيا

وتونس وسوريا؛ قتل فيها السلفية من المسلمين ما لم يقتله الأمريكان الصليبيين وباسم السلفية والجهاد!

فعن أي أهل سنة وجماعة وسلف يتحدث هؤلاء؟!

المبحث الثالث: الإسناد هو السلف لا السلفية.

قلت: من أكبر عيوب السلفية والوهابية انقطاع السند عندهم، بخلاف علماء المسلمين من أهل السنة والجماعة على المذاهب الفقهية والعقدية، فكل عالم أخذ العلم عن مثله وقرن تحصيله للعلم بإجازة يشهد فيها العالم لتلميذه بهذا العلم سواء كان في العقيدة أو في التفسير أو في الحديث أو في اللغة، أما السلفية والوهابية فإن شيخهم ابن عبد الوهاب منقطع الإسناد عن ابن تيمية وبينهما خمسمئة سنة، وابن تيمية منقطع الإسناد عن شيخه، فقد شذ عن كل مشايخه وقلد (الواسطي) والقاضي أبا يعلى المجسم وبينه وبينهم انقطاع، وكذلك في الفقه قلد (ابن حزم الظاهري) إلى حد كبير وبينه وبينه انقطاع.

إذاً أين السلف؟ وأين اتباع السلف؟ أليس الأصل أن يتسلسل العلماء من السلف إلى الخلف لينتقل العلم الصحيح بالإسناد؟

إنك إن قلت لسلفي يطعن في عقيدتك الأشعرية أو الماتريدية، أو يطعن بالأحكام الفقهية على المذاهب الإسلامية، إنك إن قلت له: أنا صدّقت قولك؛ أعطني كتاباً في العقيدة محرراً كاملاً في كل أبواب العقيدة لعالم من علماء السلف سوى الأشعري والماتريدي لأقتدي به؟ فإنه لن يجد كتاباً بهذه الصفات (عالم من السلف-محرر على كل الأبواب- في العقيدة) بل سيحيلك إلى كتب ابن تيمية!! أو كتب ابن باز والفوزان!! أو سيحيلك على أقوال متناثرة هنا وهناك للسلف

يفسرها كما يهوى بخلاف ما فسرها علماء السلف! فأين السلف؟

إن الاسناد هو السلف، وبدونه ينقطع العلم ويضل الناس ويجرون بأهوائهم، فهاتوا سندكم إن كنتم صادقين.

المبحث الرابع: كيف يصل طالب مصادر العلم الصحيح؟

قلت: هذه من أهم المسائل التي ينبغي أن يراعيها طالب العلم ليصل إلى العلم الصحيح فلا يَضِل ولا يُضِل، وقد اختلطت كثيراً على الناس فاختلط علمهم فحصل ما حصل من الشذوذ العلمي هنا وهناك، بل وترتب على هذا الخطأ في التحصيل إراقة دماء بريئة من المسلمين وغيرهم.

ولن أطيل في هذه المسألة، فإني عزمت على تأليف كتاب كامل شامل لها - إن شاء الله-.

فأقول: إن أصل طلب العلم الصحيح هو أمران: صحة المنهج في فهم النص، وصحة المنهج في تلقي العلم من المصدر الصحيح.

أما صحة المنهج في فهم النص؛ فهو بحث طويل ليس مكانه في هذا الكتاب ولكنني أختصر ذلك المنهج بكلمات فأقول: لا بد للباحث أن يتبع المنهج الصحيح لفهم النص ومن ذلك:

- نظره في دلالة الأوضاع اللغوية.
- وفي دلالة الأوضاع الاصطلاحية.
- وفي دلالة السياق واللحاق والسباق.
- وفي خصيصة التركيب اللغوي.
- وفي أسباب النزول وسبب الورود.
- وفي صحة الاسناد ومقارنة الأسانيد.
- حمل النصوص الظنية على النصوص القطعية.
- كيف فهم الفقهاء المجتهدون النص كأبي حنيفة والشافعي ومالك وغيرهم..

إذاً ليس كل نص يتبع وليس استحضار وسوق النص هو الدليل بل محاكمة النص وفهمه الفهم الصحيح أولى من سوق النص أصلاً.

وأما صحة المنهج في تلقي العلم من المصدر الصحيح؛ فلا بد أن أبين مصادر العلم اليوم بنوعيها الصحيح والخطأ ليظهر أين يكمن الخلل في هذا المنهج عند

بعض طلاب العلم:

١- العلماء المجازين من شيوخهم المتسلسلين بالعلم إلى علماء الأمة.

٢- الدراسة الأكاديمية عن طريق الجامعات الإسلامية الكبيرة (الأزهر- أم درمان- الزيتونة- -كلية الإمام الأوزاعي -كليات مجمع الشيخ أحمد كفتارو- مجمع الفتح الإسلامي-كليات الشريعة الحكومية).

٣- قراءة الكتب الإسلامية.

٤- استماع إلى المحاضرات العامة بطريقة مباشرة أو عن طريق التسجيلات أو القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية.

٥- المشاركة في المنتديات على النت.

هذه المصادر الخمسة المتوفرة اليوم بين أيدي طلاب العلم، فما هي المصادر الصحيحة المنهجية منها؟ وما هي سواها من المصادر غير صحيحة المنهج؟

- أما المصدر الأول الصحيح في طلب العلم: هو طلبه على يد العلماء المسلسلين بالعلم إلى كبار علماء الأمة:

يعني مشافهة وقراءة على أيديهم وملازمة لصحبتهم، كما قال أحدهم:

ومن يأخذ العلم عن كتب فعلمه عند أهل العلم كالعدم

ومن يأخذ العلم عن شيخ مشافهة يكن من الزيغ والتحريف في حرم

وهذا الطريق في التحصيل العلمي له فوائد جمة:

الأولى: يعصم طالب العلم من الخطأ في العلم، فإن الشيخ المسلسل المجاز قد حصل على العلم الصحيح عن سلفه إلى فوق، فهو في علمه كمن سبقه من السلف إلى قرون.

الثانية: يعصم طالب العلم من الخطأ في القراءة والفهم للنصوص وبعض المصطلحات.

الثالثة: يتعلم دقائق العلم ونكته من لسان شيخه.

الرابعة: الصحبة والمحبة بين الشيخ وطالب العلم من أهم ما يحتاجه الطالب، فالصحبة طاقة فاعلة لرفع همة طالب العلم.

الخامسة: يستمع من شيخه إلى قصص كثيرة عاشها الشيخ مع شيوخه أو سمعها من شيوخه عن شيوخهم.

ولكن لهذا المصدر ضرر واحد وهو: الخط الواحد في المنهج الذي ينتج عنه التعصب المذهبي غالباً ليس دائماً.

- أما المصدر الثاني التعليم الأكاديمي: في الجامعات الإسلامية الكبرى على يد كبار الباحثين والعلماء:

فإن له من الفوائد التالية:

الأولى: الموضوعية التامة في البحث، ولعل هذه الفائدة لا توجد بتمامها في المصدر الأول السابق.

الثانية: التنوع والتوسع في المذاهب والآراء والاطلاع الواسع على كتب العلماء وبيان وجوه الاختلاف في المسائل بين العلماء بشكل أوسع مما عليه في المصدر السابق.

الثالثة: تعلم مناهج العلماء السابقين ومقارنتها ببعضها واستنباط الفوائد الجليلة.

الرابعة: تعلم بعض العلوم الحديثة المهمة، كأصول علم النفس، والتربية، واللغة الأجنبية، والثقافات الغربية، والمذاهب الفكرية.

الخامسة: التخصص بوجه من وجوه العلم كالتفسير أو العقيدة أو الفقه... والتوسع فيه.

ومن سرد بعض الفوائد في المصدر الأول: (الشيوخ المتسلسلين) والمصدر الثاني: (الأكاديميات الشرعية) يظهر تكامل كل من المصدرين فإن لكل منهما خصائص لا توجد في الآخر فهنيئاً لمن سلك طلب العلم على المصدرين السابقين معاً.

ولكن لا بد من التنبيه إلى أن الجامعات الإسلامية المذكورة أعلاه والمقصودة في كلامنا هي الجامعات العريقة التي لها من التاريخ الزاهر الكثير، والتي أدارها كبار علماء الأمة، وهذه الجامعات تشترك في المناهج

إلى حد كبير جداً جداً، فجميعها تدرس العقيدة الأشعرية أو الماتريدية، والمذاهب الأربعة في الفقه وأصوله، وفي التفسير تدرس مذهبي التفسير: (المذهب العقلي، والمذهب العقلي الأثري)، وعلوم التفسير الحديثة: (التفسير الموضوعي، والتفسير الإجمالي، والتفسير التحليلي) فتدرس تفاسير البيضاوي وأبي السعود والرازي بشكل موسع وباقي التفاسير بشكل أقل توسعاً، وكذلك في علوم الحديث تدرس كتب العلماء المتخصصين من السلف، لا سيما في الشروح فإنها تدرس أجزاء من فتح الباري وعمدة القاري بشكل متخصص.

وهكذا في كل العلوم الشرعية الأخرى تدرّس كتب كبار علماء الأمة.

وأما ما أُحدث من بعض الجامعات لا سيما في السعودية فإنها خرجت عن منهج الجامعات الإسلامية العريقة، فمنهجها ومكتبتها تختلف عن مكتبة علماء المسلمين، وأذكر أنني دخلت إلى أحد مكتباتهم فلم أجد فيها كتباً للسلف الصالح أبداً اللهم إلا تفسير الطبري بشرح أحد مشايخهم وتعليقاته، أما غالب كتبها فهي كتب ابن تيمية وتلامذته لا سيما ابن القيم، وإذا عثرت على كتاب للسلف الصالح فهو حتماً مذيلٌ بتعليقات أحد شيوخهم يخطّئ فيها ذلك العالم الكبير، وكتب التعليق على فتح الباري مثالٌ، فإنك تجد في المكتبة عشرات الكتب تذيل لفتح الباري، كل تذييل يتفنن في تبديع ابن حجر -رحمه الله-، والمكتبة مليئة بكتب المعاصرين من شيوخهم، ومواضيعها كلها في التكفير والتبديع!

فهذه الجامعات الشاذة عن مناهج الجامعات الإسلامية لا يعد فيها طلب العلم صحيحاً، بل الأميّة خير من طلب العلم فيها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

- أما المصدر الثالث: قراءة الكتب الإسلامية:

فإن فيها ما فيها من الفوائد ومن المضار، فالمنافع تتعلق بتعلم منهج البحث والقراءة أولاً بطريقة أكاديمية، توثيق المادة العلمية، ومعرفة طالب العلم ماذا يقرأ من الكتب ما هو الصالح منها وما هو الطالح، وأولويات القراءة فمن الكتب ما فيها من المسائل الفرعية أو الافتراضية التي لا يحتاجها طالب العلم، ولا يصلح أن يضيّع وقته في قراءتها.

وأما مضارّها فإن لكل عالم من العلماء من السلف والخلف منهجاً خطه لنفسه في الكتاب، بل لكل منهم مصطلحاته فيختلط على طالب العلم حقائق العلم غالباً إلا إذا عصم نفسه وقرأ الكتاب على العلماء فعاد إلى المصدر الأول في طلب العلم.

ولعل أكثر الأمثلة على الخلط ما حصل للألباني الذي قرأ علم الحديث دون معلم فاختلط عليه العلم فأضرّ أكثر مما نفع مع كثرة قراءته!

وكذلك سمعت على قناة الجزيرة رئيس الجماعة السلفية في مصر يقول عن نفسه مادحاً: (أنا حبست نفسي ست سنوات أقرأ كتب العلم ولم أتعلم على يد شيوخ ولا في جامعة!!) فسأله المذيع: (أليس هذا طريق غير منهجي!!) فقال: (لا لا، العلم واضح والقضية لا تحتاج لما تقول!!!). فانظر كيف اختلط المنهج والعلم على هؤلاء!

- أما المصدر الرابع في طلب العلم: محاضرات الشيوخ مباشرة وغير مباشرة:

فإنها أكثر المصادر تأثيراً اليوم على الناس وأكثرها خطورة، وذلك لأسباب:

الأول: نوع المتحدث والواعظ، فقد يكون من الذين لم يحسنوا طلب العلم فطلبوه من غير مصادره الصحيحة، وقد يكون من أهل الهوى من المسيّسين، لاسيما من يخرج على القنوات الفضائية فغالبهم من المسيّسين لصالح سياسة القناة.

الثاني: لا تعدّ المحاضرة العامة في المسجد أو على القنوات الفضائية أو على اليوتيوب مصدراً دقيقاً صحيحاً لطلب العلم حتى ولو كان المحاضر من أكبر العلماء، وذلك لأن الغالب على المحاضرات الوعظ والارتجالية فلا يكون فيها الدقة العلمية المطلوبة في المسائل الهامة والدقيقة، أما كتب أولئك المحاضرين من كبار العلماء فإن كتبهم مضبوطة بخلاف محاضراتهم، فلينتبه طالب العلم إلى هذه الملاحظة.

الثالث: لقد ثبت عند الباحثين أن المستمع للمحاضرة التلفزيونية غالباً لا يعطيها سمعه كما ينبغي، فإنه ينشغل في بيته ببعض شؤونه كالأولاد والزوجة، ويبدّل القناة غالباً ثم يعود فيتقطع الكلام ويضيع العلم.

- **وأما المصدر الخامس في طلب العلم: منتديات النت:**

فيقال فيها ما يقال في الكتب، فإن المنتدى كتاب، فمن المنتديات ما فيها من النفع ومنها ما فيها من التخليط والتدليس والتلبيس على المسلمين، والضابط ما ذكرناه من قبل عن المتحدث أو المعلم فلا بد أن يكون قد قرأ العلم من مصدره ليكون علمه صحيحاً.

فهذا بإيجاز بيان منهج طلب العلم الصحيح من مصادره الصحيحة ليحمي طالب العلم نفسه من الزيغ والضلال.

وأما ما يجب أن يرافق طالب العلم في كل مراحله هو صحبة أحد الصالحين الصوفيين الذين يحملون قلوباً ربانية؛ ليملأ قلبه بمحبة الله تعالى ومحبة رسوله وليتعلم الإخلاص في علمه لله تعالى فيفني حياته في إرضاء الله ونشر العلم، فتفاصيل ذلك تجده في كتبي الأخرى ككتاب: (دليل المرشدين في تسليك السالكين)، وكتاب: (أذواق النقشبندية في شرح الحكم العطائية)، وكتاب (الآداب السلوكية لطالبي المراتب العلية) وكلها موجودة على موقعي الرسمي مع تسجيلاتها الصوتية.

المبحث الخامس: نقض أصل قولهم الكتاب والسنة بهم السلف.

تمهيد: سبق وأن بينا أن دعوة السلفية قائمة على قولهم وجب العودة إلى الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح لاعتقادهم أنهم أكثر الناس فهماً للنصوص، كيف وهم الذين شهدوا النبي ﷺ يطبق تعاليم الكتاب والسنة على الواقع ومن بعدم شهدوا الصحابة كيف يعملون بنصوص الكتاب والسنة؟!

وقال ابن تيمية: (فمن عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه).[1]

(السلفي: هو من يتبع فهم السلف للكتاب والسنة؛ لأنهم كانوا أفهم لكتاب الله وسنة نبيه، لما لهم في ذلك صفات تؤهلهم).[2]

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/٣٦١).

(٢) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان حسن (ص ٥٠٣، ٥٢٤، ٥٢٥).

وقال الألباني: (لا يكفي الاعتماد على القرآن والسنة دون منهج السلف المبين لهما في الفهم والتصور، والعلم والعمل، والدعوة والجهاد).[1]

إلى هنا يبدو هذا الكلام جميل، وهذه الدعوة منطقية وهي كما أسلفنا من العبارات التي تجذب الشباب المتحمس إلى اتباع هذه الدعوة، ولكننا إذا ما دققنا بقولهم ووضعناه على ميزان الأصول العلمية الثابتة وجدنا أن كلامهم باطل أصلاً وذلك لأسباب سنبينها بالتفصيل، ولكن بعد أن نعرض للقارئ تاريخ التشريع الإسلامي يعني كيف وصلت الأحكام الشرعية إلى ما وصلت إليه اليوم ثم بعد ذلك نعود للبيان والتفصيل.

المطلب الأول: بيان مراحل تاريخ التشريع:

قلت: نتيجة ما سبق من البحث: ظهر بطلان ادعاء السلفية (أن قول السلف حجة) وأنه يجب اتباعهم على الإطلاق بدون ضوابط؛ لكن نقول:

تنقسم مراحل تطور التشريع إلى أربعة:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الوحي حيث كان النبي ﷺ هو المشرع الوحيد، وهي مرحلة النصوص (كتاب وسنة) بشرح النبي ﷺ العملي المباشر، وهي مرحلة: (النصوص التأصيلة).

المرحلة الثانية: مرحلة الصحابة، وهي مرحلة: (النصوص الفوضوية).

وذلك بعد وفاته ﷺ، ولم تكن تلك المرحلة منضبطة مطلقاً، فالصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا على درجة واحدة في العلم والصحبة، ولم يكن أي أحد منهم كامل العلم من كل جوانبه، اللهم إلا ابن عباس رضي الله عنه لكونه أخذ العلم عن كل الصحابة بعد وفاته ﷺ، وقد تفرق الصحابة في الأمصار للجهاد والدعوة، وحمل كل منهم ما علم من النبي ﷺ، فكان منهم من أخذ العام، ومنهم من أخذ الخاص، ومنهم من أخذ المطلق، ومنهم من أخذ المقيد، بل ومنهم من أخذ المنسوخ وهو لا يدري، وهكذا... فلم يكن أحد منهم أهلاً ليُؤخذ العلم كلّه عنه؛ إذاً: فليست المرحلة -مرحلة الصحابة- أهلاً لتكون مرحلة يقتدى بها في

---

(١) المنهج السلفي عند ناصر الدين الألباني (ص ٢١، ٢٦، ٢٧)، تأليف: عمرو عبد المنعم سليم.

الأحكام الشرعية، ونستطيع أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة: (النصوص الفوضوية). وليس في هذا التوصيف تنقيصٌ للصحابة ﷺ بل هو وضع صحي وغناء للشريعة، وأمر طبيعي وذلك نظراً لما مروا به من مراحل متسارعة بصحبة النبي ﷺ.

المرحلة الثالثة: مرحلة التابعين: وهي مرحلة: (الفوضى التشريعية).

وهم تلامذة الصحابة ﷺ، الذين أخذوا منهم في الأمصار المختلفة، فهذه المرحلة أوسع كثيراً من المرحلة السابقة -مرحلة الصحابة- حيث حصل التلاقي بين الأقوال فتعددت كثيراً، ولكن لا يزال الفقه في هذه المرحلة غير منضبط مطلقاً لا تحريراً ولا منهجاً، فكذلك هذه المرحلة لا تصلح أن تكون أهلاً للاقتداء والتشريع، ونستطيع أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة (الفوضى التشريعية).

المرحلة الرابعة: مرحلة الفقهاء الثلاثة: (أبو حنيفة ومالك والشافعي):

وهذه المرحلة هي المرحلة التي جمع فيها الفقهاء الثلاثة -وهم من أئمة الفقه والعلم في السلف- النصوص الحديثية وأقوال التابعين وزادوا عليها اجتهاداتهم وحرروها في كتب:

أما أبو حنيفة فكتب عنه الفقه: محمد بن الحسن وأبو يوسف -رحمهما الله-

وأما مالك -رحمه الله- فكتب (الموطأ) وهو كتاب حديث وفقه.

وأما الشافعي فكتب (الرسالة) وهو منهج أصولي لاستنباط الأحكام، وكتب كذلك (الأم).

هذه المرحلة هي المرحلة التي حرّر فيها الفقه بعد جمع شتاته من السلف -الصحابة والتابعين-، وطرح المنسوخ والشاذ وما لا يصلح للاحتجاج، فصارت هذه المرحلة هي المرحلة المؤهّلة لقيادة الفقه الإسلامي برؤى مختلفة تجتمع في الأصول وتختلف في الفروع، وقد أجمع علماء الأمة على هذه المرحلة وعلى هذه المذاهب الثلاثة لما فيها من الضبط والنظر الدقيق وصحة المنهج عن التابعين من السلف ﷺ.

المطلب الثاني: اختلاف السلف في فهم المسائل يمنع الأخذ بقولهم جميعاً:

بعد ما سبق من العرض لتاريخ التشريع الإسلامي، تبين للمدقق أن دعوى السلفية اليوم القائلة اتباع الكتاب والسنة بفهم السلف من الصحابة والطبقة الأولى من التابعين غير صحيحة مطلقاً؛ لأن تلك المرحلتين غير صالحتين للاقتداء، فإن السلف من الصحابة رضي الله عنهم لم يتفقوا في كل أحكامهم وفهمهم للنصوص بل اختلفوا واختلف باختلافهم من بعدهم من طلبتهم من كبار التابعين، وهذا الاختلاف ظاهر في كتب التفسير وفي كتب المسانيد التي تنقل عن الصحابة فتاواهم في المسائل واختلافهم في فهم ذات الآية أو ذات اللفظ النبوي، فمن نتبع حال اختلافهم؟ أليسوا كلهم صحابة؟ أليسوا كلهم على الحق؟ نعم فيما اتفقوا فيه لا اختلاف في وجوب اتباعهم ولكن ليس لأنهم صحابة ولكن لكون اتفاقهم إجماع والأجماع أقوى النصوص وأقطعها سواء حصل في زمن الصحابة أم في زمن من بعدهم إذاً لا يبقى لنا إلا القول أن بأن السلف المتأخرين الذين ضبطوا الفقه وحرروه على أفهام الصحابة المختلفة هم أحق بالاتباع وهم الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي، وليس لأحد أن يخطأ الأئمة الثلاثة أو يتهمهم بالجهل أو بضعف النظر أو بمخالفة السنة أو السلف كما تدعي السلفية والوهابية اليوم.

وأما ما يسوقه السلفية اليوم من أقوال للأئمة ليستدلوا به على ترك فهمهم للكتاب والسنة أي ترك مذاهبهم والعودة إلى الكتاب والسنة وأقوال الصحابة كقول أبي حنيفة: (لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا، ما لم يعلم من أين أخذناه). وفي رواية: (حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي).[1]

وكقول الشافعي رحمه الله: (إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول فاتركوا قولي).[2]

وكقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: (لا تقلدني، ولا تقلد مالكاً، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا).[3]

---

(١) أصل صفة صلاة النبي (ص ٢٤).

(٢) أصل صفة صلاة النبي (ص ٢٤، ٢٦).

(٣) انظر: أصل صفة صلاة النبي ﷺ للألباني (ص ٣٢).

فإن هذه الأقوال للأئمة ليست للعامة من الناس بل هي للمتخصّصين المجتهدين، فقد اتفق الأصوليون على أن المجتهد لا يقلد مجتهداً، أما العامة من الناس فإنهم لا طاقة لهم ولا قدرة على الاستنباط وفهم النصوص والإحاطة بها جميعاً.

إذاً: نستطيع القول: إن فهم الكتاب والسنة بفهم الأئمة الثلاثة هو فهم للكتاب والسنة بفهم السلف الحق بكل مشاربهم ورؤاهم المتعددة، وباتباع الأئمة الثلاثة تكون الأمة حقاً على كتاب الله وسنة رسوله وفهم السلف.

وأما نظرية دعاة السلفية: (فهم الكتاب والسنة بفهم السلف) كلمة حق أرادوا بها باطلاً، فإن المتابع لفتاوى وأقوال السلفية يظهر له أنهم ينتقون من السلف الشاذ من أقوالهم ليقتدوا به، ويحصرون به فهم السلف وينفون الأقوال الأخرى للأئمة الثلاثة المنضبطة إما بتضعيفها أو تخطيئها، ومرجعيتهم دائماً ابن تيمية وهو من القرن الثامن!

المطلب الثالث: حقيقة ما يدعو إليه السلفية من اتباع فهم السلف:

الغريب أن أغلب السلفية -وعلى رأسهم الألباني- تنكر على الناس تقليدهم لأئمة السلف، وتنكر التمذهب بمذهب المجتهدين كالأئمة الثلاثة، بحجة أن الواجب على المكلف اتباع الكتاب والسنة دون ما سواهما من أقوال الرجال، ثم يدعو هو ضمناً إلى تقليده يعني تقليد فهمه! لا بل قال: (إن أتباع المذاهب هم من الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله).[1] فأنزل الآية في غير موضعها، وادعى أن تقليد واحد من الأئمة بدعة؛ لأنهم لم يأمروا الناس بتقليدهم بل نهوا عن تقليدهم وأمروا باتباع الكتاب والسنة على حد زعمه.

فإنك لو أتيت سلفياً بقول لأحد كبار السلف الصالح يخالف فيه قولهم؛ لنقضوا قوله فوراً إما بتضعيفه أو تحريف مراده الواضح أو بقولهم: "أخطأ في هذه المسألة!!" فلو سألتهم بعد ذلك إذا بقول من آخذ من السلف وهم مختلفون؟

---

(١) القول المفيد للشوكاني (ص٥٨، ٦٥، ٧١). وقال الشوكاني في: فتح القدير: (٣٥٢/٢): (فإن طاعة المتمذهب لمن يقتدي بقوله ويستن بسنته من علماء هذه الأمة مع مخالفته لما جاءت به النصوص، وقامت به حجج الله وبراهينه، ونطقت به كتبه وأنبياؤه، هو كاتخاذ اليهود والنصارى للأحبار والرهبان أرباباً من دون الله). وانظر أيضاً: تحفة الأحوذي (٣٩١/٨)، ط/دار الكتب العلمية.

لقالوا لك خذ بقول فلان؛ إذاً أنتم تريدون منا أن نأخذ بفهمكم الذي حصر مذهب السلف بقول فلان..!!

إن مراد السلفية من دعوتهم إلى الأخذ بقول السلف بشكل مطلق دون تقيد بمذاهب الأمة المعتمدة هو تميعهم للفقه الإسلامي كمرحلة أولى، ثم فرضهم لمذهبهم الباطل كمرحلة ثانية.

فلا بد من التنبيه إلى ما يسوقه السلفية من نصوص عن السلف توافق مذهبهم، هذه النصوص هي في الحقيقة شذوذ بعض السلف ممن ليسوا عمدة في الفقه عن جمهرة السلف لم يعمل بهذه الفتاوى الفقهاء الأربعة لعلمهم بشذوذها وعدم انضباطها. فيكون بذلك مذهب السلفية الكتاب والسنة بفهم شواذ السلف.

ومن الأمثلة على ذلك: قولهم بجواز الرجل الخاطب أن ينظر إلى عورات المخطوبة فينظر إلى شعرها ويديها ورجليها دون حائل... وذلك عملاً بحديث: أبي هريرة أن رجلا أراد أن يتزوج امرأة فقال له النبي ﷺ: ((**انظر إليها فإن في أعين نساء الأنصار شيئاً**)). (١)

وساقوا قولاً للأوزاعي بجواز ذلك عملاً بهذا الحديث أما الفقهاء فقد قالوا بجواز رؤية الخاطب للمرأة المخطوبة ولكن ليس لعوراتها وإنما للوجه والكفين، وهنا خلاف حتى في هذه المسألة فانظر كيف ينتقون شواذ المسائل من السلف ليصنعوا منها مذهبهم ثم ينسبونه إلى السلف زوراً وبهتاناً.

وبنهاية المطاف يدعو الألباني هو من سلفه من مؤسسي السلفية إلى اتباع مذهب السلف؛ أي الفهم الذي فهمه هو من السلف أو رجحه حال اختلف السلف فكأنه يقول مذهبي هو الأحق بالاتباع.

إن السلفية حين يتكلمون عن السلف وكأنهم المتحدث الحصري عن السلف، والحاكم عندهم على كل السلف هو كتاب الفتاوى لابن تيمية فإنه الحاكم بأمر الله على الأئمة الأربعة بل على الصحابة ﷺ فما وافق من أقوال

(١) أخرجه النسائى (٦/٧٧، رقم ٣٢٤٧)، وابن حبان (٩/٣٤٩، رقم ٤٠٤١) . وأخرجه أيضًا : أحمد (٢/٢٨٦، رقم ٧٨٢٩)، ومسلم (٢/١٠٤٠، رقم ١٤٢٤) ، والرافعى (٣/٤٤).

وعقائد السلف أقوال وعقائد ابن تيمية فهو الحق وما خالفه فهو الباطل، وسيأتي في الكتاب لاحقاً تكفير مشايخ السلفية لكبار مراجع الأمة من العلماء لمخالفتهم لعقائد ابن تيمية وترى المؤلف يسوق كلام ابن تيمية بعد نصوصهم ليستدل به على بطلان كلامهم!!

المطلب الرابع: معنى المذهب وشروطه:

لا بد هنا من بيان شروط المذهب المعتمد عند العلماء فإن العلماء لم يغلقوا باب الاجتهاد البتة ولكنهم لما أجازوا الاجتهاد قالوا بما مختصره أن مذهب المجتهد حتى يقبل لا بد:

١- أن يكون مذهباً محرراً على كل أبواب الفقه.

٢- أن يكون متفق على إمامة ذلك المجتهد.

٣- أن تتلقى الأمة هذا المذهب بالقبول.

فإذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يعد ذلك المذهب معتمداً. وإن الأمة لم تجتمع إلا على أئمة المذاهب الثلاثة: (أبو حنيفة ومالك والشافعي) ثم ألحق بها مذهب الحنابلة في القرن السابع إلحاقاً.

المطلب الخامس: خلل في المنهج وتلوّن بحسب المصلحة:

ومن عجائب السلفية والوهابية أنهم يتهمون السلف بدينهم باتهامات شتى حين يخالف السلف هواهم فتارة يقولون: (وقولهم خلاف النص!) وتارة يقولون: (وقولهم بدعة!) وتارة يقولون: (قولهم مخالف للقياس!) وغير ذلك.. والأعجب حين يتكلم السلف ببعض العلوم الكونية يصححون كلامهم ويصوبونه كما هو فلو قال صحابي أو تابعي: (في السماء بحر ينزل منه المطر!) كما في حديث الأوعال الموضوع، يقولون: (هو كذلك!) أوقال: (السحاب يضربه الملَك بالسوط فيخرج منه صوت الرعد!) يقولون: (هو كذلك!) أوقال: (الأرض ثابتة لا تدور!) يقولون: (هو كذلك!). وغير ذلك من الأقوال غير الصحيحة للسلف عن بعض الفلكيات... فالشاهد: إنّ السّلفية يخطّؤون السلف في الأحكام الفقهية، والذين هم مصدر فهمها، ويقرّون السلف على فهمهم لبعض الكونيات وهم -أي:

الصحابة- قد أخطؤوا حقاً بفهمها، وهم معذورون في ذلك وليس هو من المطاعن فيهم. ولعل أبرز الأمثلة اليوم على ذلك: إصرار أتباع ابن باز إلى اليوم على تكفيرهم من يقول: إن الأرض تدور وأنها كروية؟ فتأمل..!

الفصل الثالث: بيان ونقض عقائد مشهورة على ألسنة السلفية (باختصار)، يتبعها في فصول لاحقة التحليل بشكل موسع لأصلها مع الأدلة في بيان بعض ما شذت به السلفية والوهابية عن السلف الصالح في تفسير النصوص وفهمها:

المبحث الأول: بيان ضلال في تفسير النصوص المتشابهة:

من جملة ما ضلت به السلفية والوهابية في تفسير النصوص ضلالها في تفسير النصوص المتشابهة، ومن أخطر محلات النزاع بينهم وبين أهل السنة والجماعة: خلل عقيدة السلفية والوهابية في إثبات الصفات كما، هي ثم إثبات (الكيف) وتفويضه بعد إثباته وهذا من التخبط بمكان وسيأتي تفصيل اعتقادهم في فصل كامل، فيقول السلفية:

١- (لله نسيان ليس كنسياننا!!!).

تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً...

ولقد قال العلماء: أولاً: لقد أثبت الله تعالى لنفسه صفاتٍ لا تصح نسبتها له تعالى كقوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٥١]، والنسيان هو فقدان الذاكرة لسبب ما، بحيث لا تعود تتذكر منه شيئاً وهذه صفة نقص في الإنسان، فكيف تكون صفة كمال في الله تعالى؟

الأمر الثاني: قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، فلو أثبتنا صفة لله تعالى اسمها النسيان؛ لخالفنا نص القرآن القائل بأن الله منزه عن النسيان، وإنما النسيان صفة نقص بحق البشر.

لذلك وجب تأويل اللفظ بالترك أو الإهمال، فالجزاء من جنس العمل، أي: كما أهملوا أوامرنا في الدنيا فاليوم نجزيهم أنا سنلقيهم في جهنم ونتركهم فيها

إهمالاً لهم، فأصبح النسيان هنا هو الترك والإهمال، أو تفسّر بلاغة بـ(المشاكلة اللفظية).

وكذلك جاء لفظ المرض والأكل، جاء في صحيح مسلم: يقول الله تعالى يوم القيامة: ((**يا ابن آدم مرضت فلم تعُدني... استطعمتك فلم تطعمني....**)). إلخ

وهذا حديث صحيح أثبت الله فيه لنفسه -على طريقة السلفية والوهابية- بأنه يمرض ويأكل، فهل يجوز أن نثبت ما أثبته الله لنفسه من هاتين الصفتين؟!!

٢- ويقول السلفية: إن لله ظلاً ليس كظلنا! لقول النبي ﷺ: ((**سبعة يظلهم الله في ظله..**)).

وذلك على طريقة ابن تيمية إثبات الصفات والجوارح بحق الله تعالى، وقياس الغائب على الشاهد، ثم يقولون عبثاً (ليس كمثلنا)، فوصل بهم أن يقولوا: (لله ظل.. ولله تردّد.. ولله يد.. ولله رأس.. ولله فم.. ولله عينان.. ولله.. إلخ.. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.. ثم يستشهدون بحديث: ((**إن الله خلق آدم على صورته**)) على اعتبار (الهاء) عائدة على الله! ويفسرون الحديث بحديث موضوع ((إن الله خلق آدم على صورة الرحمن))!!

وقد قال العلماء: إن الهاء عائدة على رجل من الناس ضربه رجل فخاطب ﷺ الضارب ينهاه عن ضربه تكريماً لصورة آدم، فإن الرجل المضروب على صورة آدم عليه السلام..

وتفسير ((**ظله**)) عند جمهور الأمة: (ظل عرشه..) أي: تفسر على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه محله.

أو تفسيرها ما قال العلماء: على ما جاء في صحيح البخاري (رقم ٦٢٢٧) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((**خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً..**)).

أي: خلق الله آدم على صورته التي نراها، وقد كان طوله (ستين) ذراعاً.

ومما قاله بعض شراح الحديث أيضاً: إن الهاء في ((**ظله**)) تعود على مصدر الخلق، أي: (ظلٍّ خلقه الله تعالى)، فنسب الظل إليه اهتماماً به وتميزاً في ذلك اليوم الرهيب، وقد وقع أولئك بما وقعوا فيه من الضلال؛ لاجتهادهم في إثبات

قاعدة ابن تيمية في إثبات الآلات والجوارح ما يسميها (صفات الأعيان) كما يدل عليها اللفظ الظاهر، حتى اضطروا إلى نفي المجاز في القرآن كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله تعالى.

٣- يقولون لله وجه حقيقي ليس كوجوهنا!!!!

تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً....

ومنهم السلفي الوهابي محمد حسان على قناته القضائية (الرحمة) كما يدّعي، ذكر كل الآيات التي ورد ذكر الوجه فيها، وذكر بعضاً من الأحاديث دون ذكر ما قال العلماء عنها؟

وقال: إن هذه صفة ثابتة لله تعالى، زائدة على ما توجبه العقول، وبالتالي نحن نثبت ما أثبته الله لنفسه....إلخ على طريقتهم في الكلام والتدليس على المسلمين يوحون إليهم أنهم منضبطون بالكتاب والسنة...

وقبل الجواب لا بد من التنبيه إلى أن الوجه أصلاً ليس صفة بل هو جارحة وآله وإليكم الجواب بالتفصيل:

(تعددت معاني كلمة الوجه في لسان العرب، وتوسع العرب في هذه الكلمة حتى صارت من أوسع الكلمات معنى، وانتشرت على ألسنتهم في حديثهم انتشاراً كبيراً، ويتعذر إعطاء المعنى الدقيق لهذه الكلمة إلا بقرينة صارفة لهذا المعنى تعرفها من سياق الكلام، وإذا جاءت هذه الكلمة متعلقة بالله تعالى وجب تأويلها على أساسين هما:

الأول: اعتماد المحكم من الآي الكريم كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١ - ١٢].

الثاني: القرينة اللغوية الصارفة للمعنى.

وبالتالي يتسنّى فهم هذا المعنى فهماً سليماً من حيث لغة العرب التي خاطبنا الله تعالى بها، ومن حيث الاعتقاد الصحيح في ذات الله تعالى، أما صرف المعنى إلى الوجه الذي هو الجارحة، والمتعارف عليه لا يصح ذلك في لغة العرب لتعدد معاني هذه الكلمة، ويحتاج صرف المعنى إليه (أعني الوجه) إلى دليل.

قال في أساس البلاغة: (و ج هـ): [1] واجهته مواجهة ووجاهاً، وداري تجاه داره، ووجاه داره، وقعدت وجاهك وتجاهك بالضم والكسر فيهما، ونظروا إليّ بأويجه سوءٍ، ورجعت إلينا بغير الوجه الذي فارقتنا به، وتوجّهت إليه ووجّهت، أينما أوجّه ألق سعداً ووجّهت إليه رسولاً، وتوجّه جهة كذا وَوِجهة كذا، وجعلته وجهةً لي.....إلخ.

لذلك وجب تأويل كل لفظ متشابه جاء في القرآن الكريم أو الأحاديث الصحيحة إلى معنى تقبله اللغة، وموافق لمحكم التنزيل، وجوباً لا يصار إلى غيره محافظة على عقيدة المسلم من لوثة التجسيم والتشبيه، فلا يصلح لغة ولا شرعاً أن نقول في هذه الآية بأن الوجه صفة زائدة لله تعالى، فلما نقرأ قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ ﴾ [البقرة: ١١٥]. إذ أن البشر متفرقون على وجه الأرض وكل واحد في جهة مختلفة وزمان مختلف، فكيف تتعدد الوجوه لله تعالى بحيث أينما التفت العبد يجد وجه الله أمامه؟

وقال تعالى: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [آل عمران: ٧٢].

فهل للنهار وجه على الحقيقة، أم أنه وجه على المجاز؟

إن الوقوف مع ظاهر اللفظ الدال على التجسيم غباوة وجهل بلسان العرب وأنحائها ومتصرّفاتها في كلامها، وحجج العقول التي مرجع حمل الألفاظ المشكلة إليها، ونعوذ بالله أن نكون كالمجسمة ومن سلك مسلكهم في إثبات التجسيم ونسبة الأعضاء لله، تعالى الله عما يقول المفترون علواً كبيراً..). [2]

٤- ويقول السلفية: لله قدم ليست كقدمنا!!!

تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً...

ويصرون على أنها قدم واحدة!! ويستشهدون بورودها (القدم) في الحديث

(١) أساس البلاغة (٢/ ١٠).

(٢) عبد الله عكور من موقعه الالكتروني.

الشريف: «**يقال لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها فتقول قط قط**».[1]

أما علماء الأمة وشراح الحديث ففسروها هنا قطعاً بالمجاز:

(قوله: «**قدمه**» قال الكرماني: هو من المتشابهات. وقال المهلب: أي: ما قدّم لها من خلقه وسبق لها بمشيئته ووعيده ممن يدخلها. وقال النضر بن شميل: معنى القدم هنا: الكفار الذين سبق في علم الله تعالى أنهم من أهل النار. وحمل القدم على المتقدم لأن العرب تقول للشيء المتقدم: قدم. وقيل: القدم خلق يخلقه الله يوم القيامة فيسميه قدماً ويضيفه إليه من طريق الفعل والملك يضعه في النار فتمتلىء النار منه. وقيل: المراد به قدم بعض خلقه فأضيف إليه كما يقول ضرب الأمير اللص على معنى أنه عن أمره.

وسئل الخليل عن معنى هذا الخبر؟ فقال: هم قوم قدّمهم الله تعالى إلى النار.

وعن عبد الله بن المبارك: من قد سبق في علمه أنهم من أهل النار وكل ما تقدم فهو قدم قال الله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]).[2]

والقدم في الحقيقة تطلق على نهاية الرجل الحاوية لأصابعها، لكن تأتي في اللغة مجازاً لتعبر عن معنى معين، وقد تعددت هذه المعاني في لغة العرب، منها؛ قوله ﷺ في خطبة الوداع: «**ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع**».[3] أي: باطل لا يجوز العمل به.

ومنها؛ السابقة: جاء في أساس البلاغة:[4] قدم صدقٍ، أي: السابقة، قال ذو الرمّة:

لكم قدمٌ لا ينكر الناس أنها   مع الحسب العاديّ طمّت على الفخر

منها: التصرف في الشيء، يقال: وضع قدمه في كذا.. أي: بدأ التصرف به، سمعت كثيراً من العامة يقولون عن أحد رؤساء مصر: وضع قدمه في اليمن، أي: بدأ يتصرف فيها بالحكم، وقدم الصدق: أي: سابقة في الخير والعمل الصالح

---

(١) صحيح البخاري باب: سورة ق (١٨٣٥/١) (٤٥٦٨).

(٢) عمدة القاري بشرح صحيح البخاري باب: الحلف بعزة الله وصفاته (٣٤/١).

(٣) صحيح مسلم، باب: حجة النبي ﷺ (٨٨٦/٢) (١٢١٨).

(٤) أساس البلاغة (٣٦١/١).

الذي يتقبله الله منهم فيدخلهم الجنة بسببه وقد جاءت القدم في لغة العرب لتعبر عن الشيء المتقدم، لذلك لما خاطب الله تعالى النار: هل امتلأت؟ فتقول: هل من مزيد؟ أي: أنك وعدتني بأن تملأني ممن سبق لهم الشقاء، فعندها يأمر الله تعالى ملائكته بإدخال من سبقت لهم الشقاوة من المشركين، وهو المعبر عنه بالحديث: ((**يقال لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها فتقول قط قط**)).[(١)] وبعدها لم يبق مكاناً واحداً شاغراً في النار، هذا معنى القدم الوارد في الحديث.

٥- ويقول السلفية: لله شك ليس كشكنا!!!!

وذلك بحسب زعمهم في تفسير قوله تعالى في قصة يونس: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: ١٤٧].

فقالوا: (أو) تفيد الشك، ويؤيدون قولهم بما ورد في الحديث القدسي الصحيح عن الله تعالى: ((.... **وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن...**)).[(٢)]

فقالوا: (لله شكّ ليس كشكّنا.. !!) - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً...

ومن قبل قال ابن تيمية ما مختصره: بأن الشك فيه نقص فلا يجوز أن ينسب لله. ولكنه على عادته أثبته في درج الكلام حين قال: (شكّاً على جهة العلم واليقين!!!).

علماً بأن المفسرين قالوا: إن (أو) هنا بلغة (هذيل) وهي من لغات العرب السبعة التي كتب فيها القرآن، ومعناها بلغة هذيل: (بل)، فلا أدري أهو جهل منهم بالقراءات أم بقول المفسرين أم هو تعمد منهم لتشكيك المسلمين في عقيدتهم؟!!!

٦- ويقول السلفية: (لله يدان حقيقيتان يفعل بهما يخلق بهما يأخذ بها ما شاء كيف شاء، ولكن لا نكيفهما ولا نتخيلهما أبداً، نؤمن بهما بأن لله يدين

---

(١) صحيح البخاري باب: سورة ق (١٨٣٥/١) (٤٥٦٨).

(٢) رواه البخاري رقم (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة ﷺ.

حقيقيتين يفعل بهما...، ولا نقول: إنه له يدين وليستا جارحتين، فإن هذه العبارة يطلقها بعضهم، وهي عبارة مبتدعة موهمة، توهم وقد تتضّمن نفي حقيقة اليدين

فلفظة جارحة تحتاج إلى تفسير من أن له يدان حقيقة).[1]

قلت: نسال الله العافية من هذا التشبيه والتجسيم..!!

ويستشهدون -زوراً- بقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [ص: ٧٥].

ولما رجعنا إلى كتب المفسرين وجدنا ما مجمله أن الآية بإجماع المفسرين من المتشابهات التي لها طريقان؛ إما التفويض المطلق دون تفسير أو التأويل بالتشريف أو المباشرة بالخلق بـ(كن) دون أسباب الخلق المعهودة، فإن سياق الآية يظهر استنكار الله تعالى على إبليس أنه لم يسجد لمن خلقه الله بـ(كن) دون حمل وولادة، يعني خلقه بدون أسباب وهو معنى (يدي) وليس المعنى الظاهر فإنه يفضي إلى التشبيه. والعياذ بالله..!

وأختم بما قال أحد أساتذة الجامعات عندهم في جامعاتهم السلفية:

قال منصور السماري المدرس لعقيدة التجسيم في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في تحقيقه لكتاب: نقض عثمان بن سعيد الدارمي (ص٤٨٣) طبعة أنوار السلف الرياض ما نصه: (فيتجلى لهم تبارك وتعالى حتى يضحك حتى تبدو لهاته وأضراسه).

ثم قال (ص٤٨٤) ما نصه: (وقوله "حتى تبدو لهواته" جاء في رواية عبدالله بن زيد المقرئ والحديث صحيح وهذه اللفظة محفوظة فيه)!!! وحيث نقل منصور السماري في الكتاب السابق (ص٤٨٥) كلام ابن بطة في "الرد على الجهمية" (١١١/٣) وأبي يعلى في (إبطال التأويلات) (ص٢١٧-٢١٨) ما نصه: (وكذا يقال لهؤلاء الجهمية المعطلة النفاة: ما تقولون في قوله ﷺ: (حتى تبدو لهواته وأضراسه).

---

(١) شرح البرّاك للواسطية (٨٩/١).

قلت: هذه جامعاتهم المزعومة التي تخرج كل سنة المئات من أصحاب هذا الفكر المنحرف التجسيمي يثبتون للّه أضراس ولهوات!!!

ومما شذت به السلفية اليوم في أبواب العقيدة اتهامهم الأنبياء بالكفر قبل النبوة:

المبحث الثاني: بيان اعتقاد السلفية بجواز الكفر على الأنبياء قبل البعثة:

مطلب: ابن تيمية يعتقد بكفر الأنبياء قبل النبوة مخالفاً إجماع الأمة سيدنا شعيب مثالاً:

يقول ابن تيمية الحراني في كتابه: (مجموع الفتاوى ١٥/٢٨): قوله سبحانه: ﴿ ۞ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾ [الأعراف: ٨٨ - ٨٩]. ظاهره دليل على أن شعبياً والذين آمنوا معه كانوا على ملة قومهم لقولهم: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ﴾ ولقول شعيب عليه السلام: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾﴾ ولقوله: ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم ﴾ فدل على أنهم كانوا فيها، ولقوله: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ﴾ فدل على أن اللّه أنجاهم منها بعد التلوث بها، ولقوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ ولا يجوز أن يكون الضمير عائداً على قومه لأنه صرح فيه بقوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ ولأنه هو المحاور له بقوله: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴾ إلى آخرها وهذا يجب أن يدخل فيه المتكلم، ومثل هذا في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾﴾ [إبراهيم: ١٣] انتهى قول ابن تيمية.

قلت: أجمعت الأمة على عصمة الأنبياء من الكفر والكبائر قبل البعثة وبعدها مع اختلافهم في سوى ذلك ولنرى ما قال الإمام الطبري:

ففي تفسيره قوله تعالى: ﴿ ۞ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ

ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَاۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٨ - ٨٩].

تقدم معناه ومعنى: ﴿لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ﴾ [الأعراف: ٨٨ - ٨٩]. أي لتصيرن إلى ملتنا، وقيل كان أتباع شعيب قبل الإيمان به على الكفر أي لتعودن إلينا كما كنتم من قبل.

وما قاله الإمام البيضاوي في تفسير قوله: ﴿۞ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَاۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٨ - ٨٩].

أي: ليكونن أحد الأمرين إما إخراجكم من القرية أو عودكم في الكفر، وشعيب ﷺ لم يكن في ملتهم قط لأن الأنبياء لا يجوز عليهم الكفر مطلقاً لكن غلبوا الجماعة على الواحد فخوطب هو وقومه بخطابهم .اهـ.

قلت: وهذا ما عليه سائر المفسرين وعلماء العقيدة والمحدثين وغيرهم حتى الفرق الإسلامية كالمعتزلة والإباضية، فالعجب من ابن تيمية يعمد إلى على أصل من أصول العقيدة متفق عليه يتجرأ على تحريفه لأجل إثبات رأيه الباطل ضارباً بعرض الحائط إجماع الأمة والنصوص قطعية الدلالة. والعجب الأكبر من السلفية اليوم الذين يقررون ما قرره ابن تيمية في هذه المسألة!! ولا يبالون بردود العلماء القطعية عليه.

المبحث الثالث: بيان تحريفهم لتفسير وشروح العلماء للنصوص:

١- ومما شذت به السلفية في تفسير النصوص قولهم: (أن الميت لا يسمع الحي) يستشهدون بقول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾﴾ [فاطر: ٢٢].

وسبب هذا القول أنهم يحرمون بل ويكفرون من يتوسل بالأموات إلى الله تعالى من الأنبياء والصالحين أو يستغيث بهم، فيريدون أن يثبتوا للناس أن المستغاث بهم لا يسمعون النداء، فتلاعبوا لأجل ذلك في تفسير القرآن.

وإليك البيان:

إن تفسيرهم للآية تحكم وغض عن حقيقة تفسيرها، بل الآية هي الدليل القطعي على أن الأموات يسمعون الأحياء، ويؤيدها النصوص الحديثية الصريحة قطعية الدلالة، لنقرأ سياق الآية أولاً: قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٣].

لاحظ: إن الآية في سياق توصيف المشركين المخاطَبين، وأول ما يتناول الخطاب أبا جهل وغيره من صناديد الكفر في زمن النبوة فإن الله تعالى وصفهم بالأموات، فما وجه الشبه بينهم وبين الأموات؟

إن كفار قريش كانوا يسمعون النبي ﷺ ولكنهم لا يستجيبون وكذلك الأموات يسمعون كلام الحي ولكنهم لا يستجيبون، فالمراد من عدم السماع: عدم قبول المسموع والتجاوب معه، وهذا التفسير يجري في كل القرآن، ولو كان كلام السلفية صحيحاً لكان النبي ﷺ لم يدع قومه لكونهم صمّا لا يسمعون الموعظة! لقد كانوا يسمعون ويجادلون ولكنهم لا يستجيبون، فشبهتهم الآية بالأموات، فأوجه التشبيه في الآية كاملة وتامة.

ويؤيد هذا الشرح قول النبي ﷺ عن الميت: «**إذا وضع في قبره وتولى وذهب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فأقعداه فيقولان...**»[1].

---

(١) رواه البخاري (٢/٩٠) (١٣٣٨) باب: من انتظر حتى يدفن.

وأحاديث كثيرة أخرى تدل على سمع الميت للحي منها خطاب النبي ﷺ لقتلى قريش في القليب، واستنكار عمر ﷺ وتصحيح النبي ﷺ اعتقاد عمر، فعن أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ ترك قتلى بدر ثلاثاً ثم أتاهم فقام عليهم فناداهم فقال: ((**يا أبا جهل بن هشام يا أمية بن خلف يا عتبة بن ربيعة يا شيبة بن ربيعة أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقاً**)) فسمع عمر قول النبي ﷺ فقال يا رسول الله كيف يسمعوا وأنى يجيبوا وقد جيفوا؟ قال: ((**والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا**)) ثم أمر بهم فسحبوا فألقوا في قليب بدر.[1]

قلت: الأحاديث صحيحة صريحة في سماع الميت ولو كان كافراً والمؤمن أولى بالسماع أما ما يسوقه السلفية والوهابية من تأويل عائشة -رضي الله عنها- للحديث: عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: وقف النبي ﷺ على قليب بدر فقال: ((**هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟**)) ثم قال: ((**إنهم الآن يسمعون ما أقول**)) فذكر لعائشة فقالت إنما قال النبي ﷺ: (إنهم الآن ليعلمون أن الذي كنت أقول لهم هو الحق) ثم قرأت: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠]. حتى قرأت الآية.[2]

فإن هذا التأويل من أم المؤمنين -رضي الله عنها- اجتهادٌ محضٌ في غير موضع الاجتهاد، فهي لم تحضر مدفن قتلى بدر أصلاً، وهو عند العلماء مما خالفت به أم المؤمنين عائشة -عليها السلام- جماهير الصحابة لا سيما ابن عمر ﷺ، ومثله حديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، فلا يجوز أن نأخذ تأويل عائشة -عليها السلام- غير المدلل ونترك صريح القرآن والسنة فإن قول الصحابي لا يخرج عن مقام الاجتهاد قد يخطئ وقد يصيب.

فعجباً من السلفية الذين ينهون عن التأويل ويضلّلون من يؤول المتشابهات ثم يستشهدون بتأويل عائشة عليها السلام لنص محكم!!!

٢- ابتداع السلفية لألفاظ لم يقلها السلف تتهم الشريعة الإسلامية بالباطل بدعوى أنها مدح للشريعة وذلك في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم

---

(١) رواه مسلم باب عرض مقعد الميت في الجنة او النار (٤/٢٢٠٣) (٢٨٧٤).

(٢) صحيح البخاري باب قتل أبي جهل (٤/١٤٦٢) (٣٧٦٠).

مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ ﴾ [الأنفال: ٦٠]:

قلت: انتشرت عبارة على ألسنة السلفية أصحاب الفكر التكفيري في إزالة الأنظمة، تقول هذه العبارة: (الإرهاب من ديننا)!!

أولاً: نستغفر الله تعالى من هذه الكلمة التي حرفت معاني القرآن وما جاء به النبي ﷺ فقد سمى الله تعالى الإسلام (سلماً) فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ ﴾ [البقرة: ٢٠٨] قال المفسرون: (في الإسلام).

وقد قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

أما الآية المذكورة أعلاه فإن المفسرين قالوا بما معناه أن الله تعالى يأمر فيها المسلمين أن يتقووا بالعدة والعتاد ليس لأجل قتل الناس وذبحهم بل لأجل (قوة السلم) أي تخويف العدو الكافر من قوة الإسلام فيجتنب مقاتلته فتحقن الدماء.

بمعنى آخر: أن يكون للمسلمين أنياب دون أن يستعملوها إلا لرد عدوان العدو فقد قال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠ ﴾ [البقرة: ١٩٠]. وقال: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٣٦ ﴾ [التوبة: ٣٦]. فقيد قتال المسلمين للكافرين برد فعل على تعدي الكافرين على المسلمين.

كذلك من الدليل ما عقب الأمر بإرهاب العدو من قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٦١ ﴾ [الأنفال: ٦١].

إذاً: فالسلم هو الأصل ليس الحرب. والدليل على صحة هذا التفسير أن الله تعالى عطف الرمي الذي هو القوة على الرباط الذي هو الوقوف على ثغور المسلمين لحمايتها في كلاهما دفاع لا هجوم.

وقول النبي ﷺ: ((**أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف**)). ثم قام النبي ﷺ وقال:

«اللهم منزل الكتاب ومجري السحاب وهازم الأحزاب اهزمهم وانصرنا عليهم».[1]

قال إمام المفسرين ابن عاشور: (فيكون الغزو بأيديهم: يَغزون الأعداء متى أرادوا، وكان الحال أوفق لهم، وأيضاً إذا رهبوهم تجنّبوا إعانة الأعداء عليهم).[2]

وقال مفسر العصر الإمام الشعراوي رحمه الله: أي: (أن نكون مستعدين قبل وقوع الهجوم، وساعة تأتي الأمور الداهمة ننطلق لمواجهتها).

ويقول: (يريد الحق تبارك وتعالى أن ينبهنا إلى قوة المؤمنين واستعدادهم الحربي يجب ألا يكونا أداة للطغيان، ولا للقتال لمجرد القتال. ولذلك ينبهنا سبحانه وتعالى إلى أنهم لو مالوا إلى السلم فلا تخالفهم وتصر على الحرب؛ لأن الدين يريد سلام المجتمع، والإسلام لا ينتشر بالقوة وإنما ينتشر بالإقناع والحكمة. فلا ضرورة للحرب في نشر الإسلام؛ لأنه هو دين الحق الذي يقنع الناس بقوة حجته ويجذب قلوبهم بسماحته).

ويقول: (كأنه يقول: كونوا دائماً على استعداد، وفي حال قوة تُمكنكم من الردِّ إذا اعتُدِي عليكم، كما أن في وجود القوة والاستعداد ما يردع العدو ويرهبه، فلا يجرؤ على الاعتداء من البداية، وبالقوة والاستعداد يُحفظ التوازن في المجتمع، فالقوي لا يفكّر أحد في الاعتداء عليه).[3]

أخيرا لو كان المعنى ما ذهب إليه (السلفية) لكانت الآية يجب أن تقول تقتلون به عدو الله وعدوكم ولم تقل ذلك بل قالت: ﴿تُرْهِبُونَ﴾ إذاً إنها قوة السلم. والله اعلم.

---

(١) صحيح البخاري (٤/٥١) رقم: (٢٩٦٦).

(٢) انظر تفسير ابن عاشور الآية.

(٣) انظر تفسير الشعراوي الآية

٣- ومما شذت به السلفية في شرحها النصوص القرآنية: قولهم في الآية الكريمة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء: ٦٤]. أنها مقيدة في حياة النبي ﷺ وليست جارية بعد موته..!!!!

بينما قال علماء الأمة سلفاً وخلفاً: إن الآية مطلقة تشمل حياته ومماته ﷺ ولا يجوز تقييدها، والقاعدة الأصولية تقول: لا يجوز تقييد المطلق أو تخصيص العام إلا بدليل قطعي منفصل والأصل العموم والإطلاق إلا حال ورود الدليل على التخصيص والتقيد.

وقالوا: إن الآية مطلقة فتشمل حياته ومماته ﷺ لأنها من أصول الدين ولا يجوز تقيدها ومثلها قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، فأثبت مشاركة النبي ﷺ في الحرب على المرابين إلى قيام الساعة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [التوبة: ٥٩].

فندب إلى الرضا عن عطاء الله ورسوله معاً وعطاء الله لا ينتهي إلى قيام الساعة.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٥٧﴾﴾ [الأحزاب: ٥٧].

فهل من يؤذي النبي ﷺ ملعون في حال حياته فحسب؟!

وعشرات الآيات غيرها قرن الله تعالى طاعته بطاعة نبيه ومحبته بمحبة نبيه وحكمه بحكم نبيه....فهل كل هذه الآيات في حال حياته فحسب!!

٤- ومن تحريف السلفية لقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾﴾ [التوبة: ٧٣]. قولهم: (إن جهاد المنافقين أولى من جهاد الكافرين وإن جهاد المنافقين بالسيف).

قلت: أولاً: قال علماء التفسير من الصحابة والتابعين: جهاد المنافقين ليس بالسيف إنما بالدعوة والموعظة.

ففي الطبري: قال ابن عباس: (جاهد الكفار بالسيف، والمنافقين باللسان). وقال الحسن: (جاهد الكفار بالسيف، والمنافقين بإقامة الحدود عليهم). واختاره قتادة، وكانوا أكثر من يصيب الحدود.

إن من المعلوم في السيرة النبوية أن النبي ﷺ كان يجاهد الكفار بالسيف، وأما المنافقون فكان مع علمه بهم يعرض عنهم، ويكتفي بظاهر إسلامهم وينتظر توبتهم إلى الحق ويقول: ((**لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه**)).[1]

ثانيا: كيف يقولون إن جهاد المنافقين أولى من جهاد الكفرة، والآية قدمت جهاد الكفار على جهاد المنافقين؟!!

ثالثاً: إن وصف (المنافق) في القرآن الكريم لا يأتي إلا لمن كفر بباطنه وآمن بلسانه أي: هو في الحقيقة كافر ومع ذلك قال العلماء بجهاد المنافق باللسان حرمة لما قاله بلسانه وأظهره من الإيمان.

أما منافق الأخلاق والسلوك وهم المؤمنون العصاة فهؤلاء مؤمنون لا يندرجون تحت الآية مطلقاً... فالآية موجهة لجهاد الكفار بنوعيهم من أعلن الكفر ومن أخفاه ليست للمجتمعات الإسلامية ولا أرض الإسلام.

واليوم نرى السلفية يعلنون الجهاد (كما يسمونه) على كل المجتمع المسلم بدعوى أنهم منافقون وجهادهم أولى من جهاد الكفرة!! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٦- تقول السلفية نقلاً عن بعض السلف: (لا يهولَنَّك كثرة أهل الباطل فإن الحق جماعة ولو كان واحداً..). وكلمات تشبهها، ليستدلوا بها على أنهم على حق وإن كانوا قلة وأن الأمة كلها (أشاعرة وماتريدية) على الباطل وإن كانوا كثرة، فيبرروا للناس بذلك ضلالهم وقلتهم.

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٥/٢٦٣).

ويفسرون قول النبي ﷺ: ((**لن تجتمع أمتي على الضلالة أبداً فعليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة**)).(1)

وحديث: ((**عليكم بالسواد الاعظم**)).(2)

وحديث: ((**إن الله لا يجمع أمتى على ضلالة ويد الله على الجماعة من شذ شذ إلى النار**)). (3)

يفسرونها بهذا التفسير المنحرف حين يعدّون الجماعة من حيث النوع لا من حيث الكم، بينما أجمعت نصوص الشروح عند شراح الحديث أن المراد بالحديث: (الكم) وليس (النوع) وأن المراد بالكم: هم العلماء وليس عامة الناس، فصار (الكم النوعي) وعلى ذلك جرى أصل (الإجماع) في أصول الفقه...

أما الكلمات المأثورة المذكورة أعلاه التي يستشهد بها السلفية، فإن السلف يقصدون بها عامة الناس وليس العلماء يريدون من الناس أن لا يكونوا إمعة كما ورد في الحديث: ((**لا تكونوا إمعة؛ تقولون: إن أحسن الناس أحسنا، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطّنوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساؤوا فلا تظلموا**)).(4)

فقد تكون الأمة تاركة العمل بالشريعة والصالحون قلة فهم المقصودون، فكلمات السلف تخص العمل بالشريعة فحسب.

٦- كان ابن تيمية أول من قسم التوحيد إلى (توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية) وقال إن العرب قبل الإسلام كانوا موحدين بالربوبية مشركين بالألوهية، معتمداً على تقسيم القرآن صفات الله تعالى بين صفات خلق ورزق وتحليل وتحريم في سياق لفظ (ربكم) غالباً، وصفات ألوهية في سياق الدعوة إلى عبوديته وذكر صفاته تعالى.

---

(١) رواه الطبراني: (٢٧٥/١٢) رقم (١٣٦٢٣).

(٢) رواه أحمد في المسند (١٨٤٥٠) (٣٩٣/٣٠)

(٣) أخرجه الترمذى (٤٦٦/٤ ، رقم ٢١٦٧) وكنز العمال (٣٧٩٠١).

(٤) أخرجه الترمذى (٣٦٤/٤، رقم ٢٠٠٧) وقال : حسن غريب.

وأراد بهذا التقسيم الوصول إلى نتيجة: أنه ولو قال الرجل: (أنا أقرّ أن الله خلقني ورزقني ولا ينفع ولا يضر إلا الله)، فقد يكون مشركاً في عبوديته لله ولو قال ذلك إذا توسل إلى الله بأنبيائه وأوليائه، أو زار قبراً أو تبرك بآثارهم ولو قال أنا أعتقد أن النافع والضار هو الله.. لأنه أتم هذا التقسيم بجعل الطواف عبادة للمطوف به التوسل عبادة للمتوسل به والتبرك عبادة للمتبرك به!

أما علماء الأمة عبر ثمانية قرون قبل ابن تيمية كانوا جميعاً يشيرون في كلامهم إلى أن العرب كانوا مشركين بالله تعالى إشراكاً كاملاً بكل صفاته، وأنهم كانوا يعبدون الأصنام قصداً من دون الله، ليس كما يزعمون مع الله، وربما بعضهم كان يعبدها تقرباً إلى الله، وبعضهم يعبدون الملائكة، وبعضهم يعبدون الجن وبعضهم ملحدون، بالجملة كان الخلط كثير جداً عند العرب.

ولما ظهر ابن تيمية ببدعته ردّ عليه علماء زمانه فقالوا بعدم التفريق بين لفظ (الإله) و(الرب) لغة واصطلاحاً، وأن العرب أشركوا بالله رباً وإلهاً فلم يوحدوا الله من وجه إلا وجه (الخالق) وليس ذلك يجري عليهم جميعاً، وكذلك في صفة (الرزاق)، والدليل أنهم كانوا مشركين حتى في صفتي الخالق والرازق: فقد قال تعالى: ﴿وَٱلرَّسُولُ يَدۡعُوكُمۡ لِتُؤۡمِنُواْ بِرَبِّكُمۡ﴾ [الحديد: ٨]، فلم يقل بإلهكم، وقال تعالى: ﴿نَحۡنُ خَلَقۡنَٰكُمۡ فَلَوۡلَا تُصَدِّقُونَ ٥٧﴾ [الواقعة: ٥٧]، أي: (هلاّ تصدقون؟)، فظهر أنهم مكذبون بأن الله خالقهم، وقال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، فلو كان كلام ابن تيمية في التقسيم حقاً لكان يجب أن تكون الآية (ولا يتخذ بعضنا بعضاً آلهة من دون الله). وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ٢٠﴾ [النحل: ٢٠]. فالله تعالى يخاطب المشركين أن من تعبدونهم من دوني لا يخلقون أحداً بل هم مخلوقون. إذاً المخاطب وهم المشركون لا يعتقدون ان الله خلقهم. وقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِي رَبّٗا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٦٤] فتأمل.

والدليل أن العرب قد أشركوا بالله في صفة جهة (التحليل والتحريم) وهي من صفات الربوبية وليست من صفات الألوهية -بناء على تقسيمهم حسب زعمهم- فقد كفروا بالنبي ﷺ وقد حرموا وأحلوا كما يشاؤون وتلاعبوا بالأشهر الحرم وبالنذور والسوائب وغيرها، وقد قال تعالى عن النصارى واليهود: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]، وفسرها النبي ﷺ بقوله لعدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه: «**أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه و يحلون ما حرم الله فتستحلونه؟**». قال عدي: بلى فقال ﷺ: «**فتلك عبادتهم**».(١)

وقد بيّن تعالى سبب قيام كفار قريش بمحاربة النبي ﷺ والمسلمين وإخراجهم من مكة بأنهم قالوا: (ربنا الله)، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [الحج: ٤٠].

ولو كان قول ابن تيمية بأن العرب موحدين بالربوبية كان يجب أن يكون سياق الآية: (إلهنا الله). وغير ذلك من الآيات كقوله تعالى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الروم: ٣٣] وسرد الآيات عن كفر العرب يطول... وسيأتي البحث مفصلاً لاحقاً.

والعجيب أن كل أتباع ابن تيمية اليوم من الوهابية والسلفية لا يزالون مصرّين على قول ابن تيمية، وكأنه وحي نزل من السماء مع علمهم بمخالفته لمنهج السلف في الفصل بالتوحيد.

٧- ومن شذوذ السلفية عن السلف في فهمهم النصوص: فهمهم المغلوط لآيات الدعاء لما يأتي من الآيات:

قال ابن تيمية ومن تبعه: (قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. ﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ ﴾ [البقرة: ٢١٩]. ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ﴾ [البقرة: ٢١٩].﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. فكل الآيات يأتي فيها بعد السؤال لفظ ﴿قُلْ ﴾ ما عدا آية

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٣٩٠٦) (٩٢/١٧).

واحدة وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ١٨٦]. فلم يقل فيها: (فقل إني قريب) فظهر أن لا واسطة في أمر الدعاء..) انتهى كلامه.

قلت: وهذا التفسير يدل على ضعف اطلاع ابن تيمية على دقائق اللغة كما وصفه بذلك عدد من علماء عصره، ولنسمع كيف فسر علماء التفسير واللغة من السلف والخلف هذه الآية، وسآتي به بأسلوب ميسر ليفهمه العامة:

أولاً: إن حذف ﴿قُلْ﴾ هنا جوازاً لغاية بلاغية وهي الإيجاز وتقديره وجوبي لسببين:

الأول: لأنه لو ذكر في الآية ﴿قُلْ﴾ لامتنع عودة الضمير على لفظ الجلالة، ولعاد على النبي محمد ﷺ وسيكون المعنى حينئذٍ أنّ النبي ﷺ هو القريب، وهو غير صحيح.

والثاني: ولأن جملة: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ لا تصلح أن تكون جواباً للشرط؛ لأن قرب الله ليس نتيجة للسؤال فهو محقق سألوا أم لم يسألوا، كقولك لأحدهم: (إذا سألك أصحابي عني فإني في المنزل)، فأنا في المنزل سألوا أم لم يسألوا، فهل يصلح أن يقال: (أن الله قريب من السائلين إذا سألوا بعيد منهم إذا لم يسألوا؟!). تعالى الله عن ذلك فهو أقرب إلى عباده مؤمنهم وكافرهم من حبل الوريد.

إذاً فلا بد من تقدير ﴿قُلْ﴾ ليكون جواباً للشرط.

ثانياً: عادة القرآن حذف: ﴿قُلْ﴾ في بعض المواضع وإثباتها في مواضع أخرى على حسب مقتضى الأسلوب، كقول الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴿٤٤﴾﴾ [النازعات: ٤٢ - ٤٤]، فلم يأت الجواب بـ ﴿قُلْ﴾ وذلك لأنه لو ذكر ﴿قُلْ﴾ لانتقلت الإضافة من النبي ﷺ إلى غيره (المخاطب) وفي ذلك إسقاط له عن رتبة الخطاب.

ونفس ألفاظ الآية تكررت في آية أخرى ولم يحذف ﴿قُلْ﴾ كما في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف:

١٨٧]، لأن لفظ (ربي) مضاف إلى ياء المتكلم العائدة على النبي ﷺ وهو المتكلم.

ثالثاً: ليس في الآية منع للتوسل بالنبي ﷺ كما قال ابن تيمية، ولو نفيت الواسطة لما أحيل السائل على النبي ﷺ ولاكتفى بمعرفة قرب خالقه بالفطرة دون واسطة، ولكنّ الإحالة على الرسالة، فلا تفيد: ﴿قُلْ﴾ بوجه من الوجوه نفي الواسطة لأنها ليست إلا تأكيداً على البلاغ عن الله، ولو أراد الله ما قاله ابن تيمية لكان حذف الواسطة أصلاً فيقول: (وإذا سأل عبادي عني...) وما كان ليقل: ﴿سَأَلَكَ﴾.مستخدماً كاف الخطاب.

٨- ومن شذوذ السلفية عن السلف في فهم النصوص: فهمهم قول النبي ﷺ: «**لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».[(١)]

وهو حديث صحيح لا يختلف في إسناده، قالت السلفية والوهابية استنباطاً منه -حسب زعمهم-: لا يجوز أن يكون القبر في المسجد مطلقاً ولو كان قبر النبي ﷺ! والواجب هدم هذه القبور وإخراجها من المساجد!

وصنفوا هذه المسألة في باب العقيدة، وحملوا على هذه الأحكام بطلان الصلاة في المسجد الذي يحوي قبراً..! ولما سئلوا: هل تصح الصلاة في المسجد النبوي؟ اختلف فيها رؤوسهم فبعضهم قال: مكروهة وبعضهم قال: صلّ في المسجد الجديد في التوسعة، وبعضهم قال: لا تجوز، وبعضهم قال: لا بأس...!

وقبل سوق مختصر ما قاله العلماء ننقل ما أورده ابن حجر في شرح الحديث في كتابه الفتح:

قالت السيدة عائشة تعليقاً على حديث «**لعن الله اليهود اتخذوا قبور انبيائهم مساجد**» (لولا ذلك أبرز قبره غير أنه خشي أو خشي أن يتخذ مسجداً).[(٢)]

قال ابن حجر في الفتح: (قوله لأبرز قبره أي لكشف قبر النبي ﷺ ولم يتخذ عليه الحائل والمراد: الدفن خارج بيته وهذا قالته عائشة قبل أن يوسع المسجد

---

(١) رواه البخاري (٤٣٧) (٩٥/١) باب: الصلاة في البيعة.

(٢) مصنف ابن ابي شيبة (٢٤٦/١).

النبوي ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرتها مثلثة الشكل محددة حتى لا يتأتى لأحد أن يصلي إلى جهة القبر مع استقبال القبلة).[1]

وعن أبى سلمة بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قالا: قال أبو بكر ﷺ أين ندفن رسول الله ﷺ فقال قائل منهم: عند المنبر، وقال قائل منهم: حيث كان يصلى يؤم الناس، فقال أبو بكر: بل يدفن حيث توفي الله نفسه فأخر الفراش ثم حفر له تحته.[2]

عن ابن عباس ﷺ قال: لما فرغ من جهاز رسول الله ﷺ يوم الثلاثاء وضع على سريره في بيته، وكان المسلمون قد اختلفوا في دفنه فقال قائل: ادفنوه في مسجد، وقال قائل: ادفنوه مع أصحابه بالبقيع، قال أبو بكر: سمع رسول الله ﷺ يقول: ما مات نبي إلا دفن حيث يقبض، فرفع فراش النبي ﷺ الذى توفي عليه، ثم حفر له تحته).[3]

فإنك ترى في هذه النصوص بعد ما ذهب إليه السلفية بل شذوذهم عن فهم الصحابة لهذا النص ولذلك سأسوق لك ما قاله علماء السلف والخلف في المسألة وكيف شرحوا الحديث:

قالوا: في متن الحديث إشكال وهو أن القرآن وصف اليهود بما وصفهم من تحقيرهم لأنبيائهم بل وقتلهم، ولم يرد في التاريخ أن اليهود عظموا أنبياءهم، ومع ذلك ليس في الحديث ما ذكر السلفية؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴿٢١﴾﴾ [الكهف: ٢١]، فالآية في سياق المدح والثناء على فعلهم.

ومن الأدلة على امتناع فهم الحديث كما فهمه السلفية والوهابية:

أ- الحديث يقول: (اتخذوا القبر مسجداً)، فالقبر مفعول به أول والمسجد مفعول ثان، والفاعل (الواو) إذاً: اتخذوا القبر مسجداً، أي: للعبادة يُسجد له، وهذا حرام بإجماع الأمة، ولو كان قول السلفية صحيحاً لوجب أن يكون لفظ الحديث: (اتخذوا المساجد قبوراً)، ليس العكس.

---

(١) فتح الباري (٣١٩/١٣).

(٢) كنز العمال (١٨٧٤٣).

(٣) ابن سعد وسنده متصل ورجاله ثقات، إلا أن فيه الواقدي والشواهد تجبره.

ب- قالوا لقد ضُمّ قبر النبي ﷺ إلى المسجد في عهد عمر بن عبد العزيز ولم ينكر أحد من علماء التابعين، فقال السلفية والوهابية بل أنكر (سعيد بن المسيب) -رحمه الله-، فالجواب: إن إنكاره كان على هدم بيوت النبي ﷺ، وفوات حكمة بقائها ليرى الناس زهده ﷺ، ونقول: وعلى فرض أنكر هو أو أحد غيره فإنكاره ليس حجة، وقد أجمعت الأمة في زمانه على جواز ذلك.

ج- إن مساجد المسلمين مليئة بقبور الصحابة منذ مئات السنين لم يتعرض لها أحد، وقد بنى المسلمون في زمن السلف على قبور الصحابة مساجد كثيرة، بل نقول إن الدفن في المساجد من المتواترات المعنوية.

د- المسألة ليست من مسائل العقيدة مطلقاً وإنما هي مسألة فقهية أوردها المحدثون والفقهاء في باب المساجد فلم تقحموها في العقيدة؟!

هـ- لنعد إلى الفقهاء لنرى ماذا يقولون وبإيجاز؟

اختلف الفقهاء هل تجوز الصلاة مقابل القبر مع سلامة النية؟ بعضهم كرهها تنزيهاً وبعضهم تحريماً، واتفقوا على جواز ذلك مطلقاً حال كان جداراً حوله أو ستاراً.

وقد رأى عمر أنس بن مالك يصلي عند قبر فقال: (القبر.. القبر..) ولم يأمره بالإعادة. (١)

و- ومن الأدلة: أن الصحابة تركوا قبور الأنبياء على حالها في البلدان التي فتحوها كقبر سيدنا ابراهيم عليه السلام وقبر داوود ويحيى وزكريا عليهم السلام جميعاً.

٩- ومن شذوذ السلفية عن السلف في فهمهم النصوص: فهمهم لقول علي رضي الله عنه: (عن أبي هياج الاسدي، قال: بعثني علي رضي الله عنه، قال لي: أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته). (٢)

إن السلفية والوهابية تفسر هذا النص تفسيراً عجيباً بعيداً عما فسره به العلماء فيقولون بوجوب هدم القبور مطلقاً حفظاً للعقيدة وخوفاً من عبادتها!!

---

(١) رواه البخاري باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية (١/١٦٥).

(٢) رواه أبو داوود في سننه (٣/١٧٣).

بينما قال العلماء سلفاً وخلفاً:

أولاً: مسألة هيئة القبور فقهية لا اتصال لها بالعقيدة مطلقاً.

ثانياً: هذا الحديث كان بعد فتح مكة فوراً؛ وإرسال علي عليه السلام كان لغاية تطهير القبائل حول مكة من شعائر عبادة الأصنام ومن التفاخر بقبور آبائهم المشركين.

ثالثاً: المراد من القبور هنا قبور المشركين حصراً وليس قبور المؤمنين؛ لما يظهر من اقتران هدم الأصنام بتسوية القبور في مكان واحد.

رابعاً: العلة في تسوية قبور المشركين تفاخر المشركين برؤوسهم وهم على الكفر، وليس العلة عبادة القبور إذ عرف العرب بتفاخرهم بموتاهم.

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه ما روي عن السلف في ذلك:

- فمنه ما رواه البخاري في صحيحه (١١٩/٢) (عن خارجة بن زيد قال: رأيتني ونحن شبان في زمن عثمان، وإن أشدنا وثبة الذي يثب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه).

قلت: فهذا قبر عثمان كان مبنياً ومرتفعاً، وفي وقت كان فيه علي بن أبي طالب حياً، ولو كان الحال كما فهمه السلفية لما سكت علي عن قبر عثمان، بل سيهدمه امتثالاً لأمره ولكن الأمر عكس ما فهمه السلفية الوهابية.

- وعن ثعلبة بن مالك قال مات الحكم ابن ابي العاص في خلافة عثمان فضرب على قبره فسطاطاً).[1]

- وضرب فسطاطاً في عهد عمر بن الخطاب على قبر أم المؤمنين زينب بنت جحش.[2]

- وضرب محمد بن الحنفية رضي الله عنه على قبر ابن عباس رضي الله عنه فسطاطاً.

- وضربت السيدة فاطمة بنت الحسين رضي الله عنه حسب ما ذكر البخاري خباء -بناء- على قبر زوجها الحسن المثنى ابن الحسن عليه السلام زمناً ذكر بعضهم أنه عام.

خامساً: قال الفقهاء بشأن شواهد القبور:

---

(١) الأصابة في تميز الصحابة للحافظ ابن حجر (٣٤٥/١) ترجمة رقم: (١٧٨١).

(٢) الأصابة في تميز الصحابة لحافظ ابن حجر (٣٤٥/١) ترجمة رقم: (١٧٨١).

- يرفع القبر إما شبراً مسطحاً وإما يسنم كما كان قبر النبي ﷺ مسنماً.

- بالمجمل كره الفقهاء البناء على القبور وتجصيصها (مجرد كراهة)، والعلة في ذلك الإسراف والتبذير ووضع المال في غير موضعه، والتضييق على الناس في المقابر. وسيأتي لاحقاً في الكتاب نصوص الفقهاء كاملة.

- أما الكتابة على القبور فاستحبها بعضهم وكرهها غيرهم كراهة تنزيه، وبعضهم أباحها، أما المعاصرون فقالوا: الآن هي من الضروريات بسبب غلاء ثمن القبور، وحفظاً لها من السرقة من باب المصالح المرسلة.

وبذلك يتبّن لك شذوذ السلفية المعاصرة في شرح هذا النص وفهمه.

١٠- ومن أخطر ما شذت به السلفية والوهابية عن جمهور الأمة سلفاً وخلفاً عقيدتهم في صفات الله تعالى، ولا يزال شذوذهم في ذلك هو اعتقادهم بالعلو، أي: علو الله تعالى على خلقه علواً حقيقياً فيقولون: (الله في السماء!!) تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً...

بينما قال السلف والخلف بتنزيهه تعالى عن الجهة والعلو الحسي وإليك بعض أقوال السلف في العلو.

١- (قلت: أرأيت لو قيل أين الله؟؟ فقال أبو حنيفة: "يقال له: كان الله ولا مكان قبل أن يخلق الخلق وكان الله ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء وهو خالق كل شيء"). [(١)]

٢- قال أبو حنيفة: (ولقاء الله تعالى لأهل الجنة بلا تشبيه ولا جهة حق). [(٢)]

٣- قال جعفر الصادق: (من زعم أن الله في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك، إذ لو كان على شيء لكان محمولاً، ولو كان في شيء لكان محصوراً، ولو كان من شيء لكان محدثاً). [(٣)]

---

(١) الفقه الأبسط ضمن مجموعة أبي حنيفة بتحقيق الكوثري (ص٢٥).

(٢) الوصية (ص٤). ونقله ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (١٣٨).

(٣) ذكره القشيري في الرسالة (ص٦).

٤- قال الشافعي: (إنه تعالى كان ولا مكان، فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان ولا يجوز عليه التغير في ذاته ولا التبديل في صفاته).[(١)]

قلت: لقد أخذ السلفية والوهابية بعض النصوص مثل الاستواء على العرش لتفسره بالعلو والارتفاع الحسي! وكذلك آيات الفوق، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۩ (٥٠)﴾ [النحل: ٥٠]!

وبعض الأحاديث التي يفهم من ظاهرها الارتفاع أو العلو كحديث الجارية.

بينما كان الجمهور من السلف والخلف بين مذهبين:

- إما التفويض المطلق مع تنزيه الله تعالى عن ظاهر اللفظ، واعتبار الخوض في هذه المسألة بدعة.

- أو التأويل بلفظ لغوي صحيح ينزه الله عن ظاهر اللفظ كـ (استولى)، أو (علا وقهر علواً مجازياً).

وأما آيات الفوق فإن الجمهور أولها بالفوقية المجازية المراد منها: القهر، كقول فرعون عن نفسه: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وأما حديث الجارية المشهور، ((**أين الله؟**)) فأشارت إلى السماء، فهو كما قال العلماء عن اضطرابه في المتن فإن سائر الروايات الأخرى كانت بلفظ: فقال لها رسول الله ﷺ ((**أتشهدين أن لا إله إلا الله؟**)) قالت: نعم، قال: ((**أتشهدين أن محمداً رسول الله؟**)) قالت: نعم، قال: ((**أتوقنين بالبعث بعد الموت؟**)) قالت نعم، قال رسول الله ﷺ: ((**أعتقها**)).[(٢)]

فقالوا: هذه الرواية هي الأرجح لأنه لم يعهد أن النبي ﷺ استدل على إسلام أحد بقوله: ((**أين الله**)) فليس فيها دلالة على التوحيد.

وقد بين ابن حجر والنووي والعز بن عبد السلام وابن عاشور المالكي - رحمهم الله- هذا الشرح في أقوالهم.

---

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/٢٤).

(٢) رواه مالك في الموطأ (١٥١٢) وغيره، وهو صحيح.

بالجملة: الجمهور ينزهون الله تعالى عن الزمان والمكان والجهة والتحيز والجسمية، كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله.

١١- ومما شذ فيه السلفية عن السلف في فهمهم القواعد الأصولية: اعتقادهم بقطعية دلالة ما فهموه من النصوص ووجوب العمل به على الناس:

إن المشكلة عند السلفية والوهابية تبدأ بفساد المنهج، فاعتقادهم بقطعية فهمهم للنصوص هو من أهم أسباب ضلالهم عن الحق.

أما علماء الأمة فقد قسموا النصوص إلى ظني الدلالة وقطعي الدلالة:

قال علماء الأمة سلفاً وخلفاً: إن النصوص في القرآن والسنة نوعان:

أولاً: نصوص قطعية الدلالة بحيث لا شك في دلالتها على الحكم كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وكقوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ثانياً: نصوص ظنية الدلالة: يعني لا يظهر المراد منها تماماً فدلالتها على الحكم ظنية، لذلك اختلف العلماء فيها بحسب اختلاف القرائن وقوة النظر.

هذه النصوص ظنية الدلالة هي الجزء الأكبر من القرآن والسنة، وهذا من رحمة الله تعالى بالأمة ليكثر الاختلاف ويوسع على الناس.

وهذه النصوص لا يجوز لمجتهد أن يلزم آخر بفهمه، والحق مع كل منهما فكلاهما اجتهد، فإن أخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران.

إن المشكلة عند السلفية والوهابية أنهم يقطعون بالحكم الذي ظهر لهم منها (وهي ظنية الدلالة) ويخطّئون ويبدّعون كل من لا يفهم فهمهم، فيقولون: (مبتدع) أو (خرج عن السنة إلى البدعة) ويعضدون ما ذهبوا إليه بقول بعض السلف الصالح، ولو قرأ الباحث جيداً لوجد أن السلف أنفسهم اختلفوا في هذه المسألة، فوحدهم (السلفية والوهابية) يذكرون القول المؤيد لما ذهبوا إليه ويضعّفون أو يغضون الطرف عن القول المخالف لهم من السلف الصالح.

والأمثلة على ذلك كثيرة كما سيأتي، ومنها: فهمهم أن الاجتماع على الذكر بدعة! ومخالفتهم لما ورد عن جماهير العلماء من سنيته واستحبابه، وسنأتي عليه بالتفصيل لاحقاً إن شاء الله.

١٢- ومن شذوذ السلفية عن السلف في فهمهم النصوص: افتراؤهم على الله ورسوله في اعتقادهم أن الأمة الإسلامية مشركة شركاً أكبر، وذلك حينما يخلِّطون على المسلمين بتحريفهم لفهم حديث البخاري وقياسهم أمة النبي ﷺ: على أمة نوح وهو قياس خاطئ كما سيأتي.

قال البخاري في صحيحه في كتاب التفسير: باب: ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]؛ حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج، وقال عطاء عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: صارت الأوثان الّتي كانت في قوم نوحٍ في العرب بعد؛ أمّا (ودّ) فكانت لكلبٍ بدومة الجندل، وأمّا (سواع) فكانت لهذيلٍ، وأمّا (يغوث) فكانت لمرادٍ، ثمّ لبني غطيفٍ بالجوف عند سبإٍ، وأمّا (يعوق) فكانت لهمدان، وأمّا (نسر) فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجالٍ صالحين من قوم نوحٍ، فلمّا هلكوا أوحى الشّيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم الّتي كانوا يجلسون أنصاباً وسمّوها بأسمائهم، ففعلوا فلم تعبد حتّى إذا هلك أولئك، وتنسّخ العلم عبدت.

فتقول السلفية: إن الشرك في الأمة المحمدية كثير جداً ويقيسون أمة النبي ﷺ على أمة نوح والقياس باطل لأن أمة النبي ﷺ معصومة بالقرآن، وأمة نوح ليس كذلك، ويقسم السلفية التوحيد كما سبق إلى (توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية)، وهو تقسيم باطل كما أسلفنا وسيأتي موسعاً.

الشاهد: قولهم: إن الشرك في الأمة المحمدية كثير جداً..!! هذا يخالف ما قاله السلف في شروح الحديث حيث قالوا: إن الأمة معصومة من الشرك الأكبر ولكنها تقع في الشرك الأصغر (الرياء)، ويستدل الجمهور بقول النبي ﷺ في

حجة الوداع المتواتر: ((**إن الشيطان قد يئس أن يعبد في أرضكم، ولكن رضي بما تحقرون من أعمالكم**)).[1]

وفي رواية أخرى: ((**لا أخاف عليكم أن تشركوا بعدي**)).[2]

وأما الآية فقالوا: إنها تخص قوم نوح عليه السلام، فهم من وقعوا في الشرك ولا تقع الأمة بالشرك؛ لأنها معصومة بكتابها، فالتوحيد في القرآن المعصوم من التحريف، ظاهر كظهور الشمس في نصوص قطعية الدلالة: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، أما الأمم السابقة فإنها غير معصومة لإمكانية تحريف كتبها.

وقالوا: شرك الأمة هو الشرك الأصغر (الرياء- الشهوة الخفية) الذي قلَّ أن ينجو منه إنسان وبه يفسر قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ ١٠٦ ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وهذه نصوص بعض أئمة التفسير للآية:

روي عن ابن عباس ومجاهد وقتادة: (وما يؤمن أكثرهم بالله في إقرارهم بأن الله خلقه وخلق السموات والأرض إلا وهو مشرك بعبادة الوثن.

وقال الحسن: (هم أهل الكتاب معهم شرك وإيمان).[3]

هي عطف على جملة: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٠٣ ﴾ [يوسف: ١٠٣]، أي ليس إعراضهم عن آية حصول العلم للأمّي بما في الكتب السالفة فحسب بل هم معرضون عن آيات كثيرة في السماوات والأرض .

وجملة ﴿ وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ ﴾ في موضع الحال من ضمير: ﴿يَمُرُّونَ﴾ أي: وما يؤمن أكثر الناس إلا وهم مشركون، والمراد: بأكثر الناس: أهل الشرك من العرب. وهذا إبطال لما يزعمونه من الاعتراف بأن الله خالقهم كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٦١ ﴾ وبأن إيمانهم بالله كالعدم؛ لأنهم لا يؤمنون بوجود الله إلا في تشريكهم معه غيره.

---

(١) مسند ابن أبي شيبية (١/٧٣٠) حديث عمر بن الأحوص.

(٢) المعجم الكبير للطبراني (٢٧٨/١٧) (رقم: ١٤٤٥٥).

(٣) أحكام الجصاص (٣٩٥/٤).

- سئل الحسن عن هذه الآية: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال: (ذاك المنافق يعمل إذا عمل رياء للناس، وهو مشرك بعمله ذاك).

عن عكرمة ومجاهد وعامر: أنهم قالوا في هذه الآية: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال: (ليس أحد إلا وهو يعلم أن الله خلقه وخلق السموات والأرض، فهذا إيمانهم، ويكفرون بما سوى ذلك.

قلت: فعلى هذا القول الأخير ربوبية العرب كانت ناقصة، إذاً لا يجوز أن تطلق عليهم موحدين مطلقاً.

أو معناه: أنهم يقرون بالله ويوحدونه، ويكفرون بالنبي ﷺ.

ويجوز أن يكون المعنى أنهم لم يؤمنوا البتة، تقول العرب "قَلّ الشَّيء" إذا لم يوجد. ويُقال: "قَلَّما رَأَيْتُ مِثْلَ هَذَا" أي: ما رأيت مثله.

وحكى الكسائي عن العرب: "مررت ببلاد قلّ ما تنبت إلاّ الكرّاث والبصل" أي: ما تنبت سواهما.

وحكى سيبويه: "قلّ رجل يقول ذلك إلاّ زيداً".

قلت: من اعترف أن الله خلقه بقرارة نفسه أو أعلن ذلك ثم عبد غيره أو أشرك به لا يقال له موحد مطلقاً، فكيف يقال له موحد والآية تقرر أنه مشرك، فالإيمان بالله لا يعني التوحيد، فالنصارى يؤمنون بالله ولكنهم يشركون به فهل نقول عنهم موحدون؟!

وقال الشيخ العلامة محمد إبراهيم عبد الباعث -حفظه الله- في الآية:

(المراد هنا بالشرك: الرياء قطعاً لأنه من المحال اجتماع الضدين (الإيمان بالله، والشرك به) في قلب واحد، ولذلك حذف حرف الجر والاسم المجرور (به) فلم يقل: (وما يؤمن بالله إلا وهم به مشركون). احترازاً أن تجعل الشرك والإيمان في محل واحد فيعود الضمير إلى الله تعالى، إذاً: يعني وهم يشركون نوع شرك وهو الممثل بالرياء).

١٣- من أخطر النصوص التي غالط السلفية في شرحها وشذوا عن شروح العلماء:

قوله ﷺ: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى**)).(١)

وقوله ﷺ: ((**لا تتخذوا قبري عيداً، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وحيثما كنتم فصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني**)).(٢)

فاستنبط السلفية وعلى راسهم ابن تيمية من الحديث -جهلاً بأصول الاستنباط- حرمة زيارة قبر النبي ﷺ، بل وزاد بعضهم على ذلك باعتبار قاصد زيارة النبي ﷺ مشركاً لأنه شدَّ الرحال إلى القبور..!!!

وقد شرح العلماء هذا الحديث قبل أن يخلق ابن تيمية وبعده، ولم يقل أحد ما قاله ابن تيمية. ومختصر قولهم في الحديث الأول: أن المراد النهي عن قصد مساجد للتعبد فيها بغية زيادة الأجر سوى هذه المساجد.

ومنهم من قال: إن القصر هنا غير حقيقي لما ورد من أمر النبي ﷺ أن يزار مسجد قباء ويُصلى فيه ابتغاء الأجر.

وكلهم قالوا: تخرج زيارة قبر النبي ﷺ وقبور الصالحين وزيارة العلماء والصلحاء وزيارة أماكن كثيرة للتبرك فيها عن حكم النهي.

وفي الحديث الثاني قالوا ما مجمله: أن الحديث لا ينهى عن الزيارة بل يأمر بالإكثار منها.

ومنهم من قال: النهي أن يكون بيومٍ مخصوص؛ توسعة على المسلمين، وانتهاءً عن تقليد الديانات الأخرى، التي تحتفل بيوم محدد بزيارة قبور أنبيائهم وصلحائهم.

وإليك بعض أقوالهم بالتفصيل:

قال الصنعاني: (وأما شدّ الرحال للذهاب إلى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة فقال الشيخ أبو محمد الجويني: إنه حرام، وهو الذي أشار القاضي عياض إلى اختياره، قال النووي: والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره إمام

(١) رواه البخاري باب فضل الصلاة في مكة والمدينة (١١٣٢).

(٢) مسند أحمد مسند أبي هريرة (٨٧٩٠) (٢/٣٦٧).

الحرمين (الجويني) والمحققون أنه لا يحرم ولا يكره، قالوا: والمراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شدّ الرحال إلى الثلاثة خاصة، وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف).[1]

قال ابن بطال: (وأما من أراد الصلاة في مساجد الصالحين والتبرك بها متطوعاً بذلك، فمباح له قصدها بإعمال المطيّ وغيره، ولا يتوجه إليه النهي في هذا الحديث، فإن قيل: فإن أبا هريرة أعمل المطيّ إلى الطور، فلما انصرف لقيه (بصرة بن أبى بصرة)، فأنكر عليه خروجه، وقال له: لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت، سمعت الرسول ﷺ يقول: ((**لا تعمل المطيّ إلا إلى ثلاثة مساجد**)). فدل أن مذهب بصرة حمل الحديث على العموم في النهي عن إعمال المطي إلى غير المساجد الثلاثة على كل حال، فدخل فيه الناذر والمتطوع، قيل له: ليس كما ظننت، وإنما أنكر (بصرة) على أبي هريرة خروجه إلى الطور، لأن أبا هريرة كان من أهل المدينة التي فيها أحد المساجد الثلاثة التي أُمر بإعمال المطي إليها، ومن كان كذلك فمسجده أولى بالإتيان، وليس في الحديث أن أبا هريرة نذر السير إلى الطور، وإنما ظاهره أنه خرج متطوعاً إليه، وكان مسجده بالمدينة أولى بالفضل من الطور، لأن مسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس أفضل من الطور).[2]

قال ابن حجر العسقلاني: (فالمعنى لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم).[3]

((**ولا تجعلوا قبري عيداً**)): هو واحد الأعياد أي: لا تجعلوا زيارة قبري عيداً، أو: لا تجعلوا قبري مظهر عيد فإنه يوم لهو وسرور، وحال الزيارة خلاف ذلك، وقيل: يحتمل أن يكون المراد الحث على كثرة زيارته ولا يجعل كالعيد الذي لا يأتي في العام إلا مرتين، قال الطيبي: نهاهم عن الاجتماع لها اجتماعهم للعيد

---

(١) سبل السلام في شرح بلوغ المرام (١٢/٤).

(٢) شرح ابن بطال (١٩٢/٥).

(٣) فتح الباري (١٠٥/٧).

نـزهة وزينـة وكـانـت اليهـود والنصـارى تفعـل ذلـك بقبـور أنبيـائهم فـأورثهم الغفلـة والقسوة).[1]

قال الشوكاني: (وقد رُويت زيارته ﷺ عن جماعة من الصحابة؛ منهم بلال عن ابن عساكر بسند جيد، وابن عمر عند مالك في الموطأ، وأبو أيوب عند أحمد وأنس ذكره عياض في الشفاء، وعمر عند البزار، وعلي عليه السلام عند الدارقطني وغير هؤلاء ولكنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لذلك إلا عن بلال لأنه روى أنه رأى النبي ﷺ وهو في (داريا) يقول له: «**ما هذه الفجوة يا بلال أما آن لك أن تزورني؟**» روى ذلك ابن عساكر واستدل القائلون بالوجوب بحديث «**من حج ولم يزرني فقد جفاني**» وقد تقدم.

وقالوا والجفاء للنبي ﷺ محرم فتجب الزيارة لئلا يقع في المحرم وأجاب عن ذلك الجمهور بأن الجفاء يقال على ترك المندوب، كما في ترك البر والصلة وعلى غلط الطبع كما في حديث: «**من بدا فقد جفا**» وأيضاً الحديث على انفراد مما لا تقوم به الحجة لما سلف واحتج من قال بأنها غير مشروعة بحديث: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد**» وهو في الصحيح وقد تقدم، وحديث: «**لا تتخذوا قبري عيداً**» رواه عبد الرزاق قال النووي في شرح مسلم: اختلف العلماء في شد الرحل لغير الثلاثة كالذهاب إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة، فذهب الشيخ (أبو محمد الجويني) إلى حرمته وأشار عياض إلى اختياره، والصحيح عند أصحابنا أنه لا يحرم ولا يكره، قالوا: والمراد أن الفضيلة الثابتة إنما هي شد الرحل إلى هذه الثلاثة خاصة، وقد أجاب الجمهور عن حديث شدّ الرحل بأن القصر فيه إضافي باعتبار المساجد لا حقيقي قالوا والدليل على ذلك أنه قد ثبت بإسناد حسن في بعض ألفاظ الحديث «**لا ينبغي للمطيّ أن يُشدّ رحالها إلى مسجد تبتغي فيه الصلاة غير مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى**». فالزيارة وغيرها خارجة عن النهي.

وأجابوا ثانياً: بالإجماع على جواز شد الرحال للتجارة وسائر مطالب الدنيا، وعلى وجوبه إلى عرفة للوقوف وإلى منى للمناسك التي فيها وإلى مزدلفة وإلى

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (الملا علي القاري) (ص: ١/١٦٥).

الجهاد، والهجرة من دار الكفر، وعلى استحبابه لطلب العلم، وأجابوا عن الحديث ((**لا تتخذوا قبري عيداً**)) بأنه يدل على الحث على كثرة الزيارة لا على منعها، وأنه لا يهمل حتى لا يزار إلا في بعض الأوقات كالعيدين ويؤيده قوله: ((**لا تجعلوا بيوتكم قبوراً**)) أي: لا تتركوا الصلاة فيها، كذا قال الحافظ المنذري.

وقال السبكي: معناه أنه لا تتخذوا لها وقتاً مخصوصاً لا تكون الزيارة إلا فيه أو لا تتخذوا كالعيد في العكوف عليه وإظهار الزينة والاجتماع للّهو وغيره كما يفعل في الأعياد بل لا يؤتى إلا للزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم يُنصَرف عنه.

وأُجيب عما روي عن مالك من القول بكراهة زيارة قبره ﷺ بأنه إنما قال بكراهة زيارة قبره ﷺ، -قطعاً للذريعة-، وقيل: إنما كره إطلاق لفظ الزيارة لأن الزيارة من شاء فعلها ومن شاء تركها، وزيارة قبره ﷺ من السنن الواجبة كذا قال عبد الحق، واحتج أيضاً من قال بالمشروعية بأنه لم يزل دأب علماء المسلمين القاصدين للحج في جميع الأزمان على تباين الديار واختلاف المذاهب للوصول إلى المدينة المشرفة لقصد زيارته، ويعدون ذلك من أفضل الأعمال، ولم يُنقل أن أحداً أنكر ذلك عليهم فكان إجماعاً).[1]

١٤- من أكثر الآيات جرياً على ألسنة السلفية والوهابية قول الله تعالى: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. ويريدون تكفير كل زائر للقبور ومتوسل بالأنبياء والصالحين!

وهذا من أعجب تفسيرات الوهابية والسلفية فإنهم يقيسون الأنبياء على الأصنام والمسلمين على المشركين!! ويفسرون التوسل بالعبادة!!

فالجواب بإيجاز وسيأتي مزيد بيان لاحقاً:

أولاً: الآية تصف المشركين أنهم عبدوا الأصنام وهذا كفر بإجماع الأمة،

وهنا محل النزاع في قوله: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ﴾ فكيف يوصف المسلم المتوسل بالنبي ﷺ بأنه يعبده؟ فهل معنى التوسل العبادة؟ وحتى ولو دعا الميتَ مستغيثاً به، هل معنى الاستغاثة الدعاء؟ وهل معنى مطلق الدعاء العبادة؟

---

(١) نيل الاوطار للشوكاني (٨/٢٨١).

لم يقل أحد من السلف أو الخلف أن التوسل أو الاستغاثة معناه العبادة لغة أو اصطلاحاً، ولم يقل أحد من السلف أن مطلق الدعاء معناه العبادة، وإنما المراد من الحديث النبوي الصحيح: ((**الدعاء هو العبادة**)). ليس مطلق الدعاء، وإنما دعاء الله تعالى المقرون بالنية كما دلت عليه الآيات القرآنية، فإن إبليس قد دعا الله تعالى فهل دعاؤه عبادة؟! وإن المشركين دعوا الله تعالى فهل دعاؤهم عبادة؟! وسيأتي بحث مفصل في معنى الحديث لاحقاً إن شاء الله فترقبه.

ثانياً: هل قياس النبي ﷺ على الأصنام والمسلمين على المشركين قياس صحيح؟! أظن الجواب بديهي.

ثالثاً: لمّا يستشهد السلفية والوهابية بالآية دون إتمامها أليس ذلك تدليساً؟! لنقرأ الآية كاملة: قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۚ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾ لَّوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ سُبْحَانَهُ ۖ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿٤﴾﴾ [الزمر: ٣ - ٤]. فالآية جلية أنها موجهة لأهل الكتاب الذين عبدوا المسيح من دون الله، وقد تحمل على مشركي العرب الذين عبدوا الأصنام - وهو بعيد- والعلة: عبادة غير الله، فقال تعالى في ذيل الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ فقد كذّب الله المسيحية المحرفة بقولهم: (نعبده تقرباً إلى الله) فالمسيح هو المقصود بالعبادة عند من عبدوه ليس الله تعالى، فلماذا لا تتم الوهابية الآية؟! حقاً إنه أعجب العجب من السلفية والوهابية في تفسيرها للنصوص وقياساتها الخنفشارية، وسيأتي أمثلة كثيرة في الكتاب تظهر نقض أصول منهجهم المنحرف الشاذ عن منهج السلف الصالح، وإن سموا منهجهم بمنهج السلف -زوراً وبهتاناً- فهذا قد يمرّ على العامة البسطاء لكنه لن يمر على من طلب العلم مِن وعلى أصوله.

١٥- من المسائل التي شذت بها السلفية والوهابية تبديعهم من جهر بالأذكار بعد الصلوات الخمس بحجة -على حدّ زعمهم- أن النبي ﷺ والصحابة لم يكونوا يفعلونه، بينما أجاز العلماء ذلك بل واستحبوه لما فيه من جمع القلوب على الله تعالى، واستدل الجمهور بالتالي من الأحاديث:

أ- عن أبي معبد، مولى ابن عباس، أخبره: أن ابن عباس -رضي الله عنهما، أخبره: (أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبي ﷺ)، وقال ابن عباس رضي الله عنه: (كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته).[1]

قلت: فالنص صريح جداً في رفع النبي ﷺ وأصحابه أصواتهم بالذكر.

ب- عن عمرو بن دينار، عن أبي معبد، مولى ابن عباس رضي الله عنه أنه سمعه يخبر، عن ابن عباس، قال: (ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير).[2]

ج- عن ثوبان، قال: كان رسول الله ﷺ، إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً وقال: «**اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت ذا الجلال والإكرام**». قال الوليد: فقلت للأوزاعي: (كيف الاستغفار؟ قال: تقول: أستغفر الله، أستغفر الله**)**.[3]

د- عن أبي الزبير، قال: كان ابن الزبير، يقول في دبر كل صلاة حين يسلّم: «**لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، له النعمة وله الفضل، وله الثناء الحسن، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون**» وقال: «**كان رسول الله ﷺ يهلل بهنّ دبر كل صلاة**».[4]

قلت: فالشاهد سماع الصحابة للنبي ﷺ وهو يهلل بهذه الكلمات ولو قالها سراً ما سمعوه.

هـ- عن ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ كان يوتر بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، وكان يقول إذا سلّم: «**سبحان الملك القدوس**» ثلاثاً، ويرفع صوته بالثالثة.[5]

(١) صحيح البخاري: (٨٤١)، (١/١٦٨) باب: الذكر بعد الصلاة، وصحيح مسلم: (٥٨٣)، (١/٤١٠).

(٢) صحيح مسلم: (٥٨٣)، (١/٤١٠) باب: الذكر بعد الصلاة، مسند أحمد: (١٩٣٣)، (٣/٤٠٧) مسند بن عباس.

(٣) صحيح مسلم: (٥٩١)، (١/٤١٤) باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، مسند أحمد: (٢٢٣٦٥)، (٣٧/٤٨).

(٤) صحيح مسلم: (٥٩٤)، (١/٤١٥) باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، مسند أحمد: (١٦١٠٥)، (٢٦/٣٠).

(٥) سنن النسائي: (١٧٣٢)، (٣/٢٣٣). مسند أحمد بن حنبل: (١٥٣٥٤)، (٢٤/٧٢).

قلت: كل هذه الأسانيد الصحيحة لم تعجب الوهابية والسلفية الذين يدّعون العمل بالحديث وترك أقوال الفقهاء العقلية، وقد بيّن علماء الأصول أن الجهر والسر في الأذكار لا يُعدّ من البدع؛ لأنّ أصول القرآن والسنة بيّنت وحضّت على الذكر سرّاً وجهراً جماعة وأفراداً، إلا ما ورد فيه تخصيص بالإسرار أو تخصيص بالجهر كتخصيص القراءة بالجهر في الصلاة في الركعتين الأوليين في الفجر والمغرب والعشاء وهكذا في سائر النصوص المخصّصة أما الأذكار المطلقة كأوراد ما بعد الصلوات لم يرد فيها تخصيص بإسرار ولا جهر.

كذلك مما قاله العلماء: إن الجهر بالذكر الجماعي عموماً ينضوي تحت أصل من أصول الدين وهو فضيلة الجماعة التي ورد فيها نصوص كثيرة جداً.

ومما سبق يظهر لطالب الحقيقة أن الجهر بالأذكار بعد الصلوات من السنة.

١٦- مما شذت به السلفية والوهابية -لا سيما في هذا العصر- عن جمهور الأمة: فهمها لمسألة (الولاء والبراء):

إن عقيدة (الولاء والبراء) حقّ وردت فيه النصوص القرآنية الصحيحة والصريحة، ولكن علماء الأمة سلفاً وخلفاً قالوا: إن الولاء والبراء محله القلب ومن العقائد لا من الأشخاص، أي: أن يعتزل المؤمن بقلبه حب أهل الكفر وأعمالهم، أما المعاملة في الحياة الدنيا فإن لها أحكاماً أخرى كثيرة لا تتعارض مع الولاء والبراء؛ قال تعالى: ﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الممتحنة: ٨ - ٩].

فمن الأحكام: يجوز معاملتهم بالبيع والشراء، ويجوز مناكحة الكتابيات، ويجب بر الوالدين الكافرين، وتجب صلة الأرحام الكفار، ويندب الإحسان لأهل الكتاب إلا حال قاموا بمحاربة المسلمين... وأحكاماً كثيرة جداً ذكرها الفقهاء في كتبهم.

لكن السلفية والوهابية اليوم فهمت (الولاء والبراء) فهماً مطلقاً فقالت بالتبرؤ مطلقاً من الكفار -كل الكفار- دون تميز بين مسالم ومقاتل ومعاهَد ومحارب، وكان تطبيق ذلك على الأرض متمثلاً بخطف الأجانب وقتلهم وتفجير

مدن الكفار وممتلكاتهم واستباحة أموالهم وأعراضهم، دون تمييز بين رجل وامرأة وطفل وشيخ ومحارب ومسالم...

لقد أجازت السلفية والوهابية قتال الكفار وقتلهم وإن سالموا المسلمين وعاهدوهم! إلى غير ذلك من الفهم الخاطئ للنصوص...

ولكن؛ لا بد من الإشارة إلى أن بعض مشايخ الوهابية والسلفية؛ ممن يوصفون من قبل السلفية أنفسهم بمشايخ السلطان؛ كـ(أبن باز وآل الشيخ والقرني والعريفي)، قالوا بما قال به علماء الأمة في فهم (الولاء والبراء)، ليس عملاً بقول الجمهور، وإنما تبريراً لسلاطين الخليج الذين تحالفوا مع الصليبيين، بل تجاوز ابن باز جمهور الأمة فقال: "يجوز للملك أن يتقلد صليباً من ذهب إرضاء لأمريكا!!!" وعلل ذلك للمصلحة!!! وقد كنت لا أصدق هذه الفتوى حتى سمعتها على اليوتيوب.

إن تولي المسلم والده أو أمه أو أخاه ولياً ظاهراً لا باطناً وهم من غير المسلمين ولا يضمرون العداوة للمسلمين، فهذا أمر مباح، وقد قال تعالى: ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ [لقمان: ١٥].

ومن الأدلة: استأذنت أسماءُ النبي ﷺ في برّ وصلة والدتها الكافرة، فقال لها ﷺ: ((**صلي أُمّكَ**)).[(١)]

وإن اتخاذ المسلم جماعة من الكفار ظاهراً لا باطناً مع خلوهم من الكيد للمسلمين، وذلك من أجل التجارة والأعمال الدنيوية والتعايش، فهذا أمر جائز، وفيه قال: ابن مسعود رضي الله عنه: (خالطوا الناس وزايلوهم وعاملوهم بما يشتهون، ودينكم لا تثلمون).[(٢)]

ولن أقوم بمزيد من الرد وسرد الأدلة في هذه المسألة، بل أحيل القارئ على عشرات الكتب التي ألفت في هذا العصر شرحاً لمفهوم الولاء والبراء الصحيح،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: رقم (٢٤٧٧) كتاب: الهبة وفضلها، باب: الهدية للمشركين (٩٢٤/٢). وأخرجه مسلم في صحيحه: رقم (٢٣٧٢) كتاب الزكاة، باب: فضل النفقة والصدقة (٨١/٣).

(٢) مصنف ابن ابي شيبة (١٩٠/٦).

ويمكن للقارئ أيضاً الاطلاع على فتاوى مشايخ السلطان من الوهابية، وكذلك مشايخهم العتاة منهم القائلين بإطلاق (الولاء والبراء) على مواقعهم الإلكترونية.

١٧- مما شذت به السلفية والوهابية عن جمهور الأمة اعتقادهم ببدعة قراءة القرآن على الميت أو على القبر:

إن المشكلة في هذه المسألة ليست بكراهة ذلك وعدم كراهته فحسب، بل باتهامهم كل من يجيز ذلك بالمبتدع علماً بأن كثيراً جداً من الفقهاء على المذاهب الأربعة أجازوا القراءة على القبر، بل استحبوه وهذه بعض الفتاوى:

أ- من فتاوى الحنابلة:

روي عن علي بن موسى الحداد قال: (كنت مع الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- تعالى في جنازة معنا فلما دفن الميت جاء رجل ضرير يقرأ عند القبر فقال له أحمد: يا هذا إن القراءة عند القبر بدعة، فلما خرجنا من المقابر قال محد بن قدامة لأحمد: يا أبا عبد الله ما تقول في مبشر بن اسماعيل الحلبي [1] قال: هل كتبت عنه شيئاً؟ قال: نعم، قال: أخبرني مبشر بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجاج [2] قال أبو الحسن بن اسماعيل اللجلاج والد العلاء غطفاني، واللجلاج والد خالد عامري أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عند رأسه فاتحة البقرة وخاتمتها، وقال: سمعت ابن عمر رضي الله عنه يوصي بذلك، فقال له أحمد: فارجع إلى الرجل فقل له يقرأ). [3]

قال الإمام أبوكر المروزي ما نصه:

(سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا دخلتم المقابر فاقرؤوا آية الكرسي وقل هو الله أحد ثلاث مرات، ثم قولوا: اللهم اجعل فضله لأهل المقابر). [4]

---

(١) أبي إسماعيل الكلبي مولاهم صدوق مات سنة (٢٠٠) في حلب روى له الجماعة- فقال: ثقة.

(٢) نزيل حلب مقبول روى له الترمذي عن أبيه العلاء بن اللجاج الشامي يقال أنه أخو خالد ثقة، روى له الترمذي ولأبيه اللجلاج صحبة عاش (١٢٠) خمسين في الجاهلية وسبعين في الإسلام

(٣) أورده ابن القيم في كتابه الروح (ص ١٠) وهكذا أورده القرطبي في التذكرة.

(٤) الإمام أبوكر المروزي من تلامذة الإمام أحمد بن حنبل، انظر كتاب المقصد الأرشد (٢/١٣٤).

وروى الإمام الطبراني في المعجم الكبير والإمام البيهقي في شعب الإيمان وأبو بكر الخلال في (القراءة عند القبور):

(حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدثنا علي بن بحر، حدثنا مبشر بن اسماعيل، حدثني عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أبيه قال: قال لي أبي: (يا بني إذا أنا متّ فألحدني، فإذا وضعتني في لحدي فقل: بسم الله وعلى ملة رسول الله، ثم سنّ عليّ الثرى سنّاً، ثم اقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك).[1]

واعتمد هذا الحديث كالدليل على القراءة للأموات الشيخ جلال الدين السيوطي في (الدر المنثور) وكذا أبو محمد الحنفي الزيلعي في (نصب الراية لأحاديث الهداية) وابن حجر العسقلاني في (تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير) وابن عساكر في (تاريخ دمشق) وعبد الرؤوف المناوي في (فيض القدير شرح الجامع الصغير) ومحمد علي محمد الشوكاني الذي يعتمد عليه السلفيون في (نيل الأوطار) في موضعين وغيرهم ذكروه كالدليل.

ورواية أخرى عن ابن عمروة رضي الله عنهما: روى الطبراني في المعجم الكبير (١٣/١٣٦) والبيهقي في شعب الإيمان (ص٨٩٨٦):

حدثنا أبو شعيب الحراني، حدثنا يحيى بن عبد الله البابلتي، حدثنا أيوب بن نهيك، قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: سمعت ابن عمر يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره وليقرأ عند رأسه بفاتحة الكتاب وعند رجليه بفاتحة البقرة في قبره**».[2]

في هذا الحديث بعض العلماء يقول: إنه ضعيف، وبعض آخر يقول: موقوف على ابن عمر، ولكن ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (ج ٤) أخرجه الطبراني بإسناد حسن.

---

(١) المعجم الكبير للطبراني باب اللام (ج ١٩) (ص٢٢٠) مكتبة العلوم والحكم - الموصل (١٤٠٤- ١٩٨٣) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. قال نور الدين بن علي بن أبي بكر الهيتمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد): رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون. (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي) دار الفكر بيروت - (١٤١٢هـ).

(٢) المعجم الكبير للطبراني (باب العين) (ج١٢) (ص٤٤٤) مكتبة العلوم والحكم الموصل (١٤٠٤-٢١-١٩٨٣) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

وروى الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره وليقرأ عند رأسه بفاتحة الكتاب وعند رجليه بفاتحة البقرة في قبره**» وفي رواية: «**وليقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وعند رجليه بخاتمة سورة البقرة في قبره**».

وروى الدار قطني أن رجلاً قال: يا رسول الله كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما؟؟ فقال ﷺ: «**إن من البر بعد الموت أن تصلي لهما مع صلاتك، وأن تصوم لهما مع صيامك**».[1]

ب- فتاوى الشافعية:

ذكر الإمام النووي في كتابه الأذكار أن الشافعي وأصحابه قالوا:

(يستحب أن يقرؤوا عنده شيئاً من القرآن، قالوا: فإن ختموا القرآن كله كان حسناً عند الفراغ من دفن الميت، والشافعي نص على ذلك).

ج- فتاوى الحنفية:

قال الزيلعي في كتابه (تبيين الحقائق) ما نصه: (باب الحج عن الغير: الأصل في هذا الباب أن الإنسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة صلاة كان أو صوماً أو حجاً أو صدقة أو تلاوة قرآن أو الدعاء أو غير ذلك من جميع أنواع البر، ويصل ذلك إلى الميت وينفعه).

د- فتاوى المالكية:

قال القرطبي في التذكرة: (أصل هذا الباب الصدقة التي لا اختلاف فيها، فكما يصل للميت ثوابها فكذلك تصل قراءة القرآن والدعاء والاستغفار، إذ كل ذلك صدقة، فإن الصدقة لا تختص بالمال).

قلت: وكالعادة ليس للسلفية أية دليل مطلقاً عن المنع أو النهي لا من القرآن ولا من السنة ولا من أقوال السلف، إنما أرادوا من هذه الفتوى أن يثبتوا قولهم بعدم سماع الميت للحي وانقطاع الأموات عن الأحياء تماماً.

---

(١) راجع نيل الأوطار (١٣٤/٤) وسبل السلام (١١٩/٢).

وبعضهم يستدل بقول النبي ﷺ: ((**صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً**)).[1]

وهذا من أعجب الاستدلال فإن المراد بالقبور في الحديث -كما يعلم مبتدأ طلب علم اللغة العربية- هو المعني الكنائي عن الموت للبيت الذي لا يقرأ فيه قرآن مقابل المعنى الحياتي للبيت الذي يقرأ فيه قرآن.

١٨- مما شذت به السلفية في فهمها للنصوص تبديعها وتحريمها لمن يسوّد النبي ﷺ في العبادات عملاً بظاهر نص تعليم النبي ﷺ للصحابة كيف يصلون عليه كونه لم يسود نفسه، وهذا مما لم يقله أحد من السلف بل استحبوا تسويده ومنهم:

- الحافظ إسحاق بن راهويه الحنظلي حيث نقل عن الإمام الحافظ أبو بكر بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ) استحباب تسويد النبي ﷺ في الصلاة عليه في صلاة الجنازة، وذلك في كتابه (الأوسط في السُّنَن والإجماع والاختلاف) فقال: وقال إسحاق: إذا كبَّر الثانية صلى على النبي ﷺ، وأحبُّ الصلاة إلينا على النبي ﷺ ما وصفه ابن مسعود رضي الله عنه؛ لأنه أجمل ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ، أن يقول: (اللّهمّ اجعل صلاتك وبركاتك ورحمتك على إمام المتّقين، وسيّد المرسلين، وخاتم النّبيّين). وهذا النقل الذي رواه لنا حافظان جليلان يدل على أن ذكر السيادة في الصلاة عليه ﷺ داخل الصلاة وخارجها كان أمرًا معهودًا عند السلف الصالح، ولو كان في ذلك شيء من البدعة أو مخالفة الهدي النبوي لسارعوا إلى إنكاره، وعلى ذلك فدعوى بدعية تسويد المصطفى ﷺ في الصلاة وغيرها هي في الحقيقة ضَرْبٌ من التنطع المذموم المنافي لمنهج السلف الصالح رضوان اللّه تعالى عنهم.

- وكذلك روى الحافظ عبد الرزاق في مصنفه عن أيوب وجابر الجعفي قالا: من قال عند الإقامة: (اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، أعط سيدنا محمداً الوسيلة، وارفع له الدرجات، حقت له الشفاعة على النبي ﷺ).

قلت: فهذه الإقامة وهي عبادة متعلقة بالصلاة جاء فيها لفظ السيادة صريحاً، وغير ذلك من النصوص الكثيرة، وإن أعجب العجب من قول بعضهم لا يجوز أن

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٩٣/١، رقم: ١٥٣٤)، وابن خزيمة (٢١٣/٢، رقم: ١٢٠٧)، والحاكم (٤٥٧/١، رقم: ١١٧٨) والضياء (٦/ ٣٠٩، رقم: ٢٣٣٠) وقال: إسناده صحيح . وأخرجه أيضاً: الديلمي (٦٧/١، رقم: ١٩٧).

تسوّد النبي ﷺ في الصلاة لأنها عبادة فتكون أشركت بالله في العبادة ويجوز التسويد خارج العبادة؟!!!!! فكأنهم يقولون: يجوز الشرك خارج العبادة ولا يجوز الشرك في العبادة!! كما يقولون: في الطواف حول القبور بأنه عبادة للقبور والطواف حول الكعبة طاعة لأنه مأذون به ومأمور به شرعاً فكأنهم يقولون: إن هناك شرك مأذون به وهناك شرك غير مأذون به!!! علماً بأنه اتفق العلماء على أن الطواف حول القبور من البدع التي يأثم صاحبها، وليس من العبادة للقبر مطلقاً.

الباب الثاني:
بدع السلفية في العقيدة: بيان ونقض

الفصل الأول: الآيات المتشابهات:[1]

قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٧].

المبحث الأول: تفسير مجمل لآية آل عمران:

الله تعالى وحده لا غيره الذي أنزل القرآن من علياء كبريائه على قلب النبي محمد ﷺ، فهو ليس من تأليف الجنّ والعفاريت كما ادعت قريش، وليس بقول كاهن ولا شاعر.... إلخ.

وآياته قسمان: الأول: الآيات المحكمات التي هي جلّ الكتاب وأصله، وهي آيات يمنع أن تفسّر بأكثر من معنى، فهي واضحة الدلالة لا تقبل الاحتمالات، وسوى الآيات المحكمات آيات قليلة يشتبه معناها ويتردد في عدة وجوه.

المراد بالمحكمات: من الإحكام، وهو الإتقان والتوثيق، ومنه الحكمة، أي: الامتناع من الوقوع في الخطأ.

في قوله: ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ولم يقل: أمهات الكتاب، لأنّ المراد: صنف الآيات المحكمات، والمراد: يتنزل من الكتاب منزله أمّه، أي: أصله ومرجعه الذي يرجع إليه في فهم الكتاب ومقاصده، فصار المعنى: (هنّ كأمّ الكتاب) فيعلم من ذلك أنّ كلّ آية من المحكمات أمّ للكتاب بما تضمنته من المعاني، أو المراد: أنّ الكل بمنزل آية واحدة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (نزل القرآن على سبعة أحرف، والمراء في القرآن كفر، ما عرفتم فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه).[2]

---

(١) هذا جزء من تفسير الآيات المتشابهات في سورة آل عمران من تفسيري للقرآن الذي أعده منذ عشرة سنوات ولم يبق منه إلا القليل بفضل الله.

(٢) رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده: رقم (٧٩٧٦) باب: مسند أبي هريرة (٢/٣٠٠) وعلق عليه شعيب أرنؤوط بأن إسناده صحيح على شرط الشيخين. أخرجه السيوطي في كتابه الجامع الكبير: رقم (٣٥٣) باب: حرف الهمزة (٦١٣٦/١). ورواه أبو يعلى في مسنده: باب: مسند أبي هريرة رضي الله عنه (٣٣٥/٥).

قلت: لقد أنـزل الله تعالى القرآن الكريم ليوحّد لا ليفرّق، ولم تختلف الأمة في الآية اختلافاً حقيقياً فصار الأمر إلى الأمة بين التفويض في معاني الآيات وبين التأويل الإجمالي والتأويل التفصيلي، لكن أهواء بعض المتأخرين جعلت من هذه الآيات تفرقة حادة في الأمة، وصلت إلى تكفير كل فريق للآخر.

المبحث الثاني: أقوال السلف في المحكم والمتشابه:

اختلف السلف في بيان الفرق بين المحكم والمتشابه، اختلاف تنوع لا تضاد:

العلماء	المحكم	المتشابه
مجاهد وعكرمة:	ما بيّن تعالى حلاله وحرامه فلم تشتبه معانيه.	ما اشتبهت معانيه.
الشافعي:	ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً.	ما احتمل من التأويل أوجها.
الشعبي والثوري:	ما فهم العلماء تفسيره.	ما استأثر الله تعالى بعلمه.
مالك بن أنس:	ما اتضحت دلالته.	ما استأثر الله تعالى بعلمه.
قال بعضهم:	الواضح الدلالة.	المجمل والمؤول.

المبحث الثالث: فك التعارض المتوهم:

- لا تعارض بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١]. فالمراد هنا: أتقنت بلاغته، يعني ما يخص الألفاظ وتراكيب الجمل.

- ولا تعارض بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، فالمراد هنا: تشابه القرآن بالحسن والبلاغة والإتقان.

المبحث الرابع: أنواع المتشابه في القرآن:

أ- آيات تتعلق بذات الله تعالى وبعض شؤونه:

- بعض هذه الآيات ضاق العقل البشري عن فهمها، فلا يعلم حقائقها إلا الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [القصص: ٣٠].

فكيف كان الخطاب؟ وما ماهية الكلام الإلهي؟ كل ذلك مما لا يعلمه إلا الله.

ب- آيات تتعلق ببعض صفات الله تعالى الكمالية: كقوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]. وكقوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾﴾ [النمل: ٣٠].

هذه الآيات ضاقت ألفاظ اللغة العربية عن استيعابها؛ لامتناع وصف الله عن العواطف، فمحبة الله تعالى غير محبة الإنسان، ورحمة الله سوى رحمة البشر، وهكذا كثير من الصفات الكمالية.

جـ- آيات متشابهات في عصور سابقة، محكمات في عصورٍ لاحقة، وهي الآيات الكونية: كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ [الحجر: ٢٢]. وكقوله تعالى: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴿٧﴾﴾ [النبأ: ٧].

د- آيات هي مجازات لغوية، أوهم ظاهرها ما لا يليق بذات الله تعالى:

كقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الذاريات: ٤٧].

وكقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥].

وبعضها تحمل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وكقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفجر: ٢٢]. فيقال: (جاء أمر الله أو عدل الله أو محكمة الله..).

هـ- آيات فيها مصطلحات شرعية جديدة اشتبهت على العرب:

كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. وكقوله تعالى: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦]. فلم تكن مصطلحات (الزكاة) و(الكلالة) مستعملة عند العرب.

و- آيات جاءت على عادات العرب أثناء نزول القرآن، جاء جيل التابعين ومن بعدهم فظنها متشابهات، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة: ١٥٨].

فقد ظنّ ابن الزبير أن الطواف بالصفا والمروة ليس من الواجب! فوضّحت له السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها ذلك برواية سبب النزول، وذلك أنّ العرب كانت تطوف بـ(نائلة) على الصفا وبـ(إساف) على المروة، فخشي المسلمون أن يطوفوا بين الصفا والمروة للعادة القديمة فنزلت، فهذه الآيات تصير محكمة بذكر أسباب نزولها.

ز- آيات متعارضة بحسب ظاهرها ضاقت عقول العامّة عن جمعها، لكن يمكن الجمع بينها من قبل العلماء.

عن سعيد بن جبير -رحمه الله-: أن رجلاً قال لابن عباس رضي الله عنه: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ! قال: ما هو؟

- قال: قوله تعالى: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ١٠١﴾ [المؤمنون: ١٠١].

وقال: ﴿وَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَسَآءَلُونَ ٢٧﴾ [الصافات: ٢٧]! - وقال: ﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا ٤٢﴾ [النساء: ٤٢]! وقال: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ٢٣﴾ [الأنعام: ٣٢]، فقد كتموا في هذه الآية!!

- وفي (النازعات) ذكر خلق السماء قبل خلق الأرض قال تعالى: ﴿رَفَعَ سَمۡكَهَا فَسَوَّىٰهَا ٢٨ وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ٢٩ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ٣٠﴾ [النازعات: ٢٨ - ٣٠].

وفي (فصلت) ذكر خلق الأرض قبل خلق السماء قال تعالى: ﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ وَتَجۡعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا

﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [فصلت: ٩ - ١١]!

- وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ [النساء: ٩٦]. ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ ﴾ [النساء: ٢٤]. ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾ ﴾ [النساء:١٣٤]. فكأنه كان ثم مضى!

فقال ابن عباس رضي الله عنه مجيباً: ﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾ في النفخة الأولى، وقوله: ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ في النفخة الآخرة.

أمـــا قولـــه: ﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنعــام: ٢٣]، ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾ ﴾ [النساء: ٤٢] فإن الله تعالى يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، فيقول المشركون: تعالوا نقول: (لم نكن مشركين)، فختم الله على أفواههم، فتنطق جوارحهم بأعمالهم، فعند ذلك عرف أنّ الله تعالى لا يكتم حديثاً عنده: ﴿ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ [الحجر: ٢].

وأمّا خلق السماوات والأرض في يومين، ثم استوى إلى السماء فسواهنّ سبع سماوات في يومين، ثم دحا الأرض: بسطها فأخرج منها الماء والمرعى، وخلق فيها الجبال والأشجار والآكام، وما بينهما في يومين آخرين فذاك قوله: ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ ﴾ [النازعات: ٣٠]. وأما قوله: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾ ﴾ [النساء: ١٣٤]، فإنه لم يزل كذلك.

قلت: لما كان لا يجري على الله الحدث والتغير فهو كان ولا يزال- ثم قال للرجل: (ويحك لا يختلف عليك القرآن فإنّ كلاً من عند الله تعالى).(١)

ح- ألفاظ اختلف فيها لاختلاف علماء اللغة أو كثرة مفرداتها، مثاله: قول الله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فالقرء في اللغة: (الطهر، الحيض). فاختلف العلماء تبعاً لذلك لاختلافهم في فهم القرء، وكذلك ملامسة النساء والكلالة.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: رقم (٤٥٣٧) كتاب: التفسير، باب: سورة فصلت: (١٨١٤/٤).

المبحث الخامس: ما هي حكمة وقوع المتشابهات في القرآن؟

قلت: لا بد من التفصيل:

أ- بالنسبة للأحكام الشرعية:

كون القرآن شريعة دائمة مستقلة يقتضي ذلك فتح أبواب عباراته لاستنباط المستنبطين، والتنقيب والبحث واستخراج الجديد المناسب للواقع الجديد.

ب- بالنسبة للأخبار العلمية في هذا الكون:

لأنه لا يمكن للمسلمين في زمن النزول أن يفقهوا المعاني العلمية الدقيقة، فآمنوا بها على ما هي عليه، ثم مع مرور الزمن وظهور الاكتشافات العلمية صارت محكمة، قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت: ٥٣].

جـ- بالنسبة لصفات الله تعالى وما يتعلق بذاته وبعض شؤونه:

فإن سببه ضيق معاني ألفاظ اللغة العربية من جهة، وقصر الأفهام والعقول من جهة أخرى، فلا اللغة ولا العقول قادرة على استيعاب كنْه ذات الله تعالى ولا كنْه صفاته. فخاطب الله تعالى الإنسان بلغته، وأمره أن يفوض حقيقة هذه المعاني إليه تعالى.

المبحث السادس: يقسّم القرآن حال المخاطبين بالمتشابهات إلى صنفين:

- الصنف الأول: وهو المذموم؛ وهم الذين لم تهتد قلوبهم إلى التصديق المطلق؛ فانحرفت ومالت عن الحق، فبدل أن يؤمنوا بالمحكم ويعملوا به ويسلموا في المتشابه، تركوا الآيات المحكمة وانكبوا على الآيات المتشابهات، وانغمسوا فيها يقلّبونها ظهراً إلى بطن، ويضعونها على طاولة البحث والتدقيق والتفصيل، وليس لهم بذلك مقصد شريف إنما هي الغاية الدنية، وهي إيقاع الناس في الشكّ في كلام الله تعالى وفي صفاته وما يتعلق به. ولا قِبَل لأحدٍ بتأويله لأنه إمّا خفي عن عقولهم فهمه لقصرها، أو قصر علمهم باللغة عن استيعابه، أو قصر علمهم بالشريعة عن فهم مراده.

عن السيدة عائشة -رضي الله عنها- قالت: تلا رسول الله ﷺ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ..﴾ [آل عمران: ٧] الآية..وقال: ((**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله تعالى فاحذروهم**)).(١)

- الصنف الثاني: الراسخون في العلم المتمكّنون منه، شأنهم مع المتشابه الذي يخص ذات الله تعالى وصفاته وبعض شؤونه (التفويض)، فيقولون: آمنّا بكلام ربنا كله -محكمه ومتشابهه- أنه من عند الله تعالى، ونفوّض معاني المتشابه إليه.

وقد أثنى الله تعالى على أصحاب القلوب التي لا زيغ فيها، والتي إن فوّضت فلصدقها، وإن أوّلت فليس التأويل بدافع أهوائها، والأصل أن يراد بذلك: التنزيه.

المبحث السابع: تعريف التأويل:

التأويل: لغة: أصله من الأَوْل، وهو الرجوع.

شرعاً: صرف المعنى الظاهر إلى معنى آخر باطن بقرينة تقتضي ذلك؛ بما يتناسب مع روح النص وذلك لامتناع المعنى الظاهر، ويردّه إلى أمه من الآيات المحكمات، فإن عرف المرجح لها، النافي لغيرها عادت تلك المتشابهات آيات محكمة، كما سبق في مثال ذلك الرجل الذي سأل ابن عباس رضي الله عنه.

قلت: وما دامت المتشابهات تحتمل عدة معان لا يعرف المرجّح لها، فالتأويل للمتشابهات ليس مذموماً، كيف وقد أمر الله تعالى المسلم أن يبحث في القرآن ويتدبّره؟! لكن المذموم التأويل بحسب ما تهوى النفس المريضة وبدون قواعد التأويل وشروطه المنهجية.

---

(١) رواه الترمذي في سننه: رقم: (٢٩٩٤) كتاب: التفسير، باب: سورة آل عمران (٢٢٣/٥). في مسند الصحابة في الكتب التسعة: رقم (٢٥٣) باب: مسند عائشة (٣١٩/١٠).

المبحث الثامن: اختلاف المسلمين في فهم قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾:

أ- فقالت فئة منهم: ابن عباس ومجاهد والربيع بن سليمان والقاسم بن محمد رضي الله عنهم وغيرهم: هم العلماء الأكفّاء الذين رسخت قدمهم في فهم كتاب الله تعالى وفي اللغة، فعرفوا محامل كتاب الله تعالى، وربطوا بين كلّ آياته وجمعوا بين المتعارضات، فردوا المتشابه إلى أصله المحكم، فهؤلاء هم الذين يحسنون التأويل؛ لا عن الهوى بل تأويلاً صحيحاً، وهذا القول مبنيّ على من قال من القراء: إن (الراسخون في العلم) معطوفة على لفظ الجلالة بتقدير: (والراسخون في العلم يعلمونه قائلين: آمنا به...). وقد ورد عن ابن عباس: (أنا ممن يعلم تأويله).[1]

واستدل من عمل بالتأويل: بأنّ الوصف بالرسوخ بالعلم يدلّ على الفضيلة والحكمة، وهو ميزتهم، وإلا فلا يكون لتخصيص الراسخين فائدة.

ب- قالت فئة أخرى منهم: ابن عمر وعائشة وابن مسعود وأبي بن كعب والحنفيّة رضي الله عنهم، وغيرهم:

يجب الوقوف على (لفظ الجلالة)، و﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾: مبتدأ خبره ﴿يَقُولُونَ﴾، واستدلّوا على ذلك أيضاً بقوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ وإلاّ لما كان لهذا المعنى فائدة، ثم إنه لا يجوز أن ينفي الله سبحانه شيئاً عن الخلق ويثبته لنفسه ثم يكون له فيه شريك.

قلت: فهذه الفئة هي التي قالت بالتفويض المطلق، فلا تفسير ولا تأويل ولا تشبيه، وكلا الفئتين كان مرادهما التنزيه المطلق، وكل رآه من زاويته الخاصة.

---

(١) الدر المنثور للسيوطي: (٢٨٣/٢).

المبحث التاسع: لماذا يتبع بعض الناس المتشابهات وماذا يبتغون منه؟!

قلت: الآية صريحة في بيان الغاية الخبيثة التي يتبع لأجلها بعض الناس المتشابهات ويتركون المحكمات وهي: لأجل الفتنة في الدين، ولأجل تأويله بجهل لتحريف معناه. ولمزيد البيان أقول:

أ- إنّ اتباع المتشابهات ديدن الصليبية من المستشرقين؛ الذين يريدون إنزال الله تعالى منزلة خلقه؛ حتّى يمهّدوا للناس الإيمان بعقيدة التجسد والصليب والتثليث. وإليك مثالاً عن ذلك:

تقول المسيحية اليوم: إنّ القرآن الكريم ينصّ على التثليث، واستدلوا بفهمهم الناقص لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] فقالوا: ﴿قَوْلُنَا﴾ جمع، و﴿نَّقُولَ﴾ جمع، فالمراد: الآب والابن والروح القدس!

وتأويل ذلك: أنّ لفظ الجمع في اللغة العربية -لغة القرآن- إما يدل على الجمع أو يدل على التعظيم، والمراد هنا: التعظيم.

ويقولون كذلك في قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، تدل على أنّ المسيح من الله تعالى، أقنوم من أقانيمه!! فـ(من) للتشريف وليست للتبعيض.

فتأويل ذلك: (روح خلقته كسائر الأرواح). فإضافة الروح لله تعالى أنما هي للتشريف؛ كما يقول أحدنا لأخيه لما يقدم له هدية: (كتاب مني، قلم مني، أي: هدية مني إليك). فليس المراد أن القلم جزء من المهدي..!!

وتأويل قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥ﴾: أي قوله تعالى: ﴿كُن﴾ فكان، ليس كما يدعي إنجيل يوحنا في قوله: (في البدء كان الكلمة.....).

وكذلك مما يقولون: التثليث في القرآن في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] فقالوا: هذه ثلاثة آلهة!!

وتأويل ذلك: أنّ اسمي: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ و﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ يعربان صفتان أو بدلان، كان يصح قولهم لو كانت متعاطفة، أي: (بسم الله والرحمن والرحيم) لكنها لم تأت متعاطفة، فإعرابها بدل أو صفة لاسم الله تعالى.

ب- وكذلك اتباع المتشابهات ديدن العلمانيين العرب، الذين يريدون تشكيك المسلمين بقرآنهم، وإليك مثالاً قديماً جديداً على ذلك:

روى محمد بن علي بن رزام الطائي الكوفي قال: (كنت بمكة حين كان الخبّانيّ -زعيم القرامطة- بمكة، وهم يقتلون الحجيج ويقولون: أليس قد قال لكم (محمد المكي) -يقصدون به رسول الله ﷺ-: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فأيّ أمن هنا..؟!)

قلت: فأرادوا بذلك أن يشككوا المسلمين بقرآنهم، وهذه الآية من الآيات المتشابهات في معناها على الذين لم تتسع عقولهم لكل معاني اللغة!

فتأويل هذه الآية: (من دخله فأمّنوه) فهي جملة خبرية المراد منها الأمر، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. أي: (أيتها المطلقات تربصن بأنفسكن). أو تأويلها: (آمناً من عذاب الله تعالى في الآخرة) فتحتمل المعنيين.

إذاً: يظهر مما سبق بيانه أن أول من اتبع المتشابهات هم اليهود والنصارى لأجل تضليل المسلمين ولكن وجود النبي ﷺ منعهم من تحقق غايتهم، وبعد وفاته ﷺ ظهر الأعاجم في القرون الثلاثة الأولى فأرادوا أن يخلّطوا على المسلمين عقائدهم فاتبعوا المتشابهات ونشأ من ذلك بعض الفرق الضالة منها المجسمة والجهمية وغيرهما فقام العلماء ليردوا عليهم بالحجة والدليل، ولا يزال إلى الى اليوم يقوم أعداء الإسلام بإنشاء فرق أو شخصيات تتبع متشابه القرآن ليضلّلوا المسلمين ويضربوا عقيدتهم وآخر هذه الفرق: السلفية ثم الوهابية.

المبحث العاشر: مذاهب العلماء في المتشابهات:

جاء اختلاف الأمة في المتشابهات عبر تاريخها على مذهبين:

الأول: مذهب أهل السنة والجماعة ويلحق بهم المعتزلة.

الثاني: المجسمة.

وإليك البيان:

المطلب الأول: مذهب أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية والمحدثين وفضلاء الحنابلة ويلحق بهم المعتزلة: وهو على طريقتين:

الطريقة الأولى: التفويض ويسمون المفوضة:

وهي طريقة أغلب السلف -وليس جميعهم- وبعض الخلف:

وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده؛ تفويضاً مطلقاً بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة، فيقولون: (الله أعلم بمراده) ويستدلون على مذهبهم هذا بدليلين:

الأول: عقلي: وهو أن تعيين المراد من هذه المتشابهات إنما يجري على قوانين اللغة واستعمالات العرب التي لا تفيد إلا الظن، بينما صفات الله تعالى من العقائد التي لا يكفي فيها الظن.

الثاني: نقليّ: يعتمدون فيه على شواهد كثيرة منها: حديث عائشة -رضي الله عنها- وفيه قال رسول الله ﷺ: ((**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمّى الله تعالى فاحذرهم**)).[1]

ومنها ما روي عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:

((**لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خلال: أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن يبتغي تأويله:** ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ..﴾ **وأن يروا ذا علمهم فيضيعوه ولا يبالون عليه**)).[2]

ومما ورد عن السلف الصالح في ذلك:

قال محمد بن الحسن الشيباني -صاحب أبي حنيفة-: (اتفق الفقهاء كلُّهم من الشرق إلى الغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ، من غير تفسير ولا تشبيه، فمن فسر اليوم من ذلك شيئاً فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فإنَّهم لم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا...).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: رقم (٤٢٧٣) كتاب: التفسير، باب: سورة آل عمران (١٦٥٥/٤)، وأخرجه مسلم في صحيحه: رقم (٦٩٤٦) كتاب: العلم، باب: النهي عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه (٥٦/٨).

(٢) مسند الشاميين للطبراني: رقم (١٦٣٩) باب: ما انتهى إلينا من مسند ضمضم بن زرعة: (٢٨٨/٥)، قال الهيتمي في مجمع الزوائد (١٢٨/١): فيه محمد بن إسماعيل بن عياش عن أبيه ولم يسمع من أبيه.

قلت: فهذا إمام من أعظم أئمة السلف يبيّن أن السلف لم يكونوا يخوضون في هذه الآيات المتشابهات لا يفسرونها ولا يؤولونها بل يقرؤونها ويسكتون عنها.

- وكذلك ما ورد (عن أبي عبيد وهو القاسم بن سلام ١٥٠- ٢٢٤هـ) وهو من تلامذة محمد بن الحسن وأبي يوسف والشافعي، يصرح فيقول عن أخبار الصفات المتشابهة هذه: (إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحداً يفسرها). (١)

قلت: إذن هو يمتنع عن تفسيرها، وينقل عن شيوخه أنه ما سمعهم يفسرونها.

- أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: سمعت العباس بن محمد، يقول: سمعت يحيى بن معين، يقول : شهدت زكريا بن عدي، سأل وكيعاً، فقال: يا أبا سفيان، هذه الأحاديث يعني مثل: الكرسي موضع القدمين ونحو هذا؟ فقال وكيع: أدركنا إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان، ومسعراً يحدثون بهذه الأحاديث ولا يفسرون شيئاً. (٢)

- ما روي عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال له: (ابن صبيغ) قدم المدينة، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر وقد أعد له عراجين النخل، فقال له: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله بن صبيغ، فأخذ عمر عرجوناً فضربه حتى دمي رأسه.

وجاء في رواية أخرى: (فضربه حتى ترك ظهره دبرة، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد، ثم تركه حتى برأ فدعا به ليعود، فقال: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً، فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري ﵁ ألا يجالسه أحد من المسلمين). (٣)

قلت: الشاهد في أن عقوبته كانت لمجرد سؤاله عن المتشابهات، فكان يرى عمر ﵁ أن المتشابهات للتفويض المطلق ليس للبحث والتفسير، فكان لذلك عقابه.

- وما روي عن أبي بكر الصديق ﵁ قال:

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (١٩٨/٢).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (١٩٧/٢).

(٣) سنن الدارمي: رقم (١٤٤) باب: من هاب الفتيا وكره التنطع (٦٦/١).

(أيّ أرضٍ تقلني وأيّ سماءٍ تظلني إن قلت في كتاب الله تعالى بما لا أعلم؟).[1]

وكذلك ما ورد عن عمر ﷺ حينما سئل عن (الأبّ) في قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ [عبس: ٣١] فقال ذات القول.

قلت: هذا التفويض في لفظ قرآني لا يتعلق بالعقيدة مطلقاً، فكيف لو كان اللفظ في العقائد التي تخص ذات الله تعالى؟! كيف لو تجرأ أحدهم على تلك الآيات؟!

- وما ورد عن الإمام مالك -رحمه الله- أنه سئل عن الاستواء في قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، فقال: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عن مثل هذا بدعة، وأظنك رجل سوء، أخرجوه عني).[2]

قال العلماء في تفسير قول مالك: (الاستواء معلوم) أي: الاستواء معلوم الظاهر بحسب ما تدل عليه الأوضاع اللغوية، ولكن هذا الظاهر غير مراد قطعاً، لأنه يستلزم التشبيه المحال على الله تعالى بالدليل القاطع، و(الكيف مجهول) أي: تعيين مراد الشارع مجهول لنا، لا دليل عندنا عليه ولا سلطان لنا به، و(السؤال عنه بدعة) أي: الاستفسار عن تعيين هذا المراد على اعتقاد أنه مما شرعه الله تعالى هو ابتداع في الدين.

قلت: والنهي عن الخوض في المتشابهات مطلقاً ظاهر من قول الإمام مالك -رحمه الله- وقد وردت هذه العبارة بروايات مختلفة فهي مضطربة في كل جملها إلا جملة: (والسؤال عنه بدعة) فإنها عبارة مشتركة في كل الروايات.

- وقال الإمام الترمذي -رحمه الله- مثبتاً للسلف الصالح مذهب التفويض المطلق:

(والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل: سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم رحمهم الله: أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا: (تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال: كيف..؟)، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها ولا تفسّر ولا تتوهم

---

(١) فيض القدير كتاب: التمني، باب: قوله ما يكره من كثرة السؤال وتكلف مالا يعنيه (٢٧١/١٣).

(٢) اعتقاد أهل السنة: باب: عقيدة أهل السنة في استواء الله (٤/٤).

ولا يقال: كيف..؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه).[1]

- وروى الخلال عن الإمام أحمد -رحمهما الله- أنه قال في مثل هذه النصوص: (نؤمن بها ونصدق ولا كيف ولا معنى).[2]

قلت: انظر إلى نهي السلف عن تفسيرها أصلاً إذاً لا محل إلا للتفويض المطلق وانظر كيف ينفون الكيف أصلا بقولهم "بلا كيف" أو "لا يقال كيف" لأن اثبات الكيف اثبات للجسم فإن الكيف حال للجسم.

- وقال حنبل: (قلت لأبي عبد الله: ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا؟ قال: نعم. قلت: نزوله بعلمه، أو بماذا؟ قال لي: اسكت عن هذا، مالك ولهذا؟! أمض الحديث على ما روي، بلا كيف ولا حد؛ إلا بما جاءت به الآثار وبما جاء به الكتاب؛ قال الله عز وجل: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾[النحل: ٧٤]، ينزل كيف شاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيء علماً، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هارب). إلى أن قال: والزيادة على ما ورد في النزول من ذكر الحركة والانتقال وخلو العرش وعدمه؛ كله بدعة، والخوض فيه غير محمود).

قلت: انظر إلى قوله (بلا كيف ولا حد) فإنها كافية بالرد على ابن تيمية ومن تبعه الذين ينسبون الحد والكيف المفوض -حسب زعمهم- إلى أحمد بن حنبل والسلف، بينما ينفي أحمد أصل الكيف والحد.

- وفي صيد الخاطر لشيخ الحنابلة: (وجاء آخرون فلم يقفوا على ما حده الشرع، بل عملوا فيه بآرائهم فقالوا: "الله على العرش"!! ولم يقنعوا بقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. ودفن لهم أقوام من سلفهم دفائن، ووضعت لهم الملاحدة أحاديث، فلم يعلموا ما يجوز عليه مما لا يجوز، فأثبتوا بها صفات -جمهور الصحيح منها آت على توسع العرب- فأخذوه هم على الظاهر، فكانوا في ضرب المثل كجحا، فإن أمه قالت له: احفظ الباب، فقلعه ومشى به، فأخذ ما في الدار، فلامته أمه. فقال: إنما قلت احفظ الباب، وما قلت احفظ الدار.[3]

---

(١) رواه الترمذي في سننه: رقم (٢٥٥٧) كتاب: صفة الجنة، باب: خلود أهل الجنة وأهل النار (٦٩١/٤).

(٢) جزء من نص رواه أبو بكر الخلال في كتاب السنة.

(٣) صيد الخاطر (٣٧/١).

- قال أبو داود الطيالسي رحمه الله: (كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يجسدون، ولا يشبهون، ولا يمثلون الحديث، لا يقولون: كيف، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر).

- وروى الإمام الحافظ البيهقي عن الإمام الأوزاعي -رحمهما الله- قال: (كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه، فتفسيره تلاوته والسكوت عليه).[1]

- ولقد نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابن الجوزي معنى قولهم: (أمرّوها كما جاءت): قال: قال ابن الجوزي: (أكثر السلف يمتنعون من تأويل مثل هذا - يشير إلى حديث «**يضحك الله تعالى إلى رجلين**»- ويمرّونه كما جاء، وينبغي أن يراعى في مثل هذا الإمرار اعتقاد أنه لا تشبه صفات الله تعالى صفات الخلق، ومعنى الإمرار: عدم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه).[2]

قلت: والإمرار: لا يعني التوقف -كما يقول المشبه ابن تيمية ومن تبعه من الوهابية- فلا يوجد في القواميس معنى الإمرار: التوقف، بل معناه عدم التوقف، والمرور على اللفظ دون الخوض فيه.

وليس المقصود من ذلك أنهم لا يفهمون من الكلام أي معنى! لا، وإلا لأصبح الكلام مثل الحروف المقطعة في أوائل السور، وهذا يجعل كلامه تعالى وكلام رسوله ﷺ بلا فائدة، وهو محال على الله تعالى وعلى نبيه محمد ﷺ، ولكن مرادهم عدم الخوض مطلقاً فيها فإن الله لن يسألهم عليها يوم القيامة وإن الخوض والبحث عن معناها قد ينسب لله تعالى ما يليق به من التقديس، فإن هذا هو اللائق بمقامات السلف في العلم، إذ لا يعقل أنهم كانوا يسمعون قول الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، أو قول رسول الله ﷺ: «**يضحك ربنا**» و«**ينزل ربنا**» و«**يعجب ربنا**» الخ، ثم لا يفهمون من كل ذلك أي

(١) الاعتقاد: باب: ذكر الأسماء التي رويناها (١١٨/١). وفي الأسماء والصفات للبيهقي: (٧٢٥)، باب: ما جاء في إثبات الوجه (١٥٨/٢). الدر المنثور: (٢٤٨/٤)، (٤٧٤/٨).

(٢) فتح الباري: (٦/ ٤٨).

معنى، كما هو الحال مع الحروف التي في فواتح السور كما ذكرنا، فإن هذه الألفاظ لها في لغة العرب معانٍ مجازية معروفة ومشهورة، لا شك أن السلف فهموها إجمالاً، ولكنهم لفرط تقواهم وخشيتهم لله تعالى، وتهيبهم لذلك المقام الأقدس، ثم لعدم الاضطرار إلى التعيين لأحد المعاني؛ لخلو عصرهم من المبطلين الذين يحملون كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ على وجوه فاسدة لا تحتملها لغة العرب، وتتنافى مع التقديس والتنزيه، لهذا ولذاك أحجموا عن التعيين والتصريح، واكتفوا بهذا الفهم الإجمالي لها، وصرح بها الخلف بعدهم لطروء ما اقتضى ذلك وحتّمه عليهم.

- ولقد أجمل حجة الإسلام الغزالي -رحمه الله- ما يجب على المسلم عند سماعه لهذه النصوص بقوله:

(اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين. وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه، فأقول:

حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا: أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس ثم التصديق ثم الاعتراف بالعجز ثم السكوت ثم الإمساك ثم الكف ثم التسليم لأهل المعرفة.

أما التقديس: فأعني به تنزيه الرب تبارك وتعالى عن الجسمية وتوابعها.

وأما التصديق: فهو الإيمان بما قاله ﷺ، وأن ما ذكره حق، وهو فيما قاله صادق، وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده.

وأما الاعتراف بالعجز: فهو أن يقرّ بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

وأما السكوت: فألاّ يسأل عن معناه ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر.

وأما الإمساك: فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه والنقصان منه، والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة.

وأما الكف: فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه.

وأما التسليم لأهله: فأن لا يعتقد أن ذلك -إن خفي عليه لعجزه- فقد خفي على رسول الله ﷺ أو على الأنبياء أو على الصدّيقين والأولياء ﵃.

فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها). [1]

- وقال الإمام عدي بن مسافر [2] -رحمه الله:

(وتقرير مذهب السلف كما جاء؛ من غير تمثيل ولا تكييف ولا تشبيه ولا حمل على الظاهر). [3]

- وقال الإمام النووي -رحمه الله:

(اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها؛ هل يخاض فيها بالتأويل أم لا؟ فقال قائلون: تتأول على ما يليق بها، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين، وقال آخرون: لا تتأول بل يمسك عن الكلام في معناها، ويوكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد مع ذلك تنزيهه تعالى وانتفاء صفات الحوادث عنه، فيقال مثلاً: نؤمن بأن: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به، مع أنا نعتقد أن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وأنه منزه عن الحلول وسمات الحدوث، وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم وهي أسلم). [4]

- وأخيراً قال الإمام السيوطي رحمه الله:

(من المتشابه آيات الصفات وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها مع تنزيهنا له تعالى عن ظاهرها). [5]

---

(١) إلجام العوام عن علم الكلام (ص٤) من الطبعة الأزهرية للتراث سنة ١٤١٨هـ.

(٢) هو أبو محمد عدي بن مسافر الشامي الهكّاري، الشيخ الإمام الصالح القدوة، زاهد وقته، ساح سنين كثيرة، وصحب المشايخ، وجاهد أنواعاً من المجاهدات، ثم سكن بعض جبال الموصل في موضع ليس فيه أنيس، ثم آنس الله تلك المواضع به، وعمرها ببركاته. توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وخمسين وخمسمائة. (السير٢٠/٣٤٢). وفيات الأعيان: (٣/٢٥٤).

(٣) اعتقاد أهل السنة والجماعة: (ص/٢٦).

(٤) المجموع للنووي: (١/٢٥).

(٥) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٢/١٠).

قلت: نرى كيف أنّ الصحابة ﷺ ومن بعدهم من السلف وكثير من الخلف لم يؤوّلوا معنى المتشابه، ولم يأخذوه على ظاهره وإنما فوّضوا علمه مطلقاً لله تعالى، وهذا من علامة علوّ كعبهم في الإيمان، لأنّ المؤمن الحقّ يؤمن بالقرآن ويعمل بأوامره وينتهي عن نواهيه، وهذا ما يشغله عن سوى ذلك، فلا يضيع المؤمن وقته في بحث نظري لا يجدي نفعاً. لكننا نقول: إن كان المتشابه بما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وبعض شؤونه فنسلّم كما سلّم الصحابة، لأن هذه النصوص لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى، لكنه إذا كان المتشابه من الأنواع الأخرى وظهر لنا أن نؤوّله، -أي: أن نردّه إلى أصله المحكم- فهذا أمر حسن.

وكثير من علماء المسلمين يفوضون مطلقاً في نفوسهم، ولكنهم يؤولون حين يجلسون للتعليم؛ لكون ذلك أيسر على العامة وأسلم لئلا يقعوا في التشبيه.

الطريقة الثانية: طريقة المؤوّلة:

وهي طريقة أكثر الخلف -ليس جميعهم- وبعض السلف وعلى رأسهم ابن عباس وأنس بن مالك وغيرهم من الصحابة، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ومجاهد وجبير من التابعين ﷺ:

وهما قسمان:

أ- من يؤول تأويلاً إجمالياً، وهو قريب جداً من المفوضة، فيقولون لله صفة كذا وننزه الله تعالى عن ظاهرها.

ب- من يؤول تأويلاً تفصيلياً، فقالوا: نلتمس له معنى لائق بالله تعالى، حسب مناحي الكلام عند العرب وما تستسيغه لغتهم بقرينة في السياق تدل على ذلك.

ودليلهم العقلي:

إن النصوص المتشابهة إما أن تثبت على ظاهرها وإما أن تنفى مطلقاً، وإثباتها على ظاهرها تجسيم صريح، ونفيها بالمطلق تعطيل قبيح، فلم يبق طريق إلا التأويل فإنه ينفي كون الكلام على ظاهره ويثبت معناه وما يقتضيه من الوصف؛ لأن حقائق وظواهر هذه الألفاظ أجسام وكيفيات مخلوقة، والله تعالى منزه عنها.

ولا يقال: نحملها على الظاهر ونفوض العلم بالكيفية إلى الله تعالى؛ لأن اثبات الكيف أصلاً اثبات للجسم لأن "الكيف" من اقتضائيات الأجسام والسلف كما سبق كانوا ينفون "الكيف" أصلاً عن الله تعالى.

قال العلامة المحدث الأصولي محمد ابراهيم عبد الباعث (بتصرف يسير):

(إن اعتبار اليد صفة والعين صفة من أفحش الأخطاء اللغوية فإنها آلات وأدوات وليست صفات بل عملها هو الصفة كقولك: الله سميع بصير... فهذه صفات يجب اثباتها ولا يجوز اثبات آلاتها فربما إن اثبت الجارحة أو الآلة لا تثبت الصفة فإثبات العين لا يعني اثبات صفة الرؤية واثبات الأذن لا يعني اثبات صفة السمع... وإن من يقول: "له يد ليست كأيدينا" أثبت اليد على أصلها ونفى الصفة فأثبت الجارحة.

إن التأويل واجب لصفات البشر كتأويلك لقوله: ﴿ وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴿٤٥﴾ ﴾ [ص: ٤٥] فلو فسرت بظاهرها فلا يفضلون على الناس بشيء فلا بد إذاً من التأويل وإذا كان التأويل واجباً للبشر فبجانب الله التأويل أولى لأنه تقيد لجانب الله -من لا مثل له-. ومثلها قول الله تعالى: ﴿ وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٞۚ قُلۡ أُذُنُ خَيۡرٖ لَّكُمۡ ﴾ [التوبة: ٦١]. فهل يعقل أن يقول أن من صفات النبي أنه أذن حقيقية!!

والعجيب أن السلفية يؤولون الأيدي في وصف الأنبياء بالكرم أو القوة ويؤولون الأذن في وصف النبي ﷺ بقبول السماع والصفح ولكن هذه الصفات عندما ترد في حق الله يثبتونها كما هي!!!!!).

وقال ابن دقيق العيد: (ونقول في الألفاظ المشكلة أنّها حقّ وصدق على الوجه الذي أراده ومن أوّل شيئاً منها فإن كان تأويله قريباً على ما يقتضيه لسان العرب وتفهمه في مخاطباتها لم ننكر عليه ولم نبدّعه وإن كان تأويله بعيداً توقّفنا عنه استبعدناه ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه مع التّنزيه).[1]

(١) البحر المحيط للزركشي: (٣/٢٩).

قلت: وحيث ساعد التّأويل لغة العرب فلا يقطع بأنّه هو المراد فاللّه أعلم بمراده، بل نقول: (يجوز أن يكون المراد كذا فقد يترجّح ذلك بالقرائن).

وأما دليل المؤولة النقلي:

فهو جواز وصل القراءة بعطف ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾: وهذا نص إمام القرآء الأشموني:

(﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ لاستئناف التفصيل معللاً اتباع أهل الزيغ المتشابه بعلتين: ابتغاء فتنة الإسلام، وابتغاء التأويل، وكلاهما مذموم، فقال: ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ والوقف على ﴿تَأْوِيلِهِ﴾ حسن وقال أبو عمرو: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وقف السلف وهو أسلم؛ لأنه لا يصرف اللفظ عن ظاهره إلا بدليل منفصل، ووقف الخلف على العلم ومذهبهم أعلم؛ أي: أحوج إلى مزيد علم لأنهم أيدوا بنور الله لتأويل المتشابه بما يلق بجلاله، والتأويل المعين لا يتعين لأن من المتشابه ما يمكن الوقوف عليه ومنه مالا يمكن عليه وبين الوقفين تضاد ومراقبة، فإن وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر وقد قال بكل منهما طائفة من المفسرين واختاره العز بن عبد السلام وقد روى ابن عباس أن النبي ﷺ وقف على إلا الله وعليه جمع من السادة النجباء كابن مسعود وغيره أي: إن الله استأثر بعلم المتشابه كنزول المسيح عيسى ابن مريم وقيام الساعة والمدة التي بينها وبين قيامها وليس بوقف لمن عطف ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ على لفظ الجلالة أي: "ويعلم الراسخون تأويل المتشابهة أيضاً" وإن كان الله قد أطلع نبيه ﷺ على بعضه وأهّل قوماً من أمته لتأويل بعضه، وفي المتشابه ما يزيد على ثلاثين قولاً.....). (١)

ومن أدلتهم النقلية تأويلات كثير جداً من الصحابة والتابعين للمتشابهات في القرآن كتأويل اليد والساق والكرسي والوجه.... عند ابن عباس رضي الله عنه وكل نقله الطبري في جامع البيان بأسانيد صحية.

---

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا أحمد بم محمد عبد الكريم الأشموني.

- أمثلة تطبيقية على طريقة الخلف في التأويل الإجمالي والتفصيلي:

المثال الأول: في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥].

فنقول: يتفق الجميع من سلف وخلف على أن الله استوى على العرش، لكنّ ظاهر الاستواء على العرش-وهو الجلوس عليه مع التمكن والتحيز- مستحيل، لأن الأدلة القاطعة تنزه الله تعالى عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلى شيء منه، سواء أكان مكاناً يحل فيه أم غيره، وكذلك اتفق السلف والخلف على أن هذا الظاهر غير مراد لله قطعاً، لأنه تعالى نفى عن نفسه المماثلة لخلقه وأثبت لنفسه الغنى عنهم فقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١].

ثم اختلف المفوضة والمؤولة بعدما تقدم: فرأى المفوضة أن يفوّضوا تعيين معنى الاستواء إلى الله تعالى، فهو أعلم بما نسبه إلى نفسه وأعلم بما يليق به، وكيف يعيّنوا ولا دليل عندهم على هذا التعيين؟

ورأى المؤولة من السلف والخلف: أن يؤوّلوا الاستواء، لأنه يبعد كل البعد أن يخاطب الله تعالى عباده

بما لا يفهمون، وما دام ميدان اللغة متسعاً للتأويل وجب التأويل، بيد أنهم افترقوا في هذا التأويل فرقتين:

أ- طائفة هي أغلب المتقدمين وبعض المتأخرين؛ يؤولون مجملاً من غير تعيين، ويقولون: إن المراد من الآية: إثبات أنه تعالى متصف بصفة (سمعية) لا نعلمها على التعيين تسمى صفة الاستواء، ظاهرها محال قطعاً.

ب- وطائفة هي أغلب المتأخرين وبعض المتقدمين؛ يعيّنون التأويل فيقولون: إنّ المراد بالاستواء هنا: هو (الاستيلاء والقهر) من غير معاناة ولا تكلف، لأن اللغة تتسع لهذا المعنى، ومنه قول الشاعر العربي:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيفٍ ودمٍ مهراق

وهناك ثلاثة أبيات أخرى من الشعر الجاهلي تفيد أن معنى الاستواء: الاستيلاء، فضلاً عن كتب علماء اللغة التي استفاض فيها معنى الاستواء بالاستيلاء.

فيقولون: الرحمن استوى على عرش العالم وحكمه بقدرته ودبّره بمشيئته.

أو يؤولون الاستواء بـ: (العلو والارتفاع المجازي)، وعليه كثير من علماء السلف.

يقول الإمام ابو الحسن الأشعري رحمه الله: [1]

(وإن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده استواء منزهاً عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسما، بل هو رفيع الدرجات عن العرش كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد).

قال الإمام ابو الحسن الأشعري في كتابه رسالة أهل الثغر وهي آخر مؤلفاته (ص ٧٣): (وأجمعو على أنه تعالى يرضى عن الطائعين له وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم وأنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم وأن غضبه إرادته لعذابهم).

قلت: يظهر من النصين السابقين في الأول تأويل الإمام الأشعري التأويل الإجمالي وفي الثاني التأويل التفصيلي.

ثم إن المؤولين إجمالياً ردّوا التأويل التفصيلي وقالوا:

إن صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لا بد فيه من دليلٍ منفصلٍ، وذلك الدليل المنفصل إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون عقلياً، والدليل اللفظي لا يكون قطعياً؛ لأنه موقوف على نقل اللغات؛ ونقل وجوه النحو والتصريف، وموقوف على عدم الاشتراك وعدم المجاز وعدم الإضمار وعدم التخصيص وعدم المعارض العقلي والنقلي، وكل ذلك مظنون، والموقوف على المظنون مظنون، وعلى ذلك فلا يمكن صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معنى مرجوح بدليل لفظي في المسائل الأصولية الاعتقادية، ولا يجوز صرفه إلا

---

(١) الإبانة النسخة الأصلية غير المحرفة من قبل السلفية وهي نسخة محققة على أربع نسخ خطية (دار الأنصار تحقيق الدكتورة فوقية (ص ٢١).

بواسطة قيام الدليل القطعي العقلي على أن المعنى الراجح محال عقلاً.

قلت: لكنّ ذلك لا يعني أنّ التأويل المدلّل للمتشابهات مذموماً، وقد أمر الله تعالى المسلم أن يبحث في القرآن ويتدبّره، لكن المذموم التأويل بحسب ما تهواه النفس، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران٧].

المثال الثاني: ومن ذلك ما روي عن الصحابة ﷺ من تأويل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

- قال الشيخ العلامة العزامي القضاعي -رحمه الله-:

(هل فهم أحد من السلف أنه هو ذلك النور الفائض على الحيطان والجدران المنتشر في الجو؟! جلّ مقام العلماء بالله وكتابه أن يفهموا هذا المعنى الظاهر العامي، فقد قال حبر الأمة ابن عباس ﷺ فيما رواه عنه الطبري -رحمه الله- عنه في تفسير الآية: (الله سبحانه هادي أهل السماوات والأرض).[1]

وروى نحوه عن أنس بن مالك.

وروى عن مجاهد أن معناه: (المدبر).

ورجح الإمام الطبري الأوّل وزيّف ما عداه، تعالى الله عن صفات الأجسام وسمات الحدوث.

وهكذا لو استقريت أقوال السلف من مظانها؛ لرأيت الكثير الطيب من بيان المعاني اللائقة بالله تعالى على سبيل التعيين، فمن نقل عدم التعيين مطلقاً عن السلف فما دقّق البحث ولا اتسع اطلاعه).

- **أمثلة على تأويل السلف للنصوص المتشابهة:**

قال البيهقي: أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا القواريري قال: حدثنا حرمي بن عمارة قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: ((**يلقى في النار فتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها فتقول: قط قط**)).

قال أبو حاتم: هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة وذلك أن يوم

(١) تنظر تفسير الطبري الآية (١٩/١٧٧).

القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار فتمتلىء فتقول: ((**قط قط**)) تريد: حسبي حسبي لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع قال الله جل وعلا: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [يونس: ٢] يريد: موضع صدق لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه.

وأخبرنا أبو الحسين بن بشران، حدثنا أبو الحسن المصري، حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي مريم، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا سفيان بن عيينة، سمع مسعر بن كدام، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي، ومحمد بن عجلان، عن عون بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود، أنهما قالا: (إذا حدثتم عن رسول الله ﷺ حديثا فظنوا به الذي هو أهيأ وأهدى وأتقى قال الشيخ: وأما الضحك المذكور في الخبر فقد روى الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله أنه قال: معنى الضحك فيه الرحمة). [(١)]

وفيما كتب إلي أبو نصر بن قتادة من كتاب أبي الحسن بن مهدي الطبري حكاية عن النضر بن شميل [(٢)] أن معنى قوله: ((**حتى يضع الجبار فيها قدمه**)). أي: من سبق في علمه أنه من أهل النار . قال أبو سليمان: قد تأول بعضهم الرجل على نحو من هذا، قال : والمراد به استيفاء عدد الجماعة الذين استوجبوا دخول النار. قال: والعرب تسمي جماعة الجراد رجلا كما سموا جماعة الظباء سربا وجماعة النعام خيطاً، وجماعة الحمير عانة، قال: وهذا وإن كان اسما خاصا لجماعة الجراد، فقد يستعار لجماعة الناس على سبيل التشبيه والكلام المستعار والمنقول من موضعه كثير، والأمر فيه عند أهل اللغة مشهور. قال أبو سليمان رحمه الله: وفيه وجه آخر، وهو أن هذه الأسماء أمثال يراد بها إثبات معان لا حظ لظاهر الأسماء فيها من طريق الحقيقة، وإنما أريد بوضع الرجل عليها نوع من الزجر لها والتسكين من غربها كما يقول القائل للشيء يريد

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (١٣٦/٢) (ص ٦٣٠)

(٢) النضر بن شميل الحافظ اللغوي من رجال الكتب الستة (١٢٢هـ).

محوه وإبطاله : جعلته تحت رجلي، ووضعته تحت قدمي وخطب رسول الله ﷺ عام الفتح فقال: ألا إن كل دم ومأثرة في الجاهلية فهو تحت قدمي هاتين إلا سقاية الحاج وسدانة البيت يريد محو تلك المآثر وإبطالها، وما أكثر ما تضرب العرب الأمثال في كلامها بأسماء الأعضاء، وهي لا تريد أعيانها، كما تقول في "الرجل يسبق منه القول أو الفعل ثم يندم عليه" "قد سقط في يده" أي ندم. وكقولهم: "رغم أنف الرجل" إذا ذل. "وعلا كعبه" إذا جل. "وجعلت كلام فلان دبر أذني"، "وجعلت يا هذا حاجتي بظهر"، ونحوها من ألفاظهم الدائرة في كلامهم. [1] [2]

- (وروى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أنه "جاء ثوابه".

ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه). [3]

- حدثني المثنى، قال: ثنا عبد الله بن صالح، قال: ثني معاية، عن علي، عن ابن عباس: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾ [الأعراف: ٥١] قال: (نتركهم من الرحمة كما تركوا أن يعملوا للقاء يومهم هذا). [4]

- في تأويل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧﴾ [الذاريات: ٤٧] يقول تعالى ذكره: (والسماء رفعناها سقفاً بقوة). وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

ذكر من قال ذلك حدثني علي، قال: ثنا أبو صالح، قال: ثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس، قوله: قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧﴾ [الذاريات: ٤٧] [5]

- قال الطبري: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢٩٩/٢) (ص ٧٣٥)

(٢) صحيح ابن حبان باب ما جاء في الصفات (٥٠١/١) (ص ٢٦٨).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (٣٦١/١٠).

(٤) تفسير الطبري ((٣٣٧/٣٣).

(٥) تفسير الطبري (١٠/٢٢).

يقول تعالى ذكره: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ [القلم: ٤٢] يقول تعالى ذكره: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ [القلم: ٤٢] قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمر شديد. ذكر من قال ذلك: حدثني محمد بن عبيد المحاربي، قال: ثنا عبد الله بن المبارك، عن أسامة بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ [القلم: ٤٢] قال: هو يوم حرب وشدة. حدثنا ابن حميد، قال: ثنا مهران، عن سفيان، عن المغيرة، عن إبراهيم، عن ابن عباس قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ [القلم: ٤٢] قال: عن أمر عظيم كقول الشاعر: (وقامت الحرب بنا على ساق).

وحدثنا ابن حميد، قال: ثنا جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ [القلم: ٤٢] ولا يبقى مؤمن إلا سجد، ويقسو ظهر الكافر فيكون عظماً واحداً. وكان ابن عباس يقول: (يكشف عن أمر عظيم، إلا تسمع العرب تقول: وقامت الحرب بنا على ساق).

وحدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ [القلم: ٤٢] يقول: (حين يكشف الامر، وتبدو الاعمال، وكشفه: دخول الآخرة وكشف الامر عنه).

وحدثني علي، قال: ثنا أبو صالح ،قال: ثنا معاوية، عن ابن عباس، قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ [القلم: ٤٢] (هو الأمر الشديد المفظع من الهول يوم القيامة).

وحدثني محمد بن عبيد المحاربي وابن حميد، قالا: ثنا ابن المبارك، عن ابن جريج، عن مجاهد، قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ [القلم: ٤٢] قال: (شدة الأمر وجده قال ابن عباس: هي أشد ساعة في يوم القيامة).

وحدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء، جميعاً عن ابن أبي نجيح، عن

مجاهـد، قولـه تعـالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [القلم: ٤٢] قال: (شدة الامر).(١)

- وقال ابن عدي: حدثنا محمد بن هارون بن حسان، حدثنا صالح بن أيوب، حدثنا حبيب بن أبي حبيب، حدثني مالك، قال: (يتنزل ربنا - تبارك وتعالى - أمره، فأما هو، فدائم لا يزول). قال صالح: فذكرت ذلك ليحيى بن بكير، فقال: (حسن والله، ولم أسمعه من مالك).(٢)

قلت: إذاً التأويل التفصيلي للمتشابهات مذهب أصيل من مذاهب الأمة ولا يجوز إنكاره مطلقاً ومن أنكر فقد أنكر على عدد من الصحابة والتابعين، وعلى جمهرة الأمة من بعدهم من الأشاعرة والماتريدية.

المطلب الثاني: مذهب المجسمة: وهو المتجلي في مذهب ابن تيمية:

ومن شايعه من الوهابية والمدعين أنهم على مذهب السلف -ونطلق على رأي هذه الجماعة مذهباً على سبيل المجاز ليس اعترافاً بهم كمذهب إسلامي- يقولون على الترتيب:

إن المتشابهات ليست مجملة بل مفصلة وعليه وجب تفسيرها، ثم يقولون بأن الصفات نوعان صفات معاني وصفات عين ويقصدون بصفات العين؛ الجوارح فاليد عندهم: صفة، والعين: صفة ثم يقولون إن "الكيف" هو المفوض بعد اثباته ثم يقولون بالصفات الفعلية ثم ينسبون ذلك كله لإجماع السلف!!

ويقولون يجوز أن يشابه الله تعالى مخلوقاته بوجه من الوجوه ولكن الممنوع هو المماثلة أي: المطابقة!!! وهو قول ابن تيمية وسيأتي بالتفصيل.

أما قوله المتشابهات مفصلة وليست مجملة: فإن ذلك تمهيد لإثباتها وترك تفويضها، وأما قوله عن الجوارح بأنها: صفات: فلإثبات الجسم لله تعالى علماً بأنها وهي آلات وأدوات ليست صفات بل عملها هو الصفة. كقولك: الله سميع بصير... وأما إثبات الكيف ثم تفويضه فللتدليس على المسلمين وإيهامهم أنه من

---

(١) تفسير الطبري (٢٤/٤٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/١٠٥).

المفوضة على طريقة السلف، وأما اعتبار صفات فعلية لله تعالى كصفة المجيء -حسب زعمه- في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفجر: ٢٢] فذلك لإثبات الحركة والانتقال لله تعالى، وليست تلك بصفات بل هي كما قال العلماء على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه محله كما فسرت في آية أخرى، ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ [النحل: ٣٣]. فالمراد اثبات الصفات لا الآلات.

وينسبون كلامهم للسلف فيقولون: إن السلف يثبتون المعنى الحقيقي ويفوضون الكيف.. فيقولون: (لله يدٌ ليست كأيدنا) فيثبتون اليد ويفوضون كيفيتها -بحسب زعمهم-، وإذا قلت لهم: يعني تنفون الجارحة عن اللّه؟ فيقولون: لا، فاليد باللغة تعني (الجارحة) واللفظ ليس مجملاً بل مفصّلاً! فإذا قلت لهم: لليد عشرات المعاني في اللغة فلِمَ اخترتم الجارحة؟ أليس هذا تشبيهاً صريحاً منكم؟ أصرّوا على قولهم، وقالوا: التفويض في الكيف ليس في المعنى! ويصرّون على أنها جارحة ليست كجوارحنا! ويقولون: (لله نزول إلى السماء الدنيا ليس كنزولنا!!) بل يقولون: بنزول اللّه إلى الأرض أيضاً وتكليمه لموسى!! ويستدلون ببعض الروايات عن بعض المجسمة من السلف، الذين لا يُصنَّفون من علماء الأمة، ويصرفون معاني كلمات علماء الأمة الحق -التي سبق وذكرناها في شواهد التفويض المطلق- إلى المعنى الذي يريدون. تعالى اللّه عن ذلك علواً كبيراً.

ويقول ابن تيمية إن التشبيه والتجسيم أن تقول: (إن لله يد كأيدينا، جسم كأجسامنا...) علماً بأنه قال: إن مفهوم النصوص لله كمفهومنا...).

جاء في كتاب (مجموع الفتاوى)، لابن تيمية الحراني، (ج ٣، ص ٤٧) ما نصه: (ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حيّ عليم قدير لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا، فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأنّ مفهوم ذلك في حقه، كمفهومه في حقنا). انتهى بحروفه.

وقال ابن تيمية: (إن الباري فوق العالم فوقية حقيقة ليست فوقية الرتبة). وقال: (إن القول بهذا الاعتقاد -أي نفي الجهة والتحيز- حرام باطل بإجماع المسلمين وإن فعل ذلك من أفعال الأئمة المضلين....) (1)

ومن العجب أن ابن تيمية في مواضع أخرى يكفر المجسمة فقد قال في نفس الكتاب السابق، (ج ١١، ص ٤٨٢) ما نصه: (وقال تعالى في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]. فبيّن في هذه الآيات أن الله لا كفو له ولا ند له ولا مثل له ولا سمي له . فمن قال: (إن علم الله كعلمي، أو قدرته كقدرتي، أو كلامه مثل كلامي، أو إرادته ومحبته ورضاه وغضبه مثل إرادتي ومحبتي ورضائي وغضبي، أو استواؤه على العرش كاستوائي، أو نزوله كنزولي أو اتيانه كإتياني، ونحو ذلك، فهذا قد شبه الله، ومثّله بخلقه، تعالى الله عما يقولون، وهو ضال خبيث مبطل، بل كافر).

قلت: ولكنه بالمقابل يجيز بل يثبت مشابهة الله تعالى لمخلوقاته!!

وقد نشطت هذه الفئة مؤخراً تدعي أنها على مذهب (أهل الحديث) ويعنون بذلك -حسب زعمهم-: السلف الصالح، وتسمي نفسها بـ(السلفية) علماً بأنه لا وجود أصلاً في التاريخ الإسلامي لمذهب اسمه (أهل الحديث) ومن ادعى فعليه أن يأتينا بكتاب محرر على كل الأبواب من السلف اسمه مذهب أهل الحديث، نعم هناك كثير من المحدثين لم ينضبطوا بمذاهب الأئمة الأربعة فقهاً أو عقيدة على مذهبي الأشعري والماتريدي؛ وذلك لكونهم مجتهدين، ولكنهم أيضاً لم يجمعوا كتاباً يجمعون فيه عقيدتهم، إنما هي أقوال متناثرة هنا وهناك لا تصلح أن تكون مذهباً، لكن المحدثين المتأخرين جميعهم كانوا متمذهبين على مذاهب الأئمة الأربعة وعلى مذهبي الأشعري والماتريدي عقيدة.

إنك تجد الواحد من هؤلاء المدعين اتباع السلف (السلفية) وهو لا يملك علماً شاملاً أو إطلاعاً واسعاً في اللغة وعلومها- يترك كل آيات الله المحكمات في

---

(1) مجموع الفتاوى (١٨/٥)

القرآن وينكبّ على المتشابهات، لا سيما تلك التي تتعلق بذات الله تعالى وصفاته وشؤونه، يضع هذه الآيات على طاولة البحث، يفسّرها بظاهرها اللفظي الذي لا يليق بذات الله تعالى، ويجعل الخوض في هذه المتشابهات وإثبات ما يقول محور دعوته، بل ويجعله شعاراً للدخول في المذهب!! فأول ما يقول لمسلم يريد دعوته (آمن أن الله في السماء مستقراً على العرش!!) وينفي كل قول أو اعتقاد سوى قوله واعتقاده، بل يبلغ به الأمر أن يكفّر من يقول: (أنا لا علم لي، الله أعلم) ويعتقد جازماً بنفسة أنه على الحق وكل كلام سوى كلامه باطل فاسد!

وقد حذّر رسول الله ﷺ من أولئك الذين ينكبّون على الآيات المتشابهات؛ كما سبق آنفاً في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها.

ورداً على زيفهم واتهامهم السلف بإثبات المعنى الحقيقي وتفويض الكيف وسوقهم لبعض كلمات السلف هنا وهناك توافقهم، نسوق ما قاله العلامة القضاعي رحمه الله:

(تنبيه مهم: إذا سمعت في عبارات بعض السلف: إننا نؤمن بأن له تعالى وجهاً لا كالوجوه ويداً لا كالأيدي...، فلا تظن أنهم أرادوا أن ذاته العلية منقسمة إلى أجزاء وأبعاض، فجزء منها يد وجزء منها وجه غير أنه لا يشابه الأيدي والوجوه التي للخلق!! حاشاهم من ذلك، وما هذا إلا التشبيه بعينه، وإنما أرادوا بذلك أن لفظ الوجه واليد قد استعمل في معنى من المعاني، وصفة من الصفات التي تليق بالذات العلية كالعظمة والقدرة، غير أنهم يتورعون عن تعيين تلك الصفة تهيباً من التهجّم على ذلك المقام الأقدس).(1)

وممن ردّ عليهم من المحققين الشيخ محمد أبو زهرة -رحمه الله- حين قال:

(فهل يتصوّر أن الذين يبايعون النبي ﷺ تحت الشجرة عندما يتلون قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾﴾ [الفتح: ١٠] يفهمون أن اليد هنا يد ليست كيد المخلوقات، يعني: يداً حقيقية كما يقول أصحاب الظاهر، ولكنها ليست كيد المخلوقات؟! ولا يفهمون أن المراد: سلطان الله تعالى وقدرته، بدليل ما

(١) فرقان القرآن مطبوع في ذيل الأسماء والصفات للبيهقي (ص/١٠٤).

فيها من تهديد لمن ينكث؛ بأن مغبة النكث تعود عليه.

ولذلك نحن نرجح منهاج الماتريدي ومنهاج ابن الجوزي ومنهاج الغزالي، ونرى أن الصحابة كانوا يفسّرون بالمجاز إن تعذر إطلاق الحقيقة، كما يفسرون بالحقيقة في ذاتها).[1]

- بين نفي الكيف عند السلف واثباتها ثم تفويضها عند ابن تيمية:

إن ابن تيمية القائل بإثبات السلف للصفة على الحقيقة وتفويض الكيف لا يدري ما يقول، وقد جرّه إلى هذا الفهم -على اعتبار حسن الظن به- عبارة (بلا كيف) التي كثيراً ما ترد على ألسنة السلف عند الكلام على النصوص المتشابهة، ففهم منها أنهم يثبتون المعنى الحقيقي ويفوّضون الكيف، وهذا فهم باطل، بل هي عبارة المقصود منها زجر السائل عن البحث والتقصّي، بل ونفي الكيف مطلقاً، لأنه يقتضي التشبيه قطعاً، فليس مراد السلف إثبات المعنى الحقيقي وتفويض الكيف!!

فإن أيّ لفظ يدلّ في حقيقته على شيء من الجسمانيات والكيفيات؛ متى ما جهل معناه كان السؤال عن المراد منه بكلمة (كيف؟)، ففي حديث فضل عيادة المريض الذي أخرجه مسلم ما يدلّ على هذا، وذلك حين يقول الله تعالى لعبده: ((**مرضت فلم تعدني.. استطعمتك فلم تطعمني.. استسقيتك فلم تسقني..**)) كل ذلك والعبد يقول: ((**رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟! رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟!.. رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟!**)) فهو لم يفهم المعنى المراد من اللفظ بعد أن استحالت حقيقته في عقله، فسأل بـ (كيف؟) عن المعنى المراد، لا أنه أثبت حقيقة المرض والاستطعام والاستسقاء لله تعالى، لكنه لم يعلم كيفياتها!! فهل يتجرّأ أحد من السلفية والوهابية أن يقول: لله أكل ليس كأكلنا!!؟ لله شراب ليس كشرابنا؟!!!..لله مرض ليس كمرضنا؟!! بناء على طريقتهم في إثبات الصفة وتفويض كيفها.. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً...

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله (١/٢٣٧).

فعندما يقال في جواب السائل: (بلا كيف) يفهم منه أنه (بلا معنى)؛ لأن لفظ الـ (كيف) هنا مستفهم به عن المعنى، وبنفيه ينتفي المعنى المستفهم عنه به، فهو من قبيل نفي الملزوم عن طريق نفي اللازم، فالكيف لازم للمعنى الظاهر، وبنفيه نفي للمعنى الظاهر، وذلك كمن يقول لك: إن هذا العدد ليس بزوج، فتفهم منه أنه ليس اثنين ولا أربعة ولا ستة... إلخ؛ لأن الزوجية لازم غير قابل للانفكاك عن الاثنين والأربعة والستة..

من ذلك يفهم أنه يبطل أن يقول القائل في شرح ألفاظ الحديث: إن العبد سأل عن الكيفية في الإطعام والعيادة والسقيا ولم يسأل عن الوصف، فكأنه أثبته وفوض الكيف وتعجب منه!!! فسبحان الله!! لا يخلو قول هذا القائل من الغباء، فكيف يسأل السائل عن وصف الإطعام وهو لازم من لوازم الطاعم؟! وكيف والله يقول: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾[الأنعام: ١٤].

من هنا يتبين مراد السلف بقولهم: (بلا كيف)، ومنه تعلم أن من ينسب للسلف إثبات المعاني الحقيقية لهذه الألفاظ والتفويض في كيفياتها، ينسب لهم التشبيه من حيث لا يدري.

وقد سبق أن بينا أنه أصلاً من الخطأ الفاحش اعتبار اليد: صفة، والعين: صفة فإنها آلات وأدوات وليست صفات بل الواجب اثبات عملها وهو الصفة كقولك: "الله سميع بصير..." فهذه صفات يجب اثباتها ولا يجوز إثبات آلاتها فربما إن اثبت الجارحة أو الآلة لا تثبت الصفة فإثبات العين لا يعني اثبات صفة الرؤية واثبات الأذن لا يعني اثبات صفة السمع... وإن من يقول: "له يد ليست كأيدينا" أثبت اليد على أصلها ونفى الصفة فأثبت الجارحة. ولا ينفع ابن تيمية قوله بعد اثبات ما يريد اثباته نفوض الكيف إلى الله تعالى؛ لأنه كلام تحصيل حاصل فمادامت الكيف مثبته فالجسمية مثبتة.

إن النصوص صريحة في إثبات التفويض للسلف الصالح، لا سبيل إلى إنكارها أو حملها على معانٍ أخرى لا تتفق وجلالة أقدارهم وتنزيههم للباري سبحانه، كمن ينسب لهم إثبات الحقائق الظاهرة المتعارف عليها بين البشر، وتفويض كيفياتها لله تعالى.

- ومما يقوله ابن تيمية ومن شايعه بإثبات الجهة العليا لله سبحانه تعالى: (الله تعالى في السماء) -سبحانه!- وذلك لقولهم بالاستقرار على العرش، ثم يقولون: بنزول الله تعالى نزولاً حقيقياً في كل ليلة إلى السماء الدنيا؛ كما ورد في ظاهر الحديث الصحيح، ولكنهم يقولون نزولاً حقيقياً ليس كنزول البشر!! -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وإذا قيل لأتباعه اليوم: إذا كان الله تعالى مستوٍ على عرشه في السماء استواء حقيقياً ثم ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا، والليل لا ينتهي على الأرض لدورانها حول نفسها، فهل هو على العرش أم على الأرض؟! فيقولون -بصفاقة- ما قاله هو من قبل: "ينزل ولا يخلوا منه العرش!!!"

وإذا قيل لهم: إذا كان العرش كما تقولون مخلوق من مخلوقات الله تعالى فيا ترى أين كان الله تعالى قبل أن يخلق العرش؟!

وكيف يستوي وهو القديم على العرش الحادث المخلوق!! سبحانه وتعالى عما يصفون.

ومما يقوله ابن تيمية أيضاً: التصريح بوصف الله تعالى بأنه (بائن من خلقه بذاته!!) وهذا القول هو ما حذر العلماء منه؛ لأن البينونة بالذات هي الانفصال الذي حكم العلماء بحرمة وصف الله تعالى به قولهم: (بائن بذاته) فضلاً عن كونه قولاً ممتنعاً عقلاً، وهو قول مبتدع لم يرد في كتاب ولا سنة ولا على لسان أحد من الصحابة أو التابعين، إلا على لسان (أبي الحسن الاشعري -رحمه الله-) وكان يريد منه الرد على الجهمية في قولهم: (الله في كل مكان) لينفي حلول الله في العالم وامتزاجه فيه، فيستغل الذين يسمون أنفسهم بالسلفية هذه العبارة -أي: الله بائن من خلقه- ليستدلوا بها ويصرفوا معناها إلى العلو الحسي لله تعالى!! ثم ينسب ابن تيمية والسلفية فهمه المغلوط هذا إلى السلف -زوراً وبهتاناً- فيقول اتفق السلف!! فهل يجوز أن ينسب للسلف مقوله هي من فهمه؟! فإن في ذلك خيانة للعلم والأمانة العلمية.

والعجيب أنّ ابن تيمية لما وصل إلى قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ساق قول الضحاك في تفسير الوجه (ذاته)، ثم لجأ هو إلى التأويل أيضاً فقال: (جهته)! [(١)]

فليس هذا إلا دليل على التخبط؛ لانعدام المنهج المتكامل لديه لاستنباط النصوص بعد ابتعاده عن منهج السلف.

وهكذا درج في كل الآيات المتشابهات التي تخصّ ذات الله تعالى وصفاته وبعض شؤونه، وقد تبيّن لنا في هذا البحث أنّ السلف كانوا يفوّضون معاني الآيات، وإجماعهم على استحالتها على الله تعالى، دون الخوض في هذا الأمر البتّة، لا كما يقول ابن تيمية: "اعتقدوا ظاهرها مع التنزيه أو مع تفويض الكيف".

وقد بيّنت في بداية البحث في أنواع الآيات المتشابهات أنّ هذه الآيات التي تخصّ ذات الله تعالى وبعض شؤونه ضاق العقل البشري عن فهمها، فخاطبنا الله تعالى بها بما تستوعبه عقولنا.

أما ما يخص بعض الآيات كقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٠] وكقوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فهذه مجازات لغوية، ظاهرها يثبت التشبيه، فتأويلها أولى لنفي التشبيه.

وإذا أردنا أن نحسن الظن بابن تيمية على طريقة العلماء فنقول: (لقد حاول ابن تيمية أن ينزه الله في هذه الآيات عن التشبيه الظاهر لكنه زاد في التشبيه من حيث لا يدري!!).

إذاً: لا مفرّ من التأويل -الإجمالي على الأقل- لهذه الآيات وإلا وقعنا في التشبيه، مثال ذلك في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، فلو أخذنا القول على ظاهره لاعترضنا قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] وقوله تعالى: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فهل لله يد تليق بذاته أم يدان تليقان بذاته أم أيدٍ متعددة تليق بذاته..؟!!

---

(١) انظر مجموع فتاوى لابن تيمية: فصل في قيام المحدثات والممكنات (١٢٤/١).

- **مخالفة ابن تيمية للحنابلة في مسألة فهم الصفات:**

قلت: سبق أن بينا أن ابن تيمية يدعي ومن تبعه من السلفية والوهابية أنهم على مذهب الحنابلة ليأصّلوا لمذهبهم، والواقع أنهم خالفوا الحنابلة وأصولهم في كثير من المسائل وإليك بعضها:

- آيات الصفات من المتشابه عند الحنابلة خلافاً للوهّابيّة!

يقول السلفي صاحب كتاب فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد:

(وليس في هذه الآثار ونحوها ما يشعر بأنّ أسماء الله تعالى وصفاته من المتشابه، وما قاله النفاة من أنّها من المتشابه دعوى بلا برهان).[1]

الجواب: هذا هو مذهب الوهابية والسلفية؛ أمّا مذهب السّادة الحنابلة فهو كالتالي:

- الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:

هل كان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله منكراً على أهل التأويل يثبت الصفات كما هي على لفظ الحقيقة كما يقول السلفيون المجسمة اليوم؟

قال الإمام أبو الفضل التميمي الحنبلي في كتاب (اعتقاد الإمام أحمد) عن الإمام أحمد أنه قال: ("والله تعالى لا يلحقه تغير ولا تبدل ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش". وكان ينكر - الإمام أحمد- على من يقول إن الله في كل مكان بذاته لأن الأمكنة كلها محدودة).

نقل أبو الفضل التميمي رئيس الحنابلة ببغداد وابن رئيسها عن أحمد قال في كتاب (اعتقاد الإمام أحمد ص/٤٥): "وأنكر أحمد على من يقول بالجسم وقال: إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طولٍ وعرضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل".

---

(١) كتاب فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد: (٣٩٥).

ونقله الحافظ البيهقي عنه في مناقب أحمد وغيرُه.

وبين الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في كتابه (دفع شبه التشبيه) براءة أهل السنة عامة والإمام أحمد خاصة من عقيدة المجسمة وقال: (كان أحمد لا يقول بالجهة للبارئ).

وذكر القاضي بدر الدين بن جماعة في كتابه (إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل): "أن الإمام أحمد لا يقول بالجهة للبارئ".

ونقل الإمام الحافظ العراقي والإمام القرافي والشيخ ابن حجر الهيتمي وملا علي القاري ومحمد زاهد الكوثري وغيرهم عن الأئمة الأربعة هداة الأمة الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بتكفير القائلين بالجهة والتجسيم".

ونقل صاحب الخصال من الحنابلة عن أحمد أنه قال بتكفير من قال: (الله جسم لا كالأجسام).

وعبارته المشهورة التي رواها عنه أبو الفضل التميمي الحنبلي: ("مهما تصورت ببالك فالله بخلاف" ذلك دليل على نصاعة عقيدته وأنه على عقيدة التنزيه).

كذلك أول الإمام أحمد الآيات المتشابهات في الصفات فقد روى الحافظ البيهقي، عن الحاكم، عن أبي عمرو بن السماك، عن حنبل، أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أنه: "جاء ثوابه".

ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه. و نقل ذلك ابن كثير في تاريخه.

وفي رواية نقلها البيهقي في كتاب (مناقب أحمد) أن الإمام قال: "جاءت قدرته" أي أثر من ءاثار قدرته، ثم قال الحافظ البيهقي: (وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالاً من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها وإنما هو عبارة عن ظهور ءايات قدرته).

- قال الإمام ابن قدامة -يرحمه الله- في (روضة النّاظر) مع حاشية ابن بدران:

(والصحيح أنّ المتشابه: ما ورد في صفات الله سبحانه).[1]

قال الإمام الحنبلي ابن مفلح: (والمحكم ما اتّضح معناه، فلم يحتج إلى بيان، والمتشابه: عكسه؛ لاشتراكٍ أو إجمال، قال جماعة من أصحابنا وغيرهم: وما ظاهره التشبيه، كصفات الله).[2]

قال الإمام المرداوي -رحمه الله-:

(والأصح: أنّ المحكم: ما اتضح معناه والمتشابه عكسه، لاشتراكٍ أو إجمالٍ أو ظهور التشبيه كصفات الله تعالى).[3]

قلت: بالجملة لقد أخطأ ابن تيمية في عقيدته في المتشابهات:

١- حينما قال: إن الآيات المتشابهات ليست مجملة بل هي مفصلة، ونفى ما ورد عن السلف من النهي عن تفسيرها.

٢- و حينما قال: إن الأمة أجمعت على إثبات الصفة والكيف والتفويض في الكيف فحسب، وقد ظهر فساد هذا القول.

٣- حينما نفى التفويض المطلق وخصّصه بالكيف.

٤- حينما اعتبر أن الجوارح صفات.

٥- حينما أثبت صفات فعلية لله تعالى لزم منها الحركة والانتقال.

٦- حينما نسب كل ما اعتقده إلى إجماع السلف.

٧- ولما اعتقد أنّ الحق في هذه المسألة واحد، وبالنتيجة كل من خالفه على ضلال! فضلّل بذلك كثيراً من علماء الأمة.

أخيراً: منهج التأويل مذهب أصيل من مذاهب السلف:

قال العلماء: قد يظن أولئك الوهابية والسلفية أن التأويل مذهب مبتدع ومنهج ضلال، لا سيما إذا مثّل له بتأويلات المبتدعة من الفرق الباطنية وتعطيلات الجهمية وغيرها من الفرق، التي اتخذت التأويل المتكلّف مركباً وجسراً تعبر منه لهدم الدين ونقض الشريعة، والحق الذي لا يماري فيه منصف عاقل؛ أن التأويل منهج سديد لا بد منه لفهم الكتاب والسنة، ومذهب ثابت عن جماعات من السلف، كما نقل ذلك علماء الأمة وأئمتها.

---

(١) روضة النّاظر مع حاشية ابن بدران: (١٨٦/١).

(٢) الأصول (٣١٦/١).

(٣) التحبير شرح التحرير (١٣٩٥/٣).

فقد كان السلف الصالح يفوضون المعاني ولا يؤولونها أبداً ولا يخوضون في الآيات أصلاً، بينما اضطر العلماء إلى التأويل بما يليق بذات الله تعالى، وذلك بسبب إثارة عامة المسلمين الأسئلة حول هذه الآيات.

ومن جهة أخرى أمسك السلف الصالح -الصحابة ومن بعدهم بقليل- عن الخوض في هذه المتشابهات، وذلك لانشغالهم بالفتوحات الإسلامية وبناء الإسلام، ولكن لما توقف الفتح الإسلامي وتفرّغ المسلمون صاروا يبحثون في قضايا تعدّ من الترف العلمي الذي لا فائدة منه، ومن ذلك اليوم حصلت الفتن بين المسلمين لاختلاف آرائهم.

أضف إلى ذلك ظهور الملاحدة بصورة المسلمين من الذين دخلوا الإسلام كرهاً، فأثاروا هذه الآيات ليضعفوا عقيدة المسلمين، فقام جمهور الخلف بالرد على أولئك المشوّهين للعقيدة والدين، وذلك بتأويل هذه المتشابهات على طريقة ابن عباس ومجاهد والقاسم بن محمد ﷺ من طرائق استعمال الكلام العربي البليغ، من مجاز واستعارة وتمثيل بما يتناسب مع تنزيه الله تعالى عن التشبيه كما في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فكان هناك داعٍ لهذا التأويل.

قال ابن عاشور -رحمه الله-: (كان السلف في القرن الأول ومنتصف القرن الثاني يمسكون عن تأويل هذه المتشابهات، لما رأوا في ذلك الإمساك من مصلحة الاشتغال بإقامة الأعمال التي هي مراد الشرع من الناس، فلما نشأ النظر في العلم وطلب معرفة حقائق الأشياء، وحدث قول الناس في معاني الدين بما لا يلائم الحق، لم يجد أهل العلم بدّاً من توسيع أساليب التأويل الصحيح لإفهام المسلم وكبت الملحد، فقام الدين بصنيعهم على قواعده، وتميز المخلص له عن ماكره وجاحده، وكلّ فيما صنعوا على هدى، وبعد البيان لا يرجع إلى الإجمال أبداً، وما تأوّلوه إلا بما هو معروف في لسان العرب مفهوم لأهله).(١)

---

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور (١/١٩٧).

الفصل الثاني: تقسيم التوحيد:

المبحث الأول: معنى التقسيم عند ابن تيمية:

يرى ابن تيمية [1] وأتباعه أن التوحيد ينقسم إلى قسمين؛ [2] وهما: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتفصيلهما فيما يلي:

القسم الأول: توحيد الربوبية، ويعني به وحدانية الله في ربوبيته، ومعنى ربوبيته أنه هو وحده الخالق الرازق المحيي المميت.

القسم الثاني: توحيد الألوهية، ويعني به أنه هو وحده الإله المعبود بحق، فيجب صرف كل العبادات له وحده دون غيره.[3]

ويرى ابن تيمية أنّ المكلف لا يكفي ليكون موحداً إلا بأن يقرّ بكلا القسمين من التوحيد؛ فإذا أقرّ المكلف بأحدهما دون الأخر لا يعد موحداً؛ بل لا يعدّ مسلماً!![4]

ولكن السؤال: هل يمكن للمرء أن يقر بأحدهما دون الآخر، أم أن هذين القسمين متلازمان؟ فالإقرار بأحدهما هو إقرار بالآخر، فمن وحّد الله في الربوبية لا بد وأنه موحد له في الألوهية، والعكس صحيح؟

يرى ابن تيمية وأتباعه أن توحيد الألوهية يستلزم توحيد الربوبية، ولكن العكس ليس بصحيح،[5] فمن وحّد الله في الربوبية ليس بالضروري أن يوحده

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥٦٦/٦).

(٢) وبعض أتباع ابن تيمية اليوم يضيف قسماً ثالثاً وهو: توحيد الأسماء والصفات، ويعني به إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات ونفي ما نفاه عنه من ذلك، دون تأويل ولا تحريف ولا تمثيل ولا تعطيل. وثمة تقسيمات أخرى للتوحيد عند السلفية المعاصرة. ولا ندري متى تنتهي تلك التقسيمات وعن أي وحي يكتبونها!! انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين (ص٨٧)، عبد الرحيم بن صمايل السلمي، دار المعلمة للنشر والتوزيع.

(٣) انظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص ١٢٠)، سليمان بن عبد الله بن ابن عبد الوهاب، دار الصميعي بالقصيم، ط١/ ٢٠٠٧م، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (ص٢٥)، صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، ط/ الرسالة، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م. القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد (١٦)، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، دار ابن القيم، الدمام، ط٣/ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د.عبد الرحمن المحمود، ط/ الرشد، (ص: ٩٧٢).

(٤) مجموع الفتاوى (١٠٢/٣).

(٥) حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين (ص ١١٠)، عبد الرحيم بن صمايل السلمي، دار المعلمة للنشر والتوزيع.

في الألوهية، أي: قد يقرّ الإنسان بوجود الله رباً، أي: يقرّ به أنه وحده الخالق المدّبر، ويقرّ بأنه الإله ولكن لا يقرّ بأنه الإله الواحد، بل يدعي أن معه إله أو آلهة أخرى سواء كانت من الأصنام أم الكواكب أم غير ذلك، وفي ذلك يقول ابن تيمية: (فليس كل من أقر أن الله رب كل شيء وخالقه يكون عابداً له دون ما سواه، داعياً له دون سواه راجياً له خائفاً منه دون ما سواه).[1]

قلت: كيف يكون العبد معتقداً جازماً بأن الله تعالى هو خالق الكون وحده وهو الرزاق وهو النافع وهو الضار.... ثم يعبد غيره؟!!!

أليست هذه المعرفة هي المعرفة بالله تعالى؟ وهي لبّ الإيمان ومحوره وأصله؟

أليس دعوة القرآن للإنسان في عشرات المواضع أن يتدبر خلق السماوات والأرض ليقع في قلبه معرفة الله ومحبته ويتعمق إيمانه بقدر معرفته تلك؟!

فهل كل تلك الآيات القرآنية الداعية للإنسان أن يؤمن بأن الله تعالى هو من خلقه وهو من يرزقه وبيده كل شيء هل كل هذه الآيات عبثاً؟!!

ثم بعد ذلك يقول ابن تيمية قد يعبد غيره بعد هذه المعرفة؟!!

المبحث الثاني: افتراء ابن تيمية لأدلة وهمية على عقيدته في تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية واستدراجه لقرّائه:

قلت: إن تقسيم ابن تيمية للتوحيد إلى ما سبق؛ تقسيم لم يذكر لا في الكتاب ولا في السنة، ولم يقل به أحد من السلف مطلقاً، وإنما هي عقيدة وهمية خيالة بناها ابن تيمية على عدة لبنات وهمية عير صحيحة استنبطها -حسب زعمه- من الكتاب والسنة، فاثبت أن السلف الصالح عبر قرون ثمانية لا يعرف ما هو التوحيد!!

فاستدرج الناس إلى عقيدته رويداً رويداً باقتضاءات عقلية مستنبطة من خيالات وأكاذيب أصلاً.

وأول هذه اللبنات: هي ما ادعاه ابن تيمية من أن كلمتي (الرب) (والإله) متباينتان ومختلفتان تماماً لغة وشرعاً، وهذا أول الكذب والباطل الذي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/٢٢٧).

اقتضى اللبنة الثانية.[1]

فثاني هذه اللبنات: وصف العرب بأنهم موحدون في الربوبية مشركين في الألوهية.

وثالث هذه اللبنات: بيان كيف كان العرب يعبدون الأصنام وبأي نوع من العبادات فذكر أن عبادتهم للأصنام كانت الطواف حولها والذبح إليها والحلف بها والتوسل إلى الله بها والاستقسام بها.... وهذا كما سيأتي كلام باطل لأن كل تلك التي ذكرها ليست عبادات للمقدمة له، فالطواف ليس عبادة بالمطوف به وإلا لكان المسلمون يعبدون الكعبة، والحلف بالشيء ليس عبادة له، والذبح ليس عبادة للمذبوح له، وهكذا... فكانت كذبة جديدة في سياق استدراجه للناس إلى عقيدته..

ورابع هذه اللبنات: هي قياسه للمسلمين على المشركين وللنبي ﷺ على الأصنام!! فخرج بنتيجة تقول: إن كل من يحلف بغير الله مشرك، ومن يطوف بقبر مشرك، ومن يتوسل إلى الله بالنبي ﷺ مشرك... فصار المسلمون كلهم مشركون؛ لأنه لم يقل أحد من علماء المسلمين من السلف أن الطواف عبادة بالمطوف به، والتوسل عبادة للمتوسل به... بل أجاز العلماء التوسل، وبعضهم جعله من المستحبات للمسلم، أما الطواف فقد بدّعوا الطواف بغير الكعبة، ولم يكفر أحد من العلماء من يفعل ذلك أبداً..

المبحث الثالث: الرد على بدعة ابن تيمية في تقسيم التوحيد:

المطلب الأول: حجج ابن تيمية الواهية في تقسيم التوحيد:

لقد قرر ابن تيمية التباين بين (الرب، الإله) ليثبت من خلال ذلك أن من يقرّ بأحدهما ليس بالضرورة أن يقرّ بالآخر، وعمدته في هذه التفرقة هو المثال الذي اعتمد عليه، وهو أن مشركي قريش كانوا يقرون بالله رباً واحداً ولا يقرون به إلهاً واحداً، أما أنهم كانوا يقرون بالله رباً واحداً فاستدل على ذلك بقوله تعالى:

(١) حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، لعبد الرحيم السلمي، (ص ١٠٩).

﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨٦ - ٨٧]، ونحو ذلك من الآيات التي استدل بها ابن تيمية على أن المشركين كانوا يقرّون بالله رباً للسموات والأرض وما بينهما، وأما أن المشركين لا يقرّون بالله إلهاً واحداً؛ فلأنهم أبوا ورفضوا أن يقولوا لا إله إلا الله، لذلك قاتلهم رسول الله حتى يقولوها!! فقد قال ابن تيمية: (وقول صاحب الشرع «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله**»، لم يقل: حتى يقولوا أن لهم رباً، إذ هم عارفون بذلك، وإنما أمرتهم الرسل أن يصلوا معرفة التوحيد بمعرفة الربوبية والوحدانية فأبوا).[1]

إذاً: ابن تيمية استنبط من هذا الحديث أن ثمة فرقاً تاماً بين (الإله) وبين (الرب)، وأن المشركين مقرّون بالتوحيد الثاني دون الأول، وقد أيّد ابن تيمية دعواه هذه بثلاثة أدلة:

الدليل الأول لابن تيمية -حسب زعمه-: أنه لو كان (الإله) و(الرب) مترادفين لكان معنى ذلك أن المشركين متناقضون؛ وذلك لأنهم أقروا بأن الله هو الرب الخالق وحده كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨٦ - ٨٧]، ثم أبوا أن يشهدوا أن (لا إله إلا الله) كما في الحديث السابق، فمعنى ذلك أن المشركين أقرّوا بعين ما أبوا منه؛ وهذا لا يصدر من العقلاء، ولا سيما أن المشركين كانوا من أهل اللغة واللسان والفصاحة التي بها يعبرون عما يريدون بكل دقة، لذلك هم علموا بالفرق بين الكلمتين فأقروا بأحدهما دون الأخرى؟

والدليل الثاني لابن تيمية -حسب زعمه-: (أنه لو كان الرب بمعنى الإله لما كان لاستحلال رسول الله لدماء المشركين وأموالهم وأعراضهم معنى، إذ هو قاتلهم ليقولوا: لا إله إلا الله وهم يقرون بأن الله هو وحده الرب والخالق والمدبر، أي: يقرّون بأنه لا رب إلا الله، فلو كان الإله يعني نفس ما يعنيه الرب وهو المدبر الخالق؛ لكان لهم أن يعترضوا عليه ويقولوا: لم تستحل دماءنا مع

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٨ / ٥١٠).

أننا نقر بأنه لا رب إلا الله؟).[1]

والدليل الثالث لابن تيمية -حسب زعمه-: أنه لو كان الإله بمعنى الرب لما كان لبعثة الرسل بأسرها معنى، إذ هم بعثوا بلا إله إلا الله، فلو كان (الإله) هنا بمعنى الرب الخالق المدبر ولم يكن الإله بمعنى المعبود، لكان هذا يعني أن الناس لم تكن تقرّ بالخالق فبعثت الرسل لتدعو الناس إلى الإقرار بالخالق وحده، ولكن الناس -حسب ما يرى ابن تيمية- جميعاً من أولهم إلى آخرهم تقرّ بالخالق وحده؛ لأن هذا مركوز في الفطرة، وبما أن الناس جميعاً مقرّون بالخالق وحده؛ فالدعوة إلى الإقرار بالخالق ما هو إلا تحصيل حاصل وهذا محال.

المطلب الثاني: الرد على بدعة ابن تيمية في تقسيم التوحيد:

قلت: قبل التفصيل بالرد على ابن تيمية نقف لنتأمل كلماته العجيبة وتدليساته على عجالة:

أولاً: ما استدل به هو استدلال عقلي محض، فلا يوجد نص من الشارع مطلقاً ولا من الصحابة ولا من السلف إلى سبعة قرون من يقول أن التوحيد قسمين أو ثلاثة، علماً بأن ابن تيمية يشنّع على الأشاعرة والماتريدية وهم عامة علماء المسلمين اتباعهم للأدلة العقلية في العقائد فلماذا هنا يستدل بعقله ولا يقول لم يرد في الكتاب والسنة ان التوحيد قسمان ولم يفهم السلف الصالح أن التوحيد قسمان؟!!

ثانياً: استدلاله بآية (المؤمنون) كعادته بناء على تفسيره الشخصي لها، ليس على تفاسير علماء الأمة وأقوال مفسريها!! وسيأتي بطلان استدلاله بها وبغيرها من الآيات التي لم يرد عن السلف مطلقاً ما ذهب إليه من تفسيرها.

ثالثاً: قوله الإيمان مركوز بالفطرة وهذا حق لكن ليس على إطلاقه فإنه يظهر عند شدة الاضطرار فحسب كما بيّن القرآن، فمن ذلك يقول العبد الغريق: (يا الله) لا يقول: (يا مسيح) وهذا الإعتراف عند الاضطرار بناء على قول

---

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سلميان بن عبد الله بن ابن عبد الوهاب، (ص١٨٢)؛ وسيأتي المزيد من التوثيق لاحقاً.

ابـن تيميـة هـو توحيـد الألوهيـة أي: عبـادة الله وحـده، إذاً: عنـد ابـن تيميـة العبـاد موحـدون بـالربوبيـة جميعـاً في كـل الأحـوال، وموحـدون بـالألوهيـة جميعـاً عنـد الاضـطرار، فمـاذا أبقـى للكفـار؟! وسـيأتي اعتقـاد ابـن تيميـة وحكمـه بكفـر المسلمين الذين لا يعتقدون ببدعته في تقسيم التوحيد!!

رابعـاً: كيـف غـاب عـن المسـلمين -علمـائهم وعامتـهم- مسـألة التوحيـد مـدة ثمانية قرون، إلى أن أتى (المهدي المنتظر) ابن تيمية بهذا التقسيم والفهم؟

هل يجوز أن نقول: إن الأمة كانت لا تعرف التوحيد إلا بعد ابن تيمية؟

أليس إتيان ابن تيمية بهذا التقسيم هو عـين البدعـة، حيـث لم يتحـدث بـه أحـد قبله؟

الـرد الأول: بيـان أن الألوهيـة والربوبيـة صـفتان لله تعـالى لا تفترقـان ويمتنـع تقسيمها:

يقول ابن تيمية [1] ومن تبعه:

هناك فرق بين معنى اللفظين، فالرب: هو المدبر الخالق، والإله: هو المعبود، فقـد يشـهد الإنسـان بـأن الله وحـده هـو الـرب المـدبر، ولا يشـهد بأنـه وحـده الإلـه المعبود بل يعبد معه غيره، ويضرب ابن تيمية علـى ذلـك مثـالاً بمشـركي قـريش، فـيرى أنهـم كـانوا مقـرِّين لله بالربوبيـة، وفي نفـس الوقـت يـرى أنهـم كـانوا غـير مقرّين بتوحيد الألوهية، لأنهم كانوا يقرّون بـأن الله إلـه، أي: معبـود، ولكـن لا يقرّون بأنـه وحـده الإلـه؛ لأنهـم كـانوا يعبـدون معـه غـيره مـن الأصـنام ونحـو ذلـك، ولكـن عبادتهم لـلأصنام واتخـاذهـا آلهـة لـيس معنـاه -حسـب رأي ابـن تيميـة- أنهـم كـانوا يتخذونها أرباباً ينسبون إليهـا الخلـق والتـدبير، فهـم مـا كـانوا يعتقـدون أو ينسبون إلى أصنامهم الخلق والتدبير، وإنمـا كـانوا ينسـبون ذلـك إلى الله وحـده، وإنمـا معـنى اتخـاذهم الأصـنام آلهـة أنهـم كـانوا يعبـدونها بـأنواع مـن العبـادات كـالسجود لها والطواف حولها والاستغاثة بها لكشف الكربات ونحو ذلك.

وهنا يصل ابـن تيميـة إلى مـراده البعيـد وهـو تكفير المسلمين عامـة؛ لكـونهم أبـاحوا الاسـتغاثة بـالنبي ﷺ والصـالحين وقبـورهم، لا سـيما مـن شـد الرحـال إلى

(١) مجموع الفتاوى (١٠١/٣)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (ص٩٧٣).

زيارة قبر النبي ﷺ وقبور الصالحين، وتوسل بهم وصلى ودعا وذبح عند قبورهم، وطاف حولها، إلى غير ذلك من مسائل القبور التي حولها ابن تيمية إلى مسائل عقائدية لها صلة بالتوحيد والشرك، بحيث صارت عنده إما ذريعة للشرك وإما هي الشرك بعينه، ولم تعد هذه المسائل مجرد مسائل فقهية كما كان الأمر قبله عند الفقهاء، وبذلك صار للشرك مفهوماً آخر عند ابن تيمية وأتباعه وسيأتي عاقبة هذه الفتوى من دعوة ابن عبد الوهاب ومن تبعه من السلفية اليوم لذبح المسلمين، واستحلال دمائهم وأموالهم بزعم أنهم مشركون بسبب تلبسهم بمسائل القبور كما سيأتي تفصيله مطولاً في تاريخ نجد للوهابية.

ويعد ابن تيمية توحيد الألوهية أهم من توحيد الربوبية، ويدعي أن التوحيد الحقيقي الذي به يصير المرء مسلماً ومؤمناً وبه يحصل التكليف وبه ينال الثواب أو العقاب، وبه يتم النجاة يوم القيامة هو توحيد الألوهية [(١)]، ويقول: إن توحيد الألوهية هو التوحيد الذي بعثت الرسل من أجله [(٢)]، وأما توحيد الربوبية فلم تبعث به الرسل لأن جميع بني آدم -مؤمنهم وكافرهم- مقرّون به!! [(٣)]

قلت: وكأنه يقول: أنه لا فائدة من بعثة الرسل ودعوتهم إليه إذ الدعوة إليه تحصيل حاصل؛ وهو محال!!!

فنقول: إذاً لماذا دعت الكتب السماوية وآخرها القرآن الإنسانَ على لسان الأنبياء للتدبر والتفكر بخلق السماوات والأرض حتى بلغت الآيات الكونية في القرآن ثلثيه؟! أليس لأن الأنبياء يريدون من الناس دعوتهم إلى معرفة الخالق والتدبر والتفكر بعظمته حتى تتفجر ينابيع الإيمان من القلوب؟ فكيف يقول ابن تيمية: إن دعوة الأنبياء إلى معرفة الخالق وعظمته تحصيل حاصل؟ هل ثلثا القرآن تحصيل حاصل؟!

والآن لنأتي على لفظي الرب والإله لنرى هل هما مختلفان أم مترادفان أم هما متداخلان:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠٢/٣)، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥٠٨/٨).

(٢) الفتاوى الكبرى (٥٦٤/٦)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (ص ٩٧٥).

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥٠٨/٨)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (ص ٩٧٥).

عند ابن تيمية الرب: هو المدبر، والإله: هو المعبود.[1]

واستدل ابن تيمية وأتباعه على تباينهما بأن مادة كل منهما واشتقاقها يختلف عن الآخر، فالإله: مشتق من أَلَه، يَأْله، إلاهة، وأُلوهية، أي: عَبد عِبادة [2]، و(الربّ) مشتق كما قال الجوهري من: ربّ فلانٌ ولدَه يَربُّه ربّاً، وربَّبَه، وتَربَّبَه بمعنى، أي: ربّاه،[3] والرب: يطلق في اللغة على المَالك، والسيّد، والمُدبّر، والمُربّي، والمُتمّم).[4]

ويقول ابن تيمية: إذا ثبت تباينهما في المادة والاشتقاق فقد ثبتَ تباين معناهما، إذ لا معنى للتباين إلا هذا، وفي ذلك يقول أحدهم: (إن الرب والإله مفهومان متغايران لغة؛ وليسا مترادفين حتى يكونا بمعنى واحد ويتحدا مفهوماً).[5]

وإليكم الرد:

لنبين أولاً ما ذكره الطبري الإمام المفسر في معنى كلمة الرب:

قال في تفسير الفاتحة تأويل كلمة (رب): (إن الرب في كلام العرب منصرف على معان فالسيد المطاع فيهم يدعى رباً، ومن ذلك قول لبيد ابن ربيعة:

وأهلكن يوماً ربّ كندة وابنه ... وربّ معد بين خبث وعرر

يعني: رب كندة.

والرجل المصلح للشيء يدعى رباً:

كانوا كسالئة حمقاء إذا حقنت ... سلاءها في أديم غير مربوب

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: (١/ ٩٢)، و(١٠١/٣).

(٢) تاج العروس للزبيدي (٣٢٠/٣٦)، وانظر أيضاً: الأسماء والصفات للبيهقي، بتحقيق الحاشدي، (٥٨/١)، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، د. محمد الجامي (ص: ٥٦)، الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق، لابن سحمان، (٥/ ٢٨)، معارج القبول للحكمي (٦٧/١)، الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١١٠/١). واستدلوا على ثبوت هذا المعنى للإله بقول رؤبة: للهِ دَرُّ الغانياتِ المُدَّهِ .... سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تألُّهي. أي: من عبادتِه، وبقراءة ابن عباس (ويذرُك وإلاهَتَك) أي: عبادتك. انظر: (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي) (٦/ ٣٩٧)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٥١/١).

(٣) الصحاح للجوهري (٣٢٩/١).

(٤) تاج العروس للزبيدي (٤٥٩/٢)، وانظر: تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زادة (٣٢/١).

(٥) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/ ١٩٨)، د. شمس الدين بن محمد بن أشرف بن قيصر الأفغاني (ت: ١٤٢٠هـ، الناشر: دار الصميعي، ط١/ ١٩٩٦م.

يعني في أديم غير مُصلَح.

ومن ذلك قيل: إن فلاناً يُربُّ صنيعته عند فلان: إذا كان يحاول إصلاحها وإدامتها.

والمالك للشيء يدعى ربه. وقد يتصرف أيضاً في وجوه غير ذلك، على أنها تعود إلى بعض هذه الوجوه الثلاثة. انتهى بتصرف يسير كلام الإمام الطبري.

إن المتأمل بما نقله الإمام الطبري عن شعر العرب لمعنى كلمة الرب ينتبن منه أن المعاني الثلاثة متلازمة ومتداخلة فإنه لا يكون رب إلا ويكون مالك ولا يكون مالك للشيء ملكاً حقيقياً إلا ويكون ربه، وهذا التداخل ظاهر في سورة الفاتحة فقد قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة: ٢ - ٤].

قال الإمام البيضاوي المفسر والأصولي الكبير في تفسيره لسورة الفاتحة:

(الرب في الأصل مصدر بمعنى التربية، وهو تبليغ الشيء إلى كماله شيئا فشيئاً ثم وصف به للمبالغة، كالصوم والعدل ...... ثم سمي به المالك لأنه يحفظ ما يملكه ويربيه). انتهى كلام البيضاوي.

ومن معاني التربية والربوبية الربوبية الإضافية؛ كتربية الأب لولده كما يقولون: "رب المنزل" فإن هذه الربوبية إضافية ليست حقيقية.

فالتربية إذاً بالمعنى المطلق لا الإضافي تفيد الخلق والإيجاد والملك، وتفيد الأمر والنهي وكل ما تستلزمه التربية من النماء والترقي ورعاية الشؤون وتدبيرها.

ومما سبق يظهر لنا أن الإيمان بربوبية الإله يعني أنه يعتقد به الإيجاد والإعدام والترقية والتربية والملك المطلق وتدبير الشؤون.

وفي الحقيقة لا رب إلا الله تعالى فإنه هو من بيده كل ما ذكرناه على الحقيقة من أوصاف الربوبية.

ولنأتي الآن على صفة الألوهية:

قال البيضاوي في تفسير الفاتحة: (ألِه ألَهة وأُلوهة وأُلوهية بمعنى عبد، ومنه تألّه واستأله، وقيل من ألِه إذا تحيّر؛ لأن العقول تتحير في معرفته، أو من ألِهت

إلى فلان، أي: سكنت إليه؛ لأن القلوب تطمئن بذكره، والأرواح تسكن إلى معرفته، أو من ألِه إذا فزع من أمر نزل عليه، أو من ألِه الفصيل إذا ولع بأمه؛ إذ العباد يولعون بالتضرع إليه في الشدائد، وقيل أصله لاهٍ مصدر لاه يليْهُ ليهاً ولاهاً إذا احتجب وارتفع؛ لأنه سبحانه وتعالى محجوب عن إدراك الأبصار ومرتفع على كل شيء وعما لا يليق به، ويشهد له قول الشاعر "كحلفة من أبي رباح يشهدها لاهه الكبار"). انتهى كلام البيضاوي بتصرف يسير.

مما سبق من معاني الإله يتبين أنها تدور على محور واحد وهو عبادة الشيء لاعتقاد العابد أنه هو المتصرف المالك الذي بيده كل شيء فمن فزع إلى الشيء عند نزول البلاء به فزع إليه لكونه بيده رفع ذلك البلاء، والاعتقاد بكونه لا تدركه الابصار فهو محتجب ومرتفع عن الأدراك؛ لكونه يعتقد بأنه الرب المطلق الذي لا يتصور أن يشاركه أحد بشيء.

إلى هنا يظهر أن الرب على الحقيقة هو الإله المعبود، وأن الإله المعبود هو الرب باعتقاد من يعبده. وهذا ظاهر في قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [مريم: ٦٥]. فرتب العبادة على الربوبية، فإننا إذا لم نعتقد أنه رب ينفع ويضر فلا معنى لأن نعبده.

فكيف إذا يدعي ابن تيمية أن لكل من الرب والإله معنى يستغن عن الآخر؟ وكيف يبني عقيدة طويلة عريضة مقتضاها تكفير السلف وأتباع المذاهب الأربعة على عقيدة مبنية على الظن وفي لغة العرب الظنية أصلاً؟!!!

الرد الثاني: الرد على ابن تيمية في دليله الثاني وهو استدلاله بالآيات الكريمة:

وتعالوا معنا لتطبيق ما ذكرناه من معنيي الرب والإله في اللغة على ما ورد من الآيات القرآنية التي استشهد بها أبن تيمية في تقسيم التوحيد:

يستدل ابن تيمية ومن تبعه على عقيدته بان العرب كانت تعتقد بربوبية الله يعني بأن الله تعالى هو خالقها ورازقها ومدبر أمورها، ولكنها كانت تشرك

بالله الأصنام عبادة فحسب يستدل بقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨٦ - ٨٧].

وبقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾ ﴾ [الزخرف: ٩].

وبقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [العنكبوت: ٦١].

وبقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [لقمان: ٢٥]. ونحوها من الآيات.

قلت: ولن نتعجل بقبول ما يقول أو ننخدع بظواهر الآيات كالعامة، بل الباحث عن الحق لا بد أن ينهج نهجاً صحيحاً في معرفة الحق وأول خطوة في هذا المنهج الرجوع إلى كلام المفسرين ولغة العرب واستقراء كل الآيات القرآنية التي وردت في ذات الموضوع:

أولاً: استقراء الآيات:

إن الآيات التي ساقها ابن تيمية في سورتي المؤمنون والعنكبوت وغيرهما من السور التي يدل ظاهرها على أن مشركي قريش كانوا يؤمنون بأن الله خالق ورازق ومدبر كل شيء، كل هذه الآيات الكريمة تتعارض مع آيات قرآنية أخرى قطعية الدلالة على أن قريش كانت لا تقر بأن الله خلقها ولا بأنه مدبر شؤونها وكانت تكفر به رباً وتعبد الأصنام لذاتها لا لشراكتها لله تعالى، منها: قال تعالى: ﴿ نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [الواقعة: ٥٧]. فالآية دليل على أن قريش لا تصدق بأن الله خالقها ولذلك دعتهم إلى الإيمان بالخالق.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [الحج: ٤٠] وكذلك هذه الآية تدل على أن قريشاً طردت المسلمين من مكة لأنهم يقولون: "ربنا الله" لا لأنهم يقولون: "إلهنا الله"

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [الحديد: ٨] وهذا الخطاب أول ما يتناول قريشاً، فالآية تدعوهم للإيمان بربهم، إذاً هم لم يكونوا يؤمنوا بربهم كما يقول ابن تيمية.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [النحل: ٥٤]. فالله تعالى يبين في الآية أن العرب يشركون بالربوبية، فلم يقل: بإلههم يشركون.

وأما ما زعمه ابن تيمية من أن العرب كانت تقرّ بأن الله وحده هو الرزاق فباطل لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الروم: ٣٦ - ٣٧]. فالقرآن يشنّع عليهم عدم توحيدهم في الاعتقاد بالله الرزاق؟ فعجباً من السلفية كيف يتلاعبون بآيات الله تعالى.

ويقول الله في أخذ الميثاق: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فلو كان الإقرار بالربوبية غير كاف وكان متحققاً عند المشركين ولكنه لا ينفعهم - كما يقول ابن تيمية- ما صح أن يؤخذ عليهم الميثاق بهذا، ولا صح أن يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وكان الواجب أن يغير الله عبارة الميثاق إلى ما يوجب اعترافهم بتوحيد الألوهية حيث إن توحيد الربوبية غير كاف -كما يقول هؤلاء- وعلى كل حال فقد اكتفى منهم بتوحيد الربوبية، ولو لم يكونا متلازمين لطلب إقرارهم بتوحيد الألوهية.

وقال أيضاً: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٨٠]. فصرح بتعدد الأرباب عندهم، وعلى الرغم من تصريح القرآن بأنهم جعلوا الملائكة أرباباً، فكيف يقول ابن تيمية وابن عبدالوهاب تقليداً له: إنهم موحدون توحيد الربوبية وليس عندهم إلا رب واحد، وإنما أشركوا في توحيد الألوهية!!

ويقول يوسف عليه السلام لصاحبي السجن وهو يدعوهما إلى التوحيد:

﴿ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ٣٩﴾ [يوسف: ٣٩].

فالمخاطبين كانوا يعتقدون بأرباب ولم يكونوا يوحدون الله في الربوبية كما يقول ابن تيمية أن كل الخلق بما فيهم فرعون موحدون الله بالربوبية! ويقول الله تعالى أيضاً: ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِۚ قُلۡ هُوَ رَبِّي﴾ [الرعد: ٣٠]، يعني أما هم وأما هم فلم يجعلوه رباً.

وانظر إلى قولهم لهود عليه السلام: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖ﴾ [هود: ٥٤] فكيف يقول ابن تيمية: إنهم معتقدون أن الأصنام لا تضر ولا تنفع إلى آخر ما يقول....؟!

وأما غير العرب من أهل الكتاب فكذلك يبين الله تعالى أنهم مشركون في الربوبية ليس كما زعم ابن تيمية أنهم موحدون فيها قال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤] فلو كان كلام ابن تيمية صحيحاً في ادعائه أن أهل الكتاب ومن قبلهم موحدون بالربوبية لكان يجب أن تكون الآية: "ولا يتخذ بعضنا بعضا آلهة من دون الله".

وأكثر الآيات التي يرددها السلفيون ومن قبلهم ابن تيمية في استدلالهم - حسب اعتقادهم- على أن العرب كانوا مشركين بالألوهية موحدين بالربوبية قول الله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ ٣﴾ [الزمر: ٣].

وترى السلفية يطبلون ويزمرون حين يستشهدون بهذه الآية وكأنهم ألزموا الأمة بعقيدتهم وليس للأمة بعد اليوم إلا أن تتبعهم وتترك كل ما توارثته من العلوم من السلف الصالح.

يقولون: ها هي العرب كانت تعبد الأصنام لتقربهم إلى الله فإذاً كانوا

يعبدون الله والأصنام معاً وليس لهم غاية من عبادة الأصنام إلا القرب من الله الذي يعتقدون أنه وحده ربهم....إلى آخر ترهاتهم.

وطبعاً هذا الكلام يقنع الأميين والجاهلين بل وأنصاف طلاب العلم ولكننا إذا رجعنا إلى الآية ودققنا معانيها مستحضرين ما ظهر لنا من تلازم كلمتي الرب والإله لظهر لنا الآتي:

قال الأستاذ الكبير سعيد فودة حفظه الله: (حاصل كلامهم نحن نعبد غير الله ليقربونا إلى الله، فهذا اعتراف منهم بأمرين: الأول: يعبدون غير الله، والثاني: أنهم ينسبون إلى الله حق التصرف، لأن التقريب إلى الله نوع من انواع التصرف والتدبير والتربية، هذه الخاصية نسبها المشركون إلى غير الله. فقولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. فيه أمران إقرار وادعاء: إقرار المشركين اعتقادهم في المعبودين أنهم يستطيعون تدبير شؤون المخلوقات، وادعاء المشركين بأنهم لا يعبدونهم إلا ليقربوهم إلى الله.

تكملة الآية كيف رد الله عليهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣]. لماذا ذكر الله هذا الكلام لأنه في الحقيقة هو المتصرف ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾ العبارة الأولى رد على الإقرار، والثانية رد على الادعاء، فهذه الآية دليل على أن المشركين كانوا يعتقدون في بعض الموجودات التي هي غير سلطان الله التدبير مع التفرد فيه، ومن هذه الناحية كانوا مشركين، ومن هذه الناحية دعواهم أنه يحق لهم في زعمهم واعتقادهم عبادة الأصنام، هذا هو الذي يحكم الله فيه بعد ذلك).[1]

قلت: ولا أظهر من دليل على اعتقاد المشركين أنهم يعبدون الأصنام لذاتها مع اعتقادهم بها التدبير والتصرف أبلغ من استقسامهم بالأزلام، فكانوا يكتبون على أحدها أمرني ربي والثاني نهاني ربي والثالث غفل ربي، فكانوا يعتقدون فيها الربوبية والتصرف.

إنك ترى أن جميع هذه الآيات دلالتها قطعية على أن قريشاً والأمم السابقة

(١) الشرح الكبير للطحاوية سعيد فودة (١/١٠٨-١٠٩).

قبلها التي أرسل إليهم الرسل والأنبياء، كانوا لا يقرّون بأن الله خلقهم ولا يقرون بأن الله يرزقهم فهم -حسب فهم ابن تيمية- مشركين ربوبية لا موحدين ربوبية كما ادعى ابن تيمية.

ثانياً: بالعودة إلى تفاسير الأمة لم يشر أحد المفسرين إلى ما ذكره ابن تيمية من أن العرب كانت تعتقد أن الله تعالى هو وحده الخالق والمدبر والرزاق، والآيات التي استدل بها ابن تيمية في سورتي المؤمنون والعنكبوت والزمر ونحوهما بأن العرب كانوا يقرون بأن الله خلقهم ورزقهم، فإنها آيات ظنية الدلالة فإنها في سياق التقرير الجدلي فيكون معناها:

"لو أنك يا محمد سألتهم من خلقهم ومن رزقهم وأجابوا بالمنطق والعقل بعيداً عن الهوى لم يقرّوا إلا بالله تعالى خالقاً ورازقاً لظهوره سبحانه وتعالى. فلعل السؤال لم يكن أصلاً وإنما هو في سياق التقرير الجدلي، والدليل على ذلك استفتاح الآيات بـ(إن) وهي للشك ليس للوقوع في اللغة، وهذا البيان للمراد من الآية هو ظاهر جلي لتعارض هذه الآيات مع الآيات التي سقناها آنفاً ذات الدلالة القطعية على كفر العرب بخالقهم. وفي علم الأصول تحمل الآيات ظنية الدلالة على الآيات قطعية الدلالة وليس العكس كما فعل ابن تيمية.

إنك إن تتبعت عقائد العرب قبل الإسلام يمكنك القول أن عقائدهم مختلطة اختلاطاً كثيراً جداً، فبعضهم كان يعبد الملائكة، وبعضهم كان يعبد الجن، وبعضهم كان يعبد الأصنام مع الله، ويعتقد أن لها خصوصيات كثيرة من تدبير الأمور ومعرفة الغيبيات، لذلك كانوا يستقسمون بالأزلام، وبعضهم كانوا يعبدون عدة آلهة ويعتقدون أن لكل إله منها خصيصة، وبعضهم كان موحداً حنيفاً مسلماً على دين إبراهيم عليه السلام، وكانوا أقل الناس، وبعضهم قد كفروا جحوداً وعناداً مع إقرارهم بقلوبهم أن الله خلقهم ورزقهم، فكيف بعد كل هذا الاختلاط في العقيدة يجمع ابن تيمية الجميع تحت راية توحيد الربوبية؟!!

ثالثاً: لو سلمنا -ولا نسلم أبداً- أن هناك تقسيماً للألوهية والربوبية فإننا نجد أن العرب ومشركي قريش كان توحيدهم للربوبية ناقصاً -وهذا ما ذكره ابن

تيمية في بعض كتبه- فمن صفات الربوبية الخلق والرزق والتدبير والإرشاد والأوامر والنواهي -التشريع- والبعث بعد الموت.... فإذا أقرّ العرب جميعاً -حسب زعم ابن تيمية- أن الله خلقهم ورزقهم لكنهم جميعاً كانوا يكفرون بالبعث بعد الموت وبقدرة الله على جمع الإنسان بعد فنائه، وكانوا يكفرون بالتشريع الإلهي ويشرعون كما يحبون إلى ما هنالك من كفرهم بخصائص الربوبية.

أخيراً: نستطيع القول صار جلياً لنا أنه لم يكن العرب يوماً قبل دخولهم الإسلام موحدون بالربوبية مطلقاً ولا يصلح أن يطلق عليهم لفظ موحدين وليس في قاموس الإسلام ما يسمى تقسيم التوحيد بل هو من بدع ابن تيمية حين قال: (فكان الكفار يقرّون بتوحيد الربوبية).[1]

ولا أرى أن التوسع في نقض دليل ابن تيمية في الآيات أكثر من ذلك ويكفي القول كما أسلفنا في مقدمة الرد أن تقسيم التوحيد لم يقل به أحد قبل ابن تيمية فهل غاب لب العقيدة عن السلف والخلف فكانوا لا يعرفون عقيدتهم حتى أظهره ابن تيمية؟!

المبحث الرابع: الرد على ابن تيمية من ادعائه أن الطواف والتوسل والذبح للأموات والنذر للقبور والاستغاثة بالصالحين من العقائد لا من الفقه:

(بعد أن اكتشف ابن تيمية اكتشافه المذهل، الذي ضلّ عنه علماء الأمة سلفاً وخلفاً أن المشركين كانوا مقرين بالله رباً واحداً مشركين به إلهاً، انتقل ابن تيمية لسؤال آخر: وهو إذا كان المشركون مؤمنين بربوبية الله، فكيف كفروا إذن واستحل النبي ﷺ دماءهم؟ جاء الجواب: أنهم كفروا بعبادتهم للأصنام، ثم انتقل ابن تيمية إلى سؤال آخر خطير، هو: ما هي الأمور التي كانوا يعملونها للأصنام حتى صاروا بذلك عبدة للأصنام ووقعوا في الشرك؟ أو بعبارة موجزة: ما هي عبادة الأصنام؟

ثم انتهى ابن تيمية إلى أن هناك عدة ممارسات للمشركين كانوا يقصدون

---

(١) الفتاوى الكبرى (٥٦٥/٦).

بها عبادة الأصنام وهي: استغاثتهم بأصنامهم عند الكربات، مع اعتقادهم عدم الضر والنفع في أصنامهم، ومنها توسلهم بها وجعلها وسطاء بين الله وخلقه، ومنها ذبحهم وسجودهم لها، وحلفهم وطوافهم بها، وتعظيمهم لها بشتى أنواع التعظيم.

ثم يستنتج -المهدي- ابن تيمية -استنتاجاً مذهلاً- أن الله حكم على كفار قريش بالقتل لا لأنهم فعلوا أصل الذبح والسجود والطواف، لأن هذه الأمور عبادات يتقرب بها إلى الله، وإنما جاء الحكم بشركهم لأنهم صرفوا هذه العبادات إلى غير الله كالأصنام والكواكب ونحو ذلك، لذلك سموا مشركين، أي: اتخذوا آلهة مع الله، لا بمعنى أن هذه الآلهة يعتقدون فيها الخلق والتدبير؛ لأنهم؛ أي: المشركين، يقرّون بأن الخلق والتدبير ليس إلا لله، وإنما اتخذوها آلهة على معنى أنهم صرفوا بعض العبادات لها وإليها.

ثم ينتهي ابن تيمية إلى النتيجة الخطيرة -المذهلة- التالية وهي: أن من يستغيث أو يحلف بالأنبياء والأولياء أو يتبرك أو يطوف بقبورهم أو ينذر أو يسجد لهم؛ فإنه يكون صرف هذه العبادات إلى غير الله وهم الأصنام، بمعنى أنه عبدهم واتخذهم آلهة من دون الله، وبالتالي فهو مشرك وإن كان يقول: "لا إله إلا الله" أو كان يعتقد أن صاحب هذا القبر لا يخلق ولا يدبر، وإنما مجرد أنه طاف بالقبر أو ذبح له فقد أشرك بالله بل وقع في أعظم أنواع الشرك[1]، وصار مساوياً لكفار قريش، لأنّ كفار قريش أيضاً كانوا يعتقدون بأنه لا خالق إلا الله، وإنما أشركوا لأنهم ذبحوا وسجدوا للأصنام وغيرها من دون الله؛ بل إن ابن عبد الوهاب وأتباعه جعلوا مشركي قريش أفضل حالاً من المسلمين

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. المحمود، (ص ٩٧٥). قال الإمام الذهبي في معجم الشيوخ (١/٧٣): (وقد سئل أحمد بن حنبل عن مس القبر النبوي وتقبيله، فلم ير بذلك بأساً. رواه عنه ولده عبدالله بن أحمد. فإن قيل: فهلا فعل ذلك الصحابة؟ قيل: لأنهم عاينوه حياً و تملوا به وقبلوا يده و كادوا يقتتلون علي وضوئه، وأقتسموا شعره المطهر يوم الحج الأكبر، وكان إذا تنخم لا تكاد نخامته تقع إلا في يد رجل فيدلك بها وجهه، ونحن فلما لم يصح لنا مثل هذا النصيب الأوفر ترامينا علي قبره بالإلتزام والتبجيل و الإستلام والتقبيل. ألا تري كيف فعل ثابت البناني؟ كان يقبل يد أنس بن مالك و يضعها علي وجهه ويقول: يد مست يد رسول الله ﷺ. وهذه الأمور لا يحركها من المسلم إلا فرط حبه للنبي ﷺ، ألا تري الصحابة في فرط حبهم للنبي قالوا ألا نسجد لك؟ فقال: ((لا)) فلو أذن لهم لسجدوا له سجود إجلال وتوقير لا سجود عبادة كما قد سجد إخوة يوسف عليه السلام ليوسف. و كذلك القول في سجود المسلم لقبر النبي ﷺ علي سبيل التبجيل والتعظيم لا يكفر به أصلاً بل يكون عاصياً فليعرف أن هذا منهي عنه و كذلك الصلاة علي القبر).

المخالفين لهم كما سيأتي نص كلامهم، وهكذا يكون ابن تيمية مهّد الأمر لابن عبد الوهاب فيما بعد ليستحل دماء مخالفيه من المسلمين وأموالهم وأعراضهم؛ لأنهم بنظره عابدون للقبور مشركون كما قرر ذلك شيخه ابن تيمية من قبل.

إن ابن تيمية غيّر مفهوم العبادة لكي يلصق بخصومه عبادة القبور، فجعل مسائل القبور عبادة لغير الله، فاعتبر الاتيان بأفعال كالنذر للقبور والطواف والاستغاثة بها أو الدعاء أو الصلاة عندها أو السفر إليها ونحو ذلك، جعله شركاً أو ذريعة إليه، حتى ولو لم ينوِ صاحبها عبادة القبور، ولا اعتقد بأصحاب القبور ألوهية ولا ربوبية، بل اعتبر ابن تيمية مجرد صدورها من المكلف عند القبور هو بحد ذاته عبادة للقبور؛ وإنما جرّد ابن تيمية العبادة من النية، لئلا يعترض عليه خصومه حين يرميهم بعبادة القبور فيقولون له: (نحن لا نعبد إلا الله)، لأنه سيقول لهم: (إن نفس طوافكم بالقبر وذبحكم عنده عبادة له).

وهكذا -حسب ابن تيمية- أنه تم له ما أراد، وأنه بذلك استطاع أن ينال من خصومه علماء زمانه من الأشاعرة والماتريدية والصوفية، الذي كان هو في خلاف حادّ معهم في العقيدة، لا سيما بعد أن رموه بالتجسيم، وأنه مجسِّم والمجسم عابد وثن، فأراد أن يلصق بهم اتهاماً مماثلاً وهو الاتهام بالشرك، بعد أن غيّر مفهوم الشرك والتوحيد والعبادة وفقاً لما أفرزته نظريته -المذهلة- في تقسيم التوحيد؛ ولكن ابن تيمية لم يعلم أن اتهامه لخصومه بالشرك سيكون مستنداً لرجل يأتي من بعده بقرون عديدة مثل ابن عبد الوهاب، ويحكم بناء على كلام ابن تيمية بكفر من سواه من المسلمين ورميهم بالشرك، ومن ثمّ استباحة دماءهم وأموالهم وأعراضهم، ثم تطبيق ذلك عمليّاً بشن حرب لا هوادة فيها عليهم، ولعل ابن تيمية نفسه لم يقصد باتهامه لخصومه بالشرك أن يستبيح دمائهم ويسفكها، بقدر ما كان هدفه النيل منهم بالكلام فحسب كما نالوا هم منه). (١)

لما زعم ابن تيمية وأتباعه أن النبي ﷺ لم يكفّر مشركي قريش، ولم يستحل دماءهم، ولم يقاتلهم إلا لأنهم كانوا يستغيثون بالأموات من الصالحين،

---

(١) د. وليد الزير من موقعه الإلكتروني.

ويتشفعون ويتوسلون بهم ويذبحون لهم ويطوفون بأصنامهم ونحو ذلك من مسائل القبور!!

وفي ذلك يقول ابن تيمية: (والمشركون من قريش وغيرهم -الذين أخبر القرآن بشركهم، واستحل النبي ﷺ دماءهم وأموالهم، وسبى حريمهم، وأوجب لهم النار- كانوا مقرّين بأن الله وحده خلق السموات والأرض كما قال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾).[1]

قلت: انظر كيف يستدل ابن تيمية بالآية التي هي أصلاً دليل على بطلان تقسيم التوحيد فسبحان الله!!

المبحث الخامس: ابن تيمية أحسن التأصيل للوهابية من بعده:[2]

لقد عثر السلفية اليوم والوهابية الأمس على كنز ثمين بهذا الدليل ووجدوا فيه ضالتهم وزادوا فيه، بل إن ابن عبد الوهاب ما استحل دماء المسلمين إلا بهذا الدليل، وحين سأله أتباعه متعجبين من استحلاله لدماء المسلمين مع أنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويصلون ويصومون ويحجون ...، ألف كتاباً سماه (كشف الشبهات) ليقنع من معه أنه يقاتل الكفار وأن قتالهم جهاداً في سبيل الله فافتتحه ببيان أن النبي ﷺ: (أرسله الله إلى أناس يتعبدون ويحجون ويتصدقون ويذكرون الله كثيراً، ولكنهم يجعلون بعض المخلوقات وسائط بينهم وبين الله... فهؤلاء المشركون يشهدون أن الله هو الخالق وحده لا شريك له).[3]

ويعني ابن عبد الوهاب بذلك: أن المشركين كانوا موحدين عابدين لله، ولم يفعلوا ما يستوجب سفك دمائهم سوى أنهم جعلوا وسائط بين الله وخلقه، فالمسلم الذي يستغيث بالنبي ﷺ فقد جعله واسطة، وبالتالي حل سفك دمه عند

(١) مجموع الفتاوى (١/١٥٥).

(٢) هذا المبحث منقول من حساب د. وليد الزير الالكتروني ولكن تصرفت فيه تصرفاً كثيراً.

(٣) كشف الشبهات لابن عبد الوهاب (ص١٤).

ابن عبد الوهاب، وإن كان موحداً مصلياً صائماً حاجاً، تماماً كما سفك النبي ﷺ دماء المشركين مع أنهم يتعبدون ويحجون ويتصدقون... وفي ذلك قال حفيد ابن عبد الوهاب: (فوجب على كل من عقل عن اللّه تعالى أن ينظر ويبحث عن السبب الذي أوجب سفك دمائهم، وسبي نسائهم، وإباحة أموالهم).[1]

وبناء على كلام (الثلاثي الخارق) ابن تيمية وابن عبد الوهاب وحفيده: إن المشركين كانوا مؤمنين وبحال حسن فهم مؤمنون موحدون ربوبية يقرون بأن اللّه وحده خلقهم وأنه وحده يرزقهم وأنه وحده يدير أمورهم فلا يستحقون التكفير ولا القتال إلا من ناحية واحدة وهي التوسل بالأموات والطواف والذبح للأصنام!!!

أما النصوص الكثيرة المتواترة المتوافرة الصريحة الصحيحة القطعية الدلالة التي فيها تعداد لجرائم المشركين وصنوف كفرهم باللّه وبرسوله وبكتابه وباليوم الآخر، فكل هذا لم يره الثلاثي المدهش (ابن تيمية ابن عبد الوهاب وحفيده) ليكون كافياً لتكفير المشركين، اللهم إلا أن المشركين اختلفوا مع الرسول في أن اللّه هل هو الرب الواحد كما يقول المشركون أم هو الرب والإله الواحد كما يقول الرسول، فلو كان الرب والإله مترادفين لبطل استحلال رسول اللّه، لدماء المشركين لأن الخلاف حينئذ سيكون لفظياً بين أبي جهل مثلاً وبين رسول اللّه، ولانتفى أن يكون بين الرسول ﷺ وبينهم -أي: المشركين- نزاع بل كانوا يبادرون الى إجابته ويلبون دعوته[2]، (ولو كان التوحيد هو مجرد معرفة أن اللّه ربنا وخالقنا، لم يكن بين الأمم ورسلهم اختلاف؛ فإنهم كانوا مقرين بهذا النوع).[3]

(ولكن إن سألت ابن تيمية ومن تبعه عن قبائح وموبقات مخالفيهم من علماء المسلمين من الأشاعرة والماتريدية والصوفية والمذاهب والفرق الأخرى الإسلامية، فستجد عندهم من ذلك الشيء الكثير، ولن تخطئك سيل السبائب

---

(١) تيسير العزيز الحميد (ص٢٧)، دار النشر: عالم الكتب بيروت ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي.

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص١٨٢).

(٣) الشرك في القديم والحديث (ص٨٥).

والشتائم اتجاه مخالفيهم من المسلمين، مثل قولهم عنهم: (عبّاد القبور، مشركون، وثنيون، مرتدون، شرّ من أبي جهل ..)، بل ستجد الإقذاع ينهال على علماء المسلمين الكبار، كما هو الحال عند أحد الوهابية وهو ابن قيصر الأفغاني؛ فإنه لا تكاد تخلو صفحة من كتابه الذي ألفه في هذا الباب إلا وفيها إقذاع في الشتم والتكفير والتضليل لأمثال السبكي وابن حجر الهيتمي والجرجاني والتفتازاني والفخر الرازي والبيضاوي والشعراني والغزالي والسيوطي والحصني.... والقائمة تطول، فهؤلاء عند الأفغاني وشيوخه وثنيون مشركون خرافيون عبّاد القبور...!!!!

وأما مشركو قريش فتجد ابن قيصر الأفغاني (تلميذ الألباني) كزعيمه ابن عبد الوهاب يتحدث عنهم بأدب، بل يتأوّل الأفغاني وشيوخه لهم، ويعتذر عنهم في قبائحهم وسبهم لله ورسوله وفي إلحادهم وكفرهم بالله كما سبق، بل تراه يعدد مناقب المشركين فهم عند الأفغاني: (على بقية من بقايا الملة الإبراهيمية، وكانوا يسمون أنفسهم الحنفاء؛ وكانوا يعبدون الله تعالى ببعض العبادات، كالصلاة والحج والصوم، ويعظمون الله تعالى بأفعال تعظيمية؛ ولا سيما السجود وأقوال من الذكر والدعاء؛ والطهارة والغسل من الجنابة، وكانت فيهم الزكاة، وقرى الضيف، والاهتمام بابن السبيل، وحمل الكَل، والصدقة على المساكين، وصلة الأرحام، والإعانة على نوائب الحق، والذبح في الحلق واللبّة، وكانوا يحرمون المحارم كالأم والبنت والأخت، وكان فيهم القصاص...).[1]

ولكن انظر في مقابل هذا الثناء على المشركين ماذا يقول الأفغاني عن علماء المذاهب الأربعة الذين أجازوا التوسل والاستغاثة: (إن القبورية هم عبدة القبور، وعبّاد الأوثان والأنصاب والأشجار والأحجار، فالقبورية كما أنهم وثنية أقحاح كذلك هم نصبية أجلاد حجرية أصلاب).[2]

---

(١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (٢١٢/١).

(٢) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (٤٩٨/١).

فلم يا ترى كل هذا الثناء على هؤلاء المشركين والإقذاع في شتم المسلمين؟!

والجواب: إن هدفهم من ذلك الثناء: أن يثبتوا أن النبي ﷺ سفك دماء المشركين مع فعلهم لكل هذه الخيرات وتجنبهم للموبقات واعتقادهم الحسن بالله، ليقولوا بعد ذلك: إن السبب الوحيد لسفك دمائهم هو توسل المشركين بالأصنام وذبحهم لها واستغاثتهم بها ونذرهم لها، ثم بعد ذلك يقيسون المسلم الذي يستغيث بالرسول أو يذبح لوليّ، ثم يحكمون عليه بالكفر، فإن اعترضت على قياسهم هذا بأن المسلم يعبد الله ويصلي ويصوم ويصلي له بخلاف المشرك، أجابك ابن عبد الوهاب والأفغاني بتعداد مناقب المشركين السابقة، ليقولوا لك أنت وإياهم سواء، بل ليقولوا: إن المسلمين المخالفين هم شرّ من مشركي العرب كما قال ابن عبد الوهاب: (فلا خير في رجلٍ جهال الكفار أعلم منه بمعنى (لا إله إلا الله)).[1]

وقال الأفغاني: (وامتازت قبورية هذه الأمة بأن شركهم أشد من شرك الأولين، وأنهم أعظم عبادة وخوفاً ورجاء من الأموات منهم لخالق البريات).[2]

وبالتالي ليقولوا: فلا حرج علينا أن يسفك ابن عبد الوهاب دماء المسلمين المخالفين له، لأنه إذا كان رسول الله ﷺ سفك دماء المشركين (الطيبين) مع هذا الاعتقاد الحسن والسلوك المستقيم، فمن باب أولى عندهم أن يسفك ابن عبد الوهاب دماء مخالفيه المسلمين (الخبثاء)؛ لأن أولئك المشركين خير عنده من المسلمين؟!!).

إن القول بأن المشركين لم يرتكبوا ما يستحقون به سفك دمائهم إلا توسلهم بالأصنام ونحو ذلك، فأطلب من القارئ الكريم أن يفتح كتاب ربه، ولينظر في أي صفحة منه ولا سيما السور المكية منها، فهل يا ترى تكاد تخلو صفحة من ذكر أوجه كفر المشركين؟! ومن تفصيل قبائحهم الكثيرة

---

(١) كشف الشبهات لابن عبد الوهاب (ص١٦)، تيسير العزيز الحميد (ص١٨٦). وفي جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/ ١٨٤) بل قال ابن عبد الوهاب: (إن كفرهم أشنع من كفر عباد الأوثان). علّق الأفغاني في الحاشية: صدق ورب الكعبة!!.

(٢) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/٤٩٨).

والكلام عن جرائمهم المتعددة التي تفوق الحصر، هذا كله سوى شركهم بالله؟!!

ألم يسبوا الله تعالى، فنهانا الله عن سب آلهتهم لئلا يسبوا إلهنا: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، فهؤلاء المشركون يفضّلون أن يسبوا الله ولا تُسب آلهتهم المزعومة، أليس هذا كافياً في كفرهم؟! إذا كان من يسب ابن تيمية كابن حجر الهيتمي والكوثري يكفرّه ابن قيصر الأفغاني، ألا يستحق من يسب الله أن يكفّر؟

ولكن ابن عبد الوهاب ومن تبعه تستروا عن سب المشركين لله، وراحوا يسردون لنا مناقب المشركين، ولعل الأفغاني رأى أنه من العسير التستر عن المشركين هنا، فسرد آية الأنعام السابقة واعتذر عن المشركين بأنهم أرادوا سب الرسول، أو أنهم حملهم الغضب على ذلك؛ ولكن الأفغاني وأمثاله لا يجدون عذراً لمن يسب ابن تيمية؛ وهكذا يكون ابن تيمية عند هؤلاء أعزّ عليهم من الله!!

ألم ينسب المشركون إلى الله الولد كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [الأنعام: ١٠٠]؟!!.

ألم يقولوا (الملائكة بنات الله)؟!!! ولنستمع إلى البيان الإلهي: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ۗ تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴿٥٦﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [النحل: ٥٥ - ٦٠].

فيا ترى لو أحصينا صنوف الكفر في هذه الآيات فقط، فكم جريمة اقترفها مشركو قريش، كل منها كافية للحكم عليهم بالكفر، فهذه الآيات نسبت إليهم أنهم: أولاً: كفروا بالقرآن، وثانياً: نسبوا لله الولد، وثالثاً: جعلوا له

البنات التي تسوّد وجهه إذا بشروا بها، وجعلوا لهم ما يحبون من البنين، ورابعاً: كذبوا باليوم الآخر.

ألم يحاربوا الله ورسوله وينفقوا الأموال الطائلة ليصدوا عن سبيل الله كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[الأنفال: ٣٦]؟!!!.

ألم يستبعدوا قدرة الله على البعث كما حكى الله لنا على لسان أحدهم: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ ﴾ [يس: ٧٨]؟!!!.

ألم يكذبوا رسول الله، ويتفننوا في الإقذاع في شتمه وإيذائه؟! فكم قالوا عنه شاعر ومفتري وكاهن وساحر -حاشاه فداه أبي وأمي- كما تجد ذلك في كتاب الله؟؟!! قال تعالى: ﴿ وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾ ﴾ [ص: ٤]، وقال: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الأنبياء: ٥].

ألم يغروا به السفهاء، ويسخروا منه، ويحرّضوا عليه، ويصدوا الناس عن دعوته؟! كما روى البخاري: (بينما رسول الله ﷺ قائم يصلي عند الكعبة وجمع قريش في مجالسهم إذ قال قائل منهم ألا تنظرون إلى هذا المرائي أيكم يقوم إلى جزور آل فلان فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها فيجيء به، ثم يمهله حتى إذا سجد وضعه بين كتفيه؟ فانبعث أشقاهم، فلما سجد رسول الله ﷺ وضعه بين كتفيه وثبت النبي ﷺ ساجداً فضحكوا حتى مال بعضهم إلى بعض من الضحك).[1]

بل أغروا به العقلاء كأبي معيط وكان رجلاً حليماً لا يؤذي النبي ﷺ، فاغتاظوا منه وقالوا: (تأتيه في مجلسه وتبصق في وجهه وتشتمه بأخبث ما تعلمه من الشتم، ففعل).[2]

ألم يقل أبو جهل -الذي يفضله ابن عبد الوهاب وشيعته على مخالفيه من المسلمين-: (لئن رأيت محمداً يصلي عند الكعبة لأطأن على عنقه؟!!!).[1]

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٤٩٨)، كتاب الصلاة، أبواب سترة المصلي باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا من الأذى.

(٢) أخرجه ابن مردويه وأبو نعيم في الدلائل بسند صحيح من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما. انظر الدر المنثور للسيوطي (٦/٢٥٠).

ألم يهموا بقتله كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الأنفال: ٣٠]؟!!

أهؤلاء الكفرة المجرمون صاروا عندكم أفضل من كبار فقهاء المسلمين ومحدثيهم ومتكلميهم وعلمائهم كالسبكي والسيوطي والهيتمي والتفتازاني والجرجاني والفخر الرازي؟!! الذي أفنوا أعمارهم في خدمة دين النبي ﷺ ونشر سنته، ولو رأوه لقبلوا أقدامه ولذبوا عنه بأنفسهم وفدوه بأولادهم وأمهاتهم!!

فتأمل كيف صار من يبصق في وجه النبي ﷺ ويسبه ويؤذيه، بل ويسب الله، ويحارب الله ورسوله، وينسب لله الولد، وينكر اليوم الآخر، وينفق ماله ليصدّ عن سبيله؛ كيف صار عند هؤلاء القوم خيراً ممن يقبّل أقدام النبي ﷺ ويذب عنه، ويتأسى به، ويفني عمره لينشر دينه وسنته وكتابه، ويذود عنه؟! اللهم احفظ علينا ديننا الذي هو عصمة أمرنا.

ألم يكذبوا بالقرآن ويقولوا عنه (أساطير الأولين)، وتارة: شعر، وتارة: سحر، إلى غير ذلك؟! كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [النحل: ٢٤]، وفي قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ [هود: ١٣]، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي لا يخطئها إلا الأعمى، ألم يكذبوا باليوم الآخر كما في قوله: ﴿ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨٢]؟!

كل هذا ثابت في الآيات الكثيرة التي تعادل ما يقرب من نصف القرآن، تغاضى عنه ابن تيمية ومن بعده ابن عبد الوهاب وشيعته، وراح يعدد لنا مناقب كاذبة للمشركين، تبرعاً من كيسه وجعبته؛ كل هذا لم يقنع حفيده بكفر قريش لذلك هو في حيرة من أمره، وهذا ما جعله يطلب منّا أن نفتش عن سببٍ ما نكفّر به المشركين؛ كل هذا ستره الأفغاني لئلا يفضح المشركين، وراح يعدد لنا محاسنهم المزعومة من جيبه ويذب عنهم.

فإذا كان سبّ الله، ونسبة الولد إليه، والصد عن سبيله، والتكذيب

---

(١) انظر: صحيح البخاري (١٨٩٦/٤)، كتاب التفسير باب تفسير سورة العلق حديث رقم (٤٦٧٥).

بكتابه، والتكذيب برسوله وباليوم الآخر؛ ليس كافياً عندكم للحكم على الإنسان بالكفر، مع أن كل واحدة من هذه الخصال جاءت آيات كثيرة صريحة بكفر من يرتكبها، فكيف كفرتم إذن من دعا غائباً، أو سافر لزيارة قبر النبي ﷺ، أو مس قبره تبركاً، أو دعا أو صلى لله عند القبر، أو بنى مسجداً على قبر، أو حلف بالنبي ﷺ، أو توسل به، أو نذر له على نية التصدق عنه وإهداء الثواب له؟

وكل هذا لم تأت آية أو حديث بحرمة ذلك فضلاً عن كفر من يفعل ذلك؛ بل جاءت أحاديث أو آثار عن السلف بجواز ذلك كما سيأتي، وإنما جاء الحكم بكفر أو ضلال من يفعل ذلك من كلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب، وبناء على نظرية تقسيم التوحيد إلى ألوهية وربوبية.

فيا سبحان الله كيف ترك ابن تيمية كل تلك الآيات الصريحة التي تعدد صنوف كفر مشركي قريش، من تكذيبهم لله ورسوله وسبهم لله ورسوله، ومحاربتهم لله ورسوله، وقولهم عن القرآن: أساطير الأولين، وقولهم عن رسول الله ﷺ: ساحر وشاعر ومفتر -حاشاه- ومن قولهم: إن الملائكة بنات الله، وأن الجن شركاء لله، وإنكارهم للبعث واليوم الآخر، وتعجيزهم الله أن يحيي الموتى، كل هذا نسيه أو تناساه ابن تيمية وقومه، وراحوا يعلقون كفر قريش على أمر آخر متوهم؛ وهو أن سبب كفر قريش أنهم كانوا يدعون الأموات ويتشفعون بالصالحين.

فليت شعري أين في كتاب الله أن قريشاً كانت تدعو الأموات وتتشفع بالصالحين فضلاً عن أنهم كفروا بسبب ذلك؟

وسيأتي البيان الشافي بأن قريش ما كانت تدعو الأموات؛ لأن الموت عندهم عدم، ولا تتشفع بالصالحين؛ لأنهم لا يؤمنون بالأنبياء فضلاً عن أتباعهم الصالحين.

المبحث السادس: الثمرات الدموية لعقيدة تقسيم التوحيد على المسلمين بعد ابن تيمية إلى اليوم:

سبق وأن بينا من قبل أن عقائد ابن تيمية تلاشت تماماً بعد موته، وصارت مقصورة على بعض الأشخاص المنزوين عن المجتمع والعلماء، كأبن القيم، ودام الأمر على ذلك، فنسي الناس فتنة ابن تيمية وفتاواه الشاذة، وكل ذلك بهمة العلماء، إلى حين خمسة قرون، حيث استيقظ الناس على دعوى لابن عبد الوهاب النجدي مطابقة لدعوى ابن تيمية، ولكن تختلف عنها من حيث أن دعوى ابن عبد الوهاب مقرونة بقوة السلاح، لقد استند ابن عبد الوهاب في تكفيره للمسلمين واستباحة دمائهم بفتوى ابن تيمية في تقسيم التوحيد، حيث فزع ابن عبد الوهاب إلى قبور الصحابة والتابعين والصالحين فدمرها، وكفر كل من يزورها وكل من يتوسل بالنبي ﷺ، بل وكل من يزور قبره بقصد زيارة القبر، فكان أتباعه وجنده يسألون الناس ليتبينوا منهم فمن قال جئت لزيارة النبي ﷺ أخذوه وقتلوه، نعم لقد دانت الجزيرة العربية لابن عبد الوهاب، وفرض على أهلها هذا الفكر التكفيري للمسلمين، الذي رفض من قبلهم ولكن كثيراً من أولادهم وأحفادهم، بدأوا شيئاً فشيئاً يتسلفون إلى زماننا هذا، ومن فضل الله أن هذا الفكر لم يتسرب إلى خارج الجزيرة العربية، بل حتى في الجزيرة العربية بقي محدوداً في المناطق، فليس كل أهالي مناطقها من السلفيين.

وإنك إن قرات كتب تاريخ نجد بأقلامهم رأيت العجب فإنهم ألّفوها على طريقة السيرة النبوية فيقولون: دخلت جيوش الاسلام المظفرة إلى مدينة كذا فقتلوا الرجال وأخذوا الأموال وسبوا نساء المشركين!!!!

أعاذنا الله من فعل الخوارج، واستحلال دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم بمثل هذا الأفكار الشاذة المبتدعة في الدين، كيف وهم يكفّرون المسلمين ويسفكون دماءهم فرحين معتقدين أنهم يحمون العقيدة والإسلام، وأنهم يفعلون كما فعل النبي ﷺ حين قاتل العرب المشركين؟!

وقد ذكرت في الملاحق بعض عباراتهم فانتظرها.

لكننا اليوم مع عميق الأسف عدنا من حيث بدأ ابن عبد الوهاب، فإن هذا الفكر المتطرف الشاذ التكفيري قد تبنته بالنشر على أنه الإسلام الحقيقي، دولاً صليبية تريد تشويه الإسلام، فانتشر بقوة الإعلام ودعم حكومات دول الجزيرة العربية له، فعاد التكفير إلى ساحات المسلمين بأسماء جديدة مختلفة ولكنها بمضمون واحد تقسيم التوحيد، وتكفير علماء الأمة الذين أجمعوا على جواز التوسل بالذوات المقربة إلى الله، وعلى جواز الاستغاثة بالأموات، وعلى جواز زيارة القبور للتبرك، -وكل نصوص الجواز ستأتي في مبحث التوسل فانتظرها- هذه القنوات الإعلامية بدأت بالتمهيد في هذا الفكر لتبنّي القوة بعد ذلك، فشكلت كتائب مقاتلة تتبنى التفجيرات الانتحارية بين المدنيين وفي الدوائر الحكومية، بل وفي المساجد أثناء صلاة الجمعة، كل ذلك بتأصيل ابن تيمية قبل سبعة قرون بتقسيمه للتوحيد وتكفيره لعامة المسلمين الذين لا يعتقدون بما يعتقد، الكل عندهم كفاراً موظف الدولة لكونه يعمل ويوالي الكفار وهم الحكومات، والشرطي كافر لأنه يعمل عند الكفار، والعلماء كفاراً لأنهم قبوريون -يعني يجيزون زيارة القبور للتبرك-، وعلى ذلك فقس وكل أولئك لا يشفع لهم قولهم لا إله إلا الله لأن السلفية سيقولون هؤلاء مؤمنون ربوبية مشركون ألوهية!!!

ونحن ساعة كتابة هذه العبارات نشهد في العراق وسوريا واليمن وليبيا، ثورات سلفية ضد الأنظمة العلمانية، كفرت هذه الثورات بداية الحكومات، فاجتمع لها عدد لا بأس به من الناس، لكن هؤلاء السلفيون سرعان ما شكلوا مجالس سموها مجالس شرعية، صارت تحكم بكفر المسلمين، لا سيما علمائهم، استناداً إلى تقسيم التوحيد، ويعدّون المسلمين المكفَرين أشد كفراً من أبي جهل وأبي لهب وفرعون، نعم إنها البذرة التي زرعها ابن تيمية وسقتها الصليبية العالمية ويعيش ثمارها الدموية المسلمون اليوم ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الفصل الثالث: بدع ابن تيمية في العقائد:

المبحث الأول: تعداد لأخطر بدعه مع الأدلة وبعض الشروح:

قلت: هذا مبحث مختصر في شواهد من كتب ابن تيمية، نثبت فيها تجسيمه الصريح للذات الإلهية ونفي التنزيه عنها، والغاية من سوق هذه الشواهد التوجه إلى العلماء الذين لا يزالون إلى اليوم يقفون على الحياد كما بينا في موضع سابق، فإننا نقول لهم اقرؤوا هذه النصوص ثم احكموا بأنفسكم هل هذا الرجل -ابن تيمية- من أهل السنة والجماعة؟ ويطيب لي هنا أن أنقل كلاما هنا للأستاذ سعيد فودة -حفظه الله- يبين فيه سبب وقوف عدد من علماء أهل السنة الجماعة على الحياد من ابن تيمية يقول في كتابه القيّم (الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية ص ١٦) يقول: (ومع أن كثيراً من العلماء المنتشرين في العالم الإسلامي في هذا الزمان هم أصالة من المنتمين إلى مذهب أهل التنزيه، إلا أنهم لعدم إتقانهم كثيراً من مبادئ وقواعد علم الكلام الذي هو علم التوحيد، فقد ازدادت الرؤية عندهم ضعفاً، فصرت تراهم مع حسن طويتهم وإخلاص نيتهم إذا رأوا مجسماً يحسنون الظن به ويحملون كلامه على محمل حسن، حتى وإن كان ظاهره التشبيه والتجسيم، هروباً منهم من تبديعه أو تكفيره، مع أن المقصود أصالة هو فصل الحق عن الباطل).

قلت: وقد سمعت من كثير منهم عبارات تظهر هروبهم من الحكم على ابن تيمية من باب تقواهم وورعهم وخوفهم من تكفير يدفعون ثمنه يوم القيامة، علماً بأنهم من مراجع هذا الزمان، وعملهم هذا فتح الباب أمام الناس ليحسنوا الظن بابن تيمية فيأخذوا عنه شذوذه وبدعه وضلالاته، فسألت نفسي لماذا لم يكونوا على هدي علماء زمان ابن تيمية الذين وقفوا في وجهه وحكموا بسجنه وبينوا ضلالاته فأطفأوا الفتنة ووأدوها في ساعتها؟ أليس هذا سداً لباب البدعة وسداً لتهور الشباب المسلم وراء هؤلاء السلفيين مصاصي دماء المسلمين؟ ألم نكن لو فعلنا ذلك الإنكار والبيان الصريح بحق ابن تيمية لكنا وفّرنا كل

الدماء التي سالت في الدول الإسلامية في العقدين السابقين؟ مع إيماننا بنفاد القدر الإلهي.

وإليكم بعض النصوص التيميّة:

المطلب الأول: اعتقاد ابن تيمية أن الله جسم لأنه لا موجود إلا وهو جسم - كما يعتقد-:

قال ابن تيمية في نقض أساس التقديس (٩/١) في معرض إثباته الجسمية لله تعالى: (ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم). اهـ

قلت: واعتقاد أهل السنة والجماعة بل سائر الفرق الإسلامية عدا المجسمة أن الله تعالى ليس جسماً؛ لأن الجسم من صفات المخلوقات، وتعالى الله أن يتصف بصفة من صفات الحوادث.

المطلب الثاني: يعتقد ابن تيمية أن الله تعالى لا يعرف بالعقل وإنما بالحواس الظاهرة والباطنة أما الباطنة فهي عنده التخيل والوهم!! وأما الظاهرة فالحواس الخمس!!!

قال ابن تيمية في ذات المصدر السابق (١٩/١) يرد على الإمام الرازي -رحمه الله- لما نهى عن التوهم والخيال بحق ذات الله تعالى واستحالة معرفته بالحواس الخمس قال ابن تيمية:

(وهذه حقيقة قول الجهمية الذين يقولون إنه لا يمكن رؤيته وإحساسه، فإن كل موجود قائم بنفسه يمكن رؤيته، بل كل موجود يمكن إحساسه، إما بالرؤية وإما بغيرها، فما لا يعرف بشيء من المحسوس لم يكن إلا معدوماً، حتى إن الصور الذهنية يمكن إحساسها من حيث وجود ذاتها، ولكن هي من جهة مطابقتها للمعدومات كلية، والمطابقة صفة لها إضافية، فهذه معاني ينبغي أن يفطن لها). أهـ

قلت: انظر كيف يصنف ابن تيمية قول أهل السنة والجماعة بقول الجهمية؛ لأجل موافقة الجهمية لأهل السنة والجماعة في هذه المسألة، فيشوه بذلك قول أهل السنة والجماعة ويصرف القارئ عنه تماماً، ثم انظر كيف يصرح بأنه

يمكن أن يُحس الله تعالى، ويمكن أن تدرك الله إدراكاً مباشراً، ويمكن رؤيته بالبصر، ثم ويمكن أن نعتمد على الخيال في معرفته بقياسه على المشهودات... نسأل الله العافية.

وأما أهل السنة والجماعة فإنهم يعدون معرفة الله تعالى غير ممكنة إلا بالعقل وبقدر الطاقة، أي ليس ممكناً معرفة الله معرفة كاملة، فلا يدرك ذات الله إلا الله تعالى.

كذلك يمنعون الحس بذات الله تعالى بالحواس البشرية لأنه لا مناسبة بين الخالق والمخلوق والحواس مخلوقة فكيف لها أن تدرك الذات القديمة وهي أصلاً -الحواس- قد لا تدرك المحسوسات فكيف تدرك الله تعالى.

وأما الخيال والوهم فمحال أن يكونا أداة أو وسيلة لمعرفة الله تعالى لأن الخيال يعتمد على الصور الحسية التي في ذاكرته، فلما يتخيل الإنسان لا يخرج من دائرة المحسوسات التي برمج الله تعالى عقله عليها فكيف يدرك بهذا الخيال الذات القديمة وفي حال تخيلها، تخيلَها مقاسة على محسوس، وهذا هو التجسيم والتشبيه بعينه، ولذلك قال أهل السنة والجماعة: "كل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك".

المطلب الثالث: الله تعالى عند ابن تيمية يُسمع كلامه ويُرى ويُحس به ويُلمس!!!

قال ابن تيمية: (التسعينية ٥/٥٤): (ويقال لهم: فإن الله تعالى يمكن رؤيته وسماع كلامه، بل قد سمع بعض البشر كلامه وهو موسى عليه السلام، وسوف يراه عباده بالآخرة، وليس من شرط كون الشيء موجوداً أن يحس به كل أحد في كل وقت، أو أن يمكن إحساس كل أحد به في كل وقت، فإن أكثر الموجودات على خلاف ذلك، بل متى كان الإحساس به ممكناً ولو لبعض الناس في بعض الأوقات صح القول بأنه يمكن الإحساس به). اهـ

وقال بعد ذلك بيسير: (وأثبتوا أيضاً بالمقاييس العقلية أن الرؤية يجوز تعلقها بكل موجود، فيصح إحساس كل موجود، ومنهم من طرّد ذلك في اللمس). اهـ

وقال في ذات المصدر (ص ٤٦): (ومعلوم أن الخلق كلهم ولدوا على الفطرة، ومن المعلوم بالفطرة أن ما لا يمكن إحساسه لا باطناً ولا ظاهراً لا وجود له).اهـ

وقال ابن تيمية في تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال (٢٣٧/٢) معترضاً على أهل السنة والجماعة كيف لم يصفوا الله بصفات الكمال حين منعوا أن يحس بالحواس قال: (وأما قول القائل إنه لو قيل لهم -أي أهل السنة والجماعة- أيهما أكمل؟ ذات توصف بسائر أنواع الإدراكات من الذوق والشم واللمس أم ذات لا توصف بها؟ لقالوا الأول أكمل، ثم لا يصفوه -أي الله- بها). اهـ

ثم قال في نفس المصدر السابق (٢٣٧/٢): (والقول الثالث: إثبات إدراك اللمس دون الذوق، لأن الذوق إنما يكون بالمطعوم فلا يتصف به إلا من يأكل ولا يوصف به إلا ما يُؤكل، والله سبحانه منزه عن الأكل منه، بخلاف اللمس فإنه بمنزلة الرؤية). أهـ

قلت: إذا ابن تيمية ينزه الله أن يتذوقه الناس لا ينزهه أن يلمسه الناس!!!

المطلب الرابع: العالم عند ابن تيمية قديم النوع حادث الآحاد:

قلت: معنى ذلك عنده أن التسلسل في القدم جائز وواقع، وأنه لا يزال هناك عالم ومخلوقات مع الله من القدم لكنها ليست بذاتها وإنما جنسها واحد، فلا يزال الله يخلق عالماً ويعدم قبله عالم وهكذا إلى ما لا أول له!!! وهذا القول قريب من قول الفلاسفة الذين قالوا بقدم مادة العالم وحدوث صورتها، وثار عليهم أهل السنة على رأسهم الغزالي رحمه الله فبيّنوا بطلان قولهم وأنه يفيد تعدد القدماء.

قال ابن تيمية (درء التعارض ٢١٦/١): (وإن أريد به أن يحدث قبل كل حادث حادث وهلم جرا فهذا فيه قولان، وأئمة المسلمين والفلاسفة يجوزونه) اهـ

قلت: هذا تصريح ابن تيمية بقدم العالم، لكن الأخطر كذبه على علماء الأمة بقوله أن ذلك قول أئمة المسلمين!!! بل هو من أقوال الفلاسفة الذين رد عليهم علماء المسلمين كالغزالي رحمه الله.

ويقول ابن تيمية في معرض إثباته -حسب زعمه- أنه لا بد من كون مخلوق مع الله من الأزل، وإلا لم يكن يستحق اسم الخالق لأن صفة الخالق عند ابن تيمية لا يستحقها الله إلا إن خلق، أما عند أهل السنة والجماعة وجمهور المسلمين سواهم فإنهم يقولون: إن الصفة تكفي أن تكون صلوحية قديمة، أي: ليس شرطاً أن يخلق بل يكفي اتصافه بصفة قدرته على الخلق.

فيقول ابن تيمية في كتاب مجموعة الرسائل والمسائل (٢/٣٥٠) محرفاً حديث النبي ﷺ ((.... **كان الله ولم يكن شيء معه...**)).[1] : (منهم من قال: إن مقصود الحديث إخباره بأن الله كان موجوداً وحده، ثم إنه ابتدأ إحداث جميع الحوادث وإخباره بأن الحوادث لها ابتداء بجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم وإن جنس الزمان حادث لا في زمان، -**قلت: وهذا قول أهل السنة والجماعة وسائر جمهور المسلمين عدا ابن تيمية الذي سينقض هذا الكلام فقال:** - والقول الثاني في معنى الحديث إنه ليس مراد الرسول ﷺ هذا بل أن الحديث يناقض هذا، ولكن مراده إخباره عن خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله....)

قلت: عند ابن تيمية أن العالم اثنان؛ مشهود وهو ما نراه وعالم كان قبله هو الذي عدمه وخلق غيره وهكذا... فهو حمل الحديث على العالم المشهود حتى يثبت أن هناك عوالماً قبله من الأزل كانت مع الله!!! فتأمل تحريف الحديث الذي أجمع على صحته وشرحه علماء الأمة قاطبة؛ لكونه نصاً لا يحتمل التأويل مطلقاً. وهناك نصوص كثيرة جداً يمكن للمتابع مراجعتها في المصدر المذكور.

المطلب الخامس: اعتقاد ابن تيمية أن الله جسم له أبعاض وأجزاء لكنه يعتقد أنها لا تنفصل عنه بل تبقى متصلة!!!!

قال ابن تيمية في نقض أساس التقديس (١/٣٣) الذي ألفه رداً على كتاب أساس التقديس للإمام الرازي رحمه الله، الذي يرد فيه على المجسمة، قال ابن تيمية مخاطباً الإمام الرازي رحمه الله: (وإن أردت أنهم وصفوه بالصفات الخبرية

---

(١) صحيح البخاري (١٢١/٩)(٧٤١٨) باب من انتظر حتى تدفن.

مثل الوجه واليد وذلك يقتضي التجزئة والتبعيض، أو أنهم وصفوه بما يقتضي أن يكون جسماً، والجسم متبعض ومتجزئ، وإن لم يقولوا هو جسم، فيقال: لا اختصاص للحنابلة بذلك، بل هذا مذهب جماهير أهل الإسلام، بل سائر أهل الملل والنحل وسلف الأمة وأئمتها).

قلت: ليته اعتقد التجسيم ونسبه إلى ذاته، لكنا قلنا "الله هو من يحاسبه" ولكنه ينسب التجسيم والتبعيض إلى سائر الأمة!!!!

وانظر إلى استدلاله بعقائد أهل الكتاب (أهل الملل والنحل) لأنهم يوافقوه على تجسيمه!!! فلا أدري كيف صار التوراة والإنجيل مرجعين في العقيدة لأمة الإسلام عند ابن تيمية!!

وقال ابن تيمية في نفس المصدر (٩٧/١): (فالفريقان اتفقوا على أن الوهم والخيال يقبل قول المثبتة الذين ذكرت أنهم يصفونه بالأجزاء والأبعاض وتسميهم المجسمة، فهو يقبل مذهبهم لا نقيضه بالذات). أهـ

قلت: ليس بعد هذا النص نص في جرأة ابن تيمية في ترجيحه مذهب المجسمة في تألف الله تعالى من الأجزاء والأبعاض، وأن دليل ذلك الخيال والوهم الذي به تعرف من هو الله كما بينا في وسائل المعرفة عند ابن تيمية.

وإليك أخي هذا النص من ابن تيمية الذي يثبت الأعضاء المركبة لله ولكنه ينفي أن تنقسم أعضاؤه ويشبه ذلك الانقسام المحال بانقسام المني ...

قال ابن تيمية في (نقض أساس التقديس ٤٩/١): (الوجه الثامن عشر: قولك عن الحنابلة وغيرهم أنهم التزموا الأجزاء والأبعاض أو ما هو في معناه اصطلاح المتكلمين أو بعضهم، أما الأول: فإن لفظ الأجزاء والأبعاض إذا أريد به أنه يتجزأ أو يتبعض التبعيض والتجزي المعروف بمعنى وقوع ذلك، كما تتجزأ أو تتبعض الثياب واللحم وغيرها كأبدان الحيوان، وكما يتجزأ أو يتبعض الحيوان والثمار والخشب والورق ونحوها، وكما يتجزأ ويتبعض الحيوان بخروج المني وغيره من العضلات، ومن ذلك يولد شبه منه بانفصال جزء منه كمني الرجل ومني المرأة ودمها فهذا يمتنع باتفاق المسلمين، ولم يقل أحد من الحنابلة بل من المسلمين فيما علمنا أنه يتجزأ ويتبعض بهذا المعنى.....). أهـ

قلـت: ابـن تيميـة لا ينفـي الأبعـاض مطلقـا عـن الله وإنمـا ينفـي إمكانيـة انقسامها، وانظر إلى ما ساقه ابن تيمية من مثال ما تحته خط عن إمكان تجزء الله وفصل أعضائه!!!!

ومن أراد الزيادة فليراجع المصدر فإنه سيقرأ ما لا يخطر له ببال.

المطلب السادس: يعتقد ابن تيمية أن الله تعالى في جهة السماء الفوق وأن لـه حـدوداً وأبعـاد وأنـه خلـق مخلوقاتـه تحتـه وبخلقهـم تكمـل صفة الفوقيـة عنـده فصفاته تكتمل بمخلوقاته!!!

قلت: لا تتعجب ولا تستعجل أيها القارئ تابع معي ما يقول ابن تيمة في (نقض أساس التقديس ١/١١٩): (إذا كانت إحدى هاتين المقدمتين الضرورتين تستلزم أنه مباين للعالم، والأخرى تستلزم أنه جسم، فقد ثبت بموجب هاتين المقدمتين صحة قول القائلين بالجهة، وقول القائلين بأنه جسم، وكونه جسماً يستلزم القول بالجهة كما توافقون عليه، وقول القائلين أنه بالجهة يستلزم القول بالجسم كما تقولون أنتم). أهـ

بل ينسب قول المجسمة للسلف فقال في نفس المصدر (١/١٠٠): (ولم يذم أحد من السلف أحداً بأنه جسم ولا ذم المجسمة). أهـ

قال ابن تيمية في درء التعارض (٢/٢٨) مستشهداً بقول أبي سعيد الدارمي المجسم: (قال أبو سعيد: والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه، ولكن يؤمن بالحد ويكل علم ذلك إلى الله، ولمكانه أيضاً حد وهو على عرشه فوق سماواته فهذان حدان اثنان، فمن ادعى أنه ليس له حد فقد ردّ القرآن وادعى أنه لا شيء لأن الله وصف حد مكانه فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] وقال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠] فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله، وجحد بآيات الله).

قلت: فلا كلام بعد هذا الاعتراف الصريح من ابن تيمية أولاً: بتجسيم الله تعالى، وثانياً بجعله أبا سعيد الدارمي المجسم مرجعاً يستشهد بكلامه، وهذا

ليس هنا فحسب بل في كل كتبه ومقالاته بل كان يوصي أتباعه بقراءة كتاب أبا سعيد الدارمي وكتاب السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل وهما من المجسمة.

المطلب السابع: اعتقاد ابن تيمية أن لله تعالى حيّز ونهاية جسمية وحركة وانتقال من حيز إلى حيّز!!!!

قال ابن تيمية في (نقض أساس التقديس ٢/٢٠٩) (وعلى هذا نقول حصوله في حيز معين دون غيره بمشيئته واختياره، وذلك لأن هذا هو الفعل والتصرف والحركة، كما يقولون: إنه مازال متكلماً إذا شاء، كذلك يقولون: ما زال فاعلاً بنفسه إذا شاء، وعلى هذا فحصول ذاته في الأزل يكون أزلياً، لأنه من لوازم ذاته، ولكن تعيين حيّز دون حيّز هو تابع لمشيئته واختياره، وذلك أن الأحياز ليست أموراً وجودية، بل هي أمور عدمية، فليس الأمر إلا مجرد كونه يفعل بنفسه ويتصرف).

قلت: علماً بأن الحيز من لوازم الأجسام وهو من المحالات في حق الله تعالى؛ لأنه صفة من صفات الحوادث. فانظر إلى هذه القبائح المتتالية التي بناها ابن تيمية على قاعدته الأصلية بقياس الغائب على الشاهد في حق الله تعالى، واستشهد لها بنصوص متشابهة أمرنا الله تعالى أن لا نخوض فيها، وأن نحملها على النصوص المحكمة التي تنزه الله تعالى عن صفات المخلوقين، فوصل بالنهاية إلى هذه الضلالات، فماذا عليه لو أنه اتبع ما أجمعت عليه الأمة وأراح نفسه وبدنه وسلمت عقيدته، فهل يا ترى هناك دافع ما دفع بابن تيمية إلى شذوذه عن الأمة؟ الحقيقة لا أدري.

المطلب الثامن: اعتقاد ابن تيمية بأن صفاته حادثة قائمة في نفسه ولكنها قديمة من حيث النوع يعني يقول بحلول الحوادث بذات الله تعالى!!!

قال ابن تيمية في (منهاج السنة ١/٢٢٤): (فإن قلتم لنا: فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب، قلنا لكم: نعم، وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل، ومن لم يقل أن الباري يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتي ويجيء فقد ناقض كتاب الله).

قلت: وغير ذلك من النصوص التي لا تحصى في سائر كتبه، فإنها عقيدة ثابتة عند ابن تيمية بنى عليها جواز التسلسل في القدم.

وبيان حلول الحوادث بذات الله عند ابن تيمية أنه يقول أن الله إذا أراد أن يخلق شيئاً فإن الخلق فعل حادث في ذات الله يخلق به هذا الشيء خارج ذاته!!!

أما أهل السنة والجماعة وغيرهم من الفرق الإسلامية فقالوا: أن حلول الحوادث محال على الله، فلا يحل الحادث بالقديم، وإن حل ثبت أن الحال به غير قديم بل حادث، فصفات الله قديمة وأما الأفعال فإنها حادثة خارج الذات صادرة عن صفات قديمة، فإرادة الله وقدرته قديمة خلقه للناس تنجيزي حادث، فالله متصفاً بصفة الخالق قبل أن يخلق فهو خالق كل شيء بإرادته الأزلية التي خصصت وجود كل موجود على حسب علمه الأزلي، فكل موجود تتعلق به قدرة الله تعالى في الزمان الذي تعلق به علمه أنه يوجد فيه، وذلك دون أن يحدث في ذاته قدرة حادثة ولا إرادة حادثة ولا علم حادث، وأما صفات الغضب والمحبة هي انفعالات لا يجوز أن تقوم بذات الله؛ لذلك قال علماء الإسلام أن المراد منها إرادة العقوبة وإرادة المكافأة... كل ذك تجاوزه ابن تيمية وهو يعلمه حق العلم لكونه ناقش الأشاعرة في هذه المسائل فلماذا بعد كل ذلك يخالف جمهرة الأمة ويشذ عنها في مسائل قطعية لا تحتمل الاجتهاد؟!

المطلب التاسع: اعتقاد ابن تيمية بأن كلام الله تعالى حرف وصوت قديم النوع حادث الآحاد فالله عنده يخلق كلاماً في نفسه ويعدم كلاماً قبله!!!!!

قلت: يثور الناس عندما يسمعون ما قاله المعتزلة من خلق القرآن، وكثير من طلاب العلم وبعض العلماء يحكمون بكفر المعتزلة بسبب هذه العقيدة، كل ذلك معروف، لكن العجب عند أولئك ومنهم كتّاباً ألفوا في العقائد يسوقون كلاماً لابن تيمية ليدحضوا به كلام المعتزلة في مسألة الكلام!! وكأنهم لا يعرفون شيئاً عن عقيدة ابن تيمية في القرآن، والتي ذكرها في عديد من كتبه والتي هي أقبح من عقيدة المعتزلة بأشواط، **فإن المعتزلة يقولون بأن كلام الله صفة فعل يخلقها بحرف وصوت في غيره لأنه محال أن تقوم به الحوادث** وقد

خالفوا بذلك جمهور المسلمين، **لكن ابن تيمية يقول: إن القرآن كلام الله صفة ذات هي حرف وصوت يخلقه في نفسه هو قديم النوع حادث الأفراد يتألف من سلسلة لا تتناهى في الأزل!!!!** ويفصل ابن تيمية بين معنى الحادث والمخلوق؛ ليتهرب من اتهامه بقوله بخلق القرآن، فينكر أن يكون القرآن مخلوقاً ولكنه يثبت أنه حادثاً، والفرق عنده بين الحادث والمخلوق أن المخلوق ما خلقه الله بغيره خارج ذاته، والحادث ما خلقه الله في ذاته!! فيكون تعليله وتقسيمه أقبح من قوله الأول، فتأمل قبح قوله فإنه زاد عن المعتزلة بأنها حوادث تحل بالله تعالى يخلقها في نفسه!!! فلا أدري كيف يستشهدون بابن تيمية وهو أقبح من المعتزلة في هذه المسألة؟!

وأما أهل السنة والجماعة فقالوا: إن الله تعالى متصف بصفة الكلام، وهي صفة ذات قديمة ليست حرفاً ولا صوتاً، والقرآن المنزل حروف وأصوات مخلوقة تدل على كلام الله النفسي القديم.

وإليك كلام ابن تيمية: قال ابن تيمية في (المنهاج ١/ ٢٢١) يرجح مذهب المجسمة ويطلق عليهم أئمة الحديث والسنة وهو يقصد أبا سعيد الدارمي وعبد الله بن أحمد بن حنبل المجسمان: (وسابعها: قول من يقول إنه لم يزل متكلماً إن شاء بكلام يقوم به، وهو متكلم بصوت يُسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يجعل نفس الصوت المعين قديماً، وهو المأثور عن أئمة الحديث والسنة).

قلت: ونصوص ابن تيمية مستفيضة في ذلك في المصدر نفسه وفي غيره من المصادر فليراجعها من شاء، ويستدل ابن تيمية على مذهبه بروايات ضعيفة وموضوعة ومن تراث أهل الكتاب وبالدليل العقلي -حسب زعمه- بناء على قاعدته الكبرى قياس الخالق على المخلوق، وذلك بقولهم: كيف يتكلم بلا حرف ولا صوت؟! وكيف نسمع الكلام وهو ليس حرفاً ولا صوت؟! ويردون على أهل السنة القائلين بالكلام النفسي: كيف يكون كلاماً وهو نفسي؟! ثم يسوقون نصوصاً من الإسرائيليات الموضوعة ليستدلوا بها على عقيدتهم!!!

وقبل سوق نصوصهم الموضوعة نقول: إن القول بمسموعية الكلام النفسي بغض النظر عن المتكلم أي: كونه قابلاً في نفسه للسماع من دون إرفاقه

بحرف وصوت، وأننا لا نسمعه لا لأنه غير ممكن سماعه عقلاً، بل لأن الله تعالى حجبنا بمشيئته عن سماعه، وهذا القول ليس اختراعاً أشعرياً لا أصل له من الشرع، بل للأشاعرة دليل من النص على مسموعية الكلام النفسي، وهو قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [الزخرف: ٨]، ولهم دليل على أن السر يشمل حديث النفس وكلامها عدا عن اللغة في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [يوسف: ٧٧]. فدل ذلك على أن الكلام النفسي للعباد الذي ليس حرفاً ولا صوتاً هو في نفسه مسموع فهو مسموع لله تعالى ،وكوننا لا نسمعه هو لأنه تعالى لم يسمعنا إياه، ولكن جائز أن تتعلق مشيئته بجعلنا نسمع الكلام النفسي من دون صوت، أي: هو كان وما يزال سبحانه قادراً على أن يجعلنا نسمع كلامنا النفسي منا ومن غيرنا، ولكنه سبحانه حجب سماع ذلك عنا بمشيئته فليس بعد ذلك في إسماع الله تعالى لسيدنا موسى كلامه القائم بذاته سبحانه بلا حرف ولا صوت خارق للعقل بل للعادة.

وإليك نصوص السلفية الموضوعة:

- من الأدلة التي استدل ابن تيمية بها على أن الله يتكلم بصوت: أثر موقوف لابن عباس رضي الله عنه وفيه: (فسمعت الملائكة صوت الجبار يتكلم بالوحي).

وقد ورد استدلاله به في مواضع عدة من كتبه، فمنها: ما جاء في كتابه (الرد على المنطقيين) حيث قال: (ويروى من تفسير عطية عن ابن عباس رضي الله عنه ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾ [سبأ: ٢٣]. قال: لما أوحى الله إلى محمد دعا الرسول من الملائكة ليبعثه بالوحي، سمعت الملائكة صوت الجبار يتكلم بالوحي فلما كشف عن قلوبهم سألوا عما قال الله فقالوا الحق... قال ابن عباس رضي الله عنه: وصوت الوحي كصوت الحديد على الصفا).[1]

ومنها قوله: وفي قول ابن عباس رضي الله عنه: (سمعوا صوت الجبار).[2] وغيرها، وقد

---

(١) الرد على المنطقيين (ص: ٥٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٣/١٧٤).

تبعه على ذلك بعض الوهابية مثل صاحب كتاب (تيسير العزيز الحميد)، وصاحب كتاب (فتح المجيد).

وهذا الأثر أثر ضعيف أخرجه ابن أبي حاتم ابن مردويه كما في الدر المنثور للسيوطي [1] وابن جرير الطبري في تفسيره [2] حيث قال: حدّثني محمّد بن سعدٍ، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمّي، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عبّاسٍ، قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [سبأ: ٢٣] إلى قوله: ﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] قال: (مّا أوحى اللّه تعالى ذكره إلى محمّد ﷺ دعا الرّسول من الملائكة، فبعث بالوحي، سمعت الملائكة صوت الجبّار يتكلّم بالوحي؛ فلمّا كشف عن قلوبهم سألوا عمّا قال اللّه، فقالوا: الحقّ، وعلموا أنّ اللّه لا يقول إلّا حقّاً، وأنّه منجز ما وعد، قال ابن عبّاسٍ: وصوت الوحي كصوت الحديد على الصّفا؛ فلمّا سمعوه خرّوا سجّداً؛ فلمّا رفعوا رؤوسهم ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]. ثمّ أمر اللّه نبيّه أن يسأل النّاس ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾ [الأنعام: ٧٤].

وقد أخرجه ابن مردويه في تفسيره: حدثنا أحمد بن كامل بن خلف حدثنا محمد بن سعد به.

قال ابن القيم: بعد أن ساق الأثر وإسناده من تفسير ابن مردويه: (وهذا إسناد معروف يروي به ابن جرير وابن أبي حاتم وعبد بن حميد وغيرهم التفسير وغيره عن ابن عباس وهو إسناد متداول بين أهل العلم وهم ثقات!!.) [3]

بل هذا سند مسلسل بالضعفاء:

حمد ابن سعد هو ابن محمد بن الحسن بن عطية بن جنادة أبو جعفر العوفي ترجمه الخطيب في (تاريخ بغداد) (٥/٣٢٢- ٣٢٣) وقال: (كان ليّناً في الحديث) ووالده سعد بن محمد ترجمه الخطيب أيضاً (٩/١٢٦-١٢٧) وروى عن أحمد أنه قال فيه: (لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذلك).

---

(١) الدر المنثور للسيوطي (٢/٢٠٦).

(٢) جامع البيان ط هجر (١٩/٢٧٩).

(٣) مختصر الصواعق للموصلي (ص ٤٨٩).

وعمه هو الحسين بن الحسن بن عطية بن سعد: ترجمه الخطيب (٢٩/٨- ٣٢) وغيره وأبوه الحسن بن عطية ضعيف أيضاً اتفاقاً، وقد أورده ابن حبان - المتساهل أصلاً- في (الضعفاء) وقال: (منكر الحديث، فلا أدري البلية منه أو من ابنه أو منهما معاً؟ ترجمته في تهذيب التهذيب).

المطلب العاشر: اعتقاد ابن تيمية أن الله تعالى محيط بالكون بذاته أي أن شكله كروي لأنه يوافق علماء الكونيات في زمانه أن الكون كروي!!!

قلت: على رسلك لا تتعجب كان عليك أيها القارئ أن تعرف هذه العقيدة لابن تيمية مما سبق من عقائده، فإنها اقتضاء لما قاله بالجسمية والفوقية والحيز، وإلى هنا ليس شيئا غريباً على ابن تيمية ولكن الأمر الذي لا يسكت عنه أن ينسب هذه العقيدة إلى الله ورسوله فيفسر حديث (الإدلاء) بحرفيته وينكر تأويله كما نقل الترمذي رحمه الله تعالى فضلاً عن اعتراف ابن تيمية بأن الحديث منقطع ومع ذلك يصر على الاستشهاد به لكونه وجد فيه -حسب زعمه- ما يقوي عقيدته بإحاطة الله بذاته بالمخلوقات.

والحديث طويل والشاهد منه قوله ﷺ: ((**والذى نفس محمد بيده لو أنكم دليتم بحبل إلى الارض السفلى لهبط على الله**)).[1]

قال ابن تيمية في (مجموعة الرسائل والمسائل ١٣٩/٢): (وحديث الإدلاء روي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأبي ذر رضي الله عنه قد رواه الترمذي وغيره من حديث الحسن البصري عن أبي هريرة وهو منقطع، فإن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولكن يقويه حديث أبي ذر المرفوع، فإن كان ثابتاً فمعناه موافق لهذا، فإن قوله: ((**لو أدلى أحدكم بحبل لهبط على الله**)) إنما هو تقدير مفروض لو وقع الإدلاء لوقع عليه، لكنه لا يمكن أن يدلي أحد على الله شيئاً لأنه عال بالذات، وإذا هبط شيء إلى جهة الأرض وقف في المركز ولم يصعد إلى الجهة الأخرى، لكن بتقدير فرض الإدلاء، لا يكون ما ذكر من الجزاء لكن الجزاء والشرط مقدران لا محققان، فإنه قال: لو أدلى لهبط، أي لو فرض أن هناك هبوطاً وهو

---

(١) رواه الترمذي في سننه (٧٧/٥).

يكـون إدلاء وهبوطـاً إذا قـدر أن السـماوات تحـت الأرض وهـذا تقـدير منتـف، ولكن فائدته بيان أن الإحاطة والعلو من كل جانب). أهـ

قلت: فـابن تيميـة ينفـي فقـط أن يحصـل ذلـك حقيقـة بـأن يـدلي أحـد علـى الله شيئاً، لكنـه يثبـت المعنـى ويسـتدل بـه علـى الإحاطـة مـن كـل جانـب، علمـاً بـأن الحديث لما رواه الترمذي قال معلقـاً عليـه: (قـال أهـل العلـم: لهبط علـى علـم الله) باعتبـار حـذف المضـاف وإقامـة المضـاف إليـه مكانـه، فنسـب التأويـل إلى أهـل العلم لكـن ابـن تيميـة لم يقبـل تأويـل أهـل العلـم الـذي سـاقه الترمـذي بـل ونسـب كلامه إلى الجهمية!!!

قـال ابـن تيمـة في نفـس المصـدر والصـحيفة: (وكـذلك تأويلـه بـالعلم ظـاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية). أهـ

المطلـب الحـادي عشـر: الاسـتواء عنـد ابـن تيميـة هـو الجلـوس علـى العـرش ومماسته، والعرش عنده سرير الملك الذي تحمله الملائكة وتشعر بثقل ووزن الله تعالى، وأن الله يوم القيامة يجلس النبي محمداً ﷺ معه على العرش!!!!

قلت: وهـذه عين عقيدة اليهود النصـارى الـتي أتـى الإسـلام بهـدمها مـن أصـلها، وقـد بـين العلمـاء سـلفاً وخلفـاً معـنى الاسـتواء كمـا سـيأتي في مبحـث الآيـات المتشابهات فراجعه هناك وخلاصته تنزيه الله تعالى عـن المحل والمكـان والجهـة والحيز وسائر لوازم الجسمية، وإنما الاستواء استواء تدبير لمخلوقاته...

قال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى ٣٧٣/٤): (إذا تبين ذلك، فقد حـدث العلمـاء المرضيون وأوليـاؤه المقربـون أن محمـداً رسـول الله ﷺ يجلسـه ربـه علـى العـرش معه).

وقال ابن تيمية أيضاً في ذات المصدر (٥٧٣/١) مستشهداً بنص نقله أبو سعيد الدارمي المجسم: ("ثم رفع العـرش فاسـتوى عليـه، فمـا في السـماوات سمـاء إلا لهـا أطيط كـأطيط العـلا في أول مـا يرحـل مـن ثقـل الجبـار فـوقهن" وهـذا الأثـر وإن كـان هـو روايـة كعـب فيحتمـل أن يكـون مـن علـوم أهـل الكتـاب، ويحتمـل أن يكون مما تلقاه عن الصحابة، ورواية أهل الكتاب التي ليس عندنا شاهد هو لا

يدافعها ولا يصدقها ولا يكذبها، فهؤلاء الأربعة المذكورة في إسناده من أجل الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله من ثقل الجبار فوقهنّ فلو كان هذا القول منكراً في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه).

قلت: يقصد بأجل الأئمة المجسمان أبا سعيد الدارمي وعبد الله بن أحمد بن حنبل فتأمل!

وقال ابن تيمية ذات المصدر (٥٧٦/١): (الوجه الخامس: أن العرش في اللغة السرير بالنسبة إلى ما فوقه، وكالسقف بالنسبة إلى ما تحته، فإذا كان القرآن قد جعل لله عرشاً وليس هو بالنسبة إليه كالسقف، علم أنه كالسرير بالنسبة إلى غيره، وذلك يقتضي أنه فوق العرش). أهـ

المطلب الثاني عشر: من عقائد ابن تيمية أنه يجوز على الله تعالى أن يمس النجاسات والشياطين كما يجوز أن يمس البشر!!!!

قال ابن تيمية في (نقض أساس التقديس ٥٥٥/١): (وليس في مماسته للعرش ونحوه محذور كما في مماسته لكل مخلوق من النجاسات والشياطين وغير ذلك، فإن تنزيهه عن ذلك إنما أثبتناه لوجوب بعد هذه الأشياء عنه، كونها ملعونة مطرودة، ولم نثبته لاستحالة المماسة عليه....).أهـ

المطلب الثالث عشر: شذوذ ابن تيمية في شرحه معنى صفة (الصمد) وتفسيرها بمعنى ورد في اللغة: (المصمت الذي لا جوف له)!!!!!

قال ابن تيمية في نقض أساس التقديس: (ما يدل على أن داخله ممتلئ؛ كلّ حكمٍ ثبت لمحض الوجود يخرج الأحكام التي تتضمن العدم، مثل الأكل والشرب فإن ذلك يستلزم كون الآكل والشارب أجوف بحيث يحصل الغذاء الذي هو أجسام في محل خال، لا سيما إذا كان قد خرج غيره بالتحلل، ويكون بدل المتحلل، فيكون متضمناً خروج شيء من الجسم، وذلك نقص منه وهو صفة عدمية، ووجود أجزاء فيه، وذلك يستلزم خالياً، وهو نقص فيه وهو صفة عدمية، وهذا ينافي الصمدية، فإن الصمد هو الذي لا جوف له فلا يأكل ولا

يشرب ولا يلد، ولا يخرج منه شيء، ولا غيره من جنس الفضلات التي تخرج من الإنسان).[1]

قلت: وقد ورد في لسان العرب وفي القاموس المحيط في باب (صمد) عشرات المعاني أولها بأن الصمد: (من أصمدت إليه الأمور فلا يقضي بها غيره) وقد اختار المفسرون جميعاً هذا المعنى وقالوا: (أنه الأليق بالله تعالى).

وبعضهم اختار ما رود في لسان العرب: (بأنه السيد الذي ينتهي إليه السؤدَد).

وورد في لسان العرب والقاموس المحيط أيضاً: (أن الصمد هو المصمت الذي لا جوف له). وعلق صاحب لسان العرب على قوله هذا: (وهذا لا يجوز على الله عزّ وجلّ).[2]

وبالجملة معنى الصمد القوة وعدم الحاجة إلى الغير.

قلت: فانظر إلى ابن تيمية كيف ترك المعاني التي تليق بالله تعالى واختار معنى لا يصلح إلا لمخلوق، وشذّ عن جماهير الأمة ولم يقل بقوله أحد قط من قبله.

فنسأل الله العافية والسلامة، هذا مصير من بني عقله على التجسيم والمادة، فهو أسيرها ولا يقدر الخروج منها.

المطلب الرابع عشر: عند ابن تيمية الله تعالى يتحرك من مكان إلى مكان يترل ويصعد وينتقل كسائر المخلوقات!!!

قال ابن تيمية في (نقض أساس التقديس ٢/٢٠٥): (وأما ما قيل إن الاستواء فعل، وإنه استوى عليه بعد أن لم يكن مستوياً عليه كما هو المعروف من مذاهب السلف وأهل الحديث، فهذا مبني على مسألة الحركة وحلول الحوادث، وقد تقدم كلامه بأن هذا لم يقم دليل عقلي على نفيه). أهـ

وقال ابن تيمية في نفس المصدر (ص ٢٠٩): (وأما أصل التحيز فمن لوازم ذاته القدرة والفعل، فإن القدرة على كل شيء من لوازم ذاته، وأما تخصيص بعض

(١) نقض أساس التقديس (٧١٣/١).

(٢) لسان العرب (٢٨٥/١).

المقدورات فتتبع مشيئته واختباره، وعلى هذا القول: حصوله في حيز دون غيره بمشيئته واختياره، لأن هذا هو الفعل والتصرف والحركة). أهـ

قلت: والنصان لابن تيمية في غاية الوضوح في إثبات الحركة والحيز والانتقال لله تعالى، وهذا عند علماء الأمة من أهل السنة والجماعة وحتى غيرهم من المحالات على الله ويفضي إلى تشبيه الله بمخلوقاته وهو التجسيم الصريح نسأل الله العافية.

المطلب الخامس عشر: تجرأ ابن تيمية على الله باعتقاده أن لله أبعاضاً وأن بعضه أعلى من بعض!!!!

قال الإمام الرّازي في أساس التقديس رداً على المجسمة: (إثبات فوقيّة المسافة لله يستلزم كون أبعاضه -تعالى الله عن ذلك- متفاوتة في الكمال، فالأعلى منه أفضل وأكمل من التّحت وهكذا.. فتأمّل).

قلت: يعني قصده وهذا محال على الله تعالى، فنقل ابن تيمية كلامه وقال في نقض أساس التقديس (٥٧٥/١): (مثل هذا كمالٌ في العلوّ ولا يقدح في الباري العالي أن يكون بعضه أعلى من بعض فإنّه لم يعلُ على شيءٍ منه إلاّ ما هو منه لا من غيره)!!!!!!!

قلت: أبعد هذا الكلام يوجد في الأمة من يدافع عن ابن تيمية أو يقول أن قصده ليس التجسيم!!!!

تنبيه: قد ورد في التسعينية وغيرها إنكار ابن تيمية أنه قال بالحد والجهة والأعضاء والنزول الحسي...، فلعل أحد يتعجب من هذا أو يقول: إن ما ورد في التجسيم مكذوب على ابن تيمية، فنقول إن ما ورد عن ابن تيمية من التجسيم ولوازمه ما لا يدفع عنه التهمة أبداً، فإنها في عشرات النصوص بل مئات النصوص وفي مختلف كتبه ورسائله، وأما ما ورد من النفي ورد في سياق ما طلب منه العلماء القضاة من الرجوع عن مذهبه وضلالاته لأجل تخليصه من السجن وقد حصل، فلا تنخدع أيها المسلم بثلاثة أو أربعة نصوص نفى فيها ابن تيمية ما قال من التجسيم فإنها لا تقابل بمئات النصوص، من جهة ثانية إن طلابه

النجباء كابن القيم وابن ابي العز الحنفي نقلوا عنه عقيدته التجسيمية بالتمام فلا مفر من تصديقها عليه.

المطلب السادس عشر: شذوذ ابن تيمية في عقيدته في أن صورة الله على صورة الإنسان بكل جوارحه!!!:

إن الثابت الملموس أن عقيدة ابن تيمية في جميع كتبه هي أن الله تعالى خلق الإنسان على صورة الرحمن، وقد ألف في ذلك الشيخ السلفي (حمود بن عبد الله التويجري) كتاباً سماه (عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن) دار اللواء الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ وقرظ للكتاب مفتي الوهابية (ابن باز) الذي قال في مقدمة الكتاب: (إن الشيخ التويجري وفقه الله وبارك في أعماله جمع فيما ورد من الأحاديث في خلق آدم على صورة الرحمن في مؤلف وسماه: (عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن) فألفيته كتاباً قيماً كثير الفائدة وقد ذكر فيه الأحاديث الصحيحة الواردة في خلق آدم على صورة الرحمن وفيما يتعلق في مجيء الرحمن يوم القيامة وقد صححه أحمد واسحاق بن راهوويه....

أما المؤلف فيقول في أول صفحة في الكتاب: (أما بعد فقد ثبت عن النبي ﷺ من طرق كثيرة أنه قال: إن الله خلق آدم على صورة الرحمن، وقال ابن تيمية - في رده على الرازي- أن هذا الحديث مستفيض من طرق متعددة عن عدد من الصحابة ﷺ. ثم يقول في (ص ٧٦): وهذا المعنى مأثور عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة في السفر الأول منها: "سنخلق بشر على صورتنا يشبهها"

قلت: إذاً السلفية يعتمدون في عقيدتهم في الله على التوراة والإنجيل. والمؤلف يقرر أن ابن تيمية كان يعتقد أن صورة آدم على صورة الله بكل ما فيها من الجوارح وقد نقل مؤلف الكتاب نقولاً كثيرة عن كتب ابن تيمية ليثبت ذلك. نسأل الله العافية.

ومن لوازم إثبات أن الله على صورة آدم -حاشاه- إثبات صفة الوجه الجارحة لله تعالى، وقد شذ ابن تيمية وفسر الوجه بالجارحة فقال هو ومن تبعه: إن لله

وجهاً على الحقيقة، وذكروا أن هذا القول دل عليه آيات صريحة وأحاديث صحيحة، فضلاً عن العقل والفطرة وكلام السلف.

أولاً: الدليل من الكتاب؛ استدل ابن تيمية ومن تبعه على إثبات الوجه له تعالى بآيات منها قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧]، قالوا: فأثبت له وجهاً ووصفه بالجلال ووصفه بالإكرام.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥]، ومنها قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ﴾ [القصص: ٨٨] قالوا: فقوله: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ﴾ [القصص: ٨٨]، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧].[1]، وادعى ابن أبي العز الحنفي أن هذه الآيات والأخبار تدل على إثبات الوجه قطعاً لله.[2]

والرد: ليس الأمر كما زعمتم، فالآيات السابقة لا تدل على أن لله وجهاً، وبيان ذلك فيما يلي: نأتي للآية الأولى وهي قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ﴾ [القصص: ٨٨]، فهذه الآية ظاهرها غير مراد قطعاً عندنا وعندكم، أما عندنا فنحمل الوجه على الذات لما سيأتي، وأما عندكم فظاهرها أن يدي الله وأصابعه وقدمه وساقه كلها تهلك ويبقى وجهه فقط، وهذا خلاف ما تقولونه من إثبات هذه الصفات الزائدة على الوجه، وأنها صفات كمال لله لا تفنى. وعليه فأخذكم بهذه الآية وإن استفدتم منه بإثبات صفة الوجه، ولكن الآيات بنصها فوتت عليكم إثبات صفات كثيرة أخرى كاليدين والساق والجنب والقدم، وهذا ما تسمونه بالتعطيل، فتكون الآية أثبتت صفة وعطلت أربع صفات، وأما على الأخذ بظاهر الآية -كما فعلتم- فيجب نفي هذه الصفات طرّاً سوى الوجه..!!! فبماذا ستجيبون على هذا الأشكال؟!

---

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (٢٢٦/٢)، معارج القبول (٣٤٦/١)، الفتاوى الكبرى (٤٣٩/٦)، الأسماء والصفات (٨١/٢).

(٢) حيث قال ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية ط الأوقاف السعودية (١٩١/١) معترضاً على تنزيه الطحاوي لله عن الأركان والأعضاء والجهات: (وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات فيستدل بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه).

- معنى الوجه في اللغة والقرآن:

تعددت معاني كلمة الوجه في لسان العرب، وتوسع العرب في هذه الكلمة حتى صارت من أوسع الكلمات معنى، وانتشرت على ألسنتهم في حديثهم انتشاراً كبيراً، وبتعدد معنى هذه الكلمة تعذر إعطاء معناها الدقيق إلا بقرينة صارفة لهذا المعنى تعرفها من سياق الكلام، وإذا جاءت هذه الكلمة متعلقة بالله تعالى وجب تأويلها على أساسين هما:

الأول: اعتماد المحكم من الآي الكريم كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

الثاني: القرينة اللغوية الصارفة للمعنى.

وبالتالي يتسنى فهم هذا المعنى فهماً سليماً من حيث لغة العرب التي خاطبنا الله تعالى بها، ومن حيث الاعتقاد الصحيح في ذات الله تعالى.

أما صرف المعنى إلى الوجه الذي هو الجارحة، والمتعارف عليه لا يصح ذلك في لغة العرب لتعدد معاني هذه الكلمة، ويحتاج صرف المعنى إليه (أعني الوجه) إلى دليل...

قال في أساس البلاغة: (و ج هـ: واجهته مواجهة ووجاهاً، وداري تجاه داره، ووجاه داره، وقعدت وجاهك وتجاهك بالضم والكسر فيهما، ونظروا إليّ بأُويْجه سوءٍ، ورجعت إلينا بغير الوجه الذي فارقتنا به. وتوجّهتُ إليه ووجّهتُ، (أينما أُوَجّه ألق سعداً) ووجّهتُ إليه رسولاً، وتَوجَّه جهة كذا ووجهة كذا، وجعلته وُجْهةً لي....الخ).[1]

لذلك وجب تأويل كل لفظ متشابه جاء في القرآن الكريم أو الأحاديث الصحيحة إلى معنى تقبله اللغة، وموافق لمحكم التنزيل، وجوباً لا يُصار إلى غيره، محافظة على عقيدة المسلم من لوثة التجسيم والتشبيه... فلا يصح لا لغة ولا شرعاً، أن نقول في هذه الآية بأن الوجه صفة زائدة لله تعالى، إذ إن البشر متفرقون على وجه الأرض وكل واحد في جهة مختلفة وزمان مختلف، فكيف تتعدد الوجوه لله تعالى بحيث أينما التفت العبد يجد وجه الله أمامه؟ قال تعالى:

---

(١) أساس البلاغة (٢/ ١٠).

﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [آل عمران: ٧٢]. هل للنهار وجه على الحقيقة، أم أنه وجه على المجاز؟! وقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]. معنى الوجه هنا على المجاز لا على الحقيقة، بدليل القرينة وهي مناسبة النزول.

فقد جاء في صحيح مسلم: عن ابن عمر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه قال: وفيه نزلت: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾.[1] أي: قبلة الله، وكعبة الله.

والإضافة لله هنا هي إضافة تشريف، كون العبادة مقصودة لله تعالى، ومنه استنبط العلماء أحكام التوجه للكعبة في الصلاة..

إن الوقوف مع ظاهر اللفظ الدال على التجسيم غباوة وجهل بلسان العرب وأنحائها ومتصرّفاتها في كلامها، وحجج العقول التي مرجع حمل الألفاظ المشكلة إليها، ونعوذ بالله أن نكون كالمجسمة، ومن سلك مسلكهم في إثبات التجسيم ونسبة الأعضاء لله، تعالى الله عما يقول المفترون علواً كبيراً..

أخيراً نختم بقول إمام من أئمة الحنابلة في الرد على المجسمة من الحنابلة:

قال الإمام الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي رحمه الله في كتابه (دفع شبه التشبيه) (ص٩٧-١٠١):

(رأيت من أصحابنا من تكلّم في الأصول بما لا يصلح، وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد، وصاحبه القاضي، وابن الزاغوني؛ فصنّفوا كُتباً شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوامّ، فحملوا الصفات على مقتضى الحس، فسمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته، فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات وعينين وفماً ولهوات وأضراس وأضواءً لوجهه هي سبحات ويدين وكفاً وخنصراً وإبهاماً وصدراً وفخذاً وساقين ورِجلين!!! وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس. قالوا: يجوز أن يمس ويُمس، ويدني العبد من ذاته، وقال بعضهم: ويَتَنَفَّس!!! ثم يُرضون العوام بقولهم: لا كما يُعقل)!!! إلى أن قال ابن

(١) صحيح مسلم (١٦٤٦).

الجوزي: (ثم يتحرَّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون: نحن أهل السنّة!! وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوامّ. فقد نصحتُ التابع والمتبوع فقلت لهم: يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل يقول وهو تحت السياط: (كيف أقول ما لم يُقَل. فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه) إلى أن قال ابن الجوزي: (فرأيت الرد عليهم لازماً لئلا يُنسب الإمام -أي أحمد- إلى ذلك، وإن سكتُّ نسبت إلى اعتقاد ذلك.). انتهى.

قلت: فهذا إمام من أئمة الحنابلة يؤكد ضلال كثير من الحنابلة وجنوحهم نحو التجسيم بسبب اتباعهم لنصوص موضوعة نقلها المجسمة من بعض المحدثين. والعجب أنه إلى اليوم يحافظ السلفية على هذا الانحراف ولا يقبلون تلك النصوص التي رواها أشياخهم في المذهب الحنبلي الذي يدعون الانتماء إليه!!!

المطلب السابع عشر: بيان شذوذ ابن تيمية في قصة تكليم الله لموسى ونزوله حسياً إلى السماء الدنيا وضحكه الحقيقي وغير ذلك من القبائح!!!!

قلت: هي فرع عن عقيدة ابن تيمية في كلام الله تعالى أنه صوت وحرف، ينقلها عنه تلميذه النجيب ابن القيم في كتابه (شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل) فقال:

(وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا يقول: من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟ وأنه نزل إلى الشجرة فكلم موسى منها، وأنه ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة حين تخلو من سكانها، وأنه يجيء يوم القيامة فيفصل بين عباده، وأنه يتجلى لهم بالضحك، وأنه يريهم نفسه المقدسة، وأنه يضع رجله على النار فيضيق بها أهلها وينزوي بعضها إلى بعض، إلى غير ذلك من شؤونه وأفعاله التي مَن لم يقرّ بها لم يقرّ بأنه على كل شيء قدير).

قلت: نسأل الله العافية من هذا الكلام....

وبعض الوهابية أخذ بهذا الكلام وراح ينصره، وكان مما قال: (الثابت عن جمهور السلف أن الذي في النار هو الحق تعالى، وهو اختيار ابن تيمية ولا إشكال في ذلك، وقال ابن عباس ﵄: "لما كلم الله موسى، كان النداء في

السماء، وكان الله في السماء"، وليس في هذا تعارض، فإنه وفق ما ذهب إليه الجمهور فإن الحق تعالى نزل ودنا وقرّب من موسى، وكل هذا من الصفات الثابتة له تعالى، ثم نقل عن ابن تيمية: أن الله تعالى نزل إلى الشجرة ولم يخل منه العرش، حيث قال ابن تيمية في شرح حديث النزول: (ودنوه من بعض مخلوقاته، لا يستلزم أن تخلو ذاته من فوق العرش، بل هو فوق العرش، ويقرب من خلقه كيف شاء، كما قال ذلك من قاله من السلف، وهذا كقربه إلى موسى لما كلمه من الشجرة، قال تعالى: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا﴾ [طه: ١٠]).

قلت: نسال الله العافية من هذا التجسيم الصريح..!!!

المطلب الثامن عشر: شذوذ ابن تيمية -ومن تبعه- في ابتداعه مسألة الجهة العدمية: [(١)]

من البدع المنكرة التي ابتدعها ابن تيمية بدعة وجود الله تعالى في جهة عدمية! وهي بدعة تيمية خالصة، لم ترد لا في كتاب ولا في سنة ولا على لسان السلف الصالح رضي الله عنهم، فهو مبتدعها ومخترعها، ولازال أتباعه إلى اليوم يكررون هذه البدعة ناشرين لها مع زعمهم أنها عقيدة السلف الصالح رضي الله عنهم، وهم يعلمون أن هذه العقيدة ليست عقيدة السلف بل عقيدة ابن تيمية، ونحن نطالبهم بأمر بسيط غاية في البساطة، أن يذكروا لنا آية واحدة أو حديثاً واحداً ولو ضعيفا ورد فيه التصريح بوجود الله في الجهة العدمية، وقد كان الحشوية قبل ابن تيمية يقررون أن الله في السماء أو فوق العرش أو على الكرسي، ولكن ابن تيمية جاءهم ببدعة أن الله فوق العرش ولكنه في جهة عدمية أي جهة نفسه، ولا أحد يمكنه فهم هذه البدعة ولكنه قائل بها، ومقلدوه قائلون بها قال ابن تيمية في كتابه (الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل ص ٢٣):

(فإذا قال ذلك القائل إن الله في جهة قيل له: ما تريد بذلك؟ أتريد بذلك أن الله في جهة موجودة تحصره وتحيط به مثل أن يكون في جوف السماء، أم تريد

---

(١) الشيخ شمس الدين البوروبي مقال من حسابه الالكتروني

بالجهة أمراً عدمياً وهو ما فوق العلم فإنه ليس فوق العالم شيء من المخلوقات؟!
فإذا أردت بالجهة الوجودية وجعلت اللّه محصوراً في المخلوقات فهذا باطل، وإن أردت بالجهة العدمية وأردت أن اللّه وحده فوق المخلوقات بائناً عنها فهذا حق).اهـ!!

ويقول في (الرسالة التدمرّية ص ٤٦): (فيقال لمن نفى الجهة: أريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فاللّه ليس داخلا في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن اللّه فوق العالم مباين للمخلوقات). اهـ

وهذه الجهة العدمية التي حسب خيال ابن تيمية موجودة فوق العالم وهي جهة حقيقية يوجد فيها اللّه تعالى ورغم كونها حقيقية فقد احتوت اللّه جل جلاله إلا أنها غير مخلوقة لأنها عدمية!! فهي جهة خالية من الجهة!!؟

وقال ابن تيمية في (منهاج سنته ١/ ٢١٧): (وإن أريد بالجهة أمر عدمي وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا اللّه وحده).

وقال فيه أيضاً (١/ ٢٤٩): (وإذا كان الخالق بائنا عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق في المخلوق وامتنع أن يكون متحيزا بهذا الاعتبار، وإن أراد بالحيز أمراً عدميا فالأمر العدمي لا شيء وهو سبحانه بائن عن خلقه، فإذا سمي العدم الذي فوق العالم حيزاً) وقال: (يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزا فهذا معنى باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه) اهـ

وقال في منهاج (١/ ٢٥٠): (وكذلك الكلام في لفظ الجهة فإن مسمى لفظ الجهة يراد به أمر وجودي كالفلك الأعلى، ويراد به أمر عدمي كما وراء العالم، فإذا أريد الثاني أن يقال كل جسم في جهة، وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم آخر، فمن قال: الباري في جهة وأراد بالجهة أمراً موجوداً فكل ما سواه مخلوق له في جهة بهذا التفسير فهو مخطئ، وإن أراد بالجهة أمراً عدمياً وهو ما فوق العالم، وقال: إن اللّه فوق العالم فقد أصاب، وليس فوق العالم موجود غيره فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات). اهـ

ويقول في (منهاجه . ص ٢١٦): (لفظ الجهة قد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم الا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد

بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقاً، والله تعالى لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات، وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قيل إنه في جهة، كان معنى الكلام: أنه هناك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع عال عليه) اهـ.

وقد سار أنصار ابن تيمية على نهجه في الانتصار لبدعة المكان العدمي نذكر منهم ما يلي:

١- ابن القيم يثبت المكان العدمي!!

جاء في نونيته التي وضعها للانتصار لعقيدة التجسيم أبياتا في الانتصار للمكان العدمي قال فيها:

كل الجهات بأسرها عدمية ... في حقه هو فوقها ببيان

٢- الدكتور أحمد بن عطية بن علي الغامدي والجهة العدمية:

حاول الدكتور الغامدي في تعليقه على كتاب (إثبات صفة العلو . للمقدسي صفحة ٨٧) أن يشرح لنا هذه البدعة فقال: (فالله سبحانه في السماء على العرش كما أخبر عن نفسه وكما أخبر عنه نبيه ﷺ، والعلو مما تقتضيه الضرورة والفطرة، وبداهة العقول، إلا أن ذلك لا يعني أنه سبحانه حالاً في مخلوقاته، لأن الجهة التي أثبتناها لله تعالى إنما هي جهة عدمية لا وجودية، فالجهة إنما هي ثابتة لله تعالى بهذا المعنى) ثم احتج لهذه البدعة بكلام لابن تيمية وقال: (وهكذا نرى أن الحق في مسألة الجهة والمكان هو اعتقاد أن الله على مخلوقاته بائن منها منفصل عنها، وهذا يعني الجهة العدمية لا الوجودية) اهـ

٣- الدكتور خليل هراس يثبت الجهة العدمية:

قال في شرحه على القصيدة النونية لابن القيم (ج ١ ص ٢١٥): ولا شك أن الله في هذه الجهة فله العلو المطلق على سائر المخلوقات، بحيث لا يكون شيء منها حاصراً له ولا محيطاً به، فهو سبحانه ليس في جهة وجودية من هذه الجهات الواقعة داخل هذا العالم، ولكن الجهات كلها بالنسبة إليه عدمية).

٤- العثيمين والجهة العدمية:

قال العثيمين في كتابه (شرح العقيدة السفارينية ص ١٠١) طبع دار ابن الجوزي القاهرة (كذلك أيضاً: الجهة: هل الله في جهة؟ نقول: أما اللفظ فإننا نتوقف فيه ومالنا وله، ولكن المعنى نستفصل: ماذا تريد في جهة؟ إن أردت الله تعالى في جهة تحيط به إحاطة الظرف بالمظروف فهذا ممتنع وباطل، وإن أردت بذلك سفل ومخالطة للمخلوقات فهذا أيضاً باطل ممتنع على الله، فليس الله تعالى في جهة السفل، وليس في جهة تحيط به إحاطة الظرف بالمظروف، وإن أردت أنه في جهة عليا عدمية لا تحيط به، ما ثم إلا هو عزو وجل فهذا حق). اهـ

هكذا يردد العثيمين بدعة ابن تيمية ولا يسأل نفسه أين قال الله تعالى أنه في جهة عليا عدمية!؟ وأين قال لنا رسول الله ﷺ إن ربكم في جهة عليا عدمية لا تحيط به؟!! وأين قال الصحابة ربنا في الجهة العدمية!!

٥- الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس والجهة العدمية:

وقد ذكر هذه البدعة د محمد بن عبد الرحمن الخميس في كتابه (التنبيهات السنية ص ٦٧ . ٦٨) في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾ [الملك ١٦] قال: أي أن الله تعالى فوق خلقه عال على عرشه، وجهة العلو على هذا أمر عدمي، فلا يلزم من هذا كون الله تعالى حالاً في شيء مخلوق) اهـ

٦- القنوجي ينتصر لهذه البدعة:

قال محمد صديق خان القنوجي في كتابه (قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر ص ٥٢) (فإن قال القائل: إن الله في جهة قيل له: ما تريد بذلك؟ أتريد أنه سبحانه في جهة موجودة تحصره وتحيط به مثل أن يكون في جوف السموات، أم تريد بالجهة أمراً عدمياً وهو ما فوق العلم فإنه ليس فوق العالم شيء من المخلوقات، فإن أردت الجهة الوجودية، وجعلت الله محصوراً في المخلوقات، فهذا باطل، وإن أردت الجهة العدمية وأردت أن الله وحده فوق المخلوقات بائن عنها فهذا حق). اهـ

ولعلكم لاحظتم أن القنوجي يستعمل نفس ألفاظ ابن تيمية وعباراته.

- ابن أبي العز التيمي، في (شرحه على العقيدة الطحاوية صفحة ، ٢٢١) وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قيل إنه في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح) !! اهـ

هكذا اتفق أنصار ابن تيمية على هذه البدعة الكلامية المذمومة وهكذا أوردت الفلسفة ابن تيمية المهالك ويكفي في فضح هذه البدعة المنكرة أن نسأل كل حشوية العالم:

- هل قال الله تعالى في كتابه العزيز أنه في المكان العدمي؟
- هل قال رسول الله ﷺ أن الله تعالى في المكان العدمي؟
- هل قال الصحابة الكرام رضي الله عنهم أن الله في جهة عدمية؟
- هل قال التابعون لهم بإحسان أن الله في جهة عدمية؟
- هل قال المجتهدون وعلى رأسهم الأئمة الأربعة بالجهة العدمية؟
- من هم أسلاف ابن تيمية في هذه العقيدة؟!! وهل إذا كفرنا بعقيدة ابن تيمية واستمسكنا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١] نكون مسلمين أم لا؟

لماذا يضلل السلفيون مخالفيهم في المسائل الفرعية الخلافية بحجة مخالفتها لما كان عليه السلف ثم يرضون تقليد ابن تيمية في مسألة من الأصول ولا يجرؤ واحد منهم على تخطئته؟!! والمهم أننا ذكرنا هذه البدعة ليحذرها المسلمون بمن فيهم السلفيون بعيدا عن التعصب للرجال وبيّنا أنها بدعة بكل المقاييس، إلا إذا ثبت أن العقيدة لا تؤخذ من الكتاب والسنة وإنما تؤخذ من عند ابن تيمية فهذه قضية أخرى!؟

المطلب التاسع عشر: شذوذ ابن تيمية في تجويز سؤال المسلم (أين الله؟) استدلالاً بحديث الجارية:

قلت: وهي مسألة فرعية تتفرع عن عقيدة ابن تيمية في إثبات الجهة لله تعالى:

عن معاوية بن الحكم السلمي قال: كانت لي غنم بين أحد والجوّانيّة، فيها جارية لي، فأطلعتها ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب منها بشاة، فأسفت

فصككتها، فأتيت النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، فعظم ذلك عليّ، فقلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: ((**ادعها**)) فدعوتها فقال لها: ((**أين الله؟**)) قالت: (في السماء)، قال: ((**من أنا؟**)) قالت: (أنت رسول الله)، قال: ((**أعتقها فإنها مؤمنة**)).[1]

قال الألباني -زوراً وبهتاناً- في كتابه (مختصر العلو) ففي الخبر مسألتان: أحدهما: شرعية قول المسلم: أين الله؟ ثانيهما: قول المسؤول: في السماء، فمن أنكر هاتين المسألتين، فإنما ينكر على المصطفى ﷺ![2]

قال أحد المحققين: قول الألباني: (وثانيهما) لحن، والصواب: وثانيتهما، وكذلك أحدهما، والصواب: إحداهما [3] -وهو شاهد على ضعف الألباني في اللغة-.

أما الأجوبة:

الجواب الأول -باختصار- نقول: استنباطه غير صحيح، بل هذا غير مشروع؛ لأنه لم يثبت حسب الصناعة الحديثية! ولأنه يدل على المكان، والله تعالى هو خالق المكان، والسماء مكان وهي بعض خلقه، ويتنزه الله تعالى أن يحل فيها، أو يكون جسماً جالساً أو مستقراً على العرش. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الجواب الثاني: الحديث مضطرب لا يجوز العمل به، وبيان اضطرابه من وجوه:

(١) هذا الحديث رواه مالك (١٥١١) ومسلم (٥٣٧) والنسائي (١٢١٨) وأبو داود (٩٣٠) ! ورواه بلفظ من حديث الشريد بن سويد الثقفي بلفظ ((من ربك)) النسائي (٣٦٥٣) وأحمد (٢٢٢/٤) وابن حبان في صحيحه (٤١٨/١) وغيرهم !ورواه بلفظ ((**أتشهدين أن لا إله إلا الله**)) عبد الرزاق في المصنف (١٧٥/٩) ومالك في الموطأ (١٥١٢) والدارمي (٢٣٤٨) وأحمد (٤٥١/٣) وابن أبي شيبة (١٦٢/٦) وهذه الروايات توجب اضطراب الحديث إلا أننا رجحنا رواية ((**أتشهدين**)) لأنها الموافقة لسائر أحوال النبي ﷺ والأحاديث المتكاثرة الواردة عنه ﷺ، فنحن نقطع بعدم ثبوت رواية ((**أين الله**)) وتنزيه النبي ﷺ عن أن يكون قد قالها، في المكتبة الإسلامية رسالة تثبت أن هذا الحديث لم يثبت فيه ثبوت لفظ ((**أين الله**)) وأنه منزه عن أن يكون في السماء أو على العرش) اسمها: (تنقيح الفهوم العالية بما ثبت وما لم يثبت من حديث الجارية) وهي مطبوعة!!

(٢) نحن ننكر هاتين المسألتين ونعتبرهما من الضلال المبين في الاعتقاد وأن النبي ﷺ لم يسأل عن الله بأين ولا قالت الجارية في السماء.

(٣) هذه اللفظة (إحدهما) فيما يظهر أصلحوها فيما بعد، أي في الطبعات الجديدة.

الوجه الأول: مخالفته لما تواتر عن النبي ﷺ: أنه كان إذا أتاه شخص يريد الإسلام، سأله عن الشهادتين؟ فإذا قبلهما حكم بإسلامه، وإليك سائر الروايات:

الرواية الأولى: في الموطأ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن رجلاً من الأنصار، جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية سوداء، فقال يا رسول الله عليّ رقبة مؤمنة، فإن كنت تراها مؤمنة أُعتقها، فقال لها رسول الله ﷺ: ((**أتشهدين أن لا إله إلا الله؟**)) قالت: نعم، قال: ((**أتشهدين أن محمداً رسول الله؟**)) قالت: نعم، قال: ((**أتوقنين بالبعث بعد الموت؟**)) قالت نعم، قال رسول الله ﷺ ((**أعتقها**)).[1]

قلت: وهذا هو المعلوم من تتبع سائر الروايات الواردة في طلب معرفة أحوال الناس بين الكفر والإيمان.

نعم روى الحافظ أبو إسماعيل الهروي في كتاب (الأربعين في دلائل التوحيد) من طريق سعيد بن المرزبان عن عكرمة عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ومعه جارية أعجمية سوداء فقال: علي رقبة فهل تجزئ هذه عني؟ فقال: ((**أين الله؟**)) فأشارت بيدها إلى السماء فقال: ((**من أنا؟**)) قالت: أنت رسول الله، قال: ((**أعتقها فإنها مؤمنة**)).

هذا أيضاً حديث ضعيف فيه (سعيد بن المرزبان) وهو متروك منكر الحديث ومدلس.[2]

والرواية الثانية: جاء حديثان مخالفان لحديث معاوية يؤكدان اضطرابه، فروى البيهقي في (السنن)[3] من طريق عون بن عبد الله بن عتبة حدثني أبي عن جدي قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ بأمة سوداء، فقالت يا رسول الله؛ إن عليّ رقبة مؤمنة أتجزئ عني هذه؟ فقال رسول الله ﷺ: ((**من ربك؟**)) قالت: (الله ربي)، قال: ((**فما دينك؟**)) قالت: الإسلام، قال: ((**من أنا؟**)) قالت: (أنت رسول

---

(١) رواه مالك في الموطأ (١٥١٢) وغيره وقد تقدّم؛ وهو صحيح.

(٢) انظر ترجمته (تهذيب الكمال) (٥٢/١١).

(٣) سنن البيهقي الكبرى (٣٨٨/٧) وشيخه الحاكم في المستدرك (٢٨٩/٣) وهو حديث حسن أو صحيح، ورواه ابن الجارود في المنتقى (٢٣٤) وقال الحافظ الهيتمي في (مجمع الزوائد) (٢٣/١): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

الله)، قال: ((**أفتصلين الخمس وتقرين بما جئت به من عند الله؟**)) قالت: نعم، فضرب ﷺ على ظهرها، وقال: ((**أعتقيها**)).

والرواية الثالثة: من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشريد بن سويد الثقفي، قال قلت: يا رسول الله؛ إن أمي أوصت إليّ أن أعتق عنها رقبة، وأنا عندي جارية نوبية، فقال رسول الله ﷺ ((**ادع بها**)) فقال: ((**من ربك؟**)) قالت: الله قال: ((**فمن أنا؟**)) قالت: (رسول الله) قال: ((**أعتقها فإنها مؤمنة**)).

الرواية الرابعة: قال أحمد في (المسند): حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من الأنصار: أنه جاء بأمة سوداء وقال: يا رسول الله؛ أن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة أُعتقها، فقال لها رسول الله ﷺ: ((**أتشهدين أن لا إله إلا الله؟**)) قالت: نعم، قال: ((**أتشهدين أني رسول الله؟**))، قالت: نعم، قال: ((**أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟**)) قالت: نعم، قال: ((**أعتقها**)).[1] هذا الحديث وصل لمرسل الموطأ.

الرواية الخامسة: قال البزار: حدثنا محمد بن عثمان، حدثنا عبيد الله، حدثنا ابن أبي ليلى، عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال: إن على أمي رقبة، وعندي أمة سوداء؟ فقال ﷺ ((**ائتني بها**)) فقال لها رسول الله ﷺ ((**أتشهدين أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟**)) قالت: نعم، قال: ((**فأعتقها**)).[2]

الوجه الثاني لشذوذ الحديث: إن النبي ﷺ بيّن أركان الإيمان، في حديث سؤال جبريل، حيث قال: ((**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر**[3] **خيره وشره**)). ولم يذكر فيها عقيدة أن الله في السماء.

الجواب الثالث: إن العقيدة المذكورة لا تثبت توحيداً ولا تنفي شركاً، فكيف يصف النبي ﷺ صاحبها بأنه مؤمن؟!

(١) مسند أحمد (٣/٤٥١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٦/١٦٢) والطبراني في الأوسط (٥/٣٥٠) وابن أبي ليلى فيه ضعف.

(٣) الإيمان بالقدر ورد في حديث سيدنا جبريل عليه السلام في مسلم من رواية عمر بن الخطاب، وأما البخاري فقد رواه في صحيحه (٥٠) و(٤٧٧٧) من رواية أبي هريرة وليس فيه ذكر القدر.

الجواب الرابع: على التسليم بصحة رواية «**أين الله؟**» -ولا نسلّم ذلك- لكون الجارية في كتب اللغة لا تتجاوز (١٢) سنة، فكأنّ مراد النبي ﷺ أنه لما كان المشركون يعتقدون أن الله في السماء، ويشركون معه آلهة في الأرض، كما ورد أنه جاء حصين بن عتبة أو ابن عبيد والد عمران إلى النبي ﷺ سأله: «**كم تعبد من إله؟**» قال: (ستة في الأرض، وواحد في السماء).(١)

فقد أراد النبي ﷺ أن يحدّث الجارية بلغة العرب قبل الإسلام من حيث، ومن حيث بلغة الطفولة مراعاة لعمرها، ليظهر منها هل تركت عبادة الأصنام واكتفت بعبادة الله أم لا تزال تعبد الأصنام؟

الجواب الخامس: عقيدة وجود الله في السماء -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- هي عقيدة اليهود والنصارى من كتبهم المحرفة، وعقيدة المشركين وفرعون، وقد قال فرعون لهامان: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾[غافر: ٣٦ - ٣٧]. لاعتقاده أن الله في السماء، ومع ذلك قال لقومه: ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [النازعات: ٢٤]، وقال لهم: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨].

الجواب السادس: إن كون الله في السماء ليس على حقيقته عند جماعة من العلماء، بل هو مؤوّل عندهم على معنى العلو المعنوي.

قال الباجي في قول الجارية: (في السماء) لعلها تريد وصفه بالعلو، وبذلك يوصف من كان شأنه العلو، يقال: مكان فلان في السماء، يعني علوّ حاله ورفعته وشأنه.

وعلق الإمام السبكي -رحمه الله- على الأبيات المنسوبة لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه(٢) -علماً بأن سندها مقطوع-:

شهدت بأن وعد الله حق	وأن النار مثوى الكافرينا
وأنّ العرش فوق الماء طاف	وفوق العرش رب العالمينا

---

(١) رواه الترمذي (٣٤٨٣) وقال: حسن غريب، وفي الحديث مقال وهو غير ثابت.

(٢) لا تثبت هذه الأبيات عن عبد الله بن رواحة رضي الله عنه! وسندها منقطع كما اعترف بذلك الذهبي في (العلو) في النص رقم (٦٤).

إلى آخر القصيدة.....

فقال: (ما أحسن قول الإمام الرافعي في كتاب الأمالي وقد ذكر هذه الأبيات: هذه الفوقية فوقية العظمة والاستغناء، في مقابلة صفة الموصوفين بصفة العجز والفناء).[1]

(الأبيات الصحيحة المنسوبة لسيدنا ابن رواحة ﷺ هي كما رواها البخاري في صحيحه (١١٥٥) عن أبي هريرة ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «**إن أخاً لكم لا يقول الرفث**» يعني بذلك عبد الله بن رواحة.

وفينا رسول الله يتلو كتابه	إذا انشق معروف من الفجر
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا	به موقنات أن ما قال واقع
يبيت يجافي جنبه عن فراشه	إذا استثقلت بالمشركين

أما تلك الرواية فهي تالفة سنداً ومتناً، لما في المتن من خلط الشعر بالقرآن، والكذب على الله تعالى، والكذب على المرأة، وإقرار النبي ﷺ لهذا الكذب، وهذا مما ننزّه النبي ﷺ عنه).[2]

الجواب السادس: أورد المحدثون والفقهاء هذا الحديث في باب العتق، ولم يورده أحد منهم في باب: (صفات الله) أو أيّ باب من أبواب العقائد، ففهم من ذلك أنهم لم يجدوا فيه ما يدل على ما استدل به السلفية، فهل الفقهاء بهذه الغفلة؟

الجواب السابع: في حديث مسلم علة قادحة في المتن وهي: طلب الصحابي من النبي ﷺ التحقق من إيمان الجارية لأجل اعتاقها، علماً بأن الإيمان لا يشترط في العتق فيما يتعلق بذنب الرجل؛ فإن الرجل أراد اعتاقها خوفاً من الله تعالى أن يعاقبه على ضربها، وهذا مالا يشترط فيه الإيمان.

(١) (طبقات الشافعية١/٢٦٥).

(٢) عبد الله عكور من موقعه الالكتروني.

المطلب العشرون: شذوذ ابن تيمية في اعتباره آيات الصفات مفصّلة غير مجملة!

قلت: وهي مسألة متفرعة عن عقيدة ابن تيمة في جواز تشبيه الله تعالى بمخلوقاته ونفي المماثلة فقط كما بينا من قبل فكان هنا لا بد لشيء من البيان:

تعريف المجمل: في اللغة: المبهم، من أجمل الأمر: إذا أبهم. وقيل: هو المجموع، من أجمل الحساب: إذا جمع وجعل جملة واحدة، وقيل: هو المتحصل من أجمل الشيء إذا حصّله.

وفي الاصطلاح: ما له دلالة على أحد معنيين، لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه، كذا قال الآمدي.

وفي (المحصول): هو ما أفاد شيئاً من جملة أشياء، وهو متعين في نفسه، واللفظ لا يعينه.

وقال ابن الحاجب: هو في الاصطلاح: (ما لم تتضح دلالته).

وأما تعريف المبين: فهو المظَهر، من بان إذا ظهر، يقال: بيّن فلان كذا إذا أظهره، وأوضح معناه، فهو عكس المجمل ما لم يحتج إلى البيان لظهوره.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشيرازي: وحكم المجمل: التوقف فيه إلى أن يفسر، ولا يصح الاحتجاج بظاهره في شيء يقع فيه النزاع.

قال الماوردي: إن كان الإجمال من جهة الاشتراك، واقترن به تبيينه أخذ به، فإن تجرد عن ذلك واقترن به عُرف يعمل به، فإن تجرد عنهما وجب الاجتهاد في المراد منه، وكان من خفي الأحكام التي وكل العلماء فيها إلى الاستنباط، فصار داخلاً في المجمل، لخفائه وخارجاً منه، لإمكان استنباطه.

قلت: من أعجب أعاجيب ابن تيمية أنه يعد الآيات المتشابهات ليست من الألفاظ المجملة!! فاليد والوجه والنزول والعلو والاستواء والفوق ونحوها من آيات الصفات المتشابهة عند جمهور الأمة، ولكنها ألفاظ محكمة مفصلة عند ابن

تيمية وأتباعه![1] وليست عنده متشابهة ولا مجملة ولا موهمة للتجسيم[2]، ولذلك يجب عنده أن تثبتها لله -بالمعنى الحسي- دون توقف، وعلى الحقيقة أيضاً!

فالعجب في اعتبار اللفظ المجمل كـ(اليد) مفصلاً، ثم نطلق على معنى من معاني اليد لفظاً مجملاً! فلما يقول ابن تيمية ومن تبعه: "إن اليد لفظ محكم مفصل"، ثم يقول: "لله يد ليست كأيدينا"، فيجعل شكل هذه اليد أو صورة هذه اليد أو صفة هذه اليد لفظاً مجملاً، علماً بأنك لو قلت لهم: هل تقصد بيد ليست كأيدينا يعني أنها ليست جارحة؟ نفوا ذلك وقالوا: لا، بل هي جارحة ليست كجوارحنا!! فلا أدري كيف استقام عقلاً ولغة أن تكون اليد لفظاً مفصلاً المراد منه الجارحة كما يقولون ثم نجعل هذه الجارحة لفظاً مجملاً.

إذاً: عند ابن تيمية الجوارح ألفاظ ليست مجملة أو مبهمة أو متشابهة أو موهمة[3]، لذلك لا يجوز نفيها عن الله أو إثباتها مطلقاً، بل يجب التفصيل فيها والاستفصال، لأنها تحتمل عدة معان، فيقول ابن تيمية: (نسأل النافي أو المثبت لها ماذا تريد بهذه الألفاظ المجملة؟ فالناس لهم في مثل إطلاق هذه الألفاظ ثلاث أقوال طائفة من الناس تنفيها وتقول: "ليس مركباً ولا جسماً ولا حيزاً ولا جوهراً ولا تحويه الجهة"، وطائفة تثبتها وتقول: "هو جوهر، هو عرض" وطائفة تفصّل وهم المتبعون للسلف الصالح، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين ما أُثبت بها، أن ما أُثبت بها ثابت وما نفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في

---

(١) فمثلاً جاء في إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د.صالح الفوزان (٢/ ١٤٥): آيات الصّفات من المحكم وليست من المتشابه. وفي هذا ردّ على أهل الضّلال الذين يجعلون نصوص الصّفات من المتشابه، ويفوّضون معناها إلى الله. وهذا ضلال وغلط، بل هي من المحكم الذي يعرف معناه ويفسّر. اهـ هذا مع أن الحكمي قال في معارج القبول (٢٠٢/١) نقلاً عن البغوي: وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهات أمروها كما جاءت بلا كيف. اهـ وانظر: تفسير البغوي (٢٣٦/٣).

(٢) أو التشابه فيها نسبي، أي بالنسبة لبعض الأشخاص أو في أول الأمر لبعض الوقت، وعليه حمل ابن تيمية قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾[آل عمران: ٧]) فالتشابه هنا تشابه نسبي عند ابن تيمية. انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١١٣٦/٣).

(٣) انظر كلام د. عبد الرحمن المحمود وهو من السلفية الذي استقرأ كتب ابن تيمية، حيث يقول في كتابه (موقف ابن تيمية من الأشاعرة) (٢٩٧/١): (.... عن استخدام أهل الكلام للكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس، وذلك بالألفاظ المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة: مثل لفظ: العقل، والمادة، والصورة، والجوهر، والعرض، والجسم، والتحيز، والجهة، والتركيب، والجزء، والعلة والمعلول، والحدوث، والقدم، والواجب والممكن وغيرها).

اصطلاحهم فيها إجمال وإيهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، وهذه الألفاظ لم يرد بها نص من الكتاب ولا من السنة، فمثلاً إذا قال: الله ليس مركباً نقول: ما مرادك بمركب؟ التركيب له معاني: أحدها: التركيب لمتباينين فأكثر، ويسمى تركيب مزج كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء يكون هذا المعنى منفياً عن الله. والثاني: تركيب الجوار كمصراعي الباب ونحو ذلك، نقول: لازم من إثبات صفات الله إثبات هذا التركيب......!!!).[1]

ثم ذكر أنواعاً أخرى للتركيب.نسأل الله العافية ونعوذ بالله من الضلال.

قال العلماء: إن اليد والوجه والنزول والعلو ونحوها التي أجمع العلماء -ولا سيما أهل اللغة- على تعدّد معنى كل لفظ منها، وفصّلوا ذلك وأيّدوه بشواهده الكثيرة من الكتاب والسنة والشعر والنثر الفصيح من كلام العرب، أيعقل بعد هذا أن تكون هذه الألفاظ محكمة؟ وأما ألفاظ كالجارحة والجسم والتحيز والجهة والتغير والجوهر التي حدد معناها الاصطلاحي المتكلمون بيّنوها تمام البيان، وعرّفوها تعريفاً دقيقاً عند نفيها عن الله: تكون مجملة!!

مثال: اليد، فلها (٢٥) معنى، كما قال ابن حجر في فتح الباري:[2]

(واليد في اللغة تطلق لمعان كثيرة اجتمع لنا منها خمسة وعشرون معنى، ما بين حقيقة ومجاز الأول الجارحة). ثم عدّدها، فهل بعد هذا تكون اليد لفظاً محكماً كما يدعي ابن تيمية؟!

والجارحة التي لا يكاد يوجد لها غير معنى العضو كما جاء في تاج العروس من جواهر القاموس: (و) من المجاز: الجوارح: (أعضاء الإنسان التي تكتسب) وهي عوامله من يديه ورجليه، واحدتها جارحة، لأنهن يجرحن الخير والشر، أي: يكسبنه).[3]

وقال أحد مشايخ السلفية وهو الشيخ البرّاك؛ فقد جاء في شرح البرّاك

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية عبدالعزيز الراجحي (ج ١/ ص ١٤٥).

(٢) فتح الباري (١٣/٣٩٤).

(٣) (٦/ ٣٣٨) ثم ذكر معنيين آخرين للجارحة أحدهما بمعنى الحيوان المفترس الذي يستخدم للصيد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤]، ويقال: ماله جارحة، أي ما له أنثى ذات رحم تحمل؛ وماله جارحة، أي: ماله كاسب. انظر: (تاج العروس من جواهر القاموس: (٦/ ٣٣٨).

للواسطية: (له يدان يفعل بهما، -تعالى- يخلق بهما، يأخذ بهما ما شاء وكيف شاء، ولكن لا نكيفها ولا نتخيلها أبداً، نؤمن بهما بأن لله يدان حقيقيتان يفعل بهما...، ولا نقول: إنه له يدان وليستا جارحتين، فإن هذه العبارة يطلقها بعضهم، وهي عبارة مبتدعة موهمة، توهم وقد تتضّمن نفي حقيقة اليدين، فلفظة جارحة تحتاج إلى تفسير: من أن له يدان حقيقة).(١)

فالسلفية تقول نفي الجارحة عن الله لا يجوز!! لأن الجارحة لفظ موهم ويخشى من نفيها نفي صفة اليد!! على الرغم من أننا حين ننفيها عن الله نشرحها ونقول: الجارحة هي العضو، فالله ليس مركباً من أعضاء كاليد والرجل ونحوها، فمن أين أتى الإيهام؟ هل نفي التجسيم عن الله إيهام؟ اللهم إلا عند المجسمة الذين يثبتون الأعضاء لله، ولا يفهمون من الآيات المتشابهة إلا هذه المعاني الحسية أو الجسمية، بحيث من نفى هذه المعاني أشكل أمره على المجسمة، لأن اليد لا يفهمون منها إلا الجارحة، فإذا نفيت الجارحة أشكل الأمر عندهم فقالوا لك: إذن أنت معطل لصفة اليد، أو على الأقل قالوا: كلامك موهم، فهل تريد نفي صفة اليد حين نفيت الجارحة؟ وكل هذا بسبب ضيق عقول السلفية الذين لم يستطيعوا الخروج من دائرة الحس ولم يقبلوا ما قاله السلف: "كل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك".

ولكن أن تقول: إن لله يدين حقيقة يفعل بهما ويأخذ بهما ما يشاء، وليس هذا فحسب بل لكل واحدة منها خمس أصابع حقيقة كما قال الفوزان: (فهذه خمسة أصابع عليها جميع المخلوقات العلوية والسفلية، كلّ إصبع عليه خلق من خلقه سبحانه وتعالى)(٢)، ثم يقولون بعد اثبات كل الجوارح الكبيرة والصغيرة: لا تتخيل الله!! ويقولون هذا ليس تجسيماً!!

فهذا كله عند السلفية ليس حتى موهماً للتجسيم!! بل هو الذي يجب أن تعتقد به، لأنه ثابت بالكتاب والسنة وإجماع السلف وبشهادة الفطرة والعقل!!!

لذلك نؤكد هنا كما أكدنا سابقاً أنه لا يصح أن نسلّم للسلفية قولهم: "لله

---

(١) شرح البرّاك للواسطية (٨٩/١).

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (٣٢١/٢) بعد أن ذكر المؤلف د. الفوزان حديث الأصابع.

يد ليست كأيدينا" ولو وقفوا عند هذا الحد، لأنك لو أقررتهم -تجاوزاً- وقلت: نعم، إذاً تنفون عن الله الجارحة؟ رفضوا النفي، وقالوا: "بل هي جارحة ليست كجوارحنا!!" أو كما قال البراك أعلاه!! فظهر أنهم يريدون بقولهم "لله يد ليست كأيدينا" التشبيه قطعاً المفضي إلى التجسيم.

ثم لئن سلّمنا أن لفظ اليد في اللغة لفظ محكم له معنى واحد وهو الجارحة، فإننا حين ننفي الجارحة عن الله كيف يكون كلامنا موهماً؟ وكيف تكون الجارحة التي نفيناها لفظاً مجملاً؟ سلمنا أنها مجمل، والمجمل ما لم تتضح دلالته كما قال ابن الحاجب وغيره، فوضّحوا لنا معنى الجارحة التي نفيناها عن الله، والتي زعمتم أنها كلمة مجملة؟ فبم سوف تفسرونها وتوضحونها؟

هل ستقولون: الجارحة هي اليد؟ فتقلبون الآية فتجعلون المجمل وهو (اليد) مفسراً، والمفسر وهو (الجارحة) مجملاً؟ أيعقل هذا الكلام؟!!

تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً...

المطلب الحادي العشرون: بيان شذوذ ابن تيمية في فهم حمل حديث النزول على ظاهره الحسي معتمداً على روايات منكرة:

قلت: وكذلك هذه مسألة متفرعة من عقيدة ابن تيمية في اثبات فوقية الله الحسية على العرش - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

إن العلماء من أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية يتعاطون مع حديث النزول: تعاطيهم مع النصوص القرآنية المتشابهة وعلى طريقي آية المتشابهات في سورة آل عمران؛ فإما التفويض المطلق وإما التأويل بنوعيه الإجمالي والتفصيلي، فينفون النزول الحسي على كل حال؛ لأن في إثبات النزول إثبات للحركة والانتقال، وإثبات الحركة والانتقال إثبات للحد، وإثبات الحد إثبات للجسم، وإثبات الجسم إثبات لمشابهة الخلق، فهو إن أثبت النزول أثبت أن الله مخلوقاً وليس خالقاً.

فيقولون في التأويل الإجمالي: لله نزول ليس نزول أجسام ولا حركة ولا انتقال ولا بآلات، وإنما نزولاً معنوياً ولا يعينون المحذوف.

ويقولون بالتأويل التفصيلي: "تنزل رحمة ربكم" أو "ملائكة ربكم" كما ورد في حديث النسائي: عن أبي هريرة وأبي سعيد أنهما شهدا به على رسول الله ﷺ وأنا أشهد عليهما أنه قال ﷺ: ((**إن الله تبارك وتعالى يمهل حتى يذهب ثلث الليل الأول ثم يهبط إلى السماء الدنيا فيقول هل من مستغفر هل من سائل هل من تائب هل من داع حتى يطلع الفجر**)). (١)

أما السلفية: فيثبتون النزول لله تعالى ثم يقولون ليس كنزولنا فإذا قلت لهم: يعني ليس نزول حركة؟ قالوا لا بل هو نزول حركة في حقه هو فوقها ببيان!! وإذا قلت لهم يعني ليس نزول أعلى إلى تحت؟ قالوا بل هو نزول من أعلى إلى تحت!! ولكن انتقال ليس كانتقالنا وحركة ليست كحركتنا ...!!!! بالنهاية يقولون: "نزولاً حقيقياً" حتى يقطعوا على الناس باب التأويل فيثبتون بذلك الجوارح كاملة لله تعالى، ولم يعد لقولهم ليس كنزولنا قيمة.

ولما حاجج ابن تيمية أهل زمانه من العلماء فقالوا: "كيف ينزل الله تعالى وأنت تقول إنه على العرش مستقر؟!!" (قالوها من باب من فمك أدينك ومن باب الجدل ليس تصديقاً باستقراره تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً) أجابهم بما هو أسفه من قوله الأول: قال: "ينزل ولا يخلو منه العرش؟!!" ولما قال أهل زماننا بعد اكتشاف دوران الأرض حول نفسها وعدم خلو الأرض من الليل: "إذاً أنتم تقولون أن الله نازل دائماً لأن الليل لا ينقضي على الأرض؟" أجاب اتباع ابن تيمية بما هو أسفه وأسفه: "قالوا الأرض مسطحة ولا يجتمع الليل والنهار!!!!" فتأمل!

إذاً: الأشاعرة والماتريدية يقولون: (نزوله تعالى ليس كنزول الأجسام) ينفون عن الله النزول الحسي للأجسام ويثبتون له نزولاً معنوياً، لأن الله عندهم ليس بجسم.

وأما ابن تيمية الذي يثبت نزولاً حسياً بنقلة وحركة من فوق إلى تحت، ولا ينفي عن الله الجسمية بل يعتبر نفيه بدعة، فيقول ابن تيمية: (إن نزوله تعالى ليس كنزول الأجسام)، والأشاعرة من أصحاب التأويل الإجمالي لا يقولون أكثر من هذا في النزول يقولون: "إن نزول الباري لا يشبه نزول المخلوقين، فإذا

---

(١) النسائي في الكبرى (١٠٣١٥) (٦/ ١١٠).

كان الخلق ينزلون بانتقالٍ من علو إلى سفل فنزوله منزه عن ذلك، فهو ينزل بلا حركة ولا انتقال فصار المعنى إلى النزول المعنوي".

لكن السلفية عادوا وقالوا: "هذا التأويل تحريف للنزول، لأن النزول في لغة العرب لا يكون إلا بنقلة وحركة من فوق إلى تحت" فالجواب: "وأيضاً النزول في لغة العرب لا يكون إلا بخلوّ النازل من مكانه العالي وحلوله في المكان النازل، فأمّا أن ينزل من فوق إلى تحت ولا يخلو منه فوق حين ينزل إلى تحت: فهذا لا تعرفه العرب، وبالتالي يكون قولكم في النزول تحريف لحديث النزول، بل تحريفكم أوضح لأننا حملنا النزول في الحديث على النزول المعنوي، وهذا ثابت في لغة العرب وله شواهد كثيرة، وأما تفسيركم للنزول بأنه لا يخلو منه العرش، فلا تشهد له لغة عرب ولا عجم". فقال السلفية: "نعم إن النزول في لغة العرب يلزم منه خلو النزول من مكانه العالي وحلوله في المكان السافل، ولكن هذا النزول إنما هو في حق المخلوق، ونزول الله لا يماثل نزول المخلوقات، فالله قادر على أن ينزل ولا يخلو منه العرش -قالوها على طريقة السلفية السطحية الساذجة في تعلق قدرة الله بالمحالات!!- ومن باب الجدل أيضاً نقول: "وكذلك نقول إن النزول في لغة العرب يلزم منه النقلة والحركة من المكان العالي إلى السافل، ولكن هذا في حق المخلوقين، فأما نزوله تعالى فلا يماثل نزول المخلوقين، بل نزوله من غير حركة ولا انتقال، والله قادر على أن ينزل دون حركة وانتقال، كقولكم تماماً".

والرد من باب المحاكاة العقلية فحسب، وإلا فلا يجوز أن نقول أن الله قادر أن ينزل بدون حركة وانتقال؛ لأنه على كل شيء قدير، فقدرة الله تعالى لا تتعلق بالمستحيلات، ومن المستحيلات نزول الله تعالى بذاته، بينما لا مانع مطلقاً من اعتبار النزول المعنوي، وكذا يقال في الاستواء والمجيء...

قال د. صهيب الصقار: [1] (لكن القوم لما أحضروا مع هذه الأحاديث -أي أحاديث النزول الصحيحة- متوناً منكرة نفرت أذهانهم من هذا الفهم الصحيح -أي: أن المراد نزول رحمته أو ملائكته-، لما وجدوه في هذه المتون من تقوية

(١) التجسيم في الفكر الإسلامي (٢/١٧٠).

الظاهر وتأكيد المعنى الموهم، حتى تكلم القوم في نزوله بذاته على سبيل الانتقال والحركة، وخلو العرش منه، وتدرجه في النزول بين السموات، وهبوطه وصعوده وارتفاعه بعد النزول وغير ذلك مما دفعهم إلى الخوض فيه ما جمعوه مع الأحاديث الصحيحة من الأسانيد الواهية والمتون المنكرة التي تعيّن الظاهر الموهم وتوجب الحمل عليه. فأعدل الطرق في ذلك أن نميّز الصحيح، ونطلب له المعنى الذي يصح حمله في اللغة والشرع ونطرح الواهي والمنكر، لا أن نجعله حكماً على دلالة الصحيح.

ومن هذه المتون المنكرة: (ما أخرجه عبد الله بسنده عن ثوير عن رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له: أبو الخطاب؛ أنه سأل النبي ﷺ عن الوتر؟ فقال: أحب أن أوتر نصف الليل إن الله ﷻ يهبط من السماء العليا إلى السماء الدنيا فيقول هل من مذنب؟ هل من مستغفر؟ هل من داع؟ حتى إذا طلع الفجر ارتفع).(1)

إسناده ضعيف، وذكر الهبوط والارتفاع في متنه منكر، ولا يخفى بعدما بيّن لفظ (الهبوط) ولفظ (التنزل) في هذا السياق، فلفظ الهبوط شديد الانحراف إلى الظاهر الحسي، بخلاف لفظ (التنزل) الذي لا يكاد يخفى وجه استعماله العربي في هذا السياق إلا على من حرمه غلبة الحس على ذهنه من تذوق أساليب العربية، حتى عدّ لفظ (التنزل) مرادفاً للفظ الهبوط الذي يعقبه الارتفاع والصعود.

ومنها خبر عن عبيد بن عمي قال ابن القيم: (ذكر عبد الله بن أحمد في كتاب السنة من رواية حجاج عن ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير قال: ينزل الرب عز وجل شطر الليل إلى السماء فيقول من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له حتى إذا كان الفجر صعد الرب ﷻ).(2)

---

(1) ثوير بن أبي فاختة أبو الجهم الكوفي، ضعيف رمي بالرفض انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٢/٣٦). وأبو الخطاب لا يوقف على اسمه ذكره ابن حجر في الإصابة (٧/١٠٨) وذكر هذا الحديث في ترجمته.

(2) اجتماع الجيوش (١٦٣ و١٧٠). وانظر الاحتجاج به في معارج القبول (١/١٨٠) و(التحفة المدنية في العقيدة السلفية ص ٧٥) والفواكه العذاب (١١٤).

وليس في كتاب السنة هذه الزيادة المنكرة في آخره.[1]

ومما استدل به ابن تيمية الهروي[2] ما ذكره الذهبي فقال: (حديث الفاروق من طريق يحيى بن زكريا السيء بمرو حدثنا العلاء بن عمرو حدثنا جرير عن ليث بن أبي سليم عن بشر عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا نزل الله إلى سماء الدنيا نزل على عرشه). فهذا إسناد ساقط. وبشر لا ندري من هو، وقد قال ابن منده:[3] روى نعيم بن حماد عن جرير بهذا لكن لفظه إذا أراد أن ينزل على عرشه نزل بذاته). وهذا موضوع.

وقال ابن عبد البر في زيادة هذه اللفظة: (وقال آخرون: ينزل بذاته... قال نعيم بن حماد في حديث النزول يردّ على الجهمية قولهم: ينزل بذاته وهو على كرسيه).

قال أبو عمر: ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة؛ لأن هذا كيفية، وهم يفزعون منها لأنها لا تصلح إلا فيما يحاط به عياناً، وقد جلّ الله وتعالى عن ذلك، وما غاب عن العيون فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر، ولا خبر في صفات الله إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تنظير فإنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]).[4]

قال د. صهيب الصقار:[5]

(ومما استدل به ابن القيم وغيره حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أخرجه الطبراني بسنده (عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((ينزل ربنا

---

(١) السنة (٢٧٢/١) (٥٠٧) قال عبد الله بن أحمد: (أخبرت عن حجاج بن محمد عن ابن جريج قال قلت لعطاء فذكر حديثاً وأما سبحان الملك القدوس فبلغني حسبت أنه يخبر ذلك عن عبيد بن عمير قال ينزل الرب ﷻ شطر الليل إلى السماء الدنيا فيقول من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له) فهذا سند فيه مجهول وهو شيخ المصنف.

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤٦٨/١٣) عددا من الأخبار التي استدل بها الهروي في كتابه الفاروق وتكلم على أسانيدها.

(٣) في كتابه الذي ذكره ابن تيمية في شرح حديث النزول ضمن مجموع كتبه ورسائله في العقيدة ونقل منه وهو (١٣٢/٥) واسمه (الرد على من زعم أن الله في كل مكان وعلى من زعم أن الله ليس له مكان وعلى من تأول النزول على غير النزول).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٤٤/٧).

(٥) في التجسيم في الفكر الإسلامي (١٧٣/٢).

تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل، فيقول: ألا عبد من عبادي يدعوني فأستجيب له؟ ألا ظالم لنفسه يدعوني فأغفر له؟ ألا مقتر رزقه؟ ألا مظلوم يدعوني فأنصره؟ ألا عان فأفك عنه؟ فيكون كذلك حتى يصبح الصبح ثم يعلو جل وعز على كرسيه)).(١)

وأخرج ابن مندة بسنده: (عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إن الله جل وعز ينزل إلى سماء الدنيا، وله في كل سماء كرسي، فإذا نزل إلى سماء الدنيا جلس على كرسيه ثم مد ساعديه، فيقول: من ذا الذي يقرض غير عادم ولا ظلوم؟ من ذا الذي يستغفرني فأغفر له؟ من ذا الذي يتوب فأتوب عليه؟ فإذا كان عند الصبح ارتفع فجلس على كرسيه.!! (٢)

الاستدلال بـ: (فإذا نزل جلس على كرسيه ثم مد ساعديه، فإذا كان الصبح ارتفع).

واحتج به ابن القيم وقال: (رواه أبو عبد الله في مسنده، وروي عن سعيد مرسلاً وموصولاً قال الشافعي رحمه الله مرسل سعيد عندنا حسن). (٣)

وهذا لا ينفعه لأنه لا يصح عن سعيد بن المسيب (٤) وفي متنه نكارة ظاهرة في إثبات الجلوس والارتفاع.

قلت: والشافعي -رحمه الله- لما قبل مراسيل ابن المسيب ليس في العقيدة وإنما في الأخبار والأحكام لأن المرسل أصلاً حديث ضعيف، فانظر كيف يستدلون بأقوال الشافعي لتبيض نصوصهم.

وأخرج عثمان الدارمي بسنده عن أبي الدرداء ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال:

---

(١) المعجم الأوسط (١٥٩/٦) (٦٠٧٩).وانظر العرش للذهبي (٨١/٢)، وقال محققه: (الحجة فيه قوله ويعلو على كرسيه) وانظر اجتماع الجيوش (ص ٥٤) وحاشية ابن القيم (٤٤/١٣) ومعارج القبول (٢٩٧/١) وفي سنده إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت ١٣١ هـ يرويه عن عبادة ولم يسمع منه ولم يرو عنه إلا موسى بن عقبة. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٢٥٦/١). وانظر مجمع الزوائد للهيثمي (١٥٤/١٠) والعلو للعلي الغفار للذهبي (٦٤/١).

(٢) الرد على الجهمية (٤٢٥٦/١).

(٣) اجتماع الجيوش (ص ٥٥) وانظر معارج القبول (٢٩٥/١).

(٤) فيه محفوظ بن أبي توبة يرويه عن عبد الرزاق عن معمر عن سعيد. قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٣٦/٣): (ضعف أمره أحمد بن حنبل جداً).

(إن الله تبارك وتعالى ينزل في ثلاث ساعات من الليل، يفتح الذكر، فينظر الله في الساعة الأولى منهن في الكتاب الذي لم يره غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، ثم ينزل في الساعة الثانية إلى جنة عدن؛ وهي داره التي لم ترها عين ولم تخطر على قلب بشر، وهي مسكنه ولا يسكنها معه من بني آدم غير ثلاثة النبيين والصديقين والشهداء، ثم يقول طوبى لمن دخلك، ثم ينزل في الساعة الثالثة إلى السماء الدنيا بروحه وملائكته فتنتفض، فيقول: قومي بعزتي، ثم يطلع إلى عباده، فيقول: هل من مستغفر أغفر له؟ وهل من داع أجيب؟ حتى تكون صلاة الفجر ولذلك يقول: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ۝٧٨﴾ [الإسراء: ٧٨]، يشهده الله وملائكة الليل والنهار).

وهو في كتب التوحيد والسنة بألفاظ بعضها أنكر من بعض.

فرواه ابن خزيمة وليس فيه ذكر الدار والمسكن، وفيه (..فينتفض) [(١)] مضافاً إلى الغائب فلا نأمن إذا نبهنا إلى احتمال التصحيف أن يعد هذا تعطيلاً أيضاً!

ورواه ابن مندة في التوحيد ولفظه: (وهي مسكنه الذي يسكن ولا يكون معه فيها إلا الأنبياء والشهداء.. ثم يهبط..). وقال: (هذا إسناد حسن مصري).

وهذا الإسناد الذي حسنه واحتج به من احتج به في كتب التوحيد والعقيدة [(٢)] فيه من هو منكر الحديث عند علماء هذا الفن.[(٣)]

ولا يخفى وجه نكارته في إثبات هذا النزول، الذي لا يكاد يحتمل تأويلاً يصرفه عن النزول الحسي، مع ما فيه من إثبات مسكن له يكون معه فيه الأنبياء والشهداء.

---

(١) الرد على الجهمية (٧٦/١) (١٢٨).

(٢) انظر الاحتجاج به أيضاً في شرح قصيدة ابن القيم (٥٠٢/٢) ومعارج القبول (١٩٧/١ -٢٩٩/١) وعزاه إلى كتاب السنة للخلال.

(٣) وهو عند جميعهم من رواية زيادة بن محمد عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عنه قال البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٤٤٦) (زيادة بن محمد.. منكر الحديث). وترجمه العقيلي في الضعفاء (٩٣/٢) وساق هذا الحديث في ترجمته. وكذلك فعل الذهبي في ميزان الإعتدال (١٤٥/٣).

ومن هذه المنكرات التي احتجوا بها في النزول ما أخرجه عبد الله بن أحمد بسنده: (عن أبي عمران الجوني عن أبي الخلد قال: (إن الله عزّ وجلّ يجنح كل عشية إلى السماء الدنيا العصر ينظر إلى أعمال بني آدم).[1]

وهذا إسناد ضعيف، ومتن ظاهر النكارة مخالف للمحفوظ في لفظ النزول وتعيين الوقت. وما قيل في إبدال لفظ التنزل بلفظ الهبوط يقال في إبداله بالجنوح أيضاً).

قلت: انظر إلى ما تحته خط من الألفاظ والكلمات التي لا تفيد إلا التجسيم القطعي وهي مصطلحات أهل الكتاب كما سيأتي لاحقاً، وأما لفظ "جنة عدن وهي مسكنه ولا يسكن معه فيها إلا ثلاثة" فهي أصلاً تخالف نص القرآن فقد وعد الله الأنبياء والشهداء والصالحين وعامة المؤمنين جنات عدن". فانظر كيف يعتمد السلفية في عقائدهم على نصوص موضوعة أصلها من أهل الكتاب ويتركون قطعيات القرآن.

المبحث الثاني: ردود على ابن تيمية ومن شايعه:

المطلب الأول: الرد على ابن تيمية في إنكار المجاز في القرآن!

ينفي ابن تيمية ومن تبعه المجاز في القرآن ليمهد لإثبات عقيدته التجسيمية، والمجاز في القرآن مما علم من اللغة بالضرورة، وكلام ابن تيمية من أعجب العجب، لاسيما حين تراه يلف ويدور ويراوغ ويدلس لأجل نفي المجاز عن الألفاظ والجمل، لذلك وجب علينا أن ننقل شيئاً عن مجاز القرآن للاستئناس، ومن أراد الاستزادة فعليه بكتب البلاغة العربية وتفسير المفسرين لا سيما تفسيري الكشاف للزمخشري والبحر المحيط لابن حيان الأندلسي وغيرهم..

(إن كيفية تسرب التجسيم إلى دائرة الفكر الإسلامي، وأن امتداد هذه العقائد يتصل بعقيدة بني إسرائيل، وبنو إسرائيل أخذوه ملفقاً من حضارات وثنية

---

(١) السنة (٢٧٦/١) (٥١٩). أبو الخلد لم يعثر المحقق على ترجمته. ولعله تصحيف صوابه أبو الخيار. وهو يسير بن عمرو و قيل ابن جابر، وقيل أسير أبو الخيار الكوفي، المحاربي وقيل الكندي وقيل غير ذلك (وقيل إنهما اثنان). يقال: له رؤية. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٣/١١).

مثل الأقباط والفرس، حيث كانوا مستعبَدين لهم، إن الفكر التجسيمي وعقيدة المشركين صنوان، كلاهما ينبع من مشكاة واحدة وهي تشبيه الله تعالى بخلقه بأن جعلوه في صورة مجسمة لها طول وعرض، وتشغل حيزاً، ونسبوا إليه الأعضاء التي وصفوها بالصفات، ووصفوه بالحركة والسكون، والتمكن والانتقال، حتى قال قائلهم: "ألزموني ما شئتم من صفات الله فإني ألتزمه إلا اللحية والعورة"! معتمدين في أدلتهم على ظواهر آيات جاءت في كتاب الله تعالى سماها الله تعالى؛ آيات متشابهات، فسموها؛ آيات الصفات، ضاربين صفحاً عن الأسس التي يعتمد عليها في تأويل آي الذكر الحكيم وهي:

- المحكم من القرآن الكريم.
- خضوعها لقواعد اللغة العربية.
- خضوعها لسلطان العقل الذي لا يفهم النص إلا به.

إن الله تعالى ما أنزل كتاباً ولا أرسل رسولاً إلا بلسان قومه ليبين لهم ما شرعه الله تعالى ليعبدوه وفق هذا الشرع، وأن القرآن الكريم نزل بلغة العرب الذين اشتهروا بالفصاحة، فجاء القرآن معجزاً في بيانه، فما من كلمة من كلماته ولا حرف من حروفه إلا وتتفجر بحاراً من العلوم، وكل آية تتحدى الثقلين بالإعجاز عن الإتيان بمثلها، وجعل الله تعالى في ثنايا ألفاظه ضروباً من الفصاحة وأجناساً من البلاغة، ففي مبناه من علمي المعاني والبديع، وحسن الترتيب، وبراعة الأسلوب ما أذهل العقول، وأخرس الفصحاء الذين أنزل بلسانهم.

إنّ المجاز هو نوع من أنواع العلوم اللسانية، وهو روح البلاغة والفصاحة التي امتازت بها لغة القرآن عن غيرها من اللغات، لأن البلاغة لا بدّ لها من المجاز، والمجاز لا بد له من البلاغة التي بها يحصل الإعجاز، فلهذا أجمع العلماء على إثبات المجاز في لسان العرب بشكل عام، وفي القرآن بشكل خاص، فالعرب تعارفوا عليه منذ أن فتق الله ألسنتهم بالعربية، وجرى عليه شعراؤهم وخطباؤهم، ولو لم نجد للمجاز اسماً في أقوالهم، إلا أن صنوف هذا العلم

وأقسامه موجودة، فإن التدوين لم يحصل إلا بعد القرن الأول، لأن العرب أمة أمية لم تشتهر بكتابة ولا تدوين.

إن العرب نطقت بالمجاز انسجاماً مع فطرتهم وسليقتهم، وما كانت تجود به قرائحهم، وظهر فيهم علم النقد الذي ميزوا به الغث من سمين القول والعبارة، وجاءت أشعارهم ناطقة بهذا العلم الذي أكسب لغتهم جمالاً امتازت به عن غيرها، وعدّوه من مفاخرهم، ولما كان لسانهم ينطق بمعنى أرادوا إيصاله إلى أذن السامع، تفننوا في إخراج الأدوات التي يوصلون هذا المعنى فيها الى من شاؤوا، وهذه الأدوات هي الصور البلاغية الحاملة للمعاني، فاللفظ قالب والمعنى هو المقصود، فكان من هذه الصور ما تكلم عن الحسيّات، وبعضه عبر عن المعنويات، وبعضه جاء بما صوّر المعنى بصورة الحس، لذا جاء القرآن حاوياً لهذه الصور كلها؛ ليثبت عجزهم عن درك هذه الصور وهم فرسان هذا الميدان.

لذا فمردّ المجاز إلى الحقيقة، فما المجاز الوارد في أي مثال إلا صورة مصغرة للحقيقية الكلية التي ورد فيها ذلك المثال، ليعلم المكلف شرعاً تلك الضوابط التي تفهم بها الآيات المتشابهة، حتى لا يلقي بالنصوص على عواهنها، فإذا ما قرأنا نصاً في كتاب الله تعالى أو في سنة النبي ﷺ علمنا ما المراد من هذا النص، وما هو المعنى الذي يحتمله، وما هي العلاقة بين اللفظ الحسي الذي هو كالقالب الحامل للمعنى الذي يلحق به.

ولما كان الموضوع يبحث في علم المجاز الذي جاء في آي القرآن، كان لا بدّ لنا من إلقاء الضوء ولو بشكل مختصر على ماهية هذا العلم وأقسامه؛ حتى نتعرف من خلال ذلك على الصور البلاغية وتلك الإشارات المجازية التي جسدتها الآيات القرآنية الكريمة، فنتجنب التطويل الممل من تكرار تلك الصور ويطول بنا المقام، فنشير إلى ذلك إشارة عند الكلام على تلك الإشارات عند كل آية ونكفى مؤنة التطويل.

قال أبو البقاء في كلياته: (منكر المجاز في اللغة مبطل لمحاسن لغة العرب). [1]

---

(١) الكليات لأبي البقاء (ص ١٢٩٠).

وقال بعض علماء اللغة المعاصرين: (من قال بمنع المجاز في لغة العرب فقد ألغى عقله).

المجاز طريق من طرق الإبداع البيانيّ في كلّ اللّغات، تدفع إليه الفطرة الإنسانيّة المزوّدة بالقدرة على البيان، واستخدام الصور المختلفة للتعبير عمّا في النفس من معانٍ تريد التّعبير عنها، وقد استخدمه العرب في العصور المختلفة، حتّى بلغت اللّغة العربيّة في مجازاتها مبلغاً مثيراً للإعجاب بعبقريّة الناطقين بها في العصور الجاهليّة والإسلاميّة، وكان لفحول الشعر وأساطين البلاغة من كتّابٍ وخطباء فنون بديعة وأساليب عجيبة من المجاز، لا يتذوقها إلاّ الأذكياء والفطناء، المتمرّسون بأساليب التعبير.

وليس المجاز مجرّد تلاعب بالكلمات، أو ليّاً لأعناق النصوص اللغوية حسب ما يريده الكاتب أو الخطيب، بل هو سبحات ذهنيّة تصل بين المعاني، وتعقد بينها روابط وعلاقاتٍ فكريّة تسمح للمعبّر الذكيّ المتذوق لفنون البلاغة بأن يستخدم العبارة الّتي تدلّ في اصطلاح التخاطب على معنى من المعاني ليدلّ بها على معنى آخر، يمكن أن يفهمه المتلقّي بالقرينة اللفظيّة أو الحاليّة أو الفكريّة.

قد يسمع الرجل عبارات من رجل آخر فتدخل مسامعه، فينقلب عما كان معتاداً عليه من عمل أهل الشمال، ويجتهد في طاعة ربه إلى أن يلقى ربه، فيسأل عن تغير حاله فيقال: سحره فلان... فعبر عن الكلام الذي سمعه بالسحر، لأن من نتائج السحر تغير المزاج والأحوال، فاستخدم كلمة السحر استعمالاً مجازياً قصد به معنى آخر خلاف ما دل عليه ظاهر اللفظ، لذا جاء في الحديث: ((**إن من البيان لسحراً...**)).

وفي قصة عتبة بن ربيعة عندما أتى النبي ﷺ ليعرض عليه أموراً حتى يكف عن الدعوة إلى الله فقال له رسول الله ﷺ: ((**أقد فرغت أبا الوليد؟**)) قال: نعم، قال ﷺ: ((**فاسمع مني**))، قال: نعم، فقرأ ﷺ صدراً من سورة فصلت، حتى بلغ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴿١٣﴾﴾ [فصلت: ١٣]، فأمسك عتبة على فيه وناشده الرحم أن يكف عنه، ثم انتهى رسول الله ﷺ إلى

السجدة منها فسجد ثم قال ﷺ: ((**قد سمعت أبا الوليد ما سمعت فأنت وذاك**))، فقال: ما عندك غير هذا؟ فقال ﷺ: ((**ما عندي غير هذا**))، فلما أتى قومه قالوا: ما وراءك يا أبا الوليد؟ فقال: ماذا أقول، فو الله ما فيكم من رجل أعلم بالأشعار مني، ولا أعلم برجز ولا بقصيد مني، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، و والله إن لقوله الذي يقول حلاوة، وأن عليه لطلاوة، وأنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وأنه ليعلو وما يعلى، وأنه ليحطم ما تحته...إلخ

مثال آخر:

إنّك قد تلاحظ انقطاع الصلة بين فئتين من المسلمين لعداوة قائمة بينهما، وترى إصرار كل فئة على موقفها العدائي من الفئة الأخرى، ومجافاة الفريق الآخر، فتلمح بما آتاك الله من الفكر الثاقب والحكمة، والعبقرية اللماحة أنّ هذا الأمر بين الفريقين يشبه جبلين عاليين ذاهبين في السماء، يفصل بينهما وادٍ سحيق ليس له قرار، فيخطر لك أن تتخذ وسطاء مقبولين من كلا الفئتين ليقوم هؤلاء الوسطاء بتقارب وجهات النظر بينهما، وتلمح أن هؤلاء الوسطاء سيكونون بمثابة الجسور التي تصل الجبلين بعضهما ببعض، فحيث تكتمل لديك الصورة على الوجه الذي سبق ذكره تختصر ذلك في التعبير فتقول: "نقيم بين الفئتين المتخاصمتين جسوراً من التواصل". إنك استخدمت كلمة (جسور) استخداماً مجازيّاً، يدركه المتلقّي بالتفكّر، لأنّ الفئات المتخاصمة المتجافية لا تقام بينهما جسور مادّيّة، بل يقوم الوسطاء بينها بحلّ كثير من المشكلات الحاصلة بينها.

وهكذا يحمل المجاز في العبارة من المعاني الممتدة الواسعة، ومن الإبداع الفني ذي الجمال المدهش ما لا يؤدّيه البيان الكلامي إذا استعمل على وجه الحقيقة في كثيرٍ من الأحيان، مع ما في المجاز من اختصارٍ في العبارة وإيجاز، وإمتاعٍ للأذهان، وإرضاءٍ للنفوس ذوات الأذواق الرفيعة الّتي تتحسس مواطن الجمال البياني فتتأثر به تأثر إعجاب واستحسان.

- **دواعي المجاز وأغراضه:**

نستطيع إجمال الأسباب والأغراض التي تحدو بالمتكلم أو الكاتب إلى العدول عن الحقيقة في التعبير إلى أسلوب المجاز بالدواعي التالية:

أولاً: إنّ المجاز في الكلام هو أسلوب من أساليب التعبير غير المباشر، الذي يكون في معظم الأحيان أوقع في النّفوس وأكثر تأثيراً من التعبير المباشر.

ثانياً: يشتمل المجاز غالباً على مبالغة في التعبير لا توجد في الحقيقة، والمبالغة ذات دواعي بلاغيّة متعدّدة منها: (التأكيد، التوضيح، الإمتاع بالجمال، الترغيب عن طريق التزيين التحسين، التنفير عن طريق التشويه والتقبيح).

ثالثاً: يتيح استخدام المجاز فرصاً كثيرة لابتكار صورة جمالية بيانيّة لا يتيحها استعمال الحقيقة، فمعظم أمثلة التصوير الفني الرائع مشحونة بالمجاز.

رابعاً: استخدام المجاز يمكّن المتكلّم من بالغ الإيجاز مع الوفاء بالمراد ووفرة إضافيّة من المعاني والصّور البديعة.

خامساً: المجاز بالاستعارة أبلغ من التشبيه ممّن يلائمهم استخدام المجاز، ويشدّ انتباههم لتدبّر المضمون وفهمه، إلى غير ذلك من الدواعي والأغراض). [1]

المطلب الثاني: الرد على المجسمة القائلين بإثبات الصفات على ظاهر اللغة (الرازي -الجويني- ابن العربي المالكي - الباقلاني):

أ- قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره (مفاتيح الغيب):

(واعلم أن الدلائل الدالة على نفي كونه تعالى جسماً مركباً من الأجزاء والأعضاء قد سبقت، إلا أننا نذكر ههنا نكتاً جارية مجرى الإلزامات الظاهرة فالأول: أن من قال إنه مركب من الأعضاء والأجزاء، فإما أن يثبت الأعضاء التي ورد ذكرها في القرآن ولا يزيد عليها، وإما أن يزيد عليها، فإن كان الأول لزمه إثبات صورة لا يمكن أن يزاد عليها في القبح، لأنه يلزمه إثبات وجه بحيث لا يوجد منه إلا مجرد رقعة الوجه لقوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص: ٨٨].

---

(١) من مقدمة كتاب (التعليقات الأثرية على ما جاء في القرآن من الإشارات المجازية) للشيخ (عبد الله محمد عكـــور).

ويلزمه أن يثبت في تلك الرقعة عيوناً كثيرة لقوله: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]. وأن يثبت جنباً واحداً لقوله تعالى: ﴿يَحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر : ٥٦]. وأن يثبت على ذلك الجنب أيدي كثيرة لقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١]. وبتقدير أن يكون له يدان فإنه يجب أن يكون كلاهما على جانب واحد لقوله ﷺ: ((**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**)) أن يثبت له ساقاً واحدة لقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]. فيكون الحاصل من هذه الصورة، مجرد رقعة الوجه ويكون عليها عيون كثيرة، وجنب واحد ويكون عليه أيد كثيرة وساق واحدة، ومعلوم أن هذه الصورة أقبح الصور، ولو كان هذا عبداً لم يرغب أحد في شرائه، فكيف يقول العاقل إن رب العالمين موصوف بهذه الصورة؟!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأما القسم الثاني: وهو أن لا يقتصر على الأعضاء المذكورة في القرآن، بل يزيد وينقص عليها وفق التأويلات، فحينئذ يبطل مذهبه في الحمل على مجرد الظواهر، ولا بد له من قبول دلائل العقل.

الحجة الثانية: في إبطال قولهم فإنهم إذا أثبتوا الأعضاء لله تعالى، فإن أثبتوا له عضو الرّجل فهو رجل، وإن أثبتوا له عضو النساء فهو أنثى، وإن نفوهما فهو خصي أو عنين، وتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً).[1]

ب- جاء في أجوبة الجويني على أسئلة عبد الحق الصقلي (ص: ٥) بتحقيق الشيخ سعيد فودة:

(فأما من اعتقد في صفات الباري ما يتقدّس الرب عنه، نحو أن يعتقد في صفات الإله ما اشتملت المسألة عليه،[2] فقد اختلفت طرق الأئمة فيه:

فصارت طائفة منهم إلى أنّ من اعتقد أن الرب عظيم بالذات، على معنى كثرة الأجزاء وتركيبها في تأليفها، وأنه ﷻ مختص ببعض الجهات

(١) مفاتيح الغيب (٢٦/ ٢٣١).

(٢) قال الشيخ سعيد: يعني الذي يعتقد في الله أنه جسم.

والمحاذات، وأن الأجسام المحدودة والأجرام المتقررة بأقطارها وآثارها تقابله في بعض جهاته، فهو غير عالم بالله رب العالمين).[1]

فإنه علّق معتقده بموجود ليس بإله، بل هو على صفات المخترعات وسمات المحدثات، فقد اعتقد موجوداً غير الإله، واعتقد الإلهية فيه، فينزل منزلة من يعتقد أن الأصنام آلهة!! نعم فالمجسم يعبد وثناً ولا يعبد الله وإن قال ما قال وهذا مذهب بعض الأئمة، وهو الذي لا يصح غيره، وقد ارتضاه القاضي -أي: الباقلاني- في (نقض النقض)، ومن الجدير هنا أن نذكر ما قاله الإمام القرطبي في كتابه المبارك (التذكرة في أحوال الموتى) قال: فصل: قوله ﷺ في الحديث: ((**ومن قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب**)) للعلماء فيه تأويلات: أحسنها و أجملها ما ذكره القاضي أبو بكر بن العربي قال: خبرني غير واحد من أصحابنا عن إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أنه سئل: هل الباري في جهة؟ فقال: لا هو متعال عن ذلك، قيل له: ما الدليل عليه؟ قال الدليل عليه قول النبي ﷺ: ((**لا تفضلوني على يونس بن متى**)) فقيل له: ما وجه الدليل من هذا الخبر؟ فقال لا أقوله حتى يأخذ ضيفي هذا ألف دينار يقضي بها ديناً فقام رجلان فقالا: هي علينا، فقال: لا يتبع بها اثنين لأنه يشق عليه، فقال واحد: هي عليّ، فقال: إن يونس بن متى رمى بنفسه في البحر فالتقمه الحوت، وصار في قعر البحر في ظلمات ثلاث ونادى: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٨٧﴾ [الأنبياء: ٨٧]، كما أخبر الله، ولم يكن محمد ﷺ حين جلس على الرفرف الأخضر، وارتقى به صعداً حتى انتهى به إلى موضع يسمع فيه صريف الأقلام، وناجاه ربه بما ناجاه به، وأوحى إليه ما أوحى؛ بأقرب إلى الله من يونس في ظلمة البحر.

(خلاصة القصة والاستشهاد أن نبينا ﷺ حين عُرج به إلى السماء السابعة لم يكن بأقرب إلى الله مسافة من سيدنا يونس حين التقمه الحوت في قعر البحر.

وهذا من بديع الاستنباط الذي استدل به العلماء على فطنة إمام الحرمين وحدّة قريحته، ولكن السلفيين المجسمة لم يعجبهم هذا الاستدلال، وراحوا

(١) قال الشيخ سعيد: خلاصة رأي هذه الطائفة، أنه لا يقال إن المجسم عالم بالله تعالى، بل إنه جاهل به.

يشتمون إمام الحرمين فلم يضروا إلا أنفسهم، ومن المؤسف حقاً أن نذكر أن ابن القيم قال في نونيته بعد أن سرد هذه القصة في أبيات معقباً:

هــذا هــو الإلحــاد حقــاً بــل هـو التـحريف محضاً أبـرد الهذيان). [1]

بل ما قاله إمام الحرمين هو صريح القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب ۩ (١٩) ﴾ [العلق: ١٩].

وروي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء**)). [2]

هذا بالإضافة إلى آيات المعية الكثيرة، وأحاديث أخرى نحوها، وكلها تفيد أن اللّه غير مختص بجهة أو حيّز أو مكان، لا عرش ولا فرش ولا سماء ولا أرض عكس ما يذهب إليه المجسمة، بل دلت تلك الآيات والأحاديث، بما فيها آيات الاستواء والجارية والقبلة ((**إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنما يناجي ربه -أو ربه بينه وبين قبلته- فلا يبزقن في قبلته....**)). [3] على أن نسبة الأمكنة كلها والجهات والجهات جميعها إليه تعالى واحدة، ليس شيء منها أقرب إلى اللّه بالمسافة من شيء آخر، فسيدنا رسول الله ﷺ في السماء السابعة ويونس عليه السلام في قعر البحار، وكلاهما نسبتهما واحدة إلى اللّه من حيث المسافة.

ولا شك أن هذا خلاف عقيدة المجسمة؛ ومنهم ابن سعيد الدارمي المجسم الذي صرّح بأن (أعلى المئذنة أقرب إلى اللّه من أسفلها!!!)، وابن القيم يتمذهب بهذا المذهب الباطل الذي يكفي لرده آية العلق وحديث مسلم السابق؛ فإن تأوّل القرب فيهما على القرب المعنوي، تأولنا سواه من الاستواء والعلو على الاستواء والعلو المعنوي الذي هو القهر وعلو الشأن والقدر، وما هو جوابه هو جوابنا، والسلام.

قال القرطبي: فالله سبحانه قريب من عباده يسمع دعاءهم، ولا يخفى عليه حالهم كيفما تصرفت، من غير مسافة بينه وبينهم، فيسمع و يرى دبيب النملة

---

(١) د. وليد الزير على موقعه الإلكتروني.

(٢) رواه مسلم (١/٣٥٠).

(٣) رواه البخاري (٤٠٧)(١/١٦١) باب إذا بدره البزاق وهو يصلي.

السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء تحت الأرض السفلى، كما يسمع ويرى تسبيح حملة عرشه من فوق السموات السبع العلى، سبحانه لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً ولقد أحسن أبو العلاء بن سليمان المغربي حيث يقول:

يا من يرى مد البعوض جناحها ... في ظلمة الليل البهيم الأليل
ويرى مناط عروقها في لحمها ... والمخ في تلك العظام النُحّل
آجالها محتومة أرزاقها ... مقسومة بعطا وإن لم تسأل
فلقد سألتك بالنبي محمد ... الهاشمي المدثر المزمل
اُمنن عليّ بتوبة تمحو بها ... ما كان مني في الزمان الأول

(هذا البيت موجود في بعض النسخ، وغير موجود في النسخة التي طبعت بدار المنهاج بالرياض (١/٤٦٤) التي حققها بعض السلفية، وأخشى أن يكون حذفه المحقق لما فيه من التوسل!!). [١]

ج- ابن العربي المالكي يبين أنواع الصفات الواردة لئلا يسمح للمجسمة بتمرير التجسيم:

قلت: يكثر على ألسنة السلفية اليوم ما قاله شيخهم من قبل (ابن تيمية) اعتراضاً على أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية: "كيف تجيزون عبارة: لله رحمة ليست كرحمتنا، ولله سمع ليس كسمعنا ولله علم ليس كعلمنا... ولا تجيزون عبارة: لله يد ليست كأيدينا ولله وجه ليس كوجوهنا... فهذا دليل منكم على تحريف الصفات كما تهوى أنفسكم...

وهذه محاولة يائسة فاشلة من السلفية؛ لتشويه عقيدة علماء أهل السنة والجماعة عند العوام والتلبيس عليهم بعدما عجزوا عن مقارنتهم بالعلم، وذلك لأنهم يساوون بين الصفات الكمالية التي وردت في سياق الكمال والصفات الناقصة التي وردت في سياق الكمال، ولقد ردّ عليهم القاضي ابن العربي المالكي الأشعري حين رد على المجسمة الذين ورثوا ابن تيمية هذه الشبهة

---

(١) د. وليد الزير من موقعه الإلكتروني.

الباطلة، فيقول ابن العربي المالكي في (العواصم من القواصم):

(والأحاديث الصحيحة في هذا الباب على ثلاث مراتب:

الأولى: ما ورد من الألفاظ كمال محض ليس للآفات والنقائص فيه حظ، فهذا يجب اعتقاده.

الثانية: ما ورد وهو نقص محض، فهذا ليس لله فيه نصيب، فلا يضاف إليه إلا وهو محجوب عنها في المعنى ضرورة كقوله في الحديث القدسي: ((**عبدي مرضت فلم تعدني**)) وما أشبهه.

الثالثة: ما يكون كمالاً، ولكنه يوهم تشبيهاً.

فأما الذي ورد كمالاً محضاً كالوحدانية والعلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر، والإحاطة والتقدير والتدبير، وعدم المثل والنظير فلا كلام فيه، ولا توقف.

وأما الذي ورد بالآفات المحضة والنقائص كقوله: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [الحديد/١١]، وقوله: ((**جعت فلم تطعمني.... وعطشت فلم تسقني....**)) فقد علم المحفوظون والملفوظون، والعالم والجاهل أن ذلك كناية، وأنه واسطة عمن تتعلق به هذه النقائص، ولكنه أضافها إلى نفسه الكريمة المقدسة، تكرمة لوليه، وتشريفاً، واستلطافاً للقلوب وتليينا، وهذا أيها الغافلون تنبيه لكم على ما ورد من الألفاظ المحتملة، فإنه ذكر الألفاظ الكاملة المعاني السالمة، فوجبت له، وذكر الألفاظ الناقصة والمعاني الدنية فتنزه عنها قطعاً، فإذا جعلت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه، وللنقصان بوجه، وجب على كل حصيف -عقله يقظ- أن يجعله كناية عن المعاني التي تجوز عليه، وينفي عنه ما لا يجوز عليه).[1]

(١) العواصم من القواصم (٢/٣٠٧).

المبحث الثالث: أثر تجسيم أهل الكتاب في عقائد بعض المحدّثين:

إن دعوى اتباع الحديث للعصمة من الزلل في فهم النصوص، والتمسك بما ورد عن فضل الكتاب والسنة، وأنهما عصمة لمن تمسك بهما؛ كلمة حق يراد بها باطل، وفيها على إطلاقها ممن يسمّون أنفسهم السلفية فيها من المغالطات ما لا يخفى، لا سيما حينما يطلقها السلفية في العقائد فيجمعون ما هب ودب من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ويريدون شرح النصوص القرآنية بها!!

إن هذه الدعوى تفتح للسلفية باب التجسيم والتلاعب بالنصوص بحسب أهوائهم وهذا ما ظهر جلياً فيما سيأتي من الشواهد الحديثية التي وجد فيها السلفية والوهابية ضالتهم ليثبتوا التجسيم وينافحوا عنه، وليست القصة وليدة اليوم إنما هي قديمة في عمق التاريخ الاسلامي، فإن فئة من المسلمين غالبها من الحنابلة مالوا ميلاً عظيماً إلى تلك النصوص التي فيها ألفاظ التجسيم صريحة، ولم تحتمل وتتقبل عقولهم فكرة التنزيه، فقد عجزوا أن يخرجوا من خيالهم الضيق، وإليكم أولاً مقدمة سريعة عن تاريخ التجسيم في البشرية وصولاً إلى يومنا هذا:

المطلب الأول: تاريخ التجسيم على وجه الأرض:

يعود تاريخ التجسيم على وجه هذه الأرض إلى الوثنيين الذين عبدوا الأصنام ما قبل زمن نوح ﷺ، وتعمّقت هذه العقيدة حتى عمّت أغلب بقاع الأرض، وكانت هذه الظاهرة تختفي بظهور الأنبياء، لكنها ما تلبس أن تعود مرة أخرى بعد وفاتهم إلى زمن موسى ﷺ حيث أتى إلى قوم يتعشّقون التجسيم للإله ورثوه من الفراعنة؛ لذلك قالوا: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [البقرة: ٥٥] وكذلك عند المسيحية صار التجسيم لازماً لها بعد ارتفاع المسيح ﷺ وظهور بولص، ولما أتى القرآن ونزّه الله ﷻ عن الجسم وصفات النقص وحُفظ القرآن من التحريف، صعُب على من يحملون الفكر الوثني أن يحرفوا العقيدة الإسلامية، لكنهم استطاعوا أن يُدخلوا بعض عقائد التجسيم إلى الإسلام عن طريق بعض اليهود والنصارى، الذين أسلموا فدسّوا في كتب المسلمين تحت

راية الحديث الصحيح «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**» وتحت راية (السنة شارحة للقرآن)، وتلقى هذا الدس بكل سذاجة وبساطة عدد من المحدثين؛ لا سيما (عبد الله بن أحمد بن حنبل) و(سعيد الدارمي) وغيرهما.. وقام في ذلك الوقت علماء المسلمين من يسمون بأهل الرأي بالرد عليهم وإبطال عقائدهم التجسيمية إلى أن أتى ابن تيمية فحرّر هذه العقائد التجسيمية تحريراً كاملاً منظماً ملبساً بالتنزيه، فكان أول من أصلّ لها بطريق خفي، وكذلك رد عليه العلماء في زمانه وانتهت بدعته، لكن ابن عبد الوهاب عاد من جديد إلى نشر هذه البدعة بقوة السيف، إلى زماننا هذا حيث يقوم السلفية بنشرها بالقوة المالية والإعلامية، ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره ويبطل مخططاتهم اليهودية الصليبية.

المطلب الثاني: بيان بعض الكتب التي تمسك بها هؤلاء وفيها ما فيها من الموضوعات والواهيات التي تنص على التجسيم:

١- كتاب (السنة) لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل:

أ- أخرج عبد الله بن أحمد بسنده عن نوف البكالي أنه قال: (أوحى الله ﷻ إلى الجبال أني نازل على جبل منك، قال: فتطاولت الجبال وتواضع طور سيناء، وقال: إن قدّر لي شيء فسيأتيني، فأوحى الله ﷻ إليه: أني نازل عليك لتواضعك ورضاك بقدري).[(١)]

وأخرجه الخلال في كتاب السنة أيضاً.[(٢)]

قلت: انظر إلى الافتراء على الله ومحاولة إثبات نزوله تعالى إلى الأرض!!!

ب- أخرج اللالكائي بسنده عن ثابت البناني أنه قال: (كان داود يطيل الصلاة ثم يركع ثم يرفع رأسه ثم يقول إليك رفعت رأسي يا عامر السماء، نظر العبيد إلى أربابها يا ساكن السماء..).[(٣)]

---

(١) السنة (٤٦٩/٢)، وأخرجه أبو الشيخ في العظمة (١٧١٩/٥).

(٢) السنة (٤٦٩/٢).

(٣) اعتقاد أهل السنة (٤٠٠/٣).

قلت: انظر إلى قوله: (ساكن السماء) بعد قوله (عامر السماء) ذكر الثانية لئلا تفسر الأولى مجازاً!!!

واستدل به ابن قدامه في (إثبات صفة العلو) [1] وابن القيم [2] والذهبي [3] والسلفي أسامة القصاص من المعاصرين وقال شارحاً: (وليس في هذا اللفظ شيء من المحظور.. فقوله (يا ساكن السماء) معناه: يا موجوداً في السماء، أو: يا متخذاً السماء حيثية وجودك، أي: المكان اللائق باستقرارك..). [4]

قلت: نسأل الله العافية..

ج- أخرج عبد الله بن أحمد بسنده عن وهب بن منبه أنه قال: (إن السموات السبع والبحار لفي الهيكل [5] وإن الهيكل لفي الكرسي، وإن قدميه لعلى الكرسي وهو يحمل الكرسي وقد عاد الكرسي كالنعل في قدميه).

قلت: انظر لفظ (الهيكل) تفهم بجلاء أن الحديث من الإسرائليات.

وقال المحقق: (لم أقف عليه وكلام وهب هنا لعله من الإسرائيليات التي لا تصدق ولا تكذب والله أعلم). [6]

قلت: يقولون في المثل الشعبي: (أراد تكحيلها فأعماها!) إن تعليق المحقق الوهابي أكثر سفاهة وتضليلاً للناس من الراوي، لأن أخبار بني إسرائيل التي لا نصدقها ولا نكذبها هي الأخبار التي لا تتعارض مع صريح العقيدة، ليست كل الأخبار دون تمييز، والغريب أن المعلق (الوهابي) لم يجد شيئاً غريباً في تجسيم الرواية، ولكنه توقف عند لفظة (الهيكل) فرآها عجيبة!!!

ونحوه قول الذهبي بعد سياقته: (كان وهب من أوعية العلوم، لكن جلّ علمه

---

(١) العلو لابن قدامة (١/٩٦).

(٢) اجتماع الجيوش (ص ١٦٩).

(٣) العلو للعلي الغفار، (١/٥٢٢ و ٢/٨٩٦). وأخرجه في (العرش) (٢/١٥٦) وانظر احتجاج حافظ حكمي به في معارج القبول (١/١١٦).

(٤) (إثبات علو الرحمن من قول فرعون لهامان.) وغير اسمه المحقق كما أشار إلى ذلك فطبع باسم (إثبات علو الله على خلقه) انظر (٢/٣٢٣).

(٥) قال في اللسان: (الهيكل: الضخم من كل شيء) والهيكل بيت للنصاري فيه صورة يرسم وعيسى عليه السلام.. بما سمي به ويرهم. والهيكل البناء المشرف. (١١/٧٠٠) وانظر مختار الصحاح، الرزاي (١/٢٩٠).

(٦) السنة لعبد الله ابن أحمد ابن حنبل بتحقيق المتكلم (٢/٤٧٧).

عن أخبار الأمم السالفة، كان عنده كتب كثيرة إسرائيليات، كان ينقل منها لعله أوسع دائرة من كعب الأحبار، وهذا الذي وصفه من الهيكل، وأن الأرضين السبع يتخللها البحر وغير ذلك فيه نظر والله أعلم، فلا نردّه ولا نتخذه دليلاً).(1)

د- أخرج الدارمي بسنده عن عطاء بن يسار أنه قال: أتى رجل كعباً وهو في نفر، فقال يا أبا إسحاق حدثني عن الجبار؟ فأعظم القوم قوله، فقال كعب: دعوا الرجل فإن كان جاهلاً تعلم، وإن كان عالماً ازداد علماً، ثم قال كعب: أخبرك أن الله خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن، ثم جعل ما بين كل سماءين كما بين السماء الدنيا والأرض، وكثفهن مثل ذلك، ثم رفع العرش فاستوى عليه، فما في السموات سماء إلا لها أطيط كأطيط الرحل العلافي أول ما يرتحل من ثقل الجبار فوقهن) (2) وساق بعده أحاديث أخرى، ثم قال: (والأحاديث عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه والتابعين ومن بعدهم في هذا أكثر من أن يحصيها كتابنا هذا، غير أنا قد اختصرنا من ذلك ما يستدل به أولو الألباب).(3)

قلت: انظر إلى التدليس على القارئ بإيهامه أن النصوص التجسيمية لا تنتهي، وأن السلف كلهم على هذه العقيدة!!!

هـ- أخرج ابن أبي عاصم بسنده عن عبد الله بن سلام أنه قال: (والذي نفسي بيده إن أقرب الناس يوم القيامة محمد ﷺ، جالس عن يمينه على كرسي).(4)

(إن عقيدة جلوس النبي ﷺ على يمين الله تعالى على العرش هي عقيدة إسرائيلية بحتة، تسربت الى دائرة الفكر الإسلامي، ولاقت رواجاً عند مجسمة هذه الأمة، وهي مضاهاة لقول النصارى بجلوس السيد المسيح على يمين الله، فقد جاء في إنجيل متى الإصحاح (١٦: ١٩) "ثم إن الرب بعد ما كلمهم ارتفع إلى السماء وجلس عن يمين الله). (1)

---

(١) العلو للذهبي (١/١٣٠).

(٢) الرد على الجهمية ضمن (عقائد السلف ص ٢٧٧). وأخرجه أبو الشيخ في (العظمة ٢/٦١١) والذهبي في العلو (٢/٨٦٦).

(٣) الرد على الجهمية (ص ٢٧٩).

(٤) السنة (١/٢٥٦). وأخرجه الآجري في الشريعة (٤/١٦٠٩) والذهبي في العلو (١/٧٢٠).

قلت: هذا جزء من كثير من الأمثلة التي استدل بها بعض المحدثين بمرويات أهل الكتاب؛ التي تتحدث عن النزول الحسي، واتخاذ السماء مسكناً، وأن لله -تعالى عن ذلك- قدمين يضعهما على الكرسي، وإثبات الفم، والاستواء الذي يحصل منه أطيط في العرش من ثقل الجبار، والحمل والإقلال، والجلوس، والكون عن يمينه وبين يديه، والجلوس معه على العرش، والاستلقاء على هيئةٍ نهى الخلق عن فعل مثلها، ووضع إحدى رجليه على الأخرى!!!.

وليس أدل على هذا التأثير اليهودي من تسرب هذه المرويات وتخريجها في كتب خصصت لأحاديث العقيدة المنسوبة إلى السلف الصالح، والرد على مخالفيها، مع التصريح بالاحتجاج بهذه المرويات أحياناً، وبذل الوسع في الإنكار على مخالفيها أحياناً، على أن حصول هذا التأثير يدل عليه أيضاً استشهاد بعضهم بنصوص التوراة التي تفيد التجسيم؛ لتقوية خبر تالف منكر، كما فعلوا في الخبر الذي جاء في الرواية الموضوعة (خلق آدم على صورة الرحمن).

(فهل من سبيل بعد هذا إلى نفي تأثر بعض المسلمين بتجسيم أهل الكتاب، على أن في ثنايا البحث ما يكشف عن تشابه بين ما التزمه بعض المسلمين وبين نصوص التوراة المحرفة التي تصرّح بالتجسيم، فإن لم يكن هذا الاتفاق دليلاً على تسرب شيء من عقائد اليهود إلى عقائد بعض المسلمين، فإن وجود تلك المرويات كاف في إثبات ذلك، والله المستعان).[٢]

قلت: للأسف إن كتاب عبد الله بن أحمد بن حنبل هو من رسخ فكرة التجسيم في زمانه، وحررها في كتاب عند الحنابلة، ولا أدري أذلك عن سذاجة أم عن قصد، والأولى أن نحسن الظن، لكن المشكلة ليست عنده إنما هي عند السلفية والوهابية الذين اعتبروا هذا الكتاب قرآناً يتلى، واجتهدوا في تصحيح النصوص الموضوعة، فاستعانوا بالألباني وغيره، وجعلوا الكتاب في مناهج طلاب العلم في الثانوية الشرعية!!! فغرسوا بذلك فكرة التجسيم في

---

(١) الشيخ عبد الله عكور على موقعه الإلكتروني.

(٢) كذا في كتاب: (التجسيم في الفكر الإسلامي للدكتور صهيب الصقار (١/ ٨٨).

نفوس الشباب، وهذا فضلاً عما في الكتاب من تكفير لأبي حنيفة ومن تبعه على منهجه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

كل ذلك على اعتبار أن كتاب السنة صحيح نسبته إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل علماً بأن في صحته إليه مقال أنقله عن بعض المحققين:

(كتاب السنة لعبد الله بن أحمد غير ثابت عن مؤلفه، ولا تصح نسبته إليه، لأن في سند النسخة رجلان مجهولان (كما في النسخة المحققة والمطبوعة بدار ابن القيم بالدمام تحقيق الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني.

والرجلان هما:

١- أبو النصر محمد بن الحسين بن سليمان السمسار.

٢- وشيخه: أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن خالد الهروي.

لا أثر لهما في كتب الرجال.

ومحاولة محقق الكتاب (السلفي الوهابي) جعل الأول هو (أبو بكر محمد بن الحسن بن سليمان السمسار)، تسوية مكشوفة لا تفيد شيئاً، فالأول: جده (سليمان) وكنيته (أبو النضر)، والثاني: جده (أحمد) وكنيته (أبو بكر) فهذان رجلان لا يعرفان في إسناد واحد فلا تثبت نسبة هذا الكتاب لمؤلفه.

وقد اعترف هذا المحقق (السلفي الوهابي) بإحدى العلتين، وهي كافية للحكم على إسناد هذا الكتاب بالضعف، وقد تقرر عند العلماء أن: (الدليل إذا طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال)، فاستدلال الوهابية بهذا الكتاب باطل، وأن منشأ قوته تسطيره بقلم (عبد الله بن الإمام أحمد) لا قيمة له ولا حجة فيه).[1]

٢- كتاب عثمان بن سعيد الدارمي:

كتاب الدارمي (هو عثمان بن سعيد الدارمي وهذا المشبه توفي سنة (٢٨٢) هـ. وهو غير الإمام الحافظ السني أبي محمد عبد الله بن بهرام الدارمي -رحمه الله- صاحب كتاب (السنن) الذي توفي سنة ٢٥٥ هـ. فليُتَنبه لهذا).

- ففي كتاب الدارمي المشبه علي بشر المريسي، طبع دار الكتب العلمية

---

(١) الشيخ عبد الله عكور من موقعه الإلكتروني.

(ص/٧٤) بتعليق محمد حامد الفقي يقول المؤلف الدارمي: (وإن كرسيه وسع السموات والأرض، وإنه ليقعد عليه، فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع، و إنه له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا ركبه من يثقله).

وينسب هذا الكفر إلى النبي -والعياذ بالله- و هذا الكتاب يعتمده الوهابية!!!

- وفي الكتاب عينه (ص/٧١) يفتري الدارمي على رسول الله ﷺ أنه قال: (آتي باب الجنة فيفتح لي فأرى ربي وهو على كرسيه، تارة يكون بذاته على العرش، وتارة يكون بذاته على الكرسي).

- وفي (ص/٧٣) يقول الدارمي قال رسول الله ﷺ: (هبط الرب عن عرشه إلى كرسيه)، ويقول قالت امرأة: (يوم يجلس الملك على الكرسي).

قلت: انظر إلى لفظ (بذاته) (الكرسي) ليثبت التجسيم ويقطع الطريق على المجاز!!

وهذا الكتاب تشمئز منه نفوس الذين آمنوا من بشاعة الكفر الذي فيه، وما تمسكهم بهذا الكتاب مع ما فيه من ضلال إلا تعصب لزعيمهم ابن تيمية؛ الذي مدح هذا الكتاب، وحثّ على مطالعته، ويزعم -كذباً- أنه يشتمل على عقيدة الصحابة والسلف -حاشاهم عن عقيدة التجسيم ﵃.

وقد نقل هذا المدح عن ابن تيمية تلميذه ابن قيم الجوزية المولع باتباع مفاسده في كتابه (اجتماع الجيوش) (صفحة/٨٥) من الكتاب المذكور سابقاً، يقول الدارمي: (وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه ضعفوا عن حمله واستكانوا وجثوا على ركبهم، حتى لقنوا (لا حول ولا قوة إلا بالله) فاستقلوا به بقدرة الله و إرادته، ولولا ذلك ما استقل به العرش ولا الحملة ولا السموات ولا الأرض ولا من فيهن، ولو قد شاء -يعنى الله- لاستقر على ظهر بعوضه فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم؟!!).

قلت: أعوذ بالله من الجهل، انظر إلى قوله: (ولو أراد الله لاستقر على بعوضة!!) ألا يعلم هذا الجاهل أن صفة القدرة لله تعالى غير متعلقة بالمستحيلات!! ألا يعلم أن من المحالات أن يستقر القديم على الحادث!! نسأل

الله العافية وسعة العقل، ونعوذ بالله من الجهالة وسفه العقل، لقد صدق من قال: (إن ابن تيمية علمه أكبر من عقله).

٣- كتب ابن بطة العكبري:

وهو الذي له مخازي وطامات كبري و شيخ الوضاعين وقائدهم المجسم.

قال عنه الحافظ في لسان الميزان (١١٣/٤): (وقفت لابن بطة على أمر استعظمته واقشعر جلدي منه)، وذكر أنه كان وضاعاً، وأنه كان يحك أسماء الأئمة من كتب الحديث ويضع اسمه مكان الحك).

وقال أبو القاسم الأزهري: (ابن بطة ضعيف ضعيف).

وقال أبو ذر الهروي: (اجتهدت على أن يخرج لي شيئا من الأصول فلم يفعل فزهدت فيه). يقول الإمام الكوثري في (تأنيب الخطيب) (ص ٢١٦):

(ابن بطة الحنبلي: صاحب (الإبانة)، كان من أجلاد الحشوية وله مقام عندهم إلا أنه لا يساوي فلساً، وهو الذي روى حديث ابن مسعود رضي الله عنه: (كلّم الله موسى عليه السلام يوم كلمه وعليه جبة صوفٍ، وكساء صوف، ونعلان من جلد حمار غير ذكي) فزاد فيه: (فقال: من ذا العبراني الذي يكلّمني من الشجرة؟ قال: أنا الله!! والتهمة لاصقة به لا محالة لانفراده بتلك الزيادة كما يظهر من طرق الحديث في (لسان الميزان) وغيره وما فعل ذلك إلا ليُلقي في رُوعِ السامع أن كلام الله من قبيل كلام البشر بحيث يلتبس على السامع كلامه تعالى بكلام غيره . تعالى الله عن مزاعم المشبهة في إثبات الحرف والصوت له تعالى، وكتبه من شر الكتب وله طامات فلا تعويل على روايته.

قلت: فالله سبحانه عند العكبري قد ملأ العرش!!

يقول ابن بطة العكبري: (حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان قال حدثني محمود بن جعفر قال ثنا أبو بكر المروذي قال ثنا أبو عبد الله قال ثنا حسن بن موسى الأشيب قال ثنا حماد عن عطاء بن السائب عن الشعبي قال: إن الله تعالى قد ملأ العرش حتى إن له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد). انتهى.

وقال أيضاً: حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان قال ثنا محمد بن عبد الله

الحضرمي قال ثنا عبد الله بن الحكم وعثمان قالا ثنا يحيى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة عن عمر رضي الله عنه قال أتت النبي ﷺ امرأة فقالت ادع الله أن يدخلني الجنة فعظم الرب فقال إن كرسيه فوق السماوات والأرض وإنه يقعد عليه فما يفضل عنه مقدار أربع أصابع ثم قال بأصابعه يجمعها وإن له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا ركب).

نعوذ بالله من عقيدة التجسيم.

قلت: الشاهد: إن السلفية ينقلون ان ابن تيمية قال عن ابن بطة: (إن الرجل أثبت قدماً من الأشاعرة في التريه وأنه على طراز السلف الأُول من التفويض). فتأمل يا رعاك الله!!

٤- كتب متفرقة أخرى:

أ- وفي كتاب: (شرح القصيدة النونية لابن القيم الجوزية تأليف: محمد خليل هراس ص: ٢٥٦) يقول: (قال مجاهد: إن الله يجلس رسوله معه على العرش).

قلت: ومن المؤكد أن هذه الرواية مكذوبة على مجاهد بن جبير لما عرف عنه من تأويله الآيات المتشابهات تأولاً تفصيلياً على طريقة شيخه ابن عباس رضي الله عنه حتى عُدّ مجاهد بن جبير شيخ المأولين.

ب- في كتاب (طبقات الحنابلة) الجزء الأول من طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٩٩٧م لمؤلفه (أبي يعلى المجسم) الذى يستشهد الوهابية بكلامه يقول (ص /٣٢): (الله عز وجل على العرش والكرسي موضع قدميه).

ج- وفي كتاب (معارج القبول) تأليف (حافظ حكمي) علق عليه صلاح عويضه وأحمد القادري، الطبعة الأولى طبعة دار الكتب العلمية الجزء الأول: (ص/٢٣٥) يقول: (قال النبي ﷺ: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، وله في كل سماء كرسي، فإذا نزل إلى السماء الدنيا مد ساعديه، فإذا كان عند الصبح ارتفع فجلس على كرسيه).

قلت: انظر إلى لفظ (ساعديه) يريدون إثبات أن صورة الله تعالى كالإنسان تماماً، لذلك لا اعتبار لما يرددونه من أنهم ينزهون الله عن التجسيم.

وفي (ص/٢٣٦) يقول: -والعياذ بالله-: (قال النبي ﷺ: ثم ينظر يعنى الله في الساعة الثانية في جنة عدن وهو مسكنه الذى يسكن).

وفي (ص/٢٥٠-٢٥١) يقول المؤلف: -والعياذ بالله- (قال النبي ﷺ: وينزل الله في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي).

قلت: وقد قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ ﴾ [البقرة: ٢١٠]. قالوا: تؤول على حذف المضاف أي: (يأتيهم قضاء الله.....) وورد عن بعض المجسمة من السلف صرف اللفظ على ظاهره مستشهدين بما ورد في التوراة!! ورد عليهم علماء التفسير.

في (ص/٢٥٧) يقول هذا المجسم: (فإذا كان يوم الجمعة نزل ربنا ﷻ على كرسيه أعلى ذلك الوادي).

وفي (ص/٢٦٧) ينسب للنبي ﷺ أنه قال: (فآتي ربي وهو على كرسيه أو على سريره).

وفي (ص/١٢٧) يقول هذا المشبه: (قالت امرأة: يوم يجلس الملك على الكرسي.

فيأخذ للمظلوم من الظالم). **قلت:** خير الكلام: اللهم إنا نسألك العافية..

المطلب الثالث: النتيجة: توافق العقيدة الوهابية والعقيدة اليهودية والمسيحية:

قلت: هذا العنوان الصغير هو حقيقة لا لبس فيها ولا خفاء عند من يعلم حقيقة معتقد الطائفة الوهابية ومعتقد اليهودية، كيف لا وقد ذكر العلماء مصدر اقتباس ابن تيمية لعقيدته:

(إن ابن تيمية أخذ علم العقيدة عن جده مجد الدين، وجده أخذ علم العقيدة عن غلام مرقش النصراني وكان يتردد إلى الكنيسة من أجل تلقي هذا العلم فقد ذكر الحافظ الذهبي أن (ابن المنّي) (١) قرأ المنطق والفلسفة على (غلام

---

(١) إسماعيل بن علي بن الحسين فخر الدين الأزجي الرفاء المأموني الفقيه المتكلم الحنبلي المعروف بغلام ابن المني، كانت له حلقة بجامع القصر للمناظرة، صنف تعليقةً في الخلاف. قال الحافظ الضياء: كان المثل يضرب بغلام ابن المني في المناظرة. وأخذ عنه أئمة منهم العلامة مجد الدين ابن تيمية. وقال محب الدين ابن النجار: كانت الطوائف مجمعة على فضله وعلمه. وكان يدرس في مترله ويحضر عنده الفقهاء، ورتب ناظراً في ديوان المطبق مديدةً فلم تحمد سيرته فعزل واعتقل مدةً بالديوان ثم أطلق ولزم بيته خاملاً منكسراً متحسراً على المراتب والدول إلى أن توالت عليه

مرقش) النصراني فكان يتردد إلى البيعة (الكنيسة) ليتعلم، ثم قال الذهبي: "قلت: أخذ عنه الشيخ مجد الدين ابن تيمية"(١)

إذاً فلا غرابة أن يأتينا إبن تيمية بهذا الفكر النصراني في العقيدة وهذه الشركة المساهمة المحدودة بثلاثة أقانيم "توحيد ألوهية وربوبية وأسماء وصفات"، مقابلة لما عند النصارى من الأقانيم الثلاثة: آب، وابن، والروح القدس).(٢)

قلت: ولبيان أوضح نذكر عقيدة اليهود في حق الله تعالى، وما وصفوه به من نقائص وتشبيه وتجسيم وحلول في المكان، وتحيز في جهة، وانتقال من مكان إلى أخر... وغير ذلك من المخالفات للعقيدة الحقة، فإننا سنجد عند الوهابية العقيدة اليهودية هي ذاتها، فلا تتعجل أيها القارئ، إقرأ وتمعّن واستعذ بالله من الشيطان الرجيم وأتباعه الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُوا۟ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا۟ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٦﴾ ﴾ [فاطر: ٦].

المطلب الرابع: بيان العقائد المشتركة بين اعتقاد ابن تيمية -أصل السلفية- واعتقاد أهل الكتاب من النصارى واليهودية:

ينسب اليهود إلى الله تعالى الجلوس والقعود والاستقرار والثقل والوزن والحجم... والعياذ بالله من كفرهم.

ففي التوراة -المحرفة- التي هي أساس دين اليهود في (سفر الملوك الإصحاح ٢٢ الآية: ١٩-٢٠) يقول اليهود لعنهم الله: (وقال: فاسمع إذاً كلام الرب، قد رأيت الرب جالساً على كرسيه وكل جند السماء وقوف لديه عن يمينه وعن يساره).

الأمراض فأهلكته، ولم يكن في دينه بذاك. ذكر لي ولده أبو طالب عبد الله في معرض المدح أنه قرأ المنطق والفلسفة على ابن مرقش الطبيب النصراني ولم يكن في زمانه أعلم منه بتلك العلوم، وكان يتردد إليه إلى بيعة النصارى بالأكافين. وسمعت ممن أثق به من العلماء أنه صنف كتاباً سماه نواميس الأنبياء يذكر فيه أنهم كانوا حكماء كهرمس وأرسطاليس وأمثالهما... (الوافي للوفيات للصفدي (٣/٣٣٥).

(١) سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٩) في ترجمة إبن المني الأزجي الحنبلي.

(٢) الشيخ عبد الله عكور الترابط الجذري بين أهل الكتاب والمجسمة (ص١١٣/١١٤).

وفي (سفر مزامير الإصحاح ٤٧ الآية: ٨) يقول اليهود -لعنهم الله-: (الله جلس على كرسي قدسه).

والآن تعالوا بنا إلى كتب السلفية والوهابية: تراهم ينسبون فيها الجلوس إلى الله -والعياذ بالله من هذا الكفر... فهذه بعض المواضع من أشهر كتب السلفية والوهابية فيها التصريح بالكفر بنسبة الجلوس إلى الله تعالى، وإليك طائفة من أقوال الوهابية تعتمد اللفظ عينه:

وفي كتاب: (مجموع الفتاوى: المجلد الرابع: ص: ٣٧٤) لابن تيمية الذى يعتبره الوهابية أتباع ابن عبد الوهاب إمامهم يقول ما نصه: (إن محمداً رسول الله يجلسه ربه على العرش معه).

قلت: انظر كيف يصرّ ابن تيمية على تفسير الاستواء بالجلوس والتحيز!!

وفي كتاب: (مجموع الفتاوى: المجلد الخامس)، وكتاب: (شرح حديث النزول ص: ٤٠٠) يقول ابن تيمية: (فما جاءت به الآثار عن النبي ﷺ من لفظ القعود والجلوس في حق الله تعالى كحديث جعفر بن أبى طالب وحديث عمر أولى أن لا يماثل صفات أجسام العباد).

وهنا يصف الله تعالى بالجسم، ثم يقول عبثاً: لا يماثل أجسام العباد!!!

وفي الصحيفة ذاتها يقول: (إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد).

فتعوذوا بالله من هذا الكفر الصريح، يصف الله تعالى بالثقل وبالجلوس!!!

لا أدري هذا الرجل من أين يأتي بهذه الأخبار والصفات الغيبية والتي تخص ذات الله؟!!

وهذا كله في الكتاب المسمى (شرح حديث النزول) فيه بيان شدة فساد كلام ابن تيمية وبعده عن الحق، وهو كتاب مطبوع في الرياض سنة ١٩٩٣م. وعلق عليه المجسم عثمان بن محمد الخميس الذى يوافق ابن تيمية في التشبيه والتجسيم.

واعلم أن لفظة الجلوس لم يرد إطلاقها على الله لا في القرآن ولا في الحديث، وهي -لفظة الجلوس- من بدع ابن تيمية، وتبعه فيها الوهابية المشبهة ومن

وافقهم وطوّروها وأكّدوا عليها وجعلوها شعار دعوتهم.

وفي كتاب (الأسماء و الصفات من مجموع الفتاوى الجزء الأول) طبع دار الكتب العلمية تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (ص/٨١) يقول ابن تيمية: (قال: -أي: ابن حامد المجسم-: (إذا جاءهم وجلس على كرسيه أشرقت الأرض كلها بأنواره).

- ومما توافق فيه اليهود والسلفية والوهابية في العقيدة وصف الضحك الحقيقي لله تعالى!!

ورد في سفر مزامير الإصحاح الثاني (الساكن في السموات يضحك الرب).

قلت: فإله اليهود يضحك لنرى الآن في كتب السلفية والوهابية ماذا يقولون:

يرون عن أبي يعلى الفراء قال: وحدثنا أبو القاسم عبد العزيز إجازة، حدثنا محمد بن سلمان، حدثنا عمرو بن إسحاق القومسي، حدثنا روح بن عبادة قال: وانبأنا عبد العزيز إجازة، قال حدثنا العباس بن محمد، حدثنا يحيى بن معين، حدثنا روح بن عبادة بن ابن جريج، عن ابي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله محمد ﷺ: (يضحك ربكم حتى بدت لهواته وأضراسه)!!!

وقال أبو يعلى بعدها فقد نص على صحة هذه الأحاديث والأخذ بظاهره.[1]

قلت: تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ونسأل الله العافية، لقد نصّ المحدثون والعلماء على أن هذه الرواية من الموضوعات الإسرائليات، ولكن السلفية والوهابية صححوها ليثبتوا عقيدتهم التجسيمية.

- ومما اشترك فيه اليهود والسلفية والوهابية في العقيدة وصف كلام الله بالحرف والصوت!!

ليس عجيباً من اليهود هذه العقيدة وهم الذين عبدوا العجل؛ ولكن العجب من ابن تيمية ومن بعده الوهابية الذين مشوا على طريقة اليهود فنسبوا الصوت والحرف إلى الله سبحانه وتعالى!

ففي التوراة -المحرفة- (سفر التثنية الإصحاح ٥ الآية ٢٦).

(من جميع البشر الذي سمع صوت الله).

---

(١) إبطال التأويلات (ج ١ ص ٢١٤ رقم ٢٠٤).

وفي (سفر التثنية الإصحاح: ٥ الرقم: ٢٤): (إن عدنا نسمع صوت الرب إلهنا).

وفي (سفر التثنية الإصحاح: ٤ الرقم: ١٢).

(فكلمكم الرب من وسط النار وأنتم سامعون صوت كلام ولكن لم تروا صورة بل صوتاً).

وفي (سفر التكوين الإصحاح ٣ الرقم ٨-١٠).

(وسمعا صوت الإله ماشياً في الجنة فقال سمعت صوتك في الجنة).

وفي (سفر الخروج الإصحاح: ١٩ الرقم: ١٩): (وموسى يتكلم والله يجيبه بصوت).

وفي (سفر أيوب الإصحاح ٣٧ الرقم ٢-٦): (الله يرعد بصوته عجباً).

وفي (سفر خروج الإصحاح ١٩ الرقم: ٣- ٦): (فناداه الرب من الجبل فالآن إن سمعتم لصوتي وحفظتم عهدي).

وفي (سفر التثنية الإصحاح: ٤ الرقم: ٣٥- ٣٦): (لتعلم أن الرب هو الإله ليس آخر سواه من السماء أسمعك صوته).

ففي كتاب (مجموع الفتاوى): المجلد الخامس (ص/٥٥٦) يقول ابن تيمية - والعياذ بالله-: (وجمهور المسلمين يقولون: إن القرآن العربي كلام الله، وقد تكلم به بحرف وصوت).

وفي كتاب (شرح حديث النزول) -طبعة دار العاصمة-الرياض- علّق عليه محمد الخميس (ص/٢٢٠) يقول ابن تيمية -مفتريًا على سيدنا موسى-: (إن موسى لما نودي من الشجرة: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [طه: ١٢] سرّع الإجابة و تابع التلبية وما كان ذلك منه إلا استئناساً منه بالصوت و سكوناً إليه وقال: إني أسمع صوتك وأحسّ حسّ).

وفي حاشية الكتاب المسمى (كتاب التوحيد) لابن خزيمة طبع دار الدعوة السلفية (ص/ ١٣٧) يقول محمد خليل هراس المعلق على هذا الكتاب إن معنى (﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] يعني تكليماً بلا واسطة لكن من وراء حجاب فيسمع كلامه ولا يرى شخصه).

وفي (ص/١٣٨) يقول المعلق أيضاً: (وإن كلامه حروف وأصوات يسمعها من

يشاء من خلقه).

وفي (ص/١٤٦) يقول المعلق أيضاً: (يسمعون صوته ﷻ بالوحي قوياً له رنين وصلصلة ولكنهم لا يميزونه، فإذا سمعوه صعقوا من عظمة الصوت و شدته).

و في كتاب (الأسماء والصفات) لابن تيمية الجزء الأول دراسة وتعليق مصطفى عبد القادر عطا طبع دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٨ يقول ابن تيمية في معرض ردّه على الجهمية (ص/٧٣): (وحديث الزهري قال: فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك، قال: سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها؟ فكأنه مثله).

وفي كتاب (شرح نونية ابن القيم) لمحمد خليل هراس (ص/٥٤٥) يقول المؤلف:

(ولكنه -أي القرآن قول الله الذي تكلم به بحروفه وألفاظه بصوت نفسه).

و في (ص/٧٧٨) من المرجع السابق يقول: (بل قد ورد أنه سبحانه يقرأ القرآن لأهل الجنة بصوت نفسه يسمعهم لذيذ خطابه).

وفي كتاب المسمى (فتاوى العقيدة) لمحمد بن صالح العثيمين، طبع ما يسمى مكتبة السنة، الطبعة الأولى ١٩٩٢ بمصر يقول في (ص/٧٢): في هذا إثبات القول لله و أنه بحرف وصوت، لأن أصل القول لا بد أن يكون بصوت فإذا أطلق القول فلا بد أن يكون بصوت وفي كتاب (معارج القبول) تأليف حافظ حكمي الجزء الثاني -طبع دار الكتب العلمية- بيروت (ص/١٩١) يقول: (فيضع الله كرسيه حيث يشاء من أرضه ثم يهتف بصوته).

قلت: والعياذ بالله من هذه العقيدة والتي ليست إلا تطبيقاً كاملا للتوراة المحرفة تجسيم وتنقيص ينسب لله تعالى، فهل السلف كانوا على هذه العقيدة؟! نعوذ بالله من تدليس السلفية والوهابية.

ولمزيد بيان لمن شاء فليراجع كتاب (الترابط الجذري بين أهل الكتاب والمجسمة في العقيدة والفكر والسلوك) للشيخ عبد الله عكور حفظه الله، موجود على النت، ففيه الكثير الكثير من الأمثلة والأدلة على تأثر السلفية والوهابية بكتب أهل الكتاب المحرفة. نسأل الله العافية.

الباب الثالث:
بدعة السلفية في تحويل الأحكام الفقهية إلى أحكام عقدية

الفصل الأول: التوسل والاستغاثة بين جمهور علماء الأمة والسلفية:

المبحث الأول: التوسل والاستغاثة عند المذاهب الأربعة.

تمهيد:

سبق معنا في بحث (تقسيم التوحيد) عند ابن تيمية أنه من الخطوات التي خطاها ابن تيمية في مشواره إلى تكفير المسلمين: إثبات ما سماه: (تقسيم التوحيد)، ومن النتائج التي بنى عليها فكرة تقسيم التوحيد جعله التوسل عبادة للمتوسل به والاستغاثة عبادة للمستغاث به والذبح عبادة للمذبوح له والطواف عبادة للمطوف به، فجعل كل هذه المذكورات من أبواب العقيدة ليس الفقه فيبنى عليها التكفير ليس التحريم، فقال بما مختصره: "من قام بهذه العبادات ولو كان يقول هي لله ليست للعباد فإنه موحد للربوبية مشرك بالألوهية وعليه هو كافر كامل الكفر مثله مثل أبي جهل وأبي لهب تماماً"!!!

وفي هذا البحث الطويل سنبيّن حكم التوسل والاستغاثة عند جمهور السلف والخلف والمذاهب الأربعة، واستباقاً لنتائج البحث يمكن أن نقول باختصار:

أنه سيتبيّن لنا أن ما ذكره ابن تيمية من التوسل والاستغاثة والطواف والذبح والحلف بغير الله.... كل هذه لم يقل أحد من السلف مطلقاً أنها عبادات لغير الله، وسيتبيّن لنا أن الفقهاء جميعاً أجازوا التوسل والاستغاثة وبعضهم استحبه، بل سيظهر لنا في أكثر من خمسين نصاً عن الصحابة والتابعين إكثارهم للتوسل بالأشخاص والاستغاثة بغير الله لاعتقادهم أنها أقرب إلى القبول، وأجلى ما سيظهر عدم جود أي دليل للسلفية على منع التوسل والاستغاثة إلا فكرتهم المبتدعة (تقسيم التوحيد).

لقد جعل السلفية هذه المسألة (التوسل والاستغاثة) أهم شعاراتهم على دعوتهم وابتدعوا ما سموه (عبادة القبور- القبوريين) واتهموا الأمة كلها بوقوعها في هذا الشرك الأكبر!!! وتراهم يصدّرون خطبهم بالنهي عن عبادة القبور والقبورين الذين لا وجود لهم إلا في مخيلاتهم المريضة.

وقبل بدء البحث لا بد أن نبيّن بعض الأصول التي اتفق عليها العلماء لتساعدنا على البحث بموضوعية:

١- إذا فعل المسلم ما يحتمل الصواب والخطأ: فيحمل فعله على الصواب، لأن الأصل في المسلم العدالة، وأنه لا يخالف أمر الله تعالى، وهذا واجب احتياطاً لحرمة الإيمان؛ وابتعاداً عن تحذير المصطفى ﷺ: ((**أيّما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما**)).[1]

٢- في القضايا الخلافية الفقهية لا يجوز الإنكار على المخالف، وحصر الحق برأي أحد الطرفين فيجوز أن تقول إن كنت مجتهداً: (هذا الرأي لا أوافقه أو لا يقنعني) لك ذلك، أما أن تقول: (هو ضلال وخطأ وصولاً إلى التكفير..!!) فاعلم أنك أتيت من قبل نقص علمك، وأنت في موقع المنكر عليه، كما لا يجوز لأحد الفريقين أن يلزم الطرف المخالف له برأيه لا على سبيل السلم ولا بالقوة.

٣- لا يشك أحد من الأمة بأن إيمان المسلم يقوم على التوحيد والتنزيه وكمال الإيمان، وعندما يصدر منه ما قد يثير إشكالاً؛ فلا بد من البحث عن المحتملات قبل إصدار الحكم عليه، فمن رأيناه يسجد أمام وثن فلا بد من حمل فعله على الخطأ لا على أنه سجود للوثن؛ إلا إن بدا منه ما يدل على اعتقاد التعظيم للوثن على وجه التعبد.

ولنفتتح المبحث:

المطلب الأول: تعريف التوسل والاستغاثة لغة واصطلاحاً:

أ - تعريف التوسل:

لغة: هو اتخاذ الوسيلة للتقرب بها، وتوسل إلى فلان بكذا: تقرب إليه بحرمة آصرةٍ تعطّفه عليه، والوسيلة هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود، قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة: ٣٥]، ووسّل إلى

(١) رواه البخاري في صحيحه (٢٦/٨) (٦١٠٤) باب من انتظر حتى تدفن.

الله تعالى توسيلاً: عمل عملاً تقرب به إليه كتوسل، والواسل: الراغب إلى الله تعالى.[1]

اصطلاحاً: لا يخرج عن معناه في اللغة، فيطلق على ما يتقرب به إلى الله تعالى من فعل الطاعات وترك المنهيات، وعليه حمل المفسرون قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة : ٣٥]، ويطلق أيضاً على التقرب إلى الله بطلب الدعاء من غيره، وعلى الدعاء المتقرب به إلى الله تعالى باسم من أسمائه، أو صفة من صفاته، أو بخلقه كنبي، أو صالح، أو العرش، وغير ذلك، على خلاف وتفصيل بين الفقهاء كما سيتضح.[2]

وأطلقت الوسيلة في الحديث على منزلة في الجنة، قال النبي ﷺ:

((**سلوا الله لي الوسيلة؛ فإنها منزلة في الجنة؛ لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو**)).[3]

بـ - تعريف الاستغاثة:

الاستغاثة: طلب الغوث والنصر.

فالتوسل والاستعانة لفظان متساويان لغة واصطلاحاً.

ج- الفرق بين الاستغاثة والتوسل:

- إن الاستغاثة لا تكون إلا في حال الشدة، والتوسل يكون في حال الشدة وحال الرخاء.

- الاستغاثة التوجه للعبد طلباً منه أن يشفع له عند الله، والتوسل: التوجه الى الله طلباً منه أن يقضي حاجته بشفاعة فلان؛ لتجاهل المتوسل لقبول أعماله المبذولة والتماس رجائها من الله سبحانه بأعمال مقبولة لذوات موصولة.

فالتوسل إذاً: لهجة يجأر بها أهل الحق متذللين منكسرين بها لله تعالى لدفع نقمة أو جلب نعمة، وكأنها عودة لفطرة الله التي فطر الناس عليها، نطق بها

---

(١) لسان العرب وأساس البلاغة وترتيب القاموس المحيط مادة (وسل).

(٢) تفسير الألوسي (١٢٤/٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٩/١ط الحلبي) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

كل طفل على وجه البسيطة، مستغيثاً مستجيراً بأمه إذا ما وجل من حرج أو احتاج تحقيق طلب.

وكلما كثرت الوسائل كان ذلك أرجى في القبول، وأقرب إلى التواضع والخضوع في نيل المأمول، لأنه إشعار بالتجرد عن الذات، وتبرؤٌ من الحول والقوة.

المطلب الثاني: حكم التوسل:

لقد أمر اللّه سبحانه وتعالى عباده المؤمنين بالتوسل إليه مع التقوى المكللة بالإيمان الصادق فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة: ٣٥].

وقد مدح اللّه المتوسلين إليه بما يرضيه سبحانه بقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

قلت: معنى الآية: إن هؤلاء الذين أشركتموهم مع اللّه فقلتم: المسيح ابن اللّه، وعزير ابن اللّه، والملائكة بنات اللّه، كلّ هؤلاء فقراء إلى اللّه يطلبون إليه وسيلة شفاعة يتقربون بها إليه، وينظرون تلك الوسائل أيّها أقرب إلى اللّه ليتقرّبون بها إليه سبحانه، فكيف يكونون آلهة تعبدوهم من دون اللّه، وهم يبحثون عن وسيلة شفاعة تقربهم إلى اللّه؟! فالآية فيها تحريض للمؤمنين على التوسل والاستغاثة لكونها شعار الأنبياء.

والشاهد: ما قاله الإمام الشعراوي -رحمه اللّه-: إذا كان الأنبياء والأولياء والملائكة يبحثون عن وسيلة فغيرهم إذن أولى.

المطلب الثالث: هل يترتب على التوسل كفر أو إيمان؟

إنّ التوسل ليس مبحثاً من مباحث الاعتقاد على الإطلاق، وأمره يدور بين الجواز والندب، وما كان أمره كذلك، فهو من موضوعات الفقه، وإقحام مباحث الفقه في العقيدة خطأ جسيم، وقلب للحقائق، وصرف للأمور عن وجهها.

علماً أن جميع الفقهاء على اختلاف مذاهبهم الفقهية يذكرون التوسل في باب صلاة الاستسقاء، أو عند زيارة القبر النبوي الشريف، ولم نر أحداً من علماء

أصول الدين يذكر التوسل في التوحيد إطلاقاً.

إن التوسّل والاستغاثة والاستعانة: كلها مما يدخل تحت صيغ الدعاء فهي من باب الفقه، ولا علاقة لها بقضايا الإيمان والتوحيد، لأنه ما من مسلم يجرؤ على دعاء غير الله تعالى مما بينا اختصاصه بالله سبحانه وتعالى، وعليه: فالمسألة بالنسبة للمسلم لا تتعلق بقضايا الإيمان والتوحيد، بل بصيغ الدعاء، وهذه مما تحتمل الخطأ والصواب، ولا تدخل ضمن مسمّيات الإيمان والكفر، لأنّ الإيمان الواضح الصحيح المتقدّم على الدعاء هو الذي يحدد المراد من الدعاء.

أما أن الدعاء عبادة: فنعم؛ ولكنه محمول على دعاء العبد اللهَ تعالى وليس مطلق الدعاء، وأما دعاء الأموات -بمعنى: الطلب منهم-: فالموت في ديننا ليس فناء، بل هو حياة أخرى، وإلا فما معنى نعيم القبر وعذابه، وسماع الميت خفق النعال، والدعاء للأموات والسلام عليهم؟ وانظر كتاب (التذكرة) للإمام القرطبي -رحمه الله- لتقرأ شيئاً عن الأخبار المذهلة حول علاقة الأموات بالأحياء، مع القصص والوقائع التي تنسف كل حاجب بينك وبين الأموات، بل لتجد أننا نحن الأموات -بمعنى عدم الشعور- لا هم.

ودعاء الصالحين ومناداتهم: مما يدخل في باب الشفاعة وطلب العون منهم بدعائهم وشفاعتهم، أما الطلب منهم على جهة الاستقلال فلم يقل به مؤمن فضلاً عن القول بجوازه.

وعلى هذه الضوابط المتقدمة يحمل ما نجده من دعاء للصالحين وتوسل بهم وطلب المدد منهم: الشفاعة والعون كوسائل وأسباب؛ لا كمصدر ذاتي مستقل.

ونخلص إلى القول:

إن الضار والنافع والمعطي والمانع والمحيي والمميت والخالق لكل شيء؛ والمعبود والمدعو: إنما هو الله تعالى لا غير، وكلّ صيغة أخرى هي شكل من الدعاء لا نوع من الدعاء، لأن الدعاء لا يكون إلا لله تعالى -على الوجه الذي بيناه فيما سبق-، وهنا قد يقال: هذه صيغة خاطئة أو لم ترد أو لا أوافق عليها، فنقول: لك ذلك، وأنت وما تختار، أما أن نحشر هذه الصيغ في قضايا الاعتقاد، نصادر إيمان فاعلها..!! فهذا ما لم يفعله أحد أو يقل به أحد من علماء الأمة

وأئمتها، وأنا أتحدى من يأتينا بنص من علماء السلف يكفر من يتوسل أو يستغيث بالمعنى الذي قيدناه كصيغة دعاء؟

ولا يخلط لنا بين المفاهيم!! لا يذهب إلى ما يفعله المشركون بما يفعله المؤمنون، ثم يحكم على الاثنين بحكم واحد لتشابه ظاهر الفعلين؟ فمن يدعو بوذا؛ لا نشك في كفره، لكن من يدعو أو ينادي النبي ﷺ فسابق إيمانه وتوحيده يدفعنا إلى حمل دعائه على أنه طلب للشفاعة وللعون بما أكرمه به الله تعالى.

المطلب الرابع: هل يعتبر التوسل عبادة للمتوسل به أم لا؟

إنّ التوسل لا يسمى عبادة قطعاً، ولا يقال فيه عبادة، وإنما هو وسيلة إليها، فإن التوسل لا تقرب فيه للمتوسل به بل هو تقرب وتعظيم للمتوسل إليه.

والدعاء كذلك ليس عبادة إلا ما كان دعاء الله تعالى مقروناً بنية العبادة وسيأتي مزيد تفصيل لاحقاً في هذا الفصل.

المطلب الخامس: صور التوسل:

١- التوسل بأسماء الله تعالى وصفاته:

اتفق الفقهاء على أن التوسل إلى الله تعالى بأسمائه وصفاته مستحب لأي شأن من أمور الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقد ورد في السنة المطهرة أحاديث كثيرة يتوسل فيها النبي ﷺ بأسمائه تعالى وصفاته؛ منها:

- عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ إذا كربه أمر قال: ((**يا حي يا قيوم، برحمتك أستغيث**)).(١)

---

(١) سنن الترمذي: (٣٥٢٤)، (٥٣٩/٥). والمستدرك على الصحيحين للحاكم: (١٨٧٥)، (١٦٥/٢) كتاب الدعاء والتكبير.

- ومنها: قوله ﷺ: ((**أسألك بكل اسم سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور بصري، وجلاء حزني، وذهاب همي**)).(1)

- ومنها: كان رسول الله ﷺ إذا قام يتهجد قال: ((**اللهم ربنا لك الحمد أنت قيّم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت الحق ووعدك الحق؛ ولقاؤك حق، وقولك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، ومحمد حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت**)).(2)

- ومنها: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أنه مرّ على قاصّ يقرأ ثم يسأل، فاسترجع عمران بن حصين أي: قال: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦﴾ [البقرة: ١٥٦]، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**من قرأ القرآن فليسأل الله به، فإنه سيجيء أقوام يقرءون القرآن يسألون به الناس**)).(3)

- وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((**لا يسأل بوجه الله إلا الجنة**)).(4)

٢- التوسل إلى الله بالأعمال الصالحة:

أجمع الفقهاء على جواز التوسل إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة التي يعملها الإنسان متقرباً بها إلى الله تعالى:

ودليلهم:

- حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول: (اللهم إني أسألك أني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٣/١) والحاكم (١/ ٥٠٩ - ٥١٠) ط دائرة المعارف العثمانية، وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٢٦٦/٥) ط المعارف.

(٢) رواه البخاري باب التهجد بالليل (١١٢٠) (٤٨/٢).

(٣) أخرجه الترمذي (١٧٩/٥ ط الحلبي)، وقال: (هذا حديث حسن، ليس إسناده بذاك).

(٤) أخرجه أبو داود (٢/ ٣٠٩ - ٣١٠) تحقيق عزت عبيد دعاس، وضعفه عبد الحق الإشبيلي والقطان كما في فيض القدير للمناوي (٤٥١/٦) ط المكتبة التجارية.

يولد ولم يكن له كفواً أحد، فقال: ((**لقد سألت الله بالاسم الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب**)).[1]

- وفي قصة أصحاب الغار الذين انطبقت عليهم صخرة، فلم يجدوا مخلصاً إلا بالتوجه إلى الله، وسؤاله.

- وعن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما-: عن النبي ﷺ قال:

((**خرج ثلاثة يمشون فأصابهم المطر، فدخلوا في غار في جبل، فانحطت عليهم صخرة، قال: فقال بعضهم لبعض: ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه، فقال أحدهم: اللهم إني كان لي أبوان شيخان كبيران فكنت أخرج فأرعى ثم أجيء فأحلب، فأجيء بالحلاب فآتي أبواي فيشربان ثم أسقي الصبية وأهلي وامرأتي، فاحتبست ليلة فجئت فإذا هما نائمان، قال فكرهت أن أوقظهما والصبية يتضاغون عند رجلي، فلم يزل ذلك دأبي ودأبهما حتى طلع الفجر، اللهم إن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فرجة نرى منها السماء، قال: ففرج عنهم، وقال الآخر: اللهم إن كنت تعلم أني أحب امرأة من بنات عمي كأشد ما يحب الرجل النساء، فقالت: لا تنال ذلك منها حتى تعطيها مائة دينار، فسعيت حتى جمعتها، فلما قعدت بين رجليها قالت: اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه، فقمت وتركتها، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فرجة، قال: ففرج عنهم الثلثين، وقال الآخر: اللهم إن كنت تعلم أني استأجرت أجيراً بفرق من ذرة فأعطيته، وأبى ذلك أن يأخذ، فعمدت إلى ذلك الفرق فزرعته حتى اشتريت منه بقراً وراعيها، ثم جاء فقال: يا عبد الله أعطيني حقي، فقلت: انطلق إلى تلك البقر وراعيها فإنها لك، فقال أتستهزئ بي؟ قال: فقلت: ما أستهزئ بك ولكنها لك، اللهم إن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا، فكشف عنهم**)).[2]

---

(١) أخرجه أبو داود (٢/١٦٧) تحقيق عزت عبيد دعاس، وفي رواية: (لقد سأل الله باسمه الأعظم) وقال المنذري: قال شيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي: وهو إسناد لا مطعن فيه.

(٢) صحيح البخاري: (٢١٠٢)، (٢/٧٧١) باب إذا اشترى شيئا لغيره.وسنن النسائي: (٨٤٦٠)، (٢/٢٢٢).

٣- أن يتوسل إلى الله سبحانه وتعالى بطلب الدعاء ممن ترجى بركته:

ومن الأدلة على جوازه:

- عن عمر بن الخطاب ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**إنّ خير التابعين رجل يقال له: أويس، وله والدة، وكان به بياض، فمروه فليستغفر لكم**)).[١]

قال الإمام النووي: (وفي الحديث استحباب طلب الدعاء والاستغفار من أهل الصلاح، وإن كان الطالب أفضل منهم).[٢]

قلت: ولا يخرج حكم التوسل بالصالحين من غير النبي ﷺ عما سبق من الخلاف في التوسل به ﷺ.[٣]

٤- أن يتوسل إلى الله تعالى بذات النبي ﷺ، أو بذات ولي من أوليائه ممن اختارهم الله لجواره في دار بقائه:

وهذا النوع هو محل النزاع مع السلفية والوهابية، وقد ابتدأ ظهور هذا الخلاف في القرن الثامن للهجرة (زمن ابن تيمية)، ثم زال بسبب تصدي علماء المسلمين آنذاك، وقيامهم بالرد عليهم بالحجة والبرهان على منكريه، ولكن رأيناه يظهر مرة أخرى في عصرنا الحاضر، وظهور هذا الأمر في هذا العصر دليل على ضعف المسلمين.

إن موضوع التوسل لا يستحق كل ما أثير حوله من شقاق ونزاع وكثرة الجدل فيه، فإن سؤال الله ببركة ولي من أوليائه، أو بجاه أهل بيت نبيه ﷺ، لا ينبغي أن يختلف على جوازه اثنان إذا وجد الإنصاف، فالأدلة تبرهن على صحة التوسل بالذات، لأن الذات أصل للمعنى وصلاح المعنى من صلاح الذات وفساده من فسادها. وقد أخبرنا ﷺ أن حياته ووفاته سواء في انتفاعنا بشفاعته، وعود بركاته علينا، قال رسول الله ﷺ: ((**حياتي خير لكم، تحدّثون ويحدّث لكم،**

(١) صحيح مسلم: (٢٥٤٢)، (١٩٨٦/٤) باب فضائل أويس القرني.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٩٥/١٦).

(٣) انظر: وفاء الوفاء (١٣٧٥/٤) والمدخل (٢٤٩/١) وتفسير روح المعاني (٦/ ١٢٨)، وتحفة الأحوذي (١٠/ ٣٤) وتحفة الذاكرين للشوكاني (ص ٣٧).

فإذا مت كانت وفاتي خيراً لكم، تعرض عليّ أعمالكم، فإن وجدت خيراً حمدت الله، وإن وجدت شراً استغفرت لكم)).[1]

فحقاً إن النعمة الكبرى والإحسان الأكبر والمنّ الأعظم من الله تعالى هو ذات محمد ﷺ،لأنه الرسول الأعظم والرحمة للعالمين، وخاتم النبيين، وشفيع المذنبين، إذ قال الله تعالى في شأنه ﷺ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران: ١٦٤]. فثبت أن النبي ﷺ هو الوسيلة العظمى في الدنيا والآخرة، فلا يحصل الفلاح والسعادة لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا به.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [سبأ: ٣٧].

قرّر الله أن المعاني مقترنة بالذوات لا ينفكان في الهداية أو في الضلال، فقد استثني المؤمن وعمله ولم يستثن العمل دون المؤمن، ولا المؤمن دون العمل، ولكنهما قرينان لا ينفصمان كالروح والجسد، وبذا يثبت جواز التوسل بالذوات لأن الذوات تحوي المعاني، ولا يجوز التوسل بالمعاني دون الذوات، ولا بالذوات دون المعاني، إذا نظر إلى جوهرية كل منهما، ولكن الجواز صحّ بالنظر إلى حقيقتهما عند الله سبحانه.

وسيأتي في سرد الأدلة بيان أن التوسل بالذات كالتوسل بالجاه، فليُنتَظر.

المطلب السادس: حكم التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته:

قلت: إن لفظ: (في حياته وبعد مماته) لم يكن قبل ابن تيمية أحد يفرق بين التوسل في الحياة وبعد الممات؛ لأن القاعدة عند العلماء أن الخصائص والمواهب لا تزول بالموت، ولكن العلماء بعد ابن تيمية صاروا يذكرون هذا اللفظ للرد على ابن تيمية الذي فرق بين الحي والميت.

---

(١) مسند الفردوس: (٦٨٦)، (٤٩/١). ومسند البزار: (١٩٢٥)، (٣٠٧/١) باب مسند عبد الله بن مسعود ﷺ. ومسند الحارث: (٩٤٣)، (٢٣/٤) باب في حياته و وفاته ﷺ.

أ - ذهب جمهور الفقهاء: (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة قبل ابن تيمية) إلى جواز هذا النوع من التوسل سواء في حياة النبي ﷺ أو بعد وفاته.[1]

أما الحنفية:

- ونبدأ بقول المفسر الحنفي الكبير الألوسي الذي يسوق السلفية نصوصاً له تمنع ولا تجيز التوسل بالأموات وقد قالها -رحمه الله- في بعض مواضع تفسيره نقداً للشيعة في العراق الذين كانوا يسجدون لقبور آل البيت ويطوفون حولها، ومع كل أفعالهم لم يكفرهم وإنما فقط بدّعهم ولكنه قال في موضع آخر: (أنا لا أرى بأساً في التوسل إلى الله تعالى بجاه النبي ﷺ عند الله تعالى حياً وميتاً، ويراد من الجاه معنى يرجع إلى صفة من صفاته تعالى، مثل أن يراد به المحبة التامة المستدعية عدم رده وقبول شفاعته، فيكون معنى قول القائل: إلهي أتوسل بجاه نبيك ﷺ أن تقضي لي حاجتي، إلهي اجعل محبتك له وسيلة في قضاء حاجتي، ولا فرق بين هذا وقولك: إلهي أتوسل برحمتك أن تفعل كذا، إذ معناه أيضاً إلهي اجعل رحمتك وسيلة في فعل كذا، والكلام في الحرمة -أي المنزلة، والمراد: حرمة النبي- كالكلام في الجاه).[2]

روى أبو يوسف عن أبي حنيفة -رحمهما الله-: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به (أي بأسمائه وصفاته) والدعاء المأذون فيه والمأمور به ما استفيد من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٨٠﴾ [سورة الأعراف: ١٨٠].

وعن أبي يوسف -رحمه الله- أنه لا بأس به، أي: بالتوسل بغير صفات الله تعالى يعني: بالصالحين، وبه أخذ أبو الليث للأثر.

- أما التوسل بمثل قول القائل: بحق رسلك وأنبيائك وأوليائك، أو بحق البيت فقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إلى كراهته، قال الحصكفي: لأنه لا حق للخلق على الله تعالى وإنما يخص برحمته من يشاء من غير وجوب عليه.

---

(١) انظر: شرح المواهب (٣٠٤/٨) ، والمجموع (٨/ ٢٧) والمدخل (ص٢٤٨) وما بعدها، وابن عابدين (٥/ ٢٥٤)، والفتاوى الهندية (١/ ٢٦٦)، (٥/ ٣١٨)، وفتح القدير (٨/ ٤٩٧ - ٤٩٨)، والفتوحات الربانية على الأذكار النووية (٥/ ٣٦).

(٢) قاعدة جليلة (ص٦٣- ٦٤- ٩٥)، وتفسير الألوسي (١٢٨/٦).

قلت: فليس كراهته هنا من باب الخوف من الشرك كما يقول الوهابية، بل من باب عدم ثبوت أيّ حق لأحد على الله تعالى، ولذلك رد ابن عابدين الحنفي -رحمه الله-: (قد يقال: إنه لا حق لهم وجوباً على الله تعالى، لكن الله سبحانه وتعالى جعل لهم حقاً من فضله، أو يراد بالحق الحرمة والعظمة، فيكون من باب الوسيلة، وقد قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [سورة المائدة: ٣٥] وقد عدّ من آداب الدعاء التوسل على ما في (الحصن): وجاء في رواية ((**اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي إليك، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً..**)) الحديث..[١]

ويحتمل أن يراد بحقهم علينا وجوب الإيمان بهم وتعظيمهم. وفي (اليعقوبية): (يحتمل أن يكون (الحق) مصدراً لا صفة مشبهة، فالمعنى (بحقية رسلك)، فليتأمل..) أي: المعنى بكونهم حقاً لا بكونهم مستحقين، أقول (أي ابن عابدين): لكن هذه كلها احتمالات مخالفة لظاهر المتبادر من هذا اللفظ، ومجرد إيهام اللفظ ما لا يجوز كاف في المنع... فلذا والله أعلم أطلق أئمتنا المنع، على أن إرادة هذه المعاني مع هذا الإيهام فيها الإقسام بغير الله تعالى وهو مانع آخر).[٢]

وقد صرّح الحنفية بجواز التوسل بالنبي ﷺ، قال الكمال بن الهمام في (فتح القدير): ثم يقول في موقفه: (السلام عليك يا رسول الله.... ويسأل الله تعالى حاجته متوسلاً إلى الله بحضرة نبيه ﷺ).

وقال صاحب (الاختيار) فيما يقال عند زيارة النبي ﷺ: جئناك من بلاد شاسعة.... والاستشفاع بك إلى ربنا.... ثم يقول: مستشفعين بنبيك إليك).

ومثله في (مراقي الفلاح) و(الطحاوي على الدر المختار) و(الفتاوى الهندية).

ونص هؤلاء عند زيارة قبر النبي ﷺ قولهم: اللهم.... وقد جئناك سامعين قولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك إليك....).

---

(١) سبق تخريجه

(٢) انظر (ابن عابدين (٥/٢٥٤)، والفتاوى الهندية (١/٥، ٢٦٦/ ٣١٨)، وفتح القدير (٨/٤٩٧ ٤٩٨)، والطحطاوي على الدر (٤/١٩٩).

وأما المالكية:

(قلت: وفي حاشية الشيخ علي العدوي على الخرشي في باب اليمين: "وأما التوسل ببعض مخلوقاته فجائزة وأما الإقسام على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقوله يعني الداعي بحق محمد اغفر لنا فخاص به ﷺ". يعني إذا لاحظ الداعي جعل الباء للقسم وإلا كان توسلاً لا إقساماً يشهد لذلك أمران الأول قوله وأما الإقسام إلى آخره الثاني ما ذكره العلامة الشيخ علي الأجهوري في فتاويه من أن العز بن عبد السلام قال: "إن صح ما جاء في بعض الأحاديث من أن النبي ﷺ علم بعض الناس الدعاء فقال له في أوله قل اللهم إني أقسم عليك بنبيك محمد نبي الرحمة فينبغي أن يكون مقصوراً عليه ﷺ لأنه سيد ولد آدم وأن لا يقسم على الله بغيره من الأنبياء وغيرهم لأنهم ليسوا في درجته ﷺ". وخالفه ابن عرفة واستدل بما يدل له بل إنما يدل لجواز التوسل ببعض المخلوقات وهو غير الإقسام وقد نبه على ذلك الحطاب. وما رواه زروق عن مالك من كراهة التوسل فإنما يصح بحمل الكراهة على التحريمية والتوسل على الإقسام إذ لو لم يحمل على ذلك لعارضه ما نقله القاضي عياض في الشفاء عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه لما سأله أبو جعفر المنصور -ثاني خلفاء بني العباس-: "يا أبا عبد الله أأستقبل رسول الله ﷺ وأدعو أم أستقبل القبلة وأدعو؟ فقال له مالك: ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله ﷻ يوم القيامة؟ بل استقبله واستشفع به فيشفعه الله".[1] قال العلامة ابن حجر في الجوهر المنظم: "رواية ذلك عن الإمام مالك جاءت بالسند الصحيح الذي لا مطعن فيه" وقال العلامة الزرقاني في شرح المواهب: "ورواها ابن فهد بإسناد جيد ورواها القاضي عياض في الشفاء بإسناد صحيح رجاله ثقات ليس في إسنادها وضاع ولا كذاب على أنها قد عضدت بجريان العمل وبالأحاديث الصحيحة الصريحة في جواز التوسل التي يعضد بعضها بعضاً" وقال العلامة الزرقاني على

---

(١) قد روى هذه القصة أبو الحسن علي بن فهر في كتابه (فضائل مالك) بإسناد لا بأس به وأخرجها القاضي عياض في الشفاء من طريقه عن شيوخ عدة من ثقات مشايخه انظر: شرح المواهب (٨/ ٣٠٤ - ٣٠٥)، والمدخل (١/ ٢٤٨، ٢٥٢)، ووفاء الوفاء (٤/ ١٣٧١) وما بعدها، والفواكه للدواني (٢/ ٤٦٦)، وشرح أبي الحسن على رسالة القيرواني (٢/ ٤٧٨)، والقوانين الفقهية (ص١٤٨).

المواهب: "وقول ابن تيمية ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك خطأ قبيح؛ فإن كتب المالكية طافحة باستحباب الدعاء عند القبر مستقبلاً له مستدبراً للقبلة، وممن نص على ذلك أبو الحسن القابسي وأبو بكر بن عبد الرحمن والعلامة خليل في منسكه ونقله في الشفاء عن ابن وهب عن مالك قال: "إذا سلم على النبي ﷺ ودعا يقف ووجهه إلى القبر لا إلى القبلة ويدنو ويسلم ولا يمس القبر بيده"). [1]

(ذكر شيخنا عابد السندي في رسالته والحديث يدل على جواز التوسل والاستشفاع بذاته المكرم في حياته وبعد مماته....وساق حديث عثمان بن حنيف...). [2]

وأما الشافعية:

قال النووي في بيان آداب زيارة قبر النبي ﷺ:

(ثم يرجع الزائر إلى موقف قبالة وجه رسول الله ﷺ فيتوسل به ويستشفع به إلى ربه، ومن أحسن ما يقول (الزائر) ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا عن العتبي مستحسنين له قال: كنت جالساً عند قبر النبي ﷺ فجاءه أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله. سمعت الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ۝٦٤﴾ [سورة النساء ٦٤]، وقد جئتك مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي....). وستأتي القصة بالتفصيل بعد قليل..

- وقال العز بن عبد السلام -رحمه الله-: ينبغي كون هذا مقصوراً على النبي ﷺ؛ لأنه سيد ولد آدم، وأن لا يقسم على الله بغيره من الأنبياء والملائكة الأولياء؛ لأنهم ليسوا في درجته، وأن يكون مما خص به تنبيهاً على علو رتبته.

- وقال السبكي: (ويحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي إلى ربه). [3]

---

(١) تهذيب الفروق (٣/٥٤).

(٢) شرح ابن ماجة للسيوطي (١/٩٩).

(٣) وفي (إعانة الطالبين): (وقد جئتك مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي) (المجموع ٨/٢٧٤)، وفيض القدير (٢/١٣٤ - ١٣٥) وإعانة الطالبين (٢/٣١٥)، ومقدمة التجريد الصريح بتحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا)، ما تقدم هو أقوال المالكية والشافعية.

- وأما الحنابلة:

قلت: نذكر هنا نصوصاً كثيرة جداً عن توسل الحنابلة بالصالحين أحياء وأمواتاً ومن باب أولى جواز التوسل بالنبي ﷺ:

- قال أبو عبد الله الأردبيلي: سمعت أبا بكر بن أبي الخصيب يقول: ذُكر صفوان بن سليم عند أحمد بن حنبل فقال: (هذا رجل يستسقى بحديثه ويترك القطر من السماء بذكره). [1]

- قال ابنه عبد الله في المسائل (٢١٧): سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج منها اثنتين راكباً وثلاثة ماشياً أو اثنتين ماشياً وثلاثة راكباً، فضللت الطريق في حجة وكنت ماشياً فجعلت أقول: (يا عباد الله دلونا على الطريق!) فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت على الطريق أو كما قال أبي). [2]

- قال الإمام السامري رحمه الله في المستوعب (٣/٨٨):

(ولا بأس بالتوسل إلى الله تعالى في الاستسقاء بالشيوخ والزهاد وأهل العلم والفضل والدين من المسلمين).

- قال الإمام تقي الأدمي -رحمه الله- في المنور (١٩٠): (ويباح التوسل بالصلحاء).

- قال الإمام ابن مفلح -رحمه الله- في الفروع (٣/٢٢٩): (ويجوز التوسل بصالح وقيل يستحب).

- قال الإمام المرداوي رحمه الله في الإنصاف (٢/٤٥٦):

(يجوز التوسل بالرجل الصالح على الصحيح من المذهب. وقيل: يستحب).

- قال الإمام أحمد في منسكه الذي كتبه للمروذي:

(يتوسل بالنبي ﷺ في دعائه وجزم به في المستوعب وغيره).

- قال الإمام الحجاوي رحمه الله في الإقناع مع شرحه للإمام البهوتي: (١/٥٤٦): (ولا بأس بالتوسل بالصالحين).

---

(١) تهذيب الكمال للحافظ المزي رحمه الله (١٣/١٨٦) برقم: (٢٨٨٢) طبعة مؤسسة الرسالة -بيروت الطبعة الاولى (١٤٠٠-١٩٨٠) بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف في ترجمة صفوان بن سليم المدني.

(٢) ورواه أيضاً بسند صحيح البيهقي في الشعب (٢/٤٥٥/٢) وابن عساكر (٣/٧٢/١) من طريق عبد الله وذكرها ابن مفلح في الآداب الشرعية.

- قال الإمام ابن النجار -رحمه الله- في منتهى الإرادات مع شرحه للإمام البهوتي (٥٨/٢): (وأبيح التوسل بالصالحين).

- قال الإمام مرعي الكرمي رحمه الله في غاية المنتهى مع شرحه للإمام الرحيباني (٣١٦/٢): (وكذا أبيح التوسل بالصالحين).

- قال ابن عماد الحنبلي (١٠٨٩هـ): في ترجمة السيد أحمد البخاري (وقبره يزار ويتبرك به) (شذرات الذهب) (١٥٢/١٠).

- في كتاب كشاف القناع لمنصور بن يونس البيهوتي الحنبلي المتوفى سنة (١٠٥١ هـ) الجزء الثاني: وقال السامري وصاحب التلخيص: (لا بأس بالتوسل للاستسقاء بالشيوخ والعلماء المتقين) وقال في المذهب: (يجوز أن يستشفع إلى الله برجل صالح) وقيل للمروذي: إنه يتوسل بالنبي ﷺ في دعائه وجزم به في المستوعب وغيره، ثم قال: قال إبراهيم الحربي: (الدعاء عند قبر معروف الكرخي الترياق المجرب).

- قال الإمام ابن الجوزي الحنبلي: (كتاب مناقب الإمام أحمد بن الجوزي (ص ٢٩٧) عن عبد الله بن موسى أنه قال: (خرجت أنا وأبي في ليلة مظلمة نزور أحمد فاشتدت الظلمة فقال أبي: يا بني تعال حتى نتوسل بهذا العبد الصالح حتى يضاء لنا الطريق، فمنذ ثلاثين سنة ما توسلت به إلا قضيت حاجتي. فدعا أبي وأمنت على دعائه فأضاءت السماء كأنها ليلة مقمرة حتى وصلنا إليه).

- قال الإمام ابن الجوزي في صفة الصفوة (٢٥١) في ترجمة معروف الكرخي (وعن أبي بكر الزجاج قال: قيل لمعروف الكرخي في علته أوص فقال: إذا مت فتصدقوا بقميصي هذا فإني أحب أن أخرج من الدنيا عرياناً كما دخلت إليها عرياناً.

أسند معروف عن بكر بن خنيس وعبد الله بن موسى وابن السماك، وتوفي سنة مائتين وقبره ظاهر ببغداد يتبرك به وكان ابراهيم الحربي يقول: (قبر معروف الترياق المجرب).

- ذكر الإمام ابن الجوزي في صفة الصفوة (٨٣) في ترجمة أبو أيوب خالد بن زيد بن كليب الأنصاري:

- قال الواقدي: (توفي أبو أيوب عام غزا يزيد معاوية القسطنطينية في خلافة أبيه معاوية سنة اثنين وخمسين، وصلى عليه يزيد وقبره بأصل حصن القسطنطينية بأرض الروم، فلقد بلغنا أن الروم يتعاهدون قبره ويزورونه ويستسقون به إذا قحطوا). (١)

- في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٦١٠) ذكر قصة توسل وتبرك الإمام أحمد بن حنبل بقميص الإمام الشافعي.

- ذكر ابن أبي يعلى الحنبلي في طبقاته:

(وحفر له بجنب قبر إمامنا أحمد فدفن فيه وأخذ الناس من تراب قبره الكثير تبركاً به ولزم الناس قبره ليلاً ونهاراً مدة طويلة ويقرؤون ختمات ويكثرون الدعاء ولقد بلغني أنه ختم على قبره في مدة شهور ألوف ختمات). (٢)

- ما قيل في ترجمة ابن عبد الباقي الحنبلي:

وجاء في مشيخة أبي المواهب في ترجمة صاحب المشيخة ابن عبد الباقي ما نصه: (وكان على قدم الصحابة والسلف والصالحين عليه نور الولاية والصلاح، ما قرأ عليه أحد إلا فتح الله عليه، وكان يستسقى به الغيث، وللناس فيه الاعتقاد العظيم، وله وقائع وكرامات).

- وقال ابن قدامة في (المغني) بعد أن نقل قصة العتبي مع الأعرابي: (ويستحب لمن دخل المسجد أن يقدم رجله اليمنى.) إلى أن قال: (ثم تأتي القبر فتقول: وقد أتيتك مستغفراً من ذنوبي مستشفعاً بك إلى ربي....). (٣)

- قال أبو عبد الله الأردبيلي: سمعت أبا ابكر بن أبي الخصيب يقول: ذُكر صفوان بن سليم عند أحمد بن حنبل فقال: (هذا رجل يستسقى بحديثه ويترك القطر من السماء بذكره). (٤)

---

(١) انظر المنتظم في التاريخ الجزء الخامس في ترجمته.

(١) طبقات الحنابلة في ترجمة الشريف أبي جعفر (٢/٢٤٠).

(٣) ومثله في الشرح الكبير (كشاف القناع ٢/٦٨)، و(المبدع ٢/٢٠٤)، والفروع (٢/١٥٩) و(المغني مع الشرح (٣/٥٨٨) وما بعدها، و(الشرح الكبير مع المغني ٣ /٤٩٤- ٤٩٥)، والإنصاف (٢/ ٤٥٦).

(٤) تهذيب الكمال للحافظ المزي رحمه الله (١٣/١٨٦) برقم: (٢٨٨٢) طبعة مؤسسة الرسالة -بيروت الطبعة الاولى (١٤٠٠-١٩٨٠) بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف في ترجمة صفوان بن سليم المدني.

- قال ابنه عبد الله في المسائل (٢١٧): سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج منها اثنتين راكباً وثلاثة ماشياً أو اثنتين ماشياً وثلاثة راكباً، فضللت الطريق في حجة وكنت ماشياً فجعلت أقول: (يا عباد الله دلونا على الطريق!) فلم أزل أقول ذلك حتى وقعة على الطريق أو كما قال أبي).[1]

- وقال السامري وصاحب التلخيص: لا بأس بالتوسل للاستسقاء بالشيوخ والعلماء المتقين وقال في المذهب: يجوز أن يستشفع إلى الله برجل صالح وقيل للمروذي: إنه يتوسل بالنبي ﷺ في دعائه وجزم به في المستوعب وغيره، ثم قال: قال إبراهيم الحربي: (الدعاء عند قبر معروف الكرخي الترياق المجرب).

- الإمام ابن الجوزي الحنبلي (كتاب مناقب الإمام أحمد بن الجوزي ص ٢٩٧) عن عبد الله بن موسى أنه قال: (خرجت أنا وأبي في ليلة مظلمة نزور أحمد فاشتدت الظلمة فقال أبي: يا بني تعال حتى نتوسل بهذا لعبد الصالح حتى يضاء لنا الطريق، فمنذ ثلاثين سنة ما توسلت به إلا قضيت حاجتي. فدعا أبي وأمنت على دعائه فأضاءت السماء كأنها ليلة مقمرة حتى وصلنا إليه).

- قال الإمام ابن الجوزي في صفة الصوة (٢٥١) في ترجمة معروف الكرخي (وعن أبي بكر الزجاج قال: قيل لمعروف الكرخي في علته أوص فقال: إذا مت فتصدقوا بقميصي هذا فإني أحب أن أخرج من الدنيا عرياناً كما دخلت إليها عرياناً.

- أسند معروف عن بكر بن خنيس وعبد الله بن موسى وابن السماك، وتوفي سنة مائتين وقبره ظاهر ببغداد يتبرك به وكان ابراهيم الحربي يقول: (قبر معروف الترياق المجرب).

- ذكر الإمام ابن الجوزي في صفة الصفوة (٨٣) في ترجمة أبو أيوب خالد بن زيد بن كليب الأنصاري:

قال الواقدي: (توفي أبو أيوب عام غزا يزيد معاوية القسطنطينية في خلافة أبيه معاوية سنة اثنين وخمسين، وصلى عليه يزيد وقبره بأصل حصن القسطنطينية

---

(١) ورواه أيضاً بسند صحيح البيهقي في الشعب (٢/٤٥٥/٢) وابن عساكر (١/٧٢/٣) من طريق عبد الله وذكرها ابن مفلح في الآداب الشرعية.

بأرض الروم، فلقد بلغنا أن الروم يتعاهدون قبره ويزورونه ويستسقون به إذا قحطوا).[1]

- في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٦١٠) ذكر قصة توسل وتبرك الإمام الشافعي بقميص الإمام أحمد بن حنبل.

- ذكر ابن أبي يعلى الحنبلي في طبقاته:

(وحفر له بجنب قبر إمامنا أحمد فدفن فيه وأخذ الناس من تراب قبره الكثير تبركاً به ولزم الناس قبره ليلاً ونهاراً مدة طويلة ويقرؤون ختامات ويكثرون الدعاء ولقد بلغني أنه ختم على قبره في مدة شهور ألوف ختمات).[2]

- ما قيل في ترجمة ابن عبد الباقي الحنبلي:

وجاء في مشيخة أبي المواهب في ترجمة صاحب المشيخة ابن عبد الباقي ما نصه: (وكان على قدم الصحابة والسلف والصالحين عليه نور الولاية والصلاح، ما قرأ عليه أحد إلا فتح الله عليه، وكان يستسقى به الغيث، وللناس فيه الاعتقاد العظيم، وله وقائع وكرامات).

- قال الإمام السّامري -رحمه الله-: (ولا بأس بالتوسّل إلى الله تعالى في الاستسقاء بالشيوخ والزهّاد وأهل العلم والفضل والدين من المسلمين).[3]

- قال الإمام تقيّ الدين الأدمي -رحمه الله-: (ويباح التوسّل بالصلحاء).[4]

- قال الإمام ابن مفلح -رحمه الله-: (ويجوز التوسّل بصالحٍ، وقيل يستحبّ).[5]

- قال الإمام المرداوي -رحمه الله-: (يجوز التوسّل بالرجل الصالح على الصحيح من المذهب. وقيل يستحب).[6]

- قال الإمام الحجّاوي -رحمه الله-: (ولابأس بالتوسل بالصالحين).[7]

---

(١) انظر المنتظم في التاريخ الجزء الخامس في ترجمته.

(٢) طبقات الحنابلة في ترجمة الشريف أبي جعفر (٢٤٠/٢).

(٣) المستوعب (٨٨/٣).

(٤) المنوّر (ص/١٩٠).

(٥) الفروع (٢٢٩/٣).

(٦) (الإنصاف) (٤٥٦/٢).

(٧) الإقناع مع شرحه للإمام البهوتي (٥٤٦/١).

- وقال الإمام ابن النجّار -رحمه الله-: (وأبيح التوسّل بالصالحين). [1]

- قال الإمام مرعيّ الكرمي -رحمه الله-: (كذا أبيح توسل بصالحين). [2]

وأما اللامذهبيين:

- قال الشوكاني -رحمه الله-: (ويتوسل إلى الله بأنبيائه والصالحين). [3]

- وكذلك قال الصنعاني -رحمه الله- وكتب كل منهما مليئة ببيان جواز التوسل بالأحياء والأموات.

المطلب السابع: أدلة الجمهور على جواز التوسل من القرآن والحديث الشريف وعمل الصحابة:

- أما أدلة القرآن:

١- قال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾﴾ [البقرة: ٢٤٨].

قال الحافظ ابن كثير في التاريخ: قال ابن جرير عن هذا التابوت: "وكانوا إذا قاتلوا أحداً من الأعداء يكون معهم تابوت الميثاق الذي كان في قبة الزمان فكانوا ينصرون ببركته وبما جعل الله فيه من السكينة والبقية مما ترك آل موسى وآل هارون فلما كان في بعض حروبهم مع أهل غزة وعسقلان غلبوهم وقهروهم على أخذه فانتزعوه من أيديهم".

وقال ابن كثير أيضاً: "وقد كانوا ينصرون على أعدائهم بسببه، وكان فيه طمست من ذهب كانت يغسل فيه صدور الأنبياء". [4]

وقال ابن كثير في التفسير: "كان فيه عصا موسى وعصا هارون ولوحان من التوراة وثياب هارون ومنهم من قال: العصا والنعلان".

---

(١) (منتهى الإرادات) مع شرحه للإمام البهوتي (٢/٥٨).

(٢) (غاية المنتهى) مع شرحه للإمام الرحيباني (٢/٣١٦).

(٣) انظر: الاختيار (١/١٧٤ - ١٧٥)، وفتح القدير (٢/٣٣٧) ومراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي (ص٤٠٧)، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار (١/٥٦٢)، والفتاوى الهندية (١/٢٦٦)، وتحفة الأحوذي (١٠/٣٤) وتحفة الذاكرين للشوكاني (ص٣٧).

(٤) البداية والنهاية (ج٢/ ص٨).

وقال القرطبي: "والتابوت كان من شأنه فيما ذكر أنه أنزله الله على آدم عليه السلام فكان عنده إلى أن وصل إلى يعقوب عليه السلام فكان في بني إسرائيل يغلبون به من قاتلهم حتى عصوا فغلبوا على التابوت غلبهم عليه العمالقة وسلبوا التابوت منهم". [1]

قلت: فهذا النص الصريحة ليست إلا توسلاً بآثار أولئك الأنبياء، إذ لا معنى لتقديمهم التابوت بين أيديهم في حروبهم غير ذلك، والله سبحانه وتعالى راض عن ذلك، وبدليل أنه رده إليهم وجعله علامة وآية على صحة ملك طالوت، ولم ينكر عليهم ذلك الفعل.

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٨٩﴾ [البقرة: ٨٩].

روى أبو نعيم في دلائل النبوة من طريق عطاء والضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كانت يهود بني قريظة والنضير من قبل أن يبعث محمد ﷺ يستفتحون الله يدعون على الذين كفروا يقولون: "اللهم إنا نستنصرك بحق النبي الأمي إلا نصرتنا" فينصرون فلما جاءهم ما عرفوا يريد محمداً ﷺ ولم يشكوا فيه كفروا به.

وفي تفسير النيسابوري ما نصه: قوله: ﴿يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ﴾: وذلك أن اليهود قبل مبعث محمد ﷺ ونزول القرآن يسألون به الفتح والنصرة على المشركين إذا قاتلوهم يقولون: "اللهم انصرنا بالنبي المبعوث في آخر الزمان الذي نجد نعته وصفته في التوراة" وكانوا يقولون لأعدائهم من المشركين: "قد أظل زمان نبي يخرج بتصديق ما قلنا فنقتلكم معه قتل عاد وإرم".

وقال في تفسير الكشاف وفي تفسير الخازن ما نصه: "وكانوا يعني اليهود من قبل أي: من قبل مبعث النبي ﷺ يستفتحون أي: يستنصرون به على الذين كفروا يعني مشركي العرب وذلك أنهم كانوا إذا حزبهم أمر ودهمهم عدو يقولون: "اللهم انصرنا بالنبي المبعوث في آخر الزمان الذي نجد صفته في التوراة" فكانوا ينصرون وكانوا يقولون لأعدائهم من المشركين: "قد أظل زمان نبي يخرج

(١) تفسير القرطبي (ج٣/ص٢٤٧).

بتصديق ما قلنا فنقتلكم معه قتل عاد وإرم". فلما جاءهم ما عرفوا -أي الذي عرفوه يعني محمداً ﷺ عرفوا نعته وصفته وأنه من غير بني إسرائيل كفروا به أي جحدوا وأنكروا بغياً وحسداً.

ونحوه في تفسير البغوي والنسفي وفي روح المعاني للآلوسي: وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا نزلت في بني قريظة والنضير كانوا يستفتحون على الأوس والخزرج برسول الله ﷺ قبل مبعثه. قاله ابن عباس وقتادة والمعنى: يطلبون من الله تعالى أن ينصرهم به على المشركين، كما روى السدي أنهم كانوا إذا اشتد الحرب بينهم وبين المشركين أخرجوا التوراة ووضعوا أيديهم على موضع ذكر النبي ﷺ وقالوا: اللهم إنا نسألك بحق نبيك الذي وعدتنا أن تبعثه في آخر الزمان أن تنصرنا اليوم على عدونا، فينصرون، فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به، كنى عن الكتاب المتقدم بما عرفوا لأن معرفة من أنزل عليه معرفة له.

ووجه الدلالة من هذه الآية ظاهر فإن الله سبحانه أقرّ استفتاح اليهود بالرسول ولم ينكره عليهم وإنما ذمهم على الكفر والجحود بعد إذ شاهدوا بركة الاستفتاح بالنبي ﷺ.

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء: ٦٤].

جاء في تفسير القرطبي ما نصه: روى أبو صالح عن علي قال: قدم علينا أعرابي بعدما دفنا رسول الله ﷺ بثلاثة أيام فرمى بنفسه على قبر رسول الله ﷺ وحثا على رأسه من ترابه فقال: قلت يا رسول الله فسمعنا قولك ووعيت عن الله فوعينا منك وكان فيما أنزل الله عليك: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ وقد ظلمت نفسي وجئتك تستغفر لي فنودي من القبر: "أنه قد غفر لك".(١)

---

(١) تفسير القرطبي (ج٥/ص٢٦٥).

- **وأما أدلة السنة وعمل الصحابة:**

١- عن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني، فقال: ((**إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت فهو خير لك**))، قال: فادعه، قال: فأمره أن يتوضأ فيحسن الوضوء ويدعو بهذا الدعاء: اللّهمّ إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد: إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضى لي، اللهمّ فشفّعه فيّ).[1]

قلت: وستأتي دراسة مفصلة لحديث الأعمى فليُنتظر..

٢- ذات الصحابي الجليل عثمان بن حنيف رضي الله عنه روي عنه دعوته للناس للاستغاثة بالنبي ﷺ بعد وفاته فقد ورد أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في زمن خلافته، فكان لا يلتفت ولا ينظر إليه في حاجته، فشكا ذلك لعثمان بن حنيف رضي الله عنه، فقال له: إئت الميضأة فتوضأ، ثم ائت المسجد فصل، ثم قل: (اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك فيقضي لي حاجتي، وتذكر حاجتك)، فانطلق الرجل فصنع ذلك، ثم أتى باب عثمان بن عفان رضي الله عنه، فجاء البواب فأخذ بيده، فأدخله على عثمان رضي الله عنه فأجلسه معه وقال له: اذكر حاجتك، فذكر حاجته فقضاها له، ثم قال: ما لك من حاجة فاذكرها، ثم خرج من عنده فلقي ابن حنيف فقال له: جزاك الله خيراً، ما كان ينظر لحاجتي حتى كلمته لي، فقال ابن حنيف رضي الله عنه: والله ما كلمته ولكن شهدت رسول الله ﷺ وأتاه ضرير فشكا إليه ذهاب بصره.. إلى آخر حديث الأعمى السابق..).[2]

قال المباركفوري: قال الشيخ عبد الغني في (إنجاح الحاجة): ذكر شيخنا (عابد السندي) في رسالته والحديث -أي: حديث الأعمى- يدل على جواز التوسل والاستشفاع بذاته المكرم في حياته، وأما بعد مماته فقد روى الطبراني في الكبير عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان..... إلى آخر

---

(١) سنن الترمذي: (٣٦٤٩)، (٥/٢٨٨)، وسنن النسائي: (١٠٤٩٥)، (٦/١٦٩) باب ذكر حديث عثمان بن حنيف.

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه الصغير (١/١٨٣).

الحديث.

وقال الشوكاني في (تحفة الذاكرين): (وفي الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله ﷺ إلى الله ﷻ مع اعتقاد أن الفاعل هو الله سبحانه وتعالى وأنه المعطي المانع ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن).[1]

٣- عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن فاطمة بنت أسد عليها السلام -أم علي بن أبي طالب عليه السلام- لما توفيت، نزل النبي ﷺ في قبرها قبيل الدفن واضطجع فيه وقال: ((**الله الذي يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، اغفر لأمي فاطمة بنت أسد، ولقّنها حجتها، ووسع عليها مدخلها، بحق نبيك، والأنبياء الذين من قبلي، فإنك أرحم الراحمين**)).[2]

قلت: الشاهد بإضجاع النبي ﷺ في القبر، ولو لم يكن لذاته شفاعة وقدسية لاكتفى بالدعاء لها، ولكنه تشفع لها بذاته ثم بدعائه.

٤- عن أبي سعيدٍ الخدريّ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: ((**من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللّهمّ إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً** (افتخاراً)، **ولا بطراً** (إعجاباً)، **ولا رياء، ولا سمعة، وخرجت اتقاء سخطك، وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك**)).[3]

٥- عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد رضي الله عنه أن له فضلاً على من دونه، فقال النبي ﷺ: ((**هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم**)).[4]

---

(١) تحفة الأحوذي (٣٤/١٠).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير: (٨٧١)، (٣١٥/٢٤) باب فاطمة بنت أسد بن هاشم. وفي المعجم الأوسط:(١٩١)، (٥٥/١). ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٢١/٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٥٦/١)، رقم (٧٧٨)، وأحمد في المسند: (١١١٧٢)، (٢١/٣) باب مسند أبي سعيد الخدري. ومسند ابن الجعد: (٢٩٩)، (٢٩٨/١).

(٤) صحيح البخاري: (٢٧٣٩)، (١٠٦١/٢) باب من استعان بالضعفاء. ومسند أحمد بن حنبل: (١٤٩٣)، (١٧٣/١) باب مسند سعد بن أبي وقاص. وسنن البيهقي الكبرى: (٢٧٣٩)، (٤٢٧/٢) باب استحباب الخروج بالضعفاء. ومصنف عبد الرزاق: (٩٦٩١)، (٣٠٣/٥) باب لمن الغنيمة. والمعجم الأوسط للطبراني: (٣٦٧)، (٣٦٥/٢).

٦- عن أمية بن عبد الله بن خالد ﷺ، قال: ((**كان رسول الله يستفتح بصعاليك المهاجرين**)).[(١)]

قلت: المراد بالصعاليك: الفقراء غير ذوي الأحساب والمكانة الاجتماعية، وهي ليست كلمة ذم في اللغة.

٧- عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن العباس بن عبد المطلب أنه قال: يا رسول الله؛ هل نفعت أبا طالب بشيء فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ فقال ﷺ: ((**نعم هو في ضحضاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**)).[(٢)]

قلت: الشاهد أن النبي ﷺ بذاته لا بدعائه سبب في نجاة أبي طالب من شدة العذاب إلى ضحضاح العذاب، ولا يمكن أن يقال هنا بسبب دعائه، فإنه لا يجوز الدعاء لمشرك، ولم يدع له النبي ﷺ.

وحاصل ما في الأمر أن النبي ﷺ كان وسيلة حقّة لأبي طالب، الذي اختلف أهل العلم في إسلامه، فكيف في حق من أسلم؟!!.

٨- عن شريح بن عبيد قال: ذكر أهل الشام عند علي بن أبي طالب ﷺ وهو بالعراق فقالوا: "العنهم يا أمير المؤمنين" قال: "لا سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**الأبدال بالشام هم أربعون رجلاً كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً يسقى بهم الغيث وينتصر بهم على الأعداء ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب**))".[(٣)]

وفي رواية: ((**أربعون رجلاً مثل خليل الرحمن**)).[(٤)]

قلت: ومعنى المثلية في قوله مثل خليل الرحمن أنهم على حال إبراهيم عليه السلام في خلته ومحبته لله تعالى.

---

(١) المعجم الكبير للطبراني: (٨٥٧)، (٢٩٢/١) باب أمية بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية. وقال الهيتمي في مجمع الزوائد (٢٦٢/١٠): ورجال الرواية الأولى رجال الصحيح، ورواه البغوي في شرح السنة (٢٦٤/١٤).

(٢) صحيح البخاري: (٥٨٥٥)، (٢٢٩٣/٥) باب كنية المشرك. وصحيح مسلم: (٣٥٧)، (١٩٤/١) باب شفاعة النبي ﷺ، ومسند أبي عوانة: (٢٧٨)، (٩١/١) بيان تهوين العذاب على أبي طالب.

(٣) أخرجه أحمد (١١٢/١) وفي (مجمع الزوائد ١٦٦٧/١٠).

(٤) ذكره الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٣/١٠) وقال إسناده حسن.

٩- عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((**إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله احبسوا علي، يا عباد الله احبسوا علي، فإن لله في الأرض حاضراً سيحبسه عليكم**)). [(١)]

وفي رواية: ((**إذا أضل أحدكم شيئاً أو أراد أحدكم غوثاً وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل: يا عباد الله أغيثوني يا عباد الله أغيثوني فإن لله عباداً لا نراهم**)).[(٢)]

وفي رواية: ((**إن لله ملائكة في الأرض سوى الحفظ يكتبون ما يسقط من ورق الشجر، فإذا أصابت أحدكم عرجة بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله أعينوني**)).[(٣)]

١٠- روى عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: ((**لما اقترف آدم الخطيئة قال: "يا رب أسألك بحق محمد إلا غفرت لي" فقال الله تعالى: "يا آدم كيف عرفت محمدا ولم أخلقه؟" قال: "يا رب إنك لما خلقتني رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً لا إله إلا الله محمد رسول الله فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق اليك" فقال الله تعالى: "صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إلي وإذ سألتني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك**)). [(٤)]

١١- ذكر ابن كثير في البداية والنهاية: [(٥)] أن عمر عسّ ذات ليلة عام الرمادة فلم يجد أحداً يضحك ولا يتحدث الناس في منازلهم على العادة ولم ير سائلاً يسأل، فسأل عن سبب ذلك فقيل له: "يا أمير المؤمنين إن الناس سألو فلم يعطوا فقطعوا السؤال والناس في هم وضيق فهم لا يتحدثون ولا يضحكون فكتب عمر إلى أبي موسى بالبصرة: (أن يا غوثاه لأمة محمد) وكتب إلى عمرو بن

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٥١٨) وأبو يعلى (٥٢٦٩) والهيثمي في مجمع الزوائد (١٧١٠٥)

(٢) سبق تخريجه في المرجع السابق.

(٣) سبق تخريجه في المرجع السابق.

(٤) أخرجه البيهقي في كتابه دلائل النبوة (٤٨٩/٥) والحاكم (٦١٥/٢) وصححه والطبراني في الأوسط (٦٤٩٨) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٣٩١٧) وقد حقق الإمام تقي الدين السبكي في كتابه: شفاء الأسقام أن هذا الحديث لا ينزل عن درجة الحسن.

(٥) البداية والنهاية (٥٤/١٢٤)

العاص بمصر: (أن يا غوثاه لأمة محمد) فبعث إليه كل واحد منهما بقافلة عظيمة تحمل البر وسائر الأطعمة.

قلت: وهذا ظاهر في جواز إطلاق لفظ التوسل والاستغاثة للناس وبصيغة المبالغة.

١٢- عن حذيفة ﷺ أنه سمع قارئاً يقرأ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة: ٣٥]. قال: (القربة، ثم قال: لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد ﷺ أن ابن أم عبدٍ من أقربهم إلى الله وسيلة).[1]

قلت: الشاهد في النص أن حذيفة ﷺ يفسر الآية بالقربة أي: اتخذوا قربة إلى الله، ثم يفسر القربة بذات شخص ليس بالعمل الصالح، ويدلهم على أفضل الأشخاص وهو: ابن مسعود ﷺ.

١٣- عن أنس بن مالك ﷺ قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: "يا رسول الله لقد أتيناك وما لنا بعير يئطّ، ولا صبيّ يغطّ" وأنشده:

"أتيناك والعذراء يدمى لبانها ... وقد شغلت أمّ الصبي عن الطفل
وألقى بكفيه الصبي استكانة ... من الجوع ضعفاً لا يمر ولا يخلي
ولا شيء مما يأكل الناس عندنا ... سوى الحنظل الحامي والعلهز الفسل
وليس لنا إلا إليك فرارنا ... وأين فرار الناس إلا إلى الرسل"

فقام رسول الله ﷺ حتى صعد المنبر، ثم رفع يديه إلى السماء فقال: ((**اللّهمّ اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً غدقاً طبقاً عاجلاً غير رائث، نافعاً غير ضار، تملأ به الضرع، وتنبت به الزرع وتحيي به الأرض بعد موتها، وكذلك تخرجون**))، فوالله ما رد يديه إلى نحره حتى ألقت السماء بإبراقها، وجاء أهل البطانة يعجّون: يا رسول الله الغرق الغرق، فرفع يديه إلى السماء، ثم قال: ((**اللّهمّ حوالينا ولا علينا**))، فانجاب السحاب عن المدينة حتى أحدق بها كالإكليل، فضحك

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٣٢١٦)، (١٤٦/٣) باب تفسير سورة المائدة. وصحيح ابن حبان: (٧٠٦٣)، (٥٣٨/١٥) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة. ومسند البزار: (١٨١٧)، (٢٩٣/١) باب مسند عبد الله بن مسعود ﷺ.

رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه، ثم قال: ((**لله درّ أبي طالب، لو كان حيّاً قرت عيناه، من ينشدنا قوله**))؟ فقام علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: "يا رسول الله كأنك أردت:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ... ثمال اليتامى عصمة للأرامل

يلوذ به الهلاك من آل هاشم ... فهم عنده في نعمةٍ وفواضل

كذبتم وبيت الله نبزى محمداً ... ولما نقاتل دونه ونناضل

ونسلمه حتى نصرع حوله ... ونذهل عن أبنائنا والحلائل"[1]

نبزى: نُغلب ونُقهر.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-:

(وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنّه يصلح للمتابعة).[2]

١٤- وهذا الحديث رواه جماعة من الحفاظ والمحدثين، من طريق محمد بن حرب الباهلي قال: دخلت المدينة فانتهيت إلى قبر النبي ﷺ، فإذا أعرابي يوضع على بعيره فأناخه وعقره ثم دخل إلى القبر فسلم سلاماً حسناً ودعا دعاء جميلاً، ثم قال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، إن الله خصك بوحيه وأنزل عليك كتاباً وجمع لك فيه علم الأولين والآخرين، وقال في كتابه وقوله الحق: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء: ٦٤]، وقد أتيتك مقراً بالذنوب، مستشفعاً بك إلى ربك، وهو ما وعدك. ثم التفت إلى القبر فقال:

يا خير من دفنت في القاع أعظمه ... فطاب من طيبهن القاع والأكم

نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه ... فيه العفاف وفيه الجود والكرم

---

(١) دلائل النبوة للأصبهاني: (١٨٤)، (١/١٦٠) باب دلائل النبوة.

(٢) فتح الباري لابن حجر (٢/٤٩٥).

ثم ركب راحلته فما أشك -إن شاء الله- إلا أنه راح بالمغفرة، ولم يسمع بأبلغ من هذا قط. وفي رواية: انصرف الأعرابي فغلبتني عينيّ، فرأيت النبي ﷺ في النوم فقال: ((**يا عتبيّ الحق الأعرابي، وبشره أن الله قد غفر له**)).

قلت: وهذه الرواية ذكرها ابن كثير -تلميذ ابن تيمية- كذلك في تفسيره... فتأمل!.

ولقد استحسن هذه القصة جماعة من الأئمة الثقات الأجلاء فأوردوها في كتبهم، منهم: أبو محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي في المغني (٣/٥٨٨-٥٨٩)، وأبو الفرج بن قدامة المقدسي الحنبلي في الشرح الكبير (٣/٤٩٤)، والإمام النووي في المجموع (٨/٢٧٤)، والأذكار (ص١٩٥) والإمام ابن كثير في تفسيره (١/٤٩٢)، والقرطبي في تفسيره (٥/٢٦٥-٢٦٦).

قال الإمام النووي: (ومن أحسن ما يقول - أي الحاج المتوسل والمستشفع به ﷺ - ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا عن العتبيّ مستحسنين له (ثم ذكر القصة).[1]

وقال الدكتور نور الدين عتر -حفظه الله- في تعليقه على هداية السالك: (فقد ذكروا هم وغيرهم هذه القصة على سبيل الاستحسان ولم يطعنوا فيها وهم أهل الرواية والدراية).[2]

قلت: وزاد بعضهم في الأبيات أثناء مناجاته للنبي ﷺ فقال:

يا خير من دفنت في القاع أعظمه ... فطاب من طيبهن القاع والأكم

أنت النبي الذي ترجى شفاعته ... عند الصراط إذا ما زلت القدم

لولاك ما خلقت شمس ولا قمر ... ولا نجوم ولا لوح ولا قلم

صلى الإله عليك الدهر أجمعه ... فأنت أكرم من دانت له الأمم

نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه ... فيه العفاف وفيه الجود والكرم.

---

(١) المجموع (٨/٢٧٤).

(٢) هداية السالك (٣/١٣٨٣).

١٥- عن مالك الدار -وكان خازن عمر ﷺ على الطعام- قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر بن الخطاب ﷺ، فجاء إلى قبر النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، استسق الله لأمتك، فإنهم قد هلكوا، فأتاه رسول الله في المنام، فقال: ((**ائت عمر فأقرئه السلام، وأخبره أنكم مسقون، وقل له: عليك الكيس الكيس**))، فأتى الرجل عمر ﷺ فأخبره، فبكى عمر ﷺ، ثم قال: (يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه).(١)

مالك الدار: كان خازن عمر على الطعام.

لا آلوا: لا أقصر.

قلت: فالشاهد في الحديث استغاثة الرجل بالنبي ﷺ بعد وفاته، ونقل مالك الدار للرواية وتقرير عمر... وسيأتي بحث الرواية سنداً ومتناً فلينتظر...

١٦- عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله قال: (قحط أهل المدينة قحطاً شديداً، فشكوا إلى عائشة -رضي الله عنها-، فقالت: "انظروا قبر النبي ﷺ، فاجعلوا منه كوى إلى السماء، حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف" (انظر الشكل)، قال: ففعلوا، فمطرنا مطراً حتى نبت العشب وسمنت الإبل، حتى تفتقت من الشحم، فسمي عام الفتق).(٢)

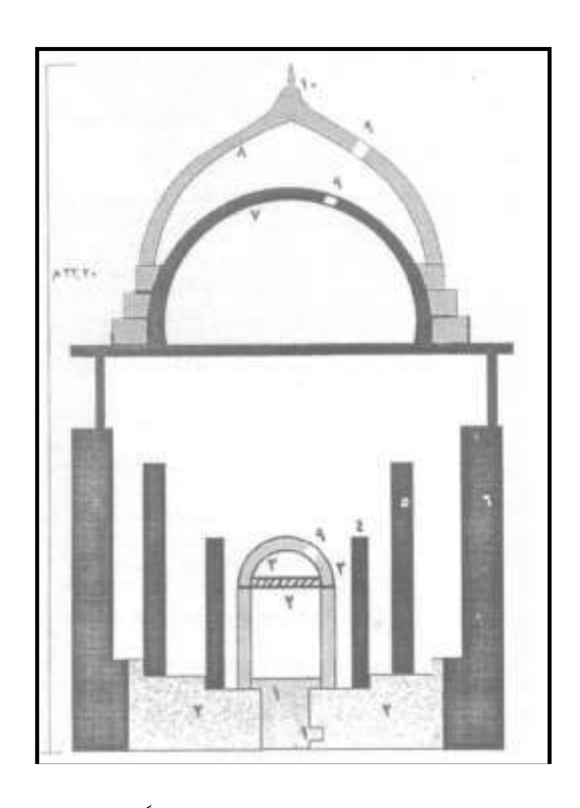
قلت: فهذا النص دليل صريح على صحة التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته، فقد طلبت السيدة عائشة رضي الله عنها ذلك من أهل المدينة، فأغاثهم الله عز وجل بالمطر، وفيهم صحابة رسول الله ﷺ وقد أقرّوا فعلها وقولها، فهل ننسب بعد هذا، الشرك للسيدة عائشة رضي الله عنها والصحابة ﷺ الذين أقرّوا قولها؟ حاشاهم من ذلك.

والمراد بفتح الكوة إلى السماء: تعرض القبر الشريف إلى السحاب، لينزل السحاب المطر تبركاً بالقبر الشريف، أو لأن السماء قبلة الدعاء كما قال العلماء.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة: (٣٢٦٦٥)، (٣٢/١٢) باب ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب، ودلائل النبوة للبيهقي: (٢٩٧٤)، (٩١/٨) باب جماع أبواب من رأى في منامه.

(٢) سنن الدارمي، باب ما أكرم الله تعالى نبيه بعد موته (٤٣/١-٤٤) وإسناده حسن.



١٧- عن داود بن أبي صالح قال: أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر، فقال: أتدري ما تصنع؟ فأقبل عليه فإذا هو أبو أيوب الأنصاري ﷺ فقال: نعم جئت رسول الله ﷺ ولم آت الحجر، سمعت رسول الله ﷺ يقول:

((لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله، ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله)).[١]

قلت: سبحان الله! كأن أبا أيوب ﷺ يعيش بيننا!

فالشاهد: ارتماء أبي أيوب ﷺ على قبر النبي ﷺ، بل ووضع رأسه عليه، واعتراض الجهلاء على هذا الفعل، فمن يجرؤ أن ينسب الشرك لأبي أيوب؟!

١٨- في يوم اليمامة وكان يوماً شديداً على المسلمين، لأن أصحاب مسيلمة الكذاب قاتلوا قتالاً لم يعهد مثله، واستشهد كثير من الصحابة، حتى نادى

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٨٥٧١)، (٥٦٠/٤) كتاب الفتن و الملاحم. ومسند أحمد بن حنبل: (٢٣٦٣٣)، (٤٢٢/٥) باب حديث أبو أيوب الأنصاري. ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (٢٤٩/٥٧).

خالد بن الوليد ﷺ بشعار المسلمين. قال ابن كثير: (وكان شعارهم يومئذ يا محمداه).[1]

قلت: فالشاهد الاستغاثة بالنبي ﷺ من قبل الجيش الإسلامي المكوّن من الصحابة ﷺ وصيغة الاستغاثة واضحة جلية، ومن جهة أخرى لم يعلق ابن كثير على الشعار مطلقاً وهو معروف بحدته وهو معدود من تلامذة ابن تيمية، ولو رأى فيه شيئاً يمس العقيدة لما سكت أبداً.

١٩- عن عبد الرحمن بن سعد قال: كنت عند ابن عمر -رضي الله عنهما- فخدرت رجله فقلت: يا أبا عبد الرحمن ما لرجلك؟ قال: اجتمع عصبها من هاهنا؟ قال: قلت: ادع أحب الناس إليك، قال: يا محمد، فبسطها.[2]

قلت: والشاهد: قول الصحابي ابن عمر ﷺ (يا محمد) بعد موته ﷺ، وسيأتي بحث موسع عن سند الحديث ومتنه فليُتَرقب...

٢٠- عن أبي ريحانة، أن سفينة مولى رسول الله ﷺ قال: (ركبت البحر في سفينة فانكسرت فركبت لوحاً من ألواحها، فطرحني اللوح في أجمة فيها الأسد، فأقبل إلي يريدني فقلت: يا أبا الحارث -من أسماء الأسد- أنا مولى رسول الله ﷺ فطأطأ رأسه وأقبل إلي فدفعني بمنكبه حتى أخرجني من الأجمة ووضعني على الطريق، وهمهم فظننت أنه يودعني، فكان ذلك آخر عهدي به).[3]

المطلب الثامن: اعتقاد السلف بالتوسل:

قلت: أسوق هنا آثاراً كثيرة عن السلف الصالح، وكيف كانوا يعتقدون بالتوسل بالذوات الصالحة ويظهر من خلال تلك النصوص وغيرها الكثير؛ أن

---

(١) أخرجه الطبري في تاريخه (٢٨١/٢)، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٣٢٤/٦).

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات (١٥٤/٤)، مسند أبي الجعد: (٢٥٣٩)، (٣٦٩/١) باب من حديث أبي خيثمة زهير بن معاوية.، ورواه من طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٤٢/١٧)، ورواه البخاري في الأدب المفرد (٣٣٥/١).

(٣) معجم الصحابة للبغوي (٣٥٥/٣)، البزار (٣٥٧/١)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم: (٦٥٥٠)، (٧١٢/٣) باب ذكر سفينة مولى رسول الله ﷺ. والمعجم الكبير للطبراني: (٦٤٣٢)، (٨٠/٧) سفينة أبو عبد الرحمن مولى النبي ﷺ.

عقيدة التوسل كانت من مسلمات العقائد عن السلف في القرون الثلاثة الأولى، ولم يقل أحد قبل ابن تيمية بعدم جوازها فضلاً من أن يعتقدها من الشرك، فالتشويش والتشغيب بدأ من عصر ابن تيمة في القرن الثامن الهجري.

وإليك النصوص:

١- عن إسماعيل بن يعقوب التيمي قال: كان محمد بن المنكدر -رحمه الله- يجلس مع أصحابه، قال: فكان يصيبه صمات، فكان يقوم كما هو حتى يضع خده على قبر النبي ﷺ، ثم يرجع، فعوتب في ذلك، فقال: إنه يصيبني خطرة، فإذا وجدت ذلك استغثت بقبر النبي ﷺ.

- وكان يأتي موضعاً من المسجد في السحر، يتمرغ فيه ويضطجع، فقيل له في ذلك، فقال: إني رأيت رسول الله ﷺ في هذا الموضع، أراه قال: في النوم.[1]

قلت: ولقد كان أهل البوادي في زمن محمد بن المنكدر -رحمه الله- يستسقون به لاشتهار ولايته وصلاحه، وهو معدود من علماء السلف ومن المحدثين.

٣- قال الحافظ أبو بكر بن المقرئ في (مسنده أصفهان): كنت أنا والطبراني وأبو الشيخ في مدينة النبي ﷺ فضاق بنا الوقت، فواصلنا ذلك اليوم، فلما كان وقت العشاء أتيت إلى القبر الشريف وقلت: يا رسول الله الجوع، فقال لي الطبراني: اجلس فإما أن يكون الرزق أو الموت، فقمت أنا وأبو الشيخ، فحضر الباب علويّ -أي: منسوب من أهل البيت-، ففتحنا له، فإذا معه غلامان بزنبيلين فيهما شيء كثير، فقال: يا قوم! شكيتم إلى النبي ﷺ فإني رأيته، فأمرني بحمل شيء إليكم.

نقل هذه الحادثة الحافظ السخاوي في (القول البديع).[2]

قلت: انظر إلى الأعلام الثلاثة -رحمهم الله- وهو يستغيثون بالنبي ﷺ بعد وفاته وبما لا يقدر عليه من الرزق لإطعامهم، فهل أولئك الأعلام من المشركين؟

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٦/٥٠-٥١)، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات (٩٣/٨).

(٢) القول البديع للسخاوي (١٦٠) وأقرها المحدث العلامة الشيخ عبد الله بن الصديق في كتابه إتحاف الأذكياء (ص ٤١-٤٣).

٣- ذكر الحافظ السخاوي أيضاً مما عزاه إلى أبي عبد الرحمن السلمي بإسناده، إلى أبي الخير الأقطع الزاهد، قال: دخلت المدينة وأنا بفاقة، فأقمت خمسة أيام لم أذق ذواقاً، فتقدمت إلى القبر الشريف، وسلمت على النبي ﷺ وعلى أبي بكر وعمر، -رضي الله عنهما-، وقلت: أنا ضيفك الليلة يا رسول الله، وتخليت ونمت خلف المنبر، فرأيت النبي ﷺ، وأبا بكر عن يمينه، وعمر عن شماله، وعلياً بين يديه، فحركني عليّ وقال: قم قد جاء النبي ﷺ، فقمت إليه، وقبّلت بين عينيه، فدفع لي رغيفاً، فأكلت نصفه، فانتبهت، فإذا في يدي نصف رغيف.[1]

٤- أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه استسقى بيزيد بن الأسود فسقاهم الله، قال الإمام الذهبي في (السير): روى صفوان بن عمرو، عن سليم بن عامر قال: خرج معاوية يستسقي، فلما قعد على المنبر قال: أين يزيد بن الأسود؟ فناداه الناس، فأقبل يتخاطاهم، فأمره معاوية فصعد المنبر، قال معاوية: اللّهمّ إنا نستشفع إليك بخيرنا وأفضلنا، يزيد بن الأسود، يا يزيد! ارفع يديك إلى الله، فرفع يديه، ورفع الناس، فما كان بأوشك من أن ثارت سحابة كالترس، وهبت ريح فسقينا، حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم.[2]

٥- روى الإمام أبو بكر ابن أبي عاصم الشيباني في (الآحاد والمثاني) عن ابن أبي حملة قال: (أصاب الناس قحط بدمشق، وعلى الناس الضحاك بن قيس، فخرج يستسقي، فقال: أين يزيد بن الأسود الجرشي؟ فلم يجبه، فقال: أين يزيد بن الأسود؟ فلم يجبه، فقال: أين يزيد بن الأسود الجرشي؟ فقال: عزمت عليه إن كان يسمع صوتي إلا قام، فقام يزيد بن الأسود، فثنى جانبي البرنس على عاتقه، ثم قال: اللّهمّ إن عبادك قد تقربوا بي إليك، فاسقهم، قال: فما انصرفوا إلا وهم يخوضون الأودية، ثم قال: اللّهمّ إنه قد شهرني، فأرحني، قال: فما أتى عليه جمعة حتى مات، أو قتل).[3]

---

(١) إتحاف الأذكياء (ص٤١-٤٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣٧/٤)، ورواه ابن كثير في البداية والنهاية (٣٢٤/٨).

(٣) ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٣٧/٢).

قلت: فقوله: (تقربوا بي إليك) شاهد على أنهم تقربوا بذاته ليس بدعائه.

٦- عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: إن عبد الرحمن بن طارق بن علقمة أخبره، عن أمه: أن النبي ﷺ كان إذا جاء مكاناً من دار يعلى -نسيه عبيد الله- استقبل فدعا، وكنت أنا أنصرف وعبيد الله ابن كثير، حتى إذا جئنا ذلك المكان استقبل البيت ودعا، وقال: "بلغني: في هذا المقام نبي". [(١)]

٧- عن علي بن ميمون -رحمه الله- أنه قال: سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: إني لأتبرك بأبي حنيفة، وأجيء إلى قبره في كل يوم -يعني زائراً- فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين، وجئت إلى قبره وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما يبعد عني حتى تقضى. [(٢)]

٨- عن أحمد بن جعفر القطيعي قال: سمعت الحسن بن إبراهيم أبا علي الخلال -وهو شيخ الحنابلة في وقته- يقول: ما همني أمر فقصدت قبر موسى بن جعفر -يعني الكاظم عليه السلام- فتوسلت به إلا سهّل الله لي ما أحب. [(٣)]

٩- قال الحافظ أبو نعيم الأصفهاني: وكان بعض سلفنا من المحدثين إذا روى هذا الإسناد قال: لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لأفاق. [(٤)]

يقصد بذلك السلالة المباركة التالية: (عن علي بن موسى الرضا عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه أبي جعفر الباقر محمد بن علي، عن أبيه السجاد علي بن الحسين زين العابدين عن أبيه الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب عليهم السلام).

وقال محمد بن عبد الله بن طاهر أبو العباس الخزاعي: كنت واقفاً على رأس أبي وعنده أحمد بن محمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو الصلت الهروي،

---

(١) رواه الفاكهي في أخبار مكة (٢٩٧/٣) رقم (٢١٢٤) واللفظ له باب: إذا جاء مكانا من دار يعلى، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٩٨/٥).

(٢) تاريخ بغداد (١٢٣/١).

(٣) تاريخ بغداد (١٢٠/١).

(٤) حلية الأولياء (١٩١/٣).

فقال أبي: ليحدثني كل رجل منكم بحديث. فقال أبو الصلت: حدثني علي بن موسى الرضا، وكان والله رضا كما سمي، ثم ذكر السلالة المتقدمة، فقال بعضهم: "ما هذا الإسناد؟!" فقال له أبي: "هذا سعوط المجانين، إذا سعط به المجنون برأ". [1]

قلت: والمراد بـ(المجنون) أي: من أصيب بمسّ شيطان، فإن قراءة هذه السلسلة المباركة توسلاً بأصحابها يطرد الشيطان، فإن الشيطان يفر من ظل الولي فكيف بالأولياء من أهل البيت عليهم السلام جميعاً؟!

- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: كنت مع أبي بالشام فرأيت رجلاً مصروعاً فذكرت هذا الإسناد، فقلت: أجرّب بهذا، فقرأت عليه هذا الإسناد فقام الرجل فنفض ثيابه ومر. [2]

قلت: نعم هكذا كانت عقيدة السلف يتباركون ويتوسلون بذكر أسماء الصالحين.

١٠- وقال الحافظ عبد الغني المقدسي الدمشقي الحنبلي-رحمه الله-: خرج في عضدي شيء يشبه الدّمل، وكان يبرأ ثم يعود، ودام بذلك زمانا طويلاً، فسافرت إلى أصبهان، وعدت إلى بغداد، وهو بهذه الصفة، فمضيت إلى قبر الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه وأرضاه- ومسحت به القبر، فبرأ ولم يعد. [3]

قلت: هؤلاء الحنابلة الذين انحدر منهم ابن تيمية وابن القيم، أأصدق أئمتهم أم أصدق من شذّ عنهم؟! إن العجب من السلفية والوهابية الذين يدّعون أنهم على مذهب الحنابلة ثم يخالفونهم في كل شيء!

---

(١) أخرجه الحاكم في تاريخ نيسابور (كما في طبقات الشافعية للسبكي (١١٩/١ - ١٢٠) ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٤١٨/٥-٤١٩) قال: حدثني علي بن محمد المذكر حدثنا محمد بن علي بن حسين الفقيه الرازي حدثنا محمد بن معقل القرميسيني عن محمد بن عبد الله بن طاهر به.

(٢) رواه الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٤٨٢/٣).

(٣) ذكرها الحافظ ضياء الدين المقدسي المتوفى سنة (٦٤٣) في كتابه الحكايات المنثورة بخطه برقم (٣٨٣٤) (ص ١١٢)

١١- وقال ابن العماد في (شذرات الذهب): وأهل بغداد يستسقون بقبره (أي بقبر معروف الكرخي)، ويسمونه ترياقاً مجرباً، لقد قال مرة لتلميذه السريّ السقطي: إذا كانت لك إلى الله حاجة فأقسم عليه بي.[(١)]

١٢- وأخرج الخطيب حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري قال: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن جميع يقول: سمعت أبا عبد الله بن المحاملي يقول: "اعرف قبر معروف الكرخي منذ سبعين سنة ما قصده مهموم الا فرج الله همه"

وبالجانب الشرقي مقبرة الخيزران فيها قبر محمد بن إسحاق بن يسار صاحب السيرة وقبر أبي حنيفة النعمان بن ثابت أمام أصحاب الرأي.

أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد الصيمري قال أنبأنا عمر بن إبراهيم قال نبأنا علي بن ميمون قال سمعت الشافعي يقول: "إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجئ إلى قبره في كل يوم -يعني زائراً- فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسألت الله تعالى الحاجة عنده فما تبعد عني حتى تقضى" ومقبرة عبد الله بن مالك دفن بها خلق كثير من الفقهاء والمحدثين والزهاد والصالحين وتعرف بالمالكية ومقبرة باب البردان فيها أيضاً جماعة من أهل الفضل وعند المصلى المرسوم بصلاة العيد كان قبره يعرف بقبر النذور ويقال أن المدفون فيه رجل من ولد علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه يتبرك الناس بزيارته ويقصده ذو الحاجة منهم لقضاء حاجته.[(٢)]

١٣- روي إن أحمد بن العباس قال: خرجت من بغداد، فاستقبلني رجل عليه أثر العبادة، فقال لي: "من أين خرجت؟" قلت: من بغداد، هربت منها لما رأيت فيها من الفساد، خفت أن يخسف بأهلها، قال: "ارجع ولا تخف، فإن فيها قبور أربعة من أولياء الله، هم حصن لهم من جميع البلايا"، قلت: من هم؟ قال: "أحمد بن حنبل، ومعروف الكرخي، وبشر الحافي، ومنصور بن عمار"، فرجعت وزرت

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٥٣/١).

(٢) تاريخ بغداد (٢٠٣/١).

القبور، ولم أخرج تلك السنة.[1]

١٤- قال الإمام الحافظ أبو علي الغسّاني: أخبرنا أبو الفتح نصر بن الحسن السكتي، السمرقندي -قدم علينا (بلنسية) عام أربعةٍ وستين وأربع مئة- قال: قحط المطر عندنا بسمرقند في بعض الأعوام، فاستسقى الناس مراراً، فلم يسقوا، فأتى رجل صالح معروف بالصلاح إلى قاضي سمرقند، فقال له: إني رأيت رأياً أعرضه عليك، قال: أرى أن تخرج ويخرج الناس معك إلى قبر الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وقبره بـ(خرتنك)، ونستسقي عنده، فعسى الله أن يسقينا. قال: فقال القاضي: نعم ما رأيت، فخرج القاضي والناس معه، واستسقى القاضي بالناس، وبكى الناس عند القبر، وتشفّعوا بصاحبه، فأرسل الله تعالى السماء بماءٍ عظيم غزير، أقام الناس من أجله بخرتنك سبعة أيام أو نحوها، لا يستطيع أحد الوصول إلى سمرقند من كثرة المطر وغزارته، وبين خرتنك وسمرقند نحو ثلاثة أميال.[2]

١٥- وقال محمد بن أحمد بن الفضل البلخي ورّاق البخاري: سمعت أبا سعيد الأشجّ، وخرج إلينا في غداةٍ باردةٍ، وهو يرتعد من البرد، فقال: أيكون عندكم مثل ذا البرد؟ فقلت مثل ذا يكون في الخريف والربيع، وربما نمسي والنهر جارٍ، فنصبح ونحتاج إلى الفأس في نقب الجمد، فقال لي: من أي خراسان أنت؟ قلت من بخارى، فقال له ابنه: هو من وطن محمد بن إسماعيل، فقال له: إذا قدم عليك من يتوسّل به فاعرف له حقّه، فإنّه إمام.[3]

١٦- نقل الإمام ابن حجر العسقلاني، عن الإمام الحاكم في (تاريخ نيسابور)، قال: (وسمعت أبا بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى يقول: خرجنا مع إمام أهل الحديث أبي بكر بن خزيمة، وعديله أبي علي الثقفي، مع جماعة من مشايخنا، وهم إذ ذاك متوافرون، إلى زيارة قبر علي بن موسى الرضا

(١) تاريخ بغداد (٢٠٠/١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٦٩/١٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٣٠/١٢).

بطوس، قال: فرأيت من تعظيمه -يعني ابن خزيمة - لتلك البقعة وتواضعه لها وتضرعه عندها ما تحيرنا، ولما سئل قال: دعوني لما أجد في نفسي لعلي الرضا.[1]

١٧- قال الإمام ابن حبّان: وقبر علي الرضا عليه السلام بـ(سناباذ) خارج النوقان مشهور يزار، بجنب قبر الرشيد، قد زرته مراراً كثيرة، وما حلّت بي شدة في وقت مقامي بطوس، فزرت قبر علي بن موسى الرضا صلوات الله على جده وعليه ودعوت الله إزالتها عني إلا استجيب لي وزالت عني تلك الشدة، وهذا شيء جربته مراراً فوجدته كذلك، أماتنا الله على محبة المصطفى وأهل بيته صلى الله عليه وعليهم أجمعين.[2]

قلت: فانظر إلى الآثار السابقة عن السلف كيف كانوا يعتقدون بقبور الصالحين ويستغيثون ويستشفعون بساكنيها، أليس هؤلاء هم السلف الصالح؟! أليسوا -على طريقة السلفية- هم أولى الناس بفهم نصوص التوسل والتبرك والاستغاثة؟ أم أن النص الذي لا يعجب السلفية اليوم يستغيثون بالألباني ليضعفه لهم؛ لينجيهم من معارضة النصوص لعقائدهم الفاسدة.

١٨- وروى ابن حجر العسقلاني في كتابه الصواعق المحرقة على أهل الضلال والزندقة عن الإمام الشافعي -رحمه الله- أنه توسل بآل البيت قائلاً:

آل النبي ذريعتي وهم إليه وسيلتي
أرجو بهم أعطى غداً بيدي اليمين صحيفتي

قلت: لا أصرح من هذا التوسل في ألفاظ الشافعي -رحمه الله-، ولعله -على رأي السلفية- لم يتعلم التوحيد بعد، علماً بأنهم يكذبون رواية ابن حجر ويتهمونه بالكذب على الشافعي على طريقتهم بتكذيب كل نص يخالف اعتقادهم!

---

(١) تهذيب التهذيب (٧/٣٣٩).

(٢) الثقات لابن حبان (٨/٤٥٦).

١٩- قال أبو عبد الله الأردبيلي: سمعت أبا بكر بن أبي الخصيب يقول: ذُكر صفوان بن سليم عند أحمد بن حنبل فقال: (هذا رجل يستسقى بحديثه ويترك القطر من السماء بذكره).[(١)]

قال ابنه عبد الله في المسائل (٢١٧): سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج منها اثنتين راكباً وثلاثة ماشياً أو اثنتين ماشياً وثلاثة راكباً، فضللت الطريق في حجة وكنت ماشياً فجعلت أقول: (يا عباد الله دلونا على الطريق!) فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت على الطريق أو كما قال أبي).[(٢)]

قلت: وهذا دليل على تجويز الإمام أحمد للاستغاثة بغير الله بالغائب، وسبق نص الحديث الوارد عن النبي ﷺ في ذلك.

٢٠- عن عبد الله بن موسى أنه قال: "خرجت أنا وأبي في ليلة مظلمة نزور أحمد فاشتدت الظلمة، فقال أبي: يا بني تعال حتى نتوسل إلى الله تعالى بهذا العبد الصالح حتى يضاء لنا الطريق، فمنذ ثلاثين سنة ما توسلت به إلا قضيت حاجتي فدعا أبي وأمنت على دعائه، فأضاءت السماء كأنها ليلة مقمرة حتى وصلنا إليه".[(٣)]

٢١- وعن أبي بكر الزجاج قال: قيل لمعروف الكرخي في علته أوص فقال: "إذا مت فتصدقوا بقميصي هذا فإني أحب أن أخرج من الدنيا عرياناً كما دخلت إليها عرياناً". قال ابن الجوزي: أسند معروف عن بكر بن خنيس وعبد الله بن موسى وابن السماك، وتوفي سنة مائتين وقبره ظاهر ببغداد يتبرك به وكان إبراهيم الحربي يقول: (قبر معروف الترياق المجرب).[(٤)]

---

(١) تهذيب الكمال للحافظ المزي رحمه الله (١٨٦/١٣) برقم: (٢٨٨٢) طبعة مؤسسة الرسالة -بيروت الطبعة الاولى (١٤٠٠-١٩٨٠) بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف في ترجمة صفوان بن سليم المدني.

(٢) ورواه أيضاً بسند صحيح البيهقي في الشعب (٢/٤٥٥/٢) وابن عساكر (١/٧٢/٣) من طريق عبد الله وذكرها ابن مفلح في الآداب الشرعية.

(٣) مناقب الإمام أحمد ابن الجوزي (ص ٢٩٧).

(٤) الإمام ابن الجوزي في صفة الصفوة (٢٥١) في ترجمة معروف الكرخي.

وذكره الإمام ابن الجوزي في صفة الصفوة (٨٣) في ترجمة أبو أيوب خالد بن زيد ابن كليب الأنصاري.

٢٢- قال الواقدي: (توفي أبو أيوب عام غزا يزيد معاوية القسطنطينية في خلافة أبيه معاوية سنة اثنين وخمسين، وصلى عليه يزيد وقبره بأصل حصن القسطنطينية بأرض الروم، فلقد بلغنا أن الروم يتعاهدون قبره ويزورونه ويستسقون به إذا قحطوا). [١]

٢٣- قال الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري في شرح صحيح البخاري في ديوانه:

نبيّ الله يا خير البرايا ... بجاهك أتّقي فصل القضاء
وأرجو يا كريم العفو عمّا ... جنته يداي يا ربّ الحباء
فكعب الجود لا يرضى فداء ... لنعلك وهو رأس في السخاء
وسنّ بمدحك ابن زهير كعب ... لمثلي منك جائزة الثناء
فقل يا أحمد بن علي اذهب ... إلى دار النّعيم بلا شقاء
فإن أحزن فمدحك لي سروري ... وإن أقنط فمدحك لي رجائي

المطلب التاسع: التفصيل في الاستغاثة:

وهي طلب الغوث، فالمستغيث يطلب من المستغاث به أن يحصّل له الغوث من غيره، وإن كان أعلى منه. فيصح أن يقال: استغثت النبي ﷺ، وأستغيث بالنبي ﷺ بمعنى واحد، وهو طلب الغوث منه بالدعاء ونحوه على النوعين السابقين في التوسل من غير فرق، ويقول: استغثت الله وأستغيث بالله؛ بمعنى طلب خلق الغوث منه، فالله تعالى مستغاث به حقيقة، فالغوث منه خلقاً وإيجاداً، والنبي ﷺ مستغاث به والغوث منه تسبباً وكسباً. فالمستغاث به في الحقيقة هو الله، والنبي ﷺ واسطة بينه وبين المستغيث.

فالمصدر دائماً هو الله، والمظهر: المستغاث به من المخلوقات.

---

(٤) انظر المنتظم في التاريخ الجزء الخامس في ترجمته.

ولعلك إذا واجهت السلفية والوهابية بهذا التعريف وعشرات النصوص؛ منها ما سبق ذكره، واجهوك بحديث حديث عبادة قال: قال أبو بكر ﷺ: قوموا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ: ((**إنه لا يستغاث بي، إنما يستغاث بالله ﷻ**)).[(1)]

قلت: وكأنهم قد وقعوا على الحجة البالغة، ولو تأملوا الحديث لرأوا أنه يهدم كل عقيدتهم في نقد الاستغاثة، فإنهم يقولون بجواز الاستغاثة بالحي فيما يقدر عليه، هروباً من عشرات النصوص؛ منها حديث الأعرابي المستغيث بالنبي ﷺ وهو على المنبر لنزول المطر، وهذا الحديث هنا استغاثة حيّ وهو أبو بكر ﷺ بحيّ وهو النبي ﷺ فيما يقدر عليه، فإذاً إما أن تقولوا أن الحديث غير صحيح لأنه يخالف عشرات الأحاديث ويخالف الواقع ويخالف قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: 15]، فإن صاحب موسى استغاث بموسى ليحميه من عدوه كما في الحديث تماماً استغاثة أبي بكر ﷺ بالنبي ﷺ ليحميه من المنافق، وإما أن تقبلوا أن للحديث تأويلاً ما، وتأويله واضح جلي؛ وهو إن صح الحديث يكون ذلك من باب قوله ﷺ: ((**ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم**)).[(2)] أي: أنا وإن استغيث بي فالمستغاث به في الحقيقة هو الله تعالى، وإنما أنا مظهر الاستغاثة، وهذا ما يقوله جمهور الأمة الذين تصفونهم بالمشركين، فظهر أن الحديث دليل لجمهور الأمة على جواز الاستغاثة وليس لمنع الاستغاثة...!!

وبالجملة: إطلاق لفظ الاستغاثة بالنسبة لمن يحصل منه غوث إما خلقاً وإيجاداً، وإما تسبباً وكسباً أمر معلوم لا شك فيه لغة وشرعاً، ولا فرق بينه وبين السؤال، فتعيّن تأويل الحديث المذكور.

والدليل الجلي: في البخاري في حديث الشفاعة يوم القيامة وفيه:

((**فبينا هم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد ﷺ**)).[(3)]

---

(1) رواه الهيتمي في مجمع الزوائد (10/159) وقال رجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث.

(2) صحيح البخاري باب الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين (2900) (10/383).

(3) صحيح البخاري: (1405)، (2/536) باب من سأل الناس تكثراً.

فإن في الآخرة يفنى الكفر، وكل العباد قد آمنوا بعدما رأوا الحق، ومع ذلك يستغيثون جميعاً مؤمنين كانوا في الدنيا وكافرين بالأنبياء وبالنبي محمد عليهم الصلاة والسلام، وبما لا يقدر عليه المستغاث به وهو بدء الحساب، فبطلت قاعدتهم المزعومة.

وسيأتي اعتراض السلفية على الحديث والرد عليهم فانتظره..

المطلب العاشر: من أقوال علماء المسلمين في التوسل والاستغاثة:

ذهب جمهور العلماء [(١)]- بل حكاه السبكي [(٢)] إجماعاً- إلى جواز الاستغاثة بالأنبياء والصالحين أحياء وأمواتاً فيما يقدرون عليه وفيما لا يقدرون عليه، بشرط أن لا يعتقد فيهم الضر والنفع، الكلي أو الجزئي، ولا يعتقد فيهم أنهم يقدرون على فعل شيء استقلالاً أو تفويضاً من الله لهم، وإنما يستغيث بهم على وجه التوسّل، وقد ألّف بعض العلماء كتباً ينصر القول بالجواز.[(٣)]

وخالف في ذلك ابن تيمية فحرّم الاستغاثة بغير الله من الأموات أو الغائبين مطلقاً، بل عدّ هذا من الشرك الأكبر [(٤)] فقال: (خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم وفي مغيبهم، وخطاب تماثيلهم هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين من غير أهل الكتاب).[(٥)]

---

(١) انظر: غوث العباد للحمامي (ص٢١١)، التوسل لابن مرزوق (ص١٨٥)، وبراءة الأشعريين (ص٢٥٨)، حجة الله على العالمين للنبهاني، (٧٨٥/٢)؛ سعادة الدارين للسمنودي (٧/٢)، البراهين الساطعة للقضاعي (ص٣٩٢)، حقيقة التوسل لمحمد حسنين مخلوف (ص١٧٣)، والنقول الشرعية للشطي (ص١٠٦)، الردود للنوري (ص٢٥٦)، وقوة الدفاع لمحمد التجاني (ص١٢).

(٢) شفاء السقام في زيارة خير الأنام (ص١٥٣)، للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ)، دار الجيل ببروت، ط١٩٩١/١م.

(٣) ومنهم أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي (٦٣٤هـ)، وسمى كتابه : (مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام في اليقظة والمنام). ومنهم: النبهاني (١٣٥٠هـ)، فقد ألف كتاب (شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق). ومنهم: أحمد رضا خان الأفغاني، (١٣٤٠هـ) فقد ألف كتابا سماه: (أنوار الانتباه بحل النداء بيا رسول الله). ومنهم : الميرغني الحنفي (١٢٠٧هـ)؛ فقد ألف كتاباً سماه: (تحريض الأغبياء على الاستغاثة بالأنبياء والأولياء). ومنهم: الحموي الحنفي (١٠٩٨هـ)، له كتاب سماه: (نفحات القرب والاتصال بإثبات التصرف للأولياء بعد الانتقال. ويوجد كتاب معاصر باسم: إفحام المتشككين في جواز المدد والتوسل والتبرك والاستغاثة بالأنبياء و الصالحين ومحمد خير الأنام أجمعين. تجد فيه نصوص كثيرة في ذلك.

(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥٨/٣، ٤٤).

(٥) مجموع الفتاوى (١٥٩/١).

وليس هذا فحسب بل ادعى الإجماع على قوله هذا!! [1]

والحق أنه لم يسبق أحد ابن تيمية بالنهي عن التوسل والاستغاثة فضلاً عن جعلها شركاً أكبر!! وسيأتي كلام السبكي يبين ذلك، ولقد بذل السلفية جهدهم وبحثوا في كتب الأمة قبل ابن تيمية لعلهم يجدون أحداً من علماء السلف أو الخلف قال بتحريم الاستغاثة قبل ابن تيمية فلم يجدوا فلذلك تنكّر السلفية للسلف والخلف معاً، وراحوا يبحثون عن نصوص من الكتاب والسنة تؤيد قول ابن تيمية!

وهذه مفارقة؛ فإن خصومهم إذا قالوا بقول واحتجوا عليه بالأدلة من الكتاب والسنة، ردّ عليهم ابن تيمية وأتباعه بأن هذا لم يقله السلف ولم يفهموه كما تفهمونه أنتم، وإذا أتيتهم بنصوص السلف المخالفة لأقولهم وعقائدهم لجؤوا إما إلى تحريف فهمها وإما إلى قولهم لنعود إلى نصوص الكتاب والسنة فإن السلف غير معصومين!!!

ولقد أنكر السلفية أن يكون أجاز ذلك أحد من العلماء وادّعوا الإجماع على قول ابن تيمية كما سيأتي بكل صفاقة واستغباء لطلاب العلم..!!

وبعض السلفية أقروا بأن من العلماء من أجاز ذلك ولكن اعتبروه من القبورية والوثنية ووو..... كما فعل ابن قيصر الأفغاني كما سيأتي...

- وهاك بعض نصوص العلماء بإجازة التوسل والاستغاثة:

- جاء في حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: قوله فيتوسل إليه بصاحبيه ذكر بعض العارفين أن الأدب في التوسل أن يتوسل بالصاحبين إلى الرسول الأكرم ﷺ ثم به إلى حضرة الحق جل جلاله وتعاظمت أسماؤه فإن مراعاة لواسطة عليها مدار قضاء الحاجات". [2]

---

(١) جاء في كتاب دعاوى المناوئين لدعوة ابن عبد الوهاب، لمؤلفه عبد العزيز العبد اللطيف: (الأدلة والنصوص متواترة متظاهرة على أن طلب الحوائج من الموتى، والتوجه إليه شرك محرم.....وقد حكى الإجماع على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كلامه، وكذلك ابن قيّم الجوزية قرر تحريمه، وأنه من الشرك الأكبر).

(٢) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: (ص ٣٦٠) ط. مكتبة البابي الحلبي-القاهرة سنة ١٣١٨هـ

- وجاء في تنقيح الفتاوى الحامدية: في ذكر حال بعض الجراد الذي غزا البلاد: "وادفع شرّها عن أرزاق المسلمين بجاه النّبيّ الأمين وآله وصحبه أجمعين".[1]

- وقال ابن عابدين في حاشية رد المحتار: "يقول أسير الذنوب جامع هذه الأوراق راجياً من مولاه الكريم، متوسلاً بنبيه العظيم وبكل ذي جاه عنده تعالى أن يمن عليه كرماً وفضلاً بقبول هذا السعي والنفع له للعباد، في عامة البلاد، وبلوغ المرام، بحسن الختام، والاختتام، آمين".[2]

- قال خليل أحمد سهارنبوري (المتوفي ١٣٤٩هـ) في كتابه المهند على المفند(ص ٨٦-٨٧) وهو من كبار علماء أحناف ديوبند بالهند، في جواب هذا السؤال: هل للرجل أن يتوسل في دعوته بالنبي والصالحين والصديقين والشهداء والأولياء؟

- قال: عندنا وعند مشايخنا يجوز التوسل بهم في حياتهم وبعد وفاتهم بأن يقول: "اللّهم إني أتوسل إليك بفلان أن تجيب دعوتي وتقضي حاجتي". كما صرح به الشاه محمد إسحاق الدهلوي والمهاجر المكي ورشيد أحمد الكنكومي.

- قال الإمام محمد زاهد الكوثري: "وعلى التوسل بالأنبياء والصالحين أحياء وأمواتاً جرت الأمة طبقة فطبقة".[3]

- قال الإمام تقي الدين السبكي -رحمه الله- في كتابه (شفاء السقام) ما نصه: (اعلم أنه يجوز ويحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى، وجواز ذلك وحسنه من الأمور المعلومة لكل ذي دين، المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين، وسير السلف الصالحين والعلماء والعوام من المسلمين، ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان، ولا سمع به في زمن من الأزمان، حتى جاء ابن تيمية فتكلم في ذلك بكلام يلبس على الضعفاء الأغمار، وابتدع ما لم يسبق إليه في سائر الأعصار... وحسبك أن إنكار ابن

---

(١) تنقيح الفتاوى الحامدية لابن عابدين (ت:١٢٥٢هـ) (٤١٧/٧).

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار (٨٤/١).

(٣) كتاب مقالات الكوثري (ص ٤١٠).

تيمية للاستغاثة والتوسل قول لم يقله عالم قبله، وصار به بين أهل الإسلام مثلة).

- وقال الإمام الشوكاني في (الدر النضيد): (إن التوسل به ﷺ يكون في حياته وبعد موته، وفي حضرته ومغيبه، ولا يخفاك أنه قد ثبت التوسل به ﷺ في حياته وثبت التوسل بغيره بعد موته بإجماع الصحابة، إجماعاً سكوتياً لعدم إنكار أحد منهم على عمر رضي الله عنه في التوسل بالعباس رضي الله عنه). (١)

- وسئل الإمام شمس الدين محمد بن العلامة شهاب الدين أحمد الرملي عما يقع من العامة من قولهم عند الشدائد: يا رسول الله، يا شيخ فلان ونحو ذلك من الاستغاثة بالأنبياء والمرسلين والأولياء والعلماء والصالحين، فهل ذلك جائز أم لا؟ وهل للرسل والأنبياء والأولياء والصالحين والمشايخ إغاثة بعد موتهم؟ وإلى ماذا يرجع ذلك؟

فأجاب: (بأن الاستغاثة بالأنبياء والمرسلين، عليهم الصلاة والسلام والأولياء والعلماء والصالحين جائزة، وللرسل والأنبياء والأولياء والصالحين إغاثة بعد موتهم، لأن معجزة الأنبياء وكرامات الأولياء لا تنقطع بعد موتهم، وأما الأنبياء فلأنهم أحياء في قبورهم يصلون ويحجون كما وردت به الأخبار، وتكون الإغاثة منهم معجزة لهم، والشهداء أيضاً أحياء، شوهدوا نهاراً جهاراً يقاتلون الكفار، وأما الأولياء فهي كرامة لهم، فإن أهل الحق مجمعون على أنه يقع من الأولياء بقصد وبغير قصد أمور خارقة للعادة يجريها الله تعالى بسببهم. والدليل على جوازها أمور ممكنة، لا يلزم من وقوعها محال، وكل ما هذا شأنه فهو جائز الوقوع). (٢)

- وقال الإمام النووي رحمه الله: (واعلم أن زيارة قبر الرسول ﷺ من أهم القربات وأنجح المساعي...) إلى أن قال: (ثم يأتي القبر الكريم فيستدبر القبلة، ويستقبل جدار القبر، ويقف في مقام الهيبة والإجلال فيقول: "السلام عليك يا رسول الله.." إلى أن قال: ويتوسل به في حق نفسه، ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى).(٣)

---

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد (ص: ١٦).

(٢) فتاوى الرملي: (٦/٢٧٤).

(٣) سبق تخريجه.

- ومن العلماء القائلين بالجواز بل بفضيلة التوسل، وألفوا كتباً في ذلك:

١- أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي (٦٣٤هـ)، وسمى كتابه: (مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام في اليقظة والمنام).

٢- الحموي الحنفي (١٠٩٨هـ)، له كتاب سماه: (نفحات القرب والاتصال بإثبات التصرف للأولياء بعد الانتقال).

٣- الميرغني الحنفي (١٢٠٧هـ)؛ فقد ألف كتاباً سماه: (تحريض الأغبياء على الاستغاثة بالأنبياء والأولياء).

٤- الإمام أبو القاسم التنوخي (الفرج بعد الشدة).

٥- الإمام أبو الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث القرطبي (المستصرخين بالله عند نزول البلاء).

٦- الإمام أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المستغيثين بالله).

٧- أبو عبد الله محمد بن موسى المراكشي (مصباح الظلام في المستغيث بخير الأنام في اليقظة والمنام).

ومن المعاصرين:

١- الإغاثة بأدلة الاستغاثة للسيد حسن السقاف.

٢- النفحات الربانية في الاستغاثة بسيد البرية (عبد الله محمد عكور).

٣- إتحاف الأذكياء بجواز التوسل بالأنبياء للغماري.

٤- النبهاني (١٣٥٠هـ)، فقد ألف كتاباً سماه: (شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق).

٥- أحمد رضا خان الأفغاني، (١٣٤٠هـ) فقد ألف كتاباً سماه: (أنوار الانتباه بحل النداء بيا رسول الله).

ويوجد كتاب معاصر باسم: (إفحام المتشككين في جواز المدد والتوسل والتبرك والاستغاثة بالأنبياء والصالحين ومحمد خير الأنام أجمعين).

قلت: ورغم كل النصوص السابقة لا يزال السلفية والوهابية يعاندون في المسألة عناداً عجيباً، بل ويكذبون كل النصوص السابقة الموجودة في الكتب، أو يتهمون مؤلفيها بالفسق والشرك والقبورية وإليك مثالاً:

يقول السلفي عبد العزيز العبد اللطيف في كتابه المضلل (دعاوى المناوئين لدعوة ابن عبد الوهاب) يقول: (الأدلة والنصوص متواترة متظاهرة على أن طلب الحوائج من الموتى، والتوجه إليه شرك محرم..... وقد حكى الإجماع على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كلامه، وكذلك ابن قيّم الجوزية قرر تحريمه، وأنه من الشرك الأكبر). وأتبعها بقول بعض خصومه وهو: "أن منع الاستغاثة بالأموات قول محدث"!!!! ثم حاول الرد على العلماء، ولم يستطع هذا السلفي أن ينقض أقوال العلماء، مع أنه ملأ عشرات الصفحات رداً عليها، ولطالب العلم أن يضحك كثيراً من المستوى العلمي الذي عليه هذا السلفي، فكل أدلته عن العلماء بالنهي كانت محصورة بابن تيمية وبابن القيم، ولم ينقل فيها نقلاً واحداً عن فقهاء المذاهب الأربعة قبل ابن تيمية، فتأمل!

المبحث الثاني: بدعة السلفية ومخالفتهم جمهور الأمة بتكفير المستغيث والمتوسل بالأموات، وتحريف معنى الدعاء والرد عليهم:

المطلب الأول: شذوذ ابن تيمية عن جماهير الأمة بتحريم التوسل:

بعدما تبين جانب من إجماع الفقهاء والعلماء والمحدثين، نتجه نحو ابن تيمية لنرى شذوذه في هذه المسألة عن إجماع الأمة، وليت هذا فحسب بل اتهامه بالشرك لكل من يقول بجواز التوسل بالأموات ومنهم النبي ﷺ وعدها من المسائل العقدية واتهم فاعلها بالشرك..!! وكل ذلك عملاً بمقتضى بدعته الكبرى في العقيدة، وهي تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية كما سبق بيانه.

فبعد أن عجز ابن تيمية عن سوق أدلة على تحريم التوسل والاستغاثة من أقوال العلماء من السلف، حاول أن يستدل ببدعة تقسيم التوحيد، لكنها لم تلق أي قبول من العلماء لضعف أدلتها ولكونها شيئاً مبتدعاً تماماً لم يقله أحد قبل ابن تيمية مطلقاً، وهي مسألة في أصل التوحيد، عند ذلك بحث ابن تيمية عن أدلة أخرى من الكتاب والسنة ليوهم الناس تأصيل تحريمه للتوسل والاستغاثة، على أساس أنه يرجع إلى أدلة الكتاب والسنة التي فاتت على العلماء قبله!!

فمما استدل به ابن تيمية الآيات التي فيها النهي عن دعاء غير الله والآيات التي تنعى على المشركين دعاءهم أصنامهم، ومنها: (قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨] فهذه الآية -ونحوها- تدل على النهي عن دعاء غير الله، فمن يدعو نبياً أو وليّاً أو أحدا غير الله فيما لا يقدر عليه إذا كان حياً، أو يدعو ميتاً أو غائباً مطلقاً فهو داخل في الآية).[1]

والجواب: أن هذه الآية -وسائر الآيات الأخرى- لا دليل فيها على ما ذهبتم إليه، لأنها أعم من مدّعاكم، فالآية فيها نهي عن دعاء غير الله بشكل عام، وأنتم لا تقولون بهذا بالعموم ثمة، لأنكم تجيزون دعاء الحي فيما يقدر عليه، وتحظرون ما سوى ذلك من دعاء الأموات والغائبين ودعاء الحي فيما لا يقدر عليه، فثبت أن الآية أعم من مدعاكم وهذا لا يصح في النظر والاستدلال، كما لو أنك زعمت أن فلاناً دمشقيّ، ثم لما سئلت عن الدليل عن كونه دمشقياً، قلت: هو قال لي إنه من سوريا؛ فظاهر أن هذا الدليل أعم من الدعوى إذ كونه من سوريا أعم من أن يكون من دمشق لأنه قد يكون من حلب أو غيرها من المدن السورية.

ويمكن أن نصوغ هذا الكلام بصياغة أخرى فنقول: إذا حملنا آية الجن المذكورة ونحوها على ظاهرها، وحرّمنا أو كفّرنا بها من يدعو غير الله أيا كان؛ فأنتم خالفتم الآية قبلنا، إذ إنكم أجزتم دعاء الحي فيما يقدر عليه، وهذا دعاء لغير الله، لأن: ﴿أَحَدًا﴾ في الآية نكرة في سياق النفي فتفيد العموم، فمدلول الآية أعم من مدعاكم، فالآية تدل على حظر دعاء غير الله مطلقاً، ودعواكم أخص وهو حظر دعاء غير الله إلا دعاء الحي فيما يقدر عليه.

إذن الآية ليست على ظاهرها عندنا وعندكم، فأما عندنا فنحن نحملها على من دعا غير الله معتقداً فيه أنه إله أو رب يملك الضر والنفع، وأما أنتم فتحملونها على دعاء من لا يقدر على الإجابة سواء كان حياً أو ميتاً، وبالتالي لا دلالة في الآية على مدعاكم، فنحن وإياكم متفقون على أن عموم الآية غير

---

(١) انظر: دعاوى المناوئين لدعوة ابن عبد الوهاب، للشيخ عبد العزيز العبد اللطيف (ص: ٢٤٢)، تيسير العزيز الحميد (ص: ١٨١)، (ص٢٠١)، شرح العقيدة الطحاوية صالح الفوزان (ص: ١٩٨).

مراد، وإنما خلافنا في مناط النهي، فأنتم أنطتم النهي وربطتموه بدعاء من لا يقدر فجعلتموه شركاً، ونحن أنطناه بمن يدعو غير الله معتقداً فيه الألوهية أو الربوبية، فالأمر عائد إلى الخلاف في التعليل والقياس والمناط في الآية؛ وهذا أمر اجتهادي محض لا يستأهل تكفيراً ولا تضليلاً؛ فكم اختلف العلماء في علل الأحكام كاختلافهم في علة تحريم الربا ونحو ذلك، ولم يلزم من ذلك تكفير ولا تضليل ولا سب ولا شتم.

أتستباح الدماء والأعراض من أجل الاختلاف في تعليل حكم وتخريج مناطه أو تنقيحه أو نحو ذلك من المسائل الأصولية الخلافية؟ بل إن القياس برمته مختلف في حجيته، ولا يكفّر منكره؟!! فكيف تكفرون الناس بفرع من فروع القياس وهو التعليل وتخريج المناط، مع أن منكر أصل القياس عندكم لا يكفر، بل إن ابن حزم رأس المنكرين للقياس جملة وتفصيلاً، وأنتم تبجلونه وتعظمونه؟! والإمام أحمد كان لا يلجأ إلى القياس إلا عند الضرورة كما ذكر ابن القيم، فهل من الضرورة تكفير المسلمين وإخراجهم من دين الله أفواجاً، أم العكس هو الصحيح وهو إدخال الناس إلى الإسلام في دين الله أفواجاً؟! أبمثل هذه الاستدلالات يكفر المسلمون؟!

المطلب الثاني: بطلان التفريق في الاستغاثة بين الحي والميت:

سبق وأن بيّنا أن السلفية وعلى رأسهم ابن تيمية؛ هم أول من ابتدعوا أن حكم الاستغاثة والتوسل عبادة للمستغاث والمتوسل به، وذلك ليمنعوا المسلمين من العمل بعشرات الأدلة التي وردت في الكتاب والسنة وعمل الصحابة وفهم السلف، والتي تجيز التوسل والاستغاثة بل تستحبها، ولما عجزت السلفية عن إبطال هذه النصوص الكثيرة المتوافرة، ابتدعوا تقسيماً عقلياً يفرقون فيه بين الاستغاثة بين الحي والميت، وفصلوا ذلك بعلة علقوا عليها معنى العبادة، وهي قدرة المستغاث به على الفعل أو عدم قدرته فقالوا: إن الاستغاثة بإنسان في أمر لا يقدر عليه عبادة لذلك المستغاث به، وأما الاستغاثة بإنسان فيما يقدر عليه فليست بعبادة له، فعللوا هذا التقسيم بعلّة تبطل النص النبوي القطعي الذي

يعتمدون عليه أصلاً وهو قوله ﷺ: ((**الدعاء هو العبادة**)) لأننا إذا قلنا -كما يزعمون-: أن استغاثة الرجل بالنبي ﷺ فيما لا يقدر عليه هي عبادة للنبي ﷺ، واستغاثة الرجل بالنبي ﷺ فيما يقدر عليه ليست عبادة له ﷺ؛ فبناء على حكم الأصوليين أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، والعلة هنا عدم قدرة النبي ﷺ على الاستجابة؛ إذن دعاء الله ﷻ فيما يقدر عليه (الله) ليس عبادة لله لأن العلة هنا غير موجودة وهذا يبطل حديث (الدعاء هو العبادة)، ويبطل عشرات النصوص التي أمر المسلم فيها أن يسأل الله تعالى كل شيء، حتى ولو كان يقدر عليه وفي متناول يده كما في حديث عائشة تقول: (سلوا الله كل شيء، حتى الشسع، فإن الله إن لم ييسره، لم يتيسر).[1]

هذا من جهة ومن جهة أخرى: إن قول السلفية في التفريق بين ما يقدر عليه وما لا يقدر عليه هو الشرك بعينه، لأن الإنسان أصلاً لا يقدر على شيء إلا بإذن الله، وأن الفاعل الحقيقي هو الله ﷻ فمن ظن أو اعتقد أن الإنسان قادر على شيء فقد أشرك بالله تعالى.

ومن جهة ثالثة: إن قول النبي ﷺ ((**الدعاء هو العبادة**)) ليس بإطلاقه؛ فإنه يشترط أن يكون الدعاء مسبوقاً بنية العبادة وإلا صار دعاء إبليس ودعاء المشركين لله عبادة لله تعالى.

ولا بد كذلك قبل إبطال عقيدة السلفية في التفريق بين الحي والميت بيان أن عقيدة فناء الروح بعد الموت من عقائد الكفار، ولذلك يقولون بأن الميت إذا مات انقطع خيره ولا يصله عمل ينتفع به، ومما يؤيد ذلك ما جاء في التوراة: (لكل الأحياء يوجد رجاء، فإن الكلب الحي خير من الأسد الميت، لأن الأحياء يعلمون أنهم سيموتون، أما الموتى فلا يعلمون شيئاً وليس لهم أجر لأن ذكرهم نسي).

إذاً تبين لنا أن هذا الفكر إنما هو فكر يهودي دخيل لا يمتّ إلى الإسلام بصلة، وأن جواز الاستغاثة بالأحياء دون الأموات هو قول اليهود في التوراة.

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٤٥/٨)، وإسناده صحيح كما قال محقق المسند والألباني: انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥٤٠/٣).

نعود إلى نقد عقيدة ابن تيمية:

إن ما ذهب إليه ابن تيمية وابن عبد الوهاب ومن تبعهما من التفريق في الدعاء والاستغاثة بين الحي والميت، وبين الحاضر والغائب، وبين الحي فيما يقدر عليه وفيما لا يقدر عليه: تفريق لا معنى له، بل هو من بدع ابن تيمية ومن تبعه؛ فيكون قوله مردوداً عندنا وعندكم، أما عندكم فظاهر إذ أنتم تحظرون مطلق البدع ولا تستحسنون منها شيئاً لعموم حديث ((**كل بدعة ضلالة**)) عندكم، وأما عندنا فلأن تفريق ابن تيمية ومن تبعه بدعة مخالفة للكتاب والسنة، وبيان ذلك من وجوه:

الوجه الأول: إنكم قررتم أن دعاء الحي فيما لا يقدر وكذا دعاء الغائب والميت؛ عبادة لهم، لذلك زعمتم أنه شرك، ثم قررتم أن دعاء الحي فيما يقدر عليه ليس بعبادة وليس بشرك؛ وطرد هذا الأصل يلزم منه أن دعاء الله فيما يقدر عليه الحي ليس بعبادة لله؛ بل يلزم منه أن دعاء الله مطلقاً ليس عبادة، لأن الله حي قادر على كل شيء؛ وهذا اللازم إما أن يكون صحيحاً، وإما أن يكون باطلاً، وعلى كلا الاحتمالين فتفريقكم باطل، وبيان ذلك:

أن هذا اللازم إن كان صحيحاً، وهو أن دعاء الله ليس بعبادة سواء فيما يقدر عليه الحي أو فيما لا يقدر عليه؛ بطل قولكم (إن الدعاء عبادة)، وبطل قولكم: (إن من يدعو غائباً أو ميتاً فقد عبده وأشرك بالله، لأن الدعاء عبادة لا تصرف لغير الله).

وإن كان هذا اللازم باطلاً -وهو كذلك كما سيأتي- كان الملزوم وهو (دعاء الحي فيما يقدر عليه ليس بعبادة): باطلاً، ويصح حينئذ عكسه، وهو أن دعاء الحي فيما يقدر عليه عبادة له، وبالتالي بطل تفريقكم بين دعاء الحي فيما لا يقدر عليه فاعتبرتموه عبادة له، وبين دعاء الحي فيما يقدر عليه فلم تعتبروه عبادة له، فصارت هذه التفرقة باطلة، بل صار كلا الدعاءين عبادة، ولزمكم تهمة (عبادة غير الله) قبْلنا، لأنكم أجزتم دعاء الحي فيما يقدر عليه.

والواقع أن دعاء الله عبادة سواء فيما يقدر عليه سواه من الأحياء أو فيما لا يقدرون عليه، أما الأول وهو: (دعاء الله عبادة سواء فيما يقدر عليه سواه) فلأن

الشرع ندبنا إلى دعاء الله في كل شيء، كما في حديث أنس مرفوعاً عند الترمذي: ((**ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها، حتى يسأله شسع نعله إذا انقطع**)).[(1)]

وأما الثاني: وهو (دعاء الله فيما لا يقدر عليه سواه) كالخلق والإحياء والإماتة ونحو ذلك مما تمثلون به:

فهذا الدعاء عبادة باتفاق بيننا وبينكم، ولكنه عبادة لا لأن الله يقدر وسواه من الأحياء لا يقدر عليه، وإلا لكان دعاء الله فيما يقدر عليه سواه ليس بعبادة وهذا باطل لما سبق، ولكان دعاء الله مطلقاً ليس بعبادة لأن الله حي قادر، وهذا أشد بطلاناً لما سبق أيضاً، بل إن دعاء الله فيما يقدر عليه سواه وفيما لا يقدر عليه سواه إنما كان عبادة إذا اقترن بشروط العبادة: وهو اعتقاد الربوبية أو أحد صفاتها في المدعو، والثاني: الخضوع التام، ولا بد أيضاً من استحضار نية العبادة؛ إذ الصلاة والصيام وسائر العبادات ما لم تقترن بنية العبادة لا ثواب فيها لحديث: ((**إنما الأعمال بالنيات**))، وكذا الدعاء، فيشترط فيه نية العبادة والخضوع والحاجة إلى الله، وبدون ذلك لا يعتبر عبادة، لأن الإنسان قد يدعو الله مستهزئاً، ومثال ذلك ما حكاه الله عن المشركين أنهم قالوا: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الأنفال: ٣٢]،فالمشركون هنا في صورة من يدعو الله، بدليل تصديرهم لدعائهم بـ ﴿ٱللَّهُمَّ ﴾ أي: يا الله... ولكن دعاءهم هذا ليس عبادة منهم لله قطعاً، بل هو سخرية منهم بالله وعدم اكتراث بعذابه، لذلك أجابهم

(١) سنن الترمذي برقم (٣٦٨١)، كتاب الدعوات، باب ليسأل الحاجة مهما صغرت. وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه (٣/ ١٤٨)، وأبو يعلى في مسنده (١٣٠/٦)، شعب الإيمان (٢/ ٣٦٩)، ط/ مكتبة الرشد؛ قال الترمذي: هذا حديث غريب، وصوّب إرساله، وفي سنده: قطن بن نسير البصري، وهو صدوق يخطئ كما قال الحافظ في التقريب، ولكن قال الأستاذ حسين سليم أسد محقق مسند أبي يعلى: إسناده صحيح على شرط مسلم. اهـ وقد جاء الحديث من طريق آخر عند البزار مرفوعاً، قال عنه الهيتمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٢٨): ورجاله رجال الصحيح غير سيار بن حاتم وهو ثقة، وحسنه الحافظ ابن حجر؛ وقد حسنه أيضاً الألباني في تعليقه على المشكاة ثم تراجع فضعفه في سلسلته الضعيفة. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥٣٧/٣).

الله بقوله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأنفال: ٣٣]. وهذا قررنا في بحث العبادة في غير هذا الموضع.

وبالنتيجة: إن تفريقكم بين دعاء الحي فيما يقدر عليه حيث لم تعتبروه عبادة ولا شرك، وبين دعاء الغائب والميت والحي فيما لا يقدر عليه حيث اعتبرتموه عبادة وشرك، هو تفريق باطل، لأن مناط العبادة في الدعاء ليس هو القدرة وعدمها، وإلا لكان دعاء الله ليس بعبادة؛ لأن الله حي قادر تماماً كما زعمتم في دعاء الحي فيما يقدر عليه أنه ليس بعبادة؛ وإنما مناط العبادة هو اعتقاد ربوبية المدعو أو أحد صفاتها، بالإضافة إلى الخضوع التام، وقبل كل شيء اشتراط نية العبادة في الدعاء كما سبق.

الوجه الثاني: نسألكم: ما هو الضابط أو المعيار الذي يميّز بين ما يقدر عليه الإنسان وما لا يقدر عليه، حتى يسأل الأول ولا يكون شركاً؛ ولا يسأل الثاني لأنه شرك؟

قالوا: الخلق والإحياء والإماتة والرزق والنصر والشفاء والولد والمطر وعلم الغيب ونحو ذلك هي مما لا يقدر عليه الإنسان وإنما هي خاصة بالله فلا تُسأل من غير الله، والأمور العادية كحمل المتاع وسقي كوب من الماء... ونحو ذلك مما يقدر عليها الحي، فيجوز سؤالها من الحي القادر عليها.(١)

قلنا: هذا كله لا معنى له، لأن الإنسان الحي بل الميت والجماد أيضاً -كما سيأتي- إذا أمكنه الله وأذن له، قدر على الخلق وإحياء الموتى وعلى إبراء الأكمه والأبرص وشفاء المرضى والنصر والرزق وإنزال الغيث والإخبار بالمغيبات.

وفي المقابل نقول: إذا لم يأذن الله بأمر لا ينفذ مهما كان بسيطاً أو مقدوراً عليه، ولو كان أمراً عادياً كشرب كوب ماء؛ بل كل شيء بإذنه تعالى؛ قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠٩/١)، كشف الشبهات لابن عبد الوهاب (ص: ٥٠) قوله: الفرق بين الاستغاثة بالحي الحاضر فيما يقدر عليه، والاستغاثة بغيره ولهم شبهة أخرى....

وقال أيضاً: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]. وقال أيضاً: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٣٠].

وليس هذا فحسب بل ما يحدث في الكون من صغير أو كبير هو بخلق الله تعالى وقدرته فضلاً عن أن يكون بمشيئته وعلمه، قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر: ٦٢]. وقال أيضاً: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]؛ فما يحدث في العالم والكون كافة هو بعلم الله وإرادته وقدرته وحده، ولا تأثير قط في شيء من ذلك للأحياء ولا للأموات ولا للحاضرين ولا للغائبين، لا في ما يقدر عليه عادة ولا فيما لا يقدر عليه، اللهم إلا ما ينسب إلى الخلق من الكسب.

وعليه فمن يعتقد أو من يعطي تأثيراً -ولو محدوداً- للأحياء أو الأموات، أو يعطي تأثيراً -سوى الكسب- للأحياء -ولو محدوداً- ويسلبه عن الأموات، أو العكس، فهذا عقيدته فاسدة أصلاً، وتوحيده ناقص، فعليه أن يتعلم التوحيد ويستكمله هو قبل أن يعلّم الناس التوحيد ويتهمهم بالشرك..!!

وما سبق هو دليل إجمالي وإليك الدليل التفصيلي؛ أمّا الدليل على أن الإنسان الحي إذا أمكنه الله وأذن له قدر على الخلق وإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وشفاء المرضى والنصر والرزق وإنزال الغيث والإخبار بالمغيبات؛ فمما ورد في نصوص الكتاب والسنة من معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء، واستدراج الكفرة والفاسقين؛[1] وأضرب على كل واحد من ذلك بعض الأمثلة:

١- مثال على معجزات الأنبياء؛ قال الله تعالى على لسان المسيح عليه السلام: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩]، فدلت الآية على أن المسيح عليه السلام كان يخلق الطيور ويبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى ويعلم الغيب، وكل ذلك

---

(١) المعجزة والكرامة والاستدراج كلها أمور خارقة للعادة، ولكن المعجزة تكون للنبي، والكرامة تكون للصالحين والأولياء دون ادعاء النبوة، والاستدراج يكون للكافرين والفاسقين. انظر: شرح المقاصد في علم الكلام، للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٣هـ)، دار المعارف العثمانية بباكستان، ط١٩٨١/١م.

مما لا يقدر عليه إلا الله -على حسب قولكم- ومع ذلك صدرت هذه الأمور من بشر، ولكن بإذن الله وجاز أن يطلب من المسيح يا أيها المسيح أحي ميتي واشف مريضي.

فإن زعمتم أنما كانت هذه معجزة لنبي الله عيسى عليه السلام والمعجزة لا بد فيها من خرق العادة تصديقاً للرسول على أنه مرسل من الله.

قلنا: نعم هي معجزة، ولكن هل المعجزة تكون شركاً؟ كيف، والأنبياء جميعاً ما جاؤوا إلا بدعوة التوحيد؟ فهل يبعثوا بالتوحيد وتكون معجزاتهم التي هي دليل صدقهم وصدق دعوتهم إلى التوحيد: شركاً؟!

فإن قلتم: هذه المعجزات كانت بإذن الله، قلنا: وهل يحدث شيء في الكون من المعجزات أو العادات إلا بإذنه؟ فما الداعي إذن إلى التفريق بين ما يقدر عليه وما لا يقدر إذا كان الكل بإذنه تعالى؟!

قلت: لندع كل الأدلة جانباً وتعالوا لنسأل هل تكلم أحد قبل ابن تيمية بهذا التقسيم الذي تتحدثون عنه؟

هل غابت هذه المسألة العقدية -برأيكم- على جهابذة الأمة من السلف والخلف حتى أتى ابن تيمية وبينها؟!! لنتق الله تعالى..

المطلب الثالث: الرد على المنع من الاستغاثة لحديث: ((الدعاء هو العبادة)).

يستدل السلفية بما رواه الترمذي وغيره من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً: ((**الدعاء هو العبادة**))، ثم قرأ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ۝٦٠﴾ [غافر: ٦٠].[(١)]

قال ابن عثيمين: (من الشرك أن يدعو غير الله، وذلك لأن الدعاء من العبادة، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿عِبَادَتِي﴾ أي: دعائي، فسمى الله الدعاء عبادة، وقال ﷺ: ((**إن الدعاء هو العبادة**)).[(٢)]

---

(١) انظر: سنن الترمذي، كتاب الدعوات، باب فضل الدعاء، باب منه حديث: (٣٣٧٢)؛ وقال الترمذي: حسن صحيح، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء حديث:(١٢٧٧)، وسنن ابن ماجه، كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، حديث: (٣٨٢٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد: (١/١٨٦).

وجه الدلالة من الحديث -حسب زعم السلفية- ما قاله الوهابي ابن قيصر الأفغاني: (وهو نص في أن الدعاء عبادة، وعليه: فمن دعا الأموات وناداهم واستغاث بهم عند الكربات، فقد عبد غير الله تعالى بأعظم أنواع العبادات، وأشرك أكبر أنواع الشرك بخالق الكائنات).(1)

والجواب: إننا نسلّم بأن الدعاء عبادة، ولكن هذا لا يعني أن دعاء غير الله هو عبادة لهذا الغير، بل لا يعني أن كل من يدعو الله يعبده؛ أما الأول فهو باتفاق بيننا وبينكم لأنكم تجيزون دعاء الحي فيما يقدر عليه، ونحن نجيز دعاء الحي والميت بشرط أن لا يعتقد ضراً أو نفعاً في المدعو؛ كما أننا أثبتنا أن كون الشيء عبادة لله لا يعني أن صرفه لغير الله شرك، مثل الخوف والرجاء والشكر والحب والطاعة والتذلل والسجود ونحو ذلك، فكل هذا يصرف لغير الله دون أن يكون شركاً أو عبادة للغير.

وأما أنه لا يعني أن كل من يدعو الله يعبده فيدل عليه أمور:

الأول: أن الإنسان قد يدعو الله مستهزئاً، ومثال ذلك ما حكاه الله عن المشركين أنهم قالوا: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الأنفال: ٣٢]. فالمشركون هنا في صورة من يدعو الله، بدليل تصديرهم لدعائهم بـ ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ أي: يا الله...، ولكن دعاءهم هذا ليس عبادة منهم لله قطعاً، بل هو سخرية منهم بالله وعدم اكتراث بعذابه، لذلك أجابهم الله بقوله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأنفال: ٣٣]. فهل تقولون بعد هذا: إن المشركين كانوا يعبدون الله بهذا الدعاء؟!

الثاني: إن الدعاء قد يصدر من ملحد أو زنديق أو منافق يدعو مع جماعة المسلمين ويؤمن على دعائهم، ولكن يدعو أو يؤمن لا على أساس أن هذا عبادة، ولكن يدعو على أساس أن هذا من الطقوس الدينية التي انتشرت في

(1) انظر: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، لابن قيصر الأفغاني (١٤٠٦/٣)، وانظر: الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية (٢/ ٨٩)، تيسير العزيز الحميد (ص: ١٨٣)، شرح العقيدة الطحاوية صالح الفوزان (ص: ١٩٨)، مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد و عند القبور للراجحي (ص: ١٨٣).

المجتمع، فينبغي للمرء أن يسايرها ولا يخرج عليها، وإن كان هو أصلاً غير مقتنع بها ولا هو مؤمن بإله يدعوه أو يلجأ إليه، ومن هذا الباب تراه يدعو الله للميت بالرحمة ولا يقصد حقيقة الدعاء؛ لأنه لا يؤمن بالله أصلاً حتى يؤمن برحمته أو بحسابه في اليوم الآخر؛ وإنما يقصد عزاء أصدقائه من أهل الميت بكلمة درج العرف على استعمالها؛ وهذا ما عليه كثير من العلمانيين؛ فهل هؤلاء حين يدعون الله بهذا القصد هم يعبدون الله؟! كيف، وهم لا يؤمنون بالله أصلاً؟!

الثالث: إن الدعاء قد صدر من إمام الكفرة وهو إبليس كما حكى الله عنه: ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [الحجر: ٣٦] فهل إبليس كان يعبد الله بدعائه هذا يا قوم؟!

فثبت أنه ليس كل من يدعو الله يكون عابداً له، وما ذلك إلا لأن العبادة لها شروط، وما لم تتوفر لا يسمى العمل عبادة أياً كان هذا العمل، أضف إلى ذلك أن عبادة الدعاء يجب أن تنطوي على مشاعر الذل والافتقار إلى المولى الغني العزيز، وما لم تتوفر في الدعاء هذه المشاعر فليس بدعاء أصلاً كما سيأتي.

وأما استدلالكم بحديث النعمان فغير مسلّم، لأن غاية ما يدل عليه الحديث أن الدعاء عبادة، وهذا نسلم به ولا ننازع فيه، وأما ما ننازع فيه هو دعاء الموتى والغائبين فلم يدل عليه الحديث، فكيف يزعم ابن قيصر الأفغاني أن الحديث نص على أن دعاء الغائب والأموات شرك أكبر؟ إذن فالأفغاني هذا -وأمثاله- لا يعرف معنى كلمة النص في أصول الفقه، وكان عليه قبل أن يكفّر الناس أن يقرأ مختصر صغير في الأصول، وفيه تعريف النص أنه قطعي الدلالة، وحينها سيعلم أن الحديث السابق حتى يكون نصاً فيما يزعمه الأفغاني يجب أن يكون كالتالي: (دعاء الغائبين والأموات شرك أكبر).

فإن زعمتم أن الحديث السابق يدل على ذلك بعمومه، إذ يفيد أن كل دعاء عبادة، ويدخل في ذلك دعاء الأموات والغائبين، لأن (ال) في (الدعاء) للاستغراق.

قلنا: ليس كما زعمتم، إذ الحديث يتكلم عن دعاء الله، وليس عن دعاء الأموات ولا الغائبين، فـ(ال) في (الدعاء) هي للعهد الذهني المنصرف إلى الله،

ولا يصح أن تكون (الـ) فيه للاستغراق[1] لأنه سيكون المعنى: (كل دعاء عبادة!!)، وهذا المعنى باطل، إذ سيكون دعاء بعضنا البعض: شرك؛ وإن صح هذا المعنى فالشرك لاحق بكم قبلنا، لأنكم تدعون وتنادون بعضكم البعض وتجيزون دعاء الحي فيما يقدر عليه وتستعينون ببعضكم البعض، لا سيما في سفك دماء المسلمين؛ كما فعل ابن عبد الوهاب حين استعان بأتباعه لشن الحروب على المسلمين في الحجاز والعراق والشام وغيرها، إذاً: فثبت أنه ليس كل دعاء عبادة، وبطل العموم الذي تدعونه.

المطلب الرابع: ما المعنى الصحيح لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ۝١٨﴾ [الجن: ١٨]؟

رأينا من قبل أن الآية لا يصح أن تحمل على الاستغاثة؛ لأن الاستغاثة أمر جائز اتفاقاً من حيث الجملة، وإن اختلفنا في تفاصيله على ما سبق.

وإنما معنى الدعاء هنا: العبادة، فمعنى ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾: أي لا تعبدوا مع الله أحداً، وهذا ما فهمه المفسرون، ولم يفهموا منها أنها نص على المنع من دعاء الغائب والميت ونحوه كما فهم ابن تيمية ذلك على ما سيأتي مفصلاً.

قال الطبري: (﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟﴾ [الجن: ١٨] أيها الناس: اعبدوا الله ولا تشركوا به فيها شيئاً، ولكن أفردوا له التوحيد، وأخلصوا له العبادة).[2]

ويدل على هذا المعنى أيضاً سياق الآية، فإن الله يقول بعدها: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ۝١٩ قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٠﴾ [الجن: ١٩ - ٢٠] فقوله: ﴿أَدْعُوا۟ رَبِّى﴾ معناه: أعبد الله فقط ولا أشرك معه في العبادة غيره، بدليل قوله: ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾.

وهذا مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ۝١١٠﴾ [الكهف: ١١٠].

(١) قال ابن هشام: (ال) التعريف نوعان: عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام. انظر تفصيل ذلك في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٣١٤/١)، للعلامة أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط١/٢٠٠٠م. وانظر: شرح ابن عقيل (١٧٨/١).

(٢) جامع البيان للإمام الطبري (٦٦٥/٢٣).

فآية الكهف وآية الجن من نفس الباب، كلاهما تدعوان إلى عبادة الله وحده، وتنهيان عن أن يشرك في هذه العبادة أحداً آخر غير الله، كما يفعل المشركون، حيث كانوا يخلطون مظاهر الشرك ببعض العبادات كالحج، فيضعون الأصنام في البيت الحرام ويعبدونها مع الله.

والحاصل أن آية الجن تنهى عن الشرك في عبادة الله؛ وهذا مسلّم به؛ ولكن نزاعنا هنا في الاستغاثة بالميت والغائب ونحوه، فأين في هذه الآية المنع منه فضلاً عن كونه شركاً وكفراً وردة -والعياذ بالله- كما تزعمون؟!

فإن قلتم سلمنا أن الآية تدل على النهي عن الشرك في عبادة الله؛ ولكن دعاء الغائب والميت: نوع من أنواع الشرك في العبادة، لأن الدعاء عبادة كما ورد في الحديث.

قلنا: هذا إقرار يعني أن الآية بمفردها لا دليل فيها على ما زعمتم من أن الاستغاثة بغير الله شرك، وإلا لما استعنتم بالحديث المذكور.

المطلب الخامس: قاعدة المصدر والمظهر:

سؤال: هل يجوز القول: مدد يا رسول الله مدد يا فلان؟

إن هذه من المسائل التي يشهر بها السلفية والوهابية بأهل التصوف، وينخدع بقولهم كثير جداً من سواهم من المسلمين، والحق أنها كلمة شرعية محضة ليس فيها أية مخالفة شرعية..

المدد: الزيادة، ومراد طالب المدد ظاهراً أنه يزيده من يستغيث به من مدد الإيمان، فهل في هذا كفر أو مخالفة شرعية؟

لو رجعنا إلى القرآن الكريم وأصول العقيدة الإسلامية لعلمنا يقيناً أن الله تعالى بيده وحده جلب كل خير وصرف كل شر، ولكننا نصطدم بآيات ظاهرها يخالف ذلك:

١- قوله تعالى على لسان جبريل يحدث مريم: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ١٩﴾ [مريم: ١٩]. فكيف يخبر جبريل مريم بأنه سيهبها ولداً والله تعالى هو الوهاب؟! لماذا لم يقل جبريل: (ليهب الله لك غلاماً زكياً؟)

الجواب بسيط: وهو من البلاغة العربية التي تقول: إن جبريل هنا ذكر نفسه وهو: السبب وأراد: المسبب وهو: الله تعالى.

إذاً لا مانع أن يقول العبد: مدد يا رسول الله؛ يريد أن الله هو صاحب المدد وخالقه وأن النبي ﷺ هو الوسيلة لذلك أي الشفيع له لينال من الله المدد.

فالمصدر هو الله وحده والمظهر هو المستغاث به، أو المسبب هو الله والسبب هو العبد.

٢- قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ۝٣٥ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥ - ٣٦]. فكيف تكون الأصنام مريدة وفاعلة لما تشاء بل وتضل؟!

لماذا لم يقل إبراهيم عليه السلام في دعائه: "إنك جعلت الأصنام سبباً في ضلال الناس؟!"

الجواب: إنها اللغة العربية لغة المجاز والحذف.. فقد ذكر الله تعالى في الآية السبب وأراد المسبب.

فعلى ذلك لا مانع من طلب الإيمان من رجل صالح على سبيل الاستغاثة، كونه مظهراً وأصل الطلب من الله تعالى كونه مصدراً.

٣- قد أسند الله تعالى إلى سيدنا عيسى ﷺ إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص على سبيل المظهر مجازاً فقال حكاية عنه: ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩].

فما دام قد وجه الإذن الإلهي لعبد محبوب عنده، فلا حرج إذاً في قول الإنسان: يا عيسى أحي ميتي واشف مريضي؛ لأن الله تعالى أجاز ذلك بإلهام سيدنا عيسى عليه السلام هذا الكلام وإثباته قرآناً يتلى إلى يوم القيامة مع العلم أن إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى أمور لا يقدر عليها حقيقة إلا الله وحده ورغم هذا رضي من عبده عيسى عليه السلام قوله وأقره عليه.

٤- قول الله جل جلاله: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴿١٧﴾﴾ [المزمل: ١٧].

فأسند جعل الولدان شيباً إلى اليوم على سبيل المظهر مجازاً والجاعل الحقيقي هو الله تعالى على سبيل المصدر.

٥- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [فصلت: ٣٠ - ٣١]

فقد جعل الحق تعالى في هذا النص ملائكته أولياء للذين آمنوا واستقاموا على سبيل المظهر وقال في نصوص أخرى ينوه أن المؤمنين بعضهم أولياء بعض أيضاً: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٥٥] وقال أيضاً: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة: ٥٦]. والناصر الحقيقي هو الله على سبيل المصدر..

٦- وقال تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [التحريم: ٤].

﴿مَوْلَىٰهُ﴾: أي: ناصره فأسند الله النصرة للمؤمنين والملائكة على سبيل المظهر كما أسندها إلى نفسه فلا مانع إذا أن يقول قائل: اللهم انصرني بجبريل أو يا جبريل انصرني أو اللهم انصرني وأيدني بصالحي المؤمنين وبملائكتك أو يا أيها الصالحون ويا أيها الملائكة انصروني وما هو بذلك إلا مقتد بنبيه ﷺ حينما قال: ((**يا عباد الله احبسوا**)).(١)

والنصوص كلها عامة التعليق دون تخصيص حياة أو موت لأن المؤمنين لم يسلب عنه وصف الإيمان بانتقالهم إلى البرزخ فيكون بين المؤمنين من أهل البرزخ ولاية للمؤمنين في الدنيا ويكون للملائكة ولاية لجميعهم وولاية الملائكة مظهر ولاية الله تعالى لعباده المؤمنين.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٥١٨) وأبو يعلى (٥٢٦٩) وذكره البيهقي في مجمع الزوائد (١٧١٠٥).

٧- منها أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢].
فأسند الزيادة إلى الآيات على سبيل المظهر لأنها سبب في الزيادة ومصدر الزيادة حقيقة هو الله تعالى وحده.

٨- منها قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢].
فأمرهم بنصرة المؤمنين على سبيل المظهر، ومصدر النصر حقيقة على الله تعالى وحده لقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾﴾ [آل عمران: ١٢٦].

٩- منها قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ﴿٥﴾﴾ [النازعات: ٥].
فأسند التدبير إلى الملائكة على سبيل المظهر مجازاً لأنهم قائمين بإبراز مقادير الله تعالى في السماء والأرض بأمره ومشيئته وبحوله وقوته والمصدر المدبر الحقيقي هو الله تعالى.

١٠- منها قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [يس: ٣٦].
فأسند الإنبات إلى الأرض على سبيل المظهر ومصدر الإنبات الحقيقي هو الله تعالى.

١١- منها قوله تعالى: ﴿فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ﴾ [الكهف: ٩٥]، فأمر المؤمنين بالمعونة على سبيل المظهر ومصدر الإعانة الحقيقي هو الله لقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥].

١٢- منها قوله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الأنفال: ١٢]. فأسند التثبيت إلى الملائكة على سبيل المظهر مجازاً ومصدر التثبيت الحقيقي هو الله تعالى وحده.

ومن السنة:

١- قال ﷺ في دعائه لحسان بن ثابت رضي الله عنه عندما كان يقول الشعر في المسجد النبوي ويهجو به المشركين في إحدى روايات الحديث: ((**قل وروح القدس يؤيدك**)).[١] وفي رواية: ((**قل وروح القدس معك**)).[٢]

فنسب التأييد والمعية التي فيها الغوث والعون إلى جبريل عليه السلام على سبيل المظهر ومصدر الغوث الحقيقي هو الله وحده.

٢- قول النبي ﷺ لخادمه ربيعة بن كعب الأسلمي: ((**سلني**)) فقال: "أسألك مرافقتك في الجنة" فقال: ((**أو غير ذلك؟**)) فقال: "هو ذاك" قال ﷺ: ((**أعني على نفسك بكثرة السجود**)).[٣]

وسؤال الجنة من رسول الله ﷺ استغاثة وطلب لما لا يقدر عليه إلا الله ولم ينكر عليه الصلاة والسلام سؤاله ولم يقل له لا تسأل غير الله. والأمثلة كثيرة جداً..

المبحث الثالث: مناقشة الأدلة السابقة جواز التوسل وفي الاستغاثة:

المطلب الأول: استغاثة أهل المحشر بآدم عليه السلام:[٤]

جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنه عند البخاري مرفوعاً: ((**إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن فبيناهم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد**)).[٥]

الشاهد: أن في هذا الحديث استغاثة الخلق بالأنبياء في ذلك الموقف العصيب ليكشفوا عنهم ما هم فيه.[٦]

---

(١) أخرجه مسلم (٦٣٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥٣) ومسلم (٦٣٣٧) وأحمد (٢٨٦/٤) والنسائي في الكبرى تحفة الأشراف (١٧٩٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٠٩٤) وأبو داود (١٣٢٠) والترمذي (٣٤١٦) النسائي (١١٣٧) وابن ماجه (٣٨٧٩).

(٤) جل هذا البحث للدكتور وليد الزير حفظه الله وقد تصرفت فيه تصرفاً يسيراً لتسهيل البحث على العامة.

(٥) صحيح البخاري (١٤٠٥)، كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثراً.

(٦) انظر: شفاء السقام (ص١٦٨).

واعترض السلفية على الاستدلال بالحديث -بعد أن وجهوا سيلاً من الشتائم والسبائب لمن استدل به من العلماء- فقالوا: ليس في الحديث أنهم استغاثوا بالأموات، بل غاية ما فيه أنه استغاثة بالحي فيما يقدر عليه، وهذه خارج محل النزاع.

قلنا: بل هو في عين النزاع؛ فإن استغاثتهم بآدم ليكشف عنهم أهوال يوم القيامة، وهذه لا يقدر عليها إلا الله؛ إذ الكلام يوم القيامة يمتنع إلا لمن أذن له الرحمن كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴿٣٨﴾﴾ [النبأ: ٣٨].

وكما في قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [هود: ١٠٥]، فما بالك بكشف أهوال يوم القيامة؟ فهذا لا يقدر عليه إلا الله نفسه الذي خلق تلك الأهوال من تكوير الشمس وتسيير الجبال وكشط السماء، وتسعير الجحيم.

وكذلك فقد جاء في حديث أبي هريرة: ((**فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون**))، ففيه تصريح أن الناس يقع عليها من الغم والكرب ما لا تطيقه ولا تقدر على رفعه، فتذهب وتستغيث بآدم كما في حديث ابن عمر، وأنتم تمنعون من الاستغاثة بالحي فيما لا يقدر عليه، وكم كررتم أن كاشف الكربات ومزيل الغموم هو الله وحده ومن يطلبه من غيره فقد أشرك، وهذا ما دل الحديث على خلافه، فكيف زعمتم أن الحديث ليست في محل النزاع؟ وإذا سلمنا أن آدم عليه السلام كان قادراً على سؤال الله تعالى فلِم قال للناس: ((**اذهبوا إلى غيري**))؟ ولماذا ذهب الناس إلى غيره بعدما علموا أن الانبياء غير قادرين على إغاثتهم؟!

فإن زعمتم أن استغاثتهم هذه من باب طلب الشفاعة وقد جاء ذلك مصرحاً به في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عند الشيخين وفيه ((... **وتدنو الشمس فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون فيقول الناس ألا ترون ما قد بلغكم ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض عليكم بآدم فيأتون آدم عليه السلام**)).

وفي ذلك يقول ابن عبد الوهاب: "استغاثتهم بالأنبياء يوم القيامة يريدون منهم أن يدعوا الله أن يحاسب الناس حتى يستريح أهل الجنة من كرب الموقف".[1]

قلنا: هذا تسليم منكم بأن الشفاعة والاستغاثة كلاهما يراد منهما طلب الدعاء من المستغاث أو المتشفع به، فهما يأتيان لمعنى واحد، إذن بدليل أن حديث ابن عمر السابق جاء بلفظ الاستغاثة وحديث أبي هريرة جاء بلفظ الشفاعة؛ وهذا ينقض مذهبكم من التفريق بين هذين اللفظين لغة وشرعا،[2] فكيف تجوزون الشفاعة وتنكرون الاستغاثة ومؤداهما واحد كما تقولون؟!! حيث أجزتم الشفاعة والتوسل بالدعاء، وأبطلتم الاستغاثة وجعلتموها شركاً أكبر ولو كانت من قبيل طلب الدعاء، إلا بالحي فيما يقدر عليه، وأنكرتم [3] من قبل قول السبكي وغيره من أن الاستغاثة تؤول إلى الشفاعة والتوسل[4]، ثم سلمتم الآن بذلك؛ والمقصود بالاستغاثة أصلاً من الحي أو الميت لا أن ينفّذ ما لا يقدر عليه إلا الله بل أن يدعو الله ليقضيه للمستغيث[5]، وهذا عين ما أنكرتموه، وهو عين ما حملتم عليه الحديث الحالي، فكيف يكون خارج محل النزاع؟!

فإن زعمتم أن الاستغاثة بالميت بمعنى أن يدعو الله للمستغيث غير ممكنة عادة إذ الميت لا يسمع من دعاه.

قلنا: هذا غير مسلّم، بل إن الميت يسمع وهو في قبره كما جاءت بذلك الأحاديث.

وكل ما ذكرناه على التسليم لكم في مسألة التفريق بين الحي والميت وبين ما لا يقدر عليه وما يقدر عليه، أما الحق الظاهر الذي لا ينبغي لنا أن نحيد عنه؛ هو أنه لا فرق بين الحي والميت وما يقدر عليه المستغاث به وما يقدر عليه؛ لاعتقاد المسلمين بأن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى ليس المستغاث به.

---

(١) كشف الشبهات لابن عبدالوهاب (ص٥٠).

(٢) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١٤٨٠/٣).

(٣) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١٤٥٠/٣).

(٤) شفاء السقام (٢٢١، ١٦٥، ١٥٥)، براءة الأشعريين (٢٦٨).

(٥) شفاء السقام (ص١٦٦).

المطلب الثاني: مناقشة أثر مالك الدار-رحمه الله-:

قال الإمام أبوبكر بن أبي شيبة في مصنّفه: (حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالحٍ عن مالك الدار -وكان خازن عمر على الطعام- قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبيّ ﷺ فقال: يا رسول الله، استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا [1]، فأتي الرجل في المنام، فقيل له: ائت عمر فأقرئه السّلام وأخبره أنكم مسقيّون، وقل له: عليك الكيس عليك الكيس، فأتى عمر فأخبره فبكى عمر ثم قال: يا ربّ لا آلوا إلا ما عجزت عنه).[2]

رواه البيهقي أيضاً في دلائل النبوة [3]، وقد صحح إسناده الحافظ ابن حجر [4] وابن كثير[1]، وفي هذا الأثر استغاثة هذا الرجل بالنبي ﷺ بعد انتقاله إلى الرفيق

(١) وفي لفظ دلائل النبوة للبيهقي (٧/ ٤٧): (فقال: يا رسول الله، استسق الله لأمتك فإنهم قد هلكوا).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٦٣/١٧)، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، شركة دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، ط١/ ٢٠٠٦م.

(٣) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة (٤٧/٧)، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، ت: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط١/ ١٩٨٨.

(٤) انظر فتح الباري (٤٩٥/٢)، وقد حاول الألباني التنصل من تصحيح الحافظ، فقال الألباني: (قول الحافظ... بإسناد صحيح من وراية أبي صالح السمان...) ليس نصاً في تصحيح جميع السند بل إلى أبي صالح فقط ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبي صالح ولقال رأساً: (عن مالك الدار...وإسناده صحيح...إلخ). ثم ذكر الألباني ما حاصله أن الحافظ ابن حجر إنما عدل عن العبارة الثانية إلى العبارة الأولى لينبه على علة في الأثر وهي تفرد أبي صالح عن مالك الدار بالأثر وجهالة مالك هذا انظر: التوسل، أنواعه وأحكامه (ص١١٨)، لناصر الدين الألباني، بعناية محمد عيد عباسي، دار المعارف بالرياض، ط١/ ٢٠٠١م. والجواب: إن هذا مردود، ولعل الحافظ لم يدر بخلده هذا الذي قاله الألباني، وإنما من عادة الحافظ ابن حجر أن يفعل ذلك لبيان طريق الحديث بذكر بعض سنده، وإليك بعض الأمثلة: جاء في فتح الباري (٢٨١/١): وقال أبو هريرة وصله إسماعيل القاضي في الأحكام بإسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوفاً. وجاء فيه أيضاً (١١٣/٢): وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عن أبيه أنهم مطروا يوما فرخص لهم. وجاء فيه (٣١٢/٢): وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره بإسناد صحيح من طريق علقمة عن بن مسعود كنا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد. وجاء فيه أيضاً (١٢١/٣): ما رواه النسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعاً في أثناء حديث ما يسرك أن لا تأتي باباً من أبواب الجنة إلا وجدته عنده يسعى يفتح لك. وجاء فيه (٢٦/٥): النسائي بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج.اهـ فهذه الأمثلة وغيرها كثير تبطل دعوى الألباني، ثم إن ابن كثير قال عن أثر مالك الدار في البداية والنهاية: (٧٤/١٠): (وهذا إسناد صحيح). كما سيأتي، وهو التعبير الذي يريده الألباني، فهل سيقنع الألباني بذلك؟ ولقد رد السلفية أنفسهم على الألباني كلامه هذا . مع أنهم يردون الأثر ولكن من وجوه أخرى كما سيأتي . وأتوا بأمثلة كثيرة غير ما ذكرت ترد عليه. انظر: الخبر السار في التعليق على حديث مالك الدار، مقال منشور على موقع ملتقى أهل الحديث؛ وفيه: (أقول هذا الكلام من الشيخ الألباني -رحمه الله- غير مسلّمٍ به من وجهين: الوجه الأول: إن الحافظ قد تكرّرت منه مثل هذه العبارة في غير ما موضع، ولم يعن بذلك تجهيلا ولا

الرفيق الأعلى، حيث طلب منه أن يستسق لأمته في زمن القحط، وأقره عمر الفاروق على ذلك.

والشاهد: فعلم أن الاستغاثة بالميت مباحة وليست شركاً، لأنه لو كانت شركاً كما زعم السلفية لما أقره عمر الفاروق على ذلك؛ لأن الفاروق أعلم بالتوحيد وبالشرك من ابن تيمية ومن تبعه.

واعترض السلفية على هذا الأثر من ناحية ثبوته ومن ناحية دلالته، أما الثبوت فقد طعنوا بسند الأثر فضعفوه وأعلوه بعدة علل، أوردها مع الجواب عنها فيما يلي:

العلة الأولى: قالوا: إن الأعمش مدلّس وقد عنعنه.

والجواب: قد كفانا مؤنة الرد عليها السلفية أنفسهم فقال: [(٢)]وهذه العلة عليلة؛ وذلك لأن الأعمش وإن كان مدلساً فإن شيخه في هذا السند أبو صالح ذكوان، وروايته عنه محمولة على الاتصال، كما قال الذهبي [(٣)] في ترجمة الأعمش.

العلة الثانية: جهالة مالك الدار، وهذا العلة تمسك بها الألباني [(٤)] واحتج على ذلك بأن البخاري في التاريخ الكبير قد بيض له، وكذا ابن أبي حاتم، وقال الهيتمي لا أعرفه. [(٥)] وردّ بأنه ليس بمجهول، فقد عرفه ابن سعد وعلي ابن المديني وابن حبان وابن حجر [(٦)]، بل نقل الخليلي الاتفاق على توثيقه [(١)]، بل

تضعيفاً. فمثلاً: ..... الوجه الثاني: إن مالك الدار رجل ثقة ليس مجهولاً كما قرر الشيخ الألباني في كتابه) وانظر: أرشيف ملتقى أهل الحديث -٢- (٢١٢/٣٣).

(١) انظر: جامع المسانيد، مسند عمر (٢٢٣/١)، وانظر: البداية والنهاية (٧٤/١٠)، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر بمصر، ط١/ ١٩٩٨م.

(٢) وهو عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم، وهو محقق كتاب الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية، لمؤلفه سليمان بن سحمان، انظر: الصواعق المرسلة الشهابية (ص١٧٠)، ط/ دار العاصمة بالرياض.

(٣) ونصه كلام الذهبي رحمه الله في ترجمة الأعمش في ميزان الاعتدال (٢٢٤/٢): (قلت: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: عن، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال).

(٤) التوسل، أنواعه وأحكامه (ص١١٨).

(٥) التاريخ الكبير (٣٠٤/٧)، الجرح والتعديل (٢١٣/٨)، مجمع الزوائد (٣٠٩/٣).

(٦) الثقات لابن حبان (٣٨٤/٥)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢٧٤/٦)، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الجيل بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١٤١٢/١هـ.

ذكر الحافظ أنه من المخضرمين الذين لهم إدراك، وأنه سمع من الشيخين أبي بكر وعمر [٢]، فزالت بذلك عنه جهالة حاله، وروى عنه غير أبي صالح فزالت عنه بذلك جهالة عينه [٣]، والألباني الذي جهّله يقبل رواية من دونه [٤]، وقد تراجع بعض السلفية أنفسهم عن هذه العلة، فقال بعضهم [٥]: وفي هذه العلة نظر لأن مالك الدار قد ائتمنه عمر على الخزانة، ولا يضع عمر في هذا المنصب إلا من عرفت عدالته).

العلة الثالثة: جهالة هذا الرجل الذي جاء القبر مستسقياً، وهذه هي العلة التي عوّل عليها معظم السلفية [٦] وتمسكوا بها بعد أن تبينوا بطلان العلتين السابقتين.

والجواب: أن الاحتجاج ليس بهذا الرجل المجهول إنما هو بإقرار عمر له. ثم قد ورد بأنه صحابي وهو (بلال بن الحارث المزني ﷺ) كما قال الحافظ [٧]، فإن قيل: لكنه من طريق سيف بن عمر وهو متروك، قلنا ليس اعتماد أصل الخبر

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣١٣/١)، للحافظ: أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي (٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد بالرياض، ط١/ ١٤٠٩هـ.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٧٤/٦).

(٣) قال ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨٩/٥٦) في ترجمة مالك الدار: وروى عنه أبو صالح السمان وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع وابناه عون بن مالك وعبد الله بن مالك.

(٤) قال الشيخ محمود سعيد ممدوح في رفع المنارة (ص٢١٨): الألباني الذي يرد رواية مالك بن عياض الشهير بالدار وهو المعتمد من أئمة الصحابة رضوان الله عليهم بدعوى جهالته، يقبل رواية من هم أقل شأنا منه، والأمثلة عندي كثيرة وهي توضح تناقض مسلكه وتناديه بأعلى صوت وتلزمه بأقوى برهان هكذا صنعت في المذكورين وهم أقل من مالك الدار فأنت ملزم بقبول حديث مالك الدار والله المستعان. اهـ ثم ذكر الشيخ ممدوح عشرة أمثلة توضح ذلك أقتصر على بعضها: ١ - مهاجر بن أبي مسلم جود حديثه في صحيحه (٤٨٧/٢) برواية جمع من الثقات عنه وتوثيق ابن حبان له . ٢- موسى بن عبد الله بن إسحاق بن طلحة القرشي صحح له في صحيحه (٢٩٥/١) ٣. مالك بن الخير الزيادي صحح حديثه برواية جمع من الثقات وتوثيق ابن حبان له (صحيحه: ٥١٢/٢) .٤. عون بن محمد بن الحنفية حسن له (صحيحه: ٢٧٤/٢) وهو كسابقه. ٦- عبد الله بن يسار الأعرج المكي مولى ابن عمر جود حديثه في صحيحه (٢٩٠/٢)، وهو كسابقه أيضاً.

(٥) انظر حاشية: الصواعق المرسلة الشهابية (ص١٧٩).

(٦) انظر: التوسل للألباني (ص١٢٠)، الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية (ص٧٨)، لمؤلفه سليمان بن سحمان، مطابع الرياض، ١٩٥٦م.

(٧) فتح الباري (٤٥٩/٢).

عليه وإنما في تفسير الرجل المبهم[1]، وأنتم قد اعتمدتم على سيف في إثبات أخبار عبد الله ابن سبأ في الفتنة،[2] فها هنا أولى.

والخلاصة: إن الأثر صحيح ولا ريب، ولعل السلفية تبين لهم بطلان طعنهم في السند، فحاولوا الطعن في دلالته من عدة وجوه، وسوف أسردها مع الجواب عنها.

الطعن الأول: أن القصة منام وهذا لا يؤخذ منه حكم! [3]

والجواب: أن وجه الاحتجاج بإقرار عمر للرجل الذي استغاث بقبر النبي ﷺ، وهو ما تنكرونه وتجعلونه ذريعة للشرك.[4] وليس التراع حول كونه مناً ماً أو يقظة بل مارضيه عمر كان في اليقظة.

الطعن الثاني: أنهم قالوا: من أين لكم أنه -أي الرجل الذي جاء القبر- أخبر عمر بهذا الاستسقاء؟ فالروايات التي بين أيدينا ليس فيها إلا الإخبار بالرؤيا، فمن زعم غير ذلك فعليه الإثبات.[5]

والجواب: إن في نفس القصة أن الرجل أخبر عمر بما جرى له؛ فالقصة ساقها ابن أبي شيبة باللفظ التالي: (فأتى عمر فأخبره فبكى عمر ثم قال: يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه). فكلمة (أخبره) في قوله: (فأتى عمر فأخبره) ماذا تعني؟ أليست تعني أنه أخبره بالقصة من أولها عندما جاء القبر وخاطب النبي ﷺ مستغيثاً به؟!

فإن قيل: يجوز أن يكون معنى (فأخبره) أي أخبره أنهم مسقيون والسياق يؤيد ذلك إذ سياقه: (وأخبره أنكم مسقيون وقل له: عليك الكيس عليك الكيس فأتى عمر فأخبره فبكى عمر).

---

(١) انظر تعليق الشيخ محمد عوامة على مصنف ابن أبي شيبة (٦٣/١٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤٣٥/٤)، و(٤٨٣/٢٨)، شرح الطحاوية - ط/ مؤسسة الرسالة (ص٧٣٨). وانظر كتاب: عبد الله بن سبأ اليهودي اليماني بين الحقيقة والخيال (ص٤) د. سامي عطا حسن، جامعة آل البيت.

(٣) الصواعق المرسلة الشهابية (ص٧٨).

(٤) قال ابن باز في تعليقه على فتح الباري (٤٩٥/٢) حين أورد الحافظ خبر مالك الدار هذا: (ما فعله هذا الرجل منكر ووسيلة إلى الشرك، بل قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك).

(٥) انظر حاشية: الصواعق المرسلة الشهابية (ص١٨٠).

قلنا: مقتضى اعتراضكم أن الرجل أخبر عمر بالقصة من نصفها، وهو بعيد؛ إذ فقرات القصة بينها تناسب يبعد الإخلال بها بذكر بعضها دون الآخر، ووجه المناسبة أن الرجل جاء قبر النبي مستسقياً، فجاءه النبي في المنام ملبياً، فكما جاء الرجل النبي بعد موته، جاءه النبي ﷺ بعد نومه والنوم موت أصغر؛ فكان الجزاء من جنس العمل؛ فابتهج الرجل بهذا الذي حصل له، فجاء يخبر عمر بأحداث هذه القصة الشيّقة.

فكيف يبتر الرجل أول القصة التي فيها كل هذه الإثارة فيذكر المنام دون سببه!! وهذا خلاف المألوف والعادة؛ إذ المنام عادة يذكر مع سببه، وهذا كثير في تراجم العلماء وغيرهم، فقبل أن يسردوا المنام يسردون سببه، ثم يقولون: (فرأى في المنام...)، فالفاء هي لتعقيب وربط المنام بسببه، وهذا بخلاف ما إذا رأى الإنسان مناماً ليس له سبب، وحينها يبحث عن تفسيره، وأما إذا كان للمنام سبب فيذكر معه إذ هو تفسير له؛ وعليه فيكون الرجل الذي جاء القبر قد سلك الجادة، وسرد المنام لعمر مع سببه من أول القصة إلى منتهاها كما رويت لنا. إذ لو أن الرجل أخبر عمر بأنهم مسقيون، لثار التساؤل عن تفسير هذا المنام وسببه، إذ من الذي طلب السقيا حتى يبشر النبي بها؟! بل إن البشرى بالسقيا ليس لها معنى ما لم يسبقها قحط، لذلك لما روى مالك الدار هذه القصة رواها بترتيب أحداثها بعضها على بعض دون أن يخل بذكر شيء منها؛ لأن بعضها مترتب على بعض.

وقولكم إن كلمة (فأخبره) عائد على قوله (وأخبره أنكم مسقيون) قلنا: بل هي عائدة على القصة من أولها ومن جملتها الإخبار بأنهم مسقيون، لأن كلمة (أخبره) يأتي بها الراوي لئلا يعيد سرد ما تقدم فهي للاختصار؛ بل قول النبي (وأخبره أنكم مسقيون) هو إشارة من النبي للرجل بأن يخبر عمر بقصته من أولها، إذ لولا هذه الإشارة لربما كتم الرجل منامه.

ثم لو فرضا تنزلاً أن الرجل فعلاً لم يخبر عمر بمجيئه القبر، فمن أين علم مالك الدار بأن هذا الرجل أتى القبر؟! فهل زاد مالك الدار في القصة؟ كيف،

وهو متفق على عدالته؟ فإن قيل: يحتمل أن الرجل أخبر عمر بالمنام فقط[1]، وأخبر مالك الدار بكامل القصة، فروى مالك الدار القصة كاملة؛ قلنا: ولم لم يخبر الرجل عمر بأول القصة وأخبر بها مالك الدار؟ هل لخشيته أن ينكر عليه عمر مجيئه للقبر؟ فلم إذا أخبر مالك الدار وهو خازن عمر؟! ألا يخشى أن يوصل مالك الدار خبره إلى عمر؟! ولا سيما في أمرٍ يطعن في أصل التوحيد كما هو قولكم، أيكون مالك الدار أميناً على البّر والشعير، ولا يكون أميناً على أصل التوحيد وقول لا إله إلا الله؟! ألم يكن مقتضى أمانته أن يخبر عمر الفاروق بأمر ذلك الرجل وما أحدثه من الاستغاثة بالقبور، ليتدارك هذه البدعة قبل أن تصير سنة سيئة سنها هذا الرجل للقبورية من بعده؟ ولينكر عليه، بل يعذّره كما فعل بصبيغ حين جاء يسأل عن متشابه القرآن[2]، بل ليسفك دمه لأنه أشرك وخرج من الملة على قولكم، أو على الأقل ليخرجه من جزيرة العرب كما أمر النبي أن يخرج المشركين منها؟![3]

فإن زعمتم أن مالك الدار لم يكن يعلم بحرمة ما فعله هذا الرجل من استغاثته بقبر النبي ﷺ؟ قلنا: هذا ما نريده، من فمكم ندينكم، الآن حصحص الحق، نعم لم يعلم مالك الدار بحرمة ذلك ولا علم أحد من السلف ولا من الخلف بحرمة ذلك حتى ابن تيمية[4] نفسه لم ير بأساً بما فعله هذا الرجل، وإنما الذي خرج علينا بحرمة ذلك، وجعله شركاً أكبر وعبادة للقبور، ومناقضاً لكلمة التوحيد هو ابن عبد الوهاب وشيعته، بل زعم ابن عبد الوهاب أن أبا جهل كان يعلم حرمة الاستغاثة بالقبور، فإذا كان أبو جهل يعلم مناقضة الاستغاثة بالقبر

---

(١) انظر حاشية: الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية (ص ١٨٠).

(٢) روى أبو محمد الدارمي في مسنده (ص٢٥٢): عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال له: صبيغ، قدم المدينة، فجعل يسأل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر وقد أعد له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، فأخذ عمر عرجوناً من تلك العراجين فضربه، وقال: أنا عبد الله عمر، فجعل له ضرباً حتى دمي رأسه، فقال يا أمير المؤمنين حسبك، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦٣٥/٤)، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، الإصابة في تمييز الصحابة (٤٥٨/٣).

(٣) جاء في حديث البخاري (٣٠٥٣) عن ابن عباس: (وأوصى عند موته بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب و....).

(٤) فقد قال ابن تيمية: فهذا كله حق ليس مما نحن فيه، والأمر أجل من ذلك وأعظم، وكذلك أيضاً ما يروى أن رجلاً جاء إلى قبر النبي ﷺ فشكا إليه الجدب.. ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبي ﷺ. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢٢٨/٢)، لابن تيمية، ط/٧ دار عالم الكتب، ١٩٩٩م.

لكلمة التوحيد، أفلا يكون مالك الدار والرجل المسلم الذي جاء القبر عالمين بحرمة ذلك ومناقضته لكلمة التوحيد؟! وإذا كان السجود للصنم كالاستغاثة بالقبر تماماً عندكم، فهل يجهل مالك الدار والرجل معه أن السجود للصنم حرام وشرك؟!

ولعل بعض السلفية أدرك بطلان الاعتراض السابق فاعترض باعتراض آخر؛ وخلاصته: أنّ القصة مرسلة؛ فإن مالك الدار لم يحضر القصة، فإن كان سمعها من الرجل الذي أتى القبر فإنه مجهول، وإن كان سمعها من غيره فلا بد من معرفته، فالخبر يدور على مجهول في الحالين، ثم إن هذا الرجل يخبر بأنه جاءه النبي ﷺ في المنام، ومعلوم أن مالك الدار لا يمكن أن يعلم بحدوث هذه الرؤية إلا من الرجل.

والجواب: لا نسلّم بما ذكرتم، بل القصة متصلة وليست مرسلة، لأن الإرسال يكون عند عدم إدراك الراوي لمن يرسل عنه [1]، ومالك الدار قد أدرك عمر بل كان خازنه الأمين، وعليه فروايته محمولة على الاتصال، فيكون مالك الدار قد حضر قصة مجيء الرجل إلى عمر وما قصه عليه، فلا تضر جهالة الرجل، لأنّ الاستشهاد بإقرار عمر رضي الله عنه.

وإن كنتم افترضتم الإرسال لأن مالك الدار قال: (جاء رجل) ولم يقل: (رأيت رجلاً بعيني رأسي جاء إلى قبر النبي ... ثم رأيت هذا الرجل بعينه أخبر عمر بالقصة)؟ فإذا كان هذا هو دليل الإرسال فرحمة الله على الحديث ومصطلحه والسنن والآثار؛ فكم في الأحاديث والآثار من قول الراوي جاء رجل إلى رسول الله أو إلى أبي بكر أو إلى عمر أو إلى ابن عباس رضي الله عنهم، ونحو ذلك؛ فهل هذا مرسل حتى يقول الراوي: (رأيت هذا الرجل جاء..؟!) فمن قال بهذه القاعدة الذهبية من العلماء؟! أم أن مصطلح الحديث بات له قواعد جديدة عندكم؟! [2]

---

(١) انظر الإرسال عند العلماء وصوره: نكت الزّركشيّ على مقدمة ابن الصلاح (١/٤٣٩)، ونكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح (٢/٥٤٠)، ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (١٣٠)، والتقييد والإيضاح للعراقي (٧٠)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/١٤٤، و١/٢٠٣).

(٢) فلا جرم أن بعض السلفية رد دعوى الإرسال السابقة بقوله: وكم من أعرابي أتى النبيّ ﷺ فيسأله أو يعمل شيئاً ولا ينكر عليه فعلم أن عمله جائز . مثل حديث الأعرابي الذي بال في المسجد فقام الناس عليه فقال ﷺ: دعوه، أريقوا عليه

ولو سلمنا أن مالك الدار لم يحضر القصة وأن الرجل حدثه بها أو أن رجلاً آخر حدثه، وأن كليهما مجاهيل، فهذا لا يؤثر؛ لأن مجرد إتيان الرجل القبر واستغاثته به: ينقض مذهبكم؛ لأنكم تدّعون أن الاستغاثة بالقبر تناقض كلمة التوحيد، وأن أبا جهل كان يعلم ذلك؛ فيكون هذا الرجل المسلم شرّاً من أبي جهل؟! كما أنكم تدّعون أن الاستغاثة بالقبور هي من بدع القبورية، فهل كان هذا الرجل من القبورية؟! أم كان في عصر التابعين التي هي من القرون الثلاثة المفضلة التي تدّعون التمسك بهديها.

ثم لِم لم يبلّغ مالك الدار عمر رضي الله عنه بهذا الأمر الشنيع لينكره على الرجل كما سبق بيانه، ولم يرو أصلاً مالك الدار -وهو من فضلاء التابعين- هذه القصة المنكرة التي تطعن في التوحيد -كما تزعمون- فأقل شيء كان يجب عليه إنكارها وردها، كما فعلتم أنتم، لا أن يحدث بها من بعده من التابعين، ثم ما بال أبي صالح السمان ومن بعده الأعمش ومن بعده أبو معاوية ومن بعده ابن أبي شيبة[1] ومَن بعدهم ممن روى هذه القصة كابن عبد البر والبيهقي والخليلي وابن حجر وابن كثير، فما بال كل هؤلاء العلماء لم ينكروها؟ بل بعضهم صححها مثل الحافظ ابن حجر وابن كثير حتى ابن تيمية نفسه لم ينكر هذا الأثر.

والمفارقة أن ابن تيمية [2] روى أثراً إسرائيلياً موضوعاً عن كعب فيه أن لله ثقلاً على العرش ونصه: (فاستوى عليه، فما في السموات سماء إلا لها أطيط كأطيط العلافي أول ما يرتحل؛ من ثقل الجبار فوقهن)، ثم علق عليه ابن تيمية بقوله: (فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم من أجلّ الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار فوقهن) فلو كان هذا القول منكراً في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه).

ذنوباً من ماءٍ والحديث في الصحيحين. هل نقول: إننا لا نقبل الحديث لأن الرجل لم يسمّ ؟! انظر: مقال: الخبر السار في التعليق على حديث مالك الدار، أرشيف ملتقى أهل الحديث -٢- (٢١٣/٣٣).

(١) بل يسردها ابن أبي شيبة في كتاب الفضائل، فضائل عمر، فما بالها صارت . عند القوم من الشركيات التي يجب ردها!!!

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٥٧٣/١).

فأقول: هلا قلتم هذا في أثر مالك الدار، بل هذا الأثر أولى لأن رواية أثر كعب من باب قوله ﷺ: ((**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**))، وقوله: ((**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم** و﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا .... ﴾ [البقرة: ١٣٦]. (١)

وطعنوا في أثر مالك الدار فقالوا: ليس فيه سوى أنه طلب من النبي الدعاء بالسقيا (٢)، ولم يطلب منه السقيا، قلنا: أنتم تنكرون كلا الأمرين، فبطل اعتراضكم.

وطعنوا فيه فزعموا أن الأثر مخالف للكتاب الذي أمر بالدعاء والاستغفار عند الجدب، وبأنه مخالف للسنة حيث كان النبي ﷺ يهرع لصلاة الاستسقاء، وأنه مخالف للإجماع حيث لم يجز هذا أحد.

قلنا: لا مخالفة بين هذا الأثر وبين ما ذكرتم، لأن المخالفة تكون لو أن الأثر فيه حرمة الدعاء والاستغفار وصلاة الاستسقاء عند المحل والجفاف، ولكن الأثر ليس فيه شيء من ذلك غاية ما فيه التوسل بدعاء النبي ﷺ كما توسل ذلك الأعرابي بدعائه حين جاءه قائلاً: (هلكت العيال فادع الله لنا). (٣) وأما أنه مخالف للإجماع: فدعوى محضة، ولنا أن نعارضها بالقول: الإجماع على خلاف ما تذكرون (٤)، ولم يخرقه إلا ابن تيمية كما سبق.

---

(١) أخرجهما البخاري، انظر الأول في: صحيح البخاري (١٢٠٧/٣)، (٣٢٧٤)؛ كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل؛ وانظر الثاني في: صحيح البخاري (١٦٣٠/٤)، (٤٢١٥)، كتاب التفسير، باب: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا .. ﴾ [البقرة: ١٣٦].

(٢) انظر: الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية (ص٧٩).

(٣) روى البخاري (٨٩٠) عن أنس قال: بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل فقال: يا رسول الله هلك الكراع وهلك الشاء فادع الله أن يسقينا، فمد يديه ودعا.

(٤) لا سيما وأنه نُقل الاستسقاء بقبور الصالحين عن الأمة وعلمائها دون إنكار حتى جاء ابن تيمية؛ وهذه بعض الأمثلة على ذلك؛ ١ـ نقل الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٥٢/٢١) عن بعضهم أنه صادف وقت وفاة الإمام أبي محمد الرعيني الأندلسي قحط، فلما وضعت جنازته، توسلوا به إلى الله، فسقوا، وما اختلف الناس إلى قبره مدة الأسبوع إلا في الوحل. ٢. ونقل أيضاً في سير أعلام النبلاء (٢١٥/١٧) عن الإمام عبد الغافر الفارسي قال في الأستاذ أبي بكر بن فورك: الاستاذ أبو بكر قبره بالحيرة يستسقى به. ٣ـ ونقل أيضاً في سير أعلام النبلاء (٤٦٩/١٢) قصة في استسقاء قاضي سمرقند وأهلها عند قبر البخاري وتشفعهم به فأمطروا مطراً غزيراً. ٤. وقال القاضي ابن خلكان وكان مشهوراً بإجابة الدعوة، وأهل بغداد يستسقون بقبره ويقولون: قبر معروف ترياق مجرب. وكذا في سير أعلام النبلاء (٣٤٣/٩)، وعلق الذهبي قائلاً: (يريد إجابة دعاء المضطر عنده لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء). وقال ابن العماد الحنبلي نحو ذلك؛ ٥. قال ياقوت عن جزيرة كمران باليمن: سكن بها الفقيه محمد بن عبدوية تلميذ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي وبها قبره

والواقع أن كل هذه الشبهات والاحتمالات التي أوردوها لا تقف أمام صحة الأثر وإقرار عمر على ما فيه، ولو أن مثل هذه الشبهات التفتنا إليها في كل حديث صحيح لذهبت السنة والآثار واتسع الخرق وخرج الدجال، وهذا على مذهبكم أظهر، إذ اللفظ عندكم يدل على مدلوله قطعاً دون توقف على انتفاء الاحتمالات العشرة التي أوردها الرازي [1]، وقد أطال ابن تيمية [2] وابن القيم في رد ما قاله الرازي، واستشنعوا ذلك واستنكروه وجعلوه أحد الطواغيت التي هدمت بها معالم الدين [3]، ولكنهم استنكروه بألسنتهم ووقعوا فيه مراراً، فحديث الأعمى لا يدل على التوسل بذات النبي ﷺ عند ابن تيمية، وكذلك أثر مالك الدار لا يدل عندكم على المجيء إلى القبر ونداء الرسول، وهكذا فلم أنكرتم على الرازي إذاً؟!

المطلب الثالث: مناقشة خبر ابن عمر في (الخَدْر):

قال البخاري في الأدب المفرد: (حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن سعد قال: خدرت رجل ابن عمر فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك، فقال: "يا محمد"). [4] زاد ابن السني: (فكأنما نشط من عقال). [5]

يستسقى به. انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٢٣٢/٥)، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر -بيروت. شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٤٧٨/٢)، لشهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي، المعروف بابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، تحقيق عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير بدمشق، ط١/١٩٨٦م. معجم البلدان (١٣٩/٢)، للرحالة شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي(٦٢٦هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٩٧٧م. وانظر المزيد من هذه الوقائع في كتاب: أخطاء ابن تيمية في حق رسول الله وأهل بيته (ص٣٠٢)، د.محمود السيد صبيح، ط١/٢٠٠٣م. فأنت ترى أن هذه الوقائع . وغيرها كثير . حدثت على مر العصور من الأمة وعلمائها دون إنكار من أحد بل سردها العلماء على أنها من المناقب؛ ولكن الإنكار حدث من ابن تيمية ومن تبعه لا لأن هذه الأفعال تعارض الكتاب والسنة؛ وإنما تعارض نظرية ابن تيمية في تقسيم التوحيد، مما دعى الأفغاني وغيره من أتباع ابن تيمية أن يجعل الأمة قبورية باستثناء شيخ الإسلام!!!

(١) انظر المحصول للرازي (٤٠٨/١).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢٢/١)، مجموع الفتاوى (١٠٤/٤-١٠٥).

(٣) الصواعق المرسلة (٦٤٠/٢). وقد سبق نقل كلامه في الفصل الأول من هذا الباب.

(٤) الأدب المفرد (ص٢٢١)، مؤسسة الكتب الثقافية.

(٥) عمل اليوم والليلة (ص٨٩)، للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري، المعروف بابن السني (٣٦٤هـ)، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان بدمشق.

فالشاهد: أن ابن عمر -رضي الله عنهما- استغاث بالنبي ﷺ عندما خدرت رجله، ليذهب الخدر والألم عنها.

قال السلفية: هذا لا حجة فيه، لأنه فعل موقوف على ابن عمر، وليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

والجواب: نحن لا نحتج بالأثر لنثبت به حكماً شرعياً كاستحباب قول (يا محمد) عند خدر الرجل، وإنما أوردناه لنثبت أن الاستغاثة بالنبي ﷺ ليست شركاً، لأن هذا الصحابي الجليل من سادة السلف وقد استغاث بالنبي ﷺ، ولو كان هذا شركاً لما فعل ذلك، ثم احتجاجنا به للرد على الخصم الذي ادعى أن الاستغاثة بالنبي ﷺ بعد موته لم يفعلها أحد من السلف، وإنما هي من بدع القبورية والصوفية!! فهذا الأثر يبطل ذلك الافتراء على مذاهب الأمة الأربعة التي أجازت الاستغاثة.

ونقل ابن السني عن إبراهيم بن المنذر الحزامي أنه قال: أهل المدينة يعجبون من حسن بيت أبي العتاهية: [1]

وتخدر في بعض الأحايين رجله، فإن لم يقل: (يا عتب) لم يذهب الخدر

ثم نقل ابن السني عن ابن سيرين نحو ما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ فإذاً ابن عمر رضي الله عنه وابن سيرين وأهل المدينة والعلماء الذين نقلوا هذه الآثار لم يروا بذلك بأساً، مثل الحربي[2] والبخاري وابن السني وابن الأثير[3] والقاضي عياض في الشفا [4] والنووي[5] وابن الجزري في الحصن الحصين، والمناوي في فيض القدير[6] والصالحي[7]، حتى ابن تيمية [8] وابن القيم[9] والشوكاني[1]،

(١) عمل اليوم والليلة لابن السني (ص٩٠).

(٢) غريب الحديث (٦٧٣/٢)، مركز البحث العلمي بجدة.

(٣) النهاية في غريب الحديث (١٣/٢).

(٤) (٢/٢٣).، ط/دار الفكر.

(٥) الأذكار (ص٣٠٥) ط دار الفكر، تحت باب ما يقوله إذا خدرت رجله.

(٦) (٥١٢/١)، ط/العلمية.

(٧) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٤٣١/١١)، ط/العلمية.

(٨) الكلم الطيب لابن تيمية بتحقيق الألباني، تحت عنوان: فصل في الرجل إذا خدرت (ص١٧٢).

(٩) الوابل الصيب لابن القيم (ص٣٦٥).

فكلهم أوردوه مقرّين به غير مستشكلين له أو مشككين به، إلا أن الوهابية استشكلوه وأنكروه، بل إن الألباني استقبح مجرد إيراد هؤلاء العلماء له[2]، وقد جهد الألباني وأتباعه لرد هذا الأثر وتأويله لأنه يعارض مذهبهم من حرمة الاستغاثة بالأموات، وهذا بيان لما أوردوه والرد عليه:

أولاً: طعنهم في السند: ولهم في ذلك عدة طعون:

الطعن الأول: ما ذكره الألباني -وتابعه على ذلك مقلدوه- أن أثر ابن عمر -رضي الله عنهما- في سنده أبو إسحاق السبيعي، وهو مدلس ولم يصرح بالسماع، كما أنه اختلط بآخرة، فلذلك اضطرب في إسناده فتارة يرويه عن أبي سعيد، وتارة عن عبد الرحمن بن سعد، وتارة عن الهيثم بن حبيش، وهذا اضطراب يرد به الحديث.[3]

والجواب: أن أبا إسحاق السبيعي ثقة من رجال الشيخين، وثقه النسائي وابن معين[4] وأبو حاتم وأحمد، وقد شبّه بالزهري في كثرة حديثه، بل قال شعبة عنه: كان أحسن حديثاً من مجاهد ومن الحسن وابن سيرين.[5] وأما أنه مدلس

---

(1) تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني (ص٢٣٩)، فهو يقول تعقيباً على أثر ابن عمر: (وليس في هذا ما يفيد أن لذلك حكم الرفع فقد يكون مرجع مثل هذا التجريب، والمحبوب الأعظم لكل مسلم هو رسول الله ﷺ فينبغي ذكره عند ذلك كما ورد ما يفيد ذلك في كتاب الله سبحانه وتعالى مثل قوله: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]. ولكن الألباني لم يعجبه كلام الشوكاني فبتر منه كلمتين وهما (عند ذلك) وصار النص بعد بتر الألباني كما في تخريج الكلم الطيب للألباني (ص١٧٣): (فينبغي ذكره كما ورد ما يفيد)، فتأمل على أمانة الألباني في النقل!!

(2) فقد أورد ابن تيمية في كتابه (الكلم الطيب) أثرين في الباب؛ أثر ابن عمر الذي معنا ثم أورد أثر ابن عباس. ولكني لم أورده لضعفه. فقال الألباني. بعد أثر ابن عباس. تعقيباً على إيراد ابن تيمية له: (بل لم أستحسن إيراده للأثر الذي قبله -أثر ابن عمر-، وإن كان سنده أحسن حالاً من هذا لأنه موقوف، ولا هو في حكم المرفوع لما يأتي، فلا يحتج به ولو صح، ولا سيما وبعض المبتدعة يستدلون به على جواز الاستغاثة بغير الله)ـ انظر تخريج الكلم الطيب للألباني (ص١٧٣)، نقلاً عن حاشية عمل اليوم والليلة لابن السني (ص٨٨)، تحقيق بشير محمد عيون. إذن لا يحتج بأثر ابن عمر وإن صح، لئلا يحتج به خصوم الألباني! هكذا صار منهج الاحتجاج بالصحابة والسلف والسنة عنده! فإذا روي عنهم ما هو في صالحه احتج الألباني به ورفع من شأنه وأنكر على من خالفه كما في أثر الدارمي عن ابن مسعود الذي أورده في البدعة كما سبق، وأما إذا لم يكن في صالحه، ضرب الألباني به عرض الحائط كما في أثر ابن عمر الذي معنا. فتأمل هذا التناقض الصارخ، والهوى الفاضح!!

(3) انظر: تخريج الكلم الطيب للألباني (ص١٧٣).

(4) انظر ترجمته رقم (١٤٩).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٤٨/١)، تهذيب الكمال (١١٢/٢٢).

وقد عنعنه، فهذا صحيح، فالسبيعي تدليسه من أصحاب الطبقة الثالثة كما صنفه الحافظ[(١)]، وهم الذين لم يقبل الأئمة ما رووه إلا إن صرحوا بالسماع لكثرة تدليسهم،[(٢)] إلا أن الألباني قد صحح حديثاً لقتادة وقد عنعنه، وقتادة من أصحاب الطبقة الثالثة من المدلسين، [(٣)] فلم تغاضى عن تدليسه هناك وفطن له هنا؟! فإن زعمتم أنه ربما احتفّ بحديث قتادة قرائن تجعله يقوي حديثه، قلنا: ونحن كذلك لا نعدم قرائن تقوي حديث السبيعي، فمن ذلك: أن البخاري ومسلم رويا عن السبيعي أحاديث كثيرة لم يصرح فيها بالسماع من طريق كثير من الرواة عنه ومنهم الثوري نفسه الذي روى هذا الأثر عنه.

فإن قيل: أحاديث المدلسين التي لم يصرحوا فيها بالسماع والتي رواها عنهم الشيخان محمولة على السماع، لأنه وجد التصريح فيها بالسماع من طرق أخرى أو رويت من غير طريق المدلسين.

الجواب: (أن هذا ليس مطّرداً، قال المزي: فيهما -أي في الصحيحين- أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح).[(٤)]

ومن القرائن أن شعبة روى هذا الحديث عن السبيعي، وقد قيل إن شعبة ما روى عن السبيعي إلا ما صرح بسماعه، لذلك صحح الألباني له حديث رواه عنه شعبة ولم يصرح فيه السبيعي بالسماع لهذا السبب[(٥)]، وسيأتي الكلام على هذه الرواية.

وأما أن السبيعي اختلط بآخره، فالجواب من وجوه:

أولاً: قد أنكر الذهبي ذلك فقال عن السبيعي: (شاخ ونسي إلا أنه لم يختلط)[(٦)]، وعلى التسليم باختلاطه فلا يضره ذلك، لأن البخاري رواه من طريق سفيان الثوري عن السبيعي، والثوري روى عنه قبل الاختلاط، لذلك أخرج

---

(١) طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس لابن حجر (ص٤٢)، ط/ مكتبة المنار الأردن.

(٢) طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس (ص ١٣).

(٣) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٠٥٣/٧).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٤/٢).

(٥) فقد قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٨٦/٦): (.... إن أبا إسحاق كان مدلساً، و قد ذكروا أن شعبة كان لا يروي عنه ما دلسه و عليه فالإسناد من هذا الوجه صحيح).

(٦) انظر: ميزان الاعتدال (٢٧٠/٢). لذلك تعقب العراقيّ ابن الصلاح لجعله السبيعي ممن اختلط، انظر: التقييد والإيضاح للعراقي (ص٤٥٥)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص ٢٧٩)، للبرهان الحلبي، ط/ دار الحديث بالقاهرة.

البخاري في صحيحه عن الثوري عن السبيعي أحاديث كثيرة[1]، والألباني تجاهل ذلك هنا، مع علمه وإقراره بذلك في موضع آخر[2] وأما أنه اضطرب في إسناده، فغير مسلّم؛ لأن الاضطراب يصار إليه عند عدم الترجيح كما قال ابن الصلاح[3]، والترجيح هنا ممكن، بل متعين، فالأثر روي من وجوه عن السبيعي: فرواه ابن السني[4] من طريق محمد بن مصعب عن إسرائيل عن السبيعي عن الهيثم بن حنش عن ابن عمر. ومحمد بن مصعب ضعفه النسائي وأبو حاتم.

وقال ابن معين: (ليس بشيء).

وقال الخطيب: (كان كثير الغلط لتحديثه من حفظه).

وقال: الحافظ: (صدوق كثير الغلط).[5]

ورواه ابن سعد من طريق زهير وسفيان الثوري عن السبيعي عن عبد الرحمن بن سعد عن ابن عمر.[6]

ورواه ابن السني وإبراهيم الحربي وابن الجعد من طريق زهير عن السبيعي عن عبد الرحمن بن سعد عن ابن عمر.[7]

ورواه البخاري في الأدب المفرد، والدارقطني في العلل[8] عن سفيان عن السبيعي عن ابن سعد به.

ورواه ابن السني[9] عن محمد بن خداش عن أبي بكر بن عياش عن السبيعي

---

(١) التقييد والإيضاح للعراقي (ص٤٥٥).

(٢) فقد قال الألباني في التوسل (ص١٠٢)، ط-المعارف: (وفيه علة أخرى وهي اختلاط أبي إسحاق وعنعنته، فإنه كان مدلساً إلا أن سفيان سمع منه قبل الاختلاط).

(٣) حيث قال في مقدمته (ص٩٣) بتحقيق د.العتر: (المضطرب من الحديث: وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى .. فالحكم للراجحة). وأقره الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٧٧٣/٢).

(٤) عمل اليوم والليلة (ص٨٩).

(٥) تهذيب الكمال (٤٦٢/٢٦)، تقريب التهذيب (٨٩٧).

(٦) الطبقات الكبرى (١٥٤/٤)، ط/دار صادر.

(٧) عمل اليوم والليلة (ص٩٠)، مسند ابن الجعد (٣٦٩/١)، للحافظ أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر -بيروت، ط١/ ١٩٩٠م. غريب الحديث (٦٧٤/٢)، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (٢٨٥هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٥هـ.

(٨) العلل للدارقطني (٢٤٢/١٣).

(٩) عمل اليوم والليلة (ص٨٨).

عن أبي شعبة عن ابن عمر. ومحمد بن خداش لم أجد من ترجمه إلا أن ابن عساكر أورد في تاريخه[1] ترجمة لمحمد بن خداش الأذرعي ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

رواه الحربي في غريبه عن شعبة عن السبيعي عمن سمع ابن عمر.[2]

فإذا ألغينا الطرق الضعيفة التي بيّناها سابقاً، لم يبق إلا ما رواه الثوري وزهير عن السبيعي عن ابن سعد، وما رواه شعبة عن السبيعي عمن سمع ابن عمر، ولا تنافي بينهما، بل رواية الثوري تفسر الرجل المبهم في رواية شعبة. فترجح[3] رواية رواية الثوري لأن الثوري أثبت الناس في السبيعي وهذا باعتراف الألباني[4]، ولم يبق لدعوى الاضطراب وجه.

والواقع أن حكم الألباني على هذا الأثر بالاضطراب فيه تحكّم وهوى، فقد صحح حديث معاوية (نهى عن لبس الذهب إلا مقطعاً)، وأقام الدنيا ولم يقعدها من أجل هذا الحديث، مع أن هذا فيه من الاضطراب أضعاف ما في أثر ابن عمر على التسليم باضطرابه، فقد ساق النسائي لحديث معاوية خمسة وثلاثين طريقاً له، موضحاً الاختلاف والاضطراب الذي فيه، وقد صرح المزي وغيره من الحفاظ باضطرابه، كما أن الاضطراب واقع في متنه وسنده، فالاضطراب في سنده يضعف ثبوته، والاضطراب في متنه يضعف دلالته[5]، إذ في بعض طرق الحديث ما لا دلالة فيه أصلاً على حرمة الذهب محلقاً كما سبق، فكيف يضعف الألباني أثر ابن عمر بحجة أنه مضطرب، ثم يصحح الألباني حديث معاوية مع شدة اضطرابه؟! فتأمل ماذا يفعل الهوى بصاحبه!

الطعن الثاني: طعنوا في سنده من جهة جهالة ابن سعد راوي الأثر عن ابن عمر، فزعموا أنه مجهول، واحتجوا بأن ابن معين سئل عنه فلم يعرفه.[6]

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/٣٩٢).

(٢) غريب الحديث للحربي (٢/٦٧٣).

(٣) وقد رجح أبو إسحاق الحويني طريق الثوري وقواه. انظر الفتاوى الحديثية للحويني (١/١٢٦).

(٤) قال الألباني في إرواء الغليل (٤/٣٠٣): والثوري أثبت الناس في أبي إسحاق كما في (التهذيب) والله أعلم.

(٥) انظر المؤنق في إباحة تحلي النساء بالذهب المحلق وغير المحلق (ص٤٤).

(٦) انظر حاشية عبد الرحمن قائد على الوابل الصيب (ص٣٦٥).

والجواب: إن عبد الرحمن بن سعد هو القرشي مولى ابن عمر كما قال ذلك المزي وابن حجر(١)، وقد وثقه النسائي كما قال الحافظ(٢)، وأما أن ابن معين لم يعرفه فلا حجة في ذلك، لأنه قد عرفه غيره ومن عرف حجة على من لم يعرف.

ثانياً: تأويلهم للمتن؛ فقالوا: هذا ليس من الاستغاثة، وإنما جرى على عادة العرب، حيث إن الرجل منهم إذا خدرت رجله نادى من يحبه فيذهب الخدر، وهذا كان معروفاً عند الجاهليين قبل الإسلام جرّب فنفع.(٣)

قلنا: نقضتم أصل دعواكم مرة أخرى، إذ أصل دعواكم أن من أصابه ضر يجب أن يتوجه إلى الله وحده ولا يستغيث بأحد، اللهم إلا أن يأخذ بالأسباب العادية، والخدر ألم وضرّ يصيب الإنسان في رجله، فلا يجوز أن يستغيث بغير الله على مذهبكم، والآن نقضتم دعواكم إذ لا ترون حرجاً بعد أثر ابن عمر أن يدعو الإنسان النبيّ ﷺ عند خدر الرجل، فلم كفّرتم من استغاث بالنبي ﷺ أو بالبدوي إذاً؟! أم أن الخدر مستثنى من عموم الضر الذي جاء في الآية: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [النحل: ٥٣]؟! وهل هذا إلا كاستثنائكم الملائكة في جواز دعائهم عند انفلات الدابة؟! واستثنى الألباني أيضاً التبرك بآثار النبي للاستشفاء وإصابة الخير العاجل في الدنيا (٤)، واستثنى ابن تيمية أثر مالك الدار السابق، فهلّا أجزتم لغيركم أن يستثني حالات أخرى من الاستغاثة، وهل علينا من حرج إن استثنينا مثلكم فقلنا: إن التوسل والاستغاثة محظوران ويستثنى منهما ما إذا لم يقترنا باعتقاد الضر والنفع في المتوسل به؟! فماذا بقي لكم إذاً بعد هذا؟!!

واعترضوا أيضاً فقالوا: إن ابن عمر لم يدعُ النبي ﷺ، بل إنما ذكر اسم النبي

---

(١) تهذيب الكمال (١٤٢/١٧)، تقريب التهذيب (٥٨٠)، وقد روى المزي بسنده رواية تؤكد أن ابن سعد هذا هو مولى ابن عمر لا غيره، ونصها: عن عبد الرحمن بن سعد قال كنت عند عبد الله بن عمر فخدرت رجله فقلت له.... انظر: تهذيب الكمال (١٤٢/١٧).

(٢) تقريب التهذيب (٥٨٠)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٦٨/٦)، دار الفكر، ط١٩٨٤/١م.

(٣) هذه مفاهيمنا (ص ٣٥)، لصالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ.

(٤) التوسل للألباني (ص١٤٢).

فقط كما جاء في بعض الروايات، والشائع عند العرب استعمال (يا النداء) في تذكر الحبيب؛ ليكون أكثر استحضاراً في ذهن الخادرة رجله، فتنطلق. وابن عمر عدل عن الاستعمال الشائع هو (يا محمد) إلى (محمد) من دون النداء؛ لما في الشائع من المحذور وهو دعاء غير الله.

قلنا: (يا) أداة النداء ثابتة في الروايات ولا مجال لإنكارها[1]، ثم على التسليم التسليم بأنها لم تذكر فهي مقدرة إعراباً؛ وقولكم إن ابن عمر ذكر اسم النبي ﷺ مجرداً جرياً على عادة العرب: فمما لا تحسدون عليه، لأنه يبطل أصل إنكاركم على خصومكم في تجويزهم للاستغاثة والتوسل، أليس الاستغاثة والتوسل بغير الله مما جرت به عادة العرب في الجاهلية؟! فهل شفع ذلك لخصومكم، أم أنكم كفرتم خصومكم لمجرد مشابهة استغاثتهم بالنبي ﷺ باستغاثة مشركين العرب بأصنامهم؛ والآن تستشهدون بفعل العرب في دعاء غير الله عند الخدر، إذاً صارت عادة العرب في الجاهلية حجة عندكم، فلم لا يكون استغاثتهم وتوسلهم حجة أيضاً، ولم جعلتموهم وخصومكم سواء في الشرك؟! فانظر إلى هذا الاضطراب الهائل؟!!

وقالوا: ما فعله العرب ليس فيه استغاثة بالمحبوب ليزيل الخدر، غاية ما هنالك أنهم كانوا يذكرون المحبوب عند الخدر كما جاء ذلك في أشعارهم، ومجرد ذكر الحبيب لا يسمى توسلاً ولو كان هذا توسلاً لزم منه أن يكون الله قد قبل توسل هؤلاء المشركين العرب فأزال عنهم الخدر ومعلوم بطلان ذلك؛ كما

---

(١) أنكر السلفية وجود حرف النداء في أثر ابن عمر، وقالوا ورد الأثر في بعض الروايات من دون حرف النداء، كما هي هي رواية الثوري التي أخرجها البخاري في الأدب المفرد، وأما زيادتها في الروايات الأخرى فهو إما خطأ مطبعي أو زيدت عن هوى أو هو من تدليس الصوفية. انظر: موقع ملتقى أهل الحديث، مقال بعنوان: أثر: ذكر الرجل من يحب عند خدر رجله، هذه مصادره فهل يصح شيء من أسانيدها) والجواب: أنني تتبعت الروايات لهذا الأثر فكلها فيها حرف النداء بما في ذلك رواية الثوري التي أخرجها البخاري في الأدب المفرد: فرواية الثوري بإثبات حرف النداء وردت كذلك في تاريخ دمشق لابن عساكر (١٧٧/٣١)، وفي الطبقات الكبرى لابن سعد (١٥٤/٤)، وفي الأدب المفرد المطبوع في مؤسسة الكتب الثقافية. ووردت أيضاً بإثباتها في الطرق الأخرى كما في كتاب الأذكار وفي كتاب عمل اليوم والليلة وكتاب الكلم الطيب والوابل الصيب كما سبق. ولم ترد من دون حرف النداء إلا عند اثنين من السلفية، الأول هو: الألباني في ضعيف الأدب المفرد (٨٧)، مكتبة الدليل، ط١٩٩٨/٤م. والثاني هو فؤاد عبد الباقي في طبعته للأدب المفرد للبخاري (ص٣٣٥)، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط٣/ ١٩٨٩م. فأي الاحتمالين أولى، أن تكون أضفيت ياء النداء أم حذفت؟! ومن هو الذي يتهم بذلك؟!

أن هذا ليس استغاثة وإنما الاستغاثة تكون لو طلبوا من المحبوب إزالة ضر الخدر؛ وقد قيل: إن ذكرهم للمحبوب عند الخدر يجعل الحرارة الغريزية تتحرك في بدنه، فيجري الدم في عروقه، فتتحرك أعصاب الرجل، فيذهب الخدر.(١)

قلنا لا نسلم أن العرب كانت تذكر اسم المحبوب فقط عند الخدر وأنها ما كانت تنادي المحبوب؛ بل العرب كانت تنادي المحبوب عند الخدر، بل نصوا على ذلك في أشعارهم:

قال الشاعر: (٢)

وإن مَذِلت (٣) رجلي دعوتك أشتفي ... بذكراك من مذل بها فيهون

وقال جميل بثينة: (٤)

إذا خدرت رجلي وقيل: (شفاؤها ... دعاء حبيبٍ) كنت أنت دعائيا

وقالت امرأة: (٥)

إذا خدرت رجلي دعوت ابن مصعب ... فإن قلت: عبد الله؛ (٦) أجلى فتورها

وقال آخر: (٧)

صبٌّ محبٌّ إذا ما رجله خَدِرت ... نادى كبيشة حتى يذهب الخدر

فقولهم في هذه الأشعار (دعوت)، (كنت دعائياً)، (دعوتك)؛ كل ذلك نص منهم على أنهم كانوا يدعون الحبيب عند الخدر ليشفيهم من الخدر ويذهب ما بهم من الضر.

وحتى من يذكر حبيبه ذكراً مجرداً عند الخدر فإنه يقصد من ذلك أن يذهب الخدر عنه؛ كما قال أحدهم:(١)

---

(١) هذه مفاهيمنا صالح آل الشيخ (ص٣٧).

(٢) تاج العروس (٣٠/٤٠١)، وأورده الراغب بلفظ:إذا مذلت رجلي دعوتك أشتفي بذكراك من مذل بها فيهون . انظر: محاضرات الأدباء (ج٢/ص٦٦)، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، دار القلم، ١٩٩٩م.

(٣) جاء في تاج العروس (٣٠/٤٠٠): مَذِلَت رِجلُه مَذَلاً ومَذْلاً: خَدِرَتْ.

(٤) الأغاني (٨/١٣٤)، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية.

(٥) الأغاني (٢٤/١٩٩).

(٦) هو ابن مصعب نفسه المذكور في الشطر الأول، انظر: الأغاني (٢٤/١٩٨).

(٧) شرح نهج البلاغة (١٩/٤٠٠).

والله مـا خـدرت رجلـي ومـا عثـرت   إلا ذكرتـك حـتى يـذهب الخـدر

فالحاصل أن العرب كانت تنادي الحبيب وتذكره من أجل أن يشفيهم من الخدر، وهذا أشد مما تنكرونه على خصومكم، إذ هم حين يستغيثون بالنبي ﷺ حين المرض فيشفون؛ يعتقدون جازمين أن الشفاء جاء من الله كما قال تعالى على لسان إبراهيم الخليل: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾ [الشعراء: ٨٠]، وأن النبي ﷺ لا يملك من الأمر شيئاً بل إن الأمر كله لله، فالعجب منكم أن لا تروا بأساً في فعل مشركي العرب مع ما فيه من الشرك المتفق عليه، ثم تنكرون على خصومكم ما هو أخف منه بكثير.

ثم لو سلمنا أن العرب لم تصرح بأن ذكرهم للمحبوب هو من أجل الشفاء من الخدر، فإن القرينة -وهي الخدر- تدل على أن ذكرهم للمحبوب عندها يراد منه زوال الخدر، ولولا هذه القرينة لما كان ذكر الحبيب بمجرده توسلاً ولا استغاثة، وإنما يكون ذكره شوقاً إليه؛ ونحن نسألكم: هل يجوز لمن أصيب بالخدر أن ينادي البدوي أو الجيلاني أو أن يذكر مجرد اسم أحد الأولياء أو الأنبياء؟ فإن قلتم لا، فقد بطل اعتراضكم السابق، وإن قلتم نعم، بطل مذهبكم في شرك من يستغيث بغير الله، والمتداول في كتبكم [(٢)] بتضليل وتبديع والحكم بشرك من ينادي نداء فقط فيقول: (يا محمد) أو (يا بدوي) نداء، ثم الآن بعد أن أتيناكم بأثر ابن عمر صرتم تهوّنون من ذلك؛ فما هذا التناقض؟!!

وقولكم: (إن هذا جرب فنفع) عجيب؛ وحقّاً كما قالوا: (حبك للشيء يعمي ويصم)، وأنتم وصلتم إلى درجة أكبر إذ نسيتم ما قلتم أنتم أنفسكم في أثر ابن عباس وهو: (إذا انفلتت دابة أحدكم...)، ألم يرد الألباني ومن تابعه على الطبراني والنووي وشيوخه حين قالوا في هذا الأثر: إنه مجرب، فقال الألباني: (العبادات لا تؤخذ من التجارب).[(٣)]

---

(١) شرح نهج البلاغة (١٩/٤٠٠)، لأبي حامد عبد الحميد بن هبة الله، المعروف بابن أبي الحديد (٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة إسماعيليان.

(٢) مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية (ص١٠٣٣)، إدريس محمود إدريس، مكتبة الرشد، ط٢/٢٠٠٥.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٠٩/٢).

والخلاصة: أن الأثر إسناده جيد، وكل ما قيل فيه من العلل لا تثبت، اللهم إلا علة التدليس وقد أوردنا ما يخفف من وطئها، وأما دلالته فهي تدل على أن ابن عمر استغاث بالنبي ﷺ عندما خدرت رجله ولو كان شركاً لما فعله.

المطلب الرابع: مناقشة حديث توسل الأعمى:

قلت: اعترض السلفية والوهابية على حديث الأعمى وقد نقلناه سابقاً في أدلة التوسل ويتمثل هذا الاعتراض بأن ابن تيمية وأتباعه تأولوا الحديث؛ وقد تعددت تأويلاتهم له، وأطالوا الكلام كثيراً مشكّكين بدلالته، وألّفوا كتباً لهذا الغرض، وسوف نعرض الآن تشكيكاتهم بشكل مجمل، ونرد عليها ردّاً مجملاً، ثم نذكرها بعد ذلك مفصلة، ونرد عليها ردّاً مفصلاً:

وإليك هذه التشكيكات مجملة: قال أحدهم بعد ذكره حديث الأعمى:

وهو حديث صحيح؛ وهذا الحديث لا حجة فيه على التوسل بذات النبي ﷺ أو جاهه، لا في حياته ولا بعد مماته، ولا أنه عام لكل أحدٍ، بل هو خاص بذلك الصحابي الأعمى، وفي زمن حياة نبينا محمد ﷺ وفي دعائه ﷺ الخاص له والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

١- أن الأعمى إنما جاء إلى النبي ﷺ ليدعو له (ادع الله أن يعافيني)، وهو توسل جائز مشروع، وهو التوسل بدعاء الرجل الصالح في حياته، ولا أصلح من النبي ﷺ يتوسل بدعائه ومثل هذا: توسل الصحابة بدعاء العباس رضي الله عنه في عهد عمر رضي الله عنه لما أصابهم الجدب.

٢- نصح النبي ﷺ بالأفضل، وهو الصبر ((**وإن شئت صبرت فهو خير لك**))، وإصراره رضي الله عنه على الدعاء (اُدعه).

٣- توجيه النبي ﷺ الرجل الأعمى لنوع آخر من التوسل المشروع، وهو التوسل بالعمل الصالح، فأمره أن يتوضأ ويصلي ركعتين ويدعو لنفسه (فأمره أن يتوضأ).

٤- أن الأعمى قال: (اللهم فشفعه فيّ)، أي: اقبل شفاعته، أي: دعاءه ﷺ لي.

٥- قول الأعمى (وشفعني فيه) -ولم يذكرها المصنف- يعني: اقبل شفاعتي، أي: دعائي في أن تقبل شفاعته ﷺ في رد بصري.

٦-لم يفعل أحد من العميان في عصر السلف هذا الأمر، أي: الصلاة والدعاء، لأنهم لم يفهموا الحديث على عمومه، فليس هناك دعاء منه ﷺ لهم، وقد لقي ربه ﷻ، فكيف سيقولون مثل هذا الدعاء..؟!.

٧- ذكر العلماء هذا الحديث في معجزاته ﷺ كالبيهقي في (دلائل النبوة) وغيره.

ذكر هذه الوجوه: الألباني في كتابه (التوسل أنواعه وأحكامه ص٦٩) فما بعدها.

- والرد الإجمالي على مجمل هذه التشكيكات بكلمتين:

الأولى: إن هذه الاعتراضات كلها ليس من ورائها طائل إلا الصد عن هذه السنة؛ لأجل أن تسلم نظرية ابن تيمية في تقسيم التوحيد، وهذا أمر طريف ممن يدّعي العمل بالسنة وأنه من أهلها، ويدعو الناس لترك مذاهب الأئمة الأربعة لقول رسول الله ﷺ!!!

الثانية: إن هذه الاعتراضات كلها ليست واردة على محل النزاع أصلاً، إذ محل النزاع ليس في قصد الأعمى وسبب مجيئه، ولا في قول النبي ﷺ «**وإن شئت صبرت فهو خير لك**»، ولا في معنى قول الأعمى (فشفعه فيّ) ولا في.... إلى آخر ما ذكرتم مما لا نزاع فيه، وإنما النزاع هو في صيغة الدعاء التي علمها رسول الله ﷺ للأعمى وهي: «**اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي لتقضى اللهم فشفعه فيّ**...»، هل هذه الصيغة جائزة لا محذور فيها؟ ممكن أن تجيبونا بنعم أو لا؟

فإن كانت جائزة ولا محذور فيها، فإذن يجوز أن يدعو بها المكلف بلا غضاضة، ولا داعي بعد ذلك لكثرة القيل والقال وحشد الاعتراضات والاحتمالات على الحديث مما ذكرتم سابقاً.

وإن كانت صيغة الدعاء تلك نفسها غير جائزة لأن فيها محذوراً، فنسأل: وما هو ذلك المحذور؟ هل لأن فيها توسلاً واستغاثة بالنبي ﷺ؟ والتوسل -كما تزعمون- محرّم وذريعة إلى الشرك؟ والاستغاثة شرك يقدح في توحيد الألوهية؟

أم لأنها دعاء لغائب؟ أم لأنها بلفظ (يا محمد)؟ أم لأنها استغاثة ببشر بما لا يقدر عليه؟

إن هذه الصيغة تنقض أصل نظرية وابن تيمية ومن تبعه في شروط الاستغاثة الجائزة وهي: أن يكون حياً حاضراً فيما يقدر عليه.

ثم نقول: أليس رسول الله ﷺ أولى بذلك العلم من ابن تيمية، فلا يعلّم الأعمى دعاء فيه شرك أو هو ذريعة إليه؟!

هذه هي الاعتراضات مجملة والرد عليها مجملاً، وسوف يأتيك تفصيل تلك الاعتراضات والجواب عنها مع التوثيق واحدة تلو الأخرى، ولكن هذه هي خلاصة تلك الاعتراضات والجواب عنها، وخير الكلام ما قل ودلّ، وما يكثر فيملّ.

- ما هي القرائن التي استدل بها السلفية على تأويلهم لحديث الأعمى في التوسل؟ وهل هي في محل النزاع أصلاً؟

قال السلفية: هناك عدة قرائن تدل على هذا التأويل، تبيّن ذلك؛ منها ما ذكره الألباني وبعض أتباعه:[1] (أن الأعمى كان قصده التوسل بدعائه ﷺ ولو كان قصده التوسل بذاته ﷺ لجلس في بيته وتوسل بذاته)، قال الألباني: ولكنه عربي يفهم أن التوسل لا بد فيه من إتيان المتوسل به، وطلب الدعاء منه لا ذكر اسمه فحسب.[2]

ومن القرائن أيضاً ما قالوه [3] وهو: أن النبي ﷺ خيّره بين الدعاء له إن شاء

(١) مثل نسيب الرفاعي في كتابه التوصل إلى حقيقة التوسل (١٣٨) حيث قال: لا شك أن الأعمى قدم إلى النبي ﷺ من داره من أجل شيء يحرص عليه كل حرص وهو إعادة بصره إليه وإنه أي الأعمى ليعلم علم اليقين أن الرسول إذا دعا له الله تعالى أن يعافيه من الضر ... تقبل الله دعاءه وأذن سبحانه بمعافاته في بصره هذا هو الدافع الوحيد الذي دفع بالأعمى للقدوم على رسول الله.

(٢) التوسل: أنواعه وأحكامه للألباني (ص٧١).

(٣) التوسل أحكامه وأنواعه لمحمد الألباني (ص٧١)، التوصل إلى حقيقة التوسل (١٣٨/١) محمد نسيب الرفاعي.

وبين أن يصبر، ولكن الأعمى لم يصبر، فلم يبق إلا أن النبي ﷺ دعا له، وإلا يكون النبي ﷺ قد أخلف وعده.

ولعل الألباني أدرك أن إشكالاً سيرد على افتراضه هذا، وهو أنّ ردّ البصر إن كان بدعاء النبي ﷺ المفترض فما الفائدة من الدعاء الذي علمه النبي ﷺ للأعمى؟

فاستدرك الألباني هذا الإشكال فأجاب بأن النبي ﷺ علّم الأعمى الوضوء والصلاة والدعاء ليتوسل الأعمى بهذه الأعمال إلى الله ويضم ذلك إلى دعاء النبي ﷺ المفترض فيكون النبي قد احتاط ليستجيب الله دعاء النبي ﷺ المفترض للأعمى ويكون أدعى للقبول.[1]

ومن القرائن أيضاً ما ذكره الألباني وأتباعه: أن قول الأعمى في آخر الحديث: ((**اللهم فشفّعه فيّ**)) يستحيل حمله على التوسل بذاته ﷺ أو جاهه أو حقه، إذ إن معنى دعاء الأعمى هذا: (اللهم اقبل شفاعته ﷺ فيّ) أي اقبل دعاءه في أن ترد علي بصري، والشفاعة لغة الدعاء.[2]

كذا قالوا؛ والجواب عن ذلك من وجوه:

الوجه الأول: ادَّعوا ما شئتم عن قصد الأعمى وعلة مجيئه، وفسروا بما تحبون قول النبي ﷺ: ((**إن شئت صبرت وإن شئت دعوت لك**)) وافهموا كما تودون قول الأعمى: ((**اللهم فشفعه في وشفعني فيه**))؛ وشرقوا وغربوا، وأتهموا وأنجدوا؛ فهذا كله -إن سلمناه- خارج عن محل النزاع ونقطة الخلاف ومدار البحث؛ فنحن ليس نزاعنا ولا محل استشهادنا في صدر الحديث ولا في عجزه؛ وإنما في لبه وقلبه وهي صيغة الدعاء التي علّمها رسول الله ﷺ للأعمى.

إن نزاعنا في أنه هل يجوز أن يقول المرء في دعائه هذه الصيغة وهي: ((**اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمدٍ نبي الرحمة، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي**)) وهذه صيغة الترمذي وإحدى روايتي النسائي؟ أم أن هذه الصيغة بدعة محرمة، وذريعة للشرك كما يقول الألباني ومن تبعه؟! إذن كيف علّم النبي ﷺ

---

(١) انظر التوسل للألباني (ص٧١).

(٢) التوسل أحكامه وأنواعه لمحمد الألباني (ص ٧٢)، التوصل إلى حقيقة التوسل (١٣٨) محمد نسيب الرفاعي.

الأعمى أن يدعو بما هو حرام، وبما هو ذريعة للشرك؟! أما كان الأولى بالنبي ﷺ أن يسد هذه الذريعة ولا يعلمه هذه الصيغة لئلا تكون سنة من بعده لأمته فتضلّ وتشرك، مع أن النبي ﷺ أحرص وأعلم بالتوحيد من ابن تيمية وأتباعه، وهو ﷺ كذلك أعرف بالشرك ووسائله وذرائعه من ابن عبد الوهاب وأتباعه.

وأين قولكم حين كنتم تحذروننا من الشرك حيث قلتم: (فهو ﷺ أحرص الناس على تحصيل القرب لأمته وقطع أسباب أضدادها عنهم؟) [(١)]

وأين قولكم: تجريد التوحيد، فإنه ﷺ كان أحرص الخلق على تجريده، حتى قطع أسباب الشرك ووسائله من جميع الجهات ونهى عن عبادة الله بالتقرب إليه بالنوافل من الصلوات في الأوقات التي يسجد فيها عباد الشمس لها؟ [(٢)]

وأين قولكم حينما كنتم تحذروننا من الابتداع حيث قلتم: (ما من خير إلا ودلنا عليه وما من شر إلا ونهانا عنه؟). [(٣)]

وأين استدلالكم على ذلك بما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «**إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم**»؟ [(٤)]

وبما أخرجه الطبراني عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما بقي شيء يقّرب من الجنة ويباعد من النار؛ إلا وقد بين لكم**»؟. [(٥)]

فأين كل هذا الكلام الآن؟ أم أن هذا يقال فقط للمزايدة، ولتأييد مذهبكم وفهمكم للصفات والبدعة والشرك؟ ثم تنسون كل ذلك هنا وتتنكرون له حينما يأتي الحديث على خلاف مذهبكم كحديث الأعمى هنا؟!

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ٣١٦).

(٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ٣٣٧)، وانظر ذلك في تيسير العزيز الحميد، ط/ مكتبة الرياض الحديثة (ص: ٢٧٤).

(٣) انظر: علم أصول البدع للحلبي (ص١٩). البراهين على ألا بدعة حسنة في الدين والرد على شبه المخالفين (ص٤)، لأبي معاذ السلفي.

(٤) صحيح مسلم كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء حديث: (٣٥٢٠).

(٥) المعجم الكبير (١٥٥/٢)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢/ ١٤٠٤ - ١٩٨٣. قال الهيتمي: ورجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة مجمع الزوائد (٤٧٢/٨).

أم كيف تكون هذه الصيغة بدعة وقد علمها رسول الله ﷺ للأعمى، والبدعة هي أصلاً خلاف السنة وخلاف ما قاله أو فعله أو أقره ﷺ؟ فهل السنة صارت بدعة عندكم؟! إذن لم بدّعتم الناس وضللتموهم بحجة مخالفة السنة؟

أم هل يجوز أن يدعو المرء بالصيغة الأخرى للحديث وهي أشد عليكم لأن فيها استغاثة، وهي: ((**اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بمحمدٍ نبي الرحمة، يا محمد، إني قد توجهت بك إلى ربي في حاجتي**)).[1] وهذه رواية سائر المحدثين؟

أم أن هذه الصيغة شرك أكبر مخرج من الملة لأن فيها دعاء لغير الله، واستغاثة بغير الله، ولا يجوز أن يدعو بها الصحابة في عصره ﷺ إلا في حضرته، وإلا كانت نداء للغائب وهو شرك؟! كما لا يجوز للصحابة ومن بعدهم أن يدعوا بها بعد انتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى لأن فيها دعاء للأموات، وهذا كله عبادة لغير الله، ونقض لتوحيد الألوهية عندكم؟!

إذن كيف يعلّم رسول الله الأعمى الشرك الأكبر؛ الذي ما جاء الرسول نفسه بل الرسل جميعاً إلا لمقاومته وإبطاله ونشر نقيضه وهو توحيد الألوهية، كما قرر ذلك ابن تيمية في نظريته الشهيرة في تقسيم التوحيد؟!!

أجيبونا عن هذا كله، ولا تشرّقوا ولا تغرّبوا، بل حطوا رحالكم هنا عند هاتين الصيغتين، والثانية أشد من الأولى عليكم، فهذا هو محل النزاع فأين تذهبون؟ ولِمَ تشرقون وتغربون؟

كان يجب عليكم أن تشتغلوا بالجواب عن هاتين الصيغتين فقط، أما أن تتركوا ذلك وتبحثوا في أول الحديث وآخره، ثم تنقبوا عن نية الأعمى التي لا

---

(١) وإليك سرد لمن روى هذه الصيغة الثانية التي فيها (يا محمد، إني قد توجهت بك)، فهذه الصيغة هي عند أحمد في روايتي مسنده، وعند ابن ماجة في سننه، والحاكم في رواياته الأربعة في المستدرك، وهي إحدى روايتي النسائي، وهي عند عبد بن حميد، وابن عساكر في إحدى روايتيه في تايخ دمشق والرواية الأخرى له اقتصرت على القصة دون ذكر نص الدعاء كما نبه ابن عساكر نفسه إلى ذلك، وعند البيهقي في كتابه الدعوات الكبير، وفي كتابه أيضاً دلائل النبوة في رواياته الثلاث، وعند أبي نعيم في كتابه معرفة الصحابة في روايتين، وابن الأثير في أسد الغابة، وعبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة وفي كتابه أيضاً الترغيب في الدعاء، والطبراني في كتابه الدعاء وفي معجمه الكبير أيضا، وابن عساكر في (الأربعون بلدانية)، وأبو القاسم الحنائي في الجزء الثالث من فوائد الحنائي وهو مخطوط في المكتبة الظاهرية في دمشق، والمزي في تهذيب الكمال، وابن السني في عمل اليوم والليلة، والضياء المقدسي في كتابه العدة للكرب والشدة، والطوسي في مختصر الأحكام المستخرج على جامع الترمذي). هذا كله بالاستعانة بالحاسوب عبر برنامج (جوامع الكلم) الذي أنتجه شركة أفق في مصر، وقام عليها السلفية.

يطلع عليها إلا الله، وتتجاهلوا محل النزاع في وسط الحديث المتضمن للدعاء بصيغتيه، فهذا تشغيب ومغالطة في المناظرة، بل هو إفلاس عن الجواب عن محل النزاع الذي هو الدعاء بصيغتيه، وسوف نرى الأجوبة المضحكة حين تعرّض بعض السلفية للجواب عن صيغة الدعاء التي هي محل النزاع.

- الاعتراض الثاني المفصل للسلفية على حديث الأعمى في التوسل:

تأويلهم الأول: أن الحديث من قبيل التوسل بالدعاء.

اعترض ابن تيمية وأتباعه على حديث الأعمى فتأولوه، وتعددت تأويلاتهم له، وهذا عرض لأهم تلك التأويلات:

التأويل الأول: وهو التأويل الأشهر عندهم هو تأويل ابن تيمية وقلّده الألباني وأتباعه كما سيأتي، وهو أن التوسل في حديث الأعمى هو توسل بدعاء النبي ﷺ لا توسل بذاته ﷺ كذا قالوا؛ ولكن تأويل السلفية هذا يثير العديد من الأسئلة، فمنها: ما هي القرائن الدالة على هذا التأويل؟ وهل التأويل الذي ذكروه محتملاً؟ وهل التأويل جائز أصلاً عندهم؟ ثم ما هو الممتنع في حديث الأعمى شرعاً أو عقلاً حتى يؤوّل؟!

إذن لدينا أربعة أسئلة واعتراضات على السلفية في تأويلهم هذا، وهي على الترتيب التالي:

السؤال الأول: هل التأويل جائز -من حيث المبدأ- عند السلفية، وإذا كان جائزاً؛ فلماذا شننتم حملة شعواء على المؤولة في الصفات، ونعتموهم بأشنع الأوصاف؟! ولماذا منعتم تأويل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]. بـ(جاء أمر ربك) بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه محله؟ ثم أجزتم تأويل الحديث بحذف المضاف فقلتم المعنى: (أتوجه إليك بدعاء نبيك)!! مع أن تأويل الآية أولى لأنه في صفات الله تعالى لئلا يوصف تعالى بصفة من صفات خلقه، أما تأويل الحديث فلا يتعلق باعتقاد ولا بمحال.

السؤال الثاني: إن للتأويل شروطاً منها: أن يكون ظاهر النص في الكتاب أو السنة ممتنعاً عقلاً، أو ممتنعاً شرعاً، أي: ثمة دليل مساوٍ أو أقوى منه يعارضه

وإلا كان التأويل فاسداً لأنه تحكم وتلاعب كما قال الأصوليون[1]، فهل هذا متحقق في حديث الأعمى؟

السؤال الثالث: إن التأويل المذكور أو المعنى المصروف إليه اللفظ له وجه سائغ في اللغة، فهل تأويل السلفية هذا لحديث الأعمى سائغ في اللغة؟

السؤال الرابع: إن التأويل لا بد له من قرائن تدل عليه، فهل ثمة قرائن تدل على تأويل حديث الأعمى بما ذكروه؟

فهذه أربعة أسئلة ترد على السلفية بمجرد أن قالوا: إنّ حديث الأعمى مؤول، فهل أجابوا عنها؟

في الواقع، لدى البحث في كتب السلفية نجد أنهم يتوسعون في الجواب عن السؤال الرابع، وبعضهم يتطرق للجواب عن السؤال الثالث، ويهملون أو يتجاهلون الجواب عن السؤالين الآخرين، وهذا الإهمال أو التجاهل جاء إما عن ضعف علمي في أصول الفقه، أو لتجنب الاعتراضات التي سيولدها تعرضهم لتلك الأسئلة.

بل إن السلفية في جوابهم عن السؤال الرابع لم يعترفوا بأن تأويلهم لحديث الأعمى هو تأويل للحديث أصلاً، ظناً منهم أنهم يتجنبون بذلك الاعتراضات والأسئلة السابقة؛ لذلك تجد السلفية عندما يجيبون عن حديث الأعمى، تراهم يبدؤون فوراً بالقول: لا دلالة فيه على التوسل المبتدع؛ وهو التوسل بالذوات والجاه، وإنما هو من باب التوسل بالدعاء، والدليل على ذلك كذا وكذا.... مما سيأتي بيانه.

والواقع أن هذا لا يتعدى أن يكون قفزاً أو تجاهلاً أو حرقاً للمراحل -كما يقال- في عملية تأويلهم لحديث الأعمى؛ تجنباً من الإحراج السابق الذي يفرضه التأويل بأسئلته الثلاثة السابقة؛ وهذا خلل علمي يولد أخطاء كثيرة واضطراباً في المنهج كما سيتبين.

---

(١) البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين (١/٣٣٦)، شرح الكوكب المنير (٣/٤٦١).

إن المنهج العلمي الذي يتبعه العلماء في مثل ظواهر النصوص المؤولة أن يتبع المراحل الأربعة السابقة، ولنضرب مثالاً يوضح ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢] وفي حديث النزول؛ وأمثال ذلك، يقول العلماء:

أولاً: ظاهر هذه النصوص يفيد الانتقال والحركة، وهو محال على الله؛ لما ثبت بقواطع العقل والنقل استحالة الجسمية ولوازمها من الحركة والانتقال من مكان إلى آخر على الله تعالى.

ثانياً: هذه النصوص تؤوّل، فالآية تؤول على معنى (جاء ثوابه وعقابه)، والحديث يؤول على معنى: (نزلت رحمته أو ملائكته)، للقرائن الدالة على ذلك كالسياق ونحو ذلك، مع العلم أنه لا يقطع بهذا التأويل أو ذاك بل هو تأويل ظني، لاحتمال أن يكون ثمة تأويل آخر أصح، الله أعلم به.

ثالثاً: هذا التأويل ليس تحريفاً بل هو تأويل محتمل؛ لأنه من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، وهذا أحد أنواع المجاز.

الرابع: المجاز أمر ثابت في الكتاب والسنة وسائغ في اللغة، وعليه فالتأويل بصرف النصوص السابقة وأمثالها مما يمتنع ظاهره عقلاً وشرعاً إلى المعنى المجازي السابق أمر سائغ.

فهذه الأمور الأربعة يتعرض لها العلماء إما تصريحاً أو إشارة عندما يتأولون المجيء والنزول ونحو ذلك، وأحياناً يكتفون بذكر بعضها اكتفاء بما شرحوه في المواضع الأخرى.

فانظر مثلاً إلى قول البيضاوي الذي نقله الحافظ في شرح حديث النزول: (وقال البيضاوي: ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه، فالمراد نزول رحمته، أي ينتقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الإكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة).[1]

فقد ذكر البيضاوي ثلاثة أمور:

الأول: هو امتناع ظاهر حديث النزول.

---

(١) فتح الباري لابن حجر طبعة دار المعرفة (٣/٣١).

الثاني: حمله على مجاز حذف المضاف.

الثالث: أشار إلى القرائن الدالة على هذا المجاز، وحاصل ذلك هو: أن سياق الحديث جاء للحض على العبادة وبيان كثرة الثواب فيها في الثلث الأخير من الليل، فعبّر بالنزول وأراد نزول رحمته، أي: تجليه سبحانه على عباده في هذا الوقت الذي ينتقل فيه من مقتضى جلاله تعالى وغضبه إلى مقتضى بسط المزيد من رحمته وغفرانه؛ ومنهم من يؤوله بنزول الملائكة استناداً إلى بعض ألفاظ حديث الباب. وهكذا فعل العلماء في آية المجيء [1] ونحو ذلك، فكان المفروض على السلفية أن يتبعوا هذا المنهج في حديث التوسل طالما عزموا على تأويله؛ فكان عليهم أن يقولوا مثلاً:

ظاهر حديث التوسل ممتنع شرعاً أو عقلاً أو لكليهما؛ لأنه يقدح في توحيد الألوهية الذي جاءت الرسل جميعاً به، ودلّ عليه الكتاب والسنة كما بسط ذلك ابن تيمية.

ثم يقولون: فيكون الحديث مؤولاً على معنى التوسل بدعاء النبي ﷺ لا بالنبي نفسه، لقرائن السياق والسباق.

ثم يقولون: وهذا التأويل محتمل لأنه من باب حذف المضاف في اللغة، وهو أحد أنواع المجاز.

ثم يقولون: والتأويل بصرف اللفظ إلى معناه المجازي أمر ثابت وصحيح لا شيء فيه. هكذا كان المفروض على السلفية الذين كتبوا في موضوع التوسل كتباً

---

(١) فمثلاً يقول الفخر الرازي في مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٥٩/٣١): (الصّفة الثّانية: من صفات ذلك اليوم قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]. واعلم أنّه ثبت بالدّليل العقليّ أنّ الحركة على اللّه تعالى محال، لأنّ كلّ ما كان كذلك كان جسماً والجسم يستحيل أن يكون أزليّاً فلا بدّ فيه من التّأويل، وهو أنّ هذا من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ثمّ ذلك المضاف ما هو؟ فيه وجوه أحدها: (وجاء أمر ربّك بالمحاسبة والمجازاة) وثانيها: (وجاء قهر ربّك) كما يقال جاءتنا بنو أميّة أي قهرهم وثالثها: (وجاء جلائل آيات ربّك) لأنّ هذا يكون يوم القيامة، وفي ذلك اليوم تظهر العظائم وجلائل الآيات، فجعل مجيئها مجيئاً له تفخيماً لشأن تلك الآيات ورابعها: (وجاء ظهور ربّك)، وذلك لأنّ معرفة اللّه تصير في ذلك اليوم ضروريّة فصار ذلك كظهوره وتجلّيه للخلق، فقيل: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]. أي: (زالت الشّبهة وارتفعت الشّكوك)، خامسها: أنّ هذا تمثيل لظهور آيات اللّه وتبيين آثار قهره وسلطانه، مثّلت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه، فإنّه يظهر بمجرّد حضوره من آثار الهيبة والسّياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلّها وسادسها: أنّ الرّبّ هو المربّي، ولعلّ ملكاً هو أعظم الملائكة هو مربّي للنّبيّ ﷺ جاء فكان هو المراد من قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢].

عدة، وسودوا صحفاً كثيرة أن يكتبوا على هذه الشاكلة، ولكنهم لم يفعلوا إما لضعف علمي أو تجاهلاً منهم لبعض هذه الأمور؛ لأن فيها إحراجاً لهم كما قلنا سابقاً، ولكن ما هو الإحراج المقصود هنا؟

نعم الإحراج هو أن السلفية أقاموا الدنيا على خصومهم لتأويلهم نصوص الصفات وحملها على المجاز، وكذلك أنكروا على خصومهم لقولهم: (ظاهر آيات الصفات ممتنع عقلاً وشرعاً)، فكيف تريد منهم أن يقروا بالمجاز في قضية التوسل، ويقروا أيضاً بأن ظاهره ممتنع عقلاً أو شرعاً، فيهدموا ويبطلوا نكيرهم على خصومهم في تأويلهم الصفات، وقولهم بأن ظاهرها ممتنع؟!

أليس هذا إحراجاً كبيراً لهم وإبطالاً لأصولهم التي ضللوا الناس من أجلها؟!

لهذا كان الحل الأنجع عند السلفية هو تجاهل الإقرار بالمجاز، وتجاهل القول بأن ظاهر حديث التوسل ممتنع، وعدم الاعتراف بأنهم تأولوا الحديث أصلاً؛ كل هذا تحاشياً للإحراج السابق!!

ولكنّ تجاهل السلفية هذا لا يفيدهم قط ولا ينجيهم من ذلك الإحراج، غاية ما في الأمر أنهم فروا وتهربوا منه، ولكن التهرب من المشكلة يؤجلها ولا يحلها، هذا فضلاً عن أن لخصومهم أن يفعلوا الأمر ذاته، فيتأولوا آيات الصفات وأخبارها خلسة دون الاعتراف بأن هذا تأويل أو مجاز أصلاً ودون القول بأن ظاهرها ممتنع، وإنما يكتفون بذكر القرائن الدالة على التأويل؛ وبذلك يتخلصون من اعتراض السلفية عليهم، تماماً كما ظن السلفية أن عدم إقرارهم بأن ما فعلوه في حديث التوسل هو تأويل ينجيهم من اعتراض خصومهم عليهم بما سبق.

والخلاصة أن السلفية لم يلتزموا بذكر الأمور الأربعة اللازمة عند التأويل، بل اقتصروا على أمرين وتجاهلوا أمرين في قضية تأويلهم لحديث توسل الأعمى، فقد ذكروا القرائن الدالة على التأويل وذكر بعضهم كالألباني أنه من باب حذف المضاف وأن ذلك معروف في اللغة والقرآن؛ ولكن دون أن يعترف بأنه تأويل أو مجاز؛ وتجاهلوا أمرين، وهما: أن ظاهر الحديث ممتنع، وأن التأويل والمجاز أمر سائغ وثابت في الكتاب والسنة.

ومهما يكن من أمر فسوف نسير نحن مع القوم بالمنهج الذي ارتضوه على علاته في حديث التوسل، ولكننا أحببنا أن نشير في بداية المطاف إلى هذا الخطأ المنهجي الأول في قضية تأويل السلفية لحديث توسل الأعمى.

فإن زعمتم أن التوسل في حديث الأعمى مجمل، فيحتمل أنه توسل بالنبي ﷺ، ويحتمل أنه توسل بدعائه ﷺ، فبحثنا عن السياق والسباق فتبين لنا أن المقصود هو التوسل بدعاء النبي ﷺ.

قلنا: أولاً: بحثكم هذا ضائع لأنه خارج عن محل النزاع، فنحن لا نبحث في إجمال الحديث أو عدم إجماله، لأننا لا نتكلم عن مدلول صيغة الدعاء الواردة فيه أصلاً، ولا نتكلم في تأويلها ولا تفسيرها ولا إجمالها ولا بيانها، ولا نبحث هل توسل الأعمى بالنبي ﷺ أم بدعائه؟

وإنما نتكلم عن جواز الدعاء بصيغة التوسل التي علمها الرسول ﷺ للأعمى، مثلها كمثل أي صيغة في الدعاء أثرت عن النبي ﷺ بغض النظر عن مدلولها، فالدعاء بما ورد شيء، ومعنى الدعاء وتأويله شيء آخر، فنحن نزاعنا في الأول، وأنتم تنازعون في الثاني، فتتركون محل النزاع إلى غيره، أو أنكم تخلطون بين الأمرين، ولذلك سوف نضرب مثالاً يتبين فيه الفرق بين الأمرين:

كان النبي ﷺ يقول في دعائه كما في حديث جابر رضي الله عنه: «**اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم**».[1]، فاستنبط منه السلفية -حسب زعمهم- ثبوت صفة الوجه لله وسنية الدعاء به، وفي ذلك يقول أحدهم: الحديث الذي ذكره، دليل واضح على وجوب الإيمان بوجه الله الكريم، وقد جاءت نصوص كثيرة من كتاب الله وسنة رسوله تثبت ذلك، ولم يزل أهل العلم والإيمان يسألون ربهم بوجهه الكريم، ويدعونه بأن يرزقهم النظر إليه في الجنة.[2]

(١) أخرج البخاري عن جابر رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال رسول الله ﷺ: (أعوذ بوجهك). انظر: صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن، سورة البقرة باب قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ ...﴾ حديث: (٤٣٦١).

(٢) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (٢٧٨/١)، تأليف الشيخ: عبد الله بن محمد الغنيمان؛ مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط١/ ١٤٠٥هـ.

قلنا: بناء على هذا الذي قلتموه قولوا لنا: لو قيل لكم: (الوجه) في الحديث مجمل ولذا لا يجوز الدعاء به فضلاً عن إثباته من الصفات لله، فهل تقبلون بهذا الكلام؟ أم إن الإجمال في الوجه وعدمه شيء والدعاء به شيء آخر؟

أم هل يجوز لرجل أن يحرّم الدعاء بهذه الصيغة التي فيها التعوذ بوجهه تعالى، بحجة أن في ذلك تشبيهاً أو تجسيماً؟!

ويا ترى كم من الشتائم ستنهال من السلفية على هذا الرجل بحجة أن هذا دعاء مبارك دعا به النبي ﷺ ولو كان فيه تشبيهاً أو تجسيماً لما دعا به..؟!

بل إن السلفية لم يتركوا شتيمة إلا وقذفوا بها العلماء[1] الذين تأولوا الوجه في الحديث فقالوا -أي: السلفية- عنهم: (إنهم عطلّوا صفات الكمال لله، وإنهم ضلوا بذلك، وإن سبب ضلالهم أنهم تقدموا بين يدي الله ورسوله، واتهموا الوحيين فيما نطقا به، ووزنوهما بعقولهم السخيفة وأذهانهم البعيدة وقوانينهم الفاسدة، التي هي ليست من الله في شيء ولا من علوم الإسلام).[2]

قلنا: حسناً؛ كيف تنكرون هذا على من تأول الوجه، وأنتم فعلتم أشد منه في حديث الأعمى؟!

إذ نحن وإن تأولنا الوجه في حديث جابر السابق فقد أجزنا بل ندبنا أن يدعو المرء به فيقول: (اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم) كما ورد في الحديث السابق؛ وأنتم منعتم من مجرد الدعاء الوارد في حديث الأعمى بالإضافة إلى تأويلكم له؛ فلِمَ تنكرون على غيركم ثم ترتكبون ما هو أشد منه؟ ومن هو أحق بالتشنيع؟

أهو من أجاز إطلاق ما ورد في النصوص، وأجاز تأويلها أو تفويضها كما فعل أصحابنا، أم من حرّم إطلاق ما جاء في النصوص وأوجب تأويله كقولكم..؟!

ثانياً: لا نسلم بأن التوسل في الحديث مجمل، فسره السياق والسباق كما

---

(١) انظر تأويل العلماء للوجه، ونصوصهم في ذلك، في: إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات (ص١٢٢)، تأليف الشيخ محمود محمد خطاب السبكي (ت:١٩٣٣م)، ط١٩٧٤/٢.

(٢) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (٢٠٩/١)، تأليف حافظ بن أحمد حكمي، دار ابن القيم بالدمام، ط١/ ١٩٩٠م. وانظر: لوامع الأنوار البهية (٢٢٦/١). نقض أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (٧١٢/٢)، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشيد الرياض، ط١/ ١٩٩٨م.

تدّعون، بل حديث مبين.

أخيراً: نقول: على التسليم بأن المقصود بالتوسل هو التوسل بدعاء النبي ﷺ، فنسألكم: ولِم توسل الأعمى بدعاء النبي ﷺ ولم يدعُ الأعمى بنفسه كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦]؟ أليس لأن الأعمى يعلم أن دعاء النبي ﷺ أرجى بالقبول من دعائه؟! ولِم كان دعاء النبي ﷺ أرجى بالقبول؟ أليس لمنزلة النبي ﷺ العلية وجاهه الرفيع عند الله تبارك وتعالى؟

وبالتالي فما زعمتم من أن توسل الأعمى إنما كان توسلاً بدعاء النبي ﷺ فإننا إذا سلّمنا بذلك يمكن أن نعارضكم بعكسه فنقول إن التوسل بدعاء النبي ﷺ هو توسل بجاهه ومنزلته؛ لأنه لولا هذه المنزلة لما طُلب منه الدعاء ولما كان دعاؤه أرجى؛ وهذا أيضاً ينسحب على توسل عمر بالعباس -رضي الله عنهما-، فإننا لو سلمنا أنه توسُلٌ بدعاء العباس - كما يزعم الألباني- فهو توسلٌ بمنزلة العباس، ومن هنا اعتبر عمر التوسل بدعاء العباس توسلٌ بمنزلته وبذاته لذلك قال: (نتوسل بالعباس)، وكذلك قوله: (كنا نتوسل بنبيك) أي أن عمر اعتبر دعاء النبي ﷺ لهم حين توسلوا به هو توسل بذات النبي ﷺ ومنزلته؛ ومن هنا أجاز عمر أن يطلق التوسل بذاته على التوسل بدعائه لأنهما متلازمان؛ ولماذا نذهب بعيدا فهذا أحد أئمة السلفية وهو السهسواني يقرّ بأن قول أبي طالب: (وأبيض يستسقى الغمام بوجهه) هو توسل بذاته، فقال: (فالمراد بوجهه في قول أبي طالب -يستسقى الغمام بوجهه-: ببركة حضور ذاته أو بدعائه). فهذا إقرار من السهسواني أنه توسل ببركة حضور ذاته، وهذا إقرار بأنه ثمة نوع آخر للتوسل المشروع غير التوسل بصفات الله وأسمائه وغير التوسل بالعمل الصالح وغير التوسل بدعاء الصالحين، وهو التوسل بحضور الصالحين دون أن يدعون بشيء، وهذا صرح السهسواني به فقال:

(... إحضار الصالحين في مقام الاستسقاء أو طلب الدعاء منهم.. ليس من المكروه في شيء، بل هو ثابت بالسنة الصحيحة).[1]

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان للسهسواني (١/ ٢٦٨).

فهذا صريح بأن التوسل يكون بحضور الصالحين، فلِم تأولتم إذن حديث الأعمى على أنه توسل بدعاء النبي ﷺ لا بالنبي ﷺ نفسه كما هو نص الحديث؟ فتأويلكم للتوسل بالذات في حديث الأعمى، وإقراركم به في توسل أبي طالب: تَحَكُمٌ، فما الذي جنيتموه من تأويل حديث الأعمى؟ لقد رجعتم بخفي حنين، فلا أنتم استفدتم من التأويل في حديث الأعمى، ولا أنتم حافظتم على مذهبكم في إنكار التأويل وجعله أحد الطواغيت؟!!

المطلب الخامس: بطلان من قاس الاستغاثة بالنبي ﷺ باستغاثة المشركين بالأصنام:

من أدلة السلفية على المنع من الاستغاثة: هو القياس؛ بعد أن سبق الجواب عن أدلتهم من الكتاب والسنة.

وتقرير قياس السلفية هنا، هو أنهم قاسوا استغاثة المسلمين برسول الله ﷺ على استغاثة المشركين بالأصنام، بجامع أن كلاهما استغاثة بغير الله، وبالتالي فكما كانت استغاثة المشركين بالأصنام شرك فكذلك استغاثة المسلمين برسول الله أو بغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين.(١)

والجواب أن هذا القياس مع أنه عمدة القوم فإنه باطل جملة وتفصيلاً، شكلاً ومضموناً، بل هو من أبطل الباطل لا شك في ذلك ولا ريب، وهل يرتاب أحد في بطلان قياس رسول الله ﷺ حبيب رب العالمين وأشرف الخلق وسيد المرسلين، الذي امتدحه خالقه وأثنى عليه ثناء لم يثنه على أحد من خلقه، وأوصد الله أبواب الجنة كلها فلا يدخل أحد إليها إلا من بابه ﷺ فهل يرتاب أحد بقياسه ﷺ على أصنام ما هي إلا حجارة صماء أمر الله باجتنابها كما أمر باجتناب الخمر والميسر والأنصاب والأزلام، وسفهها وسفه عابديها، وتوعد أن يزجّها هي ومن يعبدها في أسفل السافلين؟!

أم هل يشك أحد في بطلان قياس المسلم الذي يؤمن بالله وملائكته وكتبه

---

(١) انظر قياسهم المسلمين على المشركين في: العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية (ص٥٠)، جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/ ٤٩٨)، والصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية (٢/ ٨٩).

ورسله واليوم الآخر، ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويصوم رمضان ويحج البيت ويتجنب الفواحش والكبائر، على المشرك أو الكافر الذي لا يؤمن برب ولا خالق، ولا يؤمن ببعث ولا نشور ولا يحل حلالاً ولا يحرم حراماً؟ ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥ - ٣٦]؟

وإليكم بيان بطلان هذا القياس، من حيث الجملة، أو من حيث الشكل، ومن حيث التفصيل، أو من حيث المضمون. علماً بأنه لا يستأهل الرد عليه.

وذلك من وجوه:

الوجه الأول: إنكم أنكرتم قياساً أقرب إلى العقل والشرع من قياسكم، وذلك أنكم أنكرتم قياس التوسل على التبرك، وذلك حين جرى قياس جواز التوسل برسول الله على جواز التبرك به، وأنكرتم أيضاً قياس الاستغاثة برسول الله ﷺ على التبرك والتوسل به.[(١)]

وأنكرتم قياس جواز طلب الدعاء من النبي ﷺ بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى على جواز طلب الدعاء منه في حياته.[(٢)]

فإذا أنكرتم هذا القياس مع قربه، فكيف تقيسون رسول الله ﷺ على الأصنام، والمسلمين على المشركين، مع الفرق الواسع الشاسع بين كل منها؟

لقد قسنا في هذه المسائل أحاديث رسول الله ﷺ على أحاديث أخرى له ﷺ ومع ذلك رفضتم قياسنا، فكيف تريدون منا أن نقبل قياسكم رسول الله ﷺ على الأصنام؟!

وحين قسنا جواز التبرك بالصالحين على جواز التبرك برسول الله ﷺ رفضتم هذا القياس؛ بحجة أنه لا يقاس الصالحين على رسول الله ﷺ، وأن ذلك خاص

---

(١) وفي ذلك يقول أحد الوهابية: (خمسة أقيسة فاسدة الاعتبار لدعاة الشرك: الأول: قياس الاستغاثة الشركية على التوسل البدعي؛ ليخرجوها من الشرك الأكبر. الثاني: قياس التبرك بذوات الصالحين على التبرك بذات النبي ﷺ؛ ليجعلوه مباحاً بل قربة. الثالث: قياس التبرك بذوات الصالحين على التوسل بدعائهم في حياتهم؛ ليجعلوه مباحاً). فتامل قول وفهم هذا العلامة الأصولي!!!!

(٢) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري، بتحقيق السهلي، القسم الدراسي (ص٥٩)، التوسل للألباني (ص١٢٣، ص١٤١)؛ وفي ذلك يقول أحد الوهابية: (وتساوي حالتي حياته ووفاته ﷺ في هذا الشأن يحتاج إلى نص). انظر: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١٤٩٣/٣- ١٥١٢).

به، [1] فكيف تريدون منا أن نقبل قياسكم المسلمين على المشركين؟! بل كيف تريدون منا أن نقبل قياسكم رسول الله ﷺ على الأصنام؟!!!!!

الوجه الثاني: كيف تكفّرون المسلمين وتستحلون دماءهم بقياس اخترعه ابن تيمية حين قاس استغاثة المسلمين برسولهم على استغاثة المشركين بأصنامهم في الوقت الذي تنكرون فيه القياس في العبادات مع أنه صادر عن كبار المجتهدين من فقهاء السلف؟!

فقد أنكرتم على الإمام الشافعي لأنه أجاز النداء لصلاة العيد بـ (الصلاة جامعة) قياساً [2] على النداء بذلك إلى صلاة الكسوف[3]، (فزعمتم أن ذلك بدعة والقياس لا يكون في العبادات).[4]

فكأن الأولى أن تعكسوا الأمر فتقبلوا بقياس الشافعي وترفضوا قياس ابن تيمية لعدة أمور:

الأمر الأول: إن القياس في العبادات جائز عند الجمهور حال كون العلة ظاهرة أو منصوص عليها [5]؛ وأما مسائل التكفير فلا يصلح فيها القياس قط بل

---

(١) وفي ذلك يقول أحدهم: (لا يجوز قياس الصالحين وغيرهم على النبي ﷺ في جواز هذا التبرك سدا للذريعة).

(٢) جاء في الأم للشافعي (١٠٢/١): ولا أذان إلا لمكتوبة وكذلك لا إقامة فأما الأعياد والخسوف وقيام شهر رمضان فأحب إلي أن يقال فيه (الصلاة جامعة). وقال العمراني: ولا يؤذن لصلاة الاستسقاء فيشرع فيها: (الصلاة جامعة) كصلاة العيد والكسوف. انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٦٨٠/٢، ٦٣٦). وجاء في مغني المحتاج (١٣٤/١): (ويقال في العيد ونحوه -من كل نفل تشرع فيه الجماعة- كالعيد والكسوف والاستسقاء والتراويح والوتر حيث يسن جماعة: (الصلاة جامعة) لوروده في الصحيحين في كسوف الشمس وقيس به الباقي).

(٣) أخرج الشيخان: (لما كسفت الشمس على رسول الله ﷺ نودي إن الصلاة جامعة).

(٤) فقد ذكر ابن تيمية وابن القيم والصنعاني وابن عثيمين أن النداء إلى صلاة العيد والاستسقاء بدعة؛ قال ابن تيمية: (ولا ينادى للعيد والاستسقاء وقاله طائفة من أصحابنا ولهذا لا يشرع للجنازة ولا للتراويح على نص أحمد خلافاً للقاضي لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ والقياس على الكسوف فاسد الاعتبار). الفتاوى الكبرى (٣٢١/٥). زاد المعاد في هدي خير العباد (٤٤٣/١). سبل السلام (١٧٣/١) ط/دار الحديث، مجموع فتاوى ابن عثيمين (١٦/ ٢٣٧). وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٨/ ٤٤٢) النداء لصلاة العيدين أو الاستسقاء بـ(الصلاة جامعة) أو غيرها من الكلمات لا يجوز بل هو بدعة محدثة؛ لأنه لم يرد عنه ﷺ، وإنما الذي ورد عنه في صلاة الكسوف، والأصل في العبادات التوقيف.

(٥) مذهب الجمهور أن القياس يجري في العبادات، وكل حكم شرعي أمكن تعليله فالقياس جار فيه. انظر: المستصفى (٣/ ٦٩٤)، قال البيضاوي: (القياس يجري في الشرعيات، حتى الحدود والكفارات، لعموم الدلائل). وذهب الكرخي من الحنفية والجبائي من المعتزلة إلى أنه لا يجوز إثبات أصول العبادات بالقياس. قال ابن السبكي: والحق خلافه. اهـ انظر الإبهاج في شرح المنهاج (٢٢٤٦/٦) وما بعدها. والدليل على ذلك ما قاله القرافي في شرح التنقيح (ص٤١٥)، ط٢/ الكليات الأزهرية، ١٩٩٣م: حجة الجواز أن الشريعة إذا وجد فيها أصل عبادة لنوع من المصالح، ووجد ذلك النوع من المصالح في فعل آخر وجب أن يكون مأمورا به عبادة، قياساً على ذلك النوع الثابت بالنص تكثيراً

نص العلماء قاطبة على أن التكفير لا يكون إلا لإنكار المكلّف الشيء المعلوم من الدين بالضرورة، الذي ثبت بنصوص متواترة صحيحة صريحة واضحة كالشمس لا لبس فيها مطلقاً؟

فليت شعري كيف عكستم الأمر؟! أفتتورّعون عن قياس صلاة العيد ونحوها على صلاة الكسوف، ولا تتورعون عن قياس أشرف الخلق وسيد المرسلين وأتباعه على حصب جهنم من الأوثان وعبّادها من المشركين؟!

الأمر الثاني: إن غاية ما في قياس الشافعي لصلاة العيد على صلاة الكسوف هو إباحة أو ندب النداء لها بـ (الصلاة جامعة)، وهذا القياس أمره يسير، لأنه على تقدير وقوع الخطأ فيه لا يترتب عليه كفر ولا إيمان ولا فساد للصلاة، إذ سواء ناديت لصلاة العيد ونحوها بـ (الصلاة جامعة) أم لم تنادي بذلك، فصلاتك للعيد صحيحة وإيمانك صحيح لم ينتقض.

وأما قياس ابن تيمية للنبي ﷺ على الصنم، وقياس المسلم على المشرك فأمر جد خطير، إذ يترتب على الخطأ في هذا القياس سفك دماء المسلمين وانتهاك أعراضهم وتكفيرهم، وهذه أمور جاءت النصوص القاطعة بحرمتها والتنفير منها بأشد عبارات الوعيد.

فأما أن تعكسوا الأمر فتتورعوا عن القياس في المباحات أو المندوبات، ولا تتورعون عن القياس لتكفير الناس، فهذا ورع بارد ممجوج من تلبيس إبليس لا شك في ذلك ولا ريب.

الأمر الثالث: قلتم: إن قول: (الصلاة جامعة) في صلاة العيد ونحوها بدعة، ونسيتم أو تناسيتم أن قولكم بكفر المستغيثين بخير الأنام وقياس ذلك على المستغيثين بالأصنام: هو بدعة أيضاً؛ بل بدعة أعظم؛ لأن البدعة الأولى -وهي النداء لصلاة العيد بالصلاة جامعة- منقولة عن السلف كالشافعي الذين تدّعون اتباعهم، وأما بدعتكم -وهي قياسكم في الاستغاثة- فمنقولة عن ابن تيمية من

للمصلحة، والأدلة على القياس لم تفرّق بين مصلحة ومصلحة. اهـ هذا وقد استخلص الشافعية قاعدة وهي (القياس حجة في العبادات) وبنوا عليها كثيراً من الفروع منها هذه المسألة (النداء بالصلاة جامعة في العيد قياساً على الكسوف).انظر: المدخل إلى أصول الإمام الشافعي من خلال (تحفة المحتاج)، د. مرتضى المحمدي الداغستاني، المشرق للكتاب، (ط١/٢٠٠٨م: ٢/٤٨٠).

الخلف الذين تنفرون الناس منهم وتتهمونهم بالضلال، فكيف يكون قول الشافعي بدعة مع أنه من السلف، وقول ابن تيمية: سنة مع أنه من الخلف؟! أم أن السلف عندكم هم ابن تيمية وصحابته، والسنة هي ما سنّه ابن عبد الوهاب وأتباعه؟!

الوجه الثالث: حين قاس العلماء العامد على الناسي في وجوب قضاء الصلاة رفضتم قياس العامد على الناسي والنائم في وجوب قضاء الصلاة عليه، مع أنه أقرب من قياسكم؛ وبيان ذلك فيما يلي:

أوجب جمهور السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم[1] قضاء الصلاة الفائتة على من تركها عمداً، قياساً على من تركها سهواً لنوم أو نسيان، بل لم يشذ فيه إلا الظاهرية.[2]

وذهب ابن تيمية وابن القيم وتبعهما الألباني:[3] إلى أن من ترك الصلاة عمداً لا يقضيها، واشتد نكير ابن القيم على قول الأئمة الأربعة وقال: (إن قياسهم من أفسد القياس) وأطال في ذلك جداً في كتاب ألفه في هذا الباب، وأيده الألباني فخطّأ من قال بقول الجمهور وأنكر على من يقلدهم وقال بأن قياسهم ساقط الاعتبار وأنه من باب قياس النقيض على النقيض، وفي ذلك يقول الألباني: (ومما سبق يتبين خطأ بعض المتأخرين الذي قاسوا المتعمد على الناسي فقالوا: إذا وجب القضاء على النائم و الناسي مع عدم تفريطهما فوجوبه على العامد المفرّط أولى!). وقال: (مع أن هذا القياس ساقط الاعتبار من أصله، لأنه من باب قياس النقيض على نقيضه، فإن العامد المتذكر ضد الناسي و النائم).[4]

فنقول: فيا سبحان الله!! تستبعدون قياس المتعمد على الناسي والنائم ولا تستبعدون قياس رسول الله على الصنم، ولا قياس المسلم على المشرك، حيث

(١) المجموع (٣/٧٤)، البناية (٢/٦٢٣)، والشرح الصغير (١/٤٩٦) والمغني (١/٦١٣)، طرح التثريب (٢/١٤٩)، فتح الباري لابن حجر (٢/٧١).

(٢) قال ابن عبد البر في الاستذكار (١/٣٠٢): فخالف هذا الظاهر عن طريق النظر والاعتبار وشذ عن جماعة علماء الأمصار ولم يأت فيما ذهب إليه من ذلك بدليل يصح في العقول.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/٣٩)، الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (ص٩٨)، ط/ المكتب الإسلامي ١٩٨١م، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (١/٧٥٣).

(٤) السلسلة الصحيحة (١/٦٨١).

جعلتم استغاثة المسلم برسول الله كاستغاثة أبي جهل بالأصنام؟!

قلت: علماً بأن الفقهاء جعلوا العلة في القياس الترك للصلاة ليس النسيان أو التعمد.

فأيهما أولى قياسنا للعامد على الناسي في مسألة قضاء الصلاة، أم قياسكم استغاثة المسلم برسول الله على استغاثة أبي جهل بالأصنام؟

لا شك أن قياسنا أولى لأمور:

الأول: إن قياسنا للعامد على الناسي منقول عن السلف ولا سيما الأئمة الأربعة، بل ابن عبد البر قال: (وقد شذ بعض أهل الظاهر وأقدم على خلاف جمهور علماء المسلمين وسبيل المؤمنين فقال: ليس على المتعمد لترك الصلاة في وقتها أن يأتي بها في غير وقتها لأنه غير نائم ولا ناس).[1]

أما قياسكم للرسول على الصنم، وقياسكم للمسلم على المشرك، فهذا قياس مبتدع لم يقله السلف، بل أول من اخترعه ابن تيمية بعد ستة قرون من عصر المصطفى ﷺ، وتبعه ابن عبد الوهاب بعد ستة قرون أخرى، بل إن السلف أنفسهم حذّروا من مثل هذا المنهج الذي سنّه الخوارج، فجاء في صحيح البخاري[2]: وكان ابن عمر رضي الله عنه يراهم (أي: الخوارج) شرار خلق الله، وقال: (إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين).[3]

الثاني: إن قياسنا غاية ما يترتب عليه أن من ترك الصلاة عامداً يجب عليه قضاء الصلاة، فعلى تقدير الخطأ في قياسنا، يكون تارك الصلاة عمداً قد قضى صلاة لا يجب عليه قضاؤها، فغاية أمره أنه صلى، وهذا لا شيء فيه، فالصلاة ليست كفراً ولا ضلالاً ولا فسقاً، بل عند الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**الصلاة خير موضوع فمن استطاع أن يستكثر**

(١) الاستذكار - ابن عبد البر (٣٠٢/١).

(٢) صحيح البخاري (٢٥٣٩/٦)، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم.

(٣) هكذا جاء معلقاً، قال الحافظ ابن حجر: وصله الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً كيف كان رأي بن عمر في الحرورية قال كان يراهم شرار خلق الله انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين، قلت وسنده صحيح). انظر: فتح الباري (٢٨٦/١٢).

فليستكثر».

وعند أحمد مرفوعاً: «**سددوا وقاربوا واعملوا وخيروا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة**».

قلت: أما قياسكم فكما سبق بيانه يترتب عليه أمور خطيرة مثل: تكفير المسلمين وسفك دمائهم واستحلال أعراضهم، وكل هذه الأمور من الكبائر والموبقات، بل إن بعضها كفر بعينه كتكفير من لا يستحق ذلك، فعلى تقدير الخطأ في قياسكم يلزمكم الكفر لتكفيركم من لا يستحق التكفير، فضلاً عما يجر هذا القياس الخاطئ من ويلات على الأمة؛ كما حدث في زمن ابن عبد الوهاب حين شن الحروب على المسلمين بمثل هذا القياس الباطل.

وما يحدث اليوم في العالم الإسلامي من قتل للمسلمين المصلين وللعلماء بدعوى أنهم مشركون!!!! خير شاهد ونتيجة لازمة لفتاوى السلفية في قياس المسلمين على الوثنيين.

المطلب السادس: الرد على السلفي حمد بن ناصر في استدلاله بالقرآن - حسب زعمه- على تكفير المستغيث بغير الله:

يقرر حمد بن ناصر بن معمر حكم الاستغاثة بغير الله فيقول:

(ونحن نعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعو أحداً من الأموات لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الأكبر الذي حرمه الله ورسوله قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨] ثم يقول: (فكل من دعا ميتاً من الأنبياء والصالحين أو دعا الملائكة أو الجن، فقد دعا من لا يغيثه، ولا يملك كشف الضر عنه، ولا تحويله.....) ثم يقول: (اعلم أن دعاء غير الله وسؤاله نوعان: أحدهما: سؤال الحي الحاضر ما يقدر عليه، مثل: سؤاله أن يدعو له، أو ينصره، أو يعينه، فهذا جائز كما كان الصحابة يستشفعون بالنبي ﷺ في حياته، فيشفع لهم، ويسألونه الدعاء فيدعو لهم.

النوع الثاني: سؤال الميت والغائب وغيرهما ما لا يقدر عليه إلا الله، مثل سؤال قضاء الحاجات وتفريج الكربات، فهذا من المحرمات المنكرة باتفاق أئمة المسلمين.. وهذا مما يعلم بالاضطرار أنه ليس من دين الإسلام).[1]

قلت: انظر إلى كذب هذا الرجل في كل كلمة من كلمات النص الذي ساقه:

قال: (لم يشرع النبي ﷺ الاستغاثة!!) وهي في الكتاب والسنة كما سبق.

واستدل على قوله بآية الجن وهي في غير سياق مطلقاً وفسرها كما يهوى بعيداً عن تفسير عامة المفسرين!

وقسم الدعاء إلى تقسيمات خنفشارية من خياله دون أية دليل عليها من كتاب أو سنة أو سلف أو قول للعلماء! هو فقط يقرر وعليك أن تسلم!

وإليك التفصيل:

أُنظر كيف يستدل بعموم آية الجن على خصوص دعاء الغائب والميت؟

ولعله أدرك هذا الخلل في الاستدلال فقال بعد ذلك: (وأيضاً فإن كثيراً من المسائل التي ذكرها العلماء في مسائل الردة والكفر وانعقد عليها الإجماع، لم يرد فيها نصوص صريحة بتسميتها كفراً، وإنما يستنبطها العلماء من عمومات النصوص).

إذا أردت أن تستدل بعموم الآية على شرك خصمك فالعموم شامل لك أيضاً كما سبق تفصيله، وأود هنا أن أضيف شيئاً وهو أن هذا الرجل وأصحابه يتشوف هنا للتكفير ويكتفي بالعموم كدليل عليه؛ وهذا مما لا ينقضي منه العجب!! فإن هؤلاء لا يقبلون بدلالة العموم في الاستدلال على المباح فضلاً عما هو أعظم، فإنك إن خصّصت شيئاً من الطاعات المطلقة والمندوب إليها في عموم الأوقات والأزمان والهيئات، فخصصتها بوقت ما أو عدد ما أو كيفية ما، سيقول لك: "هذه بدعة" ولا يرضى بالعموم هنا، وإن قلت له: أنا أقرأ القرآن على القبر مثلاً لعموم الأدلة التي تحض على قراءة القرآن؛ فسيقول لك: "هذا لا يكفي، بل لا بد أن تأتيني بدليل آية أو حديث يدل على خصوص قراءة القرآن

(١) دعاوى المناوئين لدعوة ابن عبد الوهاب (ص: ٢٤٢).

على القبر!!"

فتأمل!! كيف هو يرضى بدلالة العموم ليكفّر الناس، ولا يرضى بالعموم من خصمه حين يستدل به على الإباحة وقراءة القرآن في مكان أو زمان بعينه!!

وحين احتججنا على التوسل بالأشخاص بعموم قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، تنكّروا للعموم هنا وقالوا: بل الآية خاصة بالتوسل بالأعمال.

فتأمل هذا المنهج المضطرب في الاستدلال!

فإن زعمتم أن الآية هنا عامة في النهي عن دعاء غير الله، ولكن خصصتها آيات أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس: ١٠٦] فأفادت هذه الآية أن النهي العام أو المطلق عن دعاء غير الله في آية الجن: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨]، ونحوها، مقيد أو مخصص أو منصبٌّ على من يدعو ما لا ينفعه ولا يضره، وليس منصباً على من دعا ما يضر وينفع، ومعلوم أن الغائب والميت لا ينفعان ولا يضران، وأما الحي فينفع ويضر في إطار ما يقدر عليه؛ ومن هنا قلنا: يجوز دعاء الحي فيما يقدر عليه بخلاف غيره.

الجواب: إن قيد الضر والنفع الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾: لا مفهوم له كما يعبّر الأصوليون؛ إذ ليس هذا القيد للاحتراز، وإنما هو لبيان الحقيقة؛ أي أن من دون الله لا يضر ولا ينفع، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فهذا لا يعني أنه يجوز الاعتقاد بإله آخر عليه برهان؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ صفة لازمة لـ﴿إِلَٰهًا﴾ لا مقيدة، جيء بها للتأكيد.

وبالتالي فإن المقصود بالآية والله أعلم: لا يوجد إله آخر غير الله يثبت بالبرهان، وبالتالي فإن من يدعوه يدعو من لا برهان له.

وكذلك قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فقيدُ الضر والنفع لا مفهوم له

هنا قطعاً -أي: مفهوم مخالفة يعني لو عبدوا من نفعهم وضرهم من دون الله لا مانع- لأنه لو كان له مفهوم لكان الإنكار منصباً على من يعبد من لا يضر ولا ينفع، أما من عبد من يضر وينفع كالأحياء فلا إنكار عليه؛ ومعلوم بطلان هذا المعنى إذ لا تجوز عبادة غير الله من الأحياء أو الأموات، وسواء ضر ونفع أم لا.

قلت: ولا بد من الانتباه إلى لفظ (العبادة) في الآية: ﴿ وَيَعۡبُدُونَ ﴾، فإن الآية تنهى أن يعبد من دون الله إلهاً تشفعاً إلى الله -وهذا حق لا خلاف فيه- فأين في الآية النهي عن الاستغاثة للتوسل بالأموات؟ واين العبادة من الاستغاثة؟

طبعاً سيعود الوهابية هنا لقولهم بالحديث: ((**الدعاء هو العبادة**)) على إطلاقه دون تقيد بنية الداع، فيعودون لما بدأوا به من التحريف للحديث والبناء على التحريف الباطل.

فإن زعمتم حمل آية الجن على عمومها الظاهر من غير أن نستثني دعاء الحي فيما يقدر عليه لا يستقيم، لأنه يلزم منه أن لا يجوز دعاء أحد ولا الاستغاثة به ولا طلب معاونته حتى فيما يقدر عليه، وهذا خلاف الأدلة؛ قال تعالى: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ﴾ [القصص: ١٥] وفي الحديث: ((**والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**)). بل هذا خلاف الإجماع والمعلوم من الدين بالضرورة، فكل الناس تستعين ببعضها في الأمور العادية، دونما أي نكير أو حرج، فلا جرم أننا قيّدنا آية الجن -وأمثالها- وخصصناها، وأخرجنا منها دعاء الحي فيما يقدر عليه.

قلنا: هذا الإشكال مما عملته أيديكم، ونتيجة لتفسيركم الخاطئ والمبتدع للآية، بمعنى أنكم حين حملتم آية الجن على الاستغاثة ثم اصطدمتم بعمومها حللتم الإشكال بتخصيصها بما ذكرتم، ولكنكم لو حملتم الآية على ما قاله المفسرون لما كان ثمة إشكال يرجى حله عن طريق تخصيص العام أو تقييد المطلق وما إلى ذلك.

المبحث الرابع: ابتداع السلفية لمسألة القبورية:

المطلب الأول: نشأة هذه البدعة عند ابن تيمية وذلك عند تحريمه شد الرحال إلى قبر النبي ﷺ.

سبق أن بينا أن من قبل في بحث تقسيم التوحيد؛ أن مراد ابن تيمية من تقسيم التوحيد الهجوم على علماء المسلمين قاطبة، الذين أجازوا زيارة القبور لأجل التوسل والتبرك، وقسّم دعاء الناس إلى ما يقدر عليه المدعو وما لا يقدر عليه فجعل ما لا يقدر عليه المدعو عبادة للمدعو فيكون بذلك قد أشرك المتوسل أو المستغيث بالله لو قال أنا مؤمن بالله فإنه عند ابن تيمية مشرك شركاً أكبر وهو الشرك بالألوهية لو أقر بالربوبية لله، هذه النظرية هي الباب الذي فتحه ابن تيمية ليكفر به من شاء من العلماء فيسقطوا من عيون المسلمين فيحلوا له نشر ما خالفهم به من العقائد والأحكام.

ولما عارضت فكرة ابن تيمية إجازة جمهور الأمة لزيارة قبر النبي ﷺ وإجازة زيارة قبره يلحق بها إجازة زيارة قبور الصالحين، بحث عن شبه دليل يتمسك به لأجل أن يشكك الناس بزيارتهم للنبي ﷺ، فتكون زيارة الصالحين منهي عنها بطريق الأولى، فما وجد غير حديث شد الرحال فإن ظاهره يوهم المنع من الزيارة، فقال ابن تيمية: كما نقل عنه تلميذه ابن عبد الهادي بكتابه المسمى بـ(الصارم المنكي في الرد على السبكي ص ٤٩): (أنه لم يعرف عن أحد من الصّحابة أنه تكلّم باسم زيارة قبره لا ترغيباً في ذلك ولا غير ترغيب، فعلم أن مسمّى هذا الاسم لم يكن له حقيقة عندهم الخ...).

وفي (ذات المصدر ص ٥١): (لكن علم أن الزّيارة المعهودة من القبور ممتنعة في قبره، فليست من العمل المقدور ولا المأمور.. الخ).

- ومنها قوله في (ذات المصدر ص٧٢): (ومعلوم أن مجرّد زيارة قبره كالزّيارة المعروفة للقبور غير مشروعة ولا ممكنة، ولو كان في زيارة قبره عبادة زائدة للأمة لفتح باب الحجرة، ومكّنوا من فعل تلك العبادة عند قبره ولم يمكّنوا إلا

من الدخول إلى مسجده، والذي يشرع في مسجده يشرع في سائر المساجد الخ...).

ثم قال: (وأما ما شرعه لهم فهو الصّلاة والسّلام عليه في كل مكان وأن لا يتخذوا بيته عيداً ولا مسجداً، ومنعهم من أن يدخلوا إليه ويزوروه كما تزار القبور).

- ومنها قوله في (ذات المصدر ص ١١٣): (ولهذا كان الصّحابة بالمدينة على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إذا دخلوا المسجد للصلاة أو اعتكاف أو تعليم أو تعلّم أو ذكر لله ودعاء له ونحو ذلك مما شرع في المساجد، لم يكونوا يذهبون إلى ناحية القبر فيزورونه هناك، ولا يقفون خارج الحجرة، كما لم يكونوا يدخلون الحجرة أيضاً لزيارة قبره ﷺ ... بل هذا من البدع التي أنكرها الأئمة والعلماء إلخ...).

ثم قال: (بل يستحبّ لهم -يعني أهل المدينة- زيارة القبور كما يستحبّ لغيرهم اقتداء بالنبي ﷺ، لكن قبر النبي ﷺ خصّ بالمنع حساً وشرعاً كما دفن في الحجرة ومنع الناس من زيارة قبره من الحجرة كما يزار سائر القبور فيصلُ الزّائر إلى القبر، وقبر النبي ﷺ ليس كذلك فلا تستحبّ هذه الزّيارة في حقه ولا تمكن وهذا لعلو قدره وشرفه.....إلخ).

- - ومنها قوله في (ذات المصدر ص ١١٥): (وقد ثبت بالتواتر وإجماع الأمة أن الرّسول ﷺ لا يشرع الوصول إلى قبره -إلى قوله- وهذه الزّيارة غير مشروعة في حقه بالنصّ والإجماع ولا هي أيضاً ممكنة، فتبيّن غلط هؤلاء الذين قاسوه على عموم المسلمين...إلخ).

- ومنها قوله في (ذات المصدر ص ١١٧): (وكان من حكمة الله دفنه في حجرته ومنع الناس من مشاهدة قبره، والعكوف عليه والزّيارة له ونحو ذلك لتحقيق توحيد الله وعبادته الخ...).

ثم قال: (فلو أذن الرّسول ﷺ لهم في زيارة قبره ومكّنهم من ذلك لأعرضوا عن حق الله وعن حق الرّسول.....إلخ).

وقال: (فهذا وغيره مما يبيّن أن ما نهي عنه الناس ومنعوا منه وكان السّلف لا يفعلونه هو زيارة قبره...إلخ).

- ومنها قوله في الصفحة (١٢٦): (وأن ما شرعه وفعله أصحابه من المنع من زيارة قبره كما تزار القبور من فضائله الخ...).

- ومنها قوله في (ذات المصدر ص ١٤٢): (وأما زيارة قبره كما هو المعروف في زيارة القبور فهذا ممتنع غير مقدور ولا مشروع).

- ومنها قوله في (ذات المصدر ص ١٥١): (إن الصّحابة لم يكونوا يزورون قبره لعلمهم بأنه قد نهى عن ذلك، ولو كان قبره يزار كما يزار القبور -قبور أهل البقيع والشّهداء شهداء أحد- لكان الصّحابة يفعلون ذلك، إما بالدخول إلى حجرته وإما بالوقوف عند قبره إذا دخلوا المسجد، وهم لم يكونوا يفعلون لا هذا ولا هذا، بل هذا من البدع كما بيّن ذلك أئمة العلم).

- ومنها قوله في الصفحة (١٥٢): (فهذا يبيّن أن وقوف أهل المدينة بالقبر - وهو الذي يسمّى: زيارة لقبره -من البدع التي لم يفعلها الصّحابة، وأن ذلك منهيّ عنه- لهذا لم يكن بالمدينة منهم من يزور قبره باتفاق العلماء).

والملاحظ أن المسألة ملئت أكثر من (١٥٠) صحيفة كلها سود بياضها بكلام الغاية منه صد الناس عن زيارة القبر الشريف.. فتأمل!!!

قلت: للوهلة الأولى يظن القارئ لما سبق من قول ابن تيمية المنقول من قبل تلميذه، يظن القارئ من خلال سرد حججه أن المسألة من المسائل القطعية التي لا خلاف فيها ومسالة استحباب وفضيلة زيارة قبر النبي ﷺ من المسائل المجمع عليها عند أئمة المسلمين، وأن المسلمون ابتدعوا زيارة قبر النبي ﷺ وهي مما نهي عنه بالضرورة، نعم هكذا يظن القارئ لكتب ابن تيمية عموماً لما يكثر فيها من الكذب على العلماء والتدليس، ولكن معرفة الحقيقة لا تحتاج إلى جهد بل يكفيك -كما اتفقنا من قبل في بيان في المنهج الصحيح للوصول إلى الحقيقة- يكفيك أن تفتح كتب المذاهب الإسلامية، باب الحج والعمرة؛ لتقرأ فيها فصل زيارة النبي ﷺ وآداب الزيارة والدعاء عند الزيارة.

قال العلامة الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي في رسالته (إبراز الغي الواقع في شفاء العي) ما نصّه: (وأما نفس زيارة القبر النّبوي فلم يذهب أحد من الأئمة وعلماء الملّة إلى عصر ابن تيمية إلى عدم شرعيته، بل اتفقوا على أنها من أفضل العبادات وأرفع الطاعات، واختلفوا في ندبها ووجوبها: فقال كثير منهم بأنها: مندوبة، وقال بعض المالكية والظّاهرية أنها: واجبة، وقال أكثر الحنفية أنها: قريب من الواجب، وقريب الواجب عندهم في حكم الواجب. وأوّل من خرق الإجماع فيه وأتى بشيء لم يسبق إليه عالم قبله هو: ابن تيمية!! فإنه جعل نفس زيارة القبر النّبوي أيضاً غير مشروعة، وكثير من أتباعه، وإن أنكروا صحّة هذا القول منه وهو الذي كنت أظنه سابقاً لكن معاينة (الصّارم المنكي) لتلميذه جعلني على يقين من إنكاره نفس المشروعية كما لا يخفى على من طالعه).(1)

المطلب الثاني: متابعة السلفية لابن تيمية وعبثهم بكتب الحنابلة التي أجازت زيارة القبور للتبرك:

إن المتابع الباحث في كتب الفقه الإسلامي للمذاهب الأربعة يلاحظ أنه إذا تولّى تحقيقها أو إعادة طباعتها أحد المفتونين بابن تيمية الزائغ: تشمئز وتنفر نفسه -والعياذ بالله- من جملة (زيارة قبر النبي ﷺ) أو (زيارة النبي ﷺ) فيسعى جاهداً إلى التعليق بهامش تلك الكتب أن المعنيّ بالزيارة لقبره أو له عليه الصلاة والسلام هو: (زيارة مسجده).

تماماً كما يدعو إليه ابن تيمية تلميذه ابن عبد الهادي من كون المعنيّ بزيارة القبر زيارة المسجد، وعدم مشروعية زيارة قبره ﷺ، وكون الزيارة منهياً عنها، وكونها من البدع!!

تعال معي لنفتح أيّ كتاب فقه حنبلي أو شافعي... في باب المناسك والحج، أو في باب قصر الصلاة، أو في باب استحباب زيارة القبور من كتاب الجنائز، تولى هذا الكتاب سلفي، إلا وترى ذلك التحريف والتدليس والكذب على علماء

---

(1) إبراز الغي الواقع في شفاء العي اللكنوي (ص١٠٠).

الأمة، وإليك هذه الأمثلة:

١- قال أحد السلفية المدعو: (محمد ناصر العجمي) معلّقاً على هامش كتاب (أخصر المختصرات في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل) للإمام ابن بدران الدمشقي عند قول المؤلّف (ص١٥٧): (وسنّ زيارة قبر النبي ﷺ وقبري صاحبيه):

قال المعلق السلفي -كذباً وتحريفاً: (الحق أن المشروع زيارة مسجد الرسول ﷺ، فإذا زاره -أي: المسجد- استحبّ له السّلام عليه ﷺ- وصاحبيه رضي الله عنهما).

كما قال أيضاً -كذباً وتحريفاً- معلّقاً على قول ابن بلبان الدمشقي الحنبلي في كتابه (مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب) (ص٢٨٥):

(فصل في زيارة قبره الشريف ﷺ وقبر صاحبيه -رضي الله عنهما- وهي سنة مؤكّدة لذكر وأنثى).

قال ذاك العجمي السلفي الوهابي: (إن كان يعني المصنّف أنه إذا زار المسجد النبوي يسلّم على النبي ﷺ وصاحبيه فهذا ورد عن ابن عمر -رضي الله عنهما- وغيره، وأما إذا كان يعني شد الرّحل إلى زيارة قبر النبي ﷺ لا إلى مسجده فهذا لم يصح فيه حديث عن النبي ﷺ، قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في حاشيته على (الرّوض المربّع) (١٩٠/٤) عند قول الشيخ منصور البهوتي: (وتستحب زيارة قبر النبي ﷺ وقبري صاحبيه رضي الله عنهما): (أي: ومسجد النبي ﷺ فيه وهو مراد من أطلق من الأصحاب).

وقريباً من هذا التحريف والتضليل والكذب على العلماء كان تعليق ذاك العجمي على كتاب: (الألفية في الآداب الشرعية) للإمام (شمس الدين المرداوي الحنبلي) عند قول الناظم (ص٨٢):

وبعد فراغ الحج فاتوا زيارة   لخير البرايا مع ضجيعيه فاقصد

٢- عند قول العلامة الشويكي الحنبلي في كتابه (التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح) (٥٣٣/٢): (وتستحب زيارة قبره ﷺ وقبري صاحبيه).

قال محقّق الكتاب السلفي الوهابي المدعو: (ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز الميمان) بالهامش ناقلاً عن غيره ومسلّماً له: (يحمل على أن المراد به: المسجد!!! إحساناً للظن بالعلماء!!!).

٣- وتعليقاً على قول أبي يعلى الفراء الحنبلي في كتابه: (الجامع الصغير في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل): (وإذا فرغ من أفعال الحج استحبّ له زيارة قبر النبي ﷺ عند انصرافه إلى منزله، وإن قدّم ذلك على الحج فلا بأس).[1]

قال محقّق الكتاب السلفي الوهابي (ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة) متجرئاً على النبي ﷺ وعلى كلام العلماء: (شدّ الرّحل لزيارة قبر النبي ﷺ منهيّ عنه بقوله ﷺ: «**لا تشد الرّحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى**». وإنما يكون شدّ الرّحال لزيارة مسجد النبي ﷺ، فإذا وصل مسجد النبي ﷺ استحبّ له أن يأتي قبر النبي ﷺ وصاحبيه -رضي الله عنهما- فيسلّم عليهم!!!).

٤- وعند قول ابن النجار الحنبلي في كتابه (منتهى الإرادات):

(تسنّ لرجل زيارة قبر مسلم وأن يقف زائراً أمامه قريباً منه، وتباح لقبر كافر، وتكره لنساء، وإن علمن أنه يقع منهن محرّم حرمت إلا لقبر النبي ﷺ).[2]

قال محقّق الكتاب السلفي الوهابي د. (عبد الله بن عبد المحسن التركي) في التعليق بالهامش محرّفاً لمقصد العلماء في كتبهم: (لأنها -أي: زيارة النبي ﷺ- تدخل تبعاً لزيارة مسجده ﷺ).

وقال أيضاً محقّق الكتاب الوهابي السلفي نفسه تعليقاً على نفس الكتاب عند قول ابن النجار (٢/ ١٧١): (وسن زيارة قبر النبي ﷺ): فكذب المؤلف وقال متحدياً العلماء كاذباً عليهم: (وزيارة قبره ﷺ لا تقصد للحاج استقلالاً، وإنما تدخل تبعاً لزيارة مسجده وليست مقصودة لذاتها...!!!).

---

(١) الجامع الصغير في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص١٢٠)

(٢) منتهى الإرادات (١/ ٤٣٢).

٥- وقريباً من هذا قال كلاً من الوهابية والسلفية:

محقّق كتاب (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد) للمرداوي الحنبلي (٣٩/٤).

ومصحّح كتاب (كشف المخدرات والرياض المزهرات شرح أخصر المختصرات في فقه أحمد) للبعلي الحنبلي (١٩٣/١).

ومحقّق كتاب (المستوعب في فقه أحمد) للسامري الحنبلي (٢٧٢/٤).

فتراهم كلهم: يزعمون أن قول من قال من فقهاء الأمة من المالكية والأحناف والشافعية والحنابلة بـ(استحباب زيارة قبره أو زيارته ﷺ) معنيّ به: (زيارة مسجده!!) وهو افتراء على الفقهاء والعلماء، وجهل مركب بمحمل كلام الأئمة والفقهاء.

والذي يجلّي بطلان هذا الفهم الأعوج وسخفه ما يلي:

أن كتب الفقهاء من جميع المذاهب شاهدة بافتراء ابن تيمية وأذياله وأذنابه عليهم، فإن أصحاب المذاهب الأربعة الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في كتبهم المصنّفة في المناسك وفي أبواب الحج من كتبهم الفقهية يبحثون في مسائل:

- أن زيارة القبر النّبوي واجبة أم مستحبّة؟
- وفي أن الزّائر هل الأولى له أن يبدأ بالرّوضة أو بالإتيان إلى القبر؟

وهذا كله ينادي بأعلى النّداء على أنّ مرادهم من (زيارة القبر النّبوي) التي حكموا بـ(استحبابها) أو (وجوبها)، وبحثوا عن كيفياتها وآدابها ليس ما توهّمه هؤلاء.

فمن نسب إلى هؤلاء بأجمعهم: الخطأ، والسّهو، وسوء الفهم!!! فهو الأحقّ بأن يتّهم).

المطلب الثالث: إحصاء ومقارنة حول كلمة (القبور) ومشتقاتها بين كتاب سلفي وسائر كتب السلف الصالح:

«إن الأشاعرة لم يدرجوا مسائل القبور في كتب العقائد ولم يجعلوها من الشرك، وقد أصابوا في ذلك، لأن هذه المسائل هي مسائل فقهية، فموضعها كتب الفقه التي تبين الحلال من الحرام، فهناك ذكر الفقهاء أحكامها، بل أجازوا معظمها على تفصيل في ذلك، وربما ندبوا إلى بعضها لأدلة ناهضة استدلوا بها من الكتاب والسنة مقررة في موضعها.

إن أول من حظر هذه المسائل وغلا فيها فجعلها من مسائل العقيدة، واعتبرها شركاً أو ذريعة إليه هو ابن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨هـ) الذي انطوى مذهبه بعد وفاته ووفاة من تأثر به من تلامذته، كابن القيم المتوفى سنة (٧٥١هـ)، ومن بعده ابن أبي العز الحنفي المتوفى (٧٩٢هـ)، ثم اندثر مذهب ابن تيمية ما يقارب خمسة قرون، إلى أن جاء ابن عبد الوهاب في القرن الثاني عشر الهجري فأحيا مذهب ابن تيمية من جديد، وراح يكفّر المسلمين من أجل مسائل القبور، بل ذهب أبعد من ذلك، إذ حمل السلاح هو وشيعته وراح يذبّح المسلمين ويمعن في استحلال دمائهم وأموالهم وأعراضهم تطبيقاً لفتاوى ابن تيمية في مسائل القبور التي أعجب بها ابن عبد الوهاب.

فيا عجباً كيف تشنعون على الأشاعرة لأنهم لم يتابعوا ابن تيمية في أمر ابتدعه وشذ فيه، وهو اعتباره لمسائل القبور من مسائل العقيدة، وأنها تقدح في الإيمان والتوحيد وتفضي إلى الشرك!!

ثم لئن كان هذا التشنيع لازم للأشاعرة المتأخرين ممن جاؤوا بعد ابن تيمية وبلغهم فتاواه في مسائل القبور واعتباره لها من الشرك، فلم يقلدوه في ذلك، فكيف يلزم هذا التشنيع على الأشاعرة الذين سبقوا ابن تيمية، ولم يبلغهم نظريته المبتدعة في تقسيم التوحيد ولا ما ترتب عليها من مسائل خطيرة كمسائل القبور التي كفّر بها الناس، وشنّع هو وأتباعه على الأشاعرة لعدم متابعتهم له في ذلك؟ إن الله قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]، أفيبلغ ابن تيمية مبلغاً أكبر من رسل الله، الذين لا يؤاخذ المرء بشرائعهم إلا بعد أن يرسل أحدهم إلى المكلف ويبلغه ما يلزمه وما لا يلزمه؟! فكيف إذن ينكر ابن تيمية وأتباعه على غيره من الأئمة الذين سبقوه لعدم متابعتهم له فيما

ابتدعه من مسائل القبور؟! كأنهم على طريقة ومنهج اليهود في الاحتجاج في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [آل عمران: ٦٥].

ثم إن تشنيعكم على الأشاعرة لأنهم لم يدرجوا مسائل القبور في كتبهم ولم يعتبروها شركاً، أقول: إن هذا التشنيع والنكير لا يلزم الأشاعرة فحسب، إذ ليسوا هم وحدهم من تفرد بذلك، ولا وافقهم على ذلك الماتريدية وغيرهم من الفرق فحسب، بل معهم أيضاً السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم من أهل القرون الثلاثة المفضلة، فهؤلاء لم يعتبروا مسائل القبور شركاً[1]، ولا فهموا ذلك من الآيات والأحاديث التي يستدل ابن تيمية بها على ذلك، وقد بسطت ذلك في الكلام على الاستغاثة، وبينت أن كل الآيات التي استدل بها ابن تيمية على هذه المسألة لم يفهم أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أتباعهم ما فهمه؛ من أنها دالة على حرمة وشرك من يدعو الغائبين والأموات.

ومع الأشاعرة أيضاً أهل الحديث والحنابلة الذين يرتضيهم ابن تيمية ويعوّل على كتبهم في العقيدة؛ أمثال الدارمي وابن خزيمة وابن بطة وابن مندة والسجزي والطلمنكي وابن عبد البر والطحاوي وابن جرير الطبري وابن قدامة وابن خويز منداد والآجري وابن أبي عاصم وغيرهم، فكل هؤلاء لا تجد في كتبهم ما تجده في كتب ابن تيمية وأتباعه من تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية، ولن تجد عندهم أيضاً أن التبرك بالقبور شرك، وكذا السفر إليها أو الاستغاثة بها أو الطواف بها أو الذبح لها أو نحو ذلك من مسائل القبور، فتشنيعكم لازم لكل هؤلاء المحدثين والحنابلة.

بل على العكس ربما تجد في كتبهم جواز بعض مسائل القبور التي يرى ابن تيمية أنها شرك أو ذريعة إليه، فابن قدامة أجاز شد الرحال لزيارة القبور، وابن خزيمة كان حين يزور مقام السيد (علي الرضا) يظهر من الخشوع والتضرع ما

---

(١) نعم قد تجد رواية هنا أو هناك عن فلان أو فلان من السلف كره هذه المسألة أو تلك من مسائل القبور كراهة تنزيهية أو تحريمية على أكبر تقدير ولكن لا يصل إلى حد الحكم بالشرك أو الكفر كما يزعم ابن تيمية، كما أن هذا معارض بآثار كثيرة عن السلف أجازوا كثيراً من مسائل القبور التي حظرها ابن تيمية وجعلها شركاً أو ذريعة إليه.

يتعجب منه تلميذه ابن حبان ومن معه، وابن عبد البر أجاز الصلاة في المقابر، وهكذا مما هو مبين في موضعه. بل لن تجد في كتب هؤلاء المحدثين والحنابلة ذكراً لمسائل القبور قط لا من قريب ولا من بعيد، بل لدى الاستعانة بالحاسوب وبعد البحث عن كلمة (قبور) ولواصقها في الكتب التالية كانت النتيجة التالية:

فتعالوا بنا إلى كتاب (جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية) لأحد عتاة الوهابية التكفيريين وهو ابن قيصر الأفغاني، الذي ملأ كتابه شتماً وتكفيراً لكبار علماء الأمة -بما فيهم الحنفية الذي سمى كتابه باسمهم زوراً وبهتاناً- فضلاً عن عوامها من أجل مسائل القبور، فقد وردت كلمة (قبور) ولواصقها في كتابه هذا (١٠٢٣) مرة، ألفاً وثلاثاً وعشرين مرة، مع العلم أن هذا عدد الصفحات الواردة فيها هذه الكلمة، وفي كل صفحة تتكرر الكلمة ثلاث أو أربع مرات أو خمسة كما سبق الإشارة إليه، يعني صار المجموع تقريباً أربعة آلاف مرة وردت هذه الكلمة في هذا الكتاب لهذا الوهابي.

فقارن هذا العدد الذي يقدر بالآلاف الوارد في كتاب هذا الوهابي، مع العدد الذي أحصيناه في كتب عقائد السلف السابقة لكلمة (قبر) وكلمة (قبور) ولواصقهما وهو لا يتعدى (١٥٠)، مائة وخمسين مرة، وكلها واردة في عذاب القبر والبعث من القبور ونحو ذلك مما هو في غير محل النزاع.

فهل يحق بعد هذا أن يزعم ابن تيمية وأتباعه أنهم أتباع السلف مع هذه المخالفة الصارخة لمنهج السلف في مسائل القبور؟!

بل هل يحق لابن تيمية وأتباعه أن ينهى عن البدع التي لم تكن في عصر السلف كالمولد النبوي ونحوه، مع أن ما ابتدعه ابن تيمية في مسائل القبور يفوق بكثير بدعة المولد؟! إذ المولد عند القائل به لا يعدو أن يكون مباحاً أو مستحباً على أكبر تقدير، يجوز تركه ويجوز الإتيان به على كلا الحالين، وأما بدعة تقسيم التوحيد عند ابن تيمية فقد جعلها ابن تيمية وأتباعه من أوجب الواجبات، وأن من لم يعرف أقسام التوحيد فهو عنده أضل من أبي جهل!!!

فتأمل كيف ينكرون المولد وهو لا يتعدى أن يكون بدعة حسنة، ثم يعتبرون بدعتهم في تقسيم التوحيد وما بني عليها من أوجب الواجبات؟ أي أن بدعة ابن تيمية واجبة، ولكن بدعة غيره منكرة.....!!! فنعوذ بالله من الهوى.

ومن جهة أخرى فإن مسائل القبور التي بناها ابن تيمية على نظريته في تقسيم التوحيد ليست كبدعة المولد التي يجوز تركها ويجوز الإتيان بها، بل مسائل القبور عند ابن تيمية هي من الشرك الأكبر أو ذريعة إليه، ليس للمكلف أن يقربها أصلاً، ومن هنا راح ابن تيمية يوزع تهم الشرك والكفر على المسلمين مجاناً بسبب مسائل القبور، ليأتي من بعده ابن عبد الوهاب فيسفك دماء المسلمين من أجل مسائل القبور، وهو يحسب ذلك من أسّ الدين وأساس التوحيد وصلب عقائد السلف، مع أن كتب الإيمان والتوحيد والسنة التي دوّن فيها عقائد السلف، لم يرد فيها مسائل القبور المتنازع فيها، ولا للسلف علم بها من قريب ولا من بعيد، وهذه الإحصائية أكبر شاهد على ذلك.

ولو كانت مسائل القبور شركاً لنص عليه هؤلاء الأئمة أنفسهم في عين كتبهم السابقة التي دونوا فيها عقائد السلف، وبما أننا نظرنا في هذه الكتب (أي كتب عقائد السلف السابقة) فلم نجد فيها ذكراً لمسائل القبور وفقاً لإحصائياتنا السابقة؛ فيكون كل كلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب ومن تبعهما حول القبور: باطلاً، لأن تلك الكتب (كتب عقائد السلف) لم تنص عليه.

ولو سلمنا جدلاً أن التصوف مساوٍ لعبادة القبور -كما زعمتم- فهذا لا يضر، إذ (عبادة القبور) تقصدون بها مجموعة مسائل فقهية تتعلق بالقبور لا علاقة لها بالكفر والإيمان والشرك قط، وأول من جعلها مسائل عقائدية تستلزم الشرك هو ابن تيمية بعد أن ابتدع نظريته في تقسيم التوحيد، فإذا كان التصوف أمراً باطلاً بحجة أن الأئمة لم ينصوا عليه في كتب العقائد تلك، فأيضاً كلام ابن تيمية حول مسائل القبور هذه -التي جعلتم التصوف مساوياً لها- باطل للسبب ذاته وهو أن مسائل القبور لم يتكلم عليها الأئمة السابقون في الكتب السابقة نفسها، فانظر كيف سقط كلامهم بالحجج ذاتها التي يحتجون بها على خصومهم، فماذا بقي لهم بعد هذا؟ وماذا بقي لابن عبد الوهاب وشيعته من حجة

ليسفكوا بها دماء المسلمين من أجل مسائل القبور التي جعلوها شركاً يقدح في التوحيد، مع أن السلف الذين هم سادة التوحيد وأشد حرصاً عليه من أن يصيبه شرك أو بدعة -باعتراف السلفية- لم ينقل عنهم اعتبار مسائل القبور شركاً ولا ورد ذلك في الكتب التي دونت عقائدهم كالكتب السابقة التي أجرينا عليها الإحصاء السابق.

فهل بعد هذا يبقى شك في أن مسائل القبور التي أجرى من أجلها الوهابية سيولاً من الدماء هي مسائل فقهية لا علاقة لها بالتوحيد والإيمان والشرك والعقيدة؟

وأن أول من اعتبرها كذلك هو ابن تيمية في القرن الثامن الهجري، ومن بعده ابن عبد الوهاب في القرن الثاني عشر هجري؟!

وهنا نختم بتعليق أخير على كلام (د. سفر الحوالي) الذي ابتدأنا به الحالة الأولى لهذا الموضوع: وهو اتهام الأشاعرة بعدم اهتمامهم بالشرك الذي يعنون به مسائل القبور، حيث قال الحوالي في كتابه (منهج الأشاعرة في العقيدة):

(أما التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذكر له في كتب عقيدتهم إطلاقاً، ولا أدري أين يضعونه؟ أفي كتب الفروع؟ فليس فيها، أم يتركونه بالمرة؟ فهذا الذي أجزم به).

فتأمل هذا الكلام أو الاتهام للأشاعرة، ثم طبقه على كتب العقائد المسندة السابقة مثل كتب ابن خزيمة والدارمي والإمام أحمد والطبري وابن بطة والمروزي وابن عبد البر والطلمنكي ووو..... هل تشك في أن هذا الاتهام لازم أيضاً لهؤلاء بجامع أن كلاهما أي: الأشاعرة وهؤلاء الحنابلة والمحدثون لا تجد في كتبهم العقائدية مسائل القبور؟

فتكون النتيجة أنه لا الأشاعرة ولا الماتريدية ولا الصوفية ولا الحنابلة ولا المحدثون ولا السلف حققوا التوحيد الحقيقي الذي بعث به الرسل وهو توحيد الألوهية، وأن كل الأمة لم تهتم بقضايا الشرك، وإنما الذي اهتم بها وبيّنها هو ابن تيمية ومن بعده ابن عبد الوهاب، فتأمل كيف يتهم هؤلاء الأشاعرة باتهام

يلزم الأمة جمعاء سوى ابن تيمية ومن تبعه!!!! فهنيئاً لهم بابن تيمية وابن عبد الوهاب، وهنيئاً لنا بأمة الحبيب المصطفى ﷺ.

وهنا قد يأتي من يجادل منهم فيقول: إن تيمية قد استدل على مسائل القبور بأدلة من الكتاب والسنة فلا يضره عدم نص السلف عليها، فإن الحجة في الكتاب والسنة لا في آراء الرجال.

والجواب: إنكم نسيتم أنكم تشترطون فهم الكتاب والسنة بفهم السلف؟ فإذا تنكرتم لفهم السلف هاهنا فماذا بقي لكم من انتسابكم إلى السلف؟!! وما هي قيمة تبديعكم للمسلمين واتهامهم بمخالفة السلف إذا كنتم أنتم من أوائل المخالفين والمتنكرين لهم؟!

المطلب الرابع: حديث زيارة وتبرك بلال ﷺ بالقبر النبوي الشريف:

هذا عنوان مقال كتبه الجعفري السوسي على موقع روض الرياحين، وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان الا على الظالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ومولانا محمد نبينا الأمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا جزء صغير ذكرت فيه تخريج قصة زيارة بلال للقبر النبوي الشريف، وحققت درجته من الصحة والتضعيف، بما يشفي كل ذي لب عفيف، ومريد للحق وكل طريف، ولا أدعي أني من فرسان هذا الشأن، ولا وصلت الى أدنى فارس فضلاً عن غيره من الجهابذة الذين هم في هذا العلم من الأركان، ولكن لما رأيت الهمم تقاصرت عن التصدي لشبهات أهل التدليسات، وبدع أعداء السنة الغراء المحاربين لها بما أعطوا من قوة ومساندات، استعنت بالله وتوكلت عليه في تبيين ضلال هؤلاء، وكشف أخطائهم وزلاتهم لذوي الألباب والأذكياء، فبالله التوفيق، وإليه المرجع وبه التصديق:

أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق قال: أنبأنا أبو محمد بن الأكفاني أن عبد العزيز بن أحمد أن تمام بن محمد أن محمد بن سليمان أن محمد بن الفيض عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سليمان بن بلال بن أبي الدرداء حدثني أبي محمد بن سليمان عن أبيه سليمان بن بلال عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال:[1]

(لما دخل عمر بن الخطاب الجابية [2] سأل بلال أن يقدم الشام [3] ففعل ذلك قال: وأخي أبو رويحة الذي آخى بينه وبيني رسول الله ﷺ فنزل [4] داريا [5] في خولان، [6] فأقبل هو وأخوه إلى قوم من خولان فقال لهم: قد جئناكم خاطبين [7] وقد كنا كافرين فهدانا الله، ومملوكين فأعتقنا الله، وفقيرين فأغنانا الله، فأن تزوجونا فالحمد لله، وأن تردونا فلا حول ولا قوة إلا بالله، فزوجوهما، ثم إن بلالاً رأى في منامه النبي ﷺ وهو يقول له: ((**ما هذه الجفوة يا بلال؟ أما آن لك أن تزورني يا بلال؟**)) فانتبه حزيناً وجلاً خائفاً، فركب راحلته وقصد المدينة، فأتى قبر النبي ﷺ فجعل يبكي عنده ويمرغ وجهه عليه، وأقبل الحسن والحسين فجعل يضمهما ويقبلهما، فقالا له: "يا بلال نشتهي نسمع أذانك الذي كنت تؤذنه لرسول الله ﷺ في السحر" ففعل، فعلا سطح المسجد فوقف موقفه الذي كان يقف فيه فلما أن قال: "الله أكبر.. الله أكبر " ارتجت المدينة، فلما أن قال: "أشهد أن لا إله إلا الله" زاد تعاجيجها [8] فلما أن قال: "أشهد أن محمداً رسول الله" خرج العواتق من خدورهن فقالوا: "أبعث رسول الله ﷺ؟!" فما رئي يوم أكثر باكياً ولا باكية بعد رسول الله ﷺ من ذلك اليوم).[9]

---

(١) الخبر في أسد الغابة (١/ ٢٤٤) ترمة بلال بن رباح.

(٢) الجابية: قرية من أعمال دمشق.

(٣) كذا بالأصل والمعنى مضطرب وعبارة أسد الغابة: (سأله بلال أن يقره بالشام) وهي أظهر.

(٤) في أسد الغابة: فنزلا.

(٥) داريا: قرية كبيرة من قرى دمشق بالغوطة بالأصل (دارنا) والصواب ما أثبت عن أسد الغابة (معجم البلدان).

(٦) خولان: قبيلة عربية نزلت بمصر والشام فحملت أنسابهم.

(٧) الزيادة هنا والتي قبلها عن أسد الغابة

(٨) في أسد الغابة: زادت رجتها.

(٩) تاريخ دمشق (١٣٦/٧).

وأخرجه أيضاً ابن الاثير في أسد الغابة ط الفكر (٢٤٤/١)، ومحمد بن الفيض الغساني في أخباره وحكاياته (٧٥/٤٥/١) والحافظ ابن الأثير في ترجمة بلال بن رباح (٤٩٣/٤١٥/١) وفي ترجمة أبو رويحة الخثعمي (٥٨٩٤/١١٠/٦) والحافظ ابن عساكر في ترجمة إبراهيم بن محمد بن سليمان (٤٩٣/١٣٦/٧) وفي ترجمة خالد بن رباح (١٨٧٠/٢١/١٦) والحافظ أبو أحمد الحاكم في الجزء الخامس من فوائده، والإمام الذهبي في السير من طريق أبي أحمد الحاكم في ترجمة بلال بن رباح (٧٦/٣٥٨/١) وقال: (إسناده لين، وهو منكر)، وفي تاريخ الإسلام (٣٧/٦٧/١٧) في ترجمة إبراهيم بن محمد بن سليمان الشّاميّ، وقال: (إسناده جيّد ما فيه ضعيف، لكنّ إبراهيم مجهول)، وفي ترجمة بلال (٢٠٥/٣) والحافظ ابن حجر في الإصابة من طريق أبي أحمد (١٢٢/٧) والحافظ المزي في تهذيب الكمال (٢٨٩/٤) وقال: (لم يؤذّن لأحد بعد النبيّ ﷺ إلا مرة واحدة، في قدمةٍ قدمها المدينة لزيارة قبر النبيّ ﷺ، وطلب إليه الصحابة ذلك فأذن، ولم يتم الأذان)، وأخرجها الحافظ أبو نعيم في معرفة الصحابة في ترجمة خالد بن رباح (٢٤٣٦/٩٤٣/٢) والحافظ ابن مندة في ترجمة خالد بن رباح (٤٦٦/١) وذكرها الحافظ أبو محمد عبد الغني المقدسي في الكمال في ترجمة بلال، وغير هؤلاء.

- الكلام على إسناد الرواية:

١- أبو الدرداء: هو صاحب رسول الله ﷺ اسمه: عويمر الأنصاري.

٢- أم الدرداء: هي الصغرى زوجة أبي الدرداء، اسمها هجيمة، وقيل: جهيمة الأوصابية الحميرية، من الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام، توفيت: عام (٨١ هـ) روت عن زوجها أبي الدرداء، وروى عنها خلق كثير منهم سليمان بن بلال بن أبي الدرداء، ذكر ذلك ابن عساكر كما سيأتي، وهي ثقة فقيهة جليلة.

٣- سليمان بن بلال بن أبي الدرداء:

قال الحافظ ابن عساكر في تاريخه في ترجمته: (روى عن جدته أم الدرداء وأبيه بلال، روى عنه ابنه محمد بن سليمان وأيوب بن مدرك الحنفي).[1] وذكر له حديثاً، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

---

(١) تاريخ الذهبي (٢٠٤/٢٢) في ترجمته (٢٦٥٤)

قلت: وثقه الذهبي عندما ذكر الرواية المتقدمة في تاريخه في ترجمة إبراهيم بن محمد بن سليمان الشّاميّ، وقال: (إسناده جيّد ما فيه ضعيف، لكنّ إبراهيم مجهول). [1] وهو توثيق لجميع رواة السند أيضاً.

وقد أخطأ (ابن عبد الهادي) خطأ فاحشاً في كتابه (الصارم المنكي) حيث قال: (سليمان بن بلال فإنه رجل غير معروف، بل هو مجهول الحال قليل الرواية، لم يشتهر بحمل العلم ونقله، ولم يوثقه أحد من الأئمة فيما علمناه، ولم يذكر له البخاري ترجمة في كتابه، وكذلك ابن أبي حاتم، ولا يعرف له سماع من أم الدرداء). [2]

فالجواب عليه من وجوه:

أولا قوله: (غير معروف ...إلخ) بل هو معروف عندنا وليس بمجهول، فقد روى عنه اثنان ووثقه الذهبي، فزالت عنه بذلك الجهالة، قال ابن جماعة: (الثاني مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً، وهو المستور، والمختار قبوله، وقطع به سليم الرازي، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة في من تقادم عهدهم وتعذرت معرفتهم).

ثانياً: قوله: (ولم يوثقه أحد من الأئمة فيما علمناه) بل وثقه الذهبي كما سبق.

ثالثاً: قوله: (ولا يعرف له سماع من أم الدرداء) تقدم أن ابن عساكر ذكر في تاريخه في ترجمته: (أنه يروي عن جدته أم الدرداء، وزيادة على هذا، تكفي المعاصرة كما هو مذهب مسلم). [3]

فإذا علمت هذا فقول الألباني: (هو مجهول العين وما في الأصل مجهول الحال. [4]

-أي: عند ابن عبد الهادي- لعله خطأ مطبعي أو سبق قلم من المؤلف) فهذا الخطأ للألباني أشنع وأفظع من خطأ ابن عبد الهادي.

---

(١) تاريخ الذهبي: (٣٧/٦٧/١٧).

(٢) الصارم المنكي (ص:٣٢).

(٣) تاريخ ابن عساكر: (٢٠٤/٢٢) في ترجمته (٢٦٥٤)

(٤) الدفاع عن الحديث للألباني (ص:٩٨)

وقال ابن عبد الهادي في (الصارم المنكي):

(ونحن نطالب المستدل بروايته والمحتج بخبره فنقول له: من وثقه من الأئمة واحتج بحديثه من الحفاظ، أو أثنى عليه من العلماء، حتى يصار إلى روايته ويحتج بخبره ويعتمد على نقله؟). [1]

الجواب:

قد تقدم أن الذهبي وثقه، وأما من احتج به فكثيرون، منهم: أبو أحمد الحاكم، وابن الأثير، والإمام النووي، وعبد الغني المقدسي، وأبو بكر الحصني، وابن الضياء وغيرهم كما سيأتي.

٤- محمد بن سليمان بن بلال بن أبي الدرداء، أبو سليمان، الأنصاري:

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: [2]

محمد بن سليمان بن بلال بن أبى الدرداء أبو سليمان روى عن أمه عن جدتها عن النبي ﷺ، روى عنه سليمان بن شرحبيل وهشام ابن عمار سمعت أبي يقول ذلك، حدثنا عبد الرحمن قال: وسألت أبى عنه فقال: ما بحديثه بأس.

وذكره مسلم في الكنى (٣٧١/١) وأبو بشر الدولابي (٥٩٨/٢)، والحاكم أبو أحمد، وابن عساكر (١١٥/٥٣)، وابن مندة في الكنى (٣٨٨/١) والذهبي في الكنى له، برقم (٢٨٤)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير (٩٨/١) برقم (٢٧٤) طبعة دار الفكر، بتحقيق السيد هاشم الندوي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وهذا يعني انه محتمل الحديث كما نص على ذلك البخاري نفسه، وذكره ابن حبان في الثقات (٤٣/٩ برقم ١٥٠٨٥) طبعة دار الفكر الطبعة الأولى، (١٣٩٥ - ١٩٧٥)، بتحقيق السيد شرف الدين أحمد. وذكره صاحب كتاب: (الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة) (٣١٨/٨) وذكره غير هؤلاء، ولم يجرحه أحد من أهل العلم المعتمدين في هذا الشأن.

ونقول: لا أظن أن كل هذه التوثيقات خفيت عليه حتى قال ما قال! وإنما أراد بذلك التدليس والتضليل، وحب الشيء يعمي ويصم، وهذا ليس بغريب ممن

---

(١) الصارم المنكي (ص:٣٢).

(٢) (٧ / ٢٦٧) برقم (١٤٦٠) طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى (١٢٧١ - ١٩٥٢).

يحكم الهوى على الهدى، فإن من تتبع كتبه وجد فيها من المغالطات والخروقات الكثيرة ما لا حصر له، وذلك كله لأغراض مذهبية مقيتة.

٥- إبراهيم بن محمد بن سليمان بن بلال بن أبي الدرداء أبو اسحاق:

قال الحافظ ابن عساكر في تاريخه (١٣٦/٧) في ترجمته: روى عن أبيه روى عنه محمد بن الفيض ... ثم قال بعد أن ساق هذه الرواية: قال أبو الحسن محمد بن الفيض توفي إبراهيم بن محمد بن سليمان سنة (٢٣٢هـ).

قال الإمام الذهبي في الميزان (٦٤/١) في ترجمته: فيه جهالة، حدث عنه محمد ابن الفيض الغساني.

وتبعه ابن حجر في اللسان (٣٥٩/١) إلا أنه زاد: (ترجم له ابن عساكر ثم ساق من روايته، عن أبيه، عن جده، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء في قصة رحيل بلال إلى الشام، وفي قصة مجيئه إلى المدينة وأذانه بها وارتجاج المدينة بالبكاء لأجل ذلك، وهي قصة بينة الوضع..!!!).

قلت: أي: موضوعة على حسب قول ابن حجر رحمه الله وسيأتي بيان عدم صحة ذلك القول بالوضع من كتاب ابن حجر نفسه.

وقد ذكره الحاكم أبو أحمد في (الكنى) وقال: كناه لنا محمد بن الفيض وأرَّخ محمد بن الفياض وفاته سنة (٢٣٢هـ).

٦- محمد بن الفيض بن محمد بن الفياض أبو الحسن الغساني الدمشقي:

ثقة، وثقه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء فقال:

(محمد بن الفيض بن محمد بن الفياض المحدث المعمر المسند، أبو الحسن الغساني الدمشقي، ولد سنة (٢١٩هـ)، وحدث عن صفوان بن صالح المؤذن وهشام بن عمار وإبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، ودحيم ومحمد بن يحيى بن حمزة، والوليد بن عتبة وأحمد بن أبي الحواري، وجده محمد بن فياض، وأحمد بن عاصم الأنطاكي وعدة.

حدث عنه موسى بن سهل الرملي مع تقدمه وأبو عمر بن فضالة وجمح بن القاسم وأبو سليمان بن زبر ومحمد بن سليمان الربعي وأبو بكر بن المقرئ وأبو

أحمد الحاكم وآخرون. وهو صدوق إن شاء الله، ما علمت فيه جرحاً، مات في شهر رمضان سنة (٣١٥هـ)، وكان صاحب حديث ومعرفة..).[1]

قال ابن السبكي: (مدار هذا الإسناد عليه، فلا حاجة إلى النظر في الإسنادين اللذين رواه ابن عساكر بهما وإن كان رجالهما معروفين مشهورين).

قلت: ولا حاجة لنا إلى النظر في جميع رواة السند فقد وثقهم الامام الحافظ الذهبي جميعاً إلا إبراهيم بن محمد بن سليمان بن بلال ابن أبي الدرداء أبو اسحاق قال: إنه مجهول، وذلك عندما ذكر هذه الرواية في تاريخه (٣٧/٦٧/١٧) في ترجمة إبراهيم بن محمد بن سليمان الشّامي، وقال: (إسناده جيّد ما فيه ضعيف، لكنّ إبراهيم مجهول).

والجواب على هذا من وجوه:

أولاً: اعلم أن العلماء اختلفوا في قبول رواية المجهول، وهو على ثلاثة أقسام:

مجهول العين، ومجهول الحال ظاهراً وباطناً، ومجهول الحال باطناً.

القسم الأول: مجهول العين، وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد كما هنا. وفيه أقوال:

الأول: وهو قول الجمهور؛ أنه لا يقبل.

والثاني: إن زكّاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قُبل وإلا فلا، وهو اختيار أبي الحسن بن القطان في كتاب (بيان الوهم والإيهام).

والثالث: إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل؛ كابن مهدي ويحيى بن سعيد ومن ذكر معهما واكتفينا في التعديل بواحد قُبل وإلا فلا.

والرابع: إن كان مشهوراً -في غير العلم- بالزهد أو النجدة قُبل وإلا فلا وهو قول ابن عبد البر.

والخامس: يقبل مطلقاً، وبه قال أبو حنيفة وابن حبان؛ فذهب ابن حبان إلى أن كل من روى عنه راوٍ مشهور قد ارتفعت جهالة عينه وكل من ارتفعت جهالة

---

(١) في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٢٧).

عينه ولم يعرف فيه جرح فهو عدل، أي: أن جهالة الحال ترتفع مع جهالة العين إذا لم يعرف فيه جرح للعلماء.

وذهب الحنيفة ومن معهم إلى قبول روايته مطلقاً؛ لأنهم لم يشترطوا في الرواة مزيداً على الإسلام.

قال الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة -رحمه الله- في تعليقه على كتاب (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) للكنوي رحمه الله: (وعلى هذا، فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل أولى من اعتباره من باب التجهيل، وهو الذي مشى عليه جمهور كبار الجهابذة المتأخرين).

وفي كتاب (الجرح والتعديل): باب: (في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقوّيه وعن المطعون عليه أنها لا تقوّيه):

حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقوّيه؟ قال: (إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه).

وحدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتَكلم فيه، والتعجب فتعلقوا عنه روايته.[1]

إذاً: فثبت بهذا أن (إبراهيم) هذا عدل عند ابن حبان والحنفية وطائفة من أهل العلم.

ثانياً: ومع أن الجمهور خالفوا هذا المذهب، وقالوا: لا نقبل رواية المجهول حتى يوثق، فقد قبل الحفاظ رواية إبراهيم هذا، واستشهدوا بها وجودوا إسنادها، ونذكر منهم:

١- الحافظ بن الأثير في (أسد الغابة)[2] حيث أخرجها بإسناده مستشهداً بها على صحبة أبو رويحة الخثعمي فقال: أبو رويحة عبد الله بن عبد الرحمن الخثعمي، أخو بلال بن رباح، آخى رسول الله ﷺ بينهما، له صحبة، نزل الشام،

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج ٢/ ص ٣٦).

(٢) أسد الغابة (١١٠/٦) (٥٨٩٤).

ولست أقف على اسمه ونسبه، قاله أبو موسى عن الحاكم أبي أحمد. قال أبو موسى: وقد ذكره أبو عبد الله -يعني ابن منده- وقال: هو أخو بلال، له صحبة.

أخبرنا محمد بن أبي الفتح بن الحسن الواسطي النقّاش، أخبرتنا زينب بنت عبد الرحمن الشعري، أخبرنا زاهر الشحامي، أخبرنا أبو سعد، أخبرنا الحاكم أبو أحمد، أخبرنا أبو الحسن محمد بن الفيض الغساني، أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سليمان بن بلال، عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: لما رحل عمر بن الخطاب من فتح بيت المقدس فصار إلى الجابية، سأله بلال أن يقره بالشام ففعل ذلك.

قال: وأخي أبو رويحة آخى بيني وبينه رسول الله ﷺ؟ فنزل داريا في خولان، فأقبل هو وأخوه إلى حي من خولان فقالا لهم: أتيناكم خاطبين، قد كنا كافرين فهدانا الله تعالى، ومملوكين فأعتقنا تعالى، وفقيرين فأغنانا الله تعالى، فإن تزوجونا فالحمد لله، وإن تردّونا فلا حول ولا قوة إلا بالله، فزوجوهما.

أخرجه أبو موسى وقال: أورده أبو عبد الله في كتاب (الكنى) وليس فيما عندنا من نسخ كتاب أبي عبد الله في الصحابة في الكنى ترجمة لأبي رويحة، فإن كان أبو عبد الله صنف كتاباً في الكنى ولم نره فيمكن، فاستشهاد ابن الأثير واستدلاله بهذه القصة على صحبة (أبو رويحة) دليل واضح على قبوله لها وصحتها.

ويفهم من كلامه أيضاً: أن أبا أحمد الحاكم شيخ الإمام أبي عبد الله الحاكم قد أثبت صحبة (أبا رويحة الخثعمي) من هذه الطريق، أي: طريق (إبراهيم بن محمد بن سليمان) وهذا دليل منه على قبول روايته هذه التي ينكرها بعض المعاصرين تبعاً لأخطاء بعض العلماء المتقدمين.

٢- الحافظ عبد الغني في كتابه (الكمال) في ترجمة سيدنا بلال حيث قال: (لم يؤذن لأحد بعد النبي ﷺ فيما روي إلا مرة واحدة، في قدمة قدمها المدينة لزيارة النبي ﷺ، طلب إليه الصحابة ذلك فأذن ولم يتم الأذان).

٣- الحافظ السبكي في (شفاء السقام)[1]، حيث قال: (روينا ذلك بإسناد جيد وهو نص في الباب، ...) ثم ذكر الأثر، وتكلم على رواته، ثم قال: (وليس اعتمادنا في الاستدلال بهذا الحديث على رؤيا المنام فقط، بل على فعل بلال، وهو صحابي لا سيما في خلافة عمر ﵁ والصحابة متوافرون ولا يخفى عنهم هذه القصة.

ومنام بلال ورؤياه للنبي ﷺ الذي لا يتمثل به الشيطان، وليس فيه ما يخالف ما ثبت في اليقظة، فيتأكد به فعل الصحابي).

٤- الشوكاني في (نيل الأوطار) [2] حيث قال: (وقد رويت زيارته ﷺ عن جماعة من الصحابة؛ منهم بلال عن ابن عساكر بسند جيد، وابن عمر عند مالك في الموطأ وأبو أيوب عند أحمد، وأنس ذكره عياض في الشفاء، وعمر عند البزار، وعلي ﵇ عند الدارقطني وغير هؤلاء، ولكنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لذلك إلا عن بلال؛ لأنه روى أنه رأى النبي ﷺ وهو بداريا يقول له: ((**ما هذه الفجوة يا بلال؟ أما آن لك أن تزورني؟**)) روى ذلك ابن عساكر).

وقوله في (الفوائد المجموعة ص: ٤٠): (لا أصل له). مع ما هنا بيِّن التناقض، وغالب الظن أنه من زيادات النسخ وأصحاب التحريف.

٥- الإمام النووي في (تهذيب الاسماء) (١/١٤٤) حيث قال:

وكان بلال يؤذن لرسول الله ﷺ في حياته سفراً وحضراً، وهو أول من أذن في الإسلام. ولما توفي رسول الله ﷺ ذهب إلى الشام للجهاد، فأقام بها إلى أن توفي، وقيل: إنه أذن لأبي بكر الصديق، ﵁ مدته، وأذن لعمر ﵁ مرة حين قدم عمر الشام، فلم يُرَ باكٍ أكثر من ذلك اليوم، وأذن في قدمة قدمها إلى المدينة لزيارة قبر رسول الله ﷺ طلب ذلك منه الصحابة، فأذن ولم يتم الأذان).

---

(١) شفاء السقام في زيارة خير الأنام - السبكي (ص٣٩)

(٢) نيل الأوطار (١٥٦/٥) طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

٦- أبو بكر الحصني ـ ردّه على ابن تيمية في كتابه (دفع شبه من شبه وتمرد).[(١)]

٧- ابن الضياء في تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام:[(٢)] فقال بعد أن ذكر القصة: ذكره ابن عساكر في ترجمة بلال.

وليس الاعتماد في الاستدلال بهذا الحديث على رؤيا المنام فقط، بل على فعل بلال وهو صحابي لا سيما في خلافة عمر ﷺ والصحابة متوافرون ولا تخفى عنهم هذه القصة فسفر بلال لم يكن إلا للزيارة والسلام على النبي ﷺ.

٨- السمهودي في (خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى).[(٣)] في الباب الثاني في (فضل الزيارة والمسجد النبوي ومتعلقاتهما)، الفصل الأول حيث قال:

(وروى ابن عسكر بسند جيد عن أبي الدرداء ﷺ قصة نزول بلال بن رباح بداريا...).

٩- محمد يوسف الصالحي الشامي في (سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد):[(٤)] حيث قال: وروى ابن عساكر بسند جيد عن بلال أنه... الأثر.

١٠- أبو أحمد الحاكم، حيث أثبت صحبته، كما سبق عند ابن الأثير، وأبو نعيم الاصبهاني وغيرهم، ونكتفي بهؤلاء الحفاظ، رحمهم الله جميعاً ورضي عنهم، فهم الحجة على غيرهم من المتأخرين وأعلم منهم في هذا المجال قطعاً.

ثالثاً: قول الحافظ بن حجر العسقلاني: (أنها قصة بينة الوضع) قول غريب وعجيب، ولو أنه أنكر متنها فقط لكان أخف، وأما الحكم عليها بالوضع فهو مخالف لقواعد الاصطلاح، ويجاب عنه: بأنه سبق قلم من الحافظ -رحمه الله- لا يتابع عليه، لأنه مناقض لكلام الحافظ ابن حجر نفسه في (اللسان)، لأن القصة ليس في إسنادها وضّاع، حتى يحكم عليها بالوضع.

(١) (ص ١٠٣ - ١٠٤) طبعة المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، بتحقيق محمد زاهد بن الحسن الكوثري.
(٢) تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام (١/ ٣٨٠)
(٣) خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى (١/ ٣٥٥).
(٤) سيرة خير العباد (١٢/ ٣٥٩).

رابعاً: قد اغتر كثير من الطلبة بقول الحافظ هذا، وكذا قول الذهبي (إسناده لين وهو منكر) مع أنه قال أيضاً: (إسناده جيد ما فيه ضعيف، لكن إبراهيم مجهول).

فيجاب بأن قوله: (إسناده لين) راجع الى (إبراهيم أبو إسحاق) الذي قال فيه: بأنه مجهول، جمعاً بين قوليه، فتجويده الإسناد مع قوله: ما فيه ضعيف واضح جداً، وقوله: لكن إبراهيم مجهول.. هو المقصود بالتليين، وقد تقدم أنه مقبول عند الحفاظ الذين هم حجة على الذهبي وغيره

فثبت ولله الحمد أن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن إلال بن أبي الدرداء قد قبل الحفاظ روايته هذه في كتبهم لأنها مرتبطة بإثبات صحبة أبو رويحة الخثعمي، ونفيها يوقعهم في حرج شديد كما حدث للحافظ في الإصابة حيث لم يتكلم عن هذا الإسناد كما فعل في اللسان، بل حاول إثبات صحبته من طريق آخر فلم يجد، فقال: (أبو رويحة الخثعمي: آخى النبي ﷺ بينه وبين بلال المؤذن، ويقال: اسمه: عبد الله بن عبد الرحمن الخثعمي).

وأبو رويحة لم يسند عن النبي ﷺ حديثاً، ثم ساق من طريق محمد بن إسحاق قال: آخى رسول الله ﷺ بين أصحابه، فكان بلال مولى أبي بكر مؤذن رسول الله ﷺ وأبو رويحة عبد الله بن عبد الرحمن الخثعمي أخوين، فلما دوّن عمر الديوان بالشام قال لبلال: إلى من تجعل ديوانك؟ فقال: إلى أبي رويحة، لا أفارقه أبداً؛ للأخوة المذكورة، فضمه إليه وضم ديوان الحبشة إلى خثعم لمكان بلال، فهم مع خثعم بالشام إلى اليوم.

وقال أبو أحمد الحاكم: له صحبة ولست أقف على اسمه.

قال أبو موسى: وقد ذكره أبو عبد الله بن منده في (الكنى) وليس فيما عندنا من كتابه في الصحابة، ثم ساق من طريق أبي أحمد الحاكم قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن الفييص الغساني حدثنا إبراهيم بن محمد بن سليمان عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: لما رجع عمر من فتح بيت المقدس وسار إلى الجابية سأله بلال أن يقره بالشام ففعل، فقال: وأخي أبو رويحة آخى بيننا النبي ﷺ، فنزل داريا في بني خولان، فأقبل هو وأخوه إلى حي من خولان فقال:

أتيناكم خاطبين قد كنا كافرين فهدانا الله تعالى، ومملوكين فأعتقنا الله تعالى، وفقيرين فأغنانا الله تعالى، فإن تزوجونا فالحمد لله وإن تردونا فلا حول ولا قوة إلا بالله فزوجوهما. وقال أبو عمر: روي عن أبي رويحة قال: أتيت النبي ﷺ فعقد لي لواء وقال: ((**أُخرج فناد من دخل تحت لواء أبي رويحة فهو آمن**)).

قلت (الحافظ): وهذا تقدم في ترجمة ربيعة بن السكن وفرق أبو موسى بين الفزعي والخثعمي، وتعقبه ابن الأثير بأن الفزع بطن من خثعم وهو الفزع بن شهران بن عفرس بن حلف بن أفتل وهو خثعم، وفاته أن الأول اسمه ربيعة بن السكن وأخو بلال اسمه عبد الله بن عبد الرحمن، وقد ذكرت في ترجمته ما يدل على أنه غير من آخى النبي ﷺ بينه وبين بلال.

وقد أورد ابن عساكر حديث الفزعي في ترجمة الخثعمي، فكأنهما عنده واحد -والله أعلم- وممن استشهد به أيضاً على صحبة أبي رويحة الإمام الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة) [(١)] في ترجمة خالد بن رباح.

فرواها من طريق محمد بن سليمان، ومن طريقين آخرين يقوي بعضها بعضاً مختصرة.

ومثله الحافظ أبو عبد الله بن مندة في (معرفة الصحابة) أيضاً [(٢)] في ترجمة خالد بن رباح، رواها من عدة طرق مختصرة أيضاً، وبهذا نعلم أن الذين جودوا إسنادها قد وقفوا على هذه الحقائق الخفية وهي قبول إبراهيم أبو إسحاق.

خلاصة ما سبق:

المشكل في الحديث (إبراهيم أبو إسحاق بن محمد بن سليمان) وهو مقبول عند الحفاظ المتقدمين، وهم أعلم بحاله من الذهبي وابن حجر المتأخرين الذين لم يعرفوه، ومن علم حجةٌ على من لم يعلم، ولا يسعنا في هذا إلا أن نتبع السلف ونترك الخلف، فقولهم مقدم على قول الحافظين، والله يهدي من يشاء إلى سبيل الحق والهدى. فالحديث مقبول وليس بمردود.

---

(١) معرفة الصحابة (٩٤٣/٢).

(٢) معرفة الصحابة (٤٦٥/١).

المطلب الخامس: حكم البناء على القبور عند المذاهب الأربعة:

أصل المسألة ما ورد عن جابرٍ ﷺ قال: (نهى رسول اللّه ﷺ أن يجصّص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه).[1]

وقد تكلم علماء الإسلام عن البناء على القبور من عدة جوانب:

الجانب الأول: المقصود بالبناء على القبر: وقد ذكر العلماء في ذلك احتمالين:

الأول: أن يكون المقصود بالنهي عن البناء على القبر أي: رفعه وتشييده، وهذا قول لبعض العلماء.

الثاني: أن يكون المراد: البناء حول القبر لا بناء نفس القبر، وهذا ما نص عليه الأكثر، وهو الذي يفهم من كلام جمهور الفقهاء، لأنهم يعللون بالتضييق، ولأن منهم من صرح بكراهة البناء على القبر مطلقاً، وجعل الخلاف إنما هو في البناء حول القبر.

وفي ذلك يقول الإمام العراقي في شرح الترمذي:

(يحتمل أنّ المراد: البناء على نفس القبر ليرفع عن أن ينال بالوطء كما يفعله كثير من النّاس، أو أنّ المراد: النّهي أن يتّخذ حول القبر بناء كمتربة أو مسجد أو مدرسة ونحو ذلك. قال: وعليه حمله النّوويّ في شرح المهذّب، قال الشّافعيّ والأصحاب: (يستحبّ أن لا يزاد القبر على التّراب الّذي أخرج منه لهذا الحديث لئلا يرتفع القبر ارتفاعاً كثيراً).[2]

وقال العلامة الحطاب المالكي في (مواهب الجليل): قال ابن رشد:

(البناء على القبر على وجهين:

أحدهما: البناء على نفس القبر. والثّاني: البناء حواليه، فأمّا البناء على القبر فمكروه بكلّ حالٍ، وأمّا البناء حواليه فيكره ذلك في المقبرة من ناحية التّضييق فيها على النّاس، ولا بأس به في الأملاك).

الجانب الثاني: مكان القبر:

---

(١) رواه مسلم (٦٦٧/٢) (٩٧٠) باب النهي عن تجصيص القبر وأن يبنى عليه.

(٢) نقلا عن حاشية الإمام السّيوطيّ على سنن النسائي.

وله ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون الأرض موقوفة أو مسبّلة -والمراد بالمسبلة: هي التي اعتاد أهل البلد الدفن فيها- فيحرم البناء في الموقوفة اتفاقاً وفي المسبلة على الصحيح.

قال العلامة الحطاب المالكي -رحمه الله- في (مواهب الجليل): (وأمّا الموقوف كالقرافة -مقبرة معروفة- الّتي بمصر فلا يجوز فيها البناء مطلقاً، ويجب على وليّ الأمر أن يأمر بهدمها حتّى يصير طولها عرضاً وسماؤها أرضاً. أي: يسويها بالأرض فلا يبقى إلا ما أذن به الشرع؛ وهو أن ترفع قدر شبر).

وقال الإمام العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي -رحمه الله- في (الفتاوى الفقهية الكبرى):

(المعتمد كما جزم به النّوويّ في (شرح المهذّب) حرمة البناء في المقبرة المسبّلة، فإن بني فيها هدم، ولا فرق في ذلك بين قبور الصّالحين والعلماء وغيرهم ... والمراد بالمسبّلة كما قاله الإسنويّ وغيره الّتي اعتاد أهل البلد الدّفن فيها أمّا الموقوفة والمملوكة بغير إذن مالكها فيحرم البناء فيهما مطلقاً قطعاً).

الثانية: أن يكون البناء في أرض مملوكة للباني، ولهذه الحالة صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون المدفون من أهل الصلاح، فلا يكره عمارة القبر، قال الإمام النووي -رحمه الله- في الروضة: (يجوز للمسلم والذمي الوصية لعمارة المسجد الأقصى وغيره من المساجد، ولعمارة قبور الأنبياء، والعلماء، والصالحين، لما فيها من إحياء الزيارة، والتبرك به).

وقال العلامة ابن عابدين في حاشيته: وفي الأحكام عن جامع الفتاوى:

(وقيل: "لا يكره البناء إذا كان الميّت من المشايخ والعلماء والسّادات"، قلت: لكن هذا في غير المقابر المسبّلة كما لا يخفى)، وبهذا أفتى جماعة كثيرة من علماء المالكية والشافعية المتأخرين.

الصورة الثانية: أن يكون المدفون من عامة الناس، فيكره البناء ولا يحرم، قال الإمام النووي -رحمه الله- في شرح مسلم: وأمّا البناء عليه؛ فإن كان في ملك الباني فمكروه، وإن كان في مقبرة مسبّلة فحرام.

وقال العلامة الحطاب المالكي -رحمه الله- في (مواهب الجليل): (وأمّا الخلاف في بناء البيوت عليها -أي: القبور- إذا كانت في غير أرضٍ محبسةٍ وفي المواضع المباحة وفي ملك الإنسان فأباح ذلك ابن القصّار، وقال غيره: ظاهر المذهب خلافه).

وقد سئل الإمام ابن رشد المالكي -رحمه الله- عن قبرٍ علا بناؤه نحو العشرة أشبارٍ وأزيد؛ هل يجب هدمه وتغيّر بدعته؟

فأجاب: إن كان البناء على نفس القبر فلا يجوز ويهدم، وإن لم يكن إلا حواليه كالبيت يبنى عليه فإن كان في ملك الرّجل وحقّه فلا يهدم عليه.[1]

وقال العلامة ابن مفلح الحنبلي في (الفروع): (ويكره البناء عليه، وأطلقه أحمد والأصحاب، لاصقه أو لا -أي: لا فرق بين أن يكون البناء ملاصقاً للقبر أو غير ملاصق- وذكر صاحب المستوعب والمحرّر: لا بأس بقبّةٍ وبيتٍ وحصيرةٍ في ملكه)، ونص على مثل ذلك الإمام المرداوي في الإنصاف).

الحالة الثالثة: أن يوجد البناء على القبر ويُجهل حال الأرض هل هي موقوفة أو مملوكة؟ فتحمل على المملوكة تحسيناً للظنّ بالمسلمين؛ وفي ذلك يقول الشيخ سليمان الجمل نقلاً عن الرملي: (لا إشكال في أنّه لا يجوز هدم ما يوجد من الأبنية بالقرافة، حيث لم يعلم وضعه على وجهٍ غير سائغٍ شرعاً).

وقال الشيخ سليمان الجمل أيضاً: واعلم أنّه لو وجد بناء على قبرٍ في مقبرةٍ جرت عادة أهل البلد بالدّفن فيها، وشكّ هل حدث بعد جريان عادتهم بذلك، فالوجه الّذي لا يجوز غيره أنّه لا يجوز هدمه ولا التّعرّض له؛ لأنّ الأصل احترامه ووضعه بحقٍّ، ولعلّه حصل فيها قبل أن تصير مقبرة لأهل البلد، وإن علم أنّه حدث بعد جريان عادتهم بالدّفن فيها فهو مسألة جواز الهدم؛ لأنّه حدث بعد تعلّق حقّ المسلمين بها، واستحقاق كلّ واحدٍ الدّفن في أيّ موضعٍ منها وصيرورتها مقبرة لهم، فيكون موضوعاً بغير حقٍّ نعم إن علم حدوثه بعد جريان عادتهم بما ذكر، لكن شكّ هل حكم حاكم بجوازه؟ فهل يمتنع هدمه؟ فيه نظر، والأوجه الامتناع، فليُتَأمّل...

---

(١) انظر مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للعلامة الحطاب المالكي رحمه الله (ص٣٤٥).

وبهذا يعلم أن البناء حول القبر إن كان في ملك الباني أو في ملك شخص آخر قد أذن بالبناء لا يحرم عند جماهير العلماء من السلف والخلف، وإنّما حرموا البناء على القبر في المقابر الموقوفة والمسبلة لما فيه من التضييق، والتصرف بالملك العام في أمرٍ غير مأذون فيه، وأنه لا يهدم البناء الذي شك فيه؛ هل بني في ملك أو موقوف أو أرض مسبلة؟

المطلب السادس: فتاوى العلماء في جواز التبرك بالقبور:

- معنى البركة ووجوهها:

قلت: ما موقف الإسلام (الأئمة الأربعة) من مسألة التبرك بقبور الأولياء والصالحين مع اعتقاد أن الله هو الذي يضر وينفع على سبيل المصدر، والقبور على سبيل المظهر؟

والتبرك لغةً: هو طلب البركة؛ أي: الخير.

والتبرك اصطلاحاً: قال الراغب: ثبوت الخير الإلهي في الشيء.

والتبرك طلب ذلك الخير على وجه السبب، معناه أريد من الله أن يجعل لي البركةَ من أجل الرسول أو الولي، وليس المراد أن يخلق الرّسول أو الوليّ البركة؛ لأنّ عقيدة كل مسلم أنّ الأنبياء والأولياءَ لا يخلقون شيئاً، بل هم أسباب، والله يخلقُ البركة.

قال تعالى حكايةً عن يوسف: ﴿ٱذْهَبُواْ بِقَمِيصِى هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣]. فلِمَ لم يدعو سيدنا يوسف لأبيه ولِمَ قال خذوا قميصي هذا يدلّ على أنّ التبرك جائز، فكما أنّ الدّواء لا يخلق الشفاء كذلك القميص لا يخلق الشفاء، إنما الله خالق الشفاء في الحالتين.

ونحب أن ننبه أن المقصود بالتبرك بالقبور إنما هو التبرك بساكنيها من أهل الصلاح والتقوى، وتنتقل البركة إلى القبور، فأينما حل الساكن حلت البركة، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١]، فحيث حل المسيح عليه السلام حلت البركة في ذلك المكان، ولذلك كان الصحابة كما سبق يتبرّكون بآثار النبي ﷺ ومواضع وقوفه، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. فمقام إبراهيم عليه السلام: هو الحجر الذي قام عليه حين بنى الكعبة فلقد صار ببركة إبراهيم عليه السلام أقدس من الكعبة، وأمر الله المسلمين إلى قيام الساعة بالصلاة بقربه؛ لتحل فيهم البركة من الحجر المبارك، ولذلك اجتهد السلف ومن بعدهم في بناء مقامات للأنبياء والصالحين -سوى قبورهم- في الأماكن التي مروا عليها أو جلسوا فيها؛ لاعتقادهم بانتقال البركة إليها، تأسّياً بإبراهيم عليه السلام.

- فمن الأدلة التي ساقها الفقهاء والعلماء في إجازة التبرك بالقبور وأنه من عمل السلف ﷺ:

١- (عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب ﷺ خرج إلى مسجد رسول الله ﷺ فإذا هو بمعاذ بن جبل رضى الله عنه عند قبر رسول الله ﷺ يبكى فقال: "ما يبكيك يا معاذ؟" قال: "يبكيني شيء سمعته من صاحب هذا القبر" قال: "وما سمعته؟" قال: "سمعته يقول: ((**إن اليسير من الرياء شرك وان من عادى ولي الله فقد بارز الله تعالى بالمحاربة وان الله يحب الأتقياء الأخفياء الذين إن غابوا لم يفتقدوا وان حضروا لم يدعوا ولم يعرفوا قلوبهم مصابيح الهدى يخرجون من كل غبراء مظلمة**)). [1]

٢- عن معاذ أنه كان يقول بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال: ((**لعلك أن تمر بقبري ومسجدي وقد بعثتك إلى قوم رقيقة قلوبهم يقاتلون على الحق مرتين فقاتل بمن أطاعك منهم من عصاك ثم يعودون إلى الإسلام حتى تبادر المرأة زوجها والولد والده والأخ أخاه فانزل بين الحيين السكون والسكاسك**)). [2]

٣- عن علي بن الحسين عن أبيه أن فاطمة بنت النبي -رضي الله عنها- كانت تزور قبر عمها حمزة بن عبد المطلب كل جمعة فتصلي وتبكي عنده. [3]

٤- (وعلي بن حميد، أبو الحسن الذهلي، إمام جامع همذان، وركن السنَّة والحديث بها. روى عن أبي بكر بن لال وطبقته، وقبره يزار ويتبرك به). [4]

قلت: ومن تتبع كتب التراجم والطبقات قرأ مئات العبارات مثل هذه.

٥- (طاهر بن الحسن بن إبراهيم، أبو محمد الهمذاني الجصاص الزاهد؛ كان كبير القدر صاحب كرامات. وقبره يزار ويعظم، وكانت وفاته سنة ثماني عشرة وأربعمائة). [1]

---

(١) المستدرك (٤٧٥/٧) هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه.

(٢) رواه أحمد (٣٧٧/٣٦) (٢٢٠٥٤).

(٣) رواه الحاكم في المستدرك كتاب المغازي والسرايا (٨٥/٤). وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

(٤) العبر في خبر من غبر باب: سنة أربع وخمسين وأربعمئة (٢٠٨/١).

٦- قال الإمام الذهبي -رحمه الله-: (وقد سئل أحمد بن حنبل عن مس القبر النبوي و تقبيله، فلم ير بذلك بأساً، رواه عنه ولده عبدالله بن أحمد. فإن قيل: فهلا فعل ذلك الصحابة؟ قيل: لأنهم عاينوه حياً وتملّوا به وقبلوا يده وكادوا يقتتلون على وضوئه، واقتسموا شعره المطهّر يوم الحج الأكبر، وكان إذا تنخم لا تكاد نخامته تقع إلا في يد رجل فيدلك بها وجهه، ونحن فلما لم يصح لنا مثل هذا النصيب الأوفر ترامينا على قبره بالالتزام والتبجيل والاستلام والتقبيل، ألا تري كيف فعل ثابت البناني؟ كان يقبل يد أنس بن مالك و يضعها على وجهه ويقول: "يد مست يد رسول الله ﷺ" وهذه الأمور لا يحركها من المسلم إلا فرط حبه للنبي ﷺ، ألا ترى الصحابة في فرط حبهم للنبي ﷺ قالوا له: "ألا نسجد لك؟" فقال: ((**لا**)) فلو أذن لهم لسجدوا له سجود إجلال وتوقير لا سجود عبادة كما قد سجد إخوة يوسف عليه السلام ليوسف. وكذلك القول في سجود المسلم لقبر النبي ﷺ على سبيل التبجيل والتعظيم لا يكفر به أصلاً، بل يكون عاصياً، فليعرف أن هذا منهي عنه وكذلك الصلاة على القبر).[٢]

٧- قال الإمام النووي -رحمه الله- في الروضة: (يجوز للمسلم والذمي الوصية لعمارة المسجد الأقصى وغيره من المساجد، ولعمارة قبور الأنبياء، والعلماء، والصالحين، لما فيها من إحياء الزيارة، والتبرك بها....).

٨- الإمام الشافعي -رحمه الله-: ولا يعرف عن الأئمة الأربعة كلام صريح في المسألة لا منعاً ولا جوازاً، إلا ما ورد عن الإمام أحمد -صدر البحث عن الإمام الشافعي -رحمهما الله- أنه قال عن قبر أبي حنيفة -رحمه الله-: (إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كل يوم -يعني زائراً- فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تقضى).[٣]

---

(١) الوافي بالوفيات (١٠/١٤).

(٢) معجم الشيوخ (٧٣/١).

(٣) انظر تاريخ بغداد (١٢٣/١)، وعلى افتراض أن في سند الإمام الخطيب في هذه القصة ضعفا، فرضاه بنسبة هذا للإمام الشافعي كافيه في الجزم بكون الإمام الخطيب البغدادي لا يرى في ذلك بأساً.

٩- وقد حدث التبرك بقبور الصالحين من قبل طائفة من أئمة أهل السنة، كما حدث مع قبر معروف الكرخي -رحمه الله- وغيره، ونقل أئمة الحديث أمثال هذه الروايات دون أن يتعرضوا للكلام فيها مفيد للجواز.

فقد نقل ذلك الإمام الخطيب البغدادي، والإمام ابن أبي يعلى الحنبلي في (طبقات الحنابلة)، والإمام الحافظ الناقد شمس الدين الذهبي في (تاريخ الإسلام) و(سير أعلام النبلاء): أن قبر معروف ترياق مجرب.

١٠- الإمام شيخ الإسلام أبو إسحاق إبراهيم الحربي البغدادي: قال عنه الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء: (هو: الشيخ، الإمام، الحافظ، العلامة، شيخ الإسلام، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشيرٍ البغدادي، الحربي، صاحب التصانيف.

فهذا الإمام هو تلميذ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وقد أورد الخطيب البغدادي في تاريخه ما نصه:

أخبرنا إسماعيل بن أحمد الحيري قال: أنبأنا محمد بن الحسين السلمي قال: سمعت أبا الحسن بن مقسم يقول سمعت أبا علي الصفار يقول: سمعت إبراهيم الحربي يقول: (قبر معروف الترياق المجرب).

وقال الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء أيضاً: (وعن إبراهيم الحربي، قال: قبر معروفٍ الترياق المجرب).[1]

والشاهد: هو أن الإمام شيخ الإسلام إبراهيم الحربي اعتبر قبر معروف مكاناً مباركاً تقضى عنده الحاجات، وهذا ما قرره الإمام الذهبي، فقد قال معقباً على ذلك: (يريد إجابة دعاء المضطر عنده؛ لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء، كما أن الدعاء في السّحَر مرجو، ودبر المكتوبات، وفي المساجد، بل دعاء المضطر مجاب في أي مكان اتفق، اللهم إني مضطر إلى العفو، فاعف عني).

(١) في سير أعلام النبلاء (٣٤٤/٩).

١١- أبو عبد الله التستري: قال الإمام أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي المالكي في (ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك) في ترجمة أبي عبد الله التستري: (كان له اتساع في الرواية والحديث، وحظ من العربية، وكان ملازماً للسنّة، نافراً من البدعة ... وقيل: إنه قال لولده: ... فإذا مت، فلا تزدني على ثوبين تدرجني فيهما، إدراجاً بثمن أربعين درهماً، وتبخّرهما بنصف أوقية عود، وادفنّي عند قبر معروف، فإنها بقعة مباركة).

قلت: فأثبت هذا الإمام البركة في قبر معروف، ونقل الإمام القاضي عياض هذا ولم ينكره، وهذه العقيدة -أي: تحري الدفن عند قبور الصالحين للتبرك والتوسل لأجل أن يرفع العذاب- هي عقيدة أبو بكر وعمر رضي الله عنهما- اللذان حرصا على الدفن بجوار النبي ﷺ، أليس تضاعف أجر الصلاة في الروضة الشريفة لأنها الموقع الذي بين قبره ومنبره ﷺ كما أخبر؟

وقد سار التابعين -رحمهم الله- على هذا الاعتقاد فتسارعوا وتسابقوا للدفن عند قبور الصحابة حتى يتحول المكان إلى مقبرة كبيرة جداً ثم يطلق عليها فيما بعد مقبرة الصحابي فلان، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً منها مقبرة الدحداح في وسط دمشق وفيها قبر الصحابي الجليل أبي الدحداح رضي الله عنه.

١٢- الإمام عبد الرحمن بن محمد الزهري.

١٣- وولده الإمام عبيد الله بن عبد الرحمن.

ذكر عنهما الخطيب البغدادي ما نصه: (أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي قال: نبأنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري قال: سمعت أبي يقول: قبر معروف الكرخي مجرب لقضاء الحوائج، ويقال: إنه من قرأ عنده مائة مرة (قل هو الله أحد) وسأل الله تعالى ما يريد؛ قضى الله له حاجته).

١٤- والإمام عبيد الله هو الذي يقول عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء: (الزهري عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمدٍ الشيخ، العالم، الثقة، العابد،

مسند العراق، أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد ابن الحافظ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن صاحب النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوفٍ القرشي الزهري العوفي البغدادي).

١٥- الإمام الحسين بن إسماعيل بن محمدٍ المحاملي: قال عنه الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء: (القاضي، الإمام، العلامة، المحدث، الثقة، مسند الوقت، أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبيّ البغداديّ المحامليّ، مصنّف السنن).

قال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله: (حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري قال: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن جميع يقول: سمعت أبا عبد الله بن المحاملي يقول: أعرف قبر معروف الكرخي منذ سبعين سنة، ما قصده مهموم إلا فرج الله همه).

١٦- الإمام ابن المقرئ محمد بن إبراهيم الأصبهاني، المولود سنة خمسٍ وثمانين ومائتين، وهو الذي قال عنه الحافظ الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء: (الشيخ، الحافظ، الجوال، الصدوق، مسند الوقت).

أورد عنه الذهبي في السير ما نصه: (وروي عن أبي بكرٍ بن أبي عليٍّ، قال: كان ابن المقرئ يقول: كنت أنا والطبراني، وأبو الشيخ بالمدينة، فضاق بنا الوقت، فواصلنا ذلك اليوم، فلما كان وقت العشاء حضرت القبر، وقلت: يا رسول الله الجوع، فقال لي الطبراني: اجلس، فإما أن يكون الرزق أو الموت، فقمت أنا وأبو الشيخ، فحضر الباب علوي -أي: من أهل البيت-، ففتحنا له، فإذا معه غلامان بقفّتين فيهما شيء كثير، وقال: شكوتموني إلى النبي ﷺ؟ رأيته في النوم، فأمرني بحمل شيءٍ إليكم).

الشاهد: طلب الإمام الحافظ ابن المقرئ الطعام من رسول الله ﷺ وهو في قبره، وفي ذلك طلب بركة من صاحب القبر الشريف ﷺ، ونحن نجزم أن هذا الإمام إنما قصد التوسل والتشفع والتبرك بالنبي ﷺ.

١٧- الإمام أبو الشيخ عبد الله بن محمد، وقد سبق موقفه مع الإمام ابن المقرئ، والإمام أبو الشيخ هو الذي قال عنه الإمام الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء: (الإمام، الحافظ، الصادق، محدث أصبهان، أبو محمدٍ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، المعروف بأبي الشيخ، صاحب التصانيف، ولد سنة أربعٍ وسبعين ومائتين).

١٨- الإمام سليمان بن أحمد الطبراني: وسبق موقفه مع الإمام ابن المقرئ، والإمام الطبراني وهو إمام شهير، قال عنه الإمام الذهبي في السير: (الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال، الجوال، محدث الإسلام، علم المعمِّرين، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطيّرٍ اللخمي، الشامي، الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة، مولده: بمدينة عكا، في شهر صفرٍ، سنة ستين ومائتين).

١٩- الإمام المحدث الفقيه ابن الصلاح الشافعي: قال في كتابه (آداب المفتي والمستفتي) وهو يتكلم عن معجزات النبي ﷺ: (فإنها ليست محصورة على ما وجد منها في عصره ﷺ، بل لم تزل تتجدد بعده ﷺ على تعاقب العصور، وذلك أن كرامات الأولياء من أمته، وإجابات المتوسلين به في حوائجهم ومغوثاتهم عقيب توسلهم به في شدائدهم براهين له ﷺ قواطع، ومعجزات له سواطع، ولا يعدها عد ولا يحصرها حد، أعاذنا الله من الزيغ عن ملته وجعلنا من المهتدين الهادين بهديه وسنته).

٢٠- الإمام القاضي أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان: فقد أورد في كتابه (وفيات الأعيان) في ترجمة معروف ما نصه: (وكان مشهوراً بإجابة الدعوة، وأهل بغداد يستسقون بقبره، ويقولون: قبر معروف ترياق مجرب). ولم ينكر ذلك ولا تعقبه.

٢١- الإمام محمد بن محمد العبدري المالكي الشهير بابن الحاج: قال في المدخل ما نصه:

(وأما عظيم جناب الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، فيأتي إليهم الزائر ويتعين عليه قصدهم من الأماكن البعيدة، فإذا جاء إليهم فليتصف بالذل، والانكسار، والمسكنة، والفقر، والفاقة، والحاجة، والاضطرار، والخضوع، ويحضر قلبه وخاطره إليهم، وإلى مشاهدتهم بعين قلبه لا بعين بصره؛ لأنهم لا يبلون ولا يتغيرون، ثم يثني على الله تعالى بما هو أهله، ثم يصلي عليهم ويترضى عن أصحابهم، ثم يترحم على التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، ثم يتوسل إلى الله تعالى بهم في قضاء مآربه ومغفرة ذنوبه، ويستغيث بهم ويطلب حوائجه منهم، ويجزم بالإجابة ببركتهم، ويقوي حسن ظنه في ذلك فإنهم باب الله المفتوح، وجرت سنته سبحانه وتعالى في قضاء الحوائج على أيديهم وبسببهم، ومن عجز عن الوصول إليهم فليرسل بالسلام عليهم، وذكر ما يحتاج إليه من حوائجه ومغفرة ذنوبه وستر عيوبه إلى غير ذلك، فإنهم السادة الكرام، والكرام لا يردون من سألهم ولا من توسل بهم، ولا من قصدهم ولا من لجأ إليهم، هذا الكلام في زيارة الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام عموماً).

٢٢- محمد بن محمد بن مصطفى الخادمي الحنفي: فإنه قال في (بريقة محمودية): (ويجوز التوسل إلى الله تعالى والاستغاثة بالأنبياء والصالحين بعد موتهم، لأن المعجزة والكرامة لا تنقطع بموتهم، وعن الرملي أيضاً: "بعدم انقطاع الكرامة بالموت"، وعن إمام الحرمين -الجويني-: "ولا ينكر الكرامة -ولو بعد الموت- إلا رافضي"، وعن الأجهوري: "الولي في الدنيا كالسيف في غمده فإذا مات تجرد منه فيكون أقوى في التصرف"، كذا نقل عن نور الهداية لأبي علي السنجي).

قلت: والخلاصة:

فهذه الأقوال والأحداث تدل على أن التبرك بالصالحين من أصحاب القبور كان عليه المتقدم والمتأخر من العلماء، وأنه أمر جائز، والقدح في سند قصة منها لا يضر، لأننا نقول حتى ولو كانت ضعيفة، فإن إيراد الأئمة كالذهبي والخطيب البغدادي وغيرهما لذلك دون نكير، كاف في أن نقول بأن هؤلاء

الأئمة الذين نقلوا هذه الأحداث والأقوال لا يرون بها مخالفة للعقيدة، وإلا لنبهوا وحذروا. والله أعلم.

المطلب السادس: نماذج من تدليس السلفية والوهابية على المسلمين، واتهامهم علماء الأمة بالشرك:

لعلك لا تقرأ كتاباً لمؤلف سلفي أو وهابي إلا وقرأت كلمات في حق العلماء ليس فيها إلا القدح والتنقيص والتجهيل وبنبرة الاستهزاء، وإليك هذا النص للوهابي (ابن قيصر الأفغاني) وهو يعدد ما يعدّه قبائح لعلماء الأمة، فيقول في كتابه المضلل (جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية) الذي حشّاه الأفغاني بالكذب على الحنفية وهم منه براء، بل هو نفسه كفرهم وجعلهم هم وسائر المذاهب الأربعة قبورية ماتريدية كما هنا في النص أعلاه، وفي رسالته أيضاً للماجستير بعنوان: (عداء الماتريدية للعقيدة السلفية)، والأفغاني هذا هو أحد تلامذة الألباني النجباء!!

هذا الكلام -اللاحق- دونه هذا الوهابي في رسالة دكتوراه، ولقد شكر الوهابية له صنعه هذا فمنحته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الدكتوراه بدرجة الشرف الأولى على كتابه (جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية) بتاريخ ١٤١٤/١٢/٢٠هـ، وكانت اللجنة مكونة من (الشيخ د. علي الحذيفي إمام الحرم المدني مناقشاً!!). والذي أثنى على المؤلف ورسالته القيمة، فتأمل كيف يصل المسلمون في حرم المدينة خلف هذا الرجل د. علي الحذيفي، وهو الذي يوافق المؤلف على الطعن، بل والتكفير لعلماء الأمة قاطبة!!

يقول في كتابه: (الطامة الثامنة: تحريفهم لتلك الآيات الصريحة الناصّة على أن المشركين كانوا يعترفون بتوحيد الربوبية -تحريفاً معنوياً قرمطياً-، ولهم في هذا التحريف القرمطي طرق عجيبة غريبة، كل هذه التحريفات لمحاولة إثبات أن المشركين لم يكونوا معترفين بربوبية الله تعالى، وهكذا يفضح الله المحرفين المبطلين).[1]

---

(١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١٩١/١)

فتأمل كيف يقذع هذا السلفي بالسب على علماء المسلمين؛ لأنهم لم يشهدوا بشهادة الزور للمشركين بالتوحيد؟!

وعنده أيضاً جماهير الأمة مشركة بمذاهبها الأربعة، فتداركها الله بابن تيمية وابن عبد الوهاب...!

فقد قال السلفي ابن قيصر الأفغاني في كتابه (جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية):[1]

(إن كثيراً بل أكثر من ينتمون إلى المذاهب الأربعة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة: قبورية، وهؤلاء القبورية المنتسبة إلى الأئمة الأربعة فرق وألوان، وصنوف وأفنان؛ وهم أكثر من أهل التوحيد تكتظ بهم البلاد والبلدان).

وقال أيضاً السلفي ابن قيصر الأفغاني في كتابه جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية:[2]

(جهاد أئمة الإسلام في الرد على القبورية: وقد أكرم الله تعالى هذه الأمة وتداركها بشيخ الإسلام (٧٢٨هـ)، وتلاه ابن القيم الهمام (٧٥١هـ)، ثم مجدد الدعوة الإمام ابن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ)، وغيرهم من الأعلام فكشفوا الأستار عن أسرار القبورية وجاهدوا لتحقيق التوحيد فبارك الله تعالى في مساعيهم حتى أقيمت دولة التوحيد في جزيرة العرب، وزالت دولة القبورية والخرافات الصوفية والجهمية).

قلت: فتأمل هذا الهذيان والتخريف والافتراء على أمة المصطفى ﷺ، وسَلِ الله الحفظ وحسن الخاتمة، وتعوذ بالله من فتن خوارج العصر...!!!

وللأسف هذا الكلام لا يصدر من رجل عامي في الشارع، ولا هو فلتة لسان من عالم، حتى لا يقال لنا: أنتم تفرقون الأمة حين تتتبعون مثل هذه الأقوال المتطرفة الشاذة لبعض الوهابية أو السلفية.

مع أن كتابه هذا لم يترك فيه شيئاً من الشتائم والسبائب إلا وأطلقها على

(١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/ ٤١٩).

(٢) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/ ٢٩).

علماء الأمة، بحيث فاق افتراء المستشرقين والمبشرين على علماء الأمة.

واليوم نرى هؤلاء الخوارج على أرض سوريا يعيثون فيها فساداً يقتلون العلماء ويفجرون المساجد ويذبحون المسلمين بالسكاكين وهم يكبرون!!!

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الفصل الثاني: البدعة بين جمهور علماء الأمة والسلفية:

تمهيد:

قلت: قبل الخوض في بحث البدعة ومفهومها وأقسامها عند الفقهاء لا بد لنا أن نمهّد بعدة أمور:

١- بحث البدعة بحث أصولي فقهي ليس بحثاً عقائدياً بل هو الحاكم على الأفعال والأقوال والعقائد من حيث أنها بدعة أم سنة، وبالتالي ليس المبتدع كافراً بحال من الأحوال، حتى ولو كانت بدعته في العقيدة، إلا إن كان كفراً كـ(التجسيم) فحينئذ لا يقال مبتدعاً بل كافراً.

٢- إلى الآن لا يوجد تعريف للبدعة أجمعت عليه الأمة بحروفه وإن كانت أجمعت على تعاريف متقاربة جداً فيما بينها، وإن اختلفوا فاختلافهم لفظي في النهاية فبين من يسمي البدعة المقبولة حسنة، وبين من يسميها سنة حسنة، وآخر يسميها مصالح مرسلة، لكنها في النهاية مقبولة ليست مردودة، لذلك هي مسألة اجتهادية لا يجوز ولا يحق لطرف مجتهد أن يضلل من خالفه في فهم البدعة وعلى هذا درج الفقهاء، لكن السلفية -كما سيأتي- لهم تعريف غريب عجيب للبدعة يشذون به عن جمهور الأمة في فهمها ثم يبدّعون ويضللون كل من لا يفهم فهمهم!! بل يكفرونه كما في فتوى ابن تيمية بقتل من جهر بالنية قبل الصلاة بعد استتابته ثلاثاً!!!!

المبحث الأول: الفهم المحرف المغلوط للبدعة عند السلفية والتعميم لمعنى البدعة:

قلت: يعرف ويفهم ابن تيمية والسلفية من بعده البدعة فهماً عاماً شاملاً دون تخصيص أو تقسيم أو تفصيل، والحق إن تعميم مفهوم البدعة هو البدعة بعينها، وتختصر بدعة ابن تيمية على تعميم حديث: ((**كل بدعة ضلالة**))، ونفي أن يكون من البدع بدع حسنة، وتقرير الاستدلال هو (أن هذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن كل أمرٍ محدثٍ هو ضلالة فيكون محرماً، فالقول بحسن أو

ندب أو إيجاب بعض المحدثات والبدع مناقض ومخالف لعموم الحديث، والعام يبقى على عمومه حتى يثبت ما يخصصه، كما قال الإمام الشافعي).[1]

قلت: والعجب من استدلالهم للشافعي في هذه المسألة بالذات وهو الذي قسّم البدعة إلى بدعة حسنة وبدعة ضلالة! فانظر إلى تدليسهم وإيهامهم للناس بأن الشافعي يعمم البدعة!!!!

ومما يستدلون به من كلام الشافعي أيضاً قوله: (من استحسن فقد تشرع) وهو كلام للشافعي في الاستحسان بعيد عن موضوع البدعة، فالاستحسان الذي نهى عنه الشافعي الاستحسان القائم على الهوى دون مرجعية، أو اندراج تحت أصل شرعي، فالشافعي في تقسيمه للبدعة لا يستحسن كما سيأتي..

ويستشهد السلفية بما ورد عن الإمام مالك -رحمه الله-: (من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً ﷺ خان الرسالة؛ لأنّ الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فما لم يكن يومئذ ديناً فلا يكون اليوم ديناً).[2]

قلت: والمراد قطعاً من قول الإمام مالك -رحمه الله-؛ ما دخل في أصول الدين، أما الفروع وما دخل تحت أصل عام لا مانع منه، وذلك ظاهر في الأحكام على المذهب المالكي، لا سيما بيان الشاطبي المالكي في الموافقات أن الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] في الأصول وليست في الفروع، وسيأتي تعريف ابن العربي المالكي للبدعة وتقسيمها وهو أعلم الناس بمذهب مالك من السلفية وغيرهم.

المبحث الثاني: الفهم الصحيح للبدعة عند جمهور علماء الأمة.

المطلب الأول: الشرح الصحيح لحديث: ((كل بدعة ضلالة)):

إليك نص الحديث أولاً: أخرج مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته، ويقول: ((**أما بعد..**

---

(١) انظر: حقيقة البدعة وأحكامها، للغامدي (١/٤٣٦-٤٤١).

(٢) ذكره الشاطبي في الاعتصام عن ابن الماجشون عن مالك (٢/٢٣٤).

فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة....)).

قال العلماء الشافعية وبعض الحنفية -كما سيأتي-: إن الحديث عام له مخصصات، وإن البدعة تدور مع أحكام الشريعة الخمسة (الواجب، المحرم، المندوب، المكروه، المباح). فمنها البدعة المحرمة ومنها المكروهة ومنها المباحة ومنها المندوبة ومنها الواجبة، وأن المنهي عنه في الحديث هي بدعة الضلالة.

وأما الحنفية فإنهم يعدون كل بدعة لها أصل عام سنة، ولا يجوز أن يطلق عليها بدعة، فيقولون: هذه سنة حسنة أو سنة.

وأما المالكية فبعضهم يعمم معنى البدعة أيضاً، ولكنهم يصنفون ما يصنفه الجمهور بـ(البدع الحسنة) في تصنيف (المصالح المرسلة) وبعضهم يقسمها كما قسمها الشافعية.

المطلب الثاني: تعاريف العلماء للبدعة:

١- تعريف الشافعي:

أخرج البيهقي في مناقب الشافعي-رحمه الله- بسنده عنه قال: (المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما: ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهي البدعة الضلالة، والثانية: ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا فهي محدثة غير مذمومة).[١]

قلت: وهذا التعريف العلمي الدقيق من أدق التعارف التي وردت عن العلماء جمعاً ومنعاً، وأهم ما يميز هذا التعريف هو ضبط الشافعي للبدعة الضلالة، ليس بما يخالف الكتاب والسنة فحسب، بل بما يخالف الأثر أيضاً أو الإجماع، فعد بذلك كل من الأثر والإجماع سنة.

---

(١) أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١/٤٦٨ - ٤٦٩).

٢- تعريف ابن الجوزي الحنبلي -رحمه الله-:

(البدعة عبارة -عن فعل لم يكن فابتدع، والأغلب في المبتدعات أنها تصادم الشريعة بالمخالفة، وتوجب التعاطي عليها بزيادة أو نقصان، فإن ابتدع شيء لا يخالف الشريعة ولا يوجب التعاطي عليها، فقد كان جمهور السلف يكرهونه، وكانوا ينفرون من كل مبتدع وإن كان جائزاً، حفظاً للأصل وهو الاتباع.... وقد جرت محدثات لا تصادم الشريعة ولا يتعاطى عليها، فلم يروا بفعلها بأساً)، واستشهد بقول عمر رضي الله عنه: (نعمت البدعة هذه).

ثم قال: (ومتى أسند المحدث إلى أصل مشروع لم يذم، فأما إذا كانت البدعة كالمتمم فقد اعتقد نقص الشريعة، وإن كانت مضادة فهي أعظم). [1]

قلت: هذا ابن الجوزي شيخ الحنابلة يقول: إن السلف لم يروا بأساً بالبدعة التي لا تصادم أصلاً شرعياً، ويستشهد بقول عمر (نعمت البدعة هي)، ويستدل بقاعدة الحنفية القائلة: كل ماله أصل عام فليس ببدعة.

٣- تعريف الفقيه المالكي ابن العربي -رحمه الله:

(اعلموا -علمكم الله- أن المحدث على قسمين: محدث ليس له أصل إلا الشهوة والعمل بمقتضى الإرادة، فهذا باطل قطعاً، ومحدث بمحل النظير فهذه سنة الخلفاء والأئمة الفضلاء، وليس المحدث والبدعة مذموماً للفظ محدث وبدعة ولا معناها، فقد قال الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]. وقال عمر رضي الله عنه: (نعمت البدعة هذه)، وإنما يذم من البدعة ما خالف السنة، ويذم من المحدثات ما دعا إلى ضلالة).

قلت: وكلام ابن العربي المالكي جمع بين قولي الحنفية والشافعية.

٤- قال العز بن عبد السلام الشافعي -رحمه الله-:

(البدعة: فعل ما لم يعهد في عهد رسول الله ﷺ وهي منقسمة إلى: بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة، والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة، فإن دخلت في

---

(١) تلبيس إبليس (ص: ١٧) ط دار الفكر.

قواعد الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المكروه فهي مكروهة، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة).[1]

وبمثل هذا قسمها القرافي والنووي وابن حجر في أحد المواضع في الفتح.

قلت: تعريف العز -رحمه الله- إنما هو تفصيل ومزيد بيان لتعريف الشافعي وسيأتي أمثلة على تقسيم البدعة على الأحكام الخمسة.

٥- وقال الإمام أحمد -رحمه الله-:

(أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب الرسول ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع وكل بدعة ضلالة).[2]

قلت: رحم الله الإمام أحمد بن حنبل فقد كان إماماً في الحديث وفي الورع وفي التقوى، ولكنه لم يكن من عداد الفقهاء كما بينا سابقاً، وهذا ليس عيباً فيه فإن العلم اختصاص، ويظهر ضعفه الفقهي في هذا التعريف، فإنه تعريف فضفاض وجد فيه السلفية ضالتهم ليدرجوا فيه ما يريدون.

٦- ابن رجب الحنبلي -رحمه الله-:

(والمراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً، وإن كان بدعة لغة).[3]

قلت: وهذا التعريف لابن رجب -رحمه الله- يتقاطع مع تعريف الحنفية فإنه لا ينبغي عنده إطلاق البدعة على كل محدث ما دام له أصل عام في الشريعة.

٧- قال الإمام الشاطبي المالكي -رحمه الله- حيث عرف البدعة:

(طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه وتعالى).[4]

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (٢/ ٣٣).

(٢) أصول مذهب الإمام أحمد (٤٣٥-٤٣٦)، بدائع الفوائد (٤/ ٣٢).

(٣) تحفة الأحوذي (١٣/ ٤٢٢) باب الأخذ بالسنة وترك البدعة.

(٤) الاعتصام للشاطبي (١/ ٤٧).

قلت: لقد عُرف الشاطبي بشدته في مسألة البدعة، وهذا التعريف للشاطبي -رحمه الله- هو الدارج على ألسنة السلفية ظناً منهم أنه يخدم فكرتهم بتبديع الصوفية الذين يجتمعون في حلق الذكر ومجالس الصلاة على النبي ﷺ، ولو أنهم كانوا منصفين لنقلوا عن الشاطبي ما ذكره في الموافقات من تخصيصه للبدع بأصول الدين ليس الفروع التي تندرج تحت الأصول العامة، كم يزيد في الصلوات الخمس أو عدد ركعات الفرائض أو عدد السجدات في الصلاة ونحو ذلك، أما ما اندرج تحت أصل عام فهو ليس ببدعة، لذلك كثير من علماء السلف حافظوا على عدد (١٠٠) ركعة في صلاة الليل علما بأنه لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة هذا الفعل وهو سلوك يقصد فيه المبالغة في التعبد، ولكنه لا يضاهي الشريعة بل يندرج تحت أصل عام وهو الأمر بقيام الليل، وكذلك صيام الدهر فإن كثيراً من التابعين كانوا يفعلونه، ورغم ورود النهي عنه، فلم يعدّوا نهي النبي ﷺ إلا من باب الشفقة على المؤمنين.

٨- قال القاضي عياض الشافعي -رحمه الله-:

(البدعة فعل ما لم يسبق إليه، فما وافق أصلاً من السنة يقاس عليها فهو محمود، وما خالف أصول السنن فهو ضلالة).[(١)]

المطلب الثالث: تعريف للبدعة جامع لأقوال العلماء:

قلت: يمكننا القول جمعاً بين التعاريف السابقة:

البدعة المنهي عنها هي: إحداث قول أو فعل أو اعتقاد في الدين، يضاد كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً، ولم يندرج تحت أصل من أصول التشريع ومبادئه العامة.

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٨١/١).

المطلب الرابع: مثال على قبول النبي ﷺ فعل الصحابة لمحدثات دخلت تحت أصل عام:

- قراءة قدر معين من القرآن في وقت معين، أو المداومة على أذكار معينة:

إن قراءة قدر معين من القرآن في وقت معين أو مكان معين أو قدر معين، أو المداومة على أذكار معينة في أوقات معينة، أو الصلاة نفلاً ركعات بعدد محدد في أوقات محددة، أو صوم أيام معينة، أو إقامة حلقات ذكر وصلاة على النبي ﷺ في أوقات معينة كيوم مولده ﷺ؛ فهذا كله شهد الشرع لأصله بحسنه، وندب إليه وأثاب عليه مطلقاً، فضلاً عن جوازه، فكم جاءت نصوص تفيد فضل قراءة القرآن وفضل نوافل الصلاة والصيام وحلقات الذكر مطلقاً.[(١)]

لكن السلفية والوهابية تقوم قيامتهم حين يسمعون هذا الكلام، ويعدونه تحريفاً لمعنى البدعة وتغطية للصوفية الذين يلقنون السالكين الأوراد المختلفة فيقولون نحن نسلّم بأن أصل قراءة القرآن ونحو ذلك من نوافل الصلاة والصيام أمر مندوب، ولكن فعل هذه النوافل بأعداد أو كيفيات أو أوقات أو أمكنة أو هيئات مخصوصة: هو البدعة؛ فكان هذا التخصيص بدعة محرمة، فالابتداع إنما كان في التخصيص لا في أصل هذه الأمور المندوبة.

فأما العلماء فأجابوا على ذلك فقالوا: بل قولكم هو البدعة بعينه فإنكم وقعتم فيه في بدعتين:

---

(١) فمنها: عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ قال: **((تعاهدوا هذا القرآن فو الّذي نفس محمّدٍ بيده لهو أشدّ تفلّتا من الإبل في عقلها))** أخرجه البخاري (٥٠٣١)، ومسلم (٧٨٩). ومنها عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ومنها ما أخرجه مسلم (١٤٤) بسنده عن النبي: **((فتنة الرجل في أهله وماله ونفسه وولده وجاره يكفرها الصيام والصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر))**. ومنها ما رواه البخاري (١٨٩١) واللفظ له ومسلم (١١) عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس فقال يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلاة؟ فقال: **((الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً))** فقال أخبرني ما فرض الله علي من الصيام؟ فقال ﷺ: **((شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً))** فقال: أخبرني بما فرض الله علي من الزكاة؟ فقال: فأخبره رسول الله ﷺ شرائع الإسلام قال والذي أكرمك لا أتطوع شيئا ولا أنقص مما فرض الله علي شيئا.. فقال رسول الله ﷺ: **((أفلح إن صدق))**. وكل هذه الأحاديث تندب ندبا مطلقا للذكر والصلاة والصوم وقراءة القرآن دون أن تأمر أو تنهى عن تخصيصها بهيئة معينة أو وقت أو زمان أو عدد معين، فيبقى المطلق على إطلاقه، اللهم إلا ما نهي عن أمور بعينها كالصلاة في الأوقات المنهي عنها ونحو ذلك فهذه خارجة عن محل النزاع كما سيأتي بسط ذلك.

الأولى: إن قولكم هذا يخالف الأحاديث التي أجازت تخصيص بعض القربات تخصيصاً ما.

الثانية: إن قولكم يخالف إطلاق النصوص التي رغّبت في فعل تلك القربات، ولم تأت نصوص تنهى عن تخصيص تلك القربات بتخصيص ما.

وبيان هذين الوجهين فيما يلي من النصوص:

الحديث الأول:

وهو ما رواه البخاري عن رفاعة بن رافع الزرقي قال: كنا يوماً نصلي وراء النبي ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال: ((**سمع الله لمن حمده**)). قال رجل وراءه: "ربنا ولك الحمد حمداً طيباً مباركاً فيه". فلما انصرف قال ﷺ: ((**من المتكلم؟**)) قال: أنا.. فقال ﷺ: ((**رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أولاً**)).[1]

فهذا الصحابي قد زاد في الاعتدال ذكراً لم يؤثر عن النبي ﷺ وأقره ﷺ بأعلى درجات الإقرار والرضا، قال الحافظ ابن حجر: واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور.[2]

وكذا قال الشوكاني [3] والمباركفوري. [4]

ومما يقوله السلفية رداً على هذا الحديث: إن الحافظ ابن حجر ومن معه ذكر ما سبق بقوله: (واستدل ....) أي أنه نقل ذلك عن غيره على وجه استيعاب كل ما قيل في الحديث، لا أن الحافظ يقول بذلك.

والجواب: نعم نقل ذلك عن غيره، ولكنه سكت عنه مما يفيد أنه أقره، لأنه لو كان الحافظ غير موافق لأبدى اعتراضه وفنّد المقولة، أو لاكتفى على الأقل بقول (وفيه نظر) كما هو عادته في نظائر ذلك، ثم الاحتجاج بالحديث لا بقول الحافظ وغيره.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأذان، أبواب صفة الصلاة، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد، حديث: (٧٧٨).

(٢) فتح الباري (٢/٢٨٧).

(٣) نيل الأوطار (٢/٣٧١).

(٤) تحفة الأحوذي (٢/٣٦٤).

ويقول السلفية كذلك: إن هذا الذكر الزائد في الحديث كان إلهاماً من الله وأقره النبي ﷺ على ذلك، وهذا بخلاف الأذكار الأخرى المبتدعة، فإنها تبقى على الحظر حتى يقرها النبي ﷺ، وهذا الإقرار مستحيل الوقوع بعد انقطاع الوحي ووفاة النبي كما هو ظاهر.

والجواب: من فمك أدينك إن إقرار النبي ﷺ على إلهام ذلك الرجل يؤكد أمرين:

الأول: صحة الاحتجاج بالإلهام ما لم يخالف نصاً كما هو مذهب بعض العلماء، وهذا ما كنتم تنكرونه من قبل، ثم أقررتم به الآن لتتخلصوا من دلالة الحديث على البدعة الحسنة، فوقعتم في مطبٍّ آخر.

والثاني: إن هذا الإقرار للزيادة التي زادها الرجل في أذكار الاعتدال يؤكد أن حديث ((**كل بدعة ضلالة**)) ليس على عمومه كما فهمتم، وإلا لما أقره النبي ﷺ بل لقال له: قولك هذا بدعة ضلالة؛ تماماً كما أنتم تقولون هذا في مثل هذه المواضع.

وكذلك يرد السلفية فيقولون: إننا مقيدون بما ورد دون ما لم يرد؛ إذ لو كان الحكم مطلقاً لطردناه في جميع أحوال الصلاة إلاّ ما استثني، وهذا مما لا يقول به أحد.

والجواب: نعم وهذا ما نقوله نحن إن قيّد جواز إحداث الذكر هو أن يكون غير مخالف للمأثور، يعني تحت أصل شرعي، والأصل الشرعي هنا: الثناء والحمد لله تعالى عند القيام من الركوع، فأين تذهبون؟!

الحديث الثاني:

عن أنس ﷺ كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]. حتى يفرغ منه ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلّمه أصحابه -وجرى بينهم جدال....- إلى أن سألوا رسول الله ﷺ

فقال له: ((**ما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة؟**)) فقال: إني أحبها، فقال ﷺ: ((**حبك إياها أدخلك الجنة**)).[1]

الشاهد: حديث أنس رضي الله عنه هذا يدل على جواز تخصيص النوافل المطلقة بهيئة ما، ووجه الدلالة: أن هذا الصحابي قد التزم -من عند نفسه- قراءة سورة الإخلاص في كل ركعة، وهو شيء لم يفعله رسول الله ﷺ وإلا لم يجادلوه في ذلك ولا كان الرسول ﷺ سأله عن تكرارها، ومع ذلك أقره الرسول ﷺ بأن بشره بالجنة.[2]

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في فتح الباري: [3]

(ودل تبشيره له بالجنة على الرضا بفعله، وعبر بالفعل الماضي في قوله: ((**أدخلك**)) وإن كان دخول الجنة مستقبلاً تحقيقاً لوقوع ذلك. قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث: إن المقاصد تغير أحكام الفعل، لأن الرجل لو قال: إن الحامل له على إعادتها أنه لا يحفظ غيرها لأمكن أن يأمره بحفظ غيرها؛ لكنه اعتل بحبها فظهرت صحة قصده فصوبه، قال: وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس إليه والاستكثار منه، ولا يعد ذلك هجراناً لغيره).

وعليه فأي فرق بين من خصّص سورة الإخلاص في كل ركعة وقرنها مع سورة أخرى، وبين من خصص سورة الفاتحة مثلاً لتقرأ على روح الميت؟

فإن زعمتم أنه لا يجوز قراءة الفاتحة على الميت؛ لأن ذلك لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أمر به.

قلنا: وكذلك لم يقرأ رسول الله ﷺ سورة الإخلاص مع سورة أخرى في كل ركعة، ولا أمر بها.

---

(١) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم، ووصله الترمذي؛ انظر: صحيح البخاري كتاب الأذان أبواب صفة الصلاة؛ سنن الترمذي، الجامع الصحيح الذبائح، أبواب فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في سورة الإخلاص، حديث: (٢٩٠٢)؛ علماً بأن الألباني السلفي الذي يعد البدعة على إطلاقها صحح الحديث.

(٢) انظر بحث في مجلة الأحمدية الصادرة في دبي، العدد الرابع ١٩٩٩م: الهيئات المستحدثة في العبادة (ص١٩٥ و١٩٦)، د. عبد السميع محمد الأنيس. وانظر: البدعة الحسنة أصل من أصول التشريع (ص: ٤٤)، للشيخ عيسى الحميري.

(٣) فتح الباري (٢/ ٢٥٨).

فإن زعمتم أن رسول الله أقر من قرأ سورة الإخلاص في كل ركعة، فخرجت بذلك عن أن يكون قراءتها بدعة؛ ولم يقرّ قراءة الفاتحة على الميت فبقيت محظورة.

قلنا: هذا يبطل ادعاءكم لعموم حديث ((**كل بدعة ضلالة**))، إذ لو كان الحديث عاماً كما فهمتم لما أقرّ الرسول ﷺ هذا الصحابي على ما أحدثه من قراءته لسورة الإخلاص في كل ركعة، بل لنهاه بنفس حديث ((**كل بدعة ضلالة**))، لأن رسول الله ﷺ أعلم بسنته وأفقه لنصوصه وأدرى بعموم حديثه منكم؛ فثبت أن حديث ((**كل بدعة ضلالة**)) خاص بإحداث شيء يخالف نصاً أو إجماعاً.

ثم إن إقرار النبي ﷺ لتخصيص قراءة سورة الإخلاص يستفاد منه جواز تخصيص سورة ما لقراءتها في الصلاة وفي غير الصلاة، وذلك مثل قراءة الفاتحة على الميت.

ثم إن هذا الصحابي قد خصّص قراءة سورة الإخلاص في كل ركعة قبل أن يقرّه رسول الله ﷺ، وهذا دليل على أن الصحابة لم يكونوا يرون بأساً بإحداث ما لم يفعله أو يحض عليه الرسول ﷺ بعينه؛ وليس هذا فحسب بل إن رسول الله ﷺ أقرهم على ذلك كما في هذا الحديث.

الحديث الثالث:

ما أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل**)).[1]

قال القاضي عياض: (حزبه: هو ما يجعله الإنسان على نفسه من صلاة أو قراءة).[2]

وقال العيني: (الحزب: ما يجعله الرجل على نفسه من قراءة أو صلاة، كالورد، والحزب: النوبة في ورود الماء).[3]

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض حديث: (٧٤٧).

(٢) انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/١٩٠).

(٣) شرح سنن أبي داود (٥/٢١٩).

وجاء في تحفة الأحوذي: (والحديث يدل على مشروعية اتخاذ ورد في الليل، وعلى مشروعية قضائه إذا فات لنوم أو لعذر من الأعذار، وأن من فعله ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كان كمن فعله في الليل).[1]

وهكذا نرى أن النبي ﷺ الذي قال: ((**كل بدعة ضلالة**)) هو نفسه قال أيضاً: ((**من نام عن حزبه...**)) فدل على جواز أن يخصص الإنسان لنفسه قدراً من الصلاة أو ورداً من الأذكار أو شيئاً من القرآن، بأن يؤديه ويواظب عليه في جزء من الليل، وليس هذا فحسب بل شرع أيضاً أن يقضي المكلف هذا الورد في النهار إن نام عنه ليلاً [2]، ولو أن حديث ((**كل بدعة ضلالة**)) كان عاماً كما فهمتم لنهى ﷺ عن ذلك كله فضلاً عن أن يأمر بالقضاء.

ولكن من رحمة الله وسعة الشريعة أن الشارع ندبنا إلى النوافل مطلقاً، ولم يلزمنا بشيء محدد منها؛ ولا نهانا عن تحديد شيء منها، بل أجاز ذلك كما في حديث عمر رضي الله عنه هذا وغيره. والحكمة من ذلك أن يتمكن الناس من أداء النوافل في المكان والزمان وحسب الهيئة التي يختارون، ما لم يرد نص بعينه ينهى عن هيئة بعينها، وفي ذلك من السعة ما هو ظاهر، حيث يختار كل شخص ما يناسب حاله وزمانه ومكانه لأداء النوافل المطلقة.

وبناء عليه يكون القول بحظر تحديد شيء من الأذكار أو الصلوات أو الأدعية أو نحو ذلك من النوافل المطلقة: هو قول مبتدع مخالف لهذا الحديث وأمثاله.

وكم بدّع السلفية عوام الناس وعلمائهم من أجل حزب يقرؤونه أو ورد يلتزمون به! ومن العجائب أن بعض السلفية . وهو محمد الشنشوري- أورد حديث عمر السابق، ثم أقر بأنه يدل على جواز أن يكون للإنسان قدر من الذكر

(١) تحفة الأحوذي (٣/١٥٠) وقال الشوكاني في نيل الأوطار (٣/ ٥٩): قوله: (عن حزبه) الحزب بكسر الحاء المهملة وسكون الزاي بعدها باء موحدة الورد والمراد هنا الورد من القرآن وقيل المراد ما كان معتاده من صلاة الليل؛ (والحديث). يدل على مشروعية اتخاذ ورد في الليل وعلى مشروعية قضائه إذا فات لنوم أو عذر من الأعذار وأن من فعله ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كان كمن فعله في الليل.

(٢) قال المباركفوري في تحفة الأحوذي (٢/ ٤٣٠): والحديث دليل على استحباب المحافظة على الأوراد وأنها إذا فاتت تقضى.

والدعاء والصلاة وقراءة القرآن؛ ولكنه سرعان ما قال بعد ذلك: (أما التوسع بمدلول هذا الحديث إلى الأحزاب والأوراد التي شغل المسلمون بها عن كتاب الله وأذكاره... فمن الابتداع الذي ما أنزل الله به من سلطان.....إلخ.[1] فتأمل!!

ومن ذلك قاله شيخ الوهابية ابن عثيمين الذي خصص قراءة جزء من السيرة النبوية من جمعه وتأليفه وتعليقه عن غزوة بدر خصص قراءته بوقت معين في ١٧ رمضان وخصص جمع الناس عليه وزاد بأن خصص له ثواباً وأجراً خاصاً عند الله!!! وهذا الورد مطبوع وموجود في غالب مساجد السعودية..

فلماذا حلال لكم وحرام علينا؟!!!

المطلب الخامس: دليل الشافعية وغيرهم على تخصيص عموم حديث البدعة:

أما الشافعية ومن تبعهم فدليلهم بتخصيص عموم حديث البدعة:

١- ما ورد من قوله ﷺ لبلال بن الحارث رضي الله عنه: ((... **ومن ابتدع بدعةَ ضلالة لا يرضاها الله ورسوله، كان عليه مثل آثام مَن عمل بها، لا يَنْقُصُ ذلك مِن أوزارهم شيئاً**)).[2]

قلت: فظاهر أن البدعة لا تذم بإطلاق بل بشرط أن تكون ضلالة، وأن تكون لا يرضاها الله ورسوله، فاقتضى هذا كله أن البدعة إذا لم تكن كذلك لم يلحقها ذم، ولا تتبع صاحبها وزر، فعادت إلى أنها سنة حسنة، ودخلت تحت الوعد بالأجر.

٢- ودليلهم كذلك فعل السلف: فإن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، قد استحسنوا أشياء لم يرد بها نص معين في كتاب ولا سنة مما رأوه حسناً وأجمعوا عليه، ولا تجتمع أمة سيدنا محمد ﷺ على ضلالة، وإنما يجتمعون على هدى وعلى ما هو حسن.

---

(١) انظر: فقه الذكر والدعاء (ص٧٣)، تأليف محمد بن أحمد الدسوقي الشنشوري، دار الجيل ببيروت، ط١/ ١٩٩٢م.

(٢) رواه الترمذي في الجامع (٢٦٧٧) وابن ماجه (٢٠٩).

أمثلة على استحسان السلف لمحدثات لم تكن في زمن النبوة ولا حتى في زمن الصحابة:

١- أجمعوا على جمع القرآن وكتابته في المصحف، وعلى جمع الناس على المصاحف العثمانية وطرح ما سواها، وشكل القرآن وتقسيمه أجزاء وأحزاب ونحو ذلك من المستحسنات الطارئة على أصل الدين كله (القرآن).

قلت: وليس لأحد أن يقول: إن ذلك -جمع القرآن- من سنة الخلفاء الراشدين المهدين الذين أمرنا باتباعهم فهو ليس ببدعة. فهذا القول ليس بصواب؛ وذلك لأن قول الأئمة الراشدين المهدين في هذه المسألة اجتهاداً محضاً لشيء لم يكن في زمن النبوة، ولم يعمل به النبي ﷺ، ولم يأمر به، فهو إذاً بدعة وليس سنة ولكنها بدعة حسنة وحكمها حكم السنة.

وللتنبيه: ليس كل ما عمله أحد الخلفاء الراشدين المهديين سنة أو حتى راجحاً، بل ما عمله الخلفاء الأربعة واجمعوا عليه هو الحجة البالغة فحسب، أما فعل أحدهم فقد يخالفه غيره من الصحابة، والمسائل الخلافية بين الصحابة كثيرة جداً، ولو كان فعل أحدهم حجة لما اختلف الصحابة في ذلك، ثم إن ما طرأ على القرآن من تحسينات وتسهيلات لقراءته بعد جمعه، لم يكن في عهد أبو بكر ولا عمر ولا حتى الخلفاء الأربعة وقد تلقته الأمة بالقبول والرضا.

٢- جمعوا الحديث الشريف زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

٣- ثم اقتفى الناس أثرهم في ذلك الرأي الحسن، فجمعوا العلم ودوّنوه وكتبوه.

٤- قتل عمر رضي الله عنه الجماعة بالواحد، وتضمين الصنّاع، وكل هذه محدثات لم تكن في عهد رسول الله ﷺ، وقد استحسنها الصحابة ومن بعدهم.

كل ذلك يفيده قول ابن مسعود رضي الله عنه: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن).

ولا يتعارض مع قول ابن مسعود رضي الله عنه نفسه: (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم).

فإن النهي في القول الثاني مصروف إلى البدعة الضلالة، والقول الأول مصروف إلى البدعة الحسنة، أو هو دليل على حجية الإجماع فإن ما أجمع عليه

الجمهور يعد سنة وليس ببدعة، وإن لم يرد عن السلف في القرون السابقة، لذلك قسم الشافعية وبعض المالكية والحنفية كما سبق البدعة إلى الأحكام الخمسة فقالوا:

- جمع القرآن وجمع الحديث من البدع الواجبة وإلا لكان ضاع الدين.

- إنشاء المعاهد الشرعية والمدارس الإسلامية من البدع المندوبة وبها يحفظ العلم.

- التوسع في اللباس والطعام والشراب من البدع المباحة.

- الزيادة على الأذان أو في مرات غسل أعضاء الوضوء من البدع المكروهة.

- الزيادة على الفرائض أو أعداد الركعات أو تبديل وقت صلاة الجمعة بغيره من الأيام بدعة ضلالة وهي البدعة المنهي عنها.

وعلى ذلك فقس....

(لقد حرم ابن تيمية شد الرحل لزيارة قبر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، واعتبر ذلك بدعة منكرة، ومثلها المولد، وغيرها من المسائل التي شذ فيها عن جمهور أهل السنة، كونها مناهضة للسنة النبوية، ومخالفة لفعل السلف الصالح، لكنه يناقض نفسه، فتراه يقرر في كلامه على مصادر استنباط الأحكام الشرعية، فيقسمها الى سبعة أقسام، فيقول في مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤٢): "الطريق السابع: المصالح المرسلة: وهو أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب منفعة راجحة؛ وليس في الشرع ما ينفيه؛ فهذه الطريق فيها خلاف مشهور فالفقهاء يسمونها (المصالح المرسلة) ومنهم من يسميها الرأي وبعضهم يقرب إليها الاستحسان وقريب منها ذوق الصوفية ووجدهم وإلهاماتهم؛ فإن حاصلها أنهم يجدون في القول والعمل مصلحة في قلوبهم وأديانهم ويذوقون طعم ثمرته وهذه مصلحة" انتهى كلام ابن تيمية.

ومما قرره الصوفية في إلهاماتهم: زيارة قبر المصطفى ﷺ، والاستغاثة به كما كان يفعل محمد بن المنكدر، وكما كانوا يتبركون بقبر معروف، وما وضعوه من الأدعية والأحزاب، وغير ذلك الكثير، وهو ناتج عن ذوقهم ووجدهم وإلهاماتهم، ويذوقون طعم ذلك وثمرته كما قرر ابن تيمية...فلماذا ينكر عليهم

إذاً ما يفعلونه من مثل هذه الأمور، ولماذا يضللهم ويبدعهم؟! أليس هذا من ازدواجية المعايير عنده وعند أتباعه؟! وأنه من المغالطات التي وقعوا فيها؟!). [1]

إذاً: إنك بقراءتك لتعاريف العلماء السابقة واللاحقة للبدعة يتجلى لك شذوذ ابن تيمية في فهمه للبدعة وإطلاقها، والحق إن هذا الحديث ليس على عمومه، بل هو عام مخصوص عند الجمهور، بل وعند ابن تيمية [(٢)] نفسه فهو مخصوص عنده بالبدعة الشرعية: وهي ما استحدث من أمور الدين في العبادات فهي التي تكون ضلالة، وأما ما استحدث من أمور الدنيا فلم يجعلوه ضلالة من حيث المبدأ.

وأما عند الجمهور فهو مخصوص بما خالف نصاً شرعياً من كتاب أو سنة أو إجماع، أو ما ليس له أصل في الشرع، بمعنى أنه لا دليل عليه في الشرع لا خاص ولا عام، كما قال ابن حجر [(٣)] وغيره من الشرّاح.

وقال النووي: (قوله ﷺ: ((**وكل بدعة ضلالة**)) هذا عام مخصوص، والمراد: غالب البدع). [(٤)] وإذا كان الحديث مخصوصاً بما ذكرنا فلا يصح الاحتجاج بعمومه.

فإن قال السلفية: لا نسلّم أن الحديث أي: ((**وكل بدعة ضلالة**)) عام مخصوص، بل هو باق على عمومه، وما ذكرتم أننا نخصه بالبدعة الشرعية، فليس بتخصيص، وإنما هو حمل للحديث على ما أريد به، إذ الحديث أراد ذم الابتداع في أمور الدين مطلقاً، وأما ما سوى ذلك من الابتداع في أمور الدنيا فغير داخل أصلاً، فبقي ذم كل ما يستحدث في أمور الدين على عمومه.

قلنا: حاصل ما ذكرتم أن الحديث عام أريد به الخصوص وليس من قبيل

---

(١) الشيخ عبد الله عكور من موقعه الإلكتروني.

(٢) وفي ذلك يقول الغامدي في كتابه (حقيقة البدعة وأحكامها) (٣٥٩/١) تعقيباً على قول الغزالي: (فليس كل ما أبدع منهياً عنه، بل المنهي عنه بدعة تضاد سنة ثابتة، أو ترفع أمراً من الشرع مع بقاء علته..) قال الغامدي: قوله: (فليس كل ما أبدع منهيا عنه) يحتمل البدع الشرعية والبدع الدنيوية، فأما الشرعية فمنهي عنها كلها بلا استثناء، وأما الدنيوية فالأصل فيها الإباحة ويدخلها الابتداع بالشروط السابقة).

(٣) فتح الباري (٢٥٣/١٣، ٢٥٤).

(٤) شرح النووي على مسلم (١٥٤/٦)، الديباج على مسلم للسيوطي (٢/ ٤٤٥)، شرح الزرقاني على الموطأ (١/ ٣٤٠)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ٣٩٦)، فيض القدير (٢/ ٢١٧).

العام المخصوص[1]؛ فهذا إقرار منكم أن الحديث ليس على عمومه، وهو المطلوب؛ وأما قولكم: إنه أريد به الابتداع في أمور الدين لا الدنيا فهو مجرد دعوى لا دليل عليها، بل الدليل على خلافه، إذ كل أمر محدث خالف نصاً شرعياً فهو مردود سواء كان دينياً أم دنيوياً، وهذا بإقراركم أنتم،[2] كما سيأتي بسط ذلك.

فإن زعمتم أن تخصيصكم للبدعة في الحديث بالبدعة الشرعية يدل عليه أمور:

الأول: أن الحقائق الشرعية مقدمة على اللغوية؛ كما هو مقرر في أصول الفقه.

الثاني: أن الدين كامل تام؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وبالتالي فأي إحداث أو ابتداع إنما هو استدراك على الشريعة، وجرأة قبيحة ينادي بها صاحبها أنّ الشريعة لم تكف، ولم تكتمل! فاحتاجت إلى إحداثه وابتداعه!![3] وهذا كله بخلاف أمور الدنيا، فهي متروكة للناس يتصرفون فيها حسب خبراتهم ومصالحهم، كما جاء في حديث مسلم: ((**أنتم أعلم بأمور دنياكم**))، فظهر أن البدعة المنهي عنها هي ما كان في أمور الدين لا الدنيا.

قلنا: أولاً: البدعة ليس لها معنى لغوي وآخر شرعي، بحيث إذا جاءت في خطاب الشارع حملت على المعنى الشرعي وقدّمت على المعنى اللغوي، فإن ادعيتم ذلك فعليكم البيان والدليل، وهذا بخلاف الصلاة مثلاً، فالصلاة هي: الدعاء لغة، وثبت لها معنى شرعي بقوله ﷺ: ((**صلوا كما رأيتموني أصلي**)) كما

(١) فرّق العلماء بين العام المخصوص وبين العام الذي أريد به الخصوص، قال السبكي: (العام المخصوص أريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها، لا من جهة الحكم، والذي أريد به الخصوص لم يرد شموله لجميع الأفراد لا من جهة التناول ولا من جهة الحكم، بل هو كلي استعمل في جزئي، ولهذا كان مجازاً قطعاً، لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي، بخلاف العام المخصوص). جمع الجوامع والمحلي عليه (٥/٢)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٣ /١١٠)، شرح الكوكب المنير (٣/ ١٦٨).

(٢) حقيقة البدعة وأحكامها للغامدي (١/ ٣٠٣).

(٣) البراهين على ألا بدعة حسنة في الدين والرد على شبه المخالفين (٣/١).

في حديث البخاري، فأفاد أن الصلاة المأمور بها في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، هي الصلاة التي كان النبي ﷺ يصليها لا مطلق الدعاء كما هو المعنى اللغوي.

ثانياً: سلمنا أن البدعة المنهي عنها هي البدعة الشرعية، ولكن ما هي البدعة الشرعية؟

فإن زعمتم أنها كل ما أحدث في أمور الدين سواء وافق النص أو الإجماع أم خالفهما.

قلنا: نحن نقول: أن البدعة الشرعية هي ما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً، لا مطلق ما أحدث سواء وافق الأدلة أم خالفها كما زعمتم؛ وعليه فالحديث مطلق لا يدل على قولنا ولا على قولكم فبطل احتجاجكم بعمومه، وأما نحن فنستدل على البدعة الحسنة بأحاديث أخرى ستأتي.

ثالثاً: إن تفريقكم بين أمور الدين وبين أمور الدنيا، فحظرتم الابتداع في الأولى دون الثانية: غير مسلّم، بل هذا التفريق هو بدعة بنفسه، إذ الإسلام جاءت شرائعه من أوامر ونواه لإصلاح الدين والدنيا، ففيه سعادة الدارين، وعليه فالابتداع إذا كان فيه مخالفة لنص فهو مذموم وداخل في الحديث، سواء كان في أمور الدين أو الدنيا.

رابعاً: قولكم: "إن الدين كامل والابتداع فيه استدراك عليه بخلاف ما يكون في أمور الدنيا"، قلنا: هل الابتداع استدراك على الدين إذا خالف نصاً أو إجماعاً، أم إذا لم يخالف شيئاً من ذلك؟ أما الأول فمسلّم، وأما الثاني فهو محل النزاع؛ بل كلامكم هذا حجة عليكم؛ إذ نحن اشترطنا في البدعة الحسنة أن تكون منضوية تحت عمومات النصوص أو شهد الشارع لأصلها وإلا فلا نجيزها قط، فآل أمر البدعة الحسنة إلى عمومات النصوص، ولا شك أن عمومات النصوص حجة، وإلا بطل استدلالكم من أصله بعموم حديث الباب وهو: ((**وكل بدعة ضلالة**)).

والحاصل: إن البدعة الحسنة هي ما كانت داخلة في عمومات النصوص من كتاب وسنة، أو شهد لها أصول الشرع بحسنها، وعليه، فكيف تكون البدعة

الحسنة -والحالة هذه- زيادة على الشرع واستدراكاً عليه، مع أنها داخلة تحت عمومات النصوص، وقد شهد الشرع نفسه لأصلها؟!!

المطلب السادس: مثالان على البدعة الحسنة:

١- (الاحتفال بالمولد النبوي):

قلت: ما إن يسمع السلفية والوهابية باحتفال المولد أو يذكر أمامهم إلا وتطيش عقولهم وتحمر عيونهم وتشتعل رؤوسهم غيظاً وحنقاً!

فمنهم من يقول: المولد ضرب من ضروب الشرك!! ينقل فتوى ابن باز!

ومنهم من يقول: بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار!

ومنهم من يقول: لا تألهوا النبي ﷺ!!

ومنهم من يقول (دعاة الوهابية الجدد):

١- لم يفعلها رسول الله ﷺ ولا أصحاب النبي ﷺ، وهم أكثر حباً منا للنبي ﷺ. وهذا الجواب -الخبيث- ينخدع به كثير من البسطاء من الناس.

٢- الإسلام لم يذكر مولد أحد من البشر من باب التعظيم والتبجيل؟!

٣- المولد مليء بالبدع والمخالفات.

٤- لا يعرف متى تاريخ المولد بالضبط.

٥- أول من أقام احتفال المولد الفاطميون!!

٦- هو ليس فرضاً وليس مندوباً لأن حقيقة المندوب ما طلبه الشرع، وليس جائزاً أن يكون مباحاً لأن الابتداع في الدين ليس مباحاً بإجماع المسلمين!

وغير ذلك مما يسوقونه؛ لأجل أن يصدوا الناس عن الاحتفال بالمولد.

الجواب:

نعم إن الاحتفال بالمولد مستحدث لم يكن في زمن النبي ﷺ ولا في زمن الصحابة ﵃ على الصورة الحالية، ولكن ذلك لا يعني أنه لا أصل له وأنه بدعة ضلالة!!

يذكر الإمام السيوطي: إن أول من احتفل بالمولد بشكل كبير ومنظم هو حاكم أربل (في شمال العراق حالياً) الملك المظفر (أبو سعيد كوكبري بن زين

الدين علي بن بكتكين)، والذي وثقه علماء السنة بأقوالهم.

وقال ابن كثير: (إنه أحد الملوك الأمجاد والكبراء الأجواد، وكان له آثار حسنة، وهو الذي عمّر الجامع المظفري بسفح قاسيون).

قال ابن خلكان في ترجمة الحافظ أبي الخطاب ابن دحية: (كان من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء، قدم من المغرب فدخل الشام والعراق، واجتاز بإربل سنة أربع وستمائة، فوجد ملكها المعظم (مظفر الدين بن زين الدين) يعتني بالمولد النبوي، فعمل له كتاب (التنوير في مولد البشير النذير)، وقرأه عليه بنفسه فأجازه بألف دينار).

قال الحافظ الذهبي: (كان متواضعاً خيراً سنيّاً يحب الفقهاء والمحدثين).

قال ابن كثير: (كان الملك المظفر يعمل المولد الشريف في ربيع الأول، ويحتفل به احتفالاً هائلاً، وكان شهمًا شجاعًا بطلاً عاقلاً عالماً عادلاً).

وفي عهد الدولة الأيوبية: كان أول من احتفل بالمولد النبوي بشكل منظم في عهد السلطان صلاح الدين، الملك (مظفر الدين كوكبوري)، إذ كان يحتفل به احتفالاً كبيراً في كل سنّة، وكان يصرف فيها الأموال الكثيرة، والخيرات الكبيرة، حتى بلغت ثلاثمئة ألف دينار، وذلك كل سنة. وكان يصل إليه من البلاد القريبة من إربل مثل بغداد، والموصل عدد كبير من الفقهاء والصوفية والوعّاظ، والشعراء، ولا يزالون يتواصلون من شهر محرم إلى أوائل ربيع الأول.

وكان يعمل المولد سنة في ٨ ربيع الأول، وسنة في ١٢ ربيع الأول، لسبب الاختلاف بتحديد يوم مولد النبي محمد ﷺ فإذا كان قبل المولد بيومين أخرج من الإبل والبقر والغنم شيئاً كثيرًا وزفّها بالطبول والأناشيد، حتى يأتي بها إلى الميدان، ويشرعون في ذبحها، ويطبخونها، فإذا كانت صبيحة يوم المولد، يجتمع الناس والأعيان والرؤساء، ويُنصب كرسي للوعظ، ويجتمع الجنود ويعرضون في ذلك النهار، بعد ذلك تقام موائد الطعام، وتكون موائد عامة، فيه من الطعام والخبز شيء كثير.

قلت: والشاهد: ولم ينكر العلماء آنئذٍ هذا الاحتفال بل باركوه وكانوا يحضروه وليس ذلك إلا لكونهم رأوا فيه بدعة حسنة لها أصل عام في الدين وهو

(تعظيم النبي ﷺ والفرح به) وهذا من أعظم الأصول في الدين، فقد قال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٥٧﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فالتعزير: التعظيم والتبجيل.

ولم يكن في ذلك الزمن من المشوشين ما في زماننا اليوم ولما ظهر ابن عبد الوهاب ونهى عن الموالد واعتبرها من الضلالات والشركيات قام العلماء واستخرجوا لها أصلاً من القرآن والسنة فضلاً عن أصل تعظيم النبي ﷺ، وهذه الأصول هي:

١- قول الله تعالى: ﴿وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِۚ﴾ [إبراهيم: ٥] فقد أمر الله موسى عليه السلام أن يذكر قومه بنعم الله تعالى؛ ليجددوا شكرهم لله تعالى، ومن أعظم النعم الإلهية هي النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ١٦٤﴾ [آل عمران: ١٦٤].

٢- ما ورد في الحديث الشريف:

عن أبي قتادة، أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم الاثنين؟ قال ﷺ: ((**هو يوم ولدت فيه، ويوم أنزل علي فيه**)).(١)

٣- ما ورد كذلك:

قال معاوية رضي الله عنه: إن رسول الله ﷺ خرج على حلقة -يعني من أصحابه- فقال: ((**ما أجلسكم؟**)) قالوا: جلسنا ندعو الله ونحمده على ما هدانا لدينه ومنّ علينا بك، قال: ((**آلله ما أجلسكم إلا ذلك؟!**)) قالوا آلله ما أجلسنا إلا ذلك! قال ﷺ: ((**أما إني لم أستحلفكم تهمة لكم، وإنما أتاني جبريل عليه السلام فأخبرني أن الله عز وجل يباهي بكم الملائكة!!**)).(٢)

---

(١) رواه النسائي في الكبرى (١٠/١٤٨) باب صوم الاثنين. والبيهقي باب صوم عاشوراء (٢٨٦/٤) (٨٦٦٠) وفي المستدرك وغيره بروايات مختلفة تتفق في صوم الاثنين وبيان علة الصيام فيه وهي ولادة النبي ﷺ.

(٢) النسائي في الكبرى (٥٠٠/٣).

قلت: انظر إلى قول الصحابة: (منّ الله علينا بك) إذاً: هم يذكرون نعمة رسول الله ﷺ فيما بينهم، وهذا إحياء لذكراه ﷺ، وقد بشرهم النبي ﷺ أنه أفضل المجالس.

٤- ومن ذلك: عن أنس ﷺ: (أن النبي ﷺ عقّ عن نفسه بعد النبوة). (١)

مع أنه قد ورد أن جده عبد المطلب عق عنه في سابع ولادته، والعقيقة لا تعاد مرة ثانية، فيحمل ذلك على أن الذي فعله النبي ﷺ إظهار للشكر على إيجاد الله إياه رحمة للعالمين، وتشريع لأمته، كما كان يصلي على نفسه ﷺ، لذلك يستحب لنا أيضاً إظهار الشكر بمولده بالاجتماع وإطعام الطعام ونحو ذلك من وجوه القربات وإظهار المسرات.

وللاستئناس: روي أنه قد رؤي أبو لهب بعد موته في النوم فقيل له: ما حالك؟ فقال: في النار؛ إلا أنه يخفف عني كل ليلة اثنين، وأمصُّ من بين أصبعي ماء بقدر هذا- وأشار لرأس أصبعه -؛ وأن ذلك بإعتاقي لثويبة عندما بشرتني بولادة النبي ﷺ وبإرضاعها له.

فإذا كان أبو لهب الكافر الذي نزل القرآن بذمه جوزي في النار بفرحه ليلة مولد النبي ﷺ به، فما حال المسلم الموحد من أمة النبي ﷺ، يسر بمولده ويبذل ما تصل إليه قدرته في محبته ﷺ، لعمري إنما يكون جزاؤه من الله الكريم أن يدخله بفضله جنات النعيم.

وقال الحافظ شمس الدين بن ناصر الدين الدمشقي في كتابه المسمى: (مورد الصادي في مولد الهادي): (قد صح أن أبا لهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لإعتاقه ثويبة سروراً بميلاد النبي ﷺ ثم أنشد:

إذا كان هذا كافراً جاء ذمه — وتبت يداه في الجحيم مخلدا
أتى أنه في يوم الاثنين دائماً — يخفف عنه للسرور بأحمدا
فما الظن بالعبد الذي طول عمره — بأحمد مسروراً ومات موحدا)

(١) سنن البيهقي الكبرى باب: العقيقة سنة (١٩٠٥٦) (٩/٣٠٠) والمعجم الأوسط باب: أول الكتاب (٩٩٤) (١/٢٩٩) مسند البزار مسند أنس ابن مالك (٧٢٨١) (٢/٣٤٥).

قلت: فهذه أصول أربعة للاحتفال بالمولد فضلاً عن الأصل الخامس الذي عليه بنى مبتدعو المولد بدعتهم الحسنة تلك وهو أصل: (تعظيم النبي ﷺ والفرح به).

أما قول ابن عبد الوهاب إن الصحابة أكثر حباً منا للنبي ﷺ ولم يفعلوا هذا المولد فهذا كلام حق يراد به باطل، فالصحابة لم يفعلوا، إذاً: تركوا، والترك ليس حجة عند الأصوليين.

وأما حب الصحابة للنبي ﷺ فحقاً كان كذلك وقد عبروا عن حبهم بطرق كثيرة جداً؛ منها: تبركهم بآثاره ووضوئه، ومنها: البكاء شوقاً له، ومنها: الدفاع عنه حتى الشهادة، ومنها ومنها... إلى أن أتى مسلمو اليوم وكثير منهم أشد شوقاً من الصحابة ﷺ لرؤيته، فإنهم لم يجتمعوا به ولم تكحل عين أحدهم برؤيته ﷺ إلا في المنام الذي يزيد المشتاق شوقاً، فجاؤوا واجتمعوا على الاحتفال به ﷺ معتمدين على الأصول العامة التي ذكرناها، هذا كله من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن الصحابة ﷺ على فراغ حتى يقيموا تلك الموالد، بل كانوا مشغولين بالجهاد والسفر وتعليم من دخل في الإسلام حديثاً.

وأما قول السلفية والوهابية: (إن الاحتفال بالمولد مليء بالبدع والمنكرات؟) فهذا ليس حجة على إبطاله، فهل نقول: إن صلاة الجمعة المختلطة التي أقيمت في بريطانيا ذات مرة بدعة لكونها تحتوي على بدع منكرة، أم نقول إن أصل صلاة الجمعة واجب، ولكن هذه الصلاة المختلطة فيها منكرات فلا نحل المنكرات التي فيها؟ طبعاً الجواب: الثاني.

وأما قول السلفية والوهابية: (لا يعرف بالضبط متى زمن المولد؟) فنقول: هذا ليس صحيحاً، فإن جلّ كتّاب السير قالوا: هو في (١٢ ربيع الأول)، وهذا كان يقال قبل اكتشاف الحاسوب الذي حسب اليوم بناء على الحساب الفلكي الدقيق ١٠٠٪ -كما قال القرآن- فَعُلِم من الحاسوب تاريخ المولد النبوي الصحيح في ١٢ ربيع الأول... ومن جهة ثالثة: التواريخ ليست مبنية على الضبط فيكفينا فيها الظن، إلا في حال واحدة وهي معرفة المتقدم والمتأخر لأجل معرفة الناسخ والمنسوخ، وهنا لسنا في معرض هذا الأمر، وقضية الاحتفال بالمولد هي قضية معنوية أكثر منها تاريخية منضبطة.

وأما قول السلفية والوهابية (لم نسمع اهتماماً بمولد أحد؟) فنقول كيف؟ ألم يذكر الله في القرآن مولد مريم ومولد المسيح ومولد يحيى بالحب والاحترام والتقدير؟!! وقال عن المسيح عليه السلام وعلى لسانه: ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ﴿٣٣﴾ ﴾ [مريم: ٣٣]. فإذا كان السلام على المسيح حين ولد، أليس النبي محمد ﷺ أولى بذلك السلام حين يولد؟! أليس المولد مليء بالصلاة والسلام عليه؟

وأما قولهم: (أول من أقامه الفاطميون) فقد أجبنا عنه، وبيّنا أن ذلك كذباً ومن افتراءات الوهابية لأجل الصدّ عن هذه البدعة الحسنة.

وأما قولهم: (هو ليس فرضاً وليس مندوباً لأن حقيقة المندوب ما طلبه الشرع وليس جائزاً أن يكون مباحاً لأن الابتداع في الدين ليس مباحاً بإجماع المسلمين!).

فالجواب: إن الطلب في المندوب تارة يكون بالنص، وتارة يكون بالقياس، وهذا وإن لم يرد فيه نص ففيه القياس على الأصول الآنفة الذكر.

ولأن البدعة لم تنحصر في الحرام والمكروه، بل قد تكون أيضاً: مباحة ومندوبة وواجبة.

فالنتيجة: إن الاحتفال بالمولد من البدع الحسنة، التي لها أصل من الكتاب والسنة وقد ارتضاها العلماء، ومن ذلك:

سئل شيخ الإسلام حافظ العصر (أبو الفضل بن حجر) عن عمل المولد فأجاب بما نصه: (أصل عمل المولد بدعة لم تنقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة، ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها، فمن تحرى في عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة، وإلا فلا) وقال: (وقد ظهر لي تخريجها على أصل ثابت، وهو ما ثبت في الصحيحين من أن النبي ﷺ قدم المدينة، فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم؟ فقالوا: "هو يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فنحن نصومه شكراً لله تعالى.... فأقرهم النبي ﷺ وقال: ((**نحن أحق بموسى منهم**))...إلخ"، فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به في يوم معين من إسداء نعمة أو دفع نقمة، ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من

كل سنة، والشكر لله يحصل بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة، وأي نعمة أعظم من النعمة ببروز هذا النبي -نبي الرحمة- في ذلك اليوم؟! وعلى هذا فينبغي أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء، ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالي بعمل المولد في أي يوم من الشهر، بل توسع قوم فنقلوه إلى أي يوم من السنة، وفيه ما فيه، فهذا ما يتعلق بأصل عمله، وأما ما يعمل فيه فينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والإطعام والصدقة، وإنشاد شيء من المدائح النبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للآخرة. وأما ما يتبع ذلك من السماع واللهو وغير ذلك فينبغي أن يقال: ما كان من ذلك مباحاً بحيث يقتضي السرور بذلك اليوم لا بأس بإلحاقه به، وما كان حراماً أو مكروهاً فيمنع، وكذا ما كان خلاف الأولى).

اللهم صل على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون.

- كتب لكبار العلماء ألفت في جواز الاحتفال بالمولد:

١- الحافظ عبد الرحيم العراقي: توفي ٨٠٨ هـ، له مولد باسم "المورد الهني في المولد السني".

٢- الحافظ ابن كثير: توفي ٧٧٤ هـ، وله مولد طبع بتحقيق صلاح الدين المنجد.

٣- الحافظ السخاوي: توفي ٩٠٢ هـ، وله مولد باسم "الفخر العلوي في المولد النبوي".

٤- الحافظ ابن الجوزي: توفي ٥٩٧ هـ، وله مولد باسم "العروس"، وقد طبع في مصر.

٥- الحافظ أبو الخطاب عمر بن علي بن محمد المعروف بابن دحية الكلبي: توفي ٦٣٣ هـ، وله مولد باسم "التنوير في مولد البشير النذير".

٦- شمس الدين ابن ناصر الدين الدمشقي: توفي ٨٤٢ هـ، وله مولد باسم "المورد الصاوي في مولد الهادي" وكذلك "جامع الآثار في مولد المختار" و"اللفظ الرائق في مولد خير الخلائق".

٧- ملا علي قاري: توفي ١٠١٤ هـ، وله مولد باسم "المورد الروي في المولد النبوي" وهو مطبوع.

٨- الحافظ شمس الدين ابن الجزري: توفي ٦٦٠ هـ، إمام القراء، وله مولد باسم "عرف التعريف بالمولد الشريف".

٩- علي زين العابدين السمهودي: توفي ٩١١ هـ، وله مولد اسمه "الموارد الهنية في مولد خير البرية.

١٠- الحافظ محمد الشيباني المعروف بابن الديبع: توفي ٩٤٤ هـ.
ابن حجر الهيتمي: توفي ٩٧٤ هـ، وله مولد باسم "إتمام النعمة على العالم بمولد سيد ولد آدم".

١١- الخطيب الشربيني: توفي ١٠١٤ هـ، وله مولد باسم "المولد الروي في المولد النبوي".

١٢- المحدث جعفر بن حسن البرزنجي: توفي ١١٧٧ هـ، وله مولد باسم "عقد الجوهر في مولد النبي الأزهر"، وهو من أكثر الموالد انتشارًا في البلاد الإسلامية.

١٣- أبو البركات أحمد الدردير: توفي ١٢٠١ هـ، وله مولد مطبوع في مصر.

١٤- عبد الهادي نجا الأبياري المصري: توفي ١٣٠٥ هـ، وله مولد مخطوط.

١٥- يوسف النبهاني: توفي ١٣٥٠ هـ، وله مولد باسم "جواهر النظم البديع في مولد الشفيع"، طبع في بيروت.

١٦- المولد العثماني. المسمى الأسرار الربانية تأليف الإمام السيد محمد عثمان المرغني المتوفي عام ١٣٤٣ هـ.

٢- جمع الناس من غير الحجاج بعرفة يوم عرفة للدعاء والذكر ويسمى بـ(التعريف):

فإن هذا الفعل لم يفعله النبي ﷺ ولا الخلفاء الأربعة بل ابتدعه ابن عباس رضي الله عنه ورضيه السلف من بعده.

قال المفسر القرطبي -رحمه الله-: [(١)] (ولا بأس بالتعريف في المساجد يوم عرفة بغير عرفة، تشبيهاً بأهل عرفة.

روى شعبة عن قتادة عن الحسن قال: "أول من صنع ذلك ابن عباس بالبصرة".[(٢)]

يعني اجتماع الناس يوم عرفة في المسجد بالبصرة.

وقال موسى بن أبي عائشة: "رأيت عمر بن حريث يخطب يوم عرفة وقد اجتمع الناس إليه".

وقال الاثرم: "سألت أحمد بن حنبل عن التعريف في الأمصار، يجتمعون يوم عرفة، فقال: أرجو ألا يكون به بأس، قد فعله غير واحد: الحسن وبكر وثابت ومحمد بن واسع، كانوا يشهدون المسجد يوم عرفة".

فالتعريف في الأمصار فعله ابن عباس وعمرو بن حريث من الصحابة. انتهى.

المطلب السابع: الرد على السلفية في احتجاجها بأثر (ابن عمر رضي الله عنه) في العطاس على نفي البدعة الحسنة: [(٣)]

جاء في كتاب أحد السلفية: (البراهين على ألا بدعة حسنة في الدين والرد على شبه المخالفين): [(٤)]

(ومثال آخر وقد مر معنا فيما سبق: وهو ما رواه الترمذي والحاكم وغيرهما: (عن نافع أن رجلاً عطس إلى جنب ابن عمر رضي الله عنهما، فقال: الحمد لله،

---

(١) تفسير القرطبي (ج٢ ص ٤١٩).

(٢) فأخرجه علي بن الجعد في (المسند): (٥٨، ١٥٥) ومن طريقه البيهقي في (الكبرى): (١١٧/٥، ١١٨) وابن أبي شيبة في (المصنف): (١٣٦/١٤) من طريق شعبة عن قتادة عن الحسن قال: أول من صنع ذلك ابن عباس رضي الله عنهما. - يعني: اجتماع الناس يوم عرفة في المساجد-. تابعه معمر عن قتادة، عند عبد الرزاق في (المصنف): (٣٧٦/٤).وإسناده صحيح عن الحسن.

(٣) مبحث مقتبس من د. وليد الزير من موقعه الإلكتروني لكن بتصرف.

(٤) البراهين على ألا بدعة حسنة في الدين والرد على شبه المخالفين (ص: ٢٥).

والسلام على رسوله قال ابن عمر ﷺ: وأنا أقول: الحمد لله والسلام على رسول الله وليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ، علّمنا أن نقول: الحمد لله على كل حالٍ).

فقد أنكر ابن عمر -رضي الله عنهما- على هذا الرجل مع أن عموم قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦ ﴾ [الأحزاب: ٥٦]. تدخل فيه تلك الصلاة ولكن ما هكذا فهمها الصحابة فمن بعدهم، وما هكذا طبقها السلف الصالح رضي الله عنهم، وفهمهم أولى، ومرتبتهم أعلى.

ثم تابع السلفي والوهابي -موهماً الناس أن السلف يوافقونه على ما يقول- قائلاً: ورحم الله الإمام الأوزاعي حيث قال: (اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح؛ فإنه يسعك ما وسعهم). وعليه نقول: (الحذر الحذر من مخالفة الأولين! فلو كان ثمّ فضل ما؛ لكان الأولون أحق به، والله المستعان).

قال بعض المحققين: أما أثر ابن عمر ﷺ، فقال الترمذي: عن حميد بن مسعدة، حدّثنا زياد بن الرّبيع، حدّثنا حضرميّ مولى آل الجارود، عن نافعٍ، أنّ رجلاً عطس إلى جنب ابن عمر، فقال: (الحمد للّه والسّلام على رسول اللّه)، قال ابن عمر ﷺ: (وأنا أقول الحمد للّه والسّلام على رسول اللّه، وليس هكذا علّمنا رسول اللّه علّمنا أن نقول: الحمد للّه على كلّ حال).

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث زياد بن الرّبيع، وحضرمي لم يوثقه سوى ابن حبان.

وقال عنه الذهبي: صدوق وقال ابن حجر: مقبول، هذا فضلاً عن الكلام في زياد بن الربيع، فهو وإن وثقه أبو داود وغيره.

وقال أحمد: شيخ بصري ليس به بأس، فقد أورده العقيلي في الضعفاء.[1]

ونقل عن البخاري قال: حدثنا زياد بن الربيع اليحمدي أبو خداش في إسناده نظر.

---

(١) العقيلي في الضعفاء (٢/ ٧٦).

فالإسناد فيه كلام، ثم هو معارض بأصح منه عن ابن عمر نفسه، فقد ورد عنه بأسانيد حسان أنه استحب الصلاة على النبي ﷺ بعد الحمدلة لمن عطس.

فقد جاء في شعب الإيمان: [1] عن زهير عن أبي إسحاق عن نافع قال عطس رجل عند ابن عمر فحمد الله، فقال له ابن عمر رضي الله عنه: (قد بخلت فهلّا حيث حمدت الله صليت على النبي ﷺ)، ثم روى البيهقي نحوه بإسناد آخر عن ابن عمر، قال السلفية محققو شعب البيهقي عن كل واحد منهما: إسناده حسن.

ثم روى البيهقي أثر الترمذي السابق ثم قال: الإسنادان الأولان أصح من رواية زياد ابن الربيع، وفيهما دلالة على خطأ رواية ابن الربيع، وقد قال البخاري: فيه نظر.

فالبيهقي رجح الأثرين الأولين التي فيها ندب الصلاة على النبي ﷺ لمن عطس، وهذا كله أورده الحافظ في الفتح: (وأما الثناء الخارج عن الحمد فورد فيه ما أخرجه البيهقي في الشعب من طريق الضحاك بن قيس اليشكري قال عطس رجل عند بن عمر رضي الله عنه فقال: "الحمد لله رب العالمين: فقال: ابن عمر رضي الله عنه لو تممتها والسلام على رسول الله ﷺ وأخرجه من وجه آخر عن بن عمر نحوه ويعارضه ما أخرجه الترمذي قال: عطس رجل فقال الحمد لله والصلاة على رسول الله ﷺ فقال بن عمر: الحمد لله والصلاة على رسول الله ولكن ليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ).

قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من رواية زياد بن الربيع، قلت: وهو صدوق قال البخاري: وفيه نظر، وقال ابن عدي: لا أرى به بأساً، ورجح البيهقي ما تقدم على رواية زياد والله أعلم).[2]

قلت: فانظر إلى هذا السلفي الذي ذكر حديثاً وغض الطرف عن حديثين يعارضاه، رواهما نفس الصحابي وصححهما العلماء وضعفوا الحديث المعارض الذي ساقه السلفي! أليس هذا خيانة للعلم وتدليساً على المسلمين؟

علماً بأن الأذكار الواردة في العطاس متنوعة ومتعددة، والسلف أنفسهم زادوا عليها بمن فيهم ابن عمر كما سبق، وقد بسط ذلك الحافظ في الفتح.

(١) شعب الإيمان (١١/ ٤٨٧).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٦٠٠).

المطلب الثامن: بيان النتيجة الدموية للفهم السلفي الخاطئ في فهم البدعة بإطلاق:

- ابن تيمية يأمره بقتل المبتدع بعد أن يستتاب وحتى لو لم يجمع العلماء على بدعته-!!!

جاء في فتاوى ابن تيمية: (٢٢/٢٣٦) في معرض جواب ابن تيمية على مسألة حول رجل يصلي يجهر بالنية فما حكم الجهر وما حكمه؟

فقال ابن تيمية: إن هذا لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة فحكمه أن يستتاب، فإن تاب وإلا يقتل.!!!!!

قلت: فإذا أردت أن تعلم مصدر الإرهاب والقتل ومرجعيته عند السلفية والوهابية فاقرأ هذه الفتوى وأمثالها، فتعلم خطورة انتشار هذا الفكر بين الشباب المسلم المتحمس!

الفصل الثالث: بدع السلفية في الأحكام الأصولية والفقهية:

مبحث: بدعة اللامذهبية عند السلفية وبطلان قول السلفية في الدعوة إلى الاجتهاد ونبذ التقليد للمذاهب الأربعة:

قلت: لن أطيل في هذا الفصل في مناقشات هذه المسألة؛ لأنها أخف المسائل خطورة عند السلفية، فهي مسألة فقهية ليست عقدية، وإن كانت الدعوة إلى اللامذهبية خطيرة من حيث ترتب الفوضى الفقهية عليها، وهذا ما حصل بالضبط عند كثير من الشباب المتحمس المتأثر بتلك الدعوة، التي ظاهرها فيها الرحمة وباطنها من قبلها العذاب، فمن يقول: (علينا أن نعود إلى الكتاب والسنة ونترك آراء الرجال كونهم غير معصومين)، ونحو ذلك من هذا الكلام الحق الذي يراد به الباطل، وكأن الفقهاء الأربعة وغيرهم ابتدعوا الأحكام من كيسهم!

إن الفقهاء الأربعة وغيرهم من المجتهدين اقتصر عملهم على الشرح والتحليل والاستنباط وفق قواعد منهجية، ومقارنات مع النصوص الأخرى، وضمن قواعد اللغة، ومعرفتهم بالسلف وهم أصلاً أئمة السلف الصالح، ولم يكن الخلاف غالباً إلا في الفروع الفقهية التي تخضع للاجتهاد لكونها غير قطعية الدلالة، فهم إذاً ما خرجوا عن الكتاب والسنة ولم يبتدعوا، إنما اجتهدوا في موضع الاجتهاد -وهم أهله- وقد أجمع السلف الصالح على إمامتهم.

إن من يدعو إلى الاجتهاد من النصوص دون الرجوع إلى كلام الفقهاء والمجتهدين من السلف يدعو الناس إلى تقليده هو؛ لأن العامة غير قادرين على الاستنباط والاجتهاد ومعرفة خبايا النصوص، والألفاظ ودلالاتها، فإذاً: سيتبعون هذا الذي دعاهم للعودة الى النصوص، فصار مذهباً جديداً يدعو إلى تقليده، وهو -على حسب زعمه- يدعو إلى ترك التقليد!

ويا ليته يدعو إلى تقليده ويعترف بالمجتهدين الآخرين، ولكنه يدعو إلى نفسه وإلى هجر الأئمة المعتمدين عند السلف والخلف، ويقصر الحق على ما وصل إليه هو!

ويا ليته أهل للاجتهاد؛ لكنا سكتنا ورضينا واعترفنا بحقه كمجتهد له حق العودة إلى النصوص ودراستها، ولكنه -كما تبين لطلاب العلم فضلاً عن العلماء- لم يصل إلى هذه الدرجة ولا إلى نصفها، ولا إلى عشرها، فجهله بالأصول واضح جلي، وبعلوم الآلة أكثر وضوحاً!

ويا ليته اجتهد بإنصاف وبين ضعف بعض الفتاوى عند بعض المذاهب، ودعا إلى العمل بالدليل الأقوى بموضوعية، ولكنه سخَّر ما تعلّمه وسخَّر قلمه لنصرة مذهبه السلفي عقيدة وفقهاً، بينما عدّ الأصوليون من شروط المجتهد: العدالة!

نعم، نحن نتكلم عن الألباني ومن قبله حمد بن ناصر ومن قبل قبله ابن عبد الوهاب الذي استقى هذا الفكر المتطرف الأناني الفوضوي من ابن تيمية.

كل من هؤلاء ادعى ما ادعى، فأفسد الأمة، وشق الصف، وشوش على المسلمين.

المطلب الأول: تعريف التقليد وحكمه: [1]

- تعريف التقليد:

التقليد في اللغة: وضع الشيء في العنق محيطاً به، لذا يسمى الشيء المحيط بالعنق (قلادة).

وأما التقليد عند الأصوليين هو: أخذ قول الغير من غير معرفة دليله.[2]

- حكم التقليد:

التقليد إما أن يكون في الأصول أو في الفروع، فإن كان في الأصول فلا يجوز، لأن مسائل الأصول كمعرفة الله والإيمان بوحدانيته وصحة الرسالة

---

(١) هذا المبحث بالكامل من موقع د. وليد الزير الإلكتروني مع تصرف يسير ليتوافق مع خطتي ومنهجي في الكتاب.

(٢) انظر تاج العروس (٦٩/٩)، المصباح المنير ٧٠٤/٢، حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٣٢/٢)، وانظر في تعريف التقليد: شرح الكوكب المنير (٥٢٩/٤)، غاية الوصول لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص١٥٠)، مسودة ابن تيمية (ص٤٦٢)، المستصفى (١٢٣/٢)، فواتح الرحموت (٤٠٠/٢)، الإحكام للآمدي (٢٢١/٤).

تحتاج إلى العلم القطعي المبني على الدليل العقلي الصحيح، ولا يكتفى فيه بقول الغير، لذلك نعى الله سبحانه على المشركين تقليدهم آباءهم في الشرك بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الزخرف: ٢٢]. وقد أمر الله بالتفكر الذي يقود إلى معرفته: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾ [آل عمران: ١٩٠]، وقال: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وإن كان التقليد في الفروع، فإن الفروع منها ما هو أحكام شرعية ضرورية لا يسع أحد جهلها، كوجوب الصلاة وتحريم الزنا وما أشبه ذلك، فهذا النوع من الأحكام لا يجوز التقليد فيه، لأن الناس كلهم يشتركون في إدراكه والعلم به، فلا معنى للتقليد فيه.

والنوع الآخر من الفروع: هو الذي لا يعلم إلا بالنظر والاستدلال؛ كفروع العبادات والمعاملات والمناكحات، والناس في هذا النوع أحد رجلين: إما مجتهد أو عامي؛ فأما المجتهد: فلا يجوز تقليد غيره من المجتهدين في مسألة من المسائل، لتمكنه من الاجتهاد فيها الذي هو أصل للتقليد، ولا يجوز العدول عن الأصل الممكن إلى بدله كما في الوضوء والتيمم.[1]

وأما العامي: وهو كل من لم يبلغ درجة الاجتهاد، فهذا يجب عليه تقليد المجتهد وهو مذهب جمهور العلماء -ومنهم الأئمة الأربعة- إلى أنه يجب التقليد على العامي[2]، بل إن ابن قدامة نقل الإجماع على ذلك فقال: (وأما التقليد في الفروع فهو جائز إجماعاً). ثم قال: (فلهذا جاز التقليد فيها، بل وجب على العامي ذلك).[3]

وقال ابن عبد البر -رحمه الله-: (ولم تختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها).[4]

---

(١) انظر حاشية العطار على شرح المحلي (٢/٤٣٣).

(٢) انظر المستصفى (جـ ٢ ص ١٢٤) الاعتصام (جـ٢ ص ٣٤٣). الإحكام للآمدي (جـ ٤ ص ٢٢٨).

(٣) انظر الروضة (ص ٢٠٦).

(٤) انظر جامع بيان العلم (جـ ٢ ص ١٤٠).

وقال: (ومن كان من العوام الذين لا معرفة لهم بالفقه والحديث، ولا ينظرون في كلام العلماء، فهؤلاء لهم التقليد بغير خلاف، بل حكى غير واحد إجماع العلماء على ذلك).[1]

وذهب بعض المعتزلة قديماً وابن حزم وابن القيم والشوكاني والألباني إلى حرمة التقليد في الفروع حتى على العامة، وقالوا: (يلزمهم النظر في الدليل، ويجب الاجتهاد على كل عاقل مطلقاً، في الأصول وفي الفروع).

وهذا المذهب لا يُعرف عن أحد من السلف، وإنما نسبه بعض الأصوليين لبعض المعتزلة، والواقع أن هذا القول تصوره يغني عن إبطاله، فإلزام العامة بالنظر في الدليل في كل مسألة يحتاجونها غير ممكن أصلاً إلا بعد اكتسابهم لمجموعة من العلوم التي تؤهلهم للاستنباط والنظر، وإذا اكتسبوا تلك العلوم خرجوا عن كونهم عامة، فثبت أن العامة يستحيل تكليفهم بالاجتهاد، لذلك فأنا أستبعد أن يثبت هذا القول عن بعض المعتزلة، اللهم إلا أن يريدوا بذلك الشروع في تحصيل ما يتمكنون به من النظر، ولعل أول من عرف به ونصره هو ابن حزم، وتبعه على ذلك ابن القيم والشوكاني والألباني، فهم لا يتعدّون أن يكونوا مقلدين لابن حزم (٤٥٦هـ) في ذلك، وإنما قلت: (مقلدين له) لأن الحجج التي ساقها حجج ضعيفة، فلا جرم إن لم يلتفت إليها أحد من العلماء حتى جاء ابن القيم (٧٥١هـ) وأحيا قوله، ومن بعده الشوكاني (١٢٥٠هـ)، ومن بعده الألباني (١٤٢٠هـ)، ومعلوم أن بين كل واحد من هؤلاء مئات السنين، ما يدل على أن هذا القول لم يكتب له الانتشار؛ لضعفه.

المطلب الثاني: سوق السلفية لأدلة -وهمية- على بطلان التقليد في الفروع، والرد عليها:

استدل السلفية بعدة أدلة على الدعوة إلى اللامذهبية ونبذ التقليد، وهذه الأدلة هي-في الغالب- الأدلة نفسها التي ساقها ابن حزم على تحريم التقليد، وتبعه على ذلك ابن القيم ثم الشوكاني ثم الألباني، مع زيادة من بعضهم على

(١) رسالة الاجتهاد والتقليد (ج٢/ ص٦ وص٧ وص٢١).

بعض، ولا يتسع المقام لسرد جميعها، وإنما أقتصر على أهم الأدلة التي استدل بها الشوكاني والألباني، مبيناً ما فيها من خلل واضطراب في المنهج.

والواقع أن أكثر هذه الحجج هي من المعقول، أيدها بحجج من النصوص والآثار، وجملتها تسعة أدلة، وهذا سرد لها مع المناقشة:

الدليل الأول: (إن تقليد أحد من الأئمة مخالف لهم أنفسهم): فقد نهوا عن تقليدهم، ودعوا الناس إلى أن يأخذوا من حيث أخذوا، فهذا أبو حنيفة يقول: (لا يحل لأحد أن يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلنا)؛ وقال المزني: (اختصرت هذا من علم الشافعي مع نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاط لنفسه)، وقال أحمد: (لا تقلدني ولا تقلد مالكاً ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا).[1]

والجواب: ما قاله غير واحد كالشعراني، حيث قال رداً على ذلك: (وهو محمول على من له القدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة، وإلا فقد صرح العلماء بأن التقليد واجب على العامي؛ لئلا يضل في دينه).[2]

ثم أقول للألباني: لقد خالفت هؤلاء الأئمة، فلم تنه الناس عن اتباعك كما نهوا عن اتباعهم، ولم تقل: إن الحق ليس مقصوراً في كتابي كما قالوا، بل قد دعوت الناس لاتباعك، وادعيت الحق المطلق في كتابك!!!![3]

---

(١) أصل صفة صلاة النبي ﷺ (ص ٣٢).

(٢) انظر: عون المريد لشرح جوهرة التوحيد في عقيدة أهل السنة والجماعة (٩١٨/٢)، تأليف عبد الكريم تتان، ومحمد أديب الكيلاني، دار البشائر بدمشق، ط١٩٩٤/١م.

(٣) حيث قال في كتابه صفة صلاة النبي ﷺ (ص٢٢): (لذلك فإن الكتاب سيكون -إن شاء الله تعالى- جامعا لشتات ما تفرق في بطون كتب الحديث والفقه - على اختلاف المذاهب مما له علاقة بموضوعه -، بينما لا يجمع ما فيه من الحق أي كتاب أو مذهب، وسيكون العامل به -إن شاء الله- ممن قد هداه الله فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم. بل إن الألباني يقول (ص٥٢): (إن كتابنا هذا لما جمع السنن الثابتة عنه ﷺ في صفة صلاته، فلا عذر لأحد في ترك العمل بها). وفي الصفحة التالية من كتابه تشاهد العنوان التالي: (أقوال الأئمة في اتباع السنة وترك أقوالهم المخالفة لها) ثم سرد أقوال الأئمة في النهي عن اتباعهم وأنهم لم يدعوا العصمة ولا أن الحق مقصور فيهم، فتأمل هذا التناقض بين الصفحة والتي تليها، في الأولى ادعى الألباني لنفسه الحق المطلق ودعا إلى اتباعه وأن من اتبعه فهو ممن هداه الله، ثم في الصفحة التالية ينقل عن الأئمة أنهم لم يجمعوا كل الحق لذلك نهوا الناس عن اتباعهم، ومن يتبع أحداً بعينه في كل مسائله فهو متعصب، فالألباني يريد باختصار اتباعه لا اتباع السلف ولا الخلف، لأنه لو كان صادقاً في النهي عن التقليد، لنهى الناس عن تقليده ولقال لهم: وأنا أقول لا تقلدوني وخذوا من حيث أخذت!

الدليل الثاني: (إن تقليد أيٍّ من الأئمة يؤدي إلى الاختلاف المذموم -فاستدل الألباني- بأن التقليد مفض إلى التنازع والاختلاف وهو منهي عنه شرعاً في نصوص كثيرة، فوجب ترك تقليدهم واتباع الكتاب والسنة.[1]

والواقع أن هذا الدليل هو أقوى ما استدل به الألباني على نبذ تقليد الأئمة، وهذا الدليل مركب من مقدمتين: صغرى وكبرى، وهما: التقليد يؤدي إلى الاختلاف، وكل اختلاف مذموم في الشريعة، والنتيجة: التقليد مذموم في الشريعة.

أما المقدمة الصغرى: وهي (التقليد يؤدي إلى الاختلاف) فدليلها المشاهدة والحس، فإن الخلاف قائم بين أهل المذاهب الأربعة في كثير من المسائل، هذا فضلا عن التفرق والعداء والتعصب الذي صدر من الأتباع والمقلدين.

وأما المقدمة الكبرى: (وهي كل اختلاف مذموم في الشريعة) فاستدل الألباني عليها بعدد من الآيات والآثار التي تنهى عن الخلاف:

أما الآيات فأورد الألباني منها آيتين، وهما الدليلان الثالث والرابع الآتيان:

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]. قال الألباني: (فالآية صريحة في أن الاختلاف ليس من الله، فكيف يصح إذاً جعله شريعة متبعة، ورحمة منزلة؟).[2]

الدليل الرابع: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]:

قال الألباني: (اختلاف مذموم في الشريعة، فالواجب محاولة التخلص منه ما أمكن، لأنه من أسباب ضعف الأمة كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]،أما الرضا به وتسميته رحمة فخلاف الآيات الكريمة المصرحة بذمه).[3] قال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١ - ٣٢]. وقال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١/١٤٢).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١/١٤٢).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/١٤٣).

﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩]. فإذا كان من رحم ربك لا يختلفون، وإنما يختلف أهل الباطل، فكيف يعقل أن يكون الاختلاف رحمة؟!.[١]

وأما الآثار فهو قول ابن مسعود: (الخلاف شر) كما سيأتي. هذا ملخص ما استدل به الألباني على ذم الخلاف الذي زعم أن التقليد مفضٍ إليه، والجواب على ذلك ما يلي:

أولاً: أما أنّ الخلاف قائم بين المذاهب الأربعة في كثير من المسائل كما هو الواقع، فبعد التسليم به لا يفيد الألباني لبطلان المقدمة الكبرى كما سيأتي.

ثانياً: وأما ما استدل به من الآيات والآثار التي تدل على النهي عن التفرق والتنازع، وذلك ليثبت المقدمة الكبرى، فجوابي عليها أن تلك الآيات والآثار تنهى عن التنازع والاختلاف لأسباب دنيوية أو المؤدي إلى التدابر والعداوة، ولا تنهى عن الخلاف في الفروع الفقهية كما ادعى الألباني، وأما الجواب المفصل فهو ما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾[الأنعام: ١٥٩].

فمعناه: ﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ﴾ أي: آمنوا ببعض الرسل وكفروا ببعض، والمراد: اليهود والنصارى في قول مجاهد وغيره كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴿١٥١﴾﴾ [النساء: ١٥٠] وقيل فرقوا دينهم: أي: ارتدوا، ويؤيده قراءة حمزة والكسائي: (فارقوا) من المفارقة، على معنى أنهم تركوا دينهم وخرجوا عنه؛ كما قال سيدنا علي رضي الله عنه.[٢]

وأما قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]، فأجنبي عن محل النزاع، فالآية ليس فيها تحريم ولا نفي الخلاف في فروع الفقه؛ وإنما فيها نفي الاختلاف في القرآن، ولو رجع

---

(١) أصل صفة صلاة النبي (٣٩).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٤٩/٧).

الألباني لكتب التفسير لتبين له ذلك، قال البيضاوي: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ أي: ولو كان من كلام البشر كما تزعم الكفار، ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾: من تناقض المعنى وتفاوت النظم، وكان بعضه فصيحاً وبعضه ركيكاً، وبعضه يصعب معارضته وبعضه يسهل... إلخ.[1]

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[الأنفال: ٤٦]، فأيضاً لا علاقة لها فيما نحن فيه، فالآية تتكلم عن النزاع في قتال العدو وأمور الحرب؛ لئلا تذهب قوة المسلمين ودولتهم أمام عدوهم، وهو معنى: لئلا تذهب ريحكم، ففي الآية (تعليم الله عباده المؤمنين آداب اللقاء، وطريق الشجاعة عند مواجهة الأعداء).[2] وهذا ما يدل عليه السياق والسباق وفهم السلف الذي يوجبه الألباني، إذ الآية جاءت في سياق الكلام عن غزوة أحد، وما جرى فيها من التنازع على النبي ﷺ، قال مجاهد: (الريح: النصر والقوة، وذهبت ريح أصحاب محمد ﷺ حين نازعوه يوم أحد)، وقال زيد بن علي: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾: معناه الرعب من قلوب عدوكم[3]. فكيف فهم الألباني أن الآية تعني: ولا تنازعوا في فهم الكتاب والسنة ولا في المسائل الفقهية؟!!

وكذا سائر الآيات التي تنهى عن الاختلاف والتنازع والتفرق ليس فيها دليل على تحريم الاختلاف في الفروع كما قال القرطبي:[4] (وقال ابن العربي: الاختلاف والتفرق المنهي عنه إنما هو المؤدي إلى الفتنة والتعصب وتشتيت الجماعة، فأما الاختلاف في الفروع فهو من محاسن الشريعة).[5]

وجاء في الرسالة للإمام الشافعي -جواباً عمن سأل-: (فإني أجد أهل العلم قديماً وحديثاً مختلفين في بعض أمورهم، فهل يسعهم ذلك؟ قال الشافعي: فقلت له: الاختلاف من وجهين: أحدهما محرم، ولا أقول ذلك في الآخر. قال: فما الاختلاف المحرم؟ قلت: كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه

---

(١) انظر تفسير البيضاوي (٢/٢٢٥)، دار الفكر.

(٢) تفسير ابن كثير (٤/٧٠).

(٣) البحر المحيط لأبي حيان (٤/٤٩٩).

(٤) الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي، ط/ الرسالة (٥/٢٤١).

(٥) أحكام القرآن لابن العربي (١/٢٩١).

منصوصاً بيناً، لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه. وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويدرك قياساً، فذهب المتأول أو القياس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره، لم أقل: إنه يضيق عليه الخلاف في المنصوص).[1]

ولو كان الاختلاف في الفقه والفهم منهياً عنه كما زعم الألباني لما اختلف الصحابة والتابعون في الفهم والفقه على حد سواء، ولعل الألباني أدرك هذا الاعتراض فقال: (وهنا قد يرد سؤال وهو: إن الصحابة قد اختلفوا وهم أفاضل الناس، أفيلحقهم الذم المذكور. فأجاب بما حاصله، بأن خلاف الصحابة ليس من الخلاف المذموم، لوجهين:

الأول: أن اختلافهم كان لاختلافهم في الفهم لا إرادة منهم للخلاف.

والثاني أنهم مع اختلافهم كانوا متآلفين يصلي بعضهم خلف بعض، بخلاف المقلدة المتنازعين).[2]

قلت: كلا الجوابين مما لا يحسد عليه الألباني:

أما جوابه الأول: فهو إقرار منه بأن الأدلة تتجاذبها الأفهام المختلفة، وبأن الخلاف حاصل لا محالة؛ لأنه قال بأن خلاف الصحابة لم يكن بإرادتهم، فماذا أبقى لحملته الشعواء على الخلاف وأهله بعد إقراره بحصوله من الصحابة مكرهين عليه؟ وإذا التمس العذر للصحابة في خلافهم وهم السادة في الفهم والعلم وجمع الكلمة، أفلا يعذر غيرهم من صغار المقلدين؟! وإذا أخرج الألباني الصحابة من دخولهم تحت آية النهي التي استدل بها على تحريم الخلاف -حسب زعمه- وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ﴾ [الأنفال: ٤٦]. مع أنهم هم المخاطبون بها أصالة، أفلا يخرج من هم مخاطبون بها تبعاً وهم مقلدو المذاهب الأربعة الذين جاؤوا بعد الصحابة بقرون؟!!!

ثم إن أسباب الخلاف في المسائل الفقهية واحدة عند السلف والخلف، فكيف يتفهم الألباني خلاف الصحابة وغيرهم من الأئمة المجتهدين وينكره على المقلدين؟

(١) الرسالة (ص٥٦٠).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/١٤٣).

كان الأولى بالألباني العكس؛ لأن المقلدين مهما بلغوا من العلم والتقوى لن يبلغوا مبلغ أئمتهم، فكيف يتفهم الألباني اختلاف المتبوعين ولا يتفهم خلاف الأتباع؟! إن خلاف الأتباع نتيجة لاختلاف المتبوعين، فإذا كان الألباني يعد الخلاف أفعى فيجب أن يقطع رأسها لا يتشاغل بذنَبها!! ولكن الألباني لا يريد أن ينكر على الأئمة المجتهدين لأنهم من السلف، لئلا يظهر بمظهر الطاعن في السلف الذين يتبجح الألباني؛ باتباعهم، وأما المقلدون فهم من الخلف الذين لا حرمة لأعراضهم عند الألباني لذلك يطعن فيهم كيف شاء، فالألباني يكيل بمكيالين، فالخلاف لا ينكره من السلف وإنما ينكره من الخلف.

واعترض الألباني بما حاصله وهو أن الأئمة المجتهدين اختلفوا لعدم بلوغ بعض الأحاديث إليهم فأفتوا بخلافها ولو بلغتهم لأفتوا بها، وأما المقلدون فقد وصلتهم تلك النصوص فخالفوها تعصباً لأئمتهم؛ لذلك يقول الألباني: (إن اختلاف الصحابة كان لأسباب ثم زالت تلك الأسباب).[1]

ويقصد بذلك: أنهم لم تبلغهم بعض الأحاديث.

وجواب هذا الكلام -الذي لطالما ردده الألباني- من وجوه:

أولاً: إن هذا الاتهام الذي وجهه للمقلدين أول ما ينطبق ينطبق على الألباني نفسه، فإنه وصله حديث الأعمى في التوسل، وحديث وضع الجريد الأخضر على القبر فلم يأخذ -تعصباً لابن تيمية- بهما بل جعل من يأخذ بهما مبتدعاً كما سيأتي، والمقلدون الذين يرميهم الألباني برد الأحاديث تعصباً لأئمتهم لم يبلغوا هذا المبلغ من التعصب الذي بلغه الألباني، فهؤلاء المقلدون على فرض أنهم ردوا أحاديث -كما يزعم الألباني- فهم على الأقل لم يقولوا بأن (من أخذ بها من الأئمة المعتبرين مبتدع)، بل على العكس، فهم يستحبون العمل بها خروجاً من الخلاف؛ فإن قال الألباني: "إني لم آخذ بحديث الأعمى ونحوه؛ لأنه لا دلالة فيه على ما ذهبتم إليه"، قلنا: هذا إقرار منك بأنه ليس مجرد ثبوت الحديث يستلزم الأخذ بظاهره، وإنما لا بد من النظر في دلالته؛ والأنظار مختلفة من مجتهد إلى آخر، فما لا ترى فيه دلالة على أمر ما قد يرى غيرك أن فيه دلالة على ذلك،

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٤٣/١)، أصل صفة صلاة النبي (ص٤٠، ٢٣).

والعكس صحيح، فإذا كنت أدركت ذلك فلم هذا الإنكار على الناس ورميهم بمخالفة السنة والتعصب؟!

الدليل الخامس: أثر ابن مسعود (الخلاف شر كله): استدل الألباني[1] على تحريم الخلاف في المسائل الفقهية بما نقله عن ابن مسعود ﵁ أنه قال: (الخلاف شر كله). والجواب من وجوه:

أولاً: إن لفظ الأثر في صحيح مسلم هو (الخلاف شرّ)[2] وأما (كله) فهذه من كيس الألباني.

ثانياً: إن سياق العبارة تبين معناها، فقد رواها البزار بسنده عبد الله قال: (صليت مع النبي في هذا المكان ركعتين، ثم إن الصلاة أقيمت، فصلى خلف عثمان أربعاً، فقلت: أنسيت؟ قال: لا، ولكن الخلاف شر).[3]

فواضح أن ابن مسعود قصد أن الخلاف مع إمام المسلمين وخلفيتهم شر، لأنه يشعل الفتنة بين المسلمين، فـ(ال) في قوله (الخلاف) ليست للعموم وإنما هي للعهد الذهني، وليست للاستغراق كما ظن الألباني، أي: الخلاف مع الإمام شر لأنه يجر الفتنة، ولم يقصد ابن مسعود أن الخلاف في الفروع الفقهية شر، بدليل أن ابن مسعود خالف عثمان وعائشة ﵄ في إتمام الصلاة للمسافر، فكان يرى أن القصر في السفر هو سنة النبي ﷺ وأبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- وأنهم لم يكونوا يزيدون على ركعتين في السفر ولا في الحج، لذلك ذهب إلى وجوب القصر، وذهب عثمان وعائشة إلى أن القصر رخصة يجوز الإتمام، ومع ذلك فقد تابع ابن مسعود الخليفة فأتم صلاته خلف عثمان لئلا يحدث فتنة؛ فثبت أنه لا دليل للألباني في ذلك، بل فيه الحجة عليه؛ لأن ابن مسعود ترك رأيه المدعوم بالسنة العملية، وأخذ بقول غيره لئلا يحدث فتنة، وأما صنيع الألباني فعكس ذلك تماماً، فكم أثار هو وأتباعه فتناً في شتى بقاع المعمورة لأجل فتاواه وآرائه! ويا ليتها كانت صحيحة ولها حظ من النظر، وإنما هي آراء شاذة غريبة عجيبة

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٤٢/١).

(٢) سنن أبي داود كتاب المناسك، باب الصلاة بمنى حديث: (١٦٨٨)، انظر: صحيح أبي داود (٢٠٤/٦) للألباني.

(٣) مسند البزار (٧١/٥)، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، طبعة مكتبة العلوم والحكم، ط١/١٩٩٣م.

كما في قوله في الذهب المحلق ومتعة الحج ونحو ذلك مما سيأتي. وفي ذلك يقول بعض الأفاضل مخاطباً الألباني: (وإذا كان الخلاف شراً، فلم مزّقت كثيراً من البلدان الإسلامية التي دخلتها بالدعوة إلى أمور عديدة تمزق قلوب أهلها).[1]

فيا ليت الألباني الذي يستدل بكلام ابن مسعود ﷺ يقتدي به ولا يحدث الفتن بخلافاته! بل يا ليته اقتدى بابن مسعود في هذه المسألة بعينها، وهي قصر الصلاة في السفر، فابن مسعود تنازل عن رأيه في وجوب القصر، ثم أتم خلف عثمان ليقي المسلمين شر الخلاف، فهل يقتدي الألباني إذا كان مسافراً بجماعة مسافرين أتموا صلاتهم، ولا يثير بينهم الخلاف، اقتداء بابن مسعود ﷺ؟ أم سينكر عليهم ويقول: إن هذا خلاف حديث عائشة، وإن من يصلي الظهر أربعاً في السفر كمن يصلي المغرب أربعاً في الحضر؛ كما رأينا حين شنّع على الشافعية مذهبهم في إتمام الصلاة في السفر.

والحاصل أنه ليس فيما استدل به الألباني من الآيات السابقة من أثر ابن مسعود ﷺ دليل على تحريم الخلاف في الفروع الفقهية، وإنما تنهى الخلاف المفضي إلى التناحر والتباغض والفتن، ولا سيما إذا كان عن هوى وحب للمال والجاه وغيرها من أمور الدنيا، أو هو (محمول كما قيل على الاختلاف في الأصول دون الفروع، أو الاختلاف فيما ورد فيه نص من الشارع أو أجمع عليه).[2] ولا تنهى عن الخلاف في الفروع الفقهية الظنية،[3] وبالتالي فإن تقليد أحد المذاهب وإن أدى إلى الاختلاف فهو اختلاف مباح وليس بمذموم بما أنه لم يؤد إلى التناحر أو التباغض، فبطل ما قاله الألباني من أنه: "لا يجوز التمذهب لئلا يؤدي إلى الاختلاف المنهي عنه."

الدليل السادس: قوله: (إن التقليد مفض إلى التعصب المذموم):

---

(١) انظر أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين (ص١١٣)، بقلم محمد عوامة، دار المنهاج بجدة، ط٦/٢٠٠٩م.

(٢) وقال السبكي: الذي نقطع به أن الاتفاق خير من الاختلاف وأن الاختلاف على ثلاثة أقسام: أحدها في الأصول ولاشك أنه ضلال وسبب كل فساد وهو المشار إليه في القرآن، والثاني: في الآراء والحروب ويشير إليه قوله ﷺ (تطاوعا ولا تختلفا) ولاشك أنه حرام لما فيه من تضييع المصالح الدينية والدنيوية. والثالث: في الفروع كالاختلاف في الحلال والحرام والخلاف فيه ضلال عند ابن حزم، ومذهب الجمهور انه جائز. انظر روح المعاني (٢٤/٤).

(٣) انظر أدب الاختلاف للشيخ عوامة (ص١٢٣).

لا يفتأ الألباني من اتهام أهل المذاهب بالتعصب، [1] ويجعل وزر ذلك على التقليد، لذلك هو يدعو إلى نبذه للسلامة من التعصب.

والجواب: لا بد قبل كل شيء أن نسأل الألباني عن التعصب الذي يتهم أتباع المذاهب به، إذ التعصب لا يخلو من أحد المعاني الآتية:

المعنى الأول للتعصب: رد الكتاب والسنة انتصاراً للمذهب: فإن كان المقصود بالتعصب هذا المعنى فهو أمر مرفوض؛ لأن الكتاب والسنة فوق كل أحد، ولا عذر لأحد في مخالفة نصوص الكتاب والسنة، ولكن لا بد أن يكون النص صحيحاً صريحاً لا معارض له، ثم يبلغ المكلف ويكون عنده أهلية الاستنباط، فحينئذ إذا خالفه متعمداً لقول فلان أو فلان فهو متعصب والإثم يلحقه، فإن كان الألباني يقصد هذا التعصب فنحن معه في رفضه.

ولكن اتهام الألباني لأهل المذاهب -بالجملة أو التفصيل- بالتعصب هو اتهام باطل قطعاً، وللألباني موقف بين يدي الله أمام أولئك الذين اتهمهم بالتعصب، فإن أحداً من أتباع المذاهب الأربعة لا يكاد يخالف حديثاً صحيحاً صريحاً لا معارض له بعد علمه به وهو أهل للاستنباط، ولكن الألباني حين يتهم أهل المذاهب بالتعصب لا يراعي هذه الشروط، فمثلاً: قد يرى بعض المذاهب أن حديثاً لا يصلح للاحتجاج لضعف فيه، أو صحيح لكنه ليس بصريح، أو صحيح صريح ولكن له معارض، أو صحيح صريح لا معارض له ولكن لم يبلغه، أو بلغه ولكن لم يكن من أهل الاستنباط، فمن كان هذا شأنه إذا عمل بخلاف الحديث ليس عليه حرج بل لا يقال أصلاً: "إنه خالف الحديث"، ومن ثم لا يقال: "إنه متعصب"؛ لأننا إن رمينا بالتعصب من خالف الحديث دون أن نراعي تلك الشروط؛ فإنه لن يسلم لنا أحد من التعصب، لا من المقلدين ولا من المجتهدين، ولا من السلف ولا من الخلف، حتى الألباني وأئمته وشيعته لن ينجوا من ذلك، فإنه كما قال ابن عبد البر -رحمه الله-: (ما من أحد من أهل العلم إلا وله تأويل

(١) انظر مثلاً: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (١٣٩/١).

في آية، أو مذهب في سنة، رد من أجل ذلك المذهب سنة أخرى بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ).[1]

بل قد وردت آثار عن السلف تفيد؛ أنه ليس كل حديث يؤخذ به،[2] وأن الحديث لا بد له من فقه ورأي، قال ابن عيينة: (الحديث مضلة لغير الفقهاء)، يريد (أن غيرهم قد يحمل الشيء على ظاهره، وله تأويل من حديث غيره، أو دليل يخفى عليه، أو متروك أوجب تركه غير شيء مما لا يقوم به إلا من استبحر وتفقه).[3]

وقال محمد بن الحسن: (لا يستقيم العمل بالحديث إلا بالرأي، ولا يستقيم العمل بالرأي إلا بالحديث).[4]

وهذا كله لا يعترف به الألباني، فإنه يأتي إلى حديث قد ضعّفه علماء المذاهب الأربعة أو بعضهم، أو قالوا بنسخه أو تأويله لمعارض له، أو اختلفوا في دلالته، فيصححه ويقول بظاهره أو يفهمه على طريقته، ثم بعد ذلك يشنّع على من ضعّف الحديث أو قال بنسخه أو تأويله، ويتهمه بالتعصب، فالألباني يتهم الناس بالتعصب لا لأنهم خالفوا الحديث، ولكن لأنهم خالفوا مذهبه، وسيأتي مصداق ذلك في الذهب المحلق وأنواع النسك ونحو ذلك.

وأنا لا أنكر أنه قد يخالف بعض الناس الكتاب والسنة تعصباً لقول إمامه في مسألة ما؛ فهذا قد يحصل من أتباع المذهب أو ذاك[5]، ولكن صدور ذلك

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، ط/ مؤسسة الريان (٢/٢٨٩).

(٢) فعن إبراهيم النخعي أنه قال: إني لأسمع الحديث فأنظر إلى ما يؤخذ به فآخذ به، وأدع سائره. انظر: حلية الأولياء (٤/٢٢٥)، وقد ورد هذا القول عن الأعمش أيضاً، كما في سير أعلام النبلاء (٦/٢٣٤)، وقال محمد بن أبي ليلى: لا يفقه الرجل حتى يأخذ منه ويدع. انظر: جامع بيان العلم وفضله، ط/ مؤسسة الريان (٢/٢٥٩)، وعن الشافعي قال: (قيل لمالك بن أنس: إن عند ابن عيينة عن الزهري أشياء ليست عندك، فقال مالك: وأنا كل ما سمعته من الحديث أحدث به الناس؟! أنا إذا أريد أن أضلهم). اهـ انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٠٩)، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ. وقال ابن وهب: لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت؛ فقيل له: كيف ذلك؟ قال: أكثرت من الحديث فحيرني، فكنت أعرض ذلك على مالك والليث، فيقولان لي: خذ هذا ودع هذا. ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢/٤٢٧).

(٣) فتح العلي المالك للقاضي عليش (١/١٩٠).

(٤) أصول السرخسي (٢/١١٣)، وقد روى أبو نعيم في حلية الأولياء (٤/٢٢٥) عن إبراهيم النخعي أنه قال: (لا يستقيم رأي إلا برواية ولا رواية إلا برأي). اهـ ولعل الإمام محمد اقتبسها من النخعي.

(٥) انظر: فقه الائتلاف، قواعد التعامل مع المخالفين بالإنصاف ٠ص٨٠)، محمود محمد الخزندار، دار طيبة.

نادر، وإن صدر فإن أهل المذهب يردونه عليه فضلاً عن غيرهم، فلا ترفض من أجل سلوك أفراد قلة سلوكاً منحرفاً مذاهب الأئمة الأربعة، التي انتشرت وشاعت وذاعت وتلقتها الأمة بالقبول، وشهدت لأصحابها بالعلم والفهم والتقوى والورع، وملأت الدنيا فقهاً وعلماً وتمسكاً بالكتاب والسنة، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. ولكن الألباني يعمم حكمه ويرمي أتباع المذاهب بأنهم تركوا الكتاب والسنة واتبعوا آراء الرجال، واتخذوهم أرباباً من دون الله.

المعنى الثاني للتعصب: التمسك بالمذهب والانتصار له: فإن كان المقصود من التعصب هذا المعنى فهذا ليس من التعصب المذموم في شيء، طالما كان رائد ذلك العلم والإنصاف والحجة والبرهان بعيداً عن تسفيه أو تضليل للمذاهب الأخرى كما سيأتي. وإن أبى الألباني ومن معه إلا أن يعدوه تعصباً، فالألباني وابن القيم وشيعتهم هم أول من ينطبق عليهم هذا النوع من التعصب، لأنهم أشد الناس انتصاراً لمذهب ابن تيمية وآرائه؛ أما ابن القيم فمعروف شدة تمسكه وانتصاره ومتابعته لابن تيمية حتى كان أتبع له من ظله، وفي ذلك يقول عنه الحافظ ابن حجر:

(غلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ذلك، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وكل تصانيفه مرغوب فيها بين الطوائف، وهو طويل النفس فيها، يتعانى الإيضاح جهده فيسهب جداً، ومعظمها من كلام شيخه يتصرف في ذلك، وله في ذلك ملكة قوية؛ ولا يزال يدندن حول مفرداته وينصرها ويحتج لها).(١)

وأما الألباني فقد كان يستبسل في الدفاع عن آرائه، ويتمسك بها، وينصرها بالحق أو بالباطل، ويشنع على المخالفين له، وينعتهم بأسوأ الأوصاف لمخالفتهم له، ويا ليته كان يدافع عن آراء مشهورة ومعتبرة بل هي آراء شاذة، قد نقل الإجماع على خلافها، مثل الذهب المحلق وصلاة التراويح والتمتع بالعمرة كما سيأتي، بل إن الألباني في الوقت الذي يشنع على أتباع المذاهب ويصفهم

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٣٨/٥).

بالتعصب لتمسكهم بمذاهب أئمتهم وذودهم عنها، نراه يكيل المديح والثناء على تلامذته الذين ينتصرون له ويذودون عنه.[1]

فلماذا حلال لابن القيم وللألباني أن ينتصر لآرائهما وآراء ابن تيمية، ويصنفون في ذلك المصنفات، ويثنون على من يؤيدهما ويعدّون أن هذا من باب الانتصار للحق، ويحرم في الوقت ذاته على أتباع المذاهب أن يتمسكوا بمذاهبهم وينتصروا لها، ويعدّ ذلك من التعصب لآراء الرجال؟!!

والطريف أن من يقول هذا الكلام يدعي أنه سلفي؛ فصار عنده من ينتصر لأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد هو من المتعصب لآراء الرجال، وأما من ينتصر لابن تيمية وابن عبد الوهاب والألباني فهو من الذين يذودون عن الحق وأهله؛ ولله في خلقه شؤون!! ولا شأن لنا مع الألباني ومن معه أن ينتصروا لمن شاؤوا ويسمون ذلك ما شاؤوا، ولكن ينبغي أن لا يستقبحوا من غيرهم عين ما يرتكبونه بل أشد. والأمر الآخر الذي أود الإشارة إليه، أن التمسك بأحد المذاهب الأربعة والانتصار له لا غضاضة فيه.

المعنى الثالث للتعصب: تسفيه وتضليل أهل المذاهب بعضهم بعضاً: فإذا كان الألباني يقصد بالتعصب المذهبي هو التمسك بالمذهب مع تسفيه المذاهب الأخرى، فنحن نسلم أن هذا النوع من التعصب ممقوت مذموم، ولكن هل هذا التعصب إن وقع بين المذاهب سببه المذهبية؟ والجواب: إن التمذهب بمذاهب أحد الأئمة الأربعة لا يقتضي تسفيه المذاهب الأخرى ولا تضليلها ولا تبديعها، ومن يختار اتباع أحد الأئمة (لا ينبغي أن يتصور أن الآخرين على خطأ).[2] كما أن التمذهب لا يسبب شقاقاً مع المذاهب الأخرى ولا تدابر فضلاً عن التقاتل وسفك الدماء فإن حدث ذلك فهو أندر من النادر؛ وذلك لأن أئمة المذاهب وعلماءها -بقالهم وحالهم- نهوا الناس عن التعصب لهم وعن تسفيه الآخرين أو تضليلهم أو الإنكار عليهم، بل وضعوا كثيراً من القواعد التي

---

(١) كما فعل الألباني مع تلميذه الحلبي؛ حيث كال له الثناء لأنه كان يذود عن شيخه (الألباني) ويكتب الردود على من يردون عليه. انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧/١، ٨)، وانظر أيضاً: السلسلة الصحيحة، المجلد السابع، القسم الأول، (ص٣٧١)، حديث (رقم ٣١٣٣).

(٢) اللامذهبية، د. البوطي، (ص٤٤).

تخفف وطأة الخلاف وتجعل التسامح سائداً بينهم؛ فكان من قواعدهم: لا ينكر المختلف فيه وإنما ينكر المتفق عليه [1]، وقالوا: الخروج من الخلاف مستحب، ومراعاة الخلاف أيضاً مستحب [2]، قال الزركشي: والمجتهد إذا

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (١٥٨)، دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤٠٣.

(٢) وبينهما فرق: فالخروج من الخلاف هو مرعاة الخلاف ولكن قبل وقوع فعل المكلف، وأما مرعاة الخلاف فتكون بعد وقوع فعل المكلف، على ما هو المشهور عند المالكية؛ قال القباب: (اعلم أن مراعاة الخلاف من محاسن هذا المذهب، فيقول ابتداء بالدليل الذي يراه أرجح، ثم إذا وقع العمل على مقتضى الدليل الآخر، راعى ما لهذا الدليل من القوة. انظر المعيار المعرب (٣٨٨/٦)، فمثلاً: الشافعي إذ خرج منه دم يتوضأ، خروجاً من خلاف أبي حنيفة، ولكن الشافعي إذا لمس امرأته وصلى دون أن يتوضأ أخذا بقول أبي حنيفة، فيقال هنا: هذا من قبيل مراعاة خلاف أبي حنيفة؛ فالشافعي قال بنقض الوضوء من لمس المرأة أخذا بظاهر آية المائدة، وترجيحاً لها على غيرها من أدلة الباب، ولكن حين لا يتوضأ مع لمسه للمرأة فقد راعى أدلة أبي حنيفة على أن لمس المرأة غير ناقض؛ وهذا غاية في التسامح والحسن، كما قال القباب. وثمة أمثلة كثيرة على ذلك؛ أوردها الباحث (محمد شقرون) في أطروحة علمية له في هذا الموضوع، وهذه بعض أمثلة على مراعاة الخلاف والخروج منه عند المذاهب الأربعة؛ أما عند المالكية: فقد كان مالك يرى كراهة دعاء الاستفتاح في الصلاة لمخالفته لعمل أهل المدينة، ولحديث أنس: كانوا يستفتحون بـ(الحمد لله رب العالمين)؛ ومع ذلك فقد صلى معه تلميذه ابن وهب فسمعه يقرأ بدعاء الاستفتاء، وهذا من مالك مراعاة لمن استحبه لورود السنة به. انظر البيان والتحصيل (٤١٣/١)؛ والمشهور من مذهب مالك أن في الصلاة تسليمة واحدة عن اليمين لعمل أهل المدينة، ولكن مالكاً كان يسلم بتسليمتين، ويأخذ بهذا في خاصة نفسه كما قال مطرف، خروجاً من خلاف غيره. انظر مواهب الجليل (٥٣١/١)، ط/دار الفكر. وأما عند الحنفية فقد صرحوا بأن مراعاة الخلاف مستحب ومطلوب؛ جاء في (حاشية ابن عابدين): (مطلب في ندب مراعاة الخلاف إذا لم يرتكب مكروه). ثم بسط القول في ذلك. انظر رد المحتار (١٥٩/١)، ط/دار الفكر، ومن الأمثلة على ذلك، أن الإمام أبا يوسف صلى بالناس الجمعة ثم ذكر أنه محدث فأعاد ولم يأمر الناس بالإعادة، فقيل له في ذلك، فقال: ربما ضاق علينا الشيء فأخذنا بقول إخواننا المدنيين. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٦٤/٢٠)، وعند الحنفية التكبيرات في العيد ثلاثة، ولكن قال ابن عابدين في حاشيته (١٨٧/٢): ولو زاد تابعه.اهـ وأيضاً كره الحنفية الوضوء بفضل ماء المرأة، مراعاة لقول أحمد أنه يصح التطهر بفضل ماء المرأة؛ كما صرح ابن عابدين في حاشيته (١٤٤/١، ١٤٣). وأما عند الشافعية: فقد قال الشافعي: حيث ابتلينا نأخذ بمذهب أهل العراق. انظر: تحفة الرأي السديد (ص٤٢)، للشيخ أحمد بك الحسيني، ط/ الكردي بالقاهرة ١٣٢٦هـ. وكان يصلي الشافعي خلف أهل المدينة مع أنه يرى وجوب قراءة البسملة، والمالكية لا يقرؤونها، وقال السيوطي في الأشباه والنظائر (ص١٥٢): الخروج من الخلاف مستحب، وقال الشبراملي في حاشيته على نهاية المحتاج للرملي (١٨٩/١): إن الاستحباب لرعاية الخلاف لا يتوقف على كونه بين الأئمة الأربعة بل يسن الخروج منه وإن كان خلافا لأهل المذهب. ومن أمثلة مرعاة الخلاف عند الشافعية أن مني الآدمي طاهر إلا أنهم قالوا بسنية غسله مراعاة لمذهب المالكية بنجاسته. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص١٥١)، وقال الشافعية بندب قضاء من أفطر في صوم التطوع مراعاة لمذهب الحنفية القائلين بوجوب القضاء، مع أن الشافعية لا يرون وجوب القضاء. انظر: نهاية المحتاج (٣٥١/٢). وأما عند الحنابلة فقد جاء في مسودة آل تيمية (ص٥٤٠): (كل من المذاهب، إذا أخذ به آخذ ساغ له ذلك، فإن خرج من الخلاف فأخذ بالأحوط كتحريه مسح جميع الرأس). ومثال ذلك: أن الحنابلة أجازوا الصلاة على الحصير ونحوه ولكن كرهوا ذلك مراعاة لخلاف من أوجب الصلاة على الأرض. انظر: شرح منتهى الإرادات (١٨٧/١). وانظر المزيد من الأمثلة في: مراعاة الخلاف عند المالكية وأثره في الفروع الفقهية (ص٢٧٢) وما بعدها، محمد أحمد شقرون، دار البحوث للدراسات الإسلامية بدبي، ط١/٢٠٠٢م.

كان يجوّز خلاف ما غلب على ظنه، ونظر في متمسك مخالفه فرأى له موقعاً فينبغي له أن يراعيه).[1]

ألا يكفي هذا النص بمفرده لقطع دابر التعصب وأهله!!

وقالوا الخلاف بين الأئمة رحمة [2]، وقالوا بجواز تقليد المذاهب الأخرى، بل أجازوا الانتقال من مذهب إلى آخر[3] وأكثر من ذلك؛ فقد اعتبر الإمام السبكي والسيوطي وغيرهم:[4] أن المذاهب المختلفة هي كشرائع مختلفة، كل مأمور بها في الشريعة، فصارت هذه الشريعة كأنها عدة شرائع بعث بها النبي بجميعها).[5] ولله در الشعراني حيث جعل (جميع أقوال العلماء صحيحة دائرة على التخفيف والتشديد، وهو كلام منور للبصائر ومزيل لرين الضمائر).[6] (وقد بيّن الشعراني استحالة خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة).[7] ونص أصحاب المذاهب أيضاً على (أن الذمة تبرأ بتقليد أي مذهب منهم [8]؛ وأن

---

(١) المنثور في القواعد، للزركشي (٤١٥/٢).

(٢) قال المناوي: (وسع الله للأمة وجعل اختلاف المجتهدين رحمة). انظر: فيض القدير (٤٢٦/١) ط/دار الكتب العلمية، وقال ابن قدامة: المغني (٢٩/١) ط/دار الفكر: (وجعل في سلف هذه الأمة أئمة من الأعلام مهد بهم قواعد الإسلام، وأوضح بهم مشكلات الأحكام، اتفاقهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة). ونقل هذه ابن تيمية عن بعض العلماء دون أن يسمه انظر: مجموع الفتاوى (٨٠/٣٠)، وانظر أدب الخلاف لعوامة (ص٣٢).

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي (١٥٧/٨)؛ اللامذهبية، د. البوطي، (ص٤٢)؛ ووقع ذلك فعلاً فقد غيّر بعض العلماء مذهبه؛ مثل الطحاوي فقد كان شافعياً كخاله المزني الذي أخذ عنه فقه الشافعي، ثم انتقل إلى مذهب الحنفية، والإمام سيف الدين الآمدي كان حنبلياً ثم صار شافعياً، وابن فارس صاحب (المجمل في اللغة) كان شافعياً ثم صار مالكياً؛ وبعضهم غيّر مذهبه غير مرة، مثل محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فقد كان مالكياً ثم لما جاء الشافعي إلى مصر صار شافعياً ثم بعد موت الشافعي رجع إلى مذهب مالك وصدقت فراسة الشافعي فيه حين قال له: (سترجع إلى مذهب أبيك). انظر: الميزان للشعراني، (١٧١/١)، تحقيق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، ط١٩٨٩/١م.

(٤) مثل المناوي في فيض القدير (٢٧١/١)، والزرقاني في شرح المواهب اللدنية (٣٨٩/٥)، والعلامة مرعي الكرمي الحنبلي، انظر عمدة التحقيق في الاجتهاد والتقليد (ص٣٧)، للشيخ محمد سعيد الباني، وانظر أدب الاختلاف للشيخ عوامة (ص٣٢).

(٥) ذكر ذلك السيوطي في رسالته جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، وقد طبعت هذه الرسالة بعنوان: اختلاف المذاهب، انظرها (ص٢٨)، بتحقيق عبد القيوم البستوي، دار الاعتصام. ونقل بعضا منها المناوي في فيض القدير (٢٧١/١)، وانظر أدب الاختلاف لعوامة (ص٢٨).

(٥) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك (٩١/١)، للقاضي محمد بن أحمد عليش، دار المعرفة ببيروت.

(٧) فتح العلي المالك (٩٢/١). وانظر الكلام بطوله للشعراني في الميزان (١٨١/١)، ط/عالم الكتب.

(٨) قال ابن حجر الهيتمي: (كل من الأئمة الأربعة على الصواب، ويجب تقليد واحد منهم، ومن قلد واحداً منهم خرج عن عهدة التكليف، وعلى المقلد اعتقاد أرجحية مذهبه أو مساواته، ولا يجوز تقليد غيرهم في إفتاء أو قضاء). إعانة

(اتباع المقلد لمن شاء منهم اتباع لحق وتمسك بهدي).[1]

نعم قد تصدر دعاة من هنا أو هناك من بعض أتباع المذهب، بعلم أو بغير علم، بقصد أو بغير قصد[2]، ولكن هذا السلوك لا يسأل عنه إلا من قام به، ولا يحمل خطيئته أهل المذهب فضلاً عن التمذهب، فإنه لا تز وازرة وزر أخرى، ثم إنه حين يصدر بعض هذه التصرفات ينكرها أهل المذهب أنفسهم، فقد قال ابن المنير:

(وقد ذكر قوم من أتباع المذاهب في تفضيل أئمتهم، وأحق ما يقال في ذلك ما قالت أم الكملة عن بنيها، ثَكلتُهُم إن كنت أعلم أيهم أفضل، كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، فما من واحد منهم إذا تجرد النظر إلى خصائصه إلا ويفنى الزمان حتى لا يبقى فيهم فضلة لتفضيل على غيره، وهذا سبب هجوم المفضلين على التعيين لأجل غلبة العادة، فلا يكاد يسع ذهن أحد من أصحابه لتفضيل غير مقلده إلى ضيق الأذهان عن استيعاب خصائص المفضلين).[3]

وقال السيوطي: (ومن العجب أيضاً من يأخذ في تفضيل بعض المذاهب تفضيلاً يؤدي إلى تنقيص المفضَّل عليه، وسقوطه، وربما أدى إلى خصام بين السفهاء وصارت عصبية وحمية الجاهلية، والعلماء منزّهون عن ذلك، وقد وقع الخلاف في الفروع بين الصحابة ﷺ، وهم خير الأمة، فما خاصم أحد أحداً، ولا عادى أحد أحداً ولا نسب أحد أحداً إلى خطأ ولا قصور،[4] ولنستمع إلى كلام العلامة الكوثري[5] الذي لطالما اتهمه الألباني بالتعصب لأبي حنيفة يقول: (ومن أحاط علماً بكل ما سبق، استحيا من اتخاذ التمذهب بمذهب أحد منهم ذريعة إلى الوقيعة من الآخرين... ولا نخوض في المفاضلة مع الخائضين، بل نراهم

الطالبين للدمياطي (٢٥/١)، حاشية البجيرمي على الخطيب (٥٨/١). وانظر الميزان للشعراني (١٧٠/١)، ط/عالم الكتب.

(١) اللامذهبية، د. البوطي، (ص٤٤).

(٢) انظر بعض الأمثلة على ذلك في: المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي (ص٣٥٨)، د. أكرم يوسف القواسمي، دار النفائس بالأردن، ط١/٢٠٠٣م؛ والفكر السامي للحجوي (١٧٤/٢، ١٦٧).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه (٣٤٢/٨).

(٤) اختلاف المذاهب للسيوطي (ص٢٥).

(٥) انظر ترجمته رقم (١٤٠).

كلهم على هدى من ربهم، وندع الناس وشأنهم في متابعة من يشاؤون منهم، على تفاوت المشارب والأذواق، وتخالف الميول باعتبار مناشئهم ومداركهم، ونعدّ أنه قد برئت ذمة من يتابع أحدهم مطلقاً، سواء أصاب إمامه أم أخطأ، ولإمامه أجران على تقدير الخطأ، وذمة المتابع بريئة في الحالتين اتفاقاً).[1]

فهؤلاء الأعلام من علماء المذاهب ينكرون أشد الإنكار التعصب المذهبي، وهذه هي نظرة أهل المذاهب لبعضها، نظرة في منتهى السماحة والاعتدال، نظرة قطعوا فيها الذريعة على كل متعصب متمذهب، فهذا عندنا دواؤه؛ وهو أن نذكره بكل ما سبق من التسامح الذي قامت عليها المذاهب الأربعة، وعلى الله شفاؤه؛ ولكن تعالوا لنرى هل الألباني الذي ينكر على أهل المذاهب التعصب وتسفيه بعضهم لبعض، هل عنده هذه النظرة التسامحية التي تقطع الطريق على المتعصبين؟ إن الجواب عن هذا السؤال مذهل حقاً؛ فإن الألباني شن حملة شعواء على كل تلك القواعد التي وضعها أهل المذاهب، التي تخفف بل تجهض التعصب برمته، فأنكر الألباني عليهم قولهم: "إن الخلاف رحمة"، وسود بضع صفحات[2] لنقض هذه المقولة والحديث التي استندت عليه وهو «**اختلاف أمتي رحمة**»، بل جعل هذا الحديث هو السبب في التهاون في أمر الخلاف بين المذاهب، لأن الخلاف عنده شرّ كله، ويراه أمراً خطيراً تجب إزالته، وأنكر أيضاً ما قالوه، من أن المذاهب كلها حق وصواب، وذهب الألباني إلى عكس ذلك؛ فرأى أن منها ما هو حق وصواب ومنها ما خطأ وباطل، وأنكر ما قاله السبكي من أن هذه المذاهب كشرائع مختلفة أتى بها النبي ﷺ، وقال: (إن ما بين هذه المذاهب من تناقض واختلاف دليل كاف على أنها ليست من عند الله، وهو منفي عن الكتاب والسنة والشريعة، فكيف ينسب إلى النبي ﷺ؟)، بل وأنكر أيضاً ما قالوه من (أن ذمة المكلف تبرأ باتباع أي منهم)، وأنكر أن (المختَلَف فيه لا ينكر).[3]

---

(١) انظر: تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب (ص١١)، للعلامة محمد زاهد الكوثري، بتعليق الأستاذ أحمد خيري، الطبعة الجديدة، عام ١٩٩٠م.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٤١/١).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٤١/١)، وما بعدها، أصل صفة صلاة النبي ﷺ (٣٩/١)، وما بعدها.

فهذا كله أنكره الألباني على أهل المذاهب وراح ينقضه ليثبت عكسه؛ وقد علمنا سابقاً أن هذه القواعد هي التي تقطع دابر التعصب والتنازع والتفرق بين أهل المذاهب، أليس من المضحك أن ينكر الألباني على أهل المذاهب التعصب، بعد أن أنكر كل القواعد التي وضعوها لقطع دابر التعصب؟!!

وأما اشتغال الألباني ببطلان الحديث ((**اختلاف أمتي رحمة**)) وإطالته الكلام في سنده ومتنه، فهذا ليس من ورائه طائل، لأن الحديث وإن كان ضعيفاً فمعناه صحيح، وإن خالف الألباني في ذلك، وورد عن بعض السلف مثل عمر بن عبد العزيز ومحمد بن القاسم وغيرهما ما يؤيده [1]، فتجاهل الألباني ذلك لأنه لم يعجبه كعادته، -علماً بأن الألباني ينكر على خصومه أنهم يكتمون العلم، كما في كتابه: آداب الزفاف في السنة المطهرة (١٥٥)، في مسألة الذهب المحلق!!!!- وكان قصد العلماء من إيراد هذه العبارة التعبير عن أن الخلاف بين المذاهب لا يستدعي التناحر والتباغض، بل هو رحمة وسعة، والذمة تبرأ باتباع أي منها، وأنه لا ينكر على من اختار مذهباً منها، ولم يقصدوا نسبة هذه العبارة إلى الرسول ﷺ حتى يشتغل الألباني بإبطال نسبتها؛ وما ادعاه من أن هذا الحديث هو الذي جعل كثيراً من المسلمين يقرون بالخلاف الواقع بين المذاهب: فمحض خيال، فإن هذه الأمة العظيمة أرقى من أن تركض خلف حديث لا أصل له، فأين حديث: ((**لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة**)) الذي في الصحيحين، ففيه إقرار من النبي ﷺ لأصحابه على الخلاف الذي وقع بينهم هنا، فلم تجاهله الألباني وقال: (أما الرضا به -أي الخلاف في الفروع- وتسميته رحمة فخلاف الآيات الكريمة المصرحة بذمه، ولا مستند له إلا هذا الحديث -أي: ((**اختلاف أمتي رحمة**))- الذي لا أصل له).[2]؟ وما جعل الأمة تقر بالخلاف أيضاً

---

(١) فقد قال القاسم بن محمد: (لقد نفع الله باختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أن خيراً منه قد عمله). انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر برقم (١٠٥٢) وهو صحيح مقطوع. وعن عمر بن عبد العزيز: (ما أحب أن أصحاب رسول الله لم يختلفوا؛ لأنه لو كان قولاً واحداً كان الناس في ضيق، وأنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ أحد بقول رجل منهم كان في سعة). انظر جامع بيان العلم (ج ٣/ص ١٢٠). وعن يحيى بن سعيد أنه قال: (اختلاف أهل العلم توسعة)، وما برح المفتون يختلفون، فيحلل هذا ويحرم هذا، فلا يعيب هذا على هذا، ولا هذا على هذا. انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (٥٨/١) برقم (٣٩) وهو صحيح عنه. وصنف رجل كتاباً سماه: كتاب الاختلاف فقال أحمد (سمه كتاب السعة). انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥٩/١٤).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٤٣/١).

ما أدركوه من أن هذا الخلاف بين المذاهب يستحيل إزالته، لأن وراءه أسباباً كثيرة تحتمه، وقد ألف العلماء في ذلك كتباً عديدة.[1]

وبذلك أكون قد فصّلت معاني التعصب وبيّنت المذموم منها والمشروع، وأن أهل المذاهب بغالبيتهم بريؤون من التعصب المذموم، ولعل الألباني أدرك أن التعصب كلمة فضفاضة، فحاول اتهامهم بالتعصب المذموم حتماً وهو الفرقة والتنازع والتكفير، في الدليل الآتي.

الدليل السابع: إن تعصب أتباع المذاهب وصل إلى حد الفرقة والتنازع والتكفير، واستشهد الألباني على ذلك بأمرين:

الأمر الأول: تعدد المحاريب بين أهل المذاهب: ادعى الألباني أن أصحاب المذاهب تفرقوا واختلفوا في أعظم ركن وهو الصلاة، فأبوا أن يصلّوا خلف بعضهم بعضاً، بل نصوا على كراهة أو بطلان الصلاة وراء المخالف، و(كان من نتيجة ذلك أن تجد أربعة محاريب في المسجد الجامع، يصلي فيها أئمة أربعة متعاقبين، وتجد أناساً ينتظرون إمامهم بينما الإمام الآخر قائم يصلي).[2]

والجواب من وجوه:

الوجه الأول: إذا كان يعز على الألباني أن يختلف المسلمون في أعظم ركن كالصلاة، فلم افتعل الخلاف فيما هو أعظم من الصلاة، وهو الشهادتان، لنستمع ماذا يقول الألباني بالفم الملآن بعد أن كان يكتم ذلك حيث قال: (أقول كلمة - وهي نادرة الصدور مني -، وهي: إن واقع كثير من المسلمين اليوم شرّ مما كان عليه عامة العرب في الجاهلية الأولى؛ من حيث سوء الفهم لمعنى هذه الكلمة الطيبة، لأن المشركين العرب كانوا يفهمون، ولكنهم لا يؤمنون، أما غالب المسلمين اليوم، فإنهم يقولون ما لا يعتقدون، يقولون: لا إله إلا الله، ولا يؤمنون -حقاً- بمعناها).[3] وهذا الكلام هو كلام ابن عبد الوهاب الذي قاله في كتبه مثل: (كشف الشبهات) حيث قال: (فالعجب ممن يدعي الإسلام وهو

---

(١) من ذلك كتاب ابن السيد البطليوسي بعنوان: التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم؛ وكتاب الانصاف في بيان أسباب الاختلاف لولي الله الدهلوي.

(٢) أصل صفة صلاة النبي ﷺ (٤٥/١).

(٣) التوحيد أولا يا دعاة الإسلام للألباني (ص ١٤).

لا يعرف من تفسير هذه الكلمة -الشهادة- ما عرفه جهال الكفار، بل يظن أن ذلك هو التلفظ بحروفها من غير اعتقاد القلب لشيء من المعاني).[1]

وها هو الألباني يقلده ويجهر به بعد أن ضاق صدره بإخفائه، فالألباني في معركته مع أتباع المذاهب الأربعة يتظاهر بالخشية على وحدة المسلمين من أن يصدعها تقليد مالك والشافعي وغيرهما، فيجعل أبو لهب أفضل ممن قال: "لا إله إلا الله"، مقلداً ابن عبد الوهاب بمثل هذا الكلام الذي سيأتي بيان سخافته، وضارباً بعرض الحائط الأحاديث الكثيرة التي تشهد لمن قال لا إله إلا الله بالجنة والفوز والفلاح، وبكل الأحاديث التي تحذر من تكفير المسلمين وتضليهم وسفك دمائهم، بل معرضاً عن كل الآيات التي استشهد بها نفسه في النهي الخلاف والتنازع والتفرق، فهاهو الألباني يجسد لنا الخلاف في أخبث صوره، إنه خلاف التكفير والتضليل وسفك الدماء، نعم بهذا الكلام سفك ابن عبد الوهاب دماء المسلمين كما سيأتي، وها هو الألباني يقلده، فهل بعد هذا يحق للألباني أن يذم الخلاف بين أصحاب المذاهب الأربعة الذي لا يبلغ قطرة في بحر خلاف الألباني؟! إننا لم نسمع مرة قط من شافعي مثلاً -مهما بلغ من الصفاقة والسفاهة- قال عن حنفي: إنه شر من أبي جهل، ولكن الألباني يقولها، بل إن الألباني ذكر بأنه لا يكفي للشخص أن يقول: (أنا مسلم ما لم يقل: أنا مسلم سلفي) كما سبق، و والله ما بلغ بنا أن نقول: (لا يكفي للمسلم إلا أن يقول أنا مسلم شافعي).

وهل لنا بعد هذا أن نصدق الألباني حين يبدي لنا خشيته على وحدة المسلمين وتفريقهم للمحاريب وعدم صلاة بعضهم خلف بعض؟! هل سنصدق الألباني عندما يبدي حزنه على اختلاف أتباع المذاهب الأربعة في الحيض والنفاس بعد أن نعلم أن الألباني يقول: لا فائدة مطلقاً من تكتيل المسلمين ومن تجميعهم، ثم تركهم في ضلالهم دون فهم هذه الكلمة الطيبة، وهذا لا يفيدهم في الدنيا قبل الآخرة).[2]

---

(١) كشف الشبهات، لابن عبد الوهاب النجدي (ص١٦). بتعليق طلعت مرزوق، ومراجعة: د. ياسر برهامي، دار القمة، ودار الإيمان، الإسكندرية.

(٢) التوحيد أولا يا دعاة الإسلام (١٤).

وأكثر من ذلك: فإن الألباني يقول غامزاً بأستاذنا الدكتور البوطي وعاتباً عليه لأنه أراد توحيد المسلمين: (ألا ترى إلى ذلك الدكتور الذي قال في مقدمة رسالة (باطن الإثم) وهو يرسم للمسلمين المتفرقين المتدابرين الدواء بزعمه: "وما أظن إلا أننا جميعاً مؤمنون بالله إلهاً واحداً لا شريك له، بيده الخير والملك وهو على كل شيء قدير" نعم نحن مؤمنون بالله... ولكن إيمان المؤمنين يختلف بعضه عن بعض أشد الاختلاف.[1] وإلى أين وصل هذا الخلاف، إنه وصل إلى الحرب العسكرية بل أشد، بل الذي بين أهل الحديث والجهمية من الحرب أعظم مما بين عسكر الكفر وعسكر الإسلام).[2]

يقصد بالجهمية: هنا: الأشاعرة والماتريدية [3] وهم جماهير هذه الأمة، ويقصد بأهل السنة: ابن تيمية وأتباعه!! فالألباني هنا -وهو يريد إثبات عقيدة ابن تيمية- لا يأبه بوحدة المسلمين، ويضرب بها عرض الحائط، بل يشنع على من يريد أن يجمع المسلمين على كلمة التوحيد على أقل تقدير، فالألباني يستكثر على المسلمين أن يجتمعوا على التوحيد، ويرفض ذلك، نعم إن الألباني يريد أن يتحد المسلمون ولكن على عقيدة ابن تيمية، فحينئذ يبارك الألباني هذه الوحدة، ويشد من عضدها، وإلا فإن خالفوه فهم جهمية، ولا يجوز المصالحة معهم تحت زعم توحيد المسلمين، بل لا حل إلا الحرب والسيف، هكذا بلغ من تعصب الألباني لابن تيمية، ثم يأت بعد ذلك ليتهم غيره بالتعصب،

---

(١) مختصر العلو للعلي الغفاري (٥٦)، للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، ط١٩٨١/١م.

(٢) مختصر العلو (ص٥٢) نقلا عن ابن القيم.

(٣) الأشاعرة هم أتباع أبي الحسن الأشعري، والماتريدية هم أتباع أبي منصور الماتريدي، وهذان المذهبان يمثلان أهل السنة والجماعة في الكلام على مسائل العقائد، قال الإمام الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (١٠٦/٢): (إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية). وقال ذلك أيضاً ابن حجر الهيتمي في الزواجر (١٦٥/١) دار الفكر، وطاش زادة كبرى في مفتاح السعادة (٣٣/٢)، والسفاريني الحنبلي في لوامع الأنوار الإلهية (٧٣/١) وأضاف إليهما أهل الأثر فجعل أهل السنة ثلاثة فرق. هذا وغالب علماء الأمة من الفقهاء والصوفية والمفسرين والأصوليين والمحدثين والمتكلمين والمؤرخين ولغويين هم من الأشاعرة والماتريدية، وهم كما قال الهيتمي"أئمة الدين وفحول علماء المسلمين فيجب الاقتداء بهم لقيامهم بنصرة الشريعة وإيضاح المشكلات ورد شبه أهل الزيغ" انظر: الفتاوى الحديثية (ص٢٠٥)، (معيد النعم ومبيد النقم) لابن السبكي، ص (٦٢)، التبصير في علوم الدين لأبي المظفر الإسفراييني (ص١٨٧)، الفرق بين الفرق (ص٢٨٣)، تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص٤١٠)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٦٥/٣)، أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم (ص٨٠، ٢٤٨)، تأليف: حمد السنان، فوزي العنجري، دار الضياء.

وليتباكى على تعدد المحاريب بين أهل المذاهب الأربعة وعلى منعهم من الصلاة خلف بعضهم بعضاً.

الوجه الثاني: إن ما ادعاه الألباني من أن أصحاب المذاهب يبطلون الصلاة خلف بعضهم أو يكرهونها، فغير صحيح، فإن الاقتداء بالمخالف إذا لم يعلم المقتدي تلبس إمامه بما يبطل الصلاة في ظن المأموم جائز عند جمهور المذاهب الأربعة وإنما خالف في ذلك بعض المتعصبة، وأما إن علم منه تلبسه بناقض للوضوء أو الصلاة كشافعي رأى حنفياً مس امرأته بيده ثم صلى، فهذه فيها خلاف ولكن الجواز هو مذهب المحققين من الحنفية والشافعية والحنابلة[1]، بل قد ألف محمد بن عبد العظيم المكي الحنفي (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد)[2] نصر فيها القول بالجواز مطلقاً وأتى بنقول كثيرة عن أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم.

ثم نسأل الألباني: هل تصلي خلف صوفي أو جهمي أو مبتدع أو ليس بسلفي[3]؟ بعد أن كفرت الصوفية وغيرهم وجعلتهم من عبّاد القبور!! فلو سلمنا أن بعض أهل المذاهب كرهوا الصلاة خلف بعض، فأنت تكفّر بالجملة وبالتفصيل المسلمين الذين يخالفونك، وليست تمنع الصلاة خلفهم فقط!

الوجه الثالث: وأما ما ذكر من تعدد المحاريب في المسجد الواحد، فهذا من سلوك بعض الجهلة وليس مأخوذاً من نصوص أصحاب المذاهب، فقد نصوا على جواز الاقتداء بالمخالف، فهذا السلوك مما لا يقره أصحاب المذاهب كما سبق، يقول الأستاذ د. البوطي: (إن تعدد المحاريب في المساجد، وتسمية كل محراب منها باسم مذهب من المذاهب الأربعة، أسوأ مظهر يتجسد فيه التخريب المقيت الذي لا معنى له ولا مسوغ).[4]

---

(١) المغني لابن قدامة (١١/٢)، المجموع للنووي (١٨١/٤)، أسنى المطالب (٢/١، ٢٧٩/٢١٥)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣١٧/٢)، شرح فتح القدير (٤٣٦/١)، التاج والإكليل (١٩٧/٢)، وانظر اللامذهبية، د. البوطي، (ص٤٤).

(٢) وقد نشرها الشيخ رشيد رضا في مجلة المنار (المجلد ١٧/ص٣٦٨)، وقد طبعت الرسالة مستقلة، ونشرتها دار الدعوة بالكويت عام ١٩٨٨، بتحقيق: جاسم الياسين وعدنان الرومي.

(٣) كيف والألباني قد يأبى السير في جنازة بعض مخالفيه لما يعتقد أنهم تلبسوا بالشرك، (أفيُقتدي بعد ذلك بصلاة من يعتقد في اجتهاده أنه تلبس بمبطل؟) انظر: اللامذهبية، د. البوطي، (ص٤٥).

(٤) اللامذهبية، د. البوطي، (ص٤٦).

كما أن هذا أمر نادر، والنادر لا عبرة به، وعلى كل حال فهذا أقل بكثير مما فعله ابن عبد الوهاب من سفك دماء المسلمين المخالفين له في مسائل فرعية جعلها من أصول الدين ومن أساس التوحيد، وهو أقل بكثير مما اعتبره الألباني من أن الخلاف بينه وبين من لا يعتقد عقيدته وعقيدة ابن تيمية أنه يصل إلى أشد من الخلاف مع عسكر الكفر.

الوجه الرابع: قبل أن يتباكى الألباني على تفرق أهل المذاهب وتعدد المحاريب كان يجب عليه أن ينظر في أحوال أتباعه [1] والفتن التي يثيرونها صباح مساء في أرجاء العالم الإسلامي حتى وصلت فتنهم إلى الغرب، فلا يدخلون مسجداً فيه ما لا يروق لهم إلا وأقاموا القلاقل والفتن ليُكرِهوا الناس على آرائهم، وتتعالى الأصوات في المساجد حتى يصل الأمر إلى الضرب لتتدخل أجهزة الأمن في تلك البلاد لفض النزاع الذي افتعلوه، واستقصاء ذلك يطول، ولكن لا أخلي المقام من حكاية طرف من تلك الفتن التي نعيشها يومياً:

ففي صلاة الفجر ينكرون على الناس القنوت، وإذا جهر الإمام بالبسملة أنكروا عليه، وكذلك إذا جهر المؤذن والمقيم بالصلاة على النبي ﷺ، وإذا جهر الناس بالأذكار بعد الصلاة أنكروا عليهم، وهذا يتكرر يومياً، وفي كل أسبوع نحن على موعد مع إنكار بدع صلاة الجمعة التي أوصلها الألباني إلى ثلاث وستين بدعة !!![2]، وأما في صلاة الجنازة فحدّث ولا حرج عن إنكارهم، فبدع الجنائز عندهم كثيرة جداً أوصلها الألباني إلى مئتين وإحدى وأربعين بدعة، [3] ونستقبل شهر رمضان ونودعه بالجدل الذي شغلونا به حول صلاة التراويح؛ هل هي عشرون أم ثماني ركعات؟ حتى مشايخ السلفية [4] في السعودية ضاقت ذرعاً من أمثال اجتهادات الألباني هذه فشرعوا في الرد عليه. ونأتي إلى الحج والعمرة فبدع الحج والعمرة بلغت عند الألباني مئة وست وسبعين بدعة.[5]

---

(١) مثل تلميذه ابن قيصر الأفغاني الذي يقذع في شتم وتكفير الأمة الإسلامية بعلمائها وعوامها كما سبق بيانه.

(٢) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة (ص١١٥)، للألباني.

(٣) انظر تلخيص أحكام الجنائز (ص٩٦) وما بعدها، للألباني، المكتبة الإسلامية بالأردن.

(٤) مثل الشيخ حماد الأنصاري في كتابه: (تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة والرد على الألباني في تضعيفه). ومثل الشيخ عطية سالم، فقد كتب كتاباً سماه: (التراويح أكثر من ألف عام في المسجد النبوي) ذكر فيه أن صلاة التراويح لم تنقص عن عشرين ركعة من عهد عمر إلى وقتنا هذا.

(٥) انظرها في: مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة (٤٧)، للألباني، المكتبة الإسلامية بالأردن.

وجدير بالذكر أن هذه الأمور التي يعدّها الألباني من البدع سواء كان في الجنائز أم في الجمعة أم في الحج ونحو ذلك: غالب هذه الأمور أمور مختلف فيها، بل كثير منها قال بجوازه، بل استحبابه كثير من فقهاء السلف والخلف، وقد يخالفهم آخرون فيرون الكراهة في ذلك، والقاعدة أن المختلف فيه لا ينكر، ولكن الألباني ينكر هذه القاعدة أشد الإنكار ولا يرى أصلاً جواز الاختلاف في الفروع الفقهية، بل الحق فيها واحد، وهو ما يراه، فإن رأى أن هذه الأمر بدعة فيجب إنكاره على الناس؛ ولو قال بجواز المذهب الأربعة أو بعضها، وليحدُث ما يحدث، وبما أن أغلب المسلمين متبعين لإحدى المذاهب الأربعة، فحدّث ولا حرج عن الفتن والإحن التي يثيرها الألباني وأتباعه بين غالبية المسلمين، ولقد بلغت فتنهم التي يشعلونها مبلغاً ضاق بها بعض مشايخ السلفية أنفسهم، وكم عانى الناس من تعصبهم في المساجد وفي الحج.(١)

---

(١) فهذا أحد من عانى من غلظتهم يتكلم عن سلوكهم مع الناس في الحج فيقول: (فأنت تجدهم في دور العبادة يضربون بأيديهم على يد عابد قد رفع يديه بالدعاء إلى الله، يزجرونه زجراً شديداً بدعوى أن رفع اليدين في الدعاء غير مشروع إلا عند الاستسقاء، أو أنه بدعة، رغم تكاثر الأدلة على مشروعية هذا الفعل.... وتجدهم عند مدافن المسلمين حين فجيعة مسلم في قريب له، يزجرون المشيعين للجنازة عند تلقين الميت، أو عند تلاوة آيات من القرآن أو ما شابه ذلك من الفروع المختلف فيها قديماً وحديثاً، ولا يترتب عليها فساد معتقد أو اندثار معالم الإسلام... وتجدهم في المسجد الحرام يشتدون على المعتمرين من أهل مكة، وخاصة في شهر رمضان، ينهونهم عن فعلها أو تكررها، بدعوى عدم مشروعيتها لأهل مكة أو بدعية تكرارها، وتجدهم عند أدنى الحل عند معتمر الناس في التنعيم أو عند الجعرانة ينهونهم أن يعقدوا النية من الحل، بدعوى أن المكي إنما يشرع له الإحرام من موضعه من مكة لا من الحل. حتى إنه من يأتي بهذه العبادة الجليلة العظيمة الثواب عند الله، قد يعزف عنها لشدة ما يناله من عنت هؤلاء، والمستغرب فيهم أنه إن ناقشهم في رأيهم من لديه القدرة على ذلك زعموا أنه مظهر للبدعة داع إليها زوراً وبهتاناً ليسكتوه. انظر: عمرة المكي بين المؤيدين والمعارضين، مشروعيتها وميقاتها وفضلها وفضل تكرارها (ص٧- ٨)، عبد الله فراج الشريف، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت ط١ ٢٠٠٤م. وحين ذهب الألباني إلى تحريم حج الإفراد والقران، تعصب له أتباعه، حتى كانوا يجبرون الناس على حج التمتع، فيحكي لنا الشيخ عطية سالم كيف أن شيخه محمد الأمين الشنقيطي حج حجاً مفرداً ولما سأله الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي السعودية قائلا: (بلغني يا شيخ أنك حججت مفرداً، ألكونه أفضل عند مالك؟). فأجاب بما حاصله (إني تعمدت ذلك لأني رأيت أناسا يجبرون الناس عند المروة على الحلق ليتحللوا ويجبرونهم على حج التمتع. فأردت أن أبين جواز الحج مفرداً للناس)؛ فأقره المفتي. انظر: شرح بلوغ المرام لعطية سالم، ولقد سمعت أشد من ذلك من الشيخ محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي في أحد دروسه المسجلة (في شرح العمدة الدرس ٦٤، الدقيقة ٢٠، تسجيلات الإمام البخاري بمكة المكرمة)، يقول في هذه المسألة بعد أن حكى جواز النسك الثلاثة (القران والإفراد والتمتع): (فعلى طلاب العلم أن يتقوا الله وأن لا يغلو في اتباع العلماء (يشير إلى الألباني) في مثل هذه المسائل، ولقد رأيت بعيني وسمعت بأذني من يكثر بينهم الخصومات والجدال في الحج مع أن الله نهى عن الجدال فيه إلى درجة تصل إلى السبائب والشتائم واتهام بمخالفة السنة، وكل ذلك من البدع والتعصب للآراء، كأنه يعتقد العصمة لمن يتبعه من العلماء).

وهذه الشدة في الإنكار لم تعد قاصرة على أتباع المذاهب الأربعة، بل ذاقوا وبال هذا الإنكار من بعضهم البعض، فأتباع الألباني ينكرون على أتباع غيره من مشايخ السلفية كابن باز وابن عثيمين وغيرهم، وذلك في بعض المسائل التي يختلفون فيها، فمثلاً ذهب ابن تيمية وابن القيم وابن عثيمين والألباني إلى أنه يصلى على الغائب إن لم يصل عليه في بلده، واختار ابن باز الصلاة على الغائب إن كان له شأن في الإسلام. وذهب الشافعية والحنابلة ومنهم ابن قدامة واختاره صاحب عون المعبود إلى الصلاة على الغائب مطلقاً، وذهب المالكية والحنفية إلى المنع مطلقاً، ولما مات ابن باز أمر العاهل السعودي بالصلاة عليه في السعودية صلاة الغائب، فاختلف السلفية هناك؛ فمنهم من صلى عليه صلاة الغائب، ومنهم من أبى واعتزل وقال بأنها بدعة، وحدثت فتنة عظيمة، فسئل ابن عثيمين عن ذلك فأنكر هذا الحدث من الخلاف، بل ضلّل وجهّل من أبى الصلاة عليه صلاة الغائب وقال: إن مسائل الخلاف لا يقال: "إنها بدعة"، ولو قلنا: "بدعة" لكان كل الفقهاء مبتدعون.[1]

وحين خرج الألباني بتحريم الذهب المحلق حدثت أحداث وصلت إلى اتهام من اللاتي يلبسن الذهب بالضلال من بعض من تابع الألباني، حتى لاذ عوام السلفية باللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية فرفع إليها السؤال التالي: (إن بعض النسوة عندنا تشككن وارتبن من فتوى الألباني في تحريم لبس الذهب المحلق عموماً، هناك نسوة امتنعن بالفعل عن لبسه، فوصفن النساء اللابسات له بالضلال والإضلال؟). فما قول سماحتكم في حكم لبس الذهب المحلق خصوصاً، وذلك لحاجتنا الماسة إلى دليلكم وفتواكم بعد ما استفحل الأمر وزاد). ثم أجابت اللجنة بأن لبس الذهب جائز للنساء محلقاً أو غير محلق بالإجماع[2]، وسيأتي بسط ذلك.

---

(١) لقاء الباب المفتوح (٧/٢١٦) لابن عثيمين. وهي عبارة عن سلسلة لقاءات كان يعقدها الشيخ محمد بن صالح العثيمين بمنزله كل خميس. منشورة على موقع: ويا ليت ابن عثيمين يلتزم بهذا الكلام في مسائل القبور، إذ معظمها أجازها الفقهاء أو هي مسائل خلافية، على أكبر تقدير؛ فهل هؤلاء الفقهاء مبتدعون؟!

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (ج ١٧/ص ١٣٧).

وبعد أن نقلت هذه الحوادث -وهي غيض من فيض- نسأل الألباني عن هذه الحوادث والفتن التي تتضمنها: من الذي أشعل أوارها؟ هل هم أهل المذاهب الأربعة؟ إن المذاهب الأربعة -بحمد الله- متفقون على أن التراويح عشرون ركعة، وأن الذهب للنساء حلال مطلقاً، وأن الأنساك الثلاثة جائزة، كما سيأتي؛ وجميع ما ينكره الألباني وشيعته -وإن ذهب إلى بعضه أحد المذاهب الأربعة- فالقاعدة عند أهل هذه المذاهب أنه لا يعترض بمذهب على مذهب، وأن المختلف فيه لا ينكر إنما ينكر المجمع عليه، وأن اختلاف الأمة رحمة، وأن الأئمة كلهم على هدى وحق وصواب؛ وأما الألباني فكل هذه القواعد ينكرها أشد الإنكار، فلا جرم أن الخلاف إذا جرى بين أتباع الألباني وبين غيرهم من السلفية يشتد حتى يصل إلى ما وصل إليه كما سبق، لأنه ليس عندهم من القواعد ما تخفف من وطأة الخلاف كما عند أهل المذاهب الأربعة؛ وأما إن صدر إنكار من بعض المذاهب على البعض الآخر فهذا يكون استثناء، وخروجاً عن المألوف، ويسرع عقلاء المذهب أنفسهم بتخطئة هذا المنكر، وتذكيره بقواعد الخلاف السابقة. ولكن حين يختلف أتباع الألباني بين بعضهم أو بينهم وبين السلفية الآخرين، فمن الذي يتدخل للجم الخلاف بينهم؟ وكيف سيفض النزاع بينهم؟ هل يقول لهم: كلكم على صواب، وخلافكم رحمة؟ كيف، وإمامهم الألباني نفسه ينكر جواز الخلاف، ويجعله عذاباً؟!

ثم نسأل الألباني إذا كان الخلاف شراً، فلم خالفت الناس في مسألة الذهب المحلق وغيرها؟!

فإن قال: إنما خالفتهم لأدلة استدللت بها، قلنا: عجباً! كيف نقضت عموم قولك: "الخلاف شر كله"، فإذا أجزت الخلاف لصالح الدليل، فليس لك أن تنكر الخلاف الواقع بين أصحاب المذاهب، لأنه ما من مذهب إلا وله دليل على ما ذهب إليه.

الأمر الثاني: منع أهل المذاهب من التزوج من بعضهم بعضاً: ثم ذكر الألباني شاهداً آخر على تفرق أهل المذاهب وتعصبهم: فذكر -نقلاً عن البحر الرائق- أن بعض المقلدين منعوا من التزوج بين الحنفي والشافعية، وأن بعض علماء

الحنفية أفتى بجواز ذلك، فأجاز تزوج الحنفي بالشافعية، تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب، قال الألباني: ومفهوم ذلك أنه لا يجوز العكس، وهو تزوج الشافعي بالحنفية؛ كما لا يجوز تزوج الكتابي بالمسلمة.(١)

أقول: لقد وصل تعصب الألباني ضد المذاهب الأربعة حداً يجيز لنفسه أن يدلس ويلبس على الناس؛ في سبيل أن يرسم صورة قاتمة وينفر الناس عن التمسك بتلك المذاهب، فما نقله عن البحر الرائق بتره من سياقه وسباقه، ولم يذكر الألباني الجزء والصفحة التي أخذ منها النص؛ لئلا نهتدي إلى ذلك النص ونكشف صنيع الألباني، ثم بعد ذلك أخذ بمفهوم المخالفة فاستنتج أن الحنفية لا يجيزون نكاح امرأة منهم لرجل شافعي، ويا ليت الألباني يريحنا من فهمه السقيم وينقل لنا العبارة بأمانة ويدع الناس تفهمها إن كان فعلاً ينادي بالاجتهاد، وسأنقل نص البحر الرائق بتمامه: قال الرستغفني:(٢)

(لا تجوز المناكحة بين أهل السنة والاعتزال، وقال الفضل: لا يجوز بين من قال: "أنا مؤمن إن شاء الله تعالى"، لأنه كافر ومقتضاه منع مناكحة الشافعية، واختلف فيها هكذا، قيل: يجوز، وقيل: يتزوج بنتهم ولا يزوجهم بنته وعلله في البزازية بقوله: "تنزيلاً لهم منزلة أهل الكتاب"، وقد قدمنا.... أن القول بتكفير من قال: "أنا مؤمن إن شاء الله" غلط، ويجب حمل كلامهم على من يقول ذلك شاكاً في إيمانه والشافعية لا يقولون به، فتجوز المناكحة بين الحنفية والشافعية بلا شبهة. وأما المعتزلة فمقتضى الوجه حل مناكحتهم، لأن الحق عدم تكفير أهل القبلة كما قدمنا نقله عن الأئمة في باب الإمامة.(٣)

فهل في هذا النص ما فهمه الألباني من تعصب الحنفية ضد الشافعية؟ إن المسألة تدور حول جواز نكاح من قال: "أنا مؤمن إن شاء الله" ولا تدور حول نكاح الشافعية، وهذه مسألة مبنية على أخرى وهي (حكم الاستثناء في الإيمان) فبعض الحنفية قال بجواز تعليق الإيمان بشرط أن لا يكون شاكاً في إيمانه، وأما إن قاله على وجه الشك فهو كافر، وبعض الحنفية كالإتقاني

---

(١) أصل صفة صلاة النبي (٤٥).

(٢) انظر ترجمته رقم (٥٥).

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (ج ٨/ص ٥٤).

ذهب إلى أن تعليق الإيمان كفر مطلقاً لأنه شك في الإيمان [(١)]، ثم جاء بعد ذلك أحد الحنفية -وهو أبو بكر محمد بن الفضل- ففرّع على هذا القول فقال: من قال: "أنا مؤمن إن شاء الله" فهو كافر لا تجوز المناكحة معه. ثم جاء بعده من فرّع على قول ابن الفضل فقال الشيخ أبو حفص في فوائده: (لا ينبغي للحنفي أن يزوج بنته من رجل شافعي المذهب. وهكذا قال بعض مشايخنا ولكن يتزوج بنتهم. زاد في البزازية تنزيلاً لهم منزلة أهل الكتاب).[(٢)]

فمسألة بطلان نكاح الشافعية أو تنزيل نكاح الشافعية منزلة أهل الكتاب مبنية على قول الإتقاني ومن معه في كفر التعليق مطلقاً، إلا أن محققي الحنفية -ومنهم ابن نجيم في غير هذا الموضع- قد ردوا هذا الذي قاله الإتقاني وما بني على قوله من بطلان نكاح الشافعية [(٣)]، وقالوا: (إن ما قاله الإتقاني غلط محض من عدة أوجه منها: أن الاستثناء في الإيمان قول جماهير السلف والخلف، وبالتالي ما بني على كلام الإتقاني من بطلان نكاح الشافعية باطل لأن ما بني على باطل فهو باطل، لذلك قال ابن نجيم: وأما التكفير بمطلق الاستثناء فقد علمت غلطه، وأقبح من ذلك من منع مناكحتهم، وليس هو إلا محض تعصب نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا).[(٤)] وهذا البطلان أظهر على قول من قال من الحنفية بأن التعليق كفر إذا كان على وجه الشك، لأن الشافعية لا تقوله على وجه الشك، بل إنما أجازت ذكر المشيئة على وجه التبرك بالاسم العظيم، أو كما ذكر ابن الهمام وأقره ابن عابدين من أن الشافعية يريدون به إيمان الموافاة كما صرحوا به، وهو الذي يُقبض عليه العبد، وهو إخبار عن نفسه بفعل في المستقبل أو استصحابه إليه، فيتعلق به قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤].

بل إن ابن نجيم ذكر أن اشتراط أن لا يكون التعليق على وجه الشك لا

---

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق للنسفي (١١٦/٤).

(٢) البحر الرائق (١١٧/٤).

(٣) البحر الرائق (١١٧/٤).

(٤) البحر الرائق (١١٨/٤).

فائدة منه؛ لأن المسلم لا يشك في إيمانه.[1]

والخلاصة: إن القول بكفر الاستثناء في الإيمان غلط من بعض الحنفية، وأن بعض الحنفية غلط غلطاً آخر ففرّع على هذا القول فقال: مقتضى هذا منع مناكحة الشافعية، فجاء من الحنفية من أراد أن يخرج من هذا الإشكال فقال: يجوز نكاحهم قياساً على أهل الكتاب. ولكن المحققين من الحنفية كابن نجيم وابن عابدين والكمال بن الهمام بينوا أن هذا القول وهذا التفريع وهذا الإشكال غلط محض. ومن ثمّ جزموا بأن نكاح الشافعية جائز بلا شبهة، وهكذا يذهب تشنيع الألباني أدراج الرياح دون أن يضر بالشافعية ولا الحنفية، بل ما ضر إلا نفسه، لأنه أبان عن مدى دقته وأمانته العلمية، وكيف كان بارعاً ببتر النصوص، لتنفير الناس من التمذهب، ولو كان منصفاً لقال: (إن الحنفية لم ترض قول هذا المتعصب بل بينوا أن هذا القول غلط مبني على غلط آخر)، ونحن لا نطلب من الألباني الإنصاف بل نطلب منه الأمانة العلمية فقط، ثم إذا كان الألباني يستنكر ذلك النص لأنه قد يفهم منه مساواة الشافعية لأهل الكتاب في النكاح، فماذا يقول الألباني في ابن عبد الوهاب الذي صرح بأن المسلمين الذين خالفوه في مسائل القبور هم أشد كفراً من مشركي قريش؟[2]؟ فهل يستنكر الألباني ذلك على ابن عبد الوهاب ويقول له: لقد بلغتَ من التعصب لآرائك مبلغاً لم يصله أحد؟ لا، بل إن الألباني يثني عليه ويقول: (الإمام ابن عبد الوهاب مجدد دعوة التوحيد في الجزيرة العربية).[3]. فانظر كيف يستنكر الألباني ما قد يفهم من كلام بعض الحنفية تكفيرهم للشافعية حين أنزلوهم منزلة أهل الكتاب في الزواج منهم، ولا يستنكر الألباني ما صرح به ابن عبد الوهاب تصريحاً من تكفيره للمسلمين المخالفين له؟ فالألباني يستنكر من خصومه إذا لوحوا بالتكفير، ويثني على من هو على مشربه ولو صرح بتكفير المسلمين واستحلال دمائهم[4]، فانظر: ما أعز الإنصاف!

---

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق للنسفي (١١٧/٤).

(٢) فقال: (اعلم أن شرك الأولين أخف من شرك أهل زماننا...) انظر: كشف الشبهات لابن عبد الوهاب، ط/دار القمة، (ص٣١).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٣٠٥/٥).

(٤) بل ترى الألباني يعدّد طوائف المسلمين الذين خالفوا الشريعة، فيذكر أنهم: (علماء الكلام والمتصوفة والمقلدة وسائر الهالكين)، ثم يذكر أن ابن تيمية هو شيخ الإسلام وأنه العالم العامل المخلص الذي تصدى لكل هؤلاء بالرد

وبهذا كله يتبين أن النصوص التي استدل بها الألباني على ذم الخلاف ليست في موضعها، ثم لو سلمنا جدلاً أن الاختلاف مذموم مطلقاً، وأن تقليد المذاهب الأربعة يفضي إليه، فلا نسلم أن الاجتهاد بالرجوع إلى الكتاب والسنة لا يفضي إلى النزاع، بدليل أن الأئمة الأربعة وغيرهم من مجتهدي الصحابة والتابعين وأتباعهم مختلفون في كثير من الأحكام على الرغم من رجوعهم إلى الكتاب والسنة، فإن قيل: إنما اختلفوا لعدم وصول الأحاديث لبعضهم، قلنا: هذا جهل مركب لا يقوله من اطلع على مدراك الفقهاء وتنوع أدلتهم وتفاوت أنظارهم في التعرض والترجيح، وهذا ما يعلمه من أدمن النظر في كتب علم الخلاف أو ما يطلق عليه بالفقه المقارن، ولو اطلع عليه لعلم أن ثمة أسباباً كثيرة غير عدم بلوغ الحديث للمجتهد أو شكه في صحته، هذا من جهة وجهة أخرى فإن أولئك الذين يدّعون العلم بتلك الأحاديث، التي يزعمون أنها لم تصل الأئمة المجتهدين العظام؛ قد اختلفوا في اجتهاداتهم واضطربوا في أحكامهم الفقهية، بل في أحكامهم العقائدية أيضاً، اضطراباً عظيماً.

الدليل الثامن: إن في إتباع الأئمة اتباعاً لغير المعصوم وتركاً للمعصوم.

الجواب: أما أن الكتاب والسنة معصومان من الخطأ فهذا مسلّم، لكنّ فهم الكتاب والسنة ولا سيما من العوام ومن ليس بأهل للاستنباط لعدم حيازته للعلوم اللازمة للاجتهاد هو غير المعصوم، وفهم الأئمة وإن كان غير معصوم من الخطأ، لكنه يبقى أقرب للصواب من فهم العامة، وتبرأ ذمة من يقلد الأئمة، وإن كان ثمة احتمال لخطئهم إلا أنه معفو عنه بنص الحديث، وما كلف العامي بأكثر من سؤال أهل العلم.(1)

الدليل التاسع: إن الأئمة قالوا بأن مذهبهم إذا تعارض مع السنة ينبغي أن تقدم السنة على آرائهم.

عليهم). فانظر من يذم التعصب للشافعي ومالك كيف بلغ من التعصب لابن تيمية أن يصرح بهلاك أكثر علماء الأمة؟؟!!.
انظر: مقدمة كتاب: رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار (٢٩)، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ. وهنا نذكر الألباني بقول النبي ﷺ: ((**إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكهم**))؛ أخرجه مسلم (٢٦٢٣)، كتاب البر والصلة والآداب، باب: النهي من قول: هلك الناس.

(١) انظر: اللامذهبية، د. البوطي، (ص٥٦).

كما قال الإمام الشافعي: "إذا صح الحديث فهو مذهبي". ونحو ذلك مما روي عنه وعن الأئمة الآخرين، وبالتالي فلا يجوز ترك الأحاديث التي صحت بخلاف مذهب أحد من الأئمة بل لا يجوز أن ينسب إليهم المسائل التي صحت الأحاديث على خلافها، ولا الحكم ولا الإفتاء بها فضلاً عن تقليدهم فيها كما صرح بذلك جماعة [1] ولأن في ذلك مخالفة للأئمة فضلاً عن مخالفة السنة. [2]

والجواب: ما قاله النووي في المجموع: [3] (أنه ليس معناه أن كل واحد رأى حديثاً صحيحاً قال: "هذا مذهب الشافعي" وعمل بظاهره، وإنما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب على ما تقدم من صفته أو قريب منه، وشرطه: أن يغلب على ظنه أن الشافعي -رحمه الله- لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه وما أشبهها. وهذا شرط صعب قلّ من يتصف به، وإنما اشترطوا ما ذكرنا، لأن الشافعي -رحمه الله- ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة رآها وعلمها، لكن قام الدليل عنده على طعن فيها أو نسخها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك قال الشيخ أبو عمرو -رحمه الله-: (ليس العمل بظاهر ما قاله الشافعي بالهين، فليس كل فقيه يسوغ له أن يستقل بالعمل بما يراه حجة من الحديث)، وفيمن سلك هذا المسلك من الشافعيين من عمل بحديث تركه الشافعي -رحمه الله- عمداً، مع علمه بصحته لمانع اطلع عليه وخفي على غيره، كأبي الوليد موسى بن أبي الجارود [4] ممن صحب الشافعي، قال: صح حديث «**أفطر الحاجم والمحجوم**» فأنا أقول: قال الشافعي: أفطر الحاجم والمحجوم، وكان يحلف بالله أن مذهب الشافعي أنه يفطر الحاجم والمحجوم، إلا أن فقهاء

(١) أعلام الموقعين (١٧٩/٤)، دار الكتب العلمية.

(٢) أصل صفة صلاة النبي ﷺ (٣٤).

(٣) المجموع للنووي (١٠٤/١)

(٤) المكي تتلمذ على الشافعي في مكة وكان فقيهاً جليلاً أقام بمكة يفتي الناس على مذهب الشافعي، وروى عنه كتاب الأمالي. انظر الطبقات الكبرى للسبكي (١٧/٢) وهو غير عبد الله بن علي بن الجارود أبي محمد النيسابوري صاحب المنتقي المتوفى سنة (٣٠٧).والأعلام للزركلي (١٠٤/٤).

الشافعية غلطوهما [1] لأن الشافعي مع معرفته بصحة الحديث فقد قال بنسخه حيث ذكر الشافعي أن حديث ابن أوس منسوخ بحديث ابن عباس المتأخر، وهو ما رواه البخاري عن ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم.[2]

وقال السبكي أيضاً: ما قام الدليل عند الشافعي على طعن فيها -أي: في بعض الأحاديث النبوية- أو نسخها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك، فليس الكلام فيه وليس هذا تركا لها، وإنما الترك للحديث أن لا يعمل به أصلاً كما يقول من ترك الحديث؛ لعمل أهل المدينة أو للقياس أو لعدم فقه الراوي أو لعمله بخلافه أو عمل الصحابي بخلافه أو نحو ذلك، هذا هو الترك.[3]

أمثلة على ما قام الدليل على تأويله:

المثال الأول: القنوت في الفجر: فقد ذهب الشافعي إلى استحباب القنوت في صلاة الفجر مع علمه بحديث مسلم (عن أنس أن رسول الله قنت شهراً يدعو على أحياء من أحياء العرب ثم تركه). فقد تأوله الشافعي على أنه ترك القنوت في الصلوات كلها إلا الفجر.[4] لذلك لم يرتض الشافعية فعل الكرجي حين ترك القنوت في الفجر أخذاً بهذا الحديث وعملاً بوصية الشافعي (أنه إذا صح الحديث فهو مذهبي)، وكان السبكي قد ترك القنوت تقليداً للكرجي، ثم تبيّن للسبكي أن الذي صح من ترك النبي ﷺ للقنوت في صلاة الصبح هو الدعاء على رعل وذكوان، قال السبكي: فرجعت إلى القنوت وليس في شيء من ذلك إشكال على الشافعي، وإنما قصور يعرض لنا في بعض النظر.[5] وتأويل السبكي يؤيده ما روى البيهقي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: (إنما ترك اللعن؛ قال النووي: قوله (ثم تركه): المراد ترك الدعاء على أولئك الكفار

---

(١) انظر: معنى قول الإمام المطلبي إذا صح الحديث فهو مذهبي (ص١٠١)، للإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق د. علي نايف البقاعي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١/١٩٩٣م. وقال السبكي في كتابه هذا (ص١١٠): إن هذا من تقصير ابن أبي الجارود في البحث. بتصرف.

(٢) صحيح البخاري كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم حديث: (١٨٤٩).

(٣) انظر كتاب السبكي: معنى قول الإمام المطلبي (ص١١٤). وانظر: كلمة علمية هادية حول جملة إذا صح الحديث فهو مذهبي (ص٣٠)، للعلامة وهبي سليمان غاوجي، دار الفتح للدراسات والنشر بالأردن، ط١/٢٠٠٦م.

(٤) انظر الأم: باب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى (١٠١/٧).

(٥) انظر معني قول الإمام المطلبي (ص١١٠).

ولعنتهم فقط لا ترك جميع القنوت أو ترك القنوت في غير الفجر، قال: ويوضح هذا التأويل ما رواه مسلم: (ثم ترك الدعاء لهم). [1] ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد وغيره عن أنس: (أن النبي ﷺ قنت شهراً يدعو عليهم ثم ترك فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا). [2] قال النووي هذا حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ وصححوه، منهم البلخي والحاكم والبيهقي). [3]

المثال الثاني: الجهر بالبسملة:

ذهب الشافعي إلى استحباب الجهر بالبسملة في الصلوات الجهرية، هذا مع علمه بحديث مسلم: (عن أنس قال صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ: (بسم الله الرحمن الرحيم). [4] وذلك لأن الشافعي تأول الحديث بعد أن رواه بلفظ: (يستفتحون القراءة بحمد الله رب العالمين): أخرجه البخاري بهذا اللفظ. قال الشافعي: يعني يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، لا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم [5] ومما يؤيد تأويل الشافعي رواية الدارقطني لحديث أنس بسند صحيح بلفظ: فكانوا يستفتحون بأم القرآن. [6]

وبهذا يتبيّن أن قول الشافعي وغيره من الأئمة (إذا صح الحديث فهو مذهبي) ليس على إطلاقه، فلا يطبّق إلا فيما تحقق فيه الشرطان السابقان؛ ولكن لا يوجد حديث يتحقق فيه هذان الشرطان إلا نادراً، وعلى كل حال فقد عمل الشافعية -وغيرهم- ببعض الأحاديث في مسائل قليلة تحقق فيها الشرطان السابقان كما قال النووي [7]، وأحياناً يختلفون في تطبيق هذه القاعدة (إذا صح الحديث..) لاختلافهم في تحقيق مناطها.

---

(١) روى مسلم عن أبي سلمة أن أبا هريرة حدثهم أن النبي ﷺ قنت بعد الركعة في صلاة شهراً إذا قال: ((سمع الله لمن حمده)) يقول في قنوته: ((اللهم أنج الوليد بن الوليد اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج عياش بن أبي ربيعة اللهم نج المستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف)). قال أبو هريرة: ثم رأيت رسول الله ترك الدعاء.

(٢) مسند أحمد ط/الرسالة (٢٠/٩٥).

(٣) المجموع (٣/٤٨٤).

(٤) انظر صحيح مسلم (٣٩٩)، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة.

(٥) الأم (١/١٢٩).

(٦) انظر معنى قول الإمام المطلبي (ص١٣٤).

(٧) انظر: المجموع للنووي (١/١١٠).

إذاً: فالشافعية وكذا سائر المذاهب لم يكونوا على غفلة أو على جهل بهذه القاعدة حتى أتى الألباني وأمثاله فاكتشفها، وراح ينادي بها لينسف المذاهب بلحظة؛ وكأن هذه القاعدة قسيم ونظير للتمذهب؛ والواقع أن الأمر ليس كذلك، فإن هذه القاعدة لا تنافي التمذهب، بدليل أن أهل المذاهب عملوا بها في بعض المسائل كما سبق، هذا فضلاً عن علمهم بها وتفصيلهم لمعناها في كتب مفردة، بل هم رجحوا على أساسها في كثير من المسائل التي للشافعي فيها قولان، فأخذوا بالقول الموافق للحديث حتى ولو كان القول قديماً، ولا سيما إذا علّق الشافعي القول فيها على صحة الحديث، فصح؛ ومن ثم كان هناك مسائل يعمل فيها على قول الشافعي القديم لا الجديد، وذلك لأن القول القديم يعضده الحديث أو نحو ذلك من المدارك.[1]

فهذا هو التطبيق السليم للقاعدة، وأما تطبيقها على إطلاقها دون الالتزام بشروطها التي سبقت فيوقع في أخطاء فادحة، ولا سيما إذا كان الشخص يريد أن ينسب القول لإمام المذهب كما اتفق في واقعة أبي الجارود، والأمر أشد فيما إذا أراد أن يلزم غيره بالحديث الذي اكتشفه! وسوف يتضح ذلك أكثر في المبحث الآتي، حيث سأتكلم عن مسألتين اتفق على حكمها أهل المذاهب الأربعة وغيرهم أيضاً، فجاء الألباني وخالفهم في ذلك؛ ظناً منه أن قول أهل المذاهب فيها مخالف للأحاديث التي اكتشفها؛ ثم راح يشنّع عليهم ويتهمهم بالجهل أو التعصّب أو كليهما معاً.

---

(١) الأم (١/١٣٠).

المطلب الثالث: أمثلة على مناقضة السلفية لما يذكرونه من اتباعهم لأقوال وفتاوى السلف:

المثال الأول: استلحاق ولد الزنا:

فقد ذهب جمهور الفقهاء(١) بل حكاه ابن عبد البر إجماعاً (٢) إلى أن عدم إلحاق الولد بالزاني وإن ادعاه، سواء كانت الزانية فراشاً لزوج شرعي أم لم تكن فراشاً لأحد، واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: ((**الولد للفراش وللعاهر الحجر**)).(٣)

أي: أن الولد منسوب إلى صاحب الفراش سواء كان زوجاً أو سيداً وواطئ شبهة، وللعاهر الحجر أي: وليس للزاني في نسبه حظ، سوى الخيبة والخسارة والخذلان.(٤)

وذهب ابن تيمية (٥) إلى أنه إذا استلحق الرجل ولده من الزنى ولا فراش فإنه يلحق به، وتبعه على ذلك ابن القيم ونسبه لبعض السلف (٦) وقال: والقياس الصحيح يقتضيه، فإن الأب أحد الزانيين، وهو إذا كان يلحق بأمه، وينسب إليها وترثه ويرثها، ويثبت النسب بينه وبين أقارب أمه مع كونها زنت به، وقد وجد الولد من ماء الزانيين، وقد اشتركا فيه، واتفقا على أنه ابنهما، فما المانع من لحوقه بالأب إذا لم يدعه غيره؟ فهذا محض القياس.(٧)

قلت: فهذا ابن تيمية يخالف فهم السلف للحديث وما أجمعوا عليه من الحكم فكيف يدعي اتباعه للسلف؟

---

(١) المدونة ٣٤٦/٣، المبسوط (١٥٤/١٧)، بداية المجتهد (٥٢٩/٢)، المغني (٥١٩/٨)، المحلى (١٨٤/١٠)، نيل الأوطار (٢٩٥/٦)، روضة الطالبين (٤٤/٥)، الحاوي الكبير (٢١٨/٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٨٣/٨).

(٣) أخرجه الشيخان من حديث عائشة مرفوعاً: صحيح البخاري كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه. حديث: (٢١٢٦)، صحيح مسلم كتاب الرضاع، باب الولد للفراش حديث: (٢٧٢٣).

(٤) فيض القدير للمناوي (٤٨٩/٦)، تكملة المجموع (٣٧٢/١٨)، المبسوط للسرخسي (١٥٤/١٧).

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١٢/٣٢)، الاختيارات العلمية في اختيارات ابن تيمية (١٦٥/٥).

(٦) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤٢٥/٥).

(٧) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤٢٦/٥)، وانظر البصمة الوراثية (ص:٢٨٥).

المثال الثاني: اللعب بالشطرنج:

فقد أجاز الشافعي[1] اللعب بالشطرنج مع الكراهة، وأجازه أبو يوسف من غير كراهة، وقد جاءت آثار عن السلف في ذلك، وحرمه الحنابلة والمالكية في المعتمد وبعض الشافعية،[2] واختار ابن تيمية التحريم.

قلت: وإلى هنا ليس هناك أي مشكلة، فالاختلاف حق بين المجتهدين ولكن المشكلة في إنكار ابن تيمية على الشافعي قوله بالجواز، معتبراً أن قول الشافعي مخالفاً للمعقول والقياس؛ علماً بأن ابن تيمية من معارضي القياس!

وفي ذلك يقول ابن تيمية: (إذا حرم النرد ولا عوض فيها، فالشطرنج إن لم يكن مثلها فليس دونها، وهذا يعرفه من خبر حقيقة اللعب بها؛ فإن ما في النرد من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ومن إيقاع العداوة والبغضاء هو في الشطرنج أكثر بلا ريب... فتحريم النرد الخالية عن عوض مع إباحة الشطرنج مثل تحريم القطرة من خمر العنب وإباحة الغرفة من نبيذ الحنطة؛ وكما أن ذلك القول في غاية التناقض من جهة الاعتبار والقياس والعدل فهكذا القول في الشطرنج).[3]

قلت: فانظر إلى إنكار ابن تيمية على الشافعي وسائر من قال بقوله من السلف والخلف، وذلك بحجة مخالفتهم للقياس وهو -ابن تيمية- الذي أصلاً لا يقول بالقياس كما يقرر الأصوليون، ويعتبر الرأي مفسدة!!

المثال الثالث: لمس المرأة الأجنبية:

اختلف العلماء سلفاً وخلفاً في (لمس الرجل المرأة الأجنبية) هل ينقض الوضوء؟

---

(١) جاء في الأم (٢٠٤/٦): اللعب بالنرد أكثر مما يكره اللعب بشيء من الملاهي، ولا نحب اللعب بالشطرنج وهو أخف من النرد.

(٢) المغني (١٧١/٩)، ومواهب الجليل (١٥٣/٦)، وحاشية ابن عابدين (٢٥٢/٥)، والبناية (٣٨٤/٩)، وروضة الطالبين (٢٢٥/١١). وحاشية الدسوقي (١٦٧/٤)، وكشاف القناع (٤٢٣/٦)، ومطالب أولي النهى (٧٠٢/٣)، وانظر المسابقات لبلتاجي (ص٨٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢٢/٣٢).

وسبب الخلاف عدة أمور منها: اختلافهم في تفسير (اللمس) المراد في آية الوضوء، فمنهم من حملها على الحقيقة وهو (الجس باليد) فرأى أن لمس المرأة ينقض الوضوء، وهو قول مالك والشافعي إلا أن مالك اشترط الشهوة للنقض،[1] ومنهم من حملها على المجاز وهو الجماع وهذا قول أبي حنيفة [2]، وكلا التفسيرين منقولان عن الصحابة والتابعين[3]، ولكن ابن تيمية رأى أن المسألة يجب أن تكون على قولين فقط وهما إما عدم النقض مطلقاً كما هو قول أبي حنيفة، أو النقض إن كان بشهوة كما هو قول مالك، وهما روايتان عن أحمد[4]، ثم قال عن قول الشافعي: (فأما تعليق النقض بمجرد اللمس، فهذا خلاف الأصول، وخلاف إجماع الصحابة، وخلاف الآثار، وليس مع قائله نص ولا قياس).[5]

وحجة ابن تيمية على بطلان قول الشافعي أن الشارع لم يعلق على مجرد اللمس حكم في سائر الأحكام، وراح يضرب على ذلك أمثلة.[6]

قلت: كذلك هنا ليست المشكلة بالخلاف فإن الخلاف حق ولكن انظر إلى اتهام ابن تيمية للشافعي بأنه خالف الكتاب والسنة!!

فهذا من ابن تيمية عجيب وتلفيق، فإن ما ذهب إليه الشافعي هو ظاهر القرآن، وما ذهب إليه الآخرون الذين حملوا اللمس على الجماع هو مجاز وتأويل للآية، وابن تيمية ينكر المجاز والتأويل إنكاراً شديداً، فهو رمى من يؤوّل آيات الصفات المتشابهات بالضلال والزيغ، فكيف يعكس الآية هنا ويأخذ بالمجاز

---

(١) جواهر الإكليل (٢٠/١)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١٢٠/١، ١٢١)، حاشية القليوبي (١ /٣٢)، نهاية المحتاج (١١٦/١).

(٢) المبسوط (٦٧/١)، كشاف القناع (١٢٨/١).

(٣) فتفسير اللمس بالجماع منقول عن علي وابن عباس ومجاهد والشعبي، وتفسيره بما دون الجماع من اللمس بالقبلة منقول عن ابن عمر وابن مسعود وغيرهما. انظر تفسير الطبري (٣٨٩/٨)، بتحقيق أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة. تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧٢/٤)، ط/مؤسسة قرطبة، الجامع لأحكام القرآن (٢٢٣/٥).

(٤) المغني لابن قدامة (١٢٣/١)، والأشهر رواية النقض بشهوة وهو المذهب عند الحنابلة كما في كشاف القناع (١٢٨/١).

(٥) الفتاوى الكبرى (٤٣٩/١) وما بعدها.

(٦) الفتاوى الكبرى (٤٣٩/١).

وينكر على من أخذ بالحقيقة ويعدّ قوله باطلاً؟! علماً بأن صفات الله تعالى أولى أن تؤوّل بينما تكون الأحكام إلى ظاهر النصوص أقرب.

وما ادعاه ابن تيمية -من أن مجرد اللمس لم يعلق الشارع عليه حكماً-: غير مُسلّم، بل منقوض بأن الشارع حرم لمس المرأة الأجنبية ولو من غير شهوة، فهل يبعد أن يرتب نقض الوضوء على ذلك وهو ظاهر الآية التي معنا حيث علقت النقض باللمس، وقد فسرها على ظاهرها وهو اللمس باليد ابن عمر رضي الله عنه حيث قال: (قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة، فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء).[1]

وقد جاءت دلائل كثيرة [2] تؤيد هذا الظاهر الذي ذهب إليه الشافعي، فكيف يتناسى ابن تيمية أو يخفي هذه النصوص لأجل الطعن بالشافعي؟! ثم يقول: هذا إجماع وليس له دليل والنصوص بخلاف ذلك...

وعلى التسليم بما قاله ابن تيمية من أن قول الشافعي باطل، فلِمَ يدعُ ابن تيمية إلى اتباع السلف، إذا كانوا يقولون بما هو باطل ولا أصل له في الشرع ولا دليل عليه؟ أم ان ابن تيمية يقصد بالسلف نفسه؟ وهو الظاهر!

المثال الرابع: تحديد أقل وأكثر مدة للحيض والنفاس:

للحيض والنفاس والطهر أقل وأكثر، ذهب كثير من السلف[3] والخلف إلى أن للحيض والنفاس والطهر أقل وأكثر، وذهب ابن تيمية إلى أنه ليس لذلك أقل

---

(١) الموطأ رواية يحيى الليثي (٤٣/١)، دار إحياء التراث العربي مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) تفسير ابن كثير (٧٥/٤): واللمس يطلق في الشرع على الجس باليد قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧] أي: جسوه، وقال لماعز رضي الله عنه حين أقرّ بالزنا يعرض له بالرجوع عن الإقرار ((**لعلك قبلت أو لمست**)). وفي الحديث الصحيح (واليد زناها اللمس) وقالت عائشة رضي الله عنها: (قل يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف علينا فيقبل ويلمس).

(٣) فقد قال عطاء وربيعة ويحيى بن سعيد وأخوه عبد الله، وأحمد في المشهور عنه وأبو ثور والشافعي ومالك: أكثر الحيض خمسة عشر يوماً، وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: أكثر الحيض عشرة أيام، وقال سعيد بن جبير: أكثر الحيض ثلاثة عشر يوماً، وقال ابن حزم: أكثر سبعة عشر يوماً، المجموع (٤٠٩/٢)، المغني لابن قدامة (٤٤٧/١)، المدونة (١٥١/١)، الكافي في فقه أهل المدينة (ص٣١)، الحاوي الكبير (٤٣٤/١)، الإنصاف للمرداوي (٣٥٨/١)، المبسوط للسرخسي (١٤٨/٣)، البناية للعيني (٦٢٠/١) وانظر موسوعة أحكام الطهارة، الحيض والنفاس رواية ودراية (١٧١/٦)، تأليف دبيان الدبيان، مكتبة الرشد ناشرون، (ط٢/٢٠٠٥م).

وأكثر،[1] وتابعه على ذلك د. عمر الأشقر: فرأى كل التحديدات والتقديرات في أقل الحيض والنفاس وأكثرهما غير صحيحة، وأنه لم يأت نص بتحديدها.[2]

ورأى ابن تيمية أن تقدير الحيض والنفاس بأقل أو أكثر مخالف للُغة بل قال: (من قدر في ذلك حداً فقد خالف الكتاب والسنة).[3]

إذاً: يرى ابن تيمية أن تقدير الحيض بحدٍّ مخالفٌ للُغة وبالتالي فهو مخالف للكتاب والسنة؛ ولكن هذا يخالف نظريته في اتباع السلف، فتلميذه ابن القيم حين كان يشيّد حجُية فهم السلف قال عكس هذا تماماً فهو يقول: (إن جنس ما دل عليه الوحي ليس من جنس ما يتخاطب به العرب، فالرسول جاءهم بمعان غيبية لم يكونوا يعرفونها، كمسائل اليوم الآخر والصلاة والزكاة وغير ذلك، فإذا عبر عنها بلغتهم كان بين معانيها وبين معاني تلك الألفاظ قدر مشترك، ولم تكن مساوية لها، وهذا لا يعرف من جهة اللغة المحضة، بل لا بد من نقله عن مشكاة النبوة، وأولى الناس بذلك هم أصحاب رسول الله وورثته في العلم من التابعين وتابعيهم من أهل العلم والإيمان).[4]

فإذا ما جاء عن السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة الأربعة من أن للحيض حد أكثر: هو خلاف الكتاب والسنة عند ابن تيمية، فإذا كان الأمر كذلك فلم يوجب ابن تيمية اتباع السلف والحال أنهم مخالفون -بزعمه- للكتاب والسنة؟ وليس على قولهم دليل، وأين ما يقرّره السلفية من أن فهم السلف أرسخ، وإدراكهم لمعانيه أعمق من غيرهم؟[5] وأين اتباع ابن تيمية للسلف؟! وأين ثناء ابن تيمية على السلف: أن السلف كانوا أعلم بتفسير كتاب الله وسنة رسول الله؟ وهذا يؤكد ما قلته من قبل من أن ثناء ابن تيمية على السلف من باب المزايدة والتشنيع على خصومه، فأبن تيمية يضرب بعرض الحائط ما روي عن السلف في أقل الحيض وأكثره.

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣١٥/٥)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩ /١٢٧. ١٢٨).

(٢) انظر دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة (١٣٧/١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢٧/١٩. ١٢٨).

(٤) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (ص٥٠٨) نقلاً عن مختصر الصواعق المرسلة للموصلي (٣٤٦/٢).

(٥) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (ص٥٠٨).

وتعالوا لنرى موقف أحد فقهاء الأشاعرة وهو إمام الحرمين مما روي عن السلف في هذه المسألة، لقد ذكر النووي أنه لو وجدنا امرأة تحيض أقل من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر.. وذكر أوجهاً ثلاثة.... أحدها: أنه إن كان قدراً يوافق مذهب السلف الذين يقولون باعتماد الوجود اعتمدناه وعملنا به، وإن لم يوافق مذهب أحد لم يُعتمد، قال إمام الحرمين: (والذى أختاره ولا أرى العدول عنه الاكتفاء بما استقرت عليه مذاهب الماضين من أئمتنا في الأقل والأكثر؛ فإنا لو فتحنا باب اتباع الوجود في كل ما يحدث، وأخذنا في تغيير ما يمهد تقليلاً وتكثيراً لاختلطت الأبواب وظهر الاضطراب، والوجه اتباع ما تقرر للعلماء الباحثين قبلنا).[1]

فانظر كيف تهيّب إمام الحرمين مخالفة السابقين، واتبع استقراءهم، بينما رأى ابن تيمية أن مذهبهم لا دليل عليه ولا مانع من الخروج عنه، فمن هو الأحق بالسلف إذن ابن تيمية أم علماء الأمة ومنهم الجويني والنووي؟!

لا يقال قد ذكر ابن المنذر والماوردي أن بعض السلف قالوا: (لا حد لأكثر الحيض)، وهو رواية عن مالك.[2]

قلنا: على التسليم بصحة النقل، إلا أن هذا غير مفيد هنا، لأننا لم نقل: (إن ابن تيمية قد خالف الإجماع)، ولسنا في صدد مناقشة اختيار ابن تيمية في أن الحيض لا أقل له ولا أكثر، وإنما نتكلم عن تخطئة ابن تيمية للسلف الذين قالوا بأن الحيض له أقل وأكثر، وأنه خلاف الكتاب والسنة.

ومن العجيب أن ابن تيمية الذي ضرب بعرض الحائط ما روي عن السلف وخطّأهم، وجعل قولهم مخالفاً للكتاب والسنة، يأتي إلى مسائل لا عهد للسلف بها، ولم ينقل عنهم فيها إلا ما يخالف اعتقاده، فينسب إليهم قوله، فمثلاً: يقول ابن تيمية في سياق جوابه عن آيات الصفات المتشابهة التي سئل عنها مستهلاً الجواب بقوله: (قولنا فيها ما قاله الله ورسوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠] وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء، الذين

(١) المجموع شرح المهذب (٤٠٨/٢).

(٢) المجموع شرح المهذب (٤٠٨/٢).

أجمع المسلمون على علمهم وهدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره).[1]

فهذا طريف من ابن تيمية، فما ثبت عن السلف نصّاً -كما في مسألة أكثر الحيض يضرب به ابن تيمية عرض الحائط، ويقول: (إنه خلاف الكتاب والسنة)، وما لم ينقل فيه شيء عن الصحابة والتابعين وأتباعهم الخوض فيه، وثبت عنهم التفويض في آيات الصفات، يدعو ابن تيمية للتمسك بأقوالهم، فماذا روي عن الصحابة والتابعين في آيات الصفات حتى يدعو إلى التمسك به؟ فابن تيمية دلّس من وجهين: الوجه الأول: أنه تقوَّل على السلف مالم يقولوه في الصفات، وثانياً: أنه خالف إجماع السلف في مسالة الأقل والأكثر للحيض، ثم قال: (قولهم مخالف للسنة!).

المثال الخامس: سنة الجمعة القبلية:

أجاز جمهور الفقهاء من السلف والخلف صلاة سنة الجمعة القبيلة، وصلاها كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والنخعي وأحمد وغيرهم كثير[2]، بل نقل ابن رجب الإجماع العملي عليها [3] وأطال في الرد على من كرهها.

وذهب ابن القيم والألباني[4] إلى أن الصلاة بعد أذان الجمعة الأول بدعة وخلاف السنة، وأطال الألباني في إنكار ذلك!!

ونحن لسنا بصدد تحليل فقهي ومقارنة، ولكن بصدد ادعاء الألباني بطلان الصلاة ومخالفة السنة لمن صلاها، وقد ورد أداؤها من قبل كثير من الصحابة والتابعين، فكيف تكون باطلة وبدعة وهي مسألة خلافية؟!

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٥).

(٢) المجموع (٣/ ٥٠٤)، مغني المحتاج (٤٥١/١)، طرح التثريب (٤٢/٣)، المبسوط (١٥٧/١)، شرح فتح القدير (٦٩/٢)، كشاف القناع (٤١/٢).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٥٤١/٥).

(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤٣٧/١) ط/الرسالة، الأجوبة النافعة للألباني (ص٤٦).

المثال السادس: عدد صلاة التراويح:

ذهب جمهور السلف والخلف إلى أن صلاة التراويح عشرون ركعة [(1)]، وثبت ذلك عن عمر رضي الله عنه [(2)]، وذهب الألباني [(1)] وأتباعه إلى أن هذا خلاف الأحاديث

(1) بدائع الصنائع (٢٨٨/١)، حاشية الدسوقي (٣١٥/١)، والمغني (٢٠٨/١)، والمجموع (٣٢/٤).

(٢) وقد ثبت ذلك عنه فيما رواه البيهقي في السنن الكبرى (٤٩٦/٢): عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال: (كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة...). واعترض الألباني على هذا الأثر من وجهين: الأول: أن هذا الأثر ضعيف، لأن يزيد بن خصيفة: منكر الحديث، كما قال الإمام أحمد وقد أورده الذهبي في الميزان، كما أنه قد اضطرب في روايته فمرة روى أنها إحدى وعشرون ومرة أنها ثلاث وعشرون. الثاني: أنه معارض بما رواه مالك في الموطأ (١٥٩/٢) من طريق محمد بن يوسف بسنده أن عمر جمعهم على إحدى عشرة ركعة. انظر: صلاة التراويح (٤٩، ٥٠)، ناصر الدين الألباني، ط٢، المكتب الإسلامي ١٩٨٥م. والجواب عن الوجه الأول أن يقال: إن تضعيف يزيد بن خصيفة غير مسلّم؛ فإن يزيد بن خصيفة تابعي مشهور، وثقه النسائي وابن سعد، وقال فيه يحيى بن معين: ثقة حجة. انظر: تهذيب الكمال (١٧٣/٣٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٤٠/١١)، وأما أن أحمد قال في يزيد بن خصيفة: منكر الحديث، فالجواب عن ذلك: أن هذه رواية أبي داود عن أحمد، وهي معارضة برواية الأثرم عن أحمد أن ابن خصيفة ثقة؛ هذا أولاً، أما ثانياً: فما قاله الحافظ في هدي الساري (ص٤٥٣) عنها: (قلت هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم). اهـ وأما إيراد الذهبي لابن خصيفة في الميزان فلا يدل على تضعيفه، فإن الذهبي نفسه صرح بأن أصل الميزان للضعفاء، وفيه خلق ذكرهم للذبّ عنهم، والرد على من ضعفهم. انظر: ميزان الاعتدال (٦١٦/٤) ط دار المعرفة. وأما دعوى الاضطراب فغير مسلمة، والجمع ممكن بما قاله ابن حجر حيث قال: (والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر، فكأنه كان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث). فتح الباري (٢٥٣/٤). على أن رواية الإحدى عشرة التي رجحها الألباني فيها اختلاف أكثر من رواية ابن خصيفة، إذ روى محمد بن نصر المروزي في قيام رمضان من طريق محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن يوسف عن السائب.. فقال ثلاث عشرة، بل رواها عبد الرزاق في مصنفه (٢٦٠/٤) عن دواد بن قيس عن محمد بن يوسف عن السائب فقال إحدى وعشرين. انظر: تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة، والرد على الألباني في تضعيفه، للشيخ حماد الأنصاري (ص١٦). فلو كان مجرد الاختلاف في العدد موجباً للاضطراب، لكانت رواية محمد بن يوسف التي حصل فيها هذا الاختلاف الكثير، أقرب إلى الاضطراب، فلماذا أعل الألباني رواية يزيد في الاضطراب ولم يعل رواية ابن يوسف وهي أشد اضطراباً؟! وقد اعترض الألباني على رواية عبد الرزاق بأن عبد الرزاق نفسه اختلط، انظر (صلاة التراويح للألباني) (ص٤٨). والجواب: فالجواب ما قاله الحافظ في هدي الساري (ص٤١٩): (من سمع منه بعدما عمي فليس بشيء، وما كان في كتبه صحيح، وما ليس في كتبه فإنه يلقن فيتلقن). والأثر المذكور الذي طعن فيه الألباني هو في كتب عبد الرزاق التي أثنى عليها الإمام أحمد بن حنبل. وأما الجواب عن الوجه الثاني: فالحق أنه لا اضطراب، لأنه كما قال الحافظ: (الجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها، فحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس، وبذلك جزم الداودي وغيره). فتح الباري (٢٥٣/٤)، وجمع ابن عبد البر بوجه آخر فقال في الاستذكار (١٥٤/٥): (يحتمل أن يكون القيام أول ما عمل به عمر بإحدى عشرة ركعة ثم خفف عليهم طول القيام ونقلهم إلى إحدى وعشرين ركعة يخففون فيها القراءة ويزيدون في الركوع والسجود). وبنحو ذلك جمع ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٢٥٥/٢)، والقسطلاني في إرشاد الساري (٤٣٧/٤). فلماذا أعرض الألباني عن هذا الجمع وسلك مسلك الترجيح؟! مع أن الجمع مقدم على الترجيح حتى عند الألباني في غير هذا الموضع، كما سنرى في القراءة خلف الإمام. على أننا لو سلكنا

الـواردة في البـاب ولا سـيما حـديث عائشـة [٢]، ولـيس هـذا فحسـب، بـل ذهـب الألبـاني إلى أنـه يحـرم ولا يجـوز أن تزيـد التـراويح عـن إحـدى عشـرة ركعـة مـع

مسلك الترجيح لرجحنا رواية العشرين لأنها أصح من رواية الأحد عشر، بل ذهب ابن عبد البر وغيره إلى أن رواية الإحدى عشرة وهمٌ من مالك. انظر: الاستذكار (١٥٤/٥).

(١) صلاة التراويح للألباني (ص٢٢).

(٢) وهو ما رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عنها قالت: (ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً فلا تسل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعاً فلا تسل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً). أخرجه البخاري (١٠٩٦) ومسلم (٧٣٨). واستدل الألباني أيضاً بحديث ابن حبان في صحيحه (١٧٣/٦) عن جابر بن عبد الله قال: صلى بنا رسول الله ﷺ في شهر رمضان ثماني ركعات وأوتر، فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج إلينا، فلم نزل فيه حتى أصبحنا، ثم دخلنا فقلنا: يا رسول الله اجتمعنا في المسجد ورجونا أن تصلي بنا فقال: (إني خشيت - أو كرهت- أن يكتب عليكم الوتر). قال الألباني في (صلاة التراويح) (ص١٨): (وسنده حسن بما قبله). قلت: حديث ابن حبان في إسناده عيسى بن جارية، قال أبو زرعة: (ينبغي أن يكون مدينياً، لا بأس به). وضعفه الجمهور: ابن معين والنسائي والعقيلي والساجي، وقال أبو داود: (منكر الحديث)، وقال ابن عدي: (أحاديث غير محفوظة). كما في تهذيب الكمال (٥٨٨/٢٢)، تهذيب التهذيب (١٨٥/٨). فأنى له الحسن؟! وأما تقوية الألباني له بحديث عائشة السابق: فتقويةٌ متهاوية لينقذ الألباني سند ابن حبان المتهاوي؛ لأن حديث عائشة هذا ليس شاهداً لحديث جابر، لأنها تتحدث عن صلاته في خاصة نفسه في رمضان وفي غيره، وأما حديث جابر فهو يتكلم عن القصة التي حدثت حين صلى رسول الله ﷺ مع أصحابه قيام الليل في رمضان ثم ترك ذلك خشية أن تفرض؛ فالحديثان من بابين مختلفين، لا سيما وأن حديث جابر هذا جاء من رواية الثقات عن عدد من الصحابة منهم زيد بن ثابت وعائشة كلاهما من رواية البخاري ومسلم، وليس فيهما عدد الركعات، فلفظ حديث عائشة من رواية ابن الزبير عنها: (أن رسول ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد، فصلى بصلاته ناس، ثم صلى من القابلة فكثر الناس، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله فلما أصبح قال: ((**قد رأيت الذي صنعتم، ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم**)). ولفظ زيد بنحو ذلك؛ فكيف حمل الألباني حديث جابر على حديث أبي سلمة عن عائشة مع تباين الحديثين، ولم يحمله على حديث ابن الزبير عن عائشة مع أنهما في الحادثة نفسها؟! ولو أن حديث جابر على غير مشرب الألباني ومذهبه، لقال بلا توقف: إنه حديث شاذ، يخالف ما رواه الشيخان من طريق عائشة وزيد دون بيان عدد الركعات؛ لأن الألباني يحكم على أحاديث الثقات بالشذوذ إذا لم توافق مشربه، كما سيأتي في زيادة شبيب في التوسل، فقد حكم عليها الألباني بالشذوذ، مع أن شبيب ثقة باعتراف الألباني، وما ذلك إلا لأنها تثبت توسل بعض الصحابة بالنبي بعد وفاته وهو خلاف مذهب الألباني؛ بل إن الألباني في كتابه هذا (صلاة التراويح) (ص٥٠)؛ حكم على رواية ابن خصيفة بالشذوذ مع أنه ثقة باعتراف الألباني، لكونه روى أن التراويح كانت عشرين في عهد عمر، مدعياً أنه وإن كان ثقة ولكن خالف رواية محمد بن يوسف الذي روى أنها إحدى عشرة ركعة كما سبق؛ ولكن حديث جابر الذي فيه عيسى بن جارية وهو ضعيف عند الجمهور؛ حسّنه الألباني لأنه يوافق مذهبه في أن التراويح ثمان، ولم يأبه بمخالفته لرواية الثقات؛ فتأمل كيف حكم الألباني على حديث شبيب وابن خصيفة مع أنهما من الثقات: بالشذوذ؛ وحسّن حديث ابن جارية مع ضعفه؟!. وأما استنباط الألباني من حديث أبي سلمة عن عائشة أنه نص صريح في أن صلاة قيام الليل لا تزيد على إحدى عشرة ركعة، فالجواب باختصار أنه لا دلالة في الحديث على حرمة الزيادة على العدد المذكور، غاية ما فيه أن النبي حسب علم عائشة أنه لم يزد على هذا القدر، وهذا لا يعني أن النبي فعلاً لم يزد عليه في عامة أحواله، بدليل أن ابن عباس روى أنه ﷺ صلى ثلاث عشرة ركعة كما في حديث البخاري (٩٤٧) (١٠٨٧) وأبي داود (١٣٦٧)، بل إن مالكاً روى عن عائشة في الموطأ (١٦٥/٢) أنها قالت: (كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين). لا يقال يحتمل أن تكون الركعتين سنة العشاء؛ لأن رواية أبي داود (١٣٦٣) عن عائشة

الوتر، ولوّح إلى أن من زاد على هذا العدد فكأنما صلى الصبح ثلاثاً!! [1] وأطال في الانتصار لرأيه هذا في كتاب ألّفه في ذلك!!

وهذا فيه اتهام للسلف -الصحابة ومن بعدهم- بمخالفة السنة، لأنه ثبت عنهم بالتواتر أنهم كانوا يزيدون في رمضان وفي غيره في قيام الليل على إحدى عشرة ركعة، وجماعات كثيرة من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة

تنفي ذلك، إذ لفظها: (كان يصلى ثلاث عشرة ركعة من الليل، ثم إنه صلى إحدى عشرة ركعة، وترك ركعتين) فلو جعلنا ركعتي العشاء من الثلاثة عشر لزم أنه ترك ركعتي العشاء وهو باطل؛ فثبت أن النبي زاد على الإحدى عشرة ركعة، ونقص منها أيضاً لحديث البخاري (١٠٨٨) عن مسروق قال: (سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل فقالت: سبع، وتسع، وإحدى عشرة، سوى ركعتي الفجر). إذن كل هذا يثبت أن النبي ﷺ على لم يدم على عدد واحد في قيام الليل؛ وإنما جاء عنه أنه صلى بالليل أعداداً مختلفة، وهذا كله ثابت بالروايات السابقة وغيرها، ولا اضطراب فيها كما ادعى بعضهم؛ بل هذا الاختلاف محمول كما قال القرطبي على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز. اهـ كما في فتح الباري (٢١/٣)؛ نعم، إن النبي ﷺ في غالب أحواله لم يزد على إحدى عشرة ركعة كما في حديث عائشة، ولكن المقصود أن الزيادة على ذلك جائزة لثبوت ذلك عن النبي ﷺ، والحاصل أن حديث عائشة هو إخبار عن صلاته المعتادة غالباً، وما سوى ذلك فهو إخبار عن زيادة وقعت في بعض الأوقات كما قال الباجي في المنتقى (١٥٦/٢)، ط/دار الكتب العلمية. ولو سلمنا أن النبي لم يزد على الإحدى عشرة ركعة لما كان في ذلك دليل على حرمة الزيادة؛ إذ هذا العدد اختاره النبي ﷺ لأنه كان يطيل القيام والسجود والركوع مما يجعله يستغرق أكثر الليل في هذه العدد القليل، وهذا يشير إليه في حديث عائشة نفسه إذ فيه (يصلي أربعاً فلا تسل عن حسنهن وطولهن....)، وجاءت عدة أحاديث بنحو ذلك، ففي حديث البخاري (١٠٧٨) عن المغيرة: كان ﷺ يقوم ليصلي حتى ترم قدماه أو ساقاه؛ فيقال له فيقول: ((**أفلا أكون عبداً شكوراً**))، وروى البخاري عن عائشة (١٠٧١) أن رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة، كانت تلك صلاته، يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية، قبل أن يرفع رأسه. وروى البخاري (١٠٨٤) عن ابن مسعود قال صليت مع النبي ﷺ ليلة فلم يزل قائماً حتى هممت بأمر سوء، قلنا وما هممت؟ قال هممت أن أقعد وأذر النبي ﷺ)، وروى مسلم (٧٧٢) عن حذيفة قال: (صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها يقرأ مترسلاً إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مرّ بسؤال سأل، وإذا مرّ بتعوذ تعوّذ، ثم ركع فجعل يقول: ((**سبحان ربي العظيم**)) فكان ركوعه نحواً من قيامه، ثم قال: ((**سمع الله لمن حمده**)) ثم قام طويلاً قريباً مما ركع، ثم سجد فقال: ((**سبحان ربي الأعلى**)) فكان سجوده قريباً من قيامه). ومعلوم أن هذه الصفة من طول القيام والركوع والسجود والقراءة والدعاء هي من حرص النبي على كثرة العبادة والتهجد، والرغبة منه في مناجاة ربه، ولكن هذه الصفة من الطول ليست واجبة على الأمة لا في قيام الليل ولا في غيره، ولا سيما في الجماعة، إذ السنة فيها التخفيف، وهذا بإقرار الألباني نفسه، فإنه لم يوجب هذه الصفة من الطول، وإنما أوجب العدد؛ انظر صلاة التراويح للألباني (ص٤٠). وهكذا يكون الألباني أخذ بالشطر الأول من حديث عائشة وهو (ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة)، فأوجبه وجعله داخلاً في عموم قوله ((**صلوا كما رأيتموني أصلي**))، وأهمل الشطر الثاني وهو قولها (يصلي أربعاً فلا تسل عن حسنهن وطولهن)؛ بل أهمل سائر الأحاديث الأخرى التي سبقت في بيان طول صلاته؛ فتأمل هذا الاضطراب!! انظر للزيادة: انظر: التوضيح في صلاتي التراويح والتسابيح، فضل حسن عباس، (ص١٢٧)، دار الفرقان بعمّان، ط١٩٨٨/١م. وتحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار (ص١٢٩)، للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار القلم بدمشق، ط١٩٩٢/١.

(١) صلاة التراويح للألباني (ص٣٢).

الأربعة،[1] ولعل الألباني شعر بهذا الإلزام ففر منه بما حاصله: أنه لا يبدّع ولا يفسّق أحداً من السلف زاد على الإحدى عشرة ركعة؛ وإن كان هذا خلاف السنة بل خلاف الجائز، لاحتمال أنه لم يبلغه حديث عائشة وغيره، أو أنه فهمه على غير وجهه، فهو والحالة هذه معذور ومأجور غير مأزور[2]، وإنما يأثم من تعمد مخالفة السنة تقليداً، كذا اعتذر الألباني عن السلف، ولكن هذا الاعتذار وإن أنجى السلف من تعمّد مخالفة السنة ومن الإثم، ولكن أوقعهم في دائرة الجهل إما بالحديث نفسه، أو بمعنى الحديث؛ فلا جرم أن الشيخ إسماعيل الأنصاري من السلفية رد على الألباني في هذه المسألة قائلاً: (وهذا قول لا يصدر ممن يعرف قيام السلف بصلاة التراويح.. وأتى الألباني بدعوى باطلة، لا يقضى منها العجب! تستلزم تضليل السلف الصالح) ثم ختم بالقول: (نعوذ بالله من التشويش وتجهيل السلف الصالح، ونسأله العافية من ذلك).

والواقع، أن السلف حين أجازوا أن تكون التراويح أكثر من إحدى عشرة ركعة لم يجهلوا حديث عائشة، بدليل أن مالكاً الذي ذهب إلى أن التراويح ستة وثلاثون ركعة[3]، وأحمد الذي ذهب إلى أنها عشرون، قد أخرجا حديث عائشة[4] وأيضاً هم حين ذهبوا إلى ذلك ليس جهلاً منهم بمعنى الحديث؛ بل إنهم فهموا حديث عائشة على أنه لا يعني حرمة الزيادة على الإحدى عشرة ركعة، بدليل سائر الروايات الأخرى، وهذا فهم صحيح كما بيّنت في الحاشية؛ فمن هو الأحق بالسلف؟ أهو من يجهّلهم، أمن ينفي ذلك عنهم؟!

قلت: بالنتيجة ظهر بهذه الفتوى الألبانية أن الأمة كانت ضالة عن الحق في مسألة التراويح ١٤٠٠ سنة حتى انقذها الألباني من الضلال، فتأمل!!!!

---

(١) قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٢/٢٥٥): (وكان بعض السلف يقوم أربعين ركعة فيكون قيامها أخف، ويوتر بعدها بثلاث. وكان بعضهم يقوم بست وثلاثين ركعة يوتر بعدها، وقيامهم المعروف عنهم بعد العشاء الآخرة). وانظر روايات كثيرة وأسماء رجال كثر من السلف الذين كانوا يصلون عشرين وأربعين وأكثر وأقل في كتاب: قيام الليل (ص٥١)، لمحمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ)، تحقيق: محمد عاشور وجمال الكومي، الدار الذهبية بالقاهرة. وقيام الليل (ص٥٨)، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ)، المكتبة المكية، ط١/١٩٩٧م.

(٢) صلاة التراويح للألباني (ص٣٤) وما بعدها.

(٣) قال ابن قدامة: والمختار عند أبي عبد الله -رحمه الله- فيها عشرون ركعة وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وقال مالك: ستة وثلاثون. انظر: المغني لابن قدامة (١/٨٣٣)، ط/دار الفكر، انظر: سنن الترمذي (٣/١٦٩)، عند حديث (٨٠٦).

(٤) انظر: موطأ مالك (٢/١٦٤)، مسند أحمد (٤٠/٥٠٣).

المثال السابع: الطلاق الثلاث:

ذهب جمهور العلماء من السلف والخلف [(١)] بل حكي إجماعاً -كما سيأتي- إلى أن طلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثاً، وخالف في ذلك السلفية كابن تيمية وتابعه ابن القيم -كعادته-ومن المعاصرين الألباني [(٢)] وأحمد شاكر [(٣)]، وغيرهم فقالوا بأنه يقع واحدة، وليس المقصود هنا بسط أدلة كلٍ ومناقشتها والترجيح بينها، وإنما أقصد أن أبيّن من خلال هذه المسألة مدى التزام ابن تيمية ومن تبعه بمذهب السلف، وبعد البحث في هذه المسألة تبيّن لي أن ابن تيمية وابن القيم والألباني ومن تابعهم هنا خالفوا السلف، بل خطّؤوهم وشنعوا عليهم بطريقة غير مباشرة وذلك من وجوه كثيرة:

الوجه الأول: ما ذهب إليه ابن تيمية ومن معه إلى أن الطلاق الثلاث يقع واحدة هو بحد ذاته مخالفة للسلف الذين أوقعوه ثلاثاً، ولم يثبت عن أحد منهم أنه أوقعه واحدة! [(٤)]

فإن قيل: إنما خالف ابن تيمية السلف في ذلك لثبوت الأدلة على خلاف قول السلف، قلنا: هذا مصير منكم إلى الاحتجاج بالأدلة لا بشيء آخر وهذا ما نقوله.

الوجه الثاني: ادعى ابن تيمية ومن معه أنّ الطلاق الثلاث يقع واحدة بدلالة صريح الكتاب والسنة والقياس وإجماع الصحابة قبل أن يمضيه عمر ثلاثاً!! [(٥)]

---

(١) أحكام القرآن للجصاص (٥٢٧/١)، المنتقى للباجي (٣/٤)، المبسوط للسرخسي (٥٧/٦)، المغني لابن قدامة (٢٨٢/٧)، فتح القدير لابن الهمام (٤٦٨/٣)، تحفة المحتاج (٨٣/٨).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٢٧٢/٣)، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، ط١/ ١٩٩٢م.

(٣) وقد ألف الشيخ أحمد شاكر كتاباً انتصر فيه لقوله سماه: (نظام الطلاق في الإسلام) طبع في مكتبة السنة بالقاهرة، وقد ألف العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري رداً عليه سماه: الإشفاق من أحكام الطلاق.

(٤) قاله ابن عبد الهادي في (سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث) (ص٧٧)، قال ابن رجب: (اعلم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من أئمة السلف المعتد بقولهم في الفتاوي في الحلال والحرام شيء صريح في أن الطلاق الثلاث بعد الدخول يحسب واحدة إذا سبق بلفظ واحد). انظر: مجلة البحوث الإسلامية (٥٥/٣). ونقل الإجماع على أن الطلاق الثلاث يقع ثلاثاً الجصاص في أحكام القرآن (٥٢٩/١)، والباجي في المنتقى (٣/٤)، وغيرهما انظر: مجلة البحوث الإسلامية (٨١/٣).

(٥) إعلام الموقعين (٣٤/٣) ط/ دار الجيل، سير الحاث في علم الطلاق الثلاث لابن عبد الهادي، إغاثة اللهفان لابن القيم (٢٨٨/١ (دار المعرفة بيروت، ط٢/ ١٩٧٥م. سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٧٢/٣).

وأن من أوقعه ثلاثاً لا حجة له، وإن احتجوا له بحجتين أو أكثر، ولكن المنازع يبين أن هذه كلها حجج ضعيفة، وأن الكتاب والسنة والاعتبار إنما تدل على نفي اللزوم؛[1] وهذا يعني أن السلف الذين أوقعوا الطلاق الثلاث ثلاثاً خالفوا الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولكن الخلف الذين يتهمهم ابن تيمية بمخالفة السلف لا يتهمون السلف بكل هذه التهم، بل يقولون: (إن قول السلف هذا موافق للكتاب والسنة والإجماع والقياس)، فهذا أبو بكر الرازي الجصاص [2] يقول: فالكتاب والسنة وإجماع السلف توجب إيقاع الثلاث[3] معاً فمن هو المخالف للسلف؟ ومن هو المتابع لهم؟ أهو من يتهمهم بمخالفة الكتاب والسنة وو.. أم من يقول عنهم عكس ذلك؟!

ثم أين ثناء ابن تيمية ومن معه على السلف، وأنهم أتبع الناس للكتاب والسنة وأشدهم فهماً لهما؟! إن هذا الثناء منه هو السبب الذي دعاه إلى القول بوجوب اتباع السلف، فكيف نقض غزله وادعى عكس ذلك هنا؟! وإذا كان السلف قد خالفوا صريح الكتاب والسنة والإجماع والقياس في هذه المسألة أليس من المحتمل أن يكون السلف قد خالفوا الكتاب والسنة في مسائل يدعي ابن تيمية نسبتها إلى السلف، وهل يطمئن القلب إلى اتباع من ثبتت عنه مخالفة الكتاب والسنة؟!

قال العلماء: المسائل التي نسبها ابن تيمية للسلف: (القول بحوادث لا أول لها! والقول بحلول الحوادث في ذات الله!! والقول بأن الله ينزل ولا يخلو منه العرش!! وأن الحسن والقبح عقليان!! وأن العبد فاعل حقيقة!! وأن في الأشياء قوى فاعلة!! وإنه لا يجوز الاستدلال على وجود الله لأن معرفته فطرية!! وأن الله يتكمل بخلقه!! وأن لله أغراض!! وأن لله يدان يعمل بهما!! وأن له عينان يرى بهما!! وأن لله صفات أعيان كاليدين والعينيين!! وأن لله صفات اختيارية كالكلام والنزول والصعود!! وأن لله حد وجهة وحجم وأنه بائن ومتحرك!! وأن آيات الصفات ليست متشابهة!! أن السلف لا يقولون بالتأويل ولا بالتفويض!!).

وهذه المسائل لا تصح نسبتها إلى السلف قطعاً.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢٥٨/٣).

(٢) انظر ترجمته (رقم ٣١).

(٣) أحكام القرآن (٥٢٩/١).

الوجه الثالث: فهم ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنه من قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢﴾ [الطلاق: ٢] وقوع الطلاق الثلاث ثلاثاً، فقد قال ابن عباس للسائل الذي طلق ثلاثاً: إن الله تعالى يقول: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢﴾ [الطلاق: ٢] وإنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجاً، عصيت ربك وبانت منك امرأتك، وإن الله قال: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. وهذا تفسير من ابن عباس للآية بأنها يدخل في معناها: (ومن يتق الله ولم يجمع الطلاق في لفظة واحدة، يجعل له مخرجاً بالرجعة، ومن لم يتقه في ذلك بأن جمع الطلقات في لفظ واحد لم يجعل له مخرجاً بالرجعة؛ لوقوع البينونة بها مجتمعة). هذا هو معنى كلامه، الذي لا يحتمل غيره. وهو قوي جداً في محل النزاع؛ لأنه مفسر به قرآناً، وهو ترجمان القرآن.[1]

وأما ابن تيمية فقد تأوَّل الآية على غير ما تأولها ابن عباس، وجعل التقوى هنا عامة في كل من يتق الله.[2]

الوجه الرابع: احتج ابن تيمية ومن تبعه بقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾[البقرة: ٢٢٩] (على أن الطلاق لا بد من أن يقع مفرقاً، ووجه الدلالة: ﴿مَرَّتَانِ﴾[البقرة: ٢٢٩] أي: هذا الطلاق المذكور: ﴿مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وإذا قيل: سبح مرتين أو ثلاث مرات: لم يجزه أن يقول: (سبحان الله -مرتين).[3]

وقد أخذ هذا الكلام ابن القيم، وصار يعيد فيه ويزيد انتصاراً لابن تيمية كعادته، فمثلاً يقول: (والمرتان في لغة العرب بل وسائر لغات الناس: إنما تكون لما يأتي مرة، بعد مرة فهذا القرآن من أوله إلى آخره وسنة رسول الله وكلام العرب قاطبة شاهد بذلك كقوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ﴾ [التوبة: ١٠١].[4] ويقول: (ولا تعقل العرب في لغتها وقوع المرتين إلا متعاقبتين، كما قال

---

(١) أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن (١١٧/١)، للشيخ: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، دار الفكر في بيروت، ١٩٩٥م.

(٢) الفتاوى الكبرى (٢٩٧/٣)

(٣) الفتاوى الكبرى (٢٥٠/٣).

(٤) إغاثة اللهفان، (٢٨٣/١) ط/ دار المعرفة.

النبي ﷺ: ((من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين)).[1] فإذن لا يعقل في لغة العرب المرتين إلا أن تكون واحدة تلو الأخرى).

كذا ادعى ابن تيمية ومن تابعه، فتعالوا لنرى السلف كيف فهموا الآية:

احتج الإمام الشافعي بقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، على أن الطلاق الثلاث يقع ثلاثاً، وبيّن وجه الدلالة فذكر: (أن الزوج إذا طلق زوجته ثلاثاً مجموعة أو مفرقة، حرمت عليه بعدهن حتى تنكح زوجاً غيره، كما كانوا مُملَّكين عتق رقيقهم، فإن أعتق واحداً أو مئة في كلمة لزمه ذلك، كما يلزمه كلها؛ جمع الكلام فيه أو فرقه، مثل قوله لنسوة له: أنتن طوالق).[2]

وقرر الشافعي ذلك بأحسن بيان، وهو -الشافعي- من السلف وهو أيضاً حجة في العربية [3]، قد عقل وفهم من الآية غير ما ادعاه ابن تيمية في تفسير المرتان.

أما الأمثلة التي أتى بها كالتسبيح وشهادات اللعان، وأنه لا يحصل ذلك إلا بتكرار التسبيح وتكرار شهادات اللعان: فقياس مع الفارق؛ لأن الأذكار أجرها يكون على قدر النَصَب فيها[4] وهذا لا يكون إلا بتكرارها، أما تكرار شهادات اللعان فلأن المقصود منها التأكيد، بخلاف ما نحن فيه؛ فالقياس الصحيح هو القياس على عتق العبيد بلفظ واحد كما ذكر الشافعي؛ على أن قياسهم الطلاق على التسبيح لا يفيدهم بل ينقض مذهبهم؛ إذ عندهم أن الطلاق لا يقع إلا واحدة مهما تكرر مرات ومرات بألفاظ متفرقة ما دام في الطهر نفسه، فبطل تعلقهم بقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾[البقرة: ٢٢٩] كما قال ابن حزم.[5]

وأيضاً فإن البخاري فهم من الآية وقوع الطلاق الثلاث ثلاثاً، حيث ترجم

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٢٤٤).

(٢) انظر: اختلاف الحديث للإمام الشافعي ضمن كتاب الأم له (٨/٦٦٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/٤٩).

(٤) الإشفاق على أحكام الطلاق (ص٢٨)، للعلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة.

(٥) المحلى (١٠/١٦٨) و(انظر: محاضرات في الفقه المقارن، د. البوطي، ص١١١).

البخاري للمسألة فقال: (باب من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]).

قال القرطبي: (وهذه إشارة منه إلى أن هذا التعديد إنما هو فسحة لهم، فمن ضيق على نفسه لزمه).[1]

ثم ما بال الصحابة والتابعين وأتباعهم من الأئمة الأربعة أوقعوا الطلاق الثلاث ثلاثاً ولم يفهموا من: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾[البقرة: ٢٢٩] ما فهمه ابن تيمية؟ فهل هؤلاء كلهم يجهلون لغة العرب، وعلمها ابن تيمية وابن القيم؟!

وإذا لم يسلّم ابن تيمية لفهم هؤلاء في مثل هذه المواطن، فمتى يسلّم لهم؟ وماذا بقي من ادعائه أن فهمهم حجة؟!

الوجه الرابع: خالف ابن تيمية ومن معه السلف في تصحيح أحاديث الباب للمطلق ثلاثاً، فرجح أبو داود حديث ركانة بلفظ (البتة) دون من رواه بلفظ (ثلاثاً).[2]

فعن ركانة بن عبد يزيد أنه طلق امرأته سهيمة البتة، فأخبر النبي ﷺ قال والله ما أردت إلا واحدة، فقال رسول الله ﷺ ((**ما أردت إلا واحدة**))؟ قال ركانة: والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله ﷺ.[3]

وضعّف البخاري[4] وأحمد[5] حديث ركانة بجميع ألفاظه وطرقه وقالا: إنه مضطرب كما نقل ذلك عنهما ابن القيم،[6] ورجح ابن تيمية[7] وابن القيم[1]

(١) فقد صححها أبو داود كما جاء في سنن الدارقطني فقد قال بعد أن ساقها: (قال أبو داود هذا حديث صحيح. سنن الدارقطني (٢/ ٤٣٩).

(٢) وهو ما رواه أبو داود (٢١٩٦)، وأحمد في مسنده (٢١٥/٤) عن ابن عباس قال طلق ركانة بن عبد يزيد أخو المطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً قال فسأله رسول الله ﷺ: ((**كيف طلقتها؟**)) قال: طلقتها ثلاثاً، قال: ((**فقال في مجلس واحد؟**)) قال: نعم، قال: ((**فإنما تلك واحدة فأرجعها إن شئت**)). قال: فرجعها.

(٣) وهو ما رواه أبو داود (٢٢٠٦) والترمذي (١١٧٧) وابن ماجه (٢٠٥١).

(٤) حكاه عنه الترمذي في جامعه (٥-١٣٢).

(٥) حكى ذلك عنه المنذري في مختصر سنن أبي داود (٣-١٢٢).

(٦) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢٦٣/٥)، ط/ مؤسسة الرسالة.

(٧) الفتاوى الكبرى (٢٥٤/٣)، ونقل ابن تيمية عن الإمام أحمد أنه رجح هذه الرواية، ولكن قال ابن القيم في زاد المعاد (٢٦٣/٥): وقال الإمام أحمد: (وطرقه -أي: حديث ركانة- كلها ضعيفة). وقال الخطابي: (وكان أحمد بن حنبل يضعف طرق هذه الأحاديث كلها). ثم ضعف الخطابي رواية الثلاث، معالم السنن (٢٣٦/٣)، وقال ابن قدامة في المغني (٢٧٢/٨): (فأما حديث ركانة فإن أحمد ضعف إسناده فلذلك تركه). ثم إن أحمد رأيه أن الثلاث تقع ثلاثاً،

والألباني[2] من رواه بلفظ (الثلاث) على من رواه بلفظ (البتة)، فخالفوا بذلك السلف قاطبة.

قلت: والحديث أصلاً ليس فيه وقوع الثلاثة واحدة؛ لأن النبي ﷺ استحلف الرجل، فدلّ على أن الثلاثة ثلاثة، ولكنه جعلها له واحدة من باب سبق اللسان وعدم القصد، وهذه مسألة أخرى، فالحديث على الألباني وليس معه.

الوجه الخامس: خالف ابن تيمية ومن معه السلف في فهم حديث طاووس عن ابن عباس كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم).[3]

وحمله إسحاق بن راهويه على أنه في غير المدخول فيها.[4]

وقال الشافعي: حديث ابن عباس منسوخ.[5]

وحمله أبو زرعة الرازي [6] على أن الناس في زمن النبي ﷺ كانوا يطلقون واحدة، فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً. [7]

ورجّح الإمام أحمد رأي ابن عباس في وقوعها ثلاثاً على روايته في وقوعها واحدة.[8]

وذكر ابن رجب أن الأئمة المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى القطان ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، كل هؤلاء حكموا بشذوذ حديث ابن عباس؛

وحكم بضعف هذه الرواية البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٩/٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٦٤٠/٢). وقال ابن عبد البر في الاستذكار (٢١/١٧): (هذا حديث منكر خطأ، وإنما طلق ركانة زوجته البتة لا كذلك رواه الثقات أهل بيت ركانة العالمون به). وقال ابن الهمام في شرح فتح القدير (٤٧١/٣): (وأما حديث ركانة فمنكر).

(١) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم (٣-١٢١).

(٢) إرواء الغليل (١٤٥/٧).

(٣) وهو ما رواه مسلم (١٤٧٢) عنه.

(٤) فتح الباري (٣٦٣/٩).

(٥) فتح الباري (٣٦٣/٩) واختاره الطحاوي في شرح معاني الآثار. شرح معاني الآثار (٣-٥٦)، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، دار المعرفة ببيروت.

(٦) انظر ترجمته (رقم ٦١).

(٧) رواه البيهقي عنه بسند صحيح كما في فتح الباري (٣٦٤/٩).

(٨) قال الأثرم سألت أبا عبد الله عن حديث ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر واحدة بأي شيء تدفعه قال برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه. إعلام الموقعين (٣٥/٣).

لأنه لم يرو معناه من وجه يصح.

وقال الإمام أحمد في رواية ابن منصور: كل أصحاب ابن عباس رووا عنه خلاف ما روى طاووس.

وقال الجوزجاني: (هو حديث شاذ لم أجد له أصلاً)، ثم قال ابن رجب: (ومتى أجمع الأمة على إطراح العمل بحديث، وجب اطراحه وترك العمل به، كما أشار إلى ذلك النخعي وابن مهدي).

وقال القاضي إسماعيل في كتاب (أحكام القرآن): طاووس مع فضله وصلاحه، يروي أشياء منكرة، منها هذا الحديث، وعن أيوب أنه كان يعجب من كثرة خطأ طاووس.

قال ابن رجب: (وكان علماء أهل مكة ينكرون على طاووس ما ينفرد به من شواذ الأقاويل.).[1]

وهذا ما سار عليه جمع من الحفاظ المتأخرين كابن عبد البر حيث قال: (ما كان ابن عباس ليخالف رسول الله والخليفتين إلى رأي نفسه، ورواية طاووس وهمٌ وغلط، لم يعرّج عليها أحد من فقهاء الأمصار).[2]

وهو ما ذهب إليه ابن العربي[3] والبيهقي[4] وابن التركماني[5][6] حيث ذهبوا إلى الحكم بشذوذه.

وأما ابن تيمية وابن القيم والألباني فحكموا بصحة حديث ابن عباس، وأخذوا بظاهره؛

وقالوا: إيقاع طلاق الثلاث ثلاثاً خلاف السنة؛ وهذا القول ليس هو قول مخالف للسلف فقط، وإنما هو طعن كبير في السلف؛ ولا سيما في الفاروق والصحابة الذين معه والأئمة الأربعة من بعدهم؛ حيث إن عمر أمضاه ثلاثاً بعد أن كان يقع واحدة، ولو كانت السنة في طلاق الثلاث أن يقع ثلاثاً، لكان معنى

(١) مجلة البحوث الإسلامية (١٢٠/٣)، نقلاً عن كتاب مشكل الأحاديث الواردة أن الطلاق الثلاث واحدة، لابن رجب.
(٢) الاستذكار (١٥/١٧).
(٣) أضواء البيان للشنقيطي (١٣٠/١)، دار الفكر.
(٤) فتح الباري (٩-٣٦٣).
(٥) انظر ترجمته رقم (٢٧).
(٦) الجوهر النقي لابن التركماني مع سنن البيهقي. (٣٣٨/٧).

ما فعله عمر أنه بدّل سنة النبي ﷺ من بعد ما التزم بها أبو بكر، وليس هذا فحسب بل أقر الصحابة عمر على ذلك، وكانوا يفتون بوقوعه ثلاثاً كما سبق؛ فهل يليق هذا بالصحابة، واتهامهم بأنهم غيّروا السنة برأيهم؟ فأين ثناء ابن تيمية وابن القيم على الصحابة بأنهم أشد اتباعاً لرسول الله؟ وأنهم كانوا لا يقدمون على سنته رأياً بل كانوا يتركون آراءهم ويأخذون بالسنة؟!

ولقد أدرك ابن تيمية وابن القيم هذا الإشكال الوارد، فأجاب ابن القيم بما حاصله: إن عمر لم يخالف إجماع من تقدمه، بل رأى إلزامهم بالثلاث عقوبة لهم، لما علموا أنه حرام، وتتابعوا فيه، ولا ريب أن هذا سائغ للأئمة أن يلزموا الناس بما ضيقوا به على أنفسهم، ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسهيله، بل اختاروا الشدة والعسر، فكيف بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكمال نظره للأمة، وتأديبه لهم، ولكن العقوبة تختلف باختلاف الأزمنة والأشخاص، والتمكن من العلم بتحريم الفعل المعاقب عليه وخفائه، وأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لم يقل لهم: (إن هذا عن رسول الله)، وإنما هو رأي رآه مصلحة للأمة يكفهم بها عن التسارع إلى إيقاع الثلاث، ولهذا قال: (فلو أنا أمضيناه عليهم)، وفي لفظ آخر: (فأجيزوهن عليهم). أفلا يرى أن هذا رأي منه رآه للمصلحة لا إخبار عن رسول الله؟ [1]

وأجاب الألباني عن صنع عمر رضي الله عنه بعد أن قرر أن حديث ابن عباس (نص لا يقبل الجدل على أن هذا الطلاق حكم محكم ثابت غير منسوخ).[2] بأن ما فعله عمر اجتهاد منه حيث (رأى الخليفة الراشد، أن يمضيه عليهم ثلاثاً من باب التعزير لهم والتأديب).[3]

والواقع أن هذا الاعتذار والذي قبله ليس من ورائه طائل وما أظن أن قائله مقتنع به فضلاً عن أن يقنع به غيره، إذ القول بأن عمر أمضاه عقوبة على الناس ليكفوا عن الطلاق الثلاث لأنه حرام، ويرجعوا إلى الطلاق المشروع وهو إيقاعه مرة بعد مرة: ليس اعتذاراً عن عمر، بل هو عذر يزيد الطين بلة، وبيان ذلك من

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/ ٢٧٠).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/٢٧٢).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/٢٧٢).

وجوه:

الأول: قوله: (إن طلاق الثلاث حرام)، غير مسلّم، بل هو مختلف فيه، وابن القيم نفسه نقل عن الشافعي وأحمد في رواية وأبي ثور وأهل الظاهر بأن جمع الثلاث سنة[1]، ثم إذا كان طلاق الثلاث حراماً، كان ينبغي -على أصل ابن القيم- أن لا يقع لا واحدة ولا ثلاثة، لأنه اختار أن طلاق الحائض لا يقع لأنه منهي عنه، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه، ولأن الشارع حرمه لئلا يقع، فإيقاعه وإنفاذه ضد مقصود الشارع.[2]

الثاني: على التسليم بحرمة الطلاق الثلاث، فكان يكفي عمر أن يوقعه واحدة دون أن يعاقب الناس عليه بأن يوقعه ثلاثاً؛ لأنه لو كان يستلزم طلاق الثلاث عقوبة لكان أولى أن يعاقب عليه رسول الله ﷺ!!

الثالث: قوله: (هذا سائغ للأئمة أن يلزموا الناس بما ضيقوا به على أنفسهم، ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسهيله، بل اختاروا الشدة والعسر). لا معنى له؛ لأن الطلاق الثلاث إذا كانت السنة فيه أن يقع واحدة، فما هذا التشديد على الناس بما لم يشرعه الله ورسوله؟! ولا سيما أن النبي ﷺ يقول: ((**اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشقَّ عليهم فاشقق عليه**)).[3]

وما هذا التضييق عليهم بتبديل السنة؟

والقاعدة أنه ما أقيمت بدعة إلا على أنقاض سنة، وكون الناس تسارعوا إلى إيقاع الثلاث في عهد عمر لا يوجب تغيير الحكم السابق الثابت في السنة، فالسنة لا تتغير كثر الناس أم قلوا.

الرابع: قوله: (إن هذا سائغ للأئمة) وقوله: (إنه رأي رآه للمصلحة)، وقول آخر:[4] (إنه من باب تقييد المباح بالسياسة الشرعية). هذا كله ليس من ورائه طائل، فأي مصلحة أو سياسة هذه التي تغيّر أحكام الشارع؛ إن هذه الاعتذارات

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٢٥٢)، وانظر: المغني ومعه الشرح الكبير (٨/٢٤٢).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٢٢٤).

(٣) أخرجه مسلم من حديث عائشة مرفوعاً، انظر صحيح مسلم (١٨٢٨)، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم.

(٤) مسائل في الفقه المقارن (ص٢٠٣)، د. عبد النصر أبو البصل، دار النفائس بالأردن. (ط٢/١٩٩٧).

تفتح الباب على مصراعيه للملوك والأمراء أن يعبثوا بشرع الله بحجة السياسة الشرعية وبحجة المصلحة، وأن للإمام تقييد المباح.

الخامس: ثم إن إيقاع الثلاث واحدة ليس مباحاً حتى يقيده الفاروق، بل هو واجب ويحرم إيقاعه ثلاثاً عند ابن تيمية وابن القيم، فكيف يعتذر عنه بأنه من باب تقييد المباح؟!

السادس: إن تقييد المباح لا يعني تبديل الأحكام الشرعية بحال، قال الدسوقي: (وإن أمر بمكروه ففي وجوب طاعته قولان، وإن أمر بمحرم فلا يطاع قولاً واحداً؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، واعلم أن محل كون الإمام إذا أمر بمباح أو مندوب تجب طاعته إذا كان ما أمر به من المصالح العامة).(١)

وقال القرافي: (وليس له أن ينشئ حكماً بالهوى واتباع الشهوات، بل لا بد أن يكون ذلك القول الذي حكم به قال به إمام معتبر لدليل معتبر).(٢)

وقال النابلسي: (وأمرُ السلطان ونهيه إنما يعتبران إذا كانا على طبق أمر الله ونهيه، لا على مقتضى نفسه وطبعه).

السابع: إن المصلحة تقتضي عكس ما فعله الفاروق، لأن الناس استعجلوا في إمضاء الطلاق في عهده، فالمصلحة تقتضي تخفيف إيقاع الطلاق لا تغليظه، فلو أن الطلاق الثلاث كان ثلاثاً على عهد النبي لكانت المصلحة تقتضي أن يجعله عمر واحدة لئلا تبين المرأة، وما يؤكد ذلك أن الألباني حين دعا إلى جعل الثلاث واحدة تذرع بكثرة حوادث الطلاق في عصرنا، وهذه هي عين العلة التي من أجلها أوقع عمر الثلاث ثلاثاً في حديث طاووس عن ابن عباس لأن فيه (إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة)، فإذا الألباني مقر بأن المصلحة في جعل الثلاث واحدة فكيف يدعي هو ومن معه بأن عمر أمضى الثلاث ثلاثاً للمصلحة؟!!!

الثامن: إن كان هذا الاحتمال يتأتى في عمر لأنه الخليفة، فلا يتأتى في سائر الصحابة الذين كانوا يفتون بأن الثلاث يقع ثلاثاً ومنهم ابن عباس نفسه فقد

---

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٠٧/١)، ط/دار الفكر.

(٢) الإحكام للقرافي (ص٤٤).

روى كثير من أصحابه عنه أنه كان يفتي بأن الثلاث تقع ثلاثاً [1]، الأمر الذي جعل كبار العلماء أمثال أحمد ويحيى القطان وابن عبد البر وغيرهم يرتابون فيما رواه طاووس ويردونه كما سبق، وجعل آخرين يتأوّلونه كابن قدامة حيث يعلل تأويله قائلاً: (وإلا فلا يجوز أن يخالف عمر ما كان في عهد رسول الله وأبي بكر، ولا يسوغ لابن عباس أن يروي هذا عن رسول الله ﷺ ويفتي بخلافه).[2]

علماً أن الفتوى هنا ليست في المستحبات أو المكروهات والمباحات، بل هي في الطلاق الذي يترتب عليه أمور عظيمة، من النسب والنفقة والميراث والوطء، وغير ذلك مما فيه خوض الأعراض والأموال، فهذا لا يكون إلا عن علم وورع، وأصحاب رسول الله ﷺ أحرى بذلك.

فإن قيل: إن ابن عباس أفتى بذلك موافقة لعمر، فالجواب ما قاله الشافعي: (قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر في نكاح المتعة، وبيع الدينار بالدينارين، وفي بيع أمهات الأولاد وغيره، فكيف يوافقه في شيء يروى عن النبي ﷺ فيه خلافه).[3]

وكذلك الأمر بالنسبة إلى سائر الصحابة، فقد ثبت عنه أنهم كانوا يفتون بوقوع الثلاث ثلاثاً[4]، ولم يثبت عن أحد خلافه كما سبق، وعلى هذا سار التابعون والأئمة الأربعة وغيرهم بل هو إجماع حكاه غير واحد، فماذا نقول في كل هؤلاء [1]

(١) وقد روى البيهقي بأسانيده وقائع كثيرة فيها أن ابن عباس أوقع طلاق الثلاث ثلاثاً، وذلك من رواية عدد من أصحابه، ثم قال البيهقي بعد ذلك: فهذه رواية سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وعكرمة وعمرو بن دينار ومالك بن الحارث ومحمد بن إياس بن البكير، ورويناه عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري كلهم عن ابن عباس أنه أجاز الطلاق الثلاث وأمضاهن. انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣٣٨/٧).

(٢) المغني (٢٨٢/٧).

(٣) اختلاف الحديث للشافعي (٥٤٩/١).

(٤) روى ابن أبي شيبة بأسانيده آثاراً كثيرة عن الصحابة والتابعين فيها: أنهم أوقعوا الثلاث ثلاثاً، وهذا سرد لبعضها: روى عن علقمة، عن عبد الله ﷺ، قال: أتاه رجل فقال: إني طلقت امرأتي تسعة وتسعين مرة؟ فقال عبد الله: (بانت منك بثلاث وسائرهن عدوان). وعن زيد بن وهب، (أن رجلاً بطالاً كان بالمدينة طلق امرأته ألفاً، فرفع إلى عمر ﷺ وفرق بينهما). وجاء رجل إلى علي ﷺ، فقال: إني طلقت امرأتي ألفاً؟ قال: (بانت منك بثلاث، واقسم سائرهن بين نسائك). وجاء رجل إلى عثمان فقال: إني طلقت امرأتي مئة، قال: (ثلاث يحرمنها عليك، وسبعة وتسعون عدوان). وعن المغيرة بن شعبة، أنه سئل عن رجل طلق امرأته مئة؟ فقال: (ثلاث يحرمنها عليه، وسبعة وتسعون فضل). وروى أيضا عن ابن عباس وعمران ابن حصين وعمر وغيرهم نحو ذلك، انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٥٢١/٩، ٥١٩)، وما بعدها، ط/عوامة.

الذين أوقعوه ثلاثاً، وأحلوا فروجاً وحرموا أخرى؟ فهل هؤلاء أوقعوه بمقتضى السياسة الشرعية أم بالمصلحة؟! أم أنهم لم يبلغهم حديث ابن عباس؟ كيف وقد رووه في مصنفاتهم، وتأوّلوه؟ ومنهم من حكم بنسخه، أو بشذوذه، لئلا يلزم منه تلك المحاذير السابقة على الصحابة ومن بعدهم.

التاسع: أما قول الألباني بأن هذا اجتهاد من عمر للمصلحة: فمما لا يحسد عليه، لأن الألباني ادعى أن حديث ابن عباس صريح صحيح، ودليل قاطع على أن السنة في طلاق الثلاث أنها تقع واحدة، وبالتالي فأي اجتهاد هذا الذي يكون مع النص القطعي دلالة وثبوتاً؟

وأي باب سيفتح لكل من هبّ ودبّ ليعيث في نصوص الكتاب والسنة فساداً باسم الاجتهاد كما هو حاصل؟ لا سيما وأن العلمانيين ومن على شاكلتهم يحتجون باجتهادات عمر في المؤلفة قلوبهم، وقطع يد السارق عام الرمادة، ويزعمون أنها اجتهادات خالف فيها عمر النصوص للمصلحة، ليتسنى لهم أن يخالفوا النصوص للمصلحة، وقد استطعنا الرد عليهم في هذه المواضع، ولكن ماذا سنقول لهم في قضية الطلاق الثلاث؟ هل نقول لهم: إن عمر اجتهد لتحقيق المصلحة؟ سيقولون لنا: اتفقنا إذا لأننا لا نقول أكثر من ذلك.

ثم ماذا سيكون موقف الألباني من خصومه، إذا صدر منهم اجتهاد في محل النص القطعي؟ وكم من الشتائم التي سينهال بها عليهم، إن الألباني لا يطيق أن يخالفه أحد كما سيأتي أمثلة على ذلك، فكيف يطيق من يخالف رسول الله ويعتذر له؟! بل إن الألباني يشنّع في هذه المسألة بالذات على من يقول بأن الثلاث تقع ثلاثاً [(٢)]، فأحد أمرين إما أن يعذر الألبانيّ عمر ومن وافقه وهم المذاهب الأربعة وسائر الأئمة ومن تابعهم، وإما أن يشنع على عمر ومن وافقه، أمّا أن يعذر عمر ويشنّع على غيره فهذا تناقض وهوى!

---

(١) فمن ذلك ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٢٣/٩) عن شريح: قال (أي قال له رجل): إني طلقتها مئة ؟ قال: بانت منك بثلاث، وسائرهن إسراف ومعصية. وعن الحسن، قال: جاء رجل إلى الحسن، فقال: إني طلقت امرأتي ألفا قال: بانت منك العجوز. وانظر آثاراً أخرى كثيرة في: الاستذكار لابن عبد البر (١٣/١٧).

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٧٢/٣).

والحاصل: أن ما اعتذر به ابن القيم والألباني عن الفاروق هو إساءة إليه لا اعتذار عنه، وأين هذا من قول الحافظ ابن حجر؟ فقد قال بعد أن استقصى الأدلة في هذه المسألة وحققها: (وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المتعة سواء، أعني قول جابر أنها كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم نهانا عمر عنها فانتهينا، فالراجح في الموضعين تحريم المتعة، وإيقاع الثلاث، للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر خالفه في واحدة منهما، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ، وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك، حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر، فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق).[1]

والواقع أن ما سلكه الجمهور من السلف والخلف من تأويلهم لحديث ابن عباس رضي الله عنه أو حكمهم بنسخه أو شذوذه: هو من توفيق الله لهم، ومن ثقب نظرهم لئلا يلزم كل تلك المحاذير من الطعن بالصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومن فتح الباب على مصراعيه للعبث بالشريعة لكل ناعق، فرضي الله عنهم وعن الذين يتابعونهم. وأما ما سلكه ابن تيمية ومن معه، فهم فضلاً عن أنهم خالفوا السلف والخلف في تعاملهم مع حديث ابن عباس رواية ودراية، وفي فهمهم للنصوص الواردة في الباب كما سبق، فإنهم قد فتحوا الباب لكل تلك المحاذير الخطيرة السابقة.

قلت: وخشية من الإطالة وللمحافظة على الوحدة الموضوعية للكتاب لن نطيل في المسائل، وسنذكر على عجالة بعض الأمثلة، ومن أراد الاستزادة فليراجع كتب الفقه، فإننا كما ذكرنا سابقاً لسنا بصدد المناقشات الفقهية، ولكننا بصدد بيان مخالفة ابن تيمية للسلف وإجماعهم، ثم نسبة قوله المخالف إليهم!

المثال الثامن: وقوع الطلاق في الحيض:

قال جمهور الفقهاء بوقوع الطلاق في الحيض مع الإثم كونه مخالفاً لسنة الطلاق وهي في الطهر، وأطلقوا عليه الطلاق البدعي.

---

(١) فتح الباري: (٩-٢٩٩).

وقال ابن تيمية ومن تبعه: (لا يقع لكونه بدعة والبدعة تقتضي الفساد) واستدل بروايات مضطربة أصلاً عن ابن عمر -رضي الله عنهما- لم يعمل بها الفقهاء ورجحوا خلافها.

فالنتيجة: مخالفة ابن تيمية للسلف فيما أجمعوا عليه وفهموه من النصوص.

المثال التاسع: قراءة القرآن للحائض والجنب:

أجمع الجمهور على تحريم القرآن على الحائض والجنب لحديث (بسرة بنت دجاجة) ولغيرها من النصوص.

لكن ابن تيمية ومن تبعه وضّع الحديث! وتأول حديث عائشة -رضي الله عنها-: (كان يذكر الله على كل أحيانه) [1] على أنه كان يقرأه جنباً!

والنتيجة: مخالفة السلف في المسألة علماً بأنه ورد عن بعض المالكية جواز قراءة القرآن للحائض دون الجنب لمعلمة القرآن للضرورة.

المثال العاشر: حكم الإفراد والقِران في الحج:

اختار الخلفاء الأربعة والمهاجرون والأنصار: الإفراد في الحج كما ثبت في البخاري.

وحرم ابن القيم والألباني الإفراد والقران وأوجبوا عليه التمتع إذا لم يسق الهدي، وقالا: إن الإفراد والتمتع هو خلاف السنة!!

قلت: والشاهد هو تشنيع ابن القيم ومن تبعه على المخالف وهم الجمهور من الصحابة والتابعين واتهامهم بأنهم مخالفون للسنة!

والسؤال المطروح هنا: هل حج كل القرون التسعة قبل ابن تيمية كان باطلاً؟! وهل الأمة كانت ضالة عن الحكم الشرعي الصحيح حتى صحّحه ابن تيمية؟!

---

(١) رواه ابن ماجة (١/١١٠) (٣٠٢).

المثال الحادي عشر: قضاء الصلاة على من تركها متعمداً:

أوجب جمهور السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم [1] قضاء الصلاة الفائتة على من تركها عمداً، قياساً على من تركها سهواً لنوم أو نسيان، بل إن عبد البر قال: (لم يشذ فيه إلا أهل الظاهر) [2]؛ وذهب ابن تيمية وابن القيم وتبعهما الألباني إلى أن من ترك الصلاة عمداً لا يقضيها، [3] واشتد نكير ابن القيم على قول الأئمة الأربعة وقال: (إن قياسهم من أفسد القياس!!) وأطال في ذلك جداً، وأيده الألباني فخطّأ من قال بقول الجمهور، وأنكر على من يقلدهم، وقال بأن قياسهم ساقط الاعتبار وأنه من باب قياس النقيض على النقيض، وأن التحقيق في خلاف هذا القول؛ والطريف أن الألباني بعد هذا التشنيع كله، نصح من يترك الصلاة متعمداً بأن يتوب إلى الله ثم يكثر من صلاة النافلة؛ فتأمل كيف عاد من حيث أتى؟!

قلت: فعجباً ممن يتهم جمهور فقهاء الأمة بالقياس الفاسد ويمدح قياسه هو؟!!

المثال الثاني عشر: العدل في العطية:

ذهب الإمام الشافعي [4] تبعا لأبي بكر وعمر [5] -رضي الله عنهما- إلى أن العدل في العطية للأولاد مندوب وليس بواجب، ولكن ابن القيم [6] شنّع على هذا القول وأنكره وادعى أنه مخالف للسنة، وقال الشوكاني عن فعل الشيخين: (لا حجة في فعلهما لا سيما إذا عارض المرفوع).[7]

---

(١) المجموع (٧٤/٣) البناية (٦٢٣/٢)، والشرح الصغير (٤٩٦/١)، والمغني (٦١٣/١)، طرح التثريب (١٤٩/٢)، فتح الباري لابن حجر (٧١/٢).

(٢) قال ابن عبد البر في الاستذكار (٣٠٢/١): فخالف هذا الظاهر عن طريق النظر والاعتبار وشذ عن جماعة علماء الأمصار ولم يأت فيما ذهب إليه من ذلك بدليل يصح في العقول.

(٣) مجموع الفتاوى (٣٩/٢٢)، الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (ص٩٨)، ط/ المكتب الإسلامي ١٩٨١م، السلسلة الصحيحة (٧٥٣/١).

(٤) قال الشافعي في مختصر المزني: (ومنها أن إعطاءه بعضهم جائز، ولولا ذلك لما قال ﷺ: ((فأرجعه))) (الأم ٢٣٤/٨).

(٥) نيل الأوطار (١٢/٦)، ط/دار الجيل، ١٩٧٣م.

(٦) تحفة المودود بأحكام المولود (ص٢٢٨)، لابن قيم الجوزية، مكتبة دار البيان بدمشق، ط١٣٩١/١ - ١٩٧١.

(٧) نيل الأوطار (١٢/٦)، وتبعه سيد سابق في فقه السنة (٥٥٠/٣)، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١٩٧١/١م.

قلت: فانظر إلى قول ابن القيم والشوكاني في حق الشيخين رضي الله عنهما!!

المثال الثالث عشر: الصلاة في السفر:

ذهب الإمام الشافعي إلى أن قصر الصلاة في السفر سنة وليس واجباً، وهو مذهب عائشة وعثمان حيث كانا يتمّان في السفر،[1] ويرون أن الإتمام عزيمة والقصر رخصة، لما روى البيهقي عن عروة عن عائشة رضى الله عنها: أنها كانت تصلي في السفر أربعاً فقلت لها: لو صليت ركعتين فقالت: يا ابن أختي إنه لا يشق علي).[2]

قال البيهقي: (وإلى مثل ذلك ذهب عثمان بن عفان في الإتمام، قال الشافعي: ولو كان فرض الصلاة في السفر ركعتين، لم يتمها إن شاء الله منهم أحد ولم يتمها ابن مسعود في منزله، ولم يجز أن يتمها مسافر مع مقيم، ولكنه كما وصفت).[3]

وقال ابن بطال: (الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر لأنه أخذ بالأيسر من ذلك على أمته فأخذا لأنفسهما بالشدة).

قال ابن حجر تعقيباً: (وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرطبي المالكي).

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن القصر واجب[4]، واختاره ابن القيم[5] والألباني والألباني والشوكاني[6] بل ذهبوا إلى أن من يتم في السفر فكأنه صلى الصبح ثلاثاً، وأجاب ابن القيم عن مذهب عائشة وعثمان: (كلاهما تأوّل تأويلاً، والحجة في روايتهم لا في تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره له).[7]

---

(١) فتح الباري (٥٧١/٢).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١٤٣/٣)، وإسناده صحيح كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٥٧١/٢).

(٣) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٢٦٢/٤).

(٤) بداية المجتهد (١٦١/١- ١٦٢)، والشرح الكبير (٣٥٨/١)، ومغني المحتاج (٢٦٨/١)، وكشاف القناع (٣٢٨/١).

(٥) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤٦٤/١).

(٦) السيل الجرار للشوكاني (٣٠٦/١).

(٧) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤٧٣/١).

فالسلفية لا هم أخذوا بفهم عائشة لحديثها التي روته، بل قال الشوكاني: (ولا يصح التعلق بما روي عنها أنها كانت تتم، فإن ذلك لا تقوم به الحجة، بل الحجة في روايتها لا في رأيها).[1]

ولا هم أخذوا بفهم الشافعي لآية: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿١٠١﴾ ﴾ [النساء: ١٠١].

حيث قال الشافعي عند هذه الآية: فكان بيّنا في كتاب الله تعالى أن قصر الصلاة في الضرب في الأرض والخوف تخفيف من الله عز وجل عن خلقه، لا أن فرضاً عليهم أن يقصروا كما كان قوله: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. رخصة لا أن حتماً عليهم أن يطلقوهن في هذه الحال.[2]

بل قال الشوكاني رداً على تفسير الشافعي للآية: (فهو وارد في صلاة الخوف، ولو سلمنا أنها في صلاة القصر لكان ما يفهم من رفع الجناح غير مراد به في ظاهره؛ لدلالة الأحاديث الصحيحة على أن القصر عزيمة لا رخصة).

وقد نقله الألباني عنه وأقره على ذلك.[3]

فأين اتباع السلفية لمذهب أو فهم السلف؟ فهذه عائشة وعثمان والشافعي فهموا من النصوص أن القصر رخصة، وهؤلاء سادة السلف.

فإن زعمتم أن قولهم هو خلاف السنة، وخلاف قول سائر الصحابة؟ إن هذا مصير منكم إلى الاحتجاج بالأدلة من الكتاب والسنة والإجماع لا بقول السلف، فلم لم تكتفوا بالأدلة من أول الأمر، دون التقيّد بسلف أو خلف؟!

قلت: نحن في هذه الأمثلة لسنا بصدد المناقشة الفقهية والاختلاف فإن في الاختلاف الفقهي بركة، ولكن الشاهد في كل هذه الأمثلة السابقة واللاحقة

---

(١) وهو ما رواه البخاري (٣٤٣) ومسلم (٦٨٥) عنها أنها قالت: (فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر).

(٢) الأم (٢٠٧/١).

(٣) تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص٣١٨)، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار الراية بالرياض، ط٤/ ١٤١٧هـ

مخالفة السلفية للسلف ثم انتسابهم للسلف بل نسبة قولهم الشاذ عن السلف للسلف؟!!

المثال الرابع عشر: الحج قبل الميقات المكاني:

فقد أجاز كثير من الصحابة والتابعين وأتباعهم وهو رواية عن مالك (١)، وهو مذهب الشافعي:(٢) الإحرام قبل الميقات المكاني، بل حكى البغوي الإجماع على ذلك (٣)، بل ذهب بعضهم إلى أن الأفضل أن يحرم الرجل من بلده وقد فعله كثير من الصحابة والتابعين، قال ابن عبد البر: أحرم ابن عمر وابن عباس من الشام، وأحرم عمران بن حصين من البصرة، وأحرم عبد الله بن مسعود من القادسية، وكان الأسود وعلقمة وعبد الرحمن بن يزيد وأبو إسحاق يحرمون من بيوتهم.(٤)

بل فسر سيدنا علي بن أبي طالب قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] فقال: (أن يحرم بهما من دويرة أهله).(٥)

وهو أحد قولي الشافعي، بل إنه أنكر على من كره الإحرام قبل الميقات.(٦)

وعلى الرغم من ذلك فقد ذهب الألباني (٧) إلى أن إحرام الرجل من دويرة أهله: أهله: بدعة ومخالفة لحديث المواقيت!!!!(٨) واستدل الألباني بما ذكره الشاطبي عن مالك من إنكار ذلك،(٩) فترك الألباني ما جاء بالسند الصحيح عن

---

(١) مواهب الجليل (٤/٢٨).

(٢) المجموع (٧/٢٠٥).

(٣) شرح السنة (٧/٤١)، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، بتحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي في بيروت، (ط٢/ ١٩٨٣م).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٥/١٤٥).

(٥) قال ابن الملقن في البدر المنير (٦/١٠٣): وهذا أثر صحيح، رواه الحاكم في كتاب التفسير من مستدركه.

(٦) المجموع (٧/٢٠٦).

(٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٣٧٧).

(٨) وهو ما رواه البخاري (١٤٥٢) ومسلم (١١٨١) عن ابن عباس ﷺ قال: (إن النبي ﷺ وقّت لأهل المدينة: ذا الحليفة، ولأهل الشأم: الجحفة، ولأهل نجد: قرن المنازل، ولأهل اليمن: يلملم، هن لهن ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة).

(٩) ونصه عن: سفيان بن عيينة قال: (سمعت مالك بن أنس وأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله من أين أحرم؟ قال: من ذي الحليفة من حيث أحرم رسول الله، فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر، قال: لا تفعل فإني أخشى عليك

عن علي من جواز ذلك، وأخذ بما روي عن مالك من غير سند أصلاً؛ بل المروي عن مالك جوازه وفي رواية كراهته.[1]

وأخذ الألباني بفهمه لحديث المواقيت وترك فهم السلف له.

جاء في التمهيد: (قال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري والحسن بن حي: المواقيت رخصة وتوسعة، يتمتع المرء بحله حتى يبلغها ولا يتجاوزها، والإحرام قبلها فيه فضل لمن فعله وقويَ عليه، ومن أحرم من منزله فهو حسن لا بأس به).[2]

فلا أخذ الألباني بمذاهب الصحابة والتابعين ولا بفهمهم للنصوص، وياليته اكتفى بذلك، بل ادعى أن ذلك بدعة وخلاف السنة.

قلت: فأين هذا هو الاتباع للسلف؟! وكيف يتجرأ أن يتهم السلف بالمبتدعة؟

ولا ننسى أن الألباني لا يقسّم البدعة على الأحكام الخمسة، فهي عنده ضلالة فحسب، وصاحبها في النار!!

الفتنة، فقال وأي فتنة في هذه؟ إنما هي أميال أزيدها ! قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسول الله؟! إني سمعت الله يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣]! كذا ذكره الألباني من غير سند إلى سفيان، وإنما اكتفى بعزوه إلى ذم الكلام للهروي، والشاطبي في الاعتصام في (١٦٧/١) عن القاضي عياض عن سفيان به، وهذا السند منقطع، إذ بين القاضي عياض وسفيان مئات السنين، وأما الهروى ففي ذم الكلام، ط/الغرباء الأثرية، لم أجده أصلاً، وفي ذم الكلام وأهله (١١٥/٣) ط/الشبل، موجود معلقاً، نعم أخرج الخطيب في (الفقيه والمتفقه) (٣٧٩/١)، ط/ابن الجوزي، وأبو نعيم في الحلية، انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣٢٦/٦)، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط١/١٩٨٨. والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٢١٥/١)، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، ط٢/١٤٢٠هـ؛ بالسند المتصل: أن رجلا جاء إلى مالك فسأله عن مسألة، فقال له: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال الرجل: أرأيت ؟ فقال مالك ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣]. وهذا اللفظ ليس فيه شاهد على المسألة التي معنا، فعلم من ذلك أن عزو ما في الشاطبي إلى الخطيب وأبي نعيم والبيهقي، كما فعل علي الحلبي في كتابه (علم اصول البدع ص٧٢)، دار الراية للنشر والتوزيع، ط١/١٩٩٢م. لا يخلو من تدليس كما هو ظاهر، على أن أسانيد الخطيب وغيره لهذه الأثر لا تخلو من مقال كما ذكره محقق كتاب الفقيه والمتفقه ومحقق المدخل وغيرهما.

(١) مواهب الجليل (٢٨/٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٤٤/١٥).

الباب الرابع
تحريف السلفية للنصوص لفظاً ومعنى

الفصل الأول: تحريفهم لتفسير الآيات وشروح الحديث المتفق عليها في كتب مراجع التفسير والحديث:

المبحث الأول: تحريف ابن تيمية لمعنى الاستواء لغة عند أئمة اللغة:

قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

لقد أجمع المسلمون على أن الله استوى على العرش، ولم يختلفوا [١] في ثبوت هذا الفعل لله تعالى، لأن القرآن نص على ذلك في سبعة مواضع، فمن أنكر ذلك فهو منكر للقرآن، وهذا كفر والعياذ بالله؛ وإنما اختلفوا في معنى قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ فكل كلمة من قوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ اختلفوا في تفسيرها أو تأويلها، فاختلفوا في معنى الفعل: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ وفي معنى الحرف: ﴿عَلَى﴾، وفي معنى الاسم: ﴿ٱلۡعَرۡشِ﴾ ونحن الآن سنخصص البحث في الكلام على معنى الفعل: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾.

فنقول: اختلف الناس في معنى الاستواء، أو بشكل أدق اختلفوا في معنى الفعل: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ الذي جاء في المواضع السبعة، ولهم في ذلك مذاهب وأقوال عديدة، أهمها والذي عليه الجمهور:

أن ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ بمعنى: قهر أو استولى أو ملك. فأوّلوا: المراد بـ ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ بمعنى قهر، أو استولى، أو غلب، أو مَلَكَ.

وقد ذهب إلى هذا القول بعض السلف كالإمام ابن جرير الطبري، وجمهور الخلف من الأشاعرة والماتريدية [٢] والأباضية [٣] والمعتزلة [٤] والشيعة الإمامية[١] والزيدية [٢] وغيرهم.

---

(١) اللهم إلا ما ورد في قصة عن الجهم بن صفوان من أنه أنكر آية الاستواء برمتها..

(٢) نصوصهم كثيرة في ذلك، كما سبق وكما سيأتي.

(٣) انظر: (هميان الزاد) لأطفيش (ص٦٩٨)، وانظر: (المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات) محمد بن عبد الرحمن المغراوي (ص٧١٦).

(٤) انظر: الكشاف للزمخشري (٢/٤٢٧)، وانظر: المفسرون للمغراوي (ص٧٣٥).

أما تفسير ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ بـ(علا وارتفع): فإنه يؤول بالعلو والارتفاع المجازي، كما عند الطبري.

أما تفسير ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ بـ (الاستقرار والجلوس): فقد منعه العلماء لاستحالته على الله تعالى.

قلت: وقد بيّنت سابقاً أن من اعتمد التأويل في الألفاظ المتشابهة، أوّل بحسب السياق، فتارة يؤوّلها بالاستيلاء كما في قوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ وتارة يؤولها بالعلو والارتفاع المجازي، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]، أو يؤولها بـ(عمد أو قصد)؛ لأن الاستيلاء لا يتعدى بـ(إلى).

وجملة أقوال العلماء تتلخص فيما قاله الشيخ (سعيد فودة) حفظه الله:

(المذهب الصحيح في جميع ذلك: الاقتصار على ما ورد به التوقيف دون التكييف، وإلى هذا ذهب المتقدمون ومن تبعهم من المتأخرين وقالوا: الاستواء على العرش قد نطق به الكتاب في غير آية، ووردت به الأخبار الصحيحة، وقبوله من جهة التوقيف واجب، والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز، فالاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والايمان به واجب، والسؤال عنه بدعة).[٣]

ودرج العلماء على هذا في مسألة المجيء والإتيان والنزول أيضاً، وحديث النزول لم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله، وأصحاب الحديث فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا على قسمين:

١- منهم من قبله وآمن به ولم يؤوله، ووكل علمه الى الله، ونفى الكيفية والتشبيه عنه.

---

(١) انظر: مجمع البيان للطبرسي (٣/٨/٧٤ـ ٧٥)، نقلاً عن المفسرون للمغراوي (ص٧٦٣). وتفسير الجوهر الثمين لابن شبر (٢/٣٧٢)، نقلاً عن المفسرون للمغراوي ص(٧٧٩)، وفسر هؤلاء الاستواء بالملك.

(٢) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (٢/ ٧٤)، ابن عبد الوهاب، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى بمصر، ١٣٤٩هـ، النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ. حيث نقله عن بعض الزيدية عن إمامهم القاسم بن محمد في كتابه (الأساس).

(٣) من موقع الأصلين موقع متخصص للأستاذ محمد سعيد فوده حفظه الله.

٢- ومنهم من قبله وآمن به، وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة ولا يناقض التوحيد.

وفي الجملة يجب أن يعلم أن استواء الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج، ولا استقرار في مكان، ولا مماسة لشيء من خلقه، لكنه مستوٍ على عرشه كما أخبر، بلا كيف؟ بلا أين؟ وأنَّ إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان، وأن مجيئه ليس بحركة، وأنَّ نزوله ليس بنُقلةٍ، وأنَّ نفسه ليس بجسم، وأنَّ وجهه ليس بصورة، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف فقلنا بها، ونفينا عنها التكييف.

وقد اعترض ابن تيمية على تفسير الاستواء بالقهر والغلبة والاستيلاء بعدة اعتراضات:

- الاعتراض بأن الاستواء لا يأتي في اللغة بمعنى الاستيلاء؟

يقول ابن تيمية مقرراً ذلك في كتابه مجموع الفتاوى:[1] لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى؛ إذ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور:

ثم استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق

ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحدٍ من أئمة اللغة أنكروه، وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة، وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده، وقد طعن فيه أئمة اللغة؛ وذكر عن الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه (الإفصاح) قال: سئل الخليل هل وجدت في اللغة (استوى) بمعنى (استولى؟) قال: هذا ما لا تعرفه العرب؛ ولا هو جائز في لغتها. وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله فحينئذ حمله على ما لا يعرف حمل باطل.

مناقشة الاعتراض:

إن اعتراض ابن تيمية السابق احتوى على عدة ادعاءات:

الادعاء الأول: أنه لم يثبت أن لفظ: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ يأتي بمعنى (استولى) ونحوه.

الادعاء الثاني: أن من قال بذلك اعتمد على بيت مصنوع أنكره أهل اللغة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٦).

الجواب عن الادعاء الأول: (أنه لم يثبت أن لفظ استوى يأتي بمعنى استولى):

أنكر ابن تيمية أن يكون (استوى) بمعنى (استولى)، فقال ابن تيمية مقرراً ذلك في كتابه مجموع الفتاوى: (لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى).[1]

والجواب: بالمنع؛ فإننا لا نسلّم بما ذكره ابن تيمية، بل الاستواء في اللغة يأتي بمعنى الاستيلاء، وهذا المعنى قد أثبته كبار أئمة اللغة من السلف والخلف، والمتقدمين والمتأخرين حتى إن بعض كبار السلفية أقرّوا بذلك، فلدينا أكثر من عشرين عالماً لغوياً نصّوا على أن (استوى) يأتي بمعنى (استولى)، وفضلاً عن ذلك فإننا سنختم الكلام بنصّين لكبار أئمة السلفية في هذه المسألة، وإليك ثمانية من هذه النصوص مرتبة حسب سنة وفاة أصحابها، مع ترجمة مختصرة لكل واحد منهم:

فمنهم اليزيدي (٢٣٧هـ)[2]، والطبري (٣١٠هـ)[3] في تفسيره، والزجّاج (٣١١هـ)[4]، وأبو بكر السجستاني (٣٣٠هـ)[5]، والزجاجي (٣٤٠هـ)[1]، أبو

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٦).

(٢) هو اللغوي الأديب أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك المتوفى سنة ٢٣٧ للهجرة كان عارفا باللغة والنحو.. قال في كتابه (غريب القرءان وتفسيره (ص٢٤٣)، والكتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق محمد سليم الحاج سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م في دار عالم الكتب) قال اليزيدي (ص٢٤٣) في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] في سورة طه: استوى: استولى. وقد يكون كقوله: (بلغ أشده واستوى) تمّ، فيكون المعنى: تمّ.

(٣) هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد. قال الذهبي: الامام العلم المجتهد، عالم العصر، أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة..... قال الخطيب: كان أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره.اهـ سير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤) جاء في تفسير الطبري المسمى جامع البيان ط هجر (١/ ٤٥٦): قال أبو جعفرٍ: الاستواء في كلام العرب منصرف على وجوهٍ: .... ومنها الاحتياز والاستيلاء كقولهم: استوى فلان على المملكة، بمعنى احتوى عليها وحازها.

(٤) هو الإمام اللغوي أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج المتوفى (سنة ٣١١) للهجرة قال هذا في كتابه (معاني القرءان) القرءان) ما نصه: (وقالوا: معنى استوى: استولى) انتهى. انظر كتابه (معاني القرءان وإعرابه)، تحقيق د.عبد الجليل شلبي، دار عالم الكتب،(جـ٣/ص٣٥٠).. واللغوي أبو إسحاق هذا قال فيه الحافظ الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء) ما نصه: (نحوي زمانه) انظر كتاب الحافظ الذهبي (سير أعلام النبلاء) (جـ١٤/ص٣٦٠).

(٥) انظر: غريب القرآن (ص: ١١٤)، لمؤلفه أبي بكر محمد بن عزيز السجستاني (ت ٣٣٠هـ)، تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران، الناشر دار قتيبة، سنة النشر ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م. قال أبو بكر السجستاني في هذا الكتاب: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١]: أي قصد لها ؛ لأنه جل ذكره خلق الأرض ثم؛ وقوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، قيل: معناه استوى عليه وقهره بعزته وظفر به... ومعنى العلو والاستيلاء في صفة الله تعالى متشابهان؛ لأنه يعلو قاهراً

إبراهيم الفارابي (٣٥٠هـ) [٢]، وابن القوطية (٣٦٧هـ) [٣]، والجوهري (٣٩٣ هـ) في الصحاح.[٤]

فهؤلاء ثمانية علماء من أرباب اللغة نصّوا على أن (الاستواء) يأتي بمعنى (الاستيلاء)، فمن نصدق ابن تيمية أم علماء الأمة في اللغة؟!

الجواب عن الادعاء الثاني لابن تيمية وهو: أن من قال بأن (الاستواء) يأتي بمعنى: (الاستيلاء) لغة، اعتُمد على بيت مصنوع أنكره أهل اللغة.

وفي ذلك يقول ابن تيمية: (أنه لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى؛ إذ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور: ثم استوى بشر على العراق......

ومدبراً لأمور، ومستولياً عليها، والاستواء على ستة أوجه: انتصاب.... والاستيلاء على الأمر، والتفرد به، ومنه قولهم: (استوى فلان على الملك) ...قال الشاعر: (قد استوى بشر على العراق...

(١) هو اللغوي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠ للهجرة قال فيه الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء) (جـ١٥/ص٤٧٥) ما نصه: (شيخ العربيّة وتلميذ العلّامة أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، وهو منسوب إليه). إن هذا الإمام اللغوي قد قال في كتابه (اشتقاق أسماء الله الحسنى، تحقيق د.عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة (ص١٠٩)، ما نصه: (والعلي والعالي أيضاً: القاهر الغالب للأشياء.. فقول العرب:(علا فلان فلاناً) أي غلبه وقهره كما قال الشاعر: (فلما علونا واستوينا عليهم تركناهم صرعى لنسرٍ وكاسر)، يعني غلبناهم وقهرناهم واستولينا عليهم) انتهى

(٢) الفارابي اللغوي هذا غير الفارابي الفيلسوف، فالأول هو كما في الأعلام للزركلي (٢٩٣/١): (٣٥٠هـ) إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، أبو إبراهيم، أديب، غزير مادة العلم، من أهل فاراب (وراء نهر سيحون)...وهو خال الجوهري صاحب الصحاح. وصنف كتابا سماه (ديوان الأدب - خ) عرفه بقوله: وهو ميزان اللغة ومعيار الكلام. وهو غير الفارابي الحكيم (أي الفيلسوف).اهـ والفارابي الفيلسوف هو: محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابي، وهو متوفى سنة ٣٣٩هـ؛ وهو معاصر للفارابي اللغوي إذ هو متوفى سنة ٣٥٠ هـ كما سبق. جاء في معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي (١٢٦/٤): (ثم استوى إلى السماء) قال ابن عباس (أي: صعد واستوى الرجل: إذا انتهى شبابه، واستوى من اعوجاجٍ، وكان مقبلاً على فلانٍ ثم استوى إلي يشاتمني، أي: أقبل، واستوى على بلد كذا، أي: استولى.

(٣) وابن القوطية القرطبي هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم، إمام في اللغة والأدب، حافظ لهما، مقدم فيهما على أهل عصره. أصله من إشبيلية، ومولده في قرطبة وانتماؤه إليها، وتوفي في قرطبة عام (٦٧ هـ) في علوم اللغة العربية له كتاب الأفعال، الذي فتح الباب لهذا النوع من المؤلفات الصرفية، حيث تبعه ابن طريف وابن القطاع الصقلي والسرقسطي، قال ابن القوطية في كتابه الأفعال: (١٦٣/٢): و(استوى) استقام وعلى ظهر دابته (استقر) وأيضا قصد ومنه (ثم استوى إلى السماء) وأيضا استولى وظهر والرجل انتهى شبابه (والرجل استقام أمره).

(٤) قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨٠/١٧): الجوهري إمام اللغة، أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي. مصنف كتاب (الصحاح)، وأحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة. اهـ جاء في كتابه الصحاح (٢٣٨٥/٦)، تحقيق عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢/ عام ١٩٧٩: (واستوى، أي: استولى وظهر. وقال: قد استوى بشر على العراق، من غير سيفٍ ودمٍ مهراق).

وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة).[1]

قلنا: أما أنه لم يثبت أن (استوى) يأتي بمعنى (استولى): فقد أجبنا عنه، وسقنا ثمانية نصوص عن أئمة أهل اللغة يثبت هذا الذي نفاه ابن تيمية.

وهنا نجيب عن دعواه الثانية وهي أن من قال بذلك اعتمد على بيت مصنوع أنكره بعض أهل اللغة.

وهذه الدعوى تضمنت أمرين، الأول: أن من قال بذلك اعتمد على بيت واحد من الشعر، والثاني: أن هذا البيت مصنوع أو مكذوب.

أما عن الادعاء الأول، فنقول لا نسلم أن من قال بأن (الاستواء) يأتي بمعنى (الاستيلاء) اعتمد على بيت واحد، بل اعتمدوا على أربعة أبيات شعرية، بالإضافة إلى شواهد نثرية أخرى؛ وإليك الأبيات والشواهد الأربعة:

الشاهد الأول: قول الشاعر:

هما استويا بفضلهما جميعاً ... على عرش الملوك بغير زور [2]

الشاهد الثاني: قول الشاعر:

فلما علونا واستوينا عليهم ... تركناهم صرعى لنسر وكاسر [3]

والشاهد الثالث:[4] وهو بيت مشهور ينسب للأخطل حيث يقول:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق [5]

الشاهد الرابع: قول الشاعر:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٤٦/٥).

(٢) أورده أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط (٣١٠/٤)، وابن الجوزي في كتابه زاد المسير في علم التفسير (٢١٣/٣) ولكن قال ابن الجوزي عن هذا البيت وبيت الأخطل: (وهذا منكر عند اللغويين). وسيأتي الكلام على هذا.

(٣) وقد استدل به جماعة من العلماء على أن الاستواء يأتي بمعنى الاستيلاء، انظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (٤٨٩/١)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان (٢٨٠/١)، وروح المعاني للآلوسي (٢١٥/١)، والجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي، ط/ الرسالة (٢٧٩/٤)، والدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (١١٠/١)، وفتح القدير (٢٧٢/١) للشوكاني، جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية لابن عبد الوهاب(ص: ١٨٧).

(٤) وهذا هو البيت الذي ادعى ابن تيمية أن أصحابنا اعتمدوا عليه فقط، وهو عينه الذي قال عنه إنه بيت مصنوع، وسيأتي الجواب عن ذلك.

(٥) الدر المصون في علم الكتاب المكنون (١١٠/١)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١ /١٠١)، تاج العروس العروس من جواهر القاموس (٣٣١/٣٨)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (٨ /٣٠١)، لسان العرب لابن منظور (٣ /٢١٦٣).

إذا ما غزى قوماً أباح حريمهم وأضحى على ما ملكوه قد استوى [(١)]

فهذه أربعة شواهد شعرية تدل على أن (الاستواء) يأتي بمعنى (الاستيلاء)، فكيف يقول: إنهم اعتمدوا على بيت واحد؟!

فإذا كان ابن تيمية ومن تبعه لا يقنعون، وينكرون أن (الاستواء) يأتي في اللغة بمعنى (الاستيلاء) على الرغم من أن هذا نصَّ عليه أكثر من عشرين إماماً من أئمة اللغة سقنا منها ثمانية نصوص، وعلى الرغم من أنهم استدلوا على ذلك بأربعة أبيات من الشعر سوى النثر، فهذا لا يعود يطعن بابن تيمية الذي أخفى النصوص -إما قصداً إما جهلاً وكلا السببين أشد من الآخر- قبل أن يطعن بأهل السنة والجماعة من الأشاعرة.

بعد أن سردنا نصوص أئمة اللغة وأربابها على أن (الاستواء) يأتي في اللغة بمعنى الاستيلاء.

وبعد أن سردنا أربعة أبيات من الشعر كشواهد على ذلك نقول الآتي: إذا لم يقتنع ابن تيمية وأتباعه بهذا كله، وأصروا على أن (استوى) لا يأتي بمعنى (استولى) في اللغة، فإننا سوف سنطالبكم بثمانية أدلة من اللغة العربية على كل موضع خلاف بيننا، فإن لم تأتوا بذلك رفضنا تفسيركم للكلمة تماماً كما رفضتم تفسيرنا وقولنا بأن (استوى) يأتي في اللغة بمعنى (استولى)، وعليه:

فهاتوا لنا نصوص ثمانية من أئمة اللغة بالإضافة إلى أربعة أبيات شعر تدل على أن معنى (الإمرار): هو تفسير النص على ظاهره، حتى نصدّق ابن تيمية وأتباعه في دعواه أن معنى قوله السلف: (أمروها كما جاءت) أي فسِّروها على ظاهرها..!!

وهاتوا لنا نصوص ثمانية من أئمة اللغة بالإضافة إلى أربعة أبيات شعر يدل على أن معنى الوجه يأتي بمعنى الجهة، كما زعم ذلك ابن تيمية في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. أي: جهته، كما زعم.

---

(١) انظر كتاب: دفع شبه التشبيه، لابن الجوزي (ص١٢١).

وهاتوا لنا نصوص ثمانية من أئمة اللغة، بالإضافة إلى أربعة أبيات شعر تدل على أن (ينزل) يأتي في اللغة بمعنى ينزل ولا يخلو منه المكان النازل منه، كما زعم ابن تيمية في نزول الرب حيث قال: ينزل ولا يخلو منه العرش كما زعم.

وهاتوا لنا... على أن معنى كذا كذا وهاتو وهاتوا...

فهل تستطيعون أن تأتوا بما طلبناه لتفسير هذه الكلمات ونحوها؟

فإذا لم تستطيعوا ولن تستطيعوا فسوف تتهاوى كثير من أصول مذهبكم المبنية أصلاً على تفسير تلك الكلمات بما ذكرتم، دون أن تأتوا بنصوص أهل اللغة وشواهد شعرية تشهد لكم.

نعم سوف يبطل تفسير ابن تيمية للنزول بأنه "ينزل ولا يخلو منه العرش" وسيضطر إلى القول بأنه ينزل ويخلو منه العرش، وبالتالي فإن الله يبقى في السماء الدنيا دائماً لأن الثلث الأخير من الليل لا ينقطع عن الأرض وبالتالي يبطل قوله بأن الله على عرشه دائماً.

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة والأصول التي بنى عليها ابن تيمية مذهبه مكتفياً في تفسير هذه الكلمات بنصوص عن أهل اللغة يحرفها تارة وينتقي الشاذ منها تارة أخرى ويغض الطرف عن المعنى المعتمد.

المبحث الثاني: تحريف ابن تيمية لأثر ابن عباس في البخاري للاستدلال على عقيدته المبتدعة (القبورية):

(الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، فأقول: نعم، هذا صحيح للأسف، بل إن ابن تيمية -رحمه الله- يجعله أحد الأعمدة التي أقام عليها مفهوم توحيد الألوهية، والتي أفرزت القول بتكفير الناس، والحكم على المسلمين بالشرك الأكبر أو الأصغر، أو التبديع أو التضليل من أجل مسائل القبور؛ كشدّ الرحال إليها أو الصلاة والدعاء وتلاوة القرآن عندها أو تقبيلها أو التبرك بها أو التوسل بأصحابها ونحو ذلك.

يا ليت الأمر وقف عند ابن تيمية، إذن لقلنا إنه أفضى إلى ما قدم، ولكن ما الحيلة مع أناس جعلوا قوله حكماً عدلاً، وقلّدوه في كل شيء حتى في الأمور التي وهم فيها، هذا عند إحسان ظن خصومه به، والطريف أن أتباعه -

كالألباني مثلاً- ينكرون على الناس تقليد أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، تحت دعوى الاجتهاد والعمل بالدليل والقول الراجح ونبذ التقليد.

ولندخل في الموضوع، إن ابن تيمية حين قسّم التوحيد إلى: توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية، وذهب إلى أن على المرء أن يقرّ بكلا القسمين، ولا يأتي بما ينافيهما أو بما ينقضهما، اعتبر أن مسائل القبور تنقض توحيد الألوهية، وأن من يفعلها فإنه من عبّاد القبور، بناء على المفهوم الجديد للعبادة عنده، واحتج على كل ذلك بعدة أمور منها: أثر ملفّق لابن عباس رضي الله عنه فما هو؟

لنستمع لابن تيمية وهو يسرد هذا الأثر، ثم نرى تعليقه عليه وما فهمه منه، يقول ابن تيمية -محرّفاً-: (واتفق الأئمة على أنه لا يُتمسَّح بقبر النبي ﷺ ولا يقبّل،[1] وهذا كله محافظة على التوحيد، فإن من أصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجد، كما قال طائفة من السلف في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣] قالوا: هؤلاء كانوا قوماً صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا على صورهم تماثيل، ثم طال عليهم الأمد فعبدوها. وقد ذكر هذا المعنى البخاري في صحيحه، عن ابن عباس رضي الله عنه، وذكره محمد بن جرير الطبري وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف).[2]

فمن هذا النص يتبين أثر ابن عباس رضي الله عنه وهو (هؤلاء كانوا قوماً صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا على صورهم تماثيل، ثم طال عليهم الأمد فعبدوه) وقد نسب ابن تيمية معنى هذا الأثر -تحريفاً- إلى البخاري وغيره، واستنبط منه ابن تيمية أن بناء المساجد على القبور شرك، وأنه لا يقبّل قبر النبي ﷺ ولا يتمسح به.

---

(١) والواقع أنهم لم يتفقوا على ذلك، بل أجاز ذلك الإمام أحمد بن حنبل في رواية عنه، وغيره، يقول عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه (العلل ومعرفة الرجال) ناقلاً عن أبيه: سألته عن الرجل يمس منبر النبي ﷺ ويتبرك بمسه، ويقبله، ويفعل بالقبر مثل ذلك أو نحو هذا؛ يريد بذلك التقرب إلى الله جل وعز؟ فقال: لا بأس بذلك. انظر: العلل ومعرفة الرجال (ج٢ ص٤٩٢) (رقم٣٢٤٣) ط. المكتب الإسلامي بيروت-دار الخاني / الرياض سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) الفتاوى الكبرى (٥/٢٩١).

وقد أورد هذا الأثر أتباع ابن تيمية محتفين به، لا يفتؤون يرددونه ويستنبطون منه (الفرائد والفوائد)، مقلدين لشيخهم في ذلك، فأول من أورده ابن القيم[1]، ثم ابن عبد الهادي في (الصارم المنكي)[2]، وابن أبي العز مستنبطاً منه أن هذه الأسماء الخمسة في سورة نوح هي: (تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء، ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب).[3] والشوكاني في كتابه (شرح الصدور بتحريم رفع القبور).[4]، وابن عبد الوهاب في كتابه (التوحيد) تحت عنوان: باب: ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم وهو الغلو في الصالحين.[5]

وقد اهتم ابن عبد الوهاب بهذا الأثر كثيراً لأنه سيحكم به تهمة الكفر على خصومه ممن يخالفوه في مسائل القبور، إذ سيقول لهم: لا فرق بينكم وبين كفار قريش لأن كليكما يعبد الصالحين، ولن يستطيعوا أن يقولوا له: إن المشركين كانوا يعبدون الأصنام، لأن ابن عبد الوهاب سيرد عليهم بالقول: قد دل أثر ابن عباس هذا على أن الأصنام التي كانوا يعبدونها ما كانت إلا تماثيل لقوم صالحين اتخذوهم شفعاء وتوسلوا بهم، تماماً كما تفعلون.

---

(١) انظر: (إغاثة اللهفان لابن القيم (١٨٤/١) ولكن دون أن ينسبه لابن عباس، بل قال ابن القيم: وقال غير واحد من السلف: كان هؤلاء قوماً صالحين في قوم نوح عليه السلام فلما ماتوا عكفوا على قبورهم). ونقله هكذا عن ابن القيم عدد من السلفية منهم الفوزان في (إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد) (٢٦٧/١)، ومحمد الفقيه في كتابه (الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي) (ص: ٢٠٥)، وابن عبد الوهاب في كتاب (التوحيد الذي هو حق الله على العبيد) (ص: ٢٨)، وحفيده سليمان في (تيسير العزيز الحميد) (ص: ٢٦٩)، والراجحي في (مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور) (ص: ٣٠).

(٢) جاء في (الصارم المنكي) في الرد على السبكي (ص: ٢٨٦): بل فتحٌ لباب الشرك وتوسل إليه بأقرب وسيلة، وهل أصل عبادة الأصنام إلا ذلك؟ كما قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣] هؤلاء كانوا قوماً صالحين في قومهم ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم..

(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي - ط/ الرسالة (٢٩)، وللأسف لم يبين د. عبد الله التركي والشيخ شعيب الأرنؤوط إلى أن هذا لفظ ملفق، بل إنهما عزوه إلى البخاري وذكروا طرفه وهو: صارت الأوثان .... ثم بتروه ولم يتموه، موهمين أنه هو عين اللفظ الذي ورد في البخاري. وهذه خيانة علمية واضحة. ثم إني اطلعت على شرح الطحاوية بتحقيق الشيخ أحمد شاكر فلم أجد في متن الشرح أثر ابن عباس، لا بلفظ البخاري ولا باللفظ الملفق فالله أعلم بالحال.

(٤) (ص ٩)، ولكن دون أن ينسبه لابن عباس وإنما قال: وقال قوم من السلف:...كما فعل ابن القيم.

(٥) أورده دون نسبته إلى ابن عباس وإنما لبعض السلف كما فعل ابن القيم سابقا، انظر: كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد (ص: ٢٨)، وتيسير العزيز الحميد (ص٥٤٥).

وقد استدل بهذا الأثر كثير من أتباع ابن عبد الوهاب، وعلى رأسهم ابن قيصر الأفغاني، وشيوخه الذين استنبطوا من الأثر منشأ عبادة القبور حيث قالوا: (عبادة القبور هي أصل شرك العالم، وأن المشركين القبوريين قد ظهروا في عهد نوح عليه السلام بسبب عبادة هؤلاء الأولياء الخمسة، وعكوف القبورية في ذلك العهد على قبورهم، وبذلك وجدت القبورية على الأرض، ثم تطورت القبورية حتى انتشرت في العرب وغيرهم).(١)

والجواب على هذا الأثر من وجوه:

الوجه الأول: إن هذا الأثر الذي ذكرتموه عن ابن عباس وردّدتموه كثيراً، ونسبه ابن تيمية وتابعه ابن أبي العز وابن قيصر الأفغاني إلى صحيح البخاري: لا وجود له بهذا اللفظ الذي سرده ابن تيمية وبعض أتباعه، وإليكم الأثر بإسناده ولفظه من صحيح البخاري: قال البخاري في صحيحه في كتاب التفسير: باب: ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣]؛ حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج وقال عطاء: عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: (صارت الأوثان الّتي كانت في قوم نوحٍ في العرب بعد؛ أمّا ودّ: كانت لكلبٍ بدومة الجندل، وأمّا سواع: كانت لهذيلٍ، وأمّا يغوث: فكانت لمرادٍ، ثمّ لبني غطيفٍ بالجوف عند سبإٍ، وأمّا يعوق: فكانت لهمدان، وأمّا نسر: فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجالٍ صالحين من قوم نوحٍ، فلمّا هلكوا أوحى الشّيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم الّتي كانوا يجلسون أنصاباً وسمّوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعبد، حتّى إذا هلك أولئك وتنسّخ العلم عبدت).(٢)

فهذا هو لفظ البخاري، فأين فيه: (فلما ماتوا عكفوا على قبورهم) كما نقله ابن تيمية وبعض أتباعه؟!

بل هل للقبور ذكر قط في أثر البخاري هذا عن ابن عباس؟!

فيا حسرة على العلم والورع والتقوى ماذا بقي منه؟! فكم أورد المخالفون

(١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/ ٤٠٤)، وانظر: (١/ ١٣٠).

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٨٧٣)، بتحقيق د. مصطفى البغا.

هذا الأثر محرّفاً؛ وكم كفّروا به المسلمين واستحلوا دماءهم؟!

فانظر كيف تستباح الدماء بروايات لا وجود لها أصلاً؟!!

وليس هذا فحسب، بل تراهم ينسبون هذا الأثر إلى البخاري، وكم تكرر هذا الأثر في كتب ابن تيمية، ولكن ليس بلفظ البخاري بل باللفظ الملفق السابق، وتراه تارة ينسبه إلى السلف فيقول: (قال السلف كابن عباس وغيره) [(١)] وتارة يقول: (قال غير واحد من الصحابة والتابعين).[(٢)] ومرة قال بعد أن نسبه لابن عباس رضي الله عنه: (وهذا مشهور في كتب التفسير والحديث وغيرها كالبخاري وغيره).[(٣)] ومرة قال: (وقد ذكر البخاري في صحيحه هذا عن ابن عباس)[(٤)] ومرة قال: (قال طائفة من السلف).[(٥)] ومرة قال: (وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه وبسَّطه وبيَّنه في أول كتابه في قصص الأنبياء وغيرها) [(٦)] إلى غير ذلك من المواضع الكثيرة التي أوردها فيه.[(٧)]

أليس من حق المرء أن يقول: إن هذا كذب وافتراء؟ فضلاً عن أنه تحريف [(٨)] وتدليس حين يجزم ابن تيمية بنسبة الأثر إلى ابن عباس في البخاري بلفظ (فلما ماتوا عكفوا على قبورهم)؟!!، وابن تيمية يعلم قبل غيره أن البخاري لم يروه بهذا اللفظ، فابن تيمية نفسه سرده في إحدى المواضع باللفظ المذكور فعلاً في البخاري[(٩)]؛ فلمَ يكرّر ابن تيمية اللفظ المحرّف ويدع اللفظ الصحيح؟ وما هدف ابن تيمية من ذلك؟

---

(١) الفتاوى الكبرى (٢/٤٣٢).

(٢) الفتاوى الكبرى (٣/ ٣٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١/١٥١).

(٤) مجموع الفتاوى (١/٣٢١).

(٥) مجموع الفتاوى (٣/٣٩٩).

(٦) مجموع الفتاوى (٤/٥١٨)، إنما هو في كتاب التفسير منه باللفظ المذكور أعلاه.

(٧) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٣٥٧)، و(٥/٧٥)، لابن تيمية، ط١/ دار العاصمة الرياض.

(٨) وتهمة التحريف أهون شيء عند ابن تيمية كان يقذف بها خصومه من الأشاعرة والماتريدية، حيث يعتبر أن تأويلهم لآيات الصفات من قبل التحريف، فأوقعه الله في نفس التهمة، لأن الجزاء من جنس العمل، بل هنا التهمة ألصق به إذ تأويل آيات الصفات بمعان لا تأباها اللغة ويعضدها السياق والسباق: من أبعد شيء عن التحريف كما قرره المحققون في موضعه، وأما أن تأتي بأثر مصنوع يخدم أهواءك، ثم تنسبه إلى صحيح البخاري وهو أبعد ما يكون عن صحيحه فهذا هو التحريف والكذب.

(٩) مجموع الفتاوى (١٧/٤٥٥).

إن هدفه هو القول: (وكان العكوف على القبور والتمسح بها وتقبيلها والدعاء عندها وفيها ونحو ذلك؛ هو أصل الشرك وعبادة الأوثان)[1] وبالتالي ليكفّر أو يضلل المسلمين الذين يتمسحون بالقبور أو يسافرون إليها أو يدعون عندها ونحو ذلك، فيكون ابن تيمية ارتكب الكذب ليكفّر المسلمين، وهذه ظلمات بعضها فوق بعض، فنعوذ بالله من الخذلان.

ويا ليت الأمر وقف عند ابن تيمية كما قلنا سابقاً، بل ترى بعض أتباعه قلدوه في هذا التدليس والكذب، فهذا ابن أبي العز الحنفي يقول: (وقد ثبت في صحيح البخاري، وكتب التفسير، وقصص الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من السلف).[2] وابن أبي العز مقلد لابن تيمية في هذا العزو كما سبق.

وترى ابن قيصر الأفغاني ينقل هذا عن ابن أبي العز دون أن يبيّن أن هذا كذب على البخاري؛ بل إن الأفغاني ذكر في حاشية كتابه تعليقاً على عَزوِ ابن أبي العز للبخاري رقم الجزء والصفحة في صحيح البخاري، وأحال أيضاً إلى شرّاح البخاري كفتح الباري وغيره.[3]

وهذا كله كذب يستحله الأفغاني كما استحله شيوخه ليرمي المسلمين بالشرك، ويعزو إلى البخاري ما ليس فيه ولا في غيره أصلاً، وإنما هو لفظ اخترعه شيخه ليروّج بدعته على الناس في تقسيم التوحيد، وما بنى عليه من الشرك في مسائل القبور. فانظر كيف اتخذ أتباع ابن تيمية ابن تيمية ربّاً، أحل له الحرام كالكذب، وحرّم عليه الحلال كالتوسل الذي جاء في حديث الأعمى!!

وتعالوا إلى الألباني الذي يرمي الأمة وكبار الحفاظ بالتقليد الأعمى؛ فلقد خرّج الأحاديث التي أوردها ابن أبي العز في شرحه للطحاوية، فماذا قال عن أثر

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/٧٩).

(٢) شرح الطحاوية ط/ الرسالة (٢٩).

(٣) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/١٣١).

ابن عباس باللفظ المحرّف؟ هل نبّه إلى أن هذا اللفظ لا وجود له، وأن من عزاه إلى البخاري فقد أخطأ؟!!

لنستمع ماذا قال الألباني تعليقاً على أثر ابن عباس ﷺ الذي افتراه ابن تيمية: "صحيح وهو موقوف بحكم المرفوع" (١)

هكذا قال الألباني فتأمل!!! أعاذنا الله وإياك من الهوى إن الألباني يقيم الدنيا ولا يقعدها إذا استدل أحد من العلماء بحديث ضعيف، ولكن الألباني يرتكب هنا ما هو أشد، إذ هو يجعل الموضوع صحيحاً؟ فتأمل وسل الله الرشاد!!

فإن قيل: ربما قصد الألباني وابن تيمية وغيره أن الأثر أصله في البخاري، ويكون اللفظ الذي أورده ابن تيمية مروي بالمعنى عند غير البخاري، كما صرح بذلك في أحد المواضع، والرواية بالمعنى جائزة

قلنا: هذا غير صحيح، لوجوه؛ الأول: أن ابن تيمية جزم في مواضع كثيرة أن البخاري أخرج الأثر بلفظ (فلما ماتوا عكفوا على قبورهم) كما سبق؛ وكونه صرّح في موضع أن البخاري رواه بالمعنى، فهذا لا ينفعه بل يؤكد أنه هو نفسه يعلم بأنه ليس في البخاري باللفظ الملفق، فلم نسبه في سائر المواضع إلى البخاري جزماً؟!!

الثاني: أن اللفظ الملفق الذي أورده ابن تيمية لا وجود له في البخاري ولا في غيره. فإني قد بحثت عبر الحاسوب -في البرامج التي هي من صنع السلفية أنفسهم- في آلاف كتب التفسير والحديث والتاريخ واللغة والفقه وغير ذلك، فلم أجد هذا اللفظ إلا في كتب ابن تيمية وفي كتب أتباعه من بعده، فكل من ذكره بعده فقد أخذه منه تقليداً؛ كابن كثير وابن القيم وابن أبي العز وابن عبد الوهاب والشوكاني والأفغاني سواء نسبه لابن عباس أو لبعض السلف.

الثالث: أن الرواية بالمعنى جائزة في العصور الأولى قبل التدوين، ولكن بعد التدوين يجب نقل الأحاديث من الكتب المسندة بلفظها (٢)، بل إن (ابن الصلاح)

---

(١) تخريج الألباني لشرح الطحاوية (ص٢٠)، دار الفكر العربي بالقاهرة.

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٢٨).

ذكر أن النقل من الكتب لا يجوز أن يكون بالمعنى، ولا يجري الخلاف الواقع في رواية الأحاديث بالمعنى، وفي ذلك يقول: (ثم إن هذا الخلاف لا نراه جارياً - ولا أجراه الناس فيما نعلم- فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره).[1]

الرابع: إن الرواية بالمعنى يشترط فيها العلم بمعاني الألفاظ ومقاصدها لئلا يحيل المعنى، وإلا فلا تجوز الرواية بالمعنى اتفاقاً[2]، وهذا الشرط غير متحقق هنا، إذ رواية البخاري لا ذكر فيها للقبور أصلاً، بل هي مقحمة في الرواية المحرفة والملفقة إقحاماً؛ فأي رواية بالمعنى هذه التي تقحم ألفاظاً في الحديث تقلبه رأساً على عقب، ولا سيما ونحن في مقام الحجاج والمناظرة في أخطر المسائل التي رتب عليها ابن تيمية وأتباعه التكفير وسفك للدماء؟

والخلاصة: إن أثر ابن عباس باللفظ الذي أورده ابن تيمية وأتباعه لا وجود له في البخاري ولا في غيره، وللأسف ما زال كثير من السلفية حتى وقتنا هذا - ونحن في ثورة المعلومات- ينقلون هذا الأثر المخترع وينسبونه إلى البخاري مقلدين ابن تيمية في ذلك، وينشرونه على الشبكة العالمية، نعم، ولا نعذر من السلفية من أتباع ابن تيمية كأبن القيم وابن عبد الوهاب وآخرون سبق ذكرهم في الحاشية؛ حين ذكروا أثر ابن عباس المحرّف الملفّق ولم ينسبوه إلى البخاري كما فعل ابن تيمية، وإنما نسبوه لبعض السلف، بعد أن عرفوا أن هذا الأثر لا وجود له في صحيح البخاري باللفظ المخترع؛ فإن هذا شر من الأول فإذا قلنا إن ابن تيمية لعله نسي لا نستطيع قول ذلك لأتباعه الذين تبين لهم الكذب فنحوا فيه طريقة تكذيب جديدة.[3]

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٤)، بتحقيق أستاذنا د. العتر.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٣).

(٣) هذا المبحث من موقع د. وليد الزير الالكتروني مع تصرف كثير فيه.

المبحث الثالث: تحريف السلفية لفهم حديث ابن مسعود ﷺ في النهي عن الذكر الجماعي:

هذا الأثر كثيراً ما يردده السلفية، ويبدّعون به الناس لاجتماعهم على الذكر الجماعي أو الجهر به أو المقترن بهيئة أو عدد ما، محتجين بما ورد فيه أن ابن مسعود ﷺ قد أنكر ذلك على بعض الناس في عصره.

والواقع أن الأثر لا حجة فيه، إذ فيه كلام في صحته وفي دلالته، ثم على التسليم بصحته وبدلالته فهو أثر موقوف لا يعارض المرفوع الذي أجاز ذلك، وإليك التفصيل:

روى الدارمي في مسنده (سننه) عن الحكم بن المبارك، أنبأنا عمرو بن يحيى، قال: سمعت أبي يحدث عن أبيه أن ابن مسعود ﷺ أنكر على قوم تحلقوا في مسجد جلوساً (وفي أيديهم حصى، فيقول: كبروا مئة، فيكبرون مئة، فيقول: هللوا مئة فيهللون مئة، ويقول: سبحوا مئة، فيسبحوا مئة) فقال لهم ابن مسعود ﷺ: (ما هذا الذي أراكم؟ عدّوا سيئاتكم، ويحكم يا أمة محمد، ما أسرع هلكتكم، أو مفتتحوا باب ضلالة؟!) قالوا: ما أردنا إلا الخير! قال: (وكم من مريد للخير لن يصيبه، إن رسول الله ﷺ حدثنا أن قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، وايم الله لا أدري لعل أكثرهم منكم). ثم تولى عنهم، قال عمرو بن سلمة: رأينا عامّة أولئك الخلق يطاعنوننا يوم النهروان مع الخوارج.(1)

ووجه الدلالة عند السلفية -حسب زعمهم- منه: ما قالوه من أنه على الرغم من أن الذكر والاجتماع له أمر مندوب ولا يخفى على ابن مسعود ﷺ، إلا أنه لما رأى هؤلاء أحدثوا هيئة للذكر وطريقة يتعبدون بها، ولم يكن ذلك معهوداً في عهده ﷺ أنكر عليهم.(2)

والجواب: لا نسلم أنه أنكر عليهم هيئة الذكر؟ ولا نسلم أصلاً أن للذكر هيئة متبعة لا يجوز الخروج عنها، بل إن الحث على الذكر جاء مطلقاً فيبقى

---

(1) رواه الدارمي في سننه (٢٨٦/١): كتاب العلم، باب في كراهية أخذ الرأي، (برقم ٢١٥). ولهذا الأثر طرق أخرى، انظر: مصنف عبد الرزاق: (٢٢١/٣ - ٢٢٢). زوائد الزهد لعبد الله بن أحمد ابن حنبل: (ص ٤٢٨- ٤٢٩). المعجم الكبير للطبراني: (٩/ ١٢٥. ١٢٧) البدع والنهي عنها لابن وضاح: (رقم ٢٧). الحوادث والبدع للطرطوشي: (ص ٢٨٩ - ٢٩٠).

(2) حقيقة البدعة وأحكامها للغامدي (٣٩٧/١).

على إطلاقه؛ ومن حصره بهيئة دون أخرى فهو المبتدع كما سبق بيانه؛ وإنما إنكار ابن مسعود -إن صحت هذه الحادثة- [(١)] فهو لما بلغ ابن مسعود ﷺ أن هؤلاء المجتمعين من الجفاة؛ الذين يحرصون على كثير من النوافل ويضيعون بعض الأسس والمهمات، ويرون أنهم على فضل وخير لا يبلغه أصحاب رسول الله ﷺ، ولذا نراه يقول لبعضهم في بعض الروايات: (أوأنكم لأهدى من أصحاب محمد ﷺ!!)

ثم قال: (إن رسول الله ﷺ حدثنا أن قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، وايم الله لا أدري لعل أكثرهم منكم). ولقد صدقت فراسة عبد الله بن مسعود ﷺ، فقد قال الراوي: (رأينا عامة أولئك الحلق يطاعنوننا يوم النهروان مع الخوارج).

فالحاصل أن إنكار ابن مسعود ﷺ على هؤلاء إنما كان لما رأى عليهم من أمارات الغلو، ولما تفرّس فيهم أنهم من الخوارج الذين حذّر منهم رسول الله، ولا يصح أن يكون إنكار ابن مسعود لفعلهم، لأن فعلهم هذا لم يتجاوزا فيه المشروع، فاجتماعهم على ذكر الله وتسبيحهم وتهليلهم مئة مرة، وعدّهم لذلك بالحصى، كله مشروع جاءت الأحاديث به[(٢)]، فلئن صح أن ابن مسعود ﷺ

---

(١) فقد طعن في صحة الأثر عدد من العلماء منهم ابن حجر الهيتمي والمناوي والألوسي ولوّح إليه السيوطي؛ وذلك لأن في سنده عدة رجال متكلم فيهم: فالحكم بن المبارك، وهو وإن وثقه بعضهم إلا أن ابن عدي قال عنه: يسرق الحديث كما في التهذيب للحافظ ابن حجر، وقال عنه الحافظ في التقريب: صدوق ربما وهم. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر (ص٢٦٤)، تهذيب التهذيب (٢/٣٧٦)، ط/دار الفكر؛ ولكن قيل: تابعه عليّ بن الحسن بن سليمان، وهو أبو الشعثاء الحضرميّ، وهو ثقة .خرّجه أسلم بن سهل الواسطي المعروف ببحشل في (تاريخ واسط ص/١٩٨ - ١٩٩) وأما عمرو بن يحيى هذا، فهو ابن عمرو بن سلمة بن الحارث الهمدانيّ ترجمه أبو عبد اللّه البخاريّ في (التاريخ الكبير ٦/٣٨٢)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٦ /٢٩٦)، ولم يحكيا فيه جرحاً ولا تعديلاً، واختلف فيه قول يحيى بن معين على ما يأتي :فقال مرة ثقة، ومرة ليس بمرضي، ومرة: ليس بشيء ولكن هذا القول الأخير لم يثبت عن ابن معين؛ انظر: ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٦/٢٩٦)، وأبو أحمد بن عديٍّ في (الكامل٦ /٢١٥). وتكلم فيه غير ابن معين، قال ابن خراش - وهو متعنت: ليس بمرضي، وقال ابن عدي (٦ /٢١٥): (ليس له كثير رواية، ولم يحضرني له شيء فأذكره .وذكره ابن حبّان في (الثقات) (٨/٤٨٠) وأبوه يحيى بن عمرو . ترجمه البخاريّ (٨/٢٩٢)، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً. لكن الراوي عنه شعبة والثوريّ، ثم عاصم الأحول وهذا مما يرفع الجهالة عنه .وأبوه عمرو بن سلمة الهمدانيّ، وثقه ابن حبان، وابن سعد، وفيهما تساهل في التوثيق. مترجم في (تهذيب الكمال ٢٢/٤٩ - ٥٠).. هذا تحرير القول في إسناده كما حرره بعض السلفية في ملتقى أهل الحديث، بتصرف.

(٢) أما الاجتماع على ذكر الله من تكبير وتهليل وتسبيح، فروى البخاري بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: **((إن لله تعالى ملائكة يطوفون في الطرق، يلتمسون أهل الذكر، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله عز وجل تنادوا هلموا إلى حاجتكم، فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا ... فيقول الله تعالى: فأشهدكم أني قد غفرت لهم))**، وأما الجهر

أنكر عليهم الذكر أو الاجتماع له أو الجهر به أو إحصاء التسبيح ونحوه، فإن الأحاديث الثابتة في جواز ذلك والندب إليه مقدمة على قول ابن مسعود ﷺ، وهذا على أصل الألباني أظهر، لأنه طالما ردد لنا في كتبه مقولة الشافعي: (أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله ﷺ؛ لم يحلّ له أن يدعها لقول أحد) [1]، فقد صحت الأحاديث في الاجتماع على الذكر وإحصائه والجهر به فلم تركها الألباني لقول ابن مسعود ﷺ؟!!!!

وإليك طائفة كلام أهل العلم في هذا الأثر؛ قال السيوطي -رحمه الله-: [2]

(فإن قلت: فقد نقل عن ابن مسعود ﷺ أنه رأى قوماً يهلّلون برفع الصوت في المسجد فقال ما أراكم إلا مبتدعين حتى أخرجهم من المسجد).

قلت: -أي: السيوطي-: هذا الأثر عن ابن مسعود يحتاج إلى بيان سنده، ومن أخرجه من الأئمة الحفاظ في كتبهم، وعلى تقدير ثبوته فهو معارض بالأحاديث الكثيرة الثابتة المتقدمة، وهي مقدمة عليه عند التعارض، ثم رأيت ما يقتضي إنكار ذلك عن ابن مسعود ﷺ، قال الإمام أحمد بن حنبل في كتاب الزهد: (حدثنا حسين ابن محمد حدثنا المسعودي عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال هؤلاء الذين يزعمون أن عبد الله كان ينهى عن الذكر ما جالست عبد الله -يعني: ابن مسعود- مجلساً قط إلا ذكر الله فيه).

به: فقد روى البخاري في صحيحه (٨٠٥) عن ابن عباس: (أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبي ﷺ). وأما عدد المئة: فعن فأخرج مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: ((**من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مئة مرة كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مئة حسنة، ... ومن قال سبحان الله وبحمده في يوم مئة مرة حُطت خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر**)). ومن الممكن أن يقاس العدد في التكبير على ما ثبت من العدد في التهليل والتسبيح. وأما العد بالحصى: فقد روى الترمذي وحسنه (٣٥٦٨) عن سعد بن أبي وقاص ﷺ أنه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة وفي يدها نوى أو حصى تسبح به، فقال لها: ((**ألا أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا؟**)) ... الحديث، وأخرجه أبو داود (برقم ١٥٠٠)، والحاكم في المستدرك (٥٤٧/١ - ٥٤٨) وصححه ووافقه الذهبي، صحيح ابن حبان (١١٨/٣)، وحسنه الحافظ ابن حجر كما في شرح الأذكار لابن علان (٢٤٥/١)، وفضلاً عن ذلك فإن للحديث بعض الشواهد والمتابعات؛ ومع ذلك كله ضعفه الألباني: في سلسلته الضعيفة (١١٤/١)، وقد رد عليه الشيخ محمود سعيد ممدوح في كتابه: وصول التهاني بإثبات سنية السبحة والرد على الألباني (ص١٨).

(١) أصل صفة صلاة النبي، للألباني (ص ٢٨).

(٢) الحاوي للفتاوي (٣٧٩/١).

ومثل ذلك قال الإمام ابن حجر الهيتمي،[1] والإمام المحدث المناوي،[2] والعلامة الآلوسي.[3]

(وما ذكر في الواقعات عن ابن مسعود رضي الله عنه من أنه رأى قوماً يهللون برفع الصوت في المسجد فقال: "ما أراكم إلا مبتدعين حتى أخرجهم من المسجد" لا يصح عند الحفاظ من الأئمة المحدثين، وعلى فرض صحته فهو معارض بما يدل على ثبوت الجهر منه صلى الله عليه وسلم مما رواه غير واحد من الحفاظ، أو محمول على الجهر البالغ).

المبحث الرابع: تحريف ابن عبد الوهاب لتفسير قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ٤ - ٥]:

قلت: من أقبح ما كتبه ابن عبد الوهاب شيخ الوهابية وشذ فيه عن جمهور المفسرين؛ هو تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾: فقال: أي طهر أعمالك من الشرك، ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝٥﴾: الرجز الأصنام، وهجرها تركها وأهلها و البراءة منها وأهلها" انتهى كلامه.

قلت: فالنبي صلى الله عليه وسلم عنده ابتداء أمره بل حتى بعد ما نزل عليه الوحي؛ كان مشركاً يعبد الأصنام، فأمره أن يتركهم ويبتعد عنهم في بدية الوحي!!! فتأمل واستغفر الله تعالى..

أما ما قاله المفسرون في هذه الآية؛ فإنهم جميعاً كما هو مذهب أهل السنة والجماعة يعتقدون بوجوب عصمة الأنبياء من الشرك والكبائر والصغائر قبل وبعد الوحي، لذلك منهم صاحب التحرير والتنوير الذي فسرها (بتصرف): أي "لا تترك تطهير ثيابك" ومناسبة التطهير للثياب أمر الله تعالى بالصلاة ومنها أخذ الفقهاء وجوب طهارة الثوب في الصلاة. أو "الطهارة المعنوية" أي: التزكية بالأخلاق الفاضلة. أما الرجز فإنه في اللغة يطلق على عدة معان منها: العذاب

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/١٧٧).

(٢) فيض القدير (١/٤٥٧).

(٣) روح المعاني (٦/١٦٣).

والنجاسة والمعصية والوثن، فقال العلماء لا تحمل على الوثن لعصمة النبي ﷺ عن الكفر، ولكن في حال نسب الأمر إليه فيحمل على أن المراد بالخطاب أمته.

مطلب: أحد كبار السلفين اليوم يعتذر عن المشركين في سبهم لله تعالى ويحرف تفسير الآية: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام: ١٠٨]:

بيّن اللّه تعالى سب المشركين للّه تعالى، لكن هذا لم يروق للسلفيين اليوم، لكون ذلك يطعن في عقيدتهم بتقسيم التوحيد، والتي تقول: إن المشركين كانوا يوحدون اللّه ويعظمونه، فتدخل أحد كبار السلفيين اليوم ليحل الإشكال لو على حساب تحريف تفسير الآية ودلالتها القطعية، حيث ذكر السلفي ابن قيصر الأفغاني اعتذارين عنهم: الأول: أن المشركين أرادوا سب النبي ﷺ، والثاني أنه حملهم على ذلك الغضب.[1]

قلت: وتأمل اعتذار الأفغاني عن المشركين بأنهم كانوا يريدون سبّ النبي ﷺ، وكأنّ سبّ النبي ﷺ ليس كفراً بواحاً بالألوهية والربوبية!

وانظر كيف أوّل الآية بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه محله بينما يكفرون أو يضللون من يؤول قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] بـ(جاء أمره) أو (ثوابه) كما ورد عن السلف، مع أن آية الفجر أولى بالتأويل من آية السب!! نعم هذا شأن السلفية كما سيأتي تحريف الكلم عن موضعه.

وانظر كيف أن سب المشركين للّه ورسوله غضباً لأصنامهم صار عند الأفغاني وشيوخه من السلفية عذراً للمشركين؟! وأما من يسب ابن تيمية عند السلفية فقد حكم على نفسه بالكفر!! وليس له عند السلفية عذر قط...!!!

فتأمل كيف هان على هؤلاء من يسب اللّه تعالى، وعظم عندهم صنيع من يسب ابن تيمية!!

(١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/٢٦١).

ولكن من لا يلتزم بقول ابن تيمية في اجتهاداته فيستغيث برسول الله ﷺ مثلاً -فضلاً عن أن يسب ابن تيمية- فهو عندهم مشرك وكافر ومرتد حلال الدم، أي: أن سبّ الله ورسوله عند هؤلاء أقل خطراً على التوحيد من سبّ ابن تيمية أو الاستغاثة برسول الله ﷺ!

وللاختصار أكتفي بهذه الشواهد، وغيرها مئات في كتبهم ذكرت العشرات منها في عرض الكتاب فراجعها.

الفصل الثاني: تحريف السلفية لنصوص وكتب العلماء والاجتزاء منه.

المبحث الأول: تحريفهم لكتب والأشاعرة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: بيان تحريف السلفية لعقيدة الأشاعرة بادعائهم أنهم لا يعرفون معنى (لا إله إلا الله)؟!!!

بعد أن أنكر ابن تيمية على المتكلمين اقتصارهم على توحيد الربوبية وأنهم خلطوا بينه وبين توحيد الألوهية، راح يبيّن المضار التي لحقت بالمتكلمين من جراء ذلك؛ فذكر أن أول هذه المضار هي أن المتكلمين -ولا سيما الأشاعرة والماتريدية- أخطؤوا وضلوا في تفسير كلمة التوحيد وهي (لا إله إلا الله)، حيث فسروا الإله فيها بالرب الخالق، ففهموا أن معناها: (لا خالق إلا الله)، ولم يفسروا (الإله) بالمعبود الحق، ولا فهموا أن معناها هو (لا معبود بحق إلا الله).[1]

وتابع السلفية المعاصرين ابن تيمية على هذا الإنكار على عادتهم بالانتصار لابن تيمية دون بيان أو دراسة أو تحقق، إنما هو الهوى فحسب، رغم تيسير وتسهيل آلات البحث اليوم بحيث يمكنك أن تتحقق من أية مسألة بعشرة دقائق على البرامج الالكترونية والشبكة العنكبوتية.

ومن الذين نهجوا نهج ابن تيمية دون تدقيق وتمحيص (د. سفر الحوالي في كتابه: منهج الأشاعرة في العقيدة)[2]، فرد عليه عدد من الباحثين منهم (د. عمر كامل في كتابه: كفى تفريقاً للأمة باسم السلف)، فجاء أحد السلفية وهو (الموجان) فرد على (د. عمر)، فقال الموجان في هذه النقطة بالذات: (بدأ الدكتور عمر تعليقه على هذا الجزء بالتعجب كيف يجزم (د. سفر الحوالي) بأن الأشاعرة يجهلون معنى التوحيد ومعنى: لا إله إلا الله محمد رسول الله. ونحن نقول: يا دكتور عمر نعم يجهلون معناها الذي أرسل به نبينا محمد ﷺ).[3]

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢٢٦/١)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة ص (٩٧٣).

(٢) منهج الأشاعرة في العقيدة، فقرة (٢٨)، د. سفر الحوالي.

(٣) الرد الشامل على عمر كامل (ص١٠١)، عبد الله الموجان.

لا، بل اتهمهم السلفي الوهابي (الموجان) بأنهم حرفوا معنى كلمة التوحيد، ثم ينتهي إلى القول: (ألست معي الآن أن الأشاعرة لم يعرفوا معنى لا إله إلا الله فعلاً).

إذن نحن أمام ادعائين:

الأول: أن الأشاعرة ومن معهم جهلوا أن الإله بمعنى المعبود، وبالتالي جهلوا أن معنى لا إله إلا الله هو لا معبود بحق إلا الله.

الثاني: أن تفسير الإله بالخالق خطأ وضلال، وبالتالي يكون تفسير الأشاعرة لكلمة التوحيد (لا إله إلا الله) أي: لا خالق إلا الله، هو تفسير باطل، بل هذا التفسير ضلال يؤدي إلى الشرك في توحيد الألوهية.

وإليك الجواب عن هذين الإدعاءين فيما يلي:

أولاً: الجواب عن الادعاء الأول، وهو أن الأشاعرة فسروا كلمة التوحيد وهي (لا إله إلا الله) بأن معناها: لا خالق إلا الله، وجهلوا أن معنى كلمة التوحيد وهي (لا إله إلا الله) أي: لا معبود بحق إلا الله.

فأقول: إن هذا الكلام إنما هو ادعاء فارغ ينادي على صاحبه إما بالجهل السحيق وإما بالهوى البشع الذي اتّخذ إلهاً من دون الله، فالأشاعرة نصوا على أن الإله هنا هو المعبود، وقالوا: إن كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) تعني: لا معبود بحق إلا الله، وهذا نص عليه رؤوس الأشاعرة كالباقلاني والرازي والسنوسي وغيرهم ممن لا يحصى كثرة، وهذه بعض نصوصهم، فنبدأ بكبيرهم وهو القاضي أبو بكر الباقلاني إذ يقول:

(والتوحيد له: هو الإقرار بأنه ثابت موجود، وإله واحد فرد معبود، ليس كمثله شيء).[1]

ويقول أيضاً: (ويجب أن يعلم أن صانع العالم جلت قدرته واحد أحد، ومعنى ذلك أنه ليس معه إله سواه، ولا من يستحق العبادة إلا إياه).[2]

---

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (ص ٢٣)، للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق العلامة محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١٩٩٣/٣م.

(٢) الإنصاف للباقلاني (ص٣٣).

وقال الإمام فخر الدين الرازي: (كذلك قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] يدل على أنه لا معبود إلا الله، ومتى كان الأمر كذلك ثبت أنه لا إله إلا الله، فقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥] يدل على التوحيد المحض.... كل من اتخذ لله شريكاً فإنه لا بد وأن يكون مقدماً على عبادة ذلك الشريك من بعض الوجوه، إما طلباً لنفعه، أو هرباً من ضرره، وأما الذين أصروا على التوحيد، وأبطلوا القول بالشركاء والأضداد، ولم يعبدوا إلا الله ولم يلتفتوا إلى غير الله، فكان رجاؤهم من الله، وخوفهم من الله، ورغبتهم في الله، ورهبتهم من الله، فلا جرم لم يعبدوا إلا الله، ولم يستعينوا إلا بالله). (١)

وأطال الرازي في البراهين العقلية على أن الله المستحق للعبادة دون غيره، وما أدراك ما براهين الرازي؟!

وقال السنوسي رحمه الله: (وحقيقة الإله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة..).

والمعنى على هذا لا مستحق للعبودية له موجوداً -أو في الوجود- إلا الفرد الذي هو خالق العالم جلّ وعلا، لأنه لا يستحق أن يعبد -أي يذل له كل شيء- إلا من كان مستغنياً عن كل ما سواه، ومفتقراً إليه كل ما عداه).(٢)

وقال البيجوري -رحمه الله-: (ومعنى الإله: المعبود بحق... وإذا كان معنى الإله ما ذكر كان معنى: لا إله إلا الله لا معبود بحق إلا الله).(٣)

وهذه النصوص غيض من فيض، فهل يقال بعد هذا: إن الأشاعرة جهلت معنى الإله؟! ليت شعري إذا كان هؤلاء الجبال الأعلام الذين هم أرباب اللغة والتفسير والعقيدة والفقه والحديث والأصول، والذين نعجز عن إحصاء كتبهم، فضلاً عن قراءتها، فضلاً عن الخوض فيها، إذا كان هؤلاء جهلوا كلمة التوحيد فمن الذي يعلمها إذن؟! أهو ابن باز أم الفوزان أم زعيمهم ابن عبد الوهاب أم ابن لادن أم الظواهري؟!! هل هؤلاء خوارج العصر هم القادة والمشرعون والمجتهدون لهذه

---

(١) مفاتيح الغيب: (١/ ٢٤٤، ٢٤٥).

(٢) شرح أم البراهين للسنوسي: (ص ٢٠٦ - ٢٠٧)، المطبوع مع حاشية الدسوقي .

(٣) حاشية البيجوري على متن السنوسية: (ص ٤٢) .

الأمة؟! نعم هذا زمن رفع فيه العلم، أو كاد.

قاتل الله الجهل والتقليد الأعمى ماذا يفعل بصاحبه، ألأنّ ابن تيمية اتهم الأشاعرة بذلك؟! فهذا كاف في إلصاق التهمة بهم، وكاف لتقليده في ذلك؟ أهكذا تجعلونه حكماً على الأمة؟!

وياليت هؤلاء الذين يتهمون علماء الأمة بالجهل يعلمون أن هؤلاء العلماء ألفوا في شرح كلمة التوحيد تآليف مفردة، وهي كثيرة جداً[1]، وفيها من الأبحاث والمسائل والدقائق والفوائد ما ينبو عن فهم هؤلاء، بل يحتاج من يقرأها أن يمكث سنين ليدرس علوم الآلة كالنحو والصرف والبلاغة واللغة والأصول والمنطق، لكي يستطيع أن يفهم شيئاً مما كتبه أولئك الجبال الراسخة في العلم.

بل لو أن هؤلاء الذين يتهمون الأشاعرة بالجهل تناولوا تفسير الرازي وقرأوا ما كتبه حول (لا إله إلا الله) في مجلده الأول: إذن لبُهت، وتوارى عن الوجوه لما يرى فيه من شرح لهذه الكلمة بعبارة الإمام الرازي المشرقة كما سبقت الإشارة إليه.

إن الادعاء بأن أولئك الأعلام النحارير لم يعلموا معنى كلمة التوحيد، ليس طعناً في الأشاعرة، ولا في علماء الأمة فحسب، بل هو طعن في النبي ﷺ نفسه، إذ كيف يلقن ﷺ أمته كلمة هي من التشابه والتعقيد بحيث يعجز كبار العلماء عن معرفة معناها؟!).

ثم إذا كان ولا بد من هذه الكلمة المعقدة المتشابهة التي يعجز العلماء عن فكها وتفسيرها، فهلا أمر الله نبيّه أن يوضح لهم معناها؟ ألا يعلم الله أن معظم علماء الأمة -فضلاً عن عوامهم- سوف يعجزون عن تفسيرها؟! وأنهم إن فسّروها فسوف يخطؤون في تفسيرها، وهذا سوف يسبب لهم الوقوع في الشرك؟! فلماذا

---

(١) فمنها: التجريد في كلمة التوحيد، كشف الظنون (٤٨٤/١)، أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة للشيخ محيي الدين: محمد بن سليمان الكافيجي. ومنها رسالة في: كلمتي الشهادة لنور الدين أبي البركات الشيخ: عبد الرحمن بن أحمد الجامي. ومنها شرح : كلمتي الشهادة لمحيي الدين بن يوسف الآيديني. كشف الظنون (١٠٤٣/٢).

لم يفسّرها النبي ﷺ؟! ولماذا ترك تفسيرها حتى يمضي بضعة قرون ويأتي ابن تيمية ومن بعده ابن عبد الوهاب وأتباعه ليفسروها للأمة؟

بل إن ابن عبد الوهاب أقرّ أنه كان لا يعرف معنى كلمة التوحيد، وأن علماء عصره بمن فيهم مشايخه من الحنابلة فضلاً عن غيرهم لا يعلمونها لذلك كفّرهم وأسلم من جديد حين علم معناها كما زعم، فقد قال:

(أنا أخبركم عن نفسي.. وأنا ذلك الوقت لا أعرف معنى: لا إله إلا الله، ولا أعرف دين الإسلام قبل هذا الخير الذي من الله به، وكذلك مشايخي ما منهم رجل عرف ذلك، فمن زعم من علماء العارض أنه عرف معنى (لا إله إلا الله) أو عرف معنى الإسلام قبل هذا الوقت، أو زعم أن مشايخه أو أحداً عرف ذلك، فقد كذب وافترى ولبس على الناس ومدح نفسه).[1]

وأرسل ابن عبد الوهاب إلى قاضي الرياض الشيخ سليمان بن سحيم الحنبلي وفقيه الرياض قائلاً له: (... أنت وأبوك لا تفهمون شهادة لا إله إلا الله، ونكشف لك هذا لعلك تتوب إلى الله وتدخل في دين الإسلام إن هداك الله... ولكن أنت رجل جاهل مشرك مبغض لدين الله، وتلبّس على الجهال الذين يكرهون دين الإسلام ويحبون الشرك ودين آبائهم).

وكتب إلى قاضي الدرعية (الشيخ عبد الله بن عيسى) وأنّبه: (لو يعرف الناس الأمر على وجهه لأفتيت بحل دم ابن سحيم قاضي الرياض وأمثاله وقتلهم كما أجمع على ذلك أهل العلم كلهم...).

المطلب الثاني: بيان اتهام السلفية للأشاعرة أنهم لم يذكروا الشرك في كتبهم!

هكذا ادعى ابن تيمية وأتباعه السلفية اليوم ومنهم (د. سفر الحوالي) حيث قال في كتابه (منهج الأشاعرة):

(أما التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذكر له في كتب عقيدتهم إطلاقاً، ولا أدري أين يضعونه؟ أفي كتب الفروع؟ فليس

---

(١) تاريخ نجد لحسين بن غنام (٢/ ١٣٧ - ١٣٨).

فيها، أم يتركونه بالمرة؟ فهذا الذي أجزم به).

وقال السلفي والوهابي (د. عبد الرحمن المحمود) في كتابه (موقف ابن تيمية من الأشاعرة):[1]

(وهذا المنهج الخطير الذي سلكه الأشاعرة أثر في كتاباتهم العقدية، فقلما تجد لعالم من علمائهم كتاباً أو رسالة في بيان توحيد العبادة، وأنواع العبادة التي لا يجوز صرفها إلا لله، أو في بيان الشرك وأنواعه، أو حكم السفر لزيارة القبور والدعاء والنذر لها، بل على العكس من ذلك تجد الكثير منهم يميل إلى مثل هذه الشركيات أو ما هو من وسائله).

قلت: نعم لم يذكر كل علماء الأمة قبل ابن تيمية وعلى مدى سبعة قرون الشرك في كتبهم، لا لأنه لا وجود له إلا في مخيلة مرضى القلوب والنفوس (السلفية)، الذين يفسرونه تفسيراً خاصاً به ابتدعوه حين قسم لهم ابن تيمية التوحيد إلى قسمين كما سبق بيانه، فالسلف جميعاً لا يرون بأساً بزيارة قبور الصالحين والتبرك به والتوسل بأهلها، بل يعدون ذلك من علامة صحة الاعتقاد ومن المندوب، لا كأبن تيمية الذي يعده شركاً وكفراً، فكيف يذكرون هذه المسائل في كتبهم وهي أصلاً -مسالة زيارة القبور والتوسل بها- مسائل فقهية ليست عقدية، وقد ذكروها في كتب الفقه يعني في محلها.

وسوف أترك تفنيد كلام سفر الحوالي إلى (د. صلاح الدين الإدلبي) في كتابه (عقائد الأشاعرة) حيث قال مخاطباً د. سفر الحوالي:

(أنت لم تطلع على كتبهم كلها، فما كان ينبغي لك أن تجزم بالنفي، واعلم أن الحالف والجازم يحلف ويجزم في حالة الإثبات على ما يعلمه ثابتاً، ويحلف ويجزم في حالة النفي على نفي علمه بالشيء، ولا يحلف ولا يجزم في هذه الحالة على البت والقطع، فإذا كنت لا تدري هل ذكروا هذه المسألة أو لا؟ أو لا تدري أين يضعونها؟ فقل: "هذا الذي وقفت عليه من كتبهم"، أو "هذا الذي أظنه"، ولا تقل: "هذا الذي أجزم به".

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ٩٧٧).

إن الأشاعرة مقرّون بأنه لا خالق ولا رازق ولا معطي ولا مانع إلا اللّه، وبأنه لا يستحق العبادة إلا اللّه، ومن عجائب التسرع وسوء الفهم أن ينسب هذا الباحث المسكين إليهم القول بالشطر الأول دون الثاني، لأنه لم يجد أنهم يذكرون انفراد اللّه تبارك وتعالى باستحقاق العبادة، لا في كتب العقيدة ولا في كتب الفروع، والأشاعرة يؤصلون أصول العقائد الإسلامية في كتب العقيدة، ويردون على أصناف الكفار الذين لا يؤمنون باللّه تعالى رباً ولا بالإسلام ديناً ولا بمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، فإذا آمن المرء باللّه تعالى، وبأن القرآن كلام اللّه، وأن محمداً ﷺ نبيه ورسوله، فمن المعلوم بداهة أن لا يتوجه بالعبادة إلا إلى الخالق جل جلاله.

وارجع إلى كتب التفسير التي كتبها الأشاعرة لتجد أنهم ينصون على انفراد اللّه تبارك وتعالى باستحقاق العبادة، والتحذير من أصناف الشرك، وخاصة اتخاذ شريكٍ مع اللّه تعالى في العبادة. اقرأ مثلاً:

قول الإمام الرازي: (لأنه لا معنى للشرك إلا أن يتخذ الإنسان مع اللّه معبوداً).[1]

واقرأ قوله: (﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝١﴾ [النحل: ١]. أي: سبحانه من أن يكون له شريك في الأمر والتكليف، وأن يكون له شريك في كونه مسجوداً له ومعبوداً، وأن يكون له شريك في وجوب نهاية التعظيم والإجلال).[2]

واقرأ قوله كذلك: (وهو أن يشتغل الإنسان بعبادة اللّه تعالى على سبيل الإخلاص ويتبرأ عن عبادة غير اللّه تعالى بالكلية، فأما اشتغاله بعبادة اللّه تعالى على سبيل الإخلاص فهو المراد من قوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢﴾ [الزمر: ٢]، وأما براءته من عبادة غير اللّه تعالى فهو المراد بقوله: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣][3]، لأن قوله: ﴿أَلَا لِلَّهِ﴾ يفيد الحصر).[4]

---

(١) تفسير الرازي: (٣٣/١٦)، الآية (٣٠) من سورة التوبة.

(٢) المرجع السابق: ٣٨/١٦، الآية (٣١) من سورة التوبة.

(٣) سورة الزمر آية (٣).

(٤) المرجع السابق: (٢٣٩/٢٦)، الآية (٢) من سورة الزمر.

وقال في موضع آخر من تفسيره: (قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] يدل على أنه لا معبود إلا الله، ومتى كان الأمر كذلك ثبت أنه لا إله إلا الله، فقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥]، يدل على التوحيد المحض). ثم قال: (كل من اتخذ لله شريكاً فإنه لا بد وأن يكون مقدماً على عبادة ذلك الشريك من بعض الوجوه، إما طلباً لنفعه، أو هرباً من ضرره، وأما الذين أصروا على التوحيد، وأبطلوا القول بالشركاء والأضداد، ولم يعبدوا إلا الله، ولم يلتفتوا إلى غير الله، فكان رجاؤهم من الله، وخوفهم من الله، ورغبتهم في الله، ورهبتهم من الله، فلا جرم لم يعبدوا إلا الله، ولم يستعينوا إلا بالله).(١)

ولو رجعت إلى كتب الباقلاني في العقيدة لألفيته يشرح التوحيد بما يشمل توحيد الألوهية، إذ يقول: (والتوحيد له هو الإقرار بأنه ثابت موجود، وإله واحد فرد معبود، ليس كمثله شيء).

ويقول: (ويجب أن يعلم أن صانع العالم جلت قدرته واحد أحد، ومعنى ذلك أنه ليس معه إله سواه، ولا من يستحق العبادة إلا إياه).(٢)

ويقول الإمام النووي -رحمه الله- عن كلمة لا إله إلا الله: (وأفضل الأذكار بعد القرآن لا إله إلا الله، ومعناها: لا معبود بحق في الوجود إلا الله).(٣)

وقال الإمام المفسر (أبو عبد الله القرطبي) الأشعري العقيدة في مقدمة كتابه: (التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة)، قال -رحمه الله- عن كتابه هذا: (جعله الله خالصاً لوجهه، لا رب سواه، ولا معبود إلا هو، سبحانه).

وقال الإمام العز بن عبد السلام -رحمه الله- بعد ذكر الصفات الواجبة لله تعالى: (فإن الألوهية ترجع إلى استحقاق العبودية، ولا يستحق العبودية إلا من اتصف بجميع ما ذكرناه). ثم قال: (ولا يستحق الإلهية إلا من اتصف بجميع ما قررناه).(٤)

---

(١) مفاتيح الغيب: (١/٢٤٤- ٢٤٥).

(٢) الإنصاف: (ص ٣٢- ٣٣).

(٣) المقاصد للإمام النووي: (ص ٩).

(٤) العقائد للعز ابن عبد السلام: (ص ١١ -١٣).

وقال الإمام السنوسي -رحمه الله-: (وأنواع الشرك ستة: شرك استقلال: وهو إثبات إلهين مستقلين، كشرك المجوس، وشرك تبعيض: وهو تركيب إله من آلهة، كشرك النصارى، وشرك تقريب: وهو عبادة غير الله تعالى ليقرب إلى الله تعالى زلفى، كشرك متقدمي الجاهلية، وشرك تقليد: وهو عبادة غير الله تعالى تبعاً للغير، كشرك متأخري الجاهلية، وشرك الأسباب: وهو إسناد التأثير للأسباب العادية، كشرك الفلاسفة والطبائعيين ومن تبعهم على ذلك، وشرك الأغراض: وهو العمل لغير الله تعالى، وحكم الأربعة الأُوَل: الكفر بإجماع، وحكم السادس: المعصية، وحكم الخامس التفصيل....).[1]

فعلى لغة السلفية والوهابية النوعان الأولان المذكوران هنا منافيان لتوحيد الربوبية، وهما شرك الاستقلال وشرك التبعيض، والنوعان التاليان لهما منافيان لتوحيد الألوهية، وهما شرك التقريب وشرك التقليد، ويقرر السنوسي أن الحكم في هذه الأنواع الأربعة هو الكفر، وأن ذلك بالإجماع.

وقال السنوسي: (وحقيقة الإله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة، .. والمعنى على هذا لا مستحق للعبودية له موجوداً -أو في الوجود- إلا الفرد الذي هو خالق العالم جلّ وعلا، ... أنه لا يستحق أن يعبد -أي يذل له كل شيء- إلا من كان مستغنياً عن كل ما سواه، ومفتقراً إليه كل ما عداه).[2]

وقال البيجوري: (ومعنى الإله: المعبود بحق... وإذا كان معنى الإله ما ذكر كان معنى "لا إله إلا الله": لا معبود بحق إلا الله).[3]

فهل يحذر الأشاعرة من الشرك أو لا؟! وهل يذكرون التوحيد الحقيقي -الذي هو توحيد العبادة وإفراد الله تعالى بالألوهية- أو لا؟!

نعم هذا مسلّم إن كنتم تقصدون بالشرك مسائل القبور، كالسفر إليها والتبرك والاستغاثة والطواف بها والذبح لها ونحو ذلك، كما زعم ذلك (د. عبد الرحمن المحمود) حيث قال في كتابه (موقف ابن تيمية من الأشاعرة): (وهذا

---

(١) شرح المقدمات للسنوسي: (ص ٣٣-٤٠).

(٢) شرح أم البراهين للسنوسي: (ص ٢٠٦ - ٢٠٧)، المطبوع مع حاشية الدسوقي.

(٣) حاشية البيجوري على متن السنوسية: (ص ٤٢).

المنهج الخطير الذي سلكه الأشاعرة أثر في كتاباتهم العقدية، فقلما تجد لعالم من علمائهم كتاباً أو رسالة في بيان توحيد العبادة، وأنواع العبادة التي لا يجوز صرفها إلا لله، أو في بيان الشرك وأنواعه، أو حكم السفر لزيارة القبور والدعاء والنذر لها، بل على العكس من ذلك، تجد الكثير منهم يميل إلى مثل هذه الشركيات أو ما هو من وسائله).[1] انتهى كلام د. صلاح الدين الإدلبي.

قلت: عجباً من السلفية والوهابية يريدون فرض عقيدتهم -الفاسدة- على كل علماء المسلمين فمن لم يكتب كما يريدون وعلى منهجهم -الفاسد- لا يعد من العلماء برأيهم، ولا يعتد بكتبه ولا علمه، وعليه، يجب محاربته وإخراجه من الملة أو من أهل السنة والجماعة!!

المطلب الثالث: بيان اتهام السلفية للأشاعرة بأنهم نفوا أن يكون القرآن كلام الله حقيقة!

يردد بعض السلفية مشنعاً على الأشاعرة ذلك، وفي ذلك يقول بعضهم:

(الأشاعرة جعلوا الكلام كونه الكلام، يكتب فيحفظ فيقرأ فيسمع، جعلوا هذا علامة على أنه ليس بكلام الله فتناقضوا مع كتاب الله...).

وإليك تفنيد هذا الكلام:

قال العلامة الشيخ سعيد فودة:[2]

(واعلم أنّ كلام اللّه تعالى الذي هو صفته يسمّى أيضاً: (قرآناً)، ومن هنا قال المشايخ: (القرآن كلام اللّه غير مخلوق)، وقيّدوا عبارتهم هذه بقولهم -كلام اللّه- ليشيروا إلى أنّ كلام اللّه تعالى الذي هو صفته يسمّى قرآناً، وما كان كذلك أي ما كان صفة للباري، يستحيل أن يكون مخلوقاً، والمنزل على سيّدنا محمّد ﷺ عبارة عن حروف وكلمات مقطّعات محدودات، وهو معبّر عن الصّفة القائمة بذات اللّه تعالى، فالمكتوب في المصاحف هو بعض مدلولات

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/٩٧٧).

(٢) غرر الفوائد في علم العقائد (ص: ٩٠).

صفة الباري ﷻ، وهو يدلّ على كلامه تعالى النّفسيّ من حيث إنّه بعض متعلّقاته.

ولهذا قال العلماء: القرآن كما أنّه لفظ يطلق على الصّفة الذّاتيّة القائمة بذات اللّه تعالى وهي الكلام، فكذلك يطلق نفس الاسم على الكلام المنزل على سيّدنا محمّد ﷺ إطلاقاً حقيقيّاً على الاثنين، فلفظ القرآن صار من قبيل الألفاظ المشتركة بين معنيين، فلا يوجد واحد من أهل السّنة ينكر أنّ المكتوب في المصاحف هو كلام اللّه تعالى، ولكنّ بعضهم قال هو كلام اللّه حقيقة، والبعض قال: بل هو كلامه تعالى مجازاً؛ أي: من حيث إنّه دالّ على كلامه تعالى النّفسيّ.

وقد فهم من هذا -أي: السلفية والوهابية- أنّه ما دام المكتوب في المصاحف كلامه مجازاً على رأي البعض فإنّه يجوز نفيه، أي: يجوز القول إنّه ليس كلاماً للّه تعالى؟! وهذا الفهم غلط محض، قائم ومنبني على كلام ردّده المجسّمة الخائضون فيما لا يعلمون، حاصله أنّ المجاز يجوز نفيه.

فتراهم لذلك يكثرون من ترديد هذه العبارة في كتبهم وهم لا يفهمون حاصلها.

والتحقيق في الأمر أنّ المجاز من حيث إنّه مجاز وباعتبار علاقاته اللّغويّة لا يجوز نفيه مطلقاً، بل نفيه غلط محض، ويدلّ على عجز في فهم كلام العرب، فلو قال أحدهم للآخر: (أنت بحر في العلم)، وسلّمنا صحّة كون المقول له واسع المعرفة في العلوم سعة كبيرة، فلا يجوز على الإطلاق أن يعارضه البعض فيقول: (ليس هو بحراً في العلم)، وكذلك لا يجوز أن يقول له: (ليس هو بحر). وبيان هذا كما يلي:

قول القائل: (أنت بحر في العلم) يفهم في اللّغة على الوجه التّالي: إنّ المقول له هذا واسع المعرفة جداً، ولما كان البحر واسعاً، وسعة البحر مسلّمة؛ لأنّ دليلها الحسّ الذي لا يمكن أن يخالف إلاّ عناداً لا يلتفت إليه. وأراد المتكلّم أن يؤكّد المعنى الذي يريد ذكره وهو سعة علم المخاطب، لجأ إلى أسلوب التشبيه، فشبّه علم المخاطب بالبحر من ناحية الإحاطة والسّعة، فالبحر يسع

الكثير من كميّات المياه، ويسع العديد من أنواع المخلوقات، والمخاطب علمه واسع متعدّد الجوانب. فأطلق عليه اسم البحر ونبّه إلى الجهة المرادة بهذا الإطلاق فقال: (في العلم).

فحاصل معنى هذه الجملة: (أنت واسع العلم، متعدّدة جوانب معرفتك). وإنّما لجأ إلى التّشبيه بالمحسوس لما مضى من أنّ المحسوس يكون أكبر أثراً في توكيد المعاني من غير المحسوس، ولهذا فالقائل لا يريد مطلقاً القول: إنّ المخاطب بحر حقيقة، وليس هذا مراداً له قطعاً، وإذا أراد واحد من النّاس معارضته، لا يجوز أن يقول: (إنّه ليس ببحر)، لأنّ المتكلّم لم يرد أصلاً إثبات أنّ صاحبه بحر حتّى يعارض في ذلك، وبذلك، تكون المعارضة في غير محلها. وتكون صورتها كأنّك تقول: (الصّلاة واجبة خمس مرّات في اليوم واللّيلة). فيردّ عليك آخر فيقول: لا، فالفاعل ليس منصوباً... ويكون كلامه هذا ساقطاً، لأنّه في غير محلّه، ولا يكون أصلاً صالحاً لأن ينظر فيه ويردّ عليه.

وأمّا من قال: (ليس هو بحراً في العلم)، فإنّما يجوز هذا القول منه إذا لم يسلّم أصلاً معك أنّه واسع العلم، فعبارته تلك يكون معناها (ليس هو واسع العلم) لا غير. وتكون بناء على هذا صالحة لمعارضة ما قلته لأنّها تنفي ما أثبتّه.

وهكذا، فمن قال: إنّ المكتوب في المصاحف كلام اللّه مجازاً، لا يجوز أن يقول له قائل: إذا ليس هو كلاماً للّه، لأنّ قائل هذه العبارة إنّما قالها لأنّه يعتقد أنّ كلام اللّه لا يكون إلاّ صفة له، وإذا أطلقنا على فعل من أفعاله تعالى أنّه كلام له، فإنّما يكون هذا الإطلاق جائزاً على سبيل المجاز، أي من حيث أنّ هذا الفعل يبيّن لنا عن كلامه تعالى القائم بذاته المقدّسة. فمن قال راداً على القائل بالمجاز هنا: يلزم إذن أن يكون الكلام الموجود في المصحف ليس كلاماً للّه تعالى بل لغيره، فهو مخطئ، لأنّه لا يلزم من كونه مجازاً، أن يكون كلاماً لغيره، بل هو فعل من أفعال اللّه تعالى المنسوبة إليه ابتداء، فلا تنسب إلى غيره، فلا يجوز أن يقال: إنّه على ذلك يلزم أن يكون كلاماً لجبريل أو لسيّدنا محمّد ﷺ، لأنّ هذا كلّه غير لازم. هذا، مع أنّ التحقيق الذي أشرنا إليه، أنّ الكلام يطلق حقيقة مشتركة على المكتوب في المصاحف، وعلى

الصّفة النّفسيّة الأزليّة القائمة بالذّات المقدّس، ولما كنّا قد أشرنا في بداية هذا الفصل إلى أنّ أكثر النّاس الذين يعادون مذهب الأشاعرة، فإنّ معاداتهم له إنّما هي ناتجة عن عدم فهمهم التّامّ لحقيقة ما يقولون، وقد علم المحقّقون أنّ بعض العلماء ردّوا على الأشاعرة ونسبوا إليهم ما لا يقولون، وبعضهم أخذ جوانب كلامهم وفهمه على ما خيّل إليه ذهنه، وشرع في نقض ما بدا له مذهباً لهم؛ أقول: لما كان هذا الحال واقعاً، وحقيقة لا تنكر، رأينا أنّه يلزمنا في هذا الكتاب التّفصيل في تبيين معاني القوم، والاهتمام بالشّرح أكثر من الاهتمام بالاستدلال، لأنّ الاستدلال هو طلب التصديق، أمّا الشّرح فهو لطلب التصّور وتحصيله في النّفوس، ولا يمكن الوصول إلى التّصديق إلاّ بعد تمكّن التصوّر من النّفس بل حصول المعنى فيها).

المطلب الرابع: بيان اتهام السلفية للأشاعرة بأنهم قالوا الأخذ بظاهر الكتاب والسنة كفر!

هكذا زعم السلفي (د. سفر الحوالي) في كتابه (منهج الأشاعرة في العقيدة)، وإليك كلامه مع تفنيده للدكتور (صلاح الدين الأدلبي): [(١)]

قال الحوالي: يقول السنوسي: (وقعت في الكتاب والسنة ظواهر من اعتقدها على ظاهرها كفر). ويقول السنوسي: (أصول الكفر ستة.. التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية).

قلت: وهذه المسألة من بديهيات المسائل، ولا أدري أيتقصّد المؤلف الوهابي تحقير علماء المسلمين وتنقيصهم وتشويه عقائدهم في عقول المسلمين لينقطعوا عنهم، أم أنه حقاً يجهل بديهيات المسائل؟! فإنك لو استعرضت آيات القرآن لرأيت أن عشرات الآيات ظاهرها كفر، وواجب تأويلها وصرف معناها وفق قواعد البلاغة، وقد أجاد (د. صلاح الدين الإدلبي) في الرد على الوهابي السلفي فساق أمثلة كثيرة عليها وإليك جوابه:

---

(١) عقائد الأشاعرة (ص: ٩٥).

قال الله تعالى في كتابه العظيم: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾ [الأعراف: ٥١] وقال تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ [السجدة: ١٤].

فهل من صفات الله تعالى النسيان؟! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، أوليست هذه النصوص مصروفة عن ظواهرها؟! أوليست واجبة التأويل؟! أوليس الذي يصف ربه تعالى بالنسيان يكون كافراً؟!

هذا ونحوه هو ما يعنيه الأشاعرة من وقوع ظواهر من اعتقدها على ظاهرها فقد كفر. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ۝١١ ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ۝١٢ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ۝١٣﴾ [الأعلى: ١١ - ١٣].

وقال رسول الله ﷺ: ((**أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون**))[(١)]،

فهل يصح نفي صفة الموت وصفة الحياة بإطلاق عن الكافر في جهنم؟ وهل يصح أن يقال عنه إنه ليس بميت ولا حي؟ وهل تفهم هذه الآية حسب ظواهر ألفاظها؟ أم إنك ستفسرها بتقييد الحياة المنفية هنا مستعيناً بالسياق؟ واستمع إلى الحافظ ابن كثير -رحمه الله- يفسر الآية الكريمة فيقول: (أي: لا يموت فيستريح ولا يحيا حياة تنفعه).

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ۝٣١﴾ [الرحمن: ٣١]، فهل يصح فهم الآية على أنّ الله جل وعلا يكون مشغولاً قبل ذلك ثم يتفرغ لحساب الثقلين؟! أم إنك ستفسرها بأنها وعيد بمحاسبتهم وأنه لا يشغله شيء عن شيء؟ واستمع إلى الحافظ ابن كثير -رحمه الله- يقول في معرض تفسيره للآية الكريمة: (وهو معروف في كلام العرب، يقال لأتفرغن لك، وما به شغل، يقول لآخذنك على غرتك).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((**إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم، مرضت فلم تعدني؟! قال: يا رب، كيف أعودك وأنت رب العالمين؟!**

(١) رواه مسلم: (٧٢/١) رقم (١٨٥) باب اثبات الشفاعة.

قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده؟! أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟!)).[(١)]

فهل من صفات الله تعالى المرض؟! وهل يمرض مرضاً يليق به؟! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. فهذا النص -عند الأشاعرة وعلماء المسلمين قاطبة- مصروف عن ظاهره المفهوم من الألفاظ، ويجب فهمه في ضوء سياقه وتتمته، وهي قوله تعالى في الحديث القدسي: ((**أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده؟! أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده**)).

ومن الغريب تعليق ابن تيمية على هذا الحديث إذ يقول: (وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه ومرضه مرضه، مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو عدته لوجدتني عنده، فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل).[(٢)]

فقد نفى ابن تيمية المرض عن الله تبارك وتعالى، وفسر الحديث على الوجه الصحيح الذي جاء في الحديث نفسه، لكنه سمى ذلك تفسيراً، وأبى تسميته تأويلاً!! وكأن نقطة الخلاف هي في التسمية! ويقول لك الأشاعرة: سمّه ما شئت، ولكن تفسيرك لكلمة ((**مرضت**))، بقولك (لم يمرض ولكن مرض عبده) هو صرف للمعنى المفهوم من ظاهر لفظة ((**مرضت**))، وحيث إن صرف اللفظ عن المعنى المفهوم من ظاهره إلى معنى آخر لم يكن بالهوى وإنما لدليل دل عليه؛ فهذا هو الذي نطلق عليه اسم (التأويل).

المطلب الخامس: بيان اتهام السلفية للأشاعرة أن تأويلهم من قبيل التحريف!

قلت: ولايزال (د. سفر الحوالي) يكذب في كل جملة خطها في كتابه المذكور، محقّراً علماء المسلمين، مستهزئاً بهم موهماً القارئ أنه وصل إلى الحق بخلافهم، ولم يتوقف تدليسه وكذبه واستهزاؤه على الأشاعرة المتأخرين أو المتقدمين، بل تطاول على السلف فتقول عليهم مالم يقولوا وفهم نصوصهم

---

(١) صحيح مسلم: كتاب البر، باب فضل عيادة المريض. رقم: (٢٥٦٩).

(٢) الرسالة التدمرية: (ص ٤٨) .

الصريحة بفهمه العقيم، تعالوا نسمع ما يقول وردُّ (د. صلاح الدين الإدلبي) عليه:[1]

قال د. سفر الحوالي -تدليساً وزوراً وبهتاناً-: (ومعناه -أي: التأويل- المبتدع: صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لقرينة، فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه). ثم تابع تزويره وتدليسه- فقال: (وهو أصل منهجي من أصول الأشاعرة... وضرورة لمنهج عقيدتهم، أصلها أنه لما تعارضت عندهم الأصول العقلية التي قرروها بعيداً عن الشرع مع النصوص الشرعية وقعوا في مأزق رد الكل أو أخذ الكل، فوجدوا في التأويل مهرباً عقلياً من التعارض الذي اختلقته أوهامهم، ولهذا قالوا: إننا مضطرون للتأويل وإلا أوقعنا القرآن في التناقض). وأضاف قائلاً: (فأي تناقض في كتاب الله يا مسلمون نضطر معه إلى رد بعضه أو الاعتراف للأعداء بتناقضه؟!).

ثم قال رفع تزويره وتدليسه ليمس به السلف الصالح فكذب قائلاً: (وهنا لا بد من زيادة التأكيد على أن مذهب السلف لا تأويل فيه لنص من النصوص الشرعية إطلاقاً، ولا يوجد نص واحد -لا في الصفات ولا غيرها- اضطر السلف إلى تأويله!!).

ثم قال: (وإن تعجب فاعجب لهذه اللفظة النابية التي يستعملها الأشاعرة مع النصوص، وهي "أنها توهم التشبيه ولهذا وجب تأويلها"، فهل في كتاب الله إيهام؟! أم إن العقول الكاسدة تتوهم والعقيدة ليست مجال توهم؟) ثم قال: (أما دعوى أن الإمام أحمد استثنى ثلاثة أحاديث وقال: "لا بد من تأويلها" فهي فرية عليه افتراها الغزالي في الإحياء وفيصل التفرقة).

ثم قال: (فلماذا يكون تأويل الأشاعرة لعلو الله، الذي تقطع به العقول والفطر والشرائع تنزيهاً وتوحيداً، وتأويل الباطنية للبعث والحشر كفراً وردة؟! أليس كل منهما ردّاً لظواهر النصوص مع أن نصوص العلو أكثر وأشهر من نصوص الحشر الجسماني؟!).

قال د. صلاح الدين الإدلبي:

---

(١) عقائد الأشاعرة للشيخ صلاح الدين الإدلبي (ص: ١٥٠).

يجيز الأشاعرة صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لدليل يقترن باللفظ فيصرفه عن ظاهره، وهذا الدليل هو الذي قد يسمى عندهم: (قرينة)، فأما صرف اللفظ عن ظاهره لغير دليل فلا يجوز، وهذا هو الذي يعد تحريفاً، أما (التأويل الصحيح) الذي يشهد له دليل بالصحة فلا شك في وجوب قبوله، ومن الانحراف أن يطلق عليه لفظة (التحريف).

استمع إلى الإمام الباقلاني وهو يقول في معرض مناقشة المعتزلة والرد عليهم: (وذلك أن هذا عدول عن الظاهر إلى غيره بغير دليل).[١] أي: فلا يجوز.

وقال فخر الدين الرازي: (إذا كان لفظ الآية والخبر ظاهراً في معنى فإنما يجوز لنا ترك ذلك الظاهر بدليل منفصل، وإلا لخرج الكلام عن أن يكون مفيداً، ولخرج القرآن عن أن يكون حجة). ثم قال: (صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح لا يجوز إلا عند قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال ممتنع).[٢]

وقال تاج الدين السبكي في أوائل مباحث (الكتاب) من جمع الجوامع: (ولا يجوز ورود ... ما يعنى به غير ظاهره إلا بدليل). ثم قال في مبحث (الظاهر والمؤول) من مباحث (الكتاب):

(الظاهر ما دل دلالة ظنية، والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإن حمل الدليل: فصحيح، أو لما يظن دليلاً: ففاسد، أو لا لشيء: فلعب، لا تأويل).[٣]

فانظر -رحمك الله- إلى تمسك الأشاعرة بظاهر ما يدل عليه اللفظ، وإلى أن الخروج عن ظاهر اللفظ إنما يصح عند قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال ممتنع، وهو ما يطلقون عليه (التأويل الصحيح)، أما الخروج عن ظاهر اللفظ لما يظنه المرء دليلاً دون أن يكون في حقيقة الأمر دليلاً فهو: (التأويل الفاسد)، وأما الخروج عن ظاهر اللفظ لا لدليل ولا لشبهة دليل فهذا لعب، وليس من

---

(١) الإنصاف للباقلاني: (ص ١٧٨).

(٢) أساس التقديس للرازي: (ص ٢٣٤، ٢٣٥).

(٣) جمع الجوامع: (ص ١٣١- ١٥١).

التأويل في شيء، وهو الذي يجب أن نطلق عليه أنه (تحريف للكلام عن مواضعه)، فلا تخلط بين التأويل الصحيح وبين غيره من التأويل الفاسد والتحريف.

قلت: إذاً: التأويل بشروط عند جماهير العلماء وهي: (امتناع الظاهر، وجود القرينة، التماس لفظ مناسب من اللغة، وعدم الجزم بالمراد). فأين التحريف؟!!

(يمنع الوهابية احتجاج الصوفية بأن لدى الأولياء كشف يطلعهم الله من خلاله على بعض الأمور التي أخفاها، كما أنهم يمنعون غيرهم تأويل ذلك، لكنك تجدهم يرتكبون الشيء نفسه الذي حرموه على غيرهم، فهذا ابن القيم يصف شيخه ابن تيمية بأنه اطلع على الغيب، وأنه يرى اللوح المحفوظ وقرأ ما فيه من الغيبيات، فقد جاء في مدارج السالكين (٤٩٨/٢) باب (الفراسة) والمستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم (ص: ١٥٧): ثم أخبر الناس والأمراء سنة اثنتين وسبعمائة لما تحرك التتار وقصدوا الشام أن الدائرة والهزيمة عليهم، وأن الظفر والنصر للمسلمين، وأقسم على ذلك أكثر من سبعين يميناً.

فيقال له: قل إن شاء الله. فيقول: إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً.

وسمعته يقول ذلك. قال: فلما أكثروا علي قلت: لا تكثروا كتب الله في اللوح المحفوظ أنهم مهزومون في هذه الكرة، وأن النصر لجيوش الإسلام. قال: وأطعمت بعض الأمراء والعسكر حلاوة النصر قبل خروجهم إلى لقاء العدو. وكانت فراسته الجريئة في خلال هاتين الواقعتين مثل المطر.

ولما طلب إلى الديار المصرية، وأريد قتله -بعدما أنضجت له القدور، وقلبت له الأمور- اجتمع أصحابه لوداعه، وقالوا: قد تواترت الكتب بأن القوم عاملون على قتلك. فقال: والله لا يصلون إلى ذلك أبدا. قالوا: أفتحبس؟ قال: نعم ويطول حبسي، ثم أخرج وأتكلم بالسنة على رءوس الناس. سمعته يقول ذلك.

وقال مرة: يدخل عليّ أصحابي وغيرهم فأرى في وجوههم وأعينهم أمورا لا أذكرها لهم. فقلت له -أو غيري-: لو أخبرتهم؟ فقال: أتريدون أن أكون معرفا كمعرف الولاة؟.

وقلت له يوماً: لو عاملتنا بذلك لكان أدعى إلى الاستقامة والصلاح فقال: لا تصبرون معي على ذلك جمعة، أو قال: شهراً.

وأخبرني غير مرة بأمور باطنة تختص بي مما عزمت عليه ولم ينطق به لساني وأخبرني ببعض حوادث كبار تجري في المستقبل، ولم يعين أوقاتها. وقد رأيت بعضها وأنا أنتظر بقيتها...انتهى كلام ابن القيم.

قلت: وعند مناقشتنا لأدعياء السلف بأنكم تقولون بأن ابن تيمية اطلع على الغيب، وأنه اطلع على اللوح المحفوظ لجأوا الى التأويل فقالوا: لم يقصد ابن القيم أن شيخ الإسلام يعلم الغيب، لكنه أخذ ذلك من كتاب الله بأن النصر حليف كتائب الإيمان...الخ

وهذه مغالطة، فهم قد لجأوا الى التأويل الذي منعوا منه غيرهم، وإن لم يؤولوا غالطوا أنفسهم بوقوع الفراسة لبعض عباد الله التي أنكروها على الأولياء من الصوفية ، فهذا ابن تيمية يدعي أنه اطلع على ضمائر أتباعه، وما يخفونه في أنفسهم من الخواطر، وأنه يكره أن يواجههم بها حتى لا يحرجهم، وأن هذا شيء اختصه الله به لنفسه .

كما أنه ادعى بأنه لن يموت في هذه المحنة، وأن أجله سيكون بعد مكثه في السجن لمدة طويلة، ومعلوم أن الأجل مختص بعلم الله تعالى، فهل اطلع ابن تيمية على الغيب؟ أم نلجأ الى التأويل؟ وكلا الأمرين مغالطة وقع فيها الوهابية، وأدعياء السلف). [1]

المطلب السادس: بيان اتهام السلفية للأشاعرة أنهم لا يثبتون سوى سبع صفات لله تعالى!

هذا ما زعمه (الشيخ عبد الرحمن البرّاك) في فتوى له في حق السادة الأشاعرة، وإليك ما جاء في الفتوى: (فمذهب الأشاعرة يتضمن أموراً مخالفة؛ كنفي كثير من الصفات حيث لا يثبتون إلا سبعاً من الصفات).

---

(١) إضافة من قبل الشيخ عبد الله عكور أرسلها لي عن طريق النت.

والجواب: هذا خبر غير مطابق لواقع مذهب الأشعرية، والخبر الغير المطابق للواقع يسمى كذباً إذا كان مقصوداً، ويسمى إفكاً وبهتاناً وزوراً إذا تعمد قائله إلصاقه ببريء منه، ثم ما ظنك أن يقع ذلك على أئمة الدين الهداة المهتدين!!؟

قلت: إن الأشاعرة في تقسيمهم وتصنيفهم للصفات بين الصفة النفسية وصفات المعاني والصفات المعنوية والصفات السلبية والتي بلغت جميعاً عشرين صفة لا يقصدون نفي سواها عن الله تعالى، بل كون تلك الصفات هي الأم التي وردت بالقطع نقلاً وعقلاً، وسواها من الصفات مندرجة تحتها بالضرورة، ولكن السلفية على عادتهم يريدون التشغيب والتشويش وتحقير علماء الأمة في نفوس المسلمين.

ودعوى حصر الصفات في سبع تكذّبه نصوص أئمة الأشعرية التالية:

قال الفخر الرازي: (الظاهريون من المتكلمين زعموا أنه لا صفة لله تعالى وراء هذه الصفات السبع أو الثمانية، وأثبت أبو الحسن الأشعري -رحمه الله- اليد صفة وراء القدرة، والوجه صفة وراء الوجود، وأثبت الاستواء صفة أخرى، وأثبت أبو إسحاق الاسفراييني صفة توجب الاستغناء عن المكان، وأثبت عبد الله بن سعيد ابن كلاب القدم وراء البقاء).[1]

قال السعد التفتازاني: (زعم بعض الظاهرية أنه لا صفة لله وراء السبعة المذكورة؛ لوجهين: أنه لا دليل عليه، وكل ما لا دليل عليه يجب نفيه. ورد بمنع المقدمتين).[2]

قال السيف الآمدي: (وهو باطل من جهة أنه لا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول في نفسه، وإن انتفى العلم بوجوده!). وقال: (من أئمتنا من زاد على هذا، وأثبت له صفات زائدة على ذلك وجزم بها، كالبقاء، والقدم...).[3]

ثم ساق الآمدي وجوه إثبات الشيخ الأشعري والاسفراييني والباقلاني لهذه

---

(١) المحصل، (ص ٤٣٧). د حسين اتاي.

(٢) شرح المقاصد (١٦٥/٤. د عميرة).

(٣) أبكار الأفكار، (٣٤٩/١). دار الكتب العلمية.

الصفات الزائدة على السبع وهم أئمة الأشعرية.

قال العضد الإيجي: (اختلف هل لله تعالى صفة وجودية زائدة على ذاته غير ما ذكرناه من الصفات السبع، التي هي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام؟ فمنعه بعض أصحابنا مقتصراً في نفيها على أنه لا دليل عليه، أي على ثبوت صفة أخرى، فيجب نفيه، ولا يخفى ضعفه! لما مرّ من أن عدم الدليل عندك لا يفيد، وعدمه في نفس الأمر ممنوع).[1]

فلنكتفي بهذا القدر من نقول أئمة الأشعرية المعتبرين في بيان افتراء الفتوى عليهم، فقد بينوا أنه لا يتجرأ على حصر صفات الباري تعالى في سبع إلا ناقص النظر، أو متحكّم في مسالك الأدلة والعبر، وأما اتفاقهم على السبعة المذكورة فهو من حيث ظهورها وقوة أدلتها وقربها، ومن حيث كونها مكلف بمعرفتها بأدلتها القطعية اليقينية، ولا يستلزم ذلك حصرها في السبع كما صرح بذلك الأئمة. والحمد لله على نعمة إظهار الحق.

المطلب السابع: بيان اتهام السلفية للأشاعرة بأن مصطلح (الكسب) عندهم مفهوم مبتدع وغامض وغير معقول!

هذا ما زعمه السلفية مثل (د. سفر الحوالي) في كتابه (منهج الأشاعرة في العقيدة)، و(د. عبد الرحمن المحمود) في كتابه (موقف ابن تيمية من الأشاعرة)، و(الموجان) في كتابه (الرد الشامل)، وطبعاً تبعوا في ذلك ابن تيمية، ولقد رد عليهم رداً شافياً (الشيخ غيث الغالبي) فقال:[2]

(مسألة القدر: قال د. سفر الحوالي: "أراد الأشاعرة هنا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية، فجاءوا بنظرية الكسب وهي في مآلها جبرية خالصة؛ لأنها تنفي أي قدرة للعبد أو تأثير، أما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فضلاً عن إفهامها لغيرهم، ولهذا قيل مما يقال، ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام؛ الكسب عند الأشعري، والحال عند البهشمي، وطفرة

(١) المواقف للإيجي وشرحه للسيد، (١٤٧/٣). د عميرة.

(٢) درر الألفاظ العوالي في الرد على الموجان والحوالي (ص: ١٩٣).

النّظام ولهذا قال الرازي الذي عجز هو الآخر عن فهمها: "إنّ الإنسان مجبور في صورة مختار" وقال الحوالي في إيضاح شرح الطحاوية: "ولكن ورث الجهم في مسألة الجبر أبو الحسن الأشعري.. الذي جاء بنظرية الكسب وطلابه إلى الآن على ذلك، وهم أنفسهم عاجزون عن إيضاح هذه النظرية". هكذا قال..)

الجواب: أولاً: الكسب لم يأت به الإمام الأشعري ولا غيره: بل هو المذكور في كتاب الله تعالى في آيات عديدة. فما معنى الكسب؟ وما معنى مصطلح التأثير عند أهل العقيدة؟

إن الكسب، والسبب، والاختيار، والخلق، والجبر، ألفاظ أطلقها الناس على فعل العبد الاختياري.

وقد اختار الأشاعرة لفظ الكسب لفعل العبد لأنه الوارد في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وقال تعالى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١] ولذا فقد كان اللفظ الذي أطلقوه على الفعل هو الوارد في النصوص الشرعية، لأن الكسب معناه: قصد إلى الشيء مع الإنجاز، فهما شيئان: قصد وإنجاز.[1]

المسألة الثانية: معنى التأثير عند العقائديين؟

أولاً: لا بد أن نعلم أن الأشاعرة يذكرون هذه المسألة تحت أصل من أصول العقيدة؛ وهو استحالة وجود شريك لله تعالى في أفعاله، فأصل هذا المسألة هو فيما يتعلق بأفعال الله؛ هل لله شريك في ذلك أم لا؟ ثم ما هو دور العبد في إيجاد فعله الاختياري؟

فأهل السنة والجماعة على أنه لا شريك لله في أفعاله، وأن كل مخلوق في هذا العالم فالله خالقه.

ثانياً: التأثير مصطلح علمي اصطلح عليه علماء العقائد، ومعناه مرادف لمعنى الخلق:

وهو كون السبب يوجد الأثر من العدم إلى الوجود استقلالاً عن الله أو بقدرة أودعها الله فيه، فيكون العبد واسطة في ذلك، فهو مرادف لمعنى الخلق، فعند

---

(١) الإنسان مسير أم مخير للبوطي (ص٦٢).

الأشاعرة وغيرهم من أهل السنة والجماعة أن الله هو المنفرد بالخلق، فمعنى قولهم: "إن العبد غير مؤثر بنفسه أي: غير خالق لفعله"، رداً على المعتزلة القائلين بأن العبد يخلق فعل نفسه الاختياري، ولا يقصدون أن العبد لا يعمل بالأسباب.

المسألة الثالثة: ما هو دور العبد في أفعاله الاختيارية؟

فجوابه: أن أشهر الطرق في ذلك ما يلي:

١- مذهب غلاة القدرية: وهم أصحاب معبد الجهني (٨٠هـ)، وغيلان الدمشقي (٩٩ هـ)، وقد قالوا بالقدر الخالص، وأنكروا علم الله تعالى الأزلي بأفعال العباد، وقالوا مقولتهم المشهورة المعروفة: (لا قدر والأمر أنف)، أي: إن الله لا يعلم أفعال العباد إلا بعد حصولها، وبالتالي يستحيل أن يكون قد قدرها منذ الأزل.

وهذا المذهب مذهب مرذول مردود من قبل سائر الفرق الإسلامية، لأنه يعارض أموراً معلومة من الدين بالضرورة.[1]

٢- مذهب الفلاسفة: أن فعل العبد يحصل بقدرة مؤثرة يخلقها الله في العبد، وهذا باطل؛ لأن الله غني عن عباده فليس بفقير إلى واسطة توجد الفعل بل: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]. فبطل كلام الفلاسفة، وللأسف فقد تبع الفلاسفة على هذا الاعتقاد الضال بعض من المسلمين فتأثير شيء من الكائنات بقوة جعلها الله تعالى فيه ممتنع شرعاً وعقلاً، لأنه يصير حينئذ خالق الكون، محتاجاً في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة تلك القوة، وهذا باطل لما عرف من وجوب استغنائه عَزَّ وَجَلَّ عن كل ما سواه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩].

٣- مذهب المعتزلة: أن العبد هو المخترع لأفعاله الاختيارية التي خلقها الله تعالى له إما مباشرة، وإما توليداً، وليس فعل العبد عندهم فعلاً لله تعالى، مع أنه سبحانه هو الذي خلق له أسباب الفعل من قدرة ونحوها، فحاصل مذهب المعتزلة أن الفعل ناتج فقط عن قدرة العبد وبلا تدخل من قدرة الله تعالى، مع

---

(١) راجع الباب الثالث من كتاب الانتصار للأشاعرة للشيخ الفودة.

إقرارهم أن الله تعالى يعلم ما سوف يكون منذ الأزل، ومع هذا فإن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى بل هي مخلوقة للناس، وهو باطل أيضاً لأنه لا خالق إلا الله، فاتفق الفلاسفة والمعتزلة أن العباد مستقلون بخلق أفعالهم الاختيارية بقدرتهم التي تحدث بخلق الله تعالى هذه القدرة لهم، والفرق بين مذهب الفلاسفة والمعتزلة هو في كيفية حدوث تلك القدرة، فالمعتزلة يقولون: إن قدرة العبد حادثة باختيار الله، وأما الفلاسفة فبطريق الإيجاب بالذات لاعتقادهم أن الله سبحانه لا يفعل باختياره، تعالى الله عما يقولون.

٤- مذهب الجبرية: زعمت الجبرية أنه لا فعل للعبد أصلاً، وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة للعبد عليها ولا قصد ولا اختيار، ومذهب الجبرية باطل بالضرورة؛ للفرق الواضح بين حركتي المرتعش والمختار، والساقط من السلم والنازل باختياره، فقولهم واضح البطلان.

٥- مذهب أبي الحسين البصري المعتزلي والإمام الرازي وابن تيمية:

قال الشيخ غيث الغالبي في كتابه (درر الألفاظ العوالي في الرد على الموجان والحوالي)☹[1]

يقول الرازي: (هو أن مجموع القدرة مع الداعي مستلزم الفعل الذي يكون بحال متى اتصف بالقدرة والإرادة الجازمة، وارتفعت الموانع فإنه يجب الفعل).[2]

وقال ابن تيمية: (فقدرة العبد سبب من الأسباب، وفعل العبد لا يكون بها وحدها، بل لا بد من الإرادة الجازمة مع القدرة، وإذا أريد بالقدرة: القوة القائمة بالإنسان فلا بد من إزالة الموانع).[3]

فعندهم أن فعل العبد لا بد له من: قدرة + إرادة جازمة + انتفاء الموانع= وجود الفعل .

٦- مذهب الأشاعرة وغيرهم من أهل السنة: أن فعل العبد واقع عندهم بقدرة الله تعالى وحدها، ويوجد قدرة للعبد مقارنة للفعل لكن بلا تأثير، ومعنى (بلا

(١) درر الألفاظ العوالي في الرد على الموجان والحوالي (ص: ١٩٦).

(٢) القضاء والقدر للإمام الرازي (٢٥٨) تحقيق محمد البغدادي ط دار الكتاب العربي

(٣) مجموع الفتاوى (٨/٤٨٧).

تأثير) أي: ليس العبد خالقاً للفعل.

وهناك أدلة: فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، وقوله تعالى: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

ودلّ على قول أهل السنة أيضاً: إجماع السلف قبل ظهور أهل البدع، على أن الله تعالى هو الخالق بالاختيار لكل ممكن يبرز للوجود، ذاتاً كان أم قولاً لها أم فعلاً لا يشاركه تعالى في ملك جميع الممكنات واختراعها شيء، أي شيء كان، وأن التأثير وإيجاد الممكنات خاصة من خواص الله تعالى يستحيل أن يشاركه تعالى فيها غيره.[1]

فالأشاعرة لا ينكرون وجود قدرة للعبد على وفاق فعله، ولا ينكرون وجود إرادة له كذلك، ولا اختيار، ولكن الذي ينكره أهل السنة هو أن تكون قدرة العبد الحادثة لها تأثير في خلق الأفعال، أي: في إيجادها من العدم سواء استقلالاً أم بمعاونة فالله الخالق وحده غني عما سواه، فمخالفة كثير من الفرق لأهل السنة والجماعة في كون قدرة العبد هي الكسب لا التأثير مخالفة باطلة، لأن هذا التقرير الذي قرره الأشاعرة وغيرهم من أهل السنة، هو النتيجة الحتمية لما يقرره أهل السنة والجماعة في سائر الصفات؛ من عدم وجود الشريك لله في أفعاله وصفاته.

فلا وجه للتعجب الذي يبديه (د. سفر الحوالي) [2] والشيعة والمعتزلة وغيرهم لأنه تعجب في غير مكانه.

بل العجب من المعتزلة كيف ينفون وجود الشبيه لله في خصائصه ثم يدعون أن لغيره تأثيراً في إيجاد المخلوقات كأفعال العباد!!

---

(١) انظر كلام السنوسي رحمه الله.

(٢) قال د. وليد الزير: سفر الحوالي من السلفية القائلين بنظرية ابن تيمية في تقسيم التوحيد التي أفرزت الحكم بالشرك على الناس من أجل مسائل القبور، وقد أورد الحوالي ذلك في الكتاب نفسه، فما باله يتعجب من الأشاعرة في مسألة الكسب التي ما قالوها إلا حفاظاً على التوحيد وأنه يستحيل أن يكون لغيره تعالى تأثير أو خلق قط، وهذا ما يسميه ابن تيمية بتوحيد الربوبية التي زعم أن أبا جهل كان يسلّم بها وإنما لم يسلّم بتوحيد الألوهية، أقول: فما بال ابن تيمية نفسه وأتباعه لا يسلّمون بتوحيد الربوبية هنا .....؟!!!!

المطلب الثامن: بيان اتهام ابن تيمية للأشاعرة بأنهم يعتقدون بإيمان من كفر الله بلسانه!

قال ابن تيمية في الفتاوى (ج ١٠ ص ٧٤٨): (المشهور عن أبي الحسن الأشعري وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب ولو كذب بلسانه وسب الله ورسوله بلسانه)!!!! إلى أن قال: (هذا أصل فاسد في الشرع والعقل حتى أن الأئمة كوكيع وأحمد وأبو عبيدة وغيرهم كفروا من قال في الإيمان بهذا القول)!!!

قلت: وهذا تحريف لما قاله الأشاعرة فإن الأشاعرة عرفوا الإيمان بتصديق القلب ولو لم يتلفظ بلسانه، ولكنهم لم يقولوا من سب الله ورسوله مؤمن!!! بل يكفرون من سب الله ورسوله دون المكره، ويحكمون بردته والمسألة مشهورة في الجوهرة فليراجعها من شاء.

المطلب التاسع: بيان اتهام السلفية لأبي الحسن الأشعري بأنه تاب من مذهبه!

هل صحيح ما يقول به أدعياء السلفية من أن أبا الحسن الأشعري رجع عن مذهبه، وأنه مرّ في أطوار ثلاثة في حياته؟

الأولى: مرحلة الاعتزال التي دامت إلى ما يقرب من سن الأربعين .

والثانية: مرحلة اتباعه لعبد الله بن سعيد بن كلاّب.

والثالثة: مرحلة رجوعه إلى عقيدة السلف -على حد رأي الوهابية وهي عقيدة التجسيم-؟

قال ابن عثيمين: -كذباً وزوراً- (إن أبا الحسن الأشعري كان له ثلاث مراحل في العقيدة المرحلة الاولى: مرحلة الاعتزال، المرحلة الثانية: مرحلة ما بين الاعتزال المحض والسنة المحضة، سلك فيها طريق أبي عبد الله، عبد الله بن سعيد بن كلاب، المرحلة الثالثة: مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث مقتدياً بالإمام أحمد بن حنبل).[1]

(١) القواعد المثلى (ص: ٨٥-٨٦).

الجواب:

أولاً: قول ابن عثيمين ليس عليه دليل، ولم يأت بسند لكلامه، وإنما هو قول عار عن الدليل، والقول الذي يفتقر إلى الدليل لا يلتفت إليه، حسب القاعدة: إن كنت ناقلاً فالصحة أو مدعياً فالدليل.

ثانياً: لنا سؤالين لابن عثيمين: الإمام الأشعري عندما عاد من الاعتزال للسنة صعد المنبر وتبرء من الاعتزال، ونقل الخبر القاصي والداني، وكان لا يتجاوز الأربعين من عمره، وليس له تلك الشهرة الهائلة التي حظي بها في آخر حياته.

الآن السؤال: أين صعد المنبر مرة أخرى وتبرأ من أقواله التي تقول: "إنه خالف بها السنة"؟! ومن نقل هذه الحكاية؟!.

المبحث الثاني: في تحريف ابن تيمية ومن تبعه لكلام السلف:

المطلب الأول: بيان تحريف ابن تيمة عبارات (اللاءات) التي يرددها في كتبه ويستشهد بها وينسبها للسلف وهي: (نثبت الصفات بلا تمثيل ولا تعطيل ولا تكييف ولا تأويل):

إن ابن تيمية حين يتكلم في آيات الصفات وأحاديثها المتشابهة كثيراً ما يردد - وأتباعه من بعده- هذه العبارة: "نثبت الصفات من غير تأويل ولا تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل".

وغالباً ما يزيدون كلمة: و"لا تحريف"، وأحياناً يستبدلونها بكلمة "ولا تأويل"، أي: يقولون: و"لا تحريف"، دون أن يقولوا: و"لا تأويل"، لأن تأويل الصفات هو عين التحريف عندهم!

وأحياناً قليلة يزيدون كلمة: "ولا تشبيه"؛ ولكن غالباً ما يذكر ابن تيمية بدلاً منها "ولا تمثيل" لأنه يرى أن صفات الله تشابه صفات المخلوقين من بعض الوجوه، ولكنها لا تماثلها، ففرق عنده بين التشبيه والتمثيل، فهو ينفي عن الله الثاني، وأما الأول ففيه تفصيل عنده وعند أتباعه.

والحاصل أن عبارة ابن تيمية وأتباعه هي إثبات الصفات من غير تأويل ولا تحريف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تكييف؛ ونادراً ما يقولون: "ولا تشبيه".

بداية لا بد من حصر ما ورد عن السلف في هذا الباب، بمعنى أننا سنقوم ببحث وجولة ميدانية في كتب العقيدة المسندة التي ألّفت في بيان ما يسمى عقيدة السلف، ونحوها مما فيه روايات مسندة عن السلف في آيات الصفات، ثم ننظر فيها ونقارنها بهذه العبارة التي يرددها ابن تيمية، ونتساءل هل هناك تطابق، أم أن ثمة فرق بين هذه وبين تلك؟

فإن كانت متطابقة سلّمنا لابن تيمية بأن مذهبه في الصفات هو مذهب السلف، وإن كانت مختلفة بأن زاد فيها ابن تيمية وأنقص منها، فهنا ستكون لنا وقفة طويلة معه ومع أتباعه، لنتساءل عن السبب الذي دعا ابن تيمية إلى تغيير هذه العبارة الواردة عن السلف، والتلاعب بها؟!!

ثم لنتساءل بعد ذلك -وبكل هدوء ودون تشنج أو تعصب أو مماراة- هل كان ابن تيمية أميناً على مذهب السلف حقاً، أم زاد فيه وأنقص ليتمشّى مع مذهبه في الصفات؟!

فلما قال محمد بن الحسن الشيباني -صاحب أبي حنيفة-: (اتفق الفقهاء كلُّهم من الشرق إلى الغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ، من غير تفسير ولا تشبيه، فمن فسّر اليوم من ذلك شيئاً فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فإنَّهم لم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا...).

فلما أدرك ابن تيمية خطورة قول محمد بن الحسن الشيباني -رحمه الله- عن آيات الصفات؛ أن فقهاء السلف في عصره (كانوا يؤمنون بها من غير تفسير....) ثم يسكتون بعد ذلك، فراح ابن تيمية يؤوله حيث قال كما في مجموع الفتاوى: (وقوله: "من غير تفسير" أراد به: تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الأثبات).[1]

كذا قال ابن تيمية، والجواب عليه من وجوه:

الوجه الأول: إن تأويل ابن تيمية هذا يؤكد أن ابن تيمية مخالف لمذهب السلف في الصفات، وإلا لم يكن بحاجة لتأويل كلام السلف هذا الذي نقله

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٠).

عنهم الشيباني، بل كان يجب أن يتّبعه ويقول: (أنا أقول كما قال السلف في آيات الصفات: أثبتها بلا تفسير)؛ ويضيف هذه الـ(لا) إلى لاءاته الشهيرة فيقول: "بلا تعطيل ولا تأويل ولا تمثيل ولا تكييف ولا تفسير أيضاً".

ولكن ابن تيمية لم يفعل ذلك قط؛ وذلك لأنه لما كان ينكر مذهب التفويض في الصفات، الذي يعني عدم الخوض في تفسيرها، بل تفويض العلم بمعانيها إلى الله كما سبق، ثم اصطدم ابن تيمية بكلام الشيباني الذي ينقله عن فقهاء السلف في عصره أنهم كانوا لا يفسرون آيات الصفات: اضطر ابن تيمية لتأويل كلام الشيباني.

وهذا كله يؤكد في المقابل أن مذهب الأشاعرة في التفويض في الصفات على أحد القولين: "التفويض أو التأويل" موافق لمذهب السلف، حيث حملنا كلام الشيباني على إطلاقه وعمومه وظاهره حين قال: بلا تفسير، ونحن قلنا: بلا تفسير، وأما ابن تيمية فهذا الإطلاق والعموم الظاهر يزعجه ويخالف مذهبه، لذلك قيّده وخصصه وأوّله بقوله: "بلا تفسير الجهمية المعطلة"، فمن هو الأحق بالسلف؟ أهو من يتبع كلامهم حرفياً كأصحابنا[1]، أمّن يزيد وينقص فيه ويتأوله كما فعل ابن تيمية؟!

وهذا عين ما قاله محمد بن الحسن الشيباني: (من غير تفسير ... ثم سكتوا... فنحن نرويها ونؤمن بها ولا نفسرها)، وأين هذا من مذهب ابن تيمية في الصفات حين يقول: (لله يد حقيقية يفعل بها)، (وهو على العرش بذاته)، (وهو بائن من خلقه)؟! فقوله: (حقيقية يفعل بها)، وقوله: (بذاته وهو بائن) زيادة على الكتاب والسنة والسلف.

سيقولون لك: إنما زدناها رداً على الجهمية المعطلة، فقل: ونحن تأولنا آيات الصفات في أحد القولين رداً على المجسمة المشبهة؛ وما هو جوابكم هو جوبنا، والسلام.

---

(١) وإذا أردت معرفة مذهب السلف بعينه دون زيادة أو نقصان فقد حدده الغزالي في إلجام العوام فذكر ستة واجبات على المكلف حين يسمع آيات الصفات المتشابهة، سبق أن نشرناها، ولكن نقتصر منها هنا على موضع الحاجة وهو قوله عن الواجب الرابع: (السكوت: وهو أن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض).

الوجه الثاني: إن تأويل ابن تيمية لكلام محمد بن الحسن الشيباني لا دليل عليه، معارَض بضده، فكما قال ابن تيمية: (وقوله -أي: محمد بن الحسن في آيات الصفات- "من غير تفسير" أراد به: تفسير الجهمية المعطلة)، فلخصومه المؤولة أن يقولوا: (وقوله: "من غير تفسير" أراد به: تفسير المجسمة المشبهة)، بل إن كلام خصومه أولى، لأنهم أرباب التأويل، فتأويلهم لكلام ابن الحسن متّسق مع أصلهم، وأما تأويل ابن تيمية لكلام الشيباني فمخالف لمذهبه في إنكار التأويل، وجعله تحريفاً وإلحاداً.

فإن قال ابن تيمية: إن المجسمة لم يكونوا في عهد السلف، فلا يصح أن يريد الشيباني بقوله: (من غير تفسير) أي: تفسير المجسمة المشبهة؛ بخلاف الجهمية فقد ظهروا في عصر السلف، فأنكر السلفُ قولَهم في الصفات وتأويلهم لها.

قلنا: القول بأن المجسمة لم تكن في عهد السلف غير مسلّم، إذاً أين ذهب بما روي عن الإمام أبو حنيفة -رحمه الله-: (أتانا من المشرق رأيان خبيثان، جهمٌ معطلٌ ومقاتلٌ مشبه)، وبما جاء أيضاً عنه: (أفرط جهم في النفي حتى قال: "إنه ليس بشيء"، وأفرط مقاتل في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه)؟!!، إلى غير ذلك من الأقوال التي وردت عنه وعن غيره التي ليس هنا محل بسطها.

الوجه الثالث: ما جاء عن الإمام أبي عبيد؛ القاسم بن السلام وحكايته التفويض عن السلف:

فقد جاء في مجموع الفتاوى: [1] وروى البيهقي [2] وغيره بإسناد صحيح عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: هذه الأحاديث التي يقول فيها ﷺ: ((**ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غيره**)). ((**وإن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك فيها قدمه**)). ((**والكرسي موضع القدمين**)). وهذه الأحاديث في (الرؤية) هي عندنا حق، حملها الثقات بعضهم عن بعض؛ غير أنا إذا سُئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحداً يفسرها.

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/ ٥١).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي، بتحقيق الحاشدي وصحح إسناده، (٢/ ١٩٨)، وعزاه الحاشدي لابن مندة في التوحيد، والذهبي في العلو، والدارقطني في الصفات، واللالكائي في شرح السنة، والآجري في الشريعة.

فأبو عبيد وهو القاسم بن سلام (١٥٠- ٢٢٤هـ) وهو من تلامذة محمد بن الحسن وأبي يوسف والشافعي، يصرح فيقول عن أخبار الصفات المتشابهة هذه: (إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحداً يفسرها) إذن هو يمتنع عن تفسيرها، وينقل عن شيوخه أنه ما سمعهم يفسرونها، فهل يقول ابن تيمية إن أبا عبيد أراد: ما أدركنا أحداً يفسرها تفسير الجهمية، كيف، وابن تيمية يدعي أن السلف هم الذين ردوا على الجهمية [1] وضللوهم وكفروهم لأنهم تأولوا آيات الصفات وفسّروها، فكيف يرد السلفُ عليهم تفسيرهم ولا يعلمون به؟!

إذن السلف كانوا يعلمون بتفسيرات الجهمية فكيف يستقيم تأويل ابن تيمية لكلام أبي عبيد هنا؟

وهنا بحث ابن تيمية عن تأويل آخر، فقال في مجموع الفتاوى: (وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها: أي تفسير الجهمية).[2]

قارن أخي القارئ بين عبارة ابن تيمية هذه؛ وبين عبارة أبي عبيد، الذي قال فيها: "إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحداً يفسرها" لتعرف ماذا زاد ابن تيمية فيها. فلدى المقارنة نجد أن عبارة أبي عبيد هي: "وما أدركنا أحداً يفسرها".

وبعد تأويل ابن تيمية لها صارت "ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها: أي تفسير الجهمية"، فيكون ابن تيمية زاد كلمتين وهما: "من العلماء" و"الجهمية".

وحاصل هذا التحريف لكلام ابن عبيد من قبل ابن تيمية أن أبا عبيد يقصد أنه لم يدرك أحداً من العلماء من غير الجهمية يفسرها تفسير الجهمية!!

فتأمل يرعاك الله كيف يتفنن ابن تيمية في التأويل الباطل، وهو من قبل كان قد أنكر على الأشاعرة التأويل الصحيح؛ إن الأشاعرة حين قالوا بالتأويل وضعوا له شروطاً وضوابط؛ بحيث إذا اختل منها شرط بطل التأويل وصار تحريفاً عندهم، فالتأويل لا بد له من أن يكون اللفظ صالحاً له، بأن يحتمل في

---

(١) فمثلاً يقول ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٥/ ٣٩): (ولكن مقصود السلف الرد على هؤلاء الجهمية...)، ويقول أيضاً في الفتاوى الكبرى (٦/ ٣٧٦): (لما ابتدعت الجهمية هذه المقالات، أنكر ذلك سلف الأمة وأئمتها وبقايا التابعين وأتباعهم وصاروا يظهرون أعظم المقالات).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥ /٥١).

اللغة أكثر من معنى، ولكن بعضها أرجح من بعض، فيُحمل على المعنى المرجوح لقرينة. فإذاً: لا بد له من قرينة، وكذلك لا بد أن يكون ظاهر اللفظ يخالف أدلة أخرى أقوى منه، فلذلك يؤول اللفظ لتتفق الأدلة ولا تختلف.

فهذه شروط التأويل الصحيح التي التزم بها الأشاعرة في تأويلهم لآيات الصفات المتشابهة، ومع ذلك أنكر عليهم ابن تيمية هذا التأويل المنضبط؛ ولكنه هنا نراه يؤول ما لا يتفق مع مذهبه دون التزام بأي من شروط التأويل.

ولن نتوقف كثيراً هنا لبيان تناقض ابن تيمية في قضية التأويل حيث ينكره قولاً على خصومه، ويطبقه فعلاً في مذهبه ولكن دون ضوابط وإنما حسب ما يقتضيه نصرة مذهبه وعقيدته، وإنما نشير هنا إلى أمور:

الأمر الأول: إن تأويل ابن تيمية لكلام أبي عبيد هذا يؤكد مرة أخرى أن ابن تيمية لا ينطلق في إنكاره للتفويض من مذهب السلف كما يزعم، وإلا لما تأول كلام الشيباني ومن بعده كلام تلميذه أبي عبيد السابق، ولكن ينطلق من نصرة مذهبه في التجسيم، فإنه أقامه على تتبع المتشابه من آيات الصفات وأخبارها وتفسيرها على ظاهرها، ثم لمّا وجد أن السلف قالوا بأنها لا تُفسر اضُطر ابن تيمية إلى تأويل كلامهم، موحياً للناس أنه بذلك موافق للسلف.

الأمر الثاني: إن تأويل ابن تيمية لكلام أبي عبيد وقوله: "وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها: أي تفسير الجهمية" معارَض بمثله، فنحن نقول في المقابل: "وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها: أي تفسير المشبهة". وما هو جواب ابن تيمية عن ذلك هو جوابنا، وقد سبق نحو هذا في تأويله لكلام الشيباني.

الأمر الثالث: إن ابن تيمية إذا استطاع أن يؤول هذا الكلام الواضح الثابت لكل من الشيباني وتلميذه أبي عبيد؛ أفلا يحق لنا أن نؤول من أقوال السلف ما يحتج به ابن تيمية على مذهبه في إنكار التفويض وهي أقل وضوحاً وثبوتاً من كلام الشيباني، أو مجملة -حسب تعبير ابن تيمية- مثل قول مالك: "الاستواء معلوم والكيف مجهول"؟! أم أنه يحق لابن تيمية ما لا يحق لغيره؟!!

فها هو كلام الشيباني وتلميذه أبي عبيد وهناك روايات أخرى كثيرة عن السلف، وكلها تفيد أنهم كانوا لا يفسرون آيات الصفات؛ فضرب بها ابن تيمية عرض الحائط وراح يؤولها ليسلم مذهبه؛ فهل بعد هذا يُقال: ابن تيمية ناطق باسم السلف؟!)[(١)]

المطلب الثاني: تحريف ابن تيمية لمعنى الحادث لأجل أن يستدل على خلق القرآن!

قلت: نعم لا تتعجب من العنوان، قد سبق ذلك ببيان خلاصة عقائد ابن تيمية في موضع سابق في الكتاب، فإن عقيدة ابن تيمية في القرآن من أفسد العقائد، وقد ابتدع فيها من الألفاظ والمصطلحات ما ابتدع، كل ذلك ليس به بأس فإن حسابه على الله، ولكن المصيبة في نسبته هذه العقيدة للسلف فافترى عليهم ما افترى في عقائدهم، والحساب يوم القيامة.

يقول ابن تيمية: (إن القرآن كلام الله حروف؛ وأصوات حادثة حالّة بذات الله). حيث فرّق بين المخلوق والحادث، فالقرآن غير مخلوق عند ابن تيمية، بمعنى أن أحداً لم يخلق القرآن في ذات الله، ولكن الله أحدث حروف القرآن وأصواته في نفسه تعالى على حد زعم ابن تيمية.

وهذا التفريق قاله ابن تيمية ليتخلص ويتهرب من تصريح السلف بأن القرآن غير مخلوق، فزعم ابن تيمية أن القرآن غير مخلوق ولكنه حادث؛ ولكن ابن تيمية لم يكن موفقاً في هذا المهرب لأمرين:

الأول: أنه ثمة نصوص للسلف -وهم من ادعى ابن تيمية أنه على عقيدتهم- صرحوا فيها بأن القرآن غير محدث ولا مخلوق، وتأولوا قوله تعالى الذي استدل به المعتزلة وهو: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء: ٢]. بما سيأتي.

الثاني: أنه ثمة نصوص للسلف قالوا بأن كلام الله أزلي، وليس أنه كان بعد أن لم يكن، ولا أن الله أحدث الكلام في نفسه بعد أن لم يكن.

---

(١) كتبه د. وليد الزير على موقعه الالكتروني.

وهنا اضطر ابن تيمية ليبتدع قضية التفريق بين النوع والأفراد، فقال: (كلام الله تعالى قديم النوع، حادث الأفراد).

وهذا يلزم منه: القول بحوادث لا أول لها، فضلاً عن القول بحلول الحوادث بذاته تعالى، فالتزم بذلك ابن تيمية ونسبه -كعادته- إلى الكتاب والسنة والسلف والعقل والفطرة...!!

وليس هذا موضع الرد على ابن تيمية في قضية حوادث لا أول لها ولا في قضية حلول الحوادث بذاته تعالى، وإنما المقصود أن تفريق ابن تيمية بين المحدث وبين المخلوق، وقوله القرآن حادث لا مخلوق، هذا القول نص السلف على خلافه ونفوا أن يكون القرآن محدثاً أو مخلوقاً، وأما قول ابن تيمية بأن (كلام الله حادث الأفراد قديم النوع) وأن هذا قول السلف، فهو قول مبتدع لم يرد عن أحد من السلف بسند ضعيف ولا حتى موضوع، فضلاً عن أن يكون بسند صحيح، بل إن الكلام في النوع والجنس والأفراد موضعه علم الكلام بمصطلحاته الطارئة، فأنى يكون السلف من الصحابة والتابعين تكلموا فيه؟ لا سيما أن ابن تيمية اعتبر علم المنطق علماً مبتدعاً لم يتكلم فيه السلف قط، فكيف ينسب ابن تيمية إلى السلف أنهم قائلون بأن كلام الله أزلي النوع حادث الأفراد، مع أنهم ما تكلموا قط في الجنس والنوع والفرد بمعناها المنطقي الذي استخدمه ابن تيمية؟!!

أقوال السلف في نقض كلام ابن تيمية:

١- عن الإمام أحمد -رحمه الله- في قول الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء: ٢]. فقال: (يحتمل أن يكون تنـزيله إلينا هو المحدث لا الذكر نفسه هو المحدث).[1]

٢- عن وكيع قال: (من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن القرآن محدث، ومن زعم أن القرآن محدث فقد كفر).[2]

٣- نقل الهروي في الفاروق بسنده إلى حرب الكرماني: (سألت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يعني ابن راهويه عن قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم

---

(١) البداية والنهاية (٣٢٧/١٠)

(٢) (الأسماء والصفات ٦٠٩/١) تحقيق عبد الله الحاشدي والسنة المنسوب لعبدالله بن أحمد بن حنبل).

﴿مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء: ٢]. قال: قديم من رب العزة محدث إلى الأرض).[١]

٤- وفي العلو للحافظ الذهبي أن الفضيل بن عياض -رحمه الله- كان يقول: (من زعم أن القرآن محدث فقد كفر، ومن زعم أنه ليس من علم الله فهو زنديق).

٥- أملى أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه اعتقاده واعتقاد رفقائه على أبي بكر ابن أبي عثمان، وعرضه على محمد بن إسحاق الفقيه بن خزيمة فاستصوبه محمد ابن إسحاق وارتضاه، وكان فيما أملى من اعتقادهم: (فكلام الله عز وجل غير بائن عن الله ليس هو دونه ولا غيره ولا هو هو، بل هو صفة من صفات ذاته كعلمه الذي هو صفة من صفات ذاته، لم يزل ربنا عالماً ولا يزال عالماً، ولم يزل يتكلم ولا يزال يتكلم، فهو الموصوف بالصفات العلى، ولم يزل بجميع صفاته التي هي صفات ذاته واحداً ولا يزال، وهو اللطيف الخبير).

وكان فيما كتب: (القرآن كلام الله تعالى وصفة من صفات ذاته، ليس شيء من كلامه خلقاً ولا مخلوقاً ولا فعلاً ولا مفعولاً ولا محدثاً ولا حدثاً ولا أحداثاً).[٢]

٦- قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في الفتح: (وأخرج ابن أبي حاتم من طريق هشام بن عبيد الله الرازي أن رجلاً من الجهمية احتج لزعمه أن القرآن مخلوق بهذه الآية: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء: ٢]، فقال له هشام: (محدث إلينا محدث إلى العباد). وعن أحمد بن إبراهيم الدورقي نحوه.

٧- ومن طريق نعيم بن حماد -رحمه الله- قال: (محدث عند الخلق لا عند الله)، قال: (وإنما المراد أنه محدث عند النبي ﷺ يعلمه بعد أن كان لا يعلمه، وأما الله سبحانه فلم يزل عالماً).

(١) الفتح (١٣/٥٠٦).

(٢) الأسماء والصفات (٢/٢٢).

وقال في موضع آخر: (كلام الله ليس بمحدث؛ لأنه لم يزل متكلماً لا أنه كان لا يتكلم حتى أحدث كلاماً لنفسه فمن زعم ذلك فقد شبه الله بخلقه لأن الخلق كانوا لا يتكلمون حتى أحدث لهم كلاماً فتكلموا به).

- إجماع الحنابلة على امتناع حلول الحوادث بذات الله تعالى:

يعتقد ابن تيمية والسلفية والوهابية من بعده؛ أن لفظ حلول الحوادث مجمل، فإن أريد به المخلوقات فنقول: لا تحل فيه الحوادث، وإن أريد بالحادث المتجدد فنقول بحلول الحوادث في ذات الله، وعليه بنوا قولهم في كلام الله بأنه (قديم النوع حادث الآحاد) أي: متجدد الآحاد، فالكلام يحصل شيئاً بعد شيء، وكذلك قالوا في الصفات الفعلية الاختيارية بأنها (قديمة النوع حادثة الآحاد) والمراد بالصفات الفعلية عند الحنابلة: هي ما عدا الصفات الذاتية والخبرية؛ كالاستواء والنزول والمجيء والتكوين، ولا بد أن يعلم أن إثبات السلفية لكلام الله وصفاته الفعلية مخالف لمذهب الحنابلة، بل هو مذهب الكرامية المجسمة، فالحنابلة يجعلون الصفات الفعلية قديمة كسائر الصفات، ويفوضون معناها إلى الله. قال العلامة السفاريني -رحمه الله-:[1]

(فسائر الصفات الذاتية؛ من الحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر والعلم والكلام وغيرها، وسائر الصفات الخبرية؛ من الوجه واليدين والقدم والعينين ونحوها، وسائر صفات الأفعال؛ من الاستواء والنزول والإتيان والمجيء والتكوين ونحوها: قديمة لله، أي: هي صفات قديمة عند سلف الأمة وأئمة الاسلام لله ذي الجلال والإكرام ليس منها شيء محدث، وإلا لكان محلاً للحوادث، وما حل به الحادث فهو حادث تعالى الله عن ذلك).

تنبيه: المحدث لفظ مرادف للمخلوق بالاتفاق.

وإذا رجعنا إلى علماء الحنابلة فنرى إجماعهم على منع حلول الحوادث في ذات الله، وقد أفادنا بهذا الإجماع ابن تيمية، وقد نقله في كتبه عن الحنابلة -رحمهم الله- قال: (وقد ظن من ذكر من هؤلاء كأبي علي وأبي الحسن بن

---

(١) اللوامع (١/٢٥٨).

الزاغوني أن الأمة قاطبة اتفقت على أنه لا تقوم به الحوادث، وجعلوا ذلك الأصل الذي اعتمدوه وهذا مبلغهم من العلم).[1]

قال محقق الكتاب-العجلان-: (ذكر الشيخ حكاية ابن الزاغوني والقاضي وغيرهما للإجماع على امتناع قيام الحوادث به في (درء تعارض العقل والنقل): [2]

قال أبو الحسن بن الزاغوني -رحمه الله-:

(لو كان كلام الله مخلوقاً لم يخل أن يكون مخلوقاً في محل أو لا في محل، فإن كان في محل فلا يخلو أن يكون محله ذات الباري أو ذاتاً غير ذاته مخلوقة، ومحال أن يكون خلقه تعالى في ذاته؛ لأن ذلك يوجب كون ذاته تعالى محلاً للحوادث، وهذا محال اتفقت الأمة قاطبة على إحالته). [3]

وأبو علي هو: محمد بن أحمد بن أبي موسى أبو علي الهاشمي الفقيه القاضي البغدادي الحنبلي -رحمه الله- المتوفى سنة (٤٢٨هـ) وأبو الحسن ابن الزاغوني متوفى سنة (٥٢٧هـ).

(فالإجماع منقول قبل ولادة ابن تيمية بأكثر من قرنين، واعتراضه على الإجماع لا محل له، بل مخالفته شذوذ، ومما يقوي الإجماع كلام الحنابلة المتقدمين والمتأخرين في منع حلول الحوادث في ذات الله، حتى المجسمة أنفسهم كابن الزاغوني والقاضي أبي يعلى، فابن تيمية خالف الجميع، وقال بحلول الحوادث بذاته تعالى، وزعم أنه هذا ما دل عليه الكتاب والسنة والعقل والفطرة وأنه هو قول السلف، وزعم أن خلاف ذلك هو قول أهل البدع من المعتزلة والكلابية، ثم تابعه على ذلك السلفية والوهابية، وجعلوا قول ابن تيمية في جواز حلول الحوادث به تعالى هو قول أهل السنة!! فراحوا ينكرون على كل من خالف ابن تيمية، وجعلوا ابن تيمية حكماً على الأمة!! فكل من قال بامتناع حلول الحوادث بذاته تعالى حكموا بأنه مبتدع!! أو على الأقل قوله بدعة وضلال، حتى ولو كان منقولاً عن كبار العلماء من السلف أو الخلف؛ من الحنابلة أو ممن سواهم). [4]

---

(١) التسعينية (٤٩٢)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٩٨/٨).

(٣) الإيضاح في أصول الدين (ص ٣٧٧).

(٤) د. وليد الزير من موقعه الإلكتروني بتصرف يسير.

المطلب الثالث: بيان تحريف ابن تيمية لعبارة الإمام مالك ليثبت عقائده الزائغة وينسبها للسلف:

قال ابن تيمية في الفتاوى: (ج ٢٧ ﷺ ٧٩):

(تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبر سيدنا رسول الله ﷺ لما كان موجوداً فكرهه مالك وغيره لأنه بدعة، وذكر أن مالك لما رأى عطاء فعل ذلك لم يأخذ منه العلم، ورخص فيه أحمد وغيره لأن ابن عمر رضي الله عنهما فعله). انتهى

فقوله أن مالكاً كره وضع اليد على المنبر، وأنه لم يأخذ العلم من عطاء لذلك؛ تحريف للقصة، فإن الإمام مالك كما روى القاضي عياض في ترتيب المدارك (ج ١ ﷺ ١٣٨): (قيل له لِمَ لم تكتب عن عطاء. قال: "أردت أن آخذ عنه وأردت أن أنظر إلى سمته وأمره، فاتبعته حتى أتى منبر النبي ﷺ فمسح الغاشية والدرجة الأولى يعني في المنبر فلم أكتب عنه إذ ذاك لأنه من فعل العامة والدرجة السفلى، والغاشية شيء أصلحه بنو أمية فلما رأيته لا يفرق بين منبر النبي ﷺ وغيره، ويفعل فعل العامة تركته". فالإمام مالك أخذ على الإمام عطاء عدم تفريقه بين المنبر وبين ما أصلحه بنو أمية وليس كما أدعى المحرِف ابن تيمية.

المطلب الرابع: كذب الألباني على ابن الأثير في النقل عنه عن معنى التوسل!

(التوسل لغة هو التقرّب، لا جعل الواسطة، وبالتالي فحين نقول: "اللهم إنا نتوسل إليك بسيدنا محمد ﷺ"، فالمعنى أننا نتقرب إليك به، لا أننا نجعله واسطة.

فإن قيل: ولكن الشيخ الألباني نقل عن ابن الأثير قوله: "الوسيلة: القربة والواسطة"، فأفاد أن الواسطة هي أحد معاني الوسيلة أو التوسل.

قلنا: قوله: "والواسطة" هذه الكلمة زادها الألباني من كيسه، ونثرها من جعبته، وهي مما عملته يداه؛ وإليك بيان ذلك:

قال الألباني: قال ابن الأثير في -النهاية-: "الواسل: الراغب، والوسيلة: القربة والواسطة، وما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به، وجمعها وسائل".[1]

وإليك ما قاله ابن الأثير في كتابه: النهاية في غريب الحديث والأثر[2]

قال ابن الأثير في مادة "وسل": "في حديث الأذان ((**اللهم آت محمداً الوسيلة**)) هي في الأصل: ما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به، وجمعها: وسائل. يقال: وسل إليه وسيلة، وتوسل. والمراد به في الحديث القرب من الله تعالى. وقيل: هي الشفاعة يوم القيامة، وقيل: هي منزلة من منازل الجنة كما جاء في الحديث".

فهذا كل ما جاء في مادة "وسل" من النهاية لابن الأثير، فمن أين أتى الألباني بكلمة "الواسطة"؟ ولماذا لم يذكر الألباني الجزء والصفحة والطبعة من كتاب النهاية، أو رقم الورقة إن كانت مخطوطة، ليتاح لقارئه التأكد من نقله؟!

ونص ابن الأثير نقله الزبيدي [3] حيث جاء فيه: "و س ل": "الوسيلة، والواسلة: المنزلة عند الملك، والدرجة والقربة" والوصلة، والجمع: الوسائل، وقال الجوهري: الوسيلة: ما يتقرب به إلى الغير، والجمع: الوسل والوسائل. وفي حديث الأذان ((**اللهم آت محمداً الوسيلة**))، قال ابن الأثير: هي في الأصل ما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به ، والمراد به في الحديث القرب من الله تعالى، وقيل: هي الشفاعة يوم القيامة، وقيل: هي منزلة من منازل الجنة، كذا جاء في الحديث. "ووسل إلى الله تعالى توسيلاً، عمل عملاً تقرب به إليه، كتوسل" يقال: وسل وسيلة، وتوسل بوسيلةٍ، وفي الصحاح: التوسيل والتوسل واحد".

ونقل نص ابن الأثير أيضاً ابن منظور [4] على نحو ما سبق، وليس في شيء من ذلك كلمة (الواسطة)، فمن أين أتى بها الألباني؟ ألم يأتي بها تمهيداً للقول: إن التوسل هو من باب جعل الوسائط بين العبد وربه كما فعل المشركون من قبل، وبالتالي يكون حكمه التحريم على الأقل لكونه ذريعة للشريك؟!

---

(١) انظر: التوسل أنواعه وأحكامه (ص١١)، للألباني، تحقيق: محمد عيد العباسي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الرابعة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٨٥) في الطبعة القيمة التي حققها الأستاذ الكبير محمود محمد الطناحي.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس (٣١/ ٧٥).

(٤) لسان العرب (٤٨٣٨/٦).

نعم هذا بالضبط ما يريد الألباني أن يقوله، بل إنه قال أكثر من ذلك حين أنكر على من قال بأن الخلاف في التوسل خلاف فرعي، وتعقبه الألباني بقوله: "ليس صحيحاً على إطلاقه لما علمت أن في الواقع ما يشهد بأنه خلاف جوهري، إذ فيه شرك صريح كما سبق".!![1]

أهكذا يرمى الناس بالشرك عن طريق التلاعب بنصوص العلماء؟!!!). [2]

المطلب الخامس: تحريف الألباني لنصوص من كتاب الإمام السبكي رحمه الله!

قلت: إليكم كشف تدليس الألباني وتلميذه زهير الشاويش بما قام به الأخير وتواطأ مع شيخه الالباني للتلاعب بكلام الإمام السبكي -رحمه الله- حيث كتب في مقدمته على ما اسموه (شرح الطحاوية) -وهو تحريفها لا شرحها- في الحاشية من (صفحة ٥) من الطبعة التاسعة ١٤٠٨-١٩٨٨ للمكتب الإسلامي لصاحبه زهير الشاويش ما نصه:

هذا قول المدلِّس الكذاب: (ومما يدل علي ذلك كلمة الشيخ السبكي في كتابه (معيد النعم ومبيد النقم) التي نقلنا ملخصها علي غلاف الكتاب وهي:

(وهذه المذاهب الأربعة ولله تعالى الحمد في العقائد واحدة إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم، وإلا فجمهورها على الحق يقرّون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول)... انتهى كلام الشاويش وإليكم النص الأصلي كلام الامام السبكي بحروفه يقول كتاب (معيد النعم ومبيد النقم) في الطبعة الثانية ١٩٨٥ الحداثة ببيروت ما نصه:

(وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة ولله تعالى الحمد في العقائد يد واحدة كلهم علي رأي أهل السنة والجماعة يدينون لله تعالى بعقيدة شيخ السنة أبي الحسن الاشعري -رحمه الله-، لا يحيد عنها إلا رعاع من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل الاعتزال، ورعاع من الحنابلة لحقوا بأهل

---

(١) انظر: التوسل أنواعه وأحكامه، للألباني (ص: ١٤٨).

(٢) قاله الدكتور وليد الزير على موقعه الالكتروني.

التجسيم، وبرّأ الله المالكية فلم نرَ مالكياً إلا أشعرياً عقيدة، وبالجمله عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة طلاب الحق).

بعقد المقارنة بين الكلامين يتبيّن ما يلي:

١- لم يورد اسم أبي الحسن الاشعري قط لأنه من أئمة أهل السنة والجماعة المتصوفين.

٢- خيانة الأمانة في النقل.

٣- لم يذكر قول السبكي في غالب الحنابلة.

٤- لم يذكر قول السبكي في التزام المالكية جميعاً للأشاعرة.

٥- لم يذكر وصف السبكي بأن الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة.

هو فقط ذكر ثناء السبكي على الطحاوية التي قام السلفية بتحريف شرحها على هواهم. فتأمل!

المطلب السادس: تكذيب الألباني للإمام البخاري -رحمه الله- صاحب الصحيح!!

أنكر الألباني تأويل البخاري لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [سورة القصص٨٨] أي: (إلا ملكه) فقال الألباني أيضاً عن هذا التأويل: (هذا لا يقوله مسلم مؤمن)!!.

ثم كذب فقال: إنه ليس في البخاري مثل هذا التأويل الذي هو عين التعطيل -على حد زعمه- ثم قال ما نصه: (ننزّه الإمام البخاري أن يؤول هذه الآية وهو إمام في الحديث وفي الصفات وهو سلفي العقيدة والحمد لله)!!

فيكون الألباني بهذا يكون كفّر من أوّل هذه الآية بهذا التأويل، فإذن البخاري عنده كافر لأن نسخ البخاري كلها متفقة على هذا ولا يستطيع الألباني أن يُثبت نسخة خالية عن هذا التأويل، لكنه يُكابر هرباً مما يتوقعه.

ثم ليس هذا التأويل مما انفرد به البخاري بل أوّل سفيان الثوري -رحمه الله- هذه الآية: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص٨٨] بقوله: (ما أريد به وجهه).

إن تأويل البخاري لهذه الآية ثابت عنه، فقد قال في أول سورة القصص ما نصه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص٨٨] (إلا ملكه)، ويقال: (إلا ما أُريد به وجه الله).

قلت: إن إنكار الألباني لذلك دليل جهله فكيف يدعي أصحابه بأنه حافظ محدث؟!

وانظر تكذيب الألباني للبخاري واتهامه بالكفر وتكذيب النقل عنه؛ كل ذلك لأجل أن يخدم عقيدته التجسيمية!!

أما قوله بأن هذا التأويل لا يقوله مسلم مؤمن؛ لأنه على زعمه يكون من أهل التعطيل الضالين، فماذا يقول عن البخاري بعد ثبوت ذلك عنه، هل يرميه بالتعطيل؟

نعم لا يرى بأساً ما دام سخر نفسه لخدمة مذهبه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المطلب السابع: بيان تحريف وتدليس السلفي إسماعيل بن محمد الأنصاري ترجمة ابن حجر للفاكهاني؛ لإخفاء إجازة الفاكهاني للتوسل والاستغاثة بالأموات:

قال السلفي إسماعيل بن محمد الانصاري في ترجمة الفاكهاني:

(اعترف أهل العلم للفاكهاني بالإمامة في العلم، فقد قال ابن فرحون في ترجمته[1] (عمر بن أبي اليمن علي بن سالم بن صدقة اللخمي المالكي الشهير بـ: بتاج الدين الفاكهاني، يكنى: أبا جعفر الإسكندري، قرأ القرآن بالقراءات على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد العزيز المازوني وسمع منه، وسمع من أبي عبد الله محمد بن طرخان وأبي الحسن علي بن أحمد القرافي وسمع من غيرهما، وكان فقيهاً فاضلاً متفنناً في الحديث والفقه والأصول والعربية والأدب، وكان على حظ وافر من الدين المتين والصلاح العظيم واتباع السلف الصالح، حسن الأخلاق، وذكر أنه ولد سنة أربع وخمسين وستمائة، وقيل: سنة ست وخمسين. وتوفي بالإسكندرية في سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، ودفن ظاهر باب البحر). انتهى نص كلامه بالحرف..

---

(١) الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب (ص ١٨٦).

بيان تحريف وكذب وتدليس الشيخ السلفي:

لماذا لم يكمل الوهابي ترجمة ابن فرحون الموجودة في (الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب) (ﷺ ١٨٦) وبتر منها جملة؟

لقد بتر (الوهابي) جملة من ترجمة (ابن فرحون) لأن فيها ما يفسد مذهبهم ويتناقض مع آرائهم، كالكتاب المسمى (التحفة المختارة في الرد على منكر الزيارة) الذي ألفه الفاكهاني نفسه في الرد على شيخهم ابن تيمية في مسألة الزيارة، التي خالف فيها ابن تيمية إجماع العلماء، وكان الفاكهاني من المعاصرين لشيخهم ابن تيمية الحراني فرد عليه.

وبتر الوهابي: قول ابن فرحون: (صحب -أي: الفاكهاني- جماعة من الأولياء -أي: الصوفية- وتخلق بأخلاقهم وتأدب بآدابهم).

وبتر (الوهابي) قوله أيضاً: (أخبرني جمال الدين: عبد الله بن محمد بن علي بن أحمد بن حديدة الأنصاري المحدث، أحد الصوفية بخانقاه، سعيد السعيداء، في سنة ثمان وسبعين وسبعمائة قال: (رحلنا مع شيخنا تاج الدين الفاكهاني إلى دمشق، فقصد زيارة نعل سيدنا رسول الله ﷺ التي بدار الحديث الأشرفية بدمشق، وكنت معه، فلما رأى النعل المكرمة حسر عن رأسه، وجعل يقبله ويمرغ وجهه عليه ودموعه تسيل، وأنشد:

فلو قيل للمجنون: ليلى ووصلها ... تريد أم الدنيا وما في طواياها؟
لقال: غبار من تراب نعالها ... أحب إلى نفسي وأشفى لبلواها

فهذا ظاهر أن الفاكهاني كان من الصوفية الذين يقولون: إن التوسل والتبرك جائز، بل إنه قبّل النعل الشريف ومرغ وجهه عليه تبركاً به، فهذا هو السبب الذي جعل الوهابي يخفي باقي ترجمته.

أهذه هي الأمانة العلمية؟! نحن نكشفها ليتبيّن للناس أن السلفية والوهابية مدلسون ويكذبون ليروجوا على الناس بدعهم.

وإذا اعترفت أيها السلفي الوهابي ومن تبعك أن العلماء اعترفوا للفاكهاني بالإمامة في العلم، وتستدل بأقواله، فلماذا تخالفونه في هذه المسائل وتقولون: إن ذلك من الشركيات والوثنيات، ولا يفعله إلا الجهلة كما قال الألباني؟ [1] أم

(١) الدفاع عن الحديث (١/٩٥).

إنكم على طريقة المنافقين الذين وصفهم الله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النور: ٤٨ - ٥٠].

ثم قال السلفي المسمى بالأنصاري: قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة عمر بن سالم اللخمي الإسكندراني تاج الدين الفاكهاني[1]

(سمع علي بن طرخان والمكين الأسمر وعتيق العمري وغيرهم، وتفقه لمالك، وأخذ عن ابن المنير وغيره، ومَهَرَ في العربية والفنون، وصنف شرح العمدة وغيرها، ومن تصانيفه (الإشارة في النحو)، و(المورد في المولد)، و(اللمعة في وقفه الجمعة)، و(الدرة القمرية في الآيات النظرية)، وحج من طريق دمشق سنة سبعمائة وثلاثين ورجع ومات ببلده سنة سبعمائة وإحدى وثلاثين). انتهى كلام السلفي.

- كشف كذبه وتدليسه:

قد بتر الوهابي من ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني للفاكهاني جملة أيضاً، وها نحن سنذكر ما بتر منها ليتبين للناس تدليسه: فبعد هذا الذي ذكره بتر قول الحافظ ابن حجر العسقلاني:

(قرأت بخط المحدث بدر الدين حسن النابلسي قال: حكى لنا شمس الدين محمد بن عبد المحسن بن أبي الربيع العباسي الدمنهوري قال: قال الشيخ تاج الدين الفاكهاني: كان الشيخ أبو العباس الشاطر الدمنهوري يقول: لا يحجبني عن أصحابي التراب، فكان، فطلبت من الله تعالى عند قبره ثلاث حوائج: تزويج البنات من فقراء صالحين، وحفظ كتاب الله كان تعسّر علي، والحج وكنت أعوز من النفقة ألف درهم، فرأيت الشيخ في المنام قبل طلوع الشمس وهو يقول: يأتيك فلان التاجر بألف درهم كفّ بها حالك، وما تدخل مكة حتى يفتح عليك بها قال: فاقترضت الألف وسافرت حتى وصلت إلى (المعلى)، ولم يفتح علي شيء، فلما طلعت الحدرة وأنا ماش وإذا رجل يسأل عني، فأشاروا إلي فناولني ألف درهم وقال: رأيت البارحة قائلاً يقول: خذ معك ألف درهم وألق بها فلاناً ففعلت، فأخذتها وأتيت إلى الذي اقترضت منه الألف فدفعتها إليه فقال: ما

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج ٣ ص ٢٥٤).

أريدها؛ فإنني اشتريت بضاعة بثلاثين ألفاً فكسدت فلا تساوي الآن النصف، قال: فلما كان أمس؛ رأيت رجلاً عليه ثياب خضر وطاقية بيضاء فقال: الألف التي بعث بها إليك أبوك مع الشيخ تاج الدين لا تأخذها منه وأنت تبيع البضاعة في أيام منى بخمسة وأربعين ألفاً فكان كذلك). انتهى كلام الحافظ ابن حجر بتمامه الذي بتره السلفي ليحرف الحقائق.

إذاً تبين لك هذا أيها القارئ، فقد سقطت عدالة السلفي لخيانته العلمية في النقل، وإنما لم يذكر الوهابي باقي الترجمة لأن السلفي يقولون: ببدعية وشرك من عَبَد الله عند قبر رجل صالح، كما في كتاب (التوحيد) لأحد عتاتهم السلفية الوهابية النجدي وشُرّاحه.

فإن الإمام الفاكهاني -على زعمهم- قد وقع في البدعة والشرك لطلبه من الله عند قبر الشيخ أبي العباس الشاطر الدمنهوري ثلاث حوائج: تزويج البنات من فقراء صالحين، وحفظ كتاب الله الذي كان تعسر عليه، والحج وكان يحتاج من النفقة ألف درهم.

ولا أدري لماذا يستدلون علينا ببعض أقوال من وقع في البدع والشركيات -على زعمهم-، ويكفرون ببعض أقواله الأخرى؟!!! وقد قال الله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥].

المطلب الثامن: محاولة السلفية في تونس تحريف عقيدة الإمام المفسر ابن عاشور المالكي الأشعري -رحمه الله-:

قلت: قرأت في حسابات كثيرة من إخواننا في تونس على النت؛ أن السلفية يكذبون ويدلسون على الناس، بشأن العلامة إمام المفسرين المعاصرين الطاهر ابن عاشور المالكي الأشعري -رحمه الله- ليوهموا الناس أنه كان سلفياً وعدواً للأشاعرة، وذلك بنقل بعض من تفسيره الذي ينقض فيه القول بأن أحكام الله معللة....

وقد شرفني الله تعالى بقراءة تفسيره كاملاً بل واختصاره أيضاً، وإن عشرات المواضع يذكر فيها صراحة أنه من الأشاعرة، وأما النص الذي اعترض فيه على من قال من الأشاعرة بنفي تعليل الأحكام، فإنه في ذلك على حق، وبين أن العقيدة الأشعرية تنفي تعليل أفعال الله تعالى ولا تنفي تعليل أحكام الله، ولا

سيما أن ابن عاشور -رحمه الله- كان مالكياً، وفقه المالكية مبني على فقه المقاصد ولا بد من تعليل الأحكام لفهم مقصد الشارع.

وأما تعليل الأحكام عند الأشاعرة فهو جائز، بل هو أصل القياس الشرعي، وما ورد عن بعض المتكلمين بنفي ذلك هو مما شذوا فيه عن منهج الأشاعرة الأصلي.

فانظر كيف يتجرأ السلفية والوهابية على عقيدة علماء الأمة من غير خوف من الله تعالى.

المطلب التاسع: بيان الرد على تحريف السلفية في تونس لعقيدة الإمام ابن أبي زيد القيرواني الأشعري -رحمه الله-:

ما فتئ السلفية يحاولون تحريف عقيدة الإمام الرباني أبي محمد بن أبي زيد القيرواني -رحمه الله- والذي يفصل بين أهل الحق وأهل الباطل في فهم عقيدة الإمام القيرواني؛ هم تلاميذه الذين هم أعرف الناس بعقيدته، خصوصاً إذا كانوا من الأئمة العظام الكبار الذين لا يشك عاقل في علمهم ونزاهتهم، ومنهم الإمام مكي القيرواني.

قال الإمام مكي بن أبي طالب القيسي -رحمه الله-: (لا يحل لأحد أن يعتقد الجوارح لله، وذِكْرُ المجيء والإتيان صفات لله، لا أنها فيها انتقال وحركة وجارحة، فسبحان من ليس كمثله شيء من جميع الأشياء، فلو أنك أثبت له حركة أو انتقالاً أو جارحة؛ لكنت قد جعلته كبعض الأشياء الموجودة، وقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] فاحذر أن يتصور في عقلك أن البارئ جل ذكره يشبه شيئاً من الأشياء التي عقلت وفهمت، ومتى فعلت شيئاً من هذا فقد ألحدت). [(١)]

(١) (الهداية، ج٣/ ص١٨٠١).

المبحث الثاني: تحريف السلفية لكتب الحنابلة:

المطلب الأول: تحريف السلفية والوهابية لقصيدة (الكلوذاني الحنبلي) في العقيدة لتتوافق مع عقيدة ابن تيمية:

قلت: هو من الحنابلة الأشاعرة، ومن الذين خالفوا شيوخهم لاعتقادهم خلاف الحق، فشيخه بحسب التراجم أبو يعلى القاضي المجسم، فقد خالفه إلى مذهب الأشاعرة، وله في ذلك كلام كثير، وقد اعترف السلفية بخروجه عن مذهب التجسيم إلى مذهب الأشعرية، ولكن على طريقتهم في تعريف العلماء الأكابر من الأمة على المذهب الأشعري، فإنهم يقولون تأثر بالأشاعرة، فحاولوا كما يقولون تصحيح أخطائه!!!

(أولا إليك ترجمته "أبو الخطاب الكلوذاني:

قال الذهبي: [(١)] أبو الخطاب الشيخ الإمام، العلامة الورع، شيخ الحنابلة أبو الخطاب محفوظ بن أحمد .... العراقي، الكلوذاني، ثم البغدادي، الأزجي، تلميذ القاضي أبي يعلى بن الفراء.

قال أبو الكرم بن الشهرزوري: كان إلكيا إذا رأى أبا الخطاب الكلوذاني مقبلاً قال: قد جاء الجبل.

وقال أبو بكر بن النقور: كان "إلكيا الهراسي" إذا رأى أبا الخطاب قال: قد جاء الفقه.

جاء في الأعلام للزركلي: الكلوذاني، (٤٣٢- ٥١٠ هـ ١٠٤١- ١١١٦ م).[(٢)]

فهو ثقة رضي، من أئمة أصحاب أحمد وقال غيره: كان مفتياً صالحاً، عابداً ورعاً، حسن العشرة، له نظم رائق، وله كتاب "الهداية"، وكتاب "رؤوس المسائل"، وكتاب "أصول الفقه"، وقصيدة في المعتقد يقول فيها:

قالوا: أتزعم أن على العرش استوى؟ قلت: الصواب كذاك خبّر سيدي

قالوا: فما معنى استواه؟ أبن لنا فأجبتهم: هذا سؤال المعتدي

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤٨).

(٢) الأعلام للزركلي (٥/٢٩١).

هذه الأبيات من قصيدة تسمى (القصيدة الدالية)، بعض أبياتها لم تعجب بعض السلفية، فأخذها وعدّلها لكي توافق معتقد ابن تيمية، لأن ابن تيمية عنده حكم عدل على العلماء السابقين واللاحقين، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وإليك ما قاله أحد السلفية:

"فإنّ العلّامة أبا الخطّاب محفوظ بن أحمد بن حسنٍ الكلوذانيّ البغداديّ الحنبليّ، فقيه أصوليّ من أعمدة الفقه الحنبلي، وله مع تمكّنه وتبحّره في الفقه وأصوله مشاركات جيّدة في الشّعر والأدب، من ذلك قصيدته الدّاليّة المشهورة في بيان معتقد أهل السنّة والجماعة، المعروفة بـ "داليّة الكلوذانيّ" وقد كان ممّن تأثّر من فقهاء الحنابلة بأهل الكلام؛ مثل: أبي الوفاء ابن عقيلٍ الحنبليّ وغيره ممّن عدّ من متكلّمة الحنابلة، فكان لهذا التّأثّر تأثير على بعض المسائل الاعتقاديّة الّتي أوردها في داليّته، وقد نبّه أهل العلم ممّن اهتمّ بهذه القصيدة إلى ما فيها من المسائل الكلاميّة والمؤاخذات العقديّة). ثم ذكر أهم التعديلات:

البيت الأول المعدل:

قالوا: بما عرف المكلّف ربّه؟ فأجبت: بالوحي الصّحيح المرشد

وأصله قبل التعديل:

قالوا: بما عرف المكلّف ربّه؟ فأجبت بالنّظر الصّحيح المرشد

يا ترى ولم التعديل؟ يصرح صاحب التعديل بالسبب فيقول:

"وفي جواب النّاظم كذلك إيهام باعتقاد المتكلّمين الّذين يقولون: إنّ أوّل واجبٍ على المكلّف هو النّظر، أو القصد إلى النّظر، أو الشّكّ، بل إنّ النّاظم قد صرّح بذلك في بعض كتبه، فجوابه هنا مبنيّ على ما يعتقده في هذه المسألة والصّحيح كما قرّره أئمّة أهل السنّة والجماعة: أنّ أوّل واجبٍ على المكلّف: النطق بالشّهادتين".

ومن هم أهل السنة؟ استمع إليه وهو يتابع: (والصّحيح كما قرّره أئمّة أهل السنّة والجماعة: أنّ أوّل واجبٍ على المكلّف: النّطق بالشّهادتين، قال العلّامة

ابن القيّم[1] ولهذا كان الصّحيح: أنّ أوّل واجبٍ على المكلّف: شهادة أن لا إله إلّا الله، لا النّظر ولا القصد إلى النّظر)!!!!.

فالتعديل هنا لأنّ الكلوذاني موافق للأشاعرة في أن النظر أول واجب لمعرفة الخالق، وهذا مخالف لابن تيمية وتلميذه ابن عبد الوهاب الذين هم أهل السنة عند المعدِّل!! فتأمل يارعاك الله !! البيت الثاني:

قالوا: فهل تلك الصّفات قديمة؟ قلت: الّتي كالذّات لم تتجدّد.

أصل هذا البيت عند النّاظم هكذا:

قالوا: فهل تلك الصّفات قديمة؟ كالذّات؟ قلت: كذاك لم تتجدّد

فعدّله لكي يوافق معتقد ابن تيمية في حلول الحوادث بذاته تعالى، وهو ما يسميه بالصفات الاختيارية.

اسمع إلى السلفي الوهابي المعدِّل- وهو يقول: "قال الشّيخ البرّاك -حفظه الله- بعد أن بيّن أقسام الصفات السّابقة: فعبارة النّاظم مجملة، وهذا الإطلاق غلط... فهو إمّا أنّه ينتهج منهج الكلّابيّة القائلين بإثبات صفاتٍ فعليّةٍ، لكن قديمة لا تتعلّق بها المشيئة، أو أنّه ينتهج منهج الأشاعرة أو السّالميّة، وكلّهم ممّن ينفي قيام الأفعال الاختياريّة به سبحانه وتعالى؛ كالنزول والمجيء وحقيقة الاستواء، وما أشبه ذلك.

قلت: ولذا كان الصّواب في الجواب التّفصيل، وبيان أنّ الصّفات أقسام من حيث القدم والتّجدّد".

البيت الثالث:

قالوا: فأنت تراه جسماً؟ قل لنا فأجبت: لفظ مجمل لم يسند

أصل هذا البيت عند النّاظم هكذا:

قالوا: فأنت تراه جسماً؟ قل لنا قلت: المجسّم عندنا كالملحد

فعدّله هنا لأنه موافق لمذهب أهل الحق من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم سائر الفرق، سوى المجسمة والكرامية؛ من أن الله ليس بجسم، فعدّله هذا الشخص ليوافق ما يعتقده ابن تيمية حيث إنه لا ينفي صفة الجسم عن الله مطلقاً لأن الجسم -حسب اعتقاده- لفظ مجمل!

---

(١) مدارج السّالكين: (٤١٢/٣).

استمع إليه وهو يقول نقلاً عن البراك:

"لفظ الجسم لفظ مجمل، يحتمل معاني كثيرة، منها ما هو حقّ يمكن إضافته إلى الله ﷻ، ومنها ما هو باطل لا تجوز إضافته إلى الله ﷻ، وأمّا طوائف المتكلّمين فجمهورهم كالجهميّة والمعتزلة والأشاعرة أيضاً كلّهم ينفون أن يكون الله جسماً، فهم يطلقون هذا اللّفظ على سبيل النّفي، وكلام النّاظم هنا جارٍ على هذا المسلك، ويقابل هؤلاء كلّهم الكرّاميّة، فإنّهم يثبتون لفظ الجسم لله ﷻ، ويقولون: إنّ الله جسم، وكلّ هؤلاء -النّافي والمثبت- مبتدع".

سبحان الله! أنا حين قرأت هذا البيت للوهلة الأولى أصبت بخيبة أمل، لأنني أعلم أن هذا تعبير ابن تيمية بالضبط، و(الكلوذاني) سابق عليه، فكيف ذلك؟ فقلت: وعليه يكون ابن تيمية مسبوقاً بهذه العبارة، ثم تبين لي أن هذا بيت محرّف ليوافق عقيدة ابن تيمية، وأن "الكلوذاني" بريء من ذلك، فإنه في البيت الأصلي نفى الجسم عن الله مطلقاً، بل جعل القائل به ملحداً، وهذا ما لم يعجب السلفية فلذلك عدلوه، وحينها عادت لي الطمأنينة، وهذا مما شجعني على كتابة هذا المقال، والحمد لله على ما علمنا ووفقنا). (١)

المطلب الثاني: بيان تحريف السلفية لترجمة زعيمهم ابن عبد الوهاب في كتاب (السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة) من الذم إلى المدح:

(ومن جملة ما زوره الوهابية كتاب (السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد الحنبلي المتوفى ١٢٩٥هـ)، فعندما طبع الكتاب وقرأنا فيه ترجمة ابن عبد الوهاب وجدناه قد شنع عليه عند ترجمته له، لكن بعد أيام فوجئنا بفقدان الكتاب من المكتبات، مع أن نسخ الكتاب كانت كثيرة، فأفادنا صاحب المكتبة بأن السلفية قاموا بشراء جميع النسخ من عنده، وقبل سنتين أو أكثر كنت في المدينة المنورة، وخلال تفتيشي في مكتبة المسجد النبوي عما هو جديد وجدت الكتاب مطبوعاً ومحققاً، قام بتحقيقه بكر بو زيد، ونشر مؤسسة الرسالة، فتصفحته فوجدت ترجمة ابن عبد الوهاب قد حذفت تماماً،

---

(١) كتبه د. وليد الزير على موقعه الالكتروني.

واستبدلت بترجمة في مقدمة الكتاب، ومما كتبه المحقق لمز المؤلف بالبغض لابن عبد الوهاب حيث أغفل ترجمته، وكان من الأجدر أن يترجم لشيخ الإسلام ومجدد دعوة التوحيد، و........ فسألت قيم المكتبة عن عنوان المحقق فقال هو بالرياض وقد توفي منذ ستة أشهر، وكنت أود الاتصال به وأخبره بما قام به من تزوير، لكنه أفضى الى ربه وهو يتولى حسابه).(١)

المبحث الثالث: تكفير السلفية وتفسيقهم لعلماء الأمة قاطبة:

المطلب الأول: تكفير وتفسيق ابن تيمية لأكابر علماء الأمة:

قلت: أفتتح بابن تيمية ذاته الذي كان قدوة السلفية في التهجم على مقام العلماء، بل وتكفير أعلام الأمة، وإليك المثال:

قال ابن تيمية في أكثر كتبه شاهداً على تلبيساته وتدليساته وتجسيمه المسمى: بـ(تلبيس الجهمية): قال: (الحافظ البيهقي، والقاضي عياض، وابن الجوزي مقلّدة النّفاة الجهميّة، لا خبرة لهم بالعقليات، وجميع ما يسمعونه من القرآن والحديث وأقوال السّلف لا يحملونه على ما يخالف أصول النّفاة الجهميّة، التي يعتقدونها براهين قطعيّة)!!!

(والقاضي الباجي، وابن العربي الإشبيلي وأمثالهم: شاركوا الجهميّة في بعض أصولهم الفاسدة، ولا خبرة لهم بكلام السّلف والأئمّة، وإن كانوا يعرفون متون الصّحيحين ومن هذا النّوع: بشر المريسي).

(وابن الفورك وابن عقيل الحنبلي وأمثالهم شاركوا الجهميّة في بعض أصولهم، ولم يكن لهم خبرة بالقرآن والحديث والآثار، لا من جهة المعرفة والتّمييز، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنّوا صحّة بعض الأصول العقليّة للنّفاة الجهميّة، كالصّبيان الصّغار لا يميّزون بين الظريف والسخيف، ولا الصّحيح والضّعيف، ويحسبون كلّ مدوّر رغيف حقّاً: (ما زعم: الغزالي والرّازي

---

(١) أوضح البيان بأن نجدا يطلع منها قرن الشيطان للشيخ عبد الله عكور (ص: ١٠٤).

وأمثالهما من فروع الجهمِيّة، هم من أقلّ النَاس علماً بالأحاديث النبويةِ، وأقوال السّلف في أصول الدّين، وفي معاني القرآن، وفِيما بلّغوه من الحديثِ).

(وما زعم: العز بن عبد السّلام من: الجهْميّةِ الكلابيةِ، سلك مسلك الملاحدة الّذين يقولون: إنّ الرّسول لم يبيّن الحق في باب التوحيد، ولا بيّن للناس ما هو الأمر عليه نفسه، بل أظهر للناس خلاف الحق والحقّ: إمّا كتمه وإما أنّه كان غير عالم به).

قلت: ومن ابن تيمية تعلم أتباعه، فهذا الكائن المتكبر المتعجرف المغرور وإليك الشواهد:

المطلب الثاني: بيان حكم السلفية على (الحافظ البيهقي) بالضلال في عقيدته لمخالفته عقيدة ابن تيمية:

("البيهقي وموقفه من الإلهيات" عنوان رسالة دكتوراه نوقشت في كليه الشريعة والدراسات الاسلامية في جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية، للطالب أحمد بن عطية بن علي الغامدي، وختم الغامدي رسالته بخاتمة كان مما جاء فيها النتائج التالية:

١- إن البيهقي قد بدأ حياته العلمية منذ وقت مبكر، وجلس إلى عدد وافر من مشاهير العلماء، وأكثر من الرحلات العلمية مما كان له أكبر الأثر في سعة اطلاعه وتنوع ثقافته ووفرة إنتاجه.

٢- إنه سلك في الاستدلال طريقة السلف، وخالفهم في كثير من المسائل عند التطبيق لذلك الاستدلال.

٣- إنه اختار في استدلاله على وجود الله تعالى طريقة القرآن الكريم وهو أمر اتفق فيه مع السلف، إلاّ أنه وافق أصحابه الأشاعرة في الاستدلال بالجواهر والأعراض على حدوث العالم، زاعماً صحة هذا الاستدلال لأنه -في نظره- استدلال شرعي، وأيده بطريقة إبراهيم عليه السلام، فبينت مخالفة ذلك لمذهب السلف، وفساد تصورهم أنها طريقة إبراهيم عليه السلام.

٤- عدم موافقته للسلف في القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى، بمعنى أنه -سبحانه- يفعل متى شاء كيف شاء، لذلك قال بقدم جميع صفات الذات العقلية وعدم حدوث شيء منها، وأوضحت أن الصحيح في ذلك ما ذهب إليه السلف من القول بأنها قديمة النوع حادثة الآحاد.

٥- مخالفته للسلف في نفيه تسلسل الحوادث في جانب الماضي، ولذلك رأيناه يقول بحدوث صفات الفعل العقلية. إلاّ أنني بينت خطأه فيما ذهب إليه، وصحة مذهب السلف القائل بأن الله فعال لما يريد أزلاً وأبداً.

٦- إن البيهقي وافق السلف فيما أثبته من صفات الذات الخبرية وخالفهم في تأويل ما بقي منها. حيث أثبت اليدين والوجه والعين، وأوّل ما سوى ذلك.

٧- مخالفته للسلف في صفات الفعل الخبرية، حيث ذهب إلى تأويل بعضها، وتفويض بعضها الآخر، زاعماً أن التفويض في ما فوض فيه هو مذهب السلف، وقد بينت فساد قول من نسب التفويض والتأويل إلى السلف، مبيناً أن مذهب السلف هو الإثبات الحقيقي لجميع الصفات إثباتاً لا تأويل فيه، ولا تفويض، ولا تشبيه.

٨- إن البيهقي يختلف مع السلف في جميع ما يتعلق بصفة الكلام التي أثبتها، من القول بأن الكلام نفسي قديم، وأنه بدون حرف ولا صوت وأنه معنى واحد، وقد ناقشته في جميع هذه المسائل وبينت خطأ ما ذهب إليه وصحة مذهب السلف، وبينت أن رأيه في كلام الله تعالى هو عين مذهب أصحابه الأشاعرة، وأن حقيقة مذهبهم في القرآن لا يختلف عن مذهب المعتزلة إلاّ بنفيهم أن يكون هذا القرآن الذي نقرأه هو كلام الله الحقيقي.

التعليق:

أولاً: كلام الغامدي هذا عن مخالفة البيهقي للسلف صحيح ١٠٠٪، لأن السلف عند الغامدي -وأمثاله- يقصد بهم ابن تيمية أو ما نسبه ابن تيمية للسلف، وافتح رسالة الغامدي وأمثاله لكي ترى مصداق ذلك.

ثانياً: إن نسبة الغامدي -تبعاً لابن تيمية- مسائل كلامية بل فلسفية محضة للسلف؛ مثل القول بحوادث لا أول لها، والقول بحلولها بذات الله، وأنها قديمة

النوع حادثة الأفراد، لهو أمر غاية في الطرافة والغرابة، أما أنه غاية في الطرافة، فلأن ابن تيمية ينفي أن يكون السلف خاض في أصل علم الكلام والفلسفة والمنطق، فضلاً عن مسائله ومصطلحاته الشائكة؛ كالقدم والحدوث والتسلسل والنوع والجنس والأفراد إلى غيرها من المصطلحات الفلسفية والمنطقية، التي يعتبرها ابن تيمية بدعاً لم تكن في عصر السلف، إذن فهذه المسائل الكلامية والمصطلحات الفلسفية أو غالبها ما سمع بها الصحابة والتابعون أصلاً، فضلاً عن أن يخوضوا فيها، لأن الخوض فيها كان بعدهم بعشرات السنين، بدأ على أقل تقدير في عصر المأمون بعد ترجمة كتب الفلسفة اليونانية، فنسبة مثل هذه المسائل إلى السلف من الصحابة؛ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعيد بن المسيب والزهري ومجاهد وقتادة وو.. ﵃: كذب محض وتناقض صريح، بغض النظر عن الرأي المنسوب إليهم في هذه المسائل، أهو إثباتها أو نفيها...!).[1]

قلت: انظر إلى الألفاظ التي ساقها المؤلف الوهابي (زعم، بينت خطأه، فساد تصوره، ...) فإنها ألفاظ حقاً لا يتجرأ طالب علم أن يقولها لشيخه بهذه القباحة والتطاول، فأي غرورٍ غرور هؤلاء؟! كيف يتجرؤون على علماء السلف؟!

المطلب الثالث: حكم السلفية على (الحافظ ابن حجر العسقلاني) بالضلال في عقيدته لمخالفته عقيدة ابن تيمية:

(قام أحد السلفية بإعداد رسالة جامعية حول عقيدة ابن حجر، وإليك بيانات الرسالة: العنوان: "منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري"، المؤلف: محمد إسحاق كندو، الطباعة: دار الرشد الرياض "٣ مجلدات ١٥٩٠ صفحة". العرض: الكتاب رسالة علمية قدمت بالجامعة الإسلامية. وفي نهاية الرسالة يقول الوهابي كندو:

"لقد انتهيت -بعون الله تعالى وتوفيقه- من دراسة منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه (فتح الباري)، عرضاً ونقداً في ضوء

(١) كتبه الدكتور وليد الزير على موقعه الالكتروني.

عقيدة أهل السنة والجماعة. وأودّ في هذه الخاتمة أن أجمل أهم النتائج التي توصّلت إليها فيما يلي:

١- أن الحافظ ابن حجر نشأ وعاش في بيئة كانت الحالة الدينية فيها مشوبة بكثيرٍ من البدع والخرافات، وكان للعقيدة الأشعرية فيها سلطان وانتشار واسع، بحيث يكون من يخالفها في خطر.

٢- أن علم العقيدة هو أحد العلوم التي أولاها الحافظ عنايته دراسة ورواية، ولم تتمحّض دراسته إياه على المنهج السلفي الصافي؛ لأن أكثر مشايخه الذين درس عليهم كانوا على غير منهج السلف في العقيدة، بل كانوا أشاعرة تبعاً لحالة العصر، وإنما يتمثل الجانب السلفي في دراسة الحافظ للعقيدة في تلك الكتب التي يرويها عن بعض مشايخه رواية مما صنّفه علماء السلف في بيان العقيدة الصحيحة، والردّ على المخالفين فيها، كما يجدها من يطّلع على فهرس مرويات الحافظ من الكتب والأجزاء.

٣- أن الحافظ ابن حجر قد خلّف للعلماء وطلاب العلم بعده تراثاً علميّاً ضخماً -خصوصاً في فنون علم الحديث- يحيي ذكره في الدنيا، ويناله أجره في الآخرة إن شاء الله تعالى.

٤- اعتمد الحافظ كثيراً في تقرير مسائل العقيدة على كلام بعض أهل العلم من شرّاح صحيح البخاري قبله، ومن شراح صحيح مسلم، ومن غيرهم، وفي مقدّمة الذين اعتمد عليهم الحافظ: البيهقي في كتابيه (الأسماء والصفات) و(الاعتقاد)، والخطابي في كتابيه (أعلام السنن في شرح صحيح البخاري) و(معالم السنن في شرح سنن أبي داود)، وابن بطال في (شرح البخاري)، والقاضي عياض، والقرطبي، والنووي، كلهم في (شرح صحيح مسلم)، وابن العربي في (شرح البخاري) و(شرح الترمذي) و(أحكام القرآن)، والطيبي في (شرح مشكاة المصابيح).

فهؤلاء ممن تبيّن للباحث أن الحافظ اعتمد عليهم أكثر من غيرهم في شرح الأحاديث بما تتضمنه من مسائل في العقيدة، إضافة إلى الإمام البخاري نفسه صاحب الصحيح، مع خطأٍ أحياناً في فهم مقصوده من كلامه.

وهؤلاء المذكورون -غير الإمام البخاري- ممن يعلم أهل العلم أنهم متأثرون بالعقيدة الأشعرية، وأنهم في كتبهم المذكورة يقررون معظم مسائل العقيدة وخصوصاً (الأسماء والصفات) على منهج الأشاعرة. واعتماد الحافظ على هؤلاء وغيرهم من العلماء ليس اعتماد تقليد، وإنما أخذ ببعض أقوالهم عن اجتهاد واقتناع بأنه هو الحق والصواب الموافق للأدلة حسب ما ظهر له، بدليل أنه في بعض المواضع يقف منهم موقف الناقد الرّاد بما ظهر له من الأدلة.

٥- إن الحافظ لم يَسِر في تقريره لمسائل العقيدة في كتابه (فتح الباري) على منهجٍ واحدٍ، وإنما كان منهجه متأرجحاً بين السلفية والأشعرية، بحيث تجده في بعض المسائل مع المنهج السلفي مقرراً ومؤيداً، وفي بعضها مع المنهج الأشعري مقرراً ومؤيداً، وهذا من حيث العموم، وأما من حيث التفصيل فكما يلي...".

انظر كيف يعترف الوهابي (كندو) بأن كل من اعتمد عليهم الحافظ في شرح مسائل العقيدة من صحيح البخاري كلهم أشاعرة، ويذكر بعضهم كالخطابي والقرطبي والقاضي عياض والنووي والبيهقي وابن العربي والطيبي ..... وهؤلاء أيضاً محدثون حفاظ للحديث رواية ودراية، وهم أيضا فقهاء ولهم باع في اللغة والأصول، فهؤلاء كلهم ليسوا من أهل السنة لأنهم خالفوا السلف عند الباحث كندو وأمثاله.

ولكن السؤال الآن: إذا كان هؤلاء ليسوا من أهل السنة لأنهم خالفوا السلف؟ إذن من هم أهل السنة الذين لم يخالفوا السلف؟ ومن هم السلف أصلاً؟

إنك إذا بحثت في كتاب الوهابي (كندو) وأمثاله ستعلم أنه يقصد بالسلف وبأهل السنة: ابن تيمية وحده فقط لا غير؛ اللهم إلا أتباعه، وهذا لا يحتاج إلى فطنة ولا إلى كثرة مطالعة لإدراكه، بل يكفيك أن تقلب في كتاب كندو بسرعة لتجد أنه حين يدعي أن الحافظ ابن حجر خالف أهل السنة أو السلف في هذه المسألة أو تلك من مسائل العقيدة؛ تجد كندو يتعقب الحافظ ويرد عليه بكلام ابن تيمية ومن تبعه، بل يكفيك أن تنظر في حاشية كتاب كندو لتجد أسماء كتب ابن تيمية وأتباعه؛ وضعها كمراجع لمن سماهم كندو: أهل السنة

والسلف؛ وهذا المنهج يتبعه كثير من السلفية من طلاب جامعات السعودية خاصة وغيرها عامة.

أرأيتم كيف الوهابية يحقّرون علماء الأمة ويتحدثون عنهم وكأن السلفية والوهابية حاكمة على الملة؟!!). [1]

قلت: انظر إلى ألفاظ هذا الوهابي بحق الحافظ ابن حجر -رحمه الله- "ولم تتمحّض دراسته إياه على المنهج السلفي الصافي، مع خطأ أحياناً في فهم مقصود البخاري..!". يعجز اللسان عن وصف هذا الباحث الذي تطاول على ابن حجر هذا التطاول.

المطلب الرابع: حكم السلفية والوهابية بالضلال على عقيدة الإمام (صالح بن الحسين الجعفري ٦٦٨ هـ): مؤلف كتاب (تخجيل من حرّف التوراة والإنجيل) لمخالفتها لعقيدة ابن تيمية!

(أولاً: إليك ترجمته: جاء في تاريخ الإسلام [2] صالح بن الحسين بن طلحة بن الحسين بن محمد. القاضي الجليل، الإمام، تقي الدين، أبو البقاء الهاشمي، الجعفري، الزينبي، ولد سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. وسمع من علي بن البنا وغيره، وحدث، وكان رئيساً نبيلاً، عارفاً بالأدب. ولي قضاء "قوص" مدة. وله خطب ونظم ونثر وتصانيف. وأنحس نفسه بولاية نظر قوص، وفاعل ذلك منقوص. حدث عنه الدمياطي".

وقال عنه قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمّد اليونيني: (صالح بن الحسين، أبو البقاء، تقي الدين، كان أحد الفضلاء العارفين بالأدب وغيره، والرؤساء المذكورين بالفضل والنبل، وتولى قضاء قوص مدّة، ونظرها أيضاً مدّة أخرى...) وله كتابان آخران سوى التخجيل هما: (البيان الواضح المشهود من فضائح النصارى واليهود) وكتاب (العشر المسائل والردّ على النصارى).

وقد حقق كتاب "التخجيل" كرسالة جامعية من قبل بعض السلفية، فترجم للمؤلف وتوسع فيها، ومنها أخذنا ترجمته، ومَدَحه وأثنى على كتابه، ولكنه

---

(١) كتبه الدكتور وليد الزير على موقعه الالكتروني.

(٢) الإمام الذهبي (٤٩/ ٢٦٢).

حين تعرض لبيان عقيدته أخرجه من أهل السنة، ولم؟ لأن ابن تيمية قال: "إن من لم يثبت الصفات فليس من أهل السنة.."!

وإليك ما ذكره السلفي بنصه: "فإنّ المؤلّف صالح بن الحسين الجعفري من أهل السنة على المعنى العام الذي يدخل فيه جميع المنتسبين إلى الإسلام عدا الرافضة، أما على المعنى الأخصّ لأهل السنة -الذي يراد به: أهل السنة المحضة الخالصة من البدع، ويخرج به سائر أهل الأهواء والبدع كالخوارج والجهمية والمرجئة والأشاعرة وغيرهم، ويبين ذلك قول الإمام ابن تيمية: "فلفظ أهل السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلاّ الرافضة، وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلاّ من يثبت الصفات لله تعالى، ويقول: إنّ القرآن غير مخلوق، وإنّ الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة" فعلى هذا المعنى فإنّ المؤلّف -غفر الله لنا وله - متأثر بمنهج الأشاعرة فيما يبدو لي من خلال كتابه "التخجيل" في بعض المسائل المحدودة التي أشار إليها وهي كالآتي:

١- إثباته سبع صفات لله ﷻ، وهي التي يسمّيها الأشاعرة صفات المعاني، ثم تأويله لصفات الاستواء، والنزول، والوجه، والعين، واليد، والقدم.

٢- نفيه أن يكون لشيء من أفعال الله تعالى علّة مشتملة على حكمة تقتضي إيجاد الفعل أو عدمه، وهذا الأصل تسمّيه بعض كتب الأشاعرة بـ: (نفي الغرض عن الله) ويعتبرونه من لوازم التنزيه. انتهى كلام محقق التخجيل.

فانظر كيف حكم المحقق على هذا العالم الجليل صاحب التخجيل وأخرجه من أهل السنة لمخالفته لعقيدة ابن تيمية، الذي هو أصلاً مطعون بعقيدته كما هو معلوم، وهؤلاء الإخوة هذا ديدنهم مع الأئمة السابقين واللاحقين والمتقدمين والمتأخرين والسلف والخلف بل والكتاب والسنة، فينظرون إلى جميع ذلك بعيون ابن تيمية وأحكامه وفكره واجتهاده وتفسيره، وكل من ليس على عقيدة ابن تيمية فهو عندهم إما ضال أو مبتدع أو جاهل!! والطريف أن هؤلاء ينكرون تقليد الأئمة الأربعة، ويدعون إلى الاجتهاد والأخذ بالدليل!!). [1]

---

(١) كتبه الدكتور وليد الزير على موقعه الالكتروني

قلت: إن اختصاص (صالح بن الحسين الجعفري) صاحب (التخجيل) -رحمه الله- كان في الرد على النصارى، وهذا الاختصاص يوجب أن يكون متكلماً أشعرياً، وإلا لفشل في الرد على النصارى، ونحن نرى السلفية والوهابية حينما يردون على النصارى يتلون عليهم آيات تكفير النصارى، ويقولون لهم: "هذا كلام الله وإن لم تؤمنوا فأنتم كفار"؟!!!

ومن جهة أخرى تتوافق السلفية والوهابية مع المسيحية في التجسيم، فكيف سيرد الوهابي على المسيحي بدليل وجوب التنزية لإبطال عقيدة المسيحية؟! وكيف سيرد على فلسفة الفداء وغيرها عقلاً بالمثل؛ وعقول الوهابية فارغة من الحكمة والفلسفة؟

المطلب الخامس: تكفير السلفية للإمامين السنوسي وابن حجر الهيتمي رحمهما الله:

يقول كتاب الدرر السنية رأس كتب الوهابية والذي يدرس لطلاب العلم فب السعودية:

(كثير من أهل العلم يُكَفِّرُون نُفاة الصّفات ومحمّد بن يوسف السنوسي التّوحيدي التّلمساني (ت: ٨٩٥ هـ) وأمثاله من المتأخّرين ليسوا من السّلف ولا من الخلف المعروفين بالنّظر والبحث بل هو من جهلة المتأخّرين المقلّدين لأهل البدع وهؤلاء ليسوا من أهل العلم وابن حجر الهيتمي الشافعي -المحقّق الفقيه الشّهاب المكّي (ت : ٩٧٤ هـ)- عقيدته عقيدة النّفاة للصّفات).!!!! [1]

المطلب السادس: السلفي (مجدي منصور) يخرج الإمام الأصولي المفسر (النسفي) من قائمة أهل السنة والجماعة!!

قلت: لفت انتباهي مرة خلال تدريسي كتاب (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) المشهور بـ(تفسير النسفي) لبعض مشايخ تركيا؛ لفت انتباهي حاشية لمحقق الكتاب المدعو (مجدي منصور) يخرج في هذه الحاشية المؤلف الإمام النسفي من قائمة أهل السنة والجماعة وذلك خلال تفسير النسفي (لليد) في قول

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (ص ٢٢٥)

اللّه تعــــالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]. فقد فسرها الإمام النسفي بالمجاز وقطع في ذلك وساق أمثلة كثيرة من لغة العرب فقال: (ولا يقصد المتكلم به إثبات يد ولا غل ولا بسط حتى إنه يستعمل في ملك يعطي ويمنع بالإشارة من غير استعمال اليد، ولو أعطى الأقطع إلى المنكب عطاء جزلاً لقالوا ما أبسط يده بالنوال. وقد استعمل حيث لا تصح اليد يقال: بسط البأس كفيه في صدري فجعل للبأس الذي هو من المعاني كفان، ومن لم ينظر في علم البيان يتحير في تأويل أمثال هذه الآية، وقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ دعاء عليهم بالبخل ومن ثم كانوا أبخل خلق اللّه، أو تغل في جهنم فهي كأنها غلت وإنما ثنيت اليد في ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وهي مفردة في ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ ليكون رد قولهم وإنكاره أبلغ وأدل على إثبات غاية السخاء له ونفي البخل عنه، فغاية ما يبذله السخي أن يعطيه بيديه ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤] تأكيد للوصف بالسخاء ودلالة على أنه لا ينفق إلا على مقتضى الحكمة...).[(١)]

فقال السلفي مجدي منصور في الحاشية معلقاً على تفسير النسفي لليد بالمجاز: (وقد عصم اللّه تعالى أهل السنة والجماعة من الحيرة فأثبتوا للّه تعالى اليد والوجه والساق الأصابع كما أثبتها اللّه لنفسه في كتابه وعلى سنة رسوله ﷺ فيما صح من الأحاديث ويقولون بإثباتها بلا كيف.....) إلى آخر كلامه المنقول عن الوهابي ابن عثيمين...

فانظر جرأة (مجدي منصور) على إخراج المفسر النسفي وهو من أعلام المفسرين في التاريخ الإسلامي بل ومن أعلام الأصوليين!!!

وانظر إلى قوله (أهل السنة والجماعة) يريد السلفية والوهابية!!!

نعم هذه طريقتهم في تضليل الناس والتدليس والتلبيس عليهم، إما يحرفون كلام العلماء أو يعلقون على كتبهم بعد طباعتها، يحرفوا في الحواشي مراد العلماء، أو ينقدوهم ويخرجوهم عن الإجماع المزعوم. ولا حول ولا قوة إلا باللّه.

---

(١) تفسير النسفي (١/٣٤٠). طبعة المكتبة التوفيقية.

المطلب السابع: بيان تكفير السلفي ابن قيصر الأفغاني لكبار علماء المسلمين مع موافقة إمام الحرم المدني!!!

وذلك حين يقول في كتابه (جهود الحنفية في إبطال عقائد القبورية) عن التقي السبكي صاحب (شفاء السقام): (من أشهر أئمة القبورية الوثنية، وهو سلف كل خلف قبوري وثني إلى يومنا، وكتابه (السيف الصقيل) الذي ألفه للرد على ابن القيم فيه من الشتائم من لا يصدر إلا عن فاسق فاجر أمثال الكوثري، والسبكي وابنه كانا من ألد الأعداء لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته......).[1]

وعن الرازي أنه: (من أعظم أئمة القبورية)؛ وعن ابن حجر الهيتمي: (خرافي وثني، صاحب المقالة الفاجرة الماكرة في شيخ الإسلام) (ﷺ٦٧٨)، وعن السيوطي: (حاطب ليل متناقض في الصفات، جامع لأفكار الصوفية إلى خرافات القبورية، وقد بين السخاوي شيئاً من أكاذيبه وتناقضه وطاماته) (ﷺ٧١٢)، وعن أبو الهدى الصيادي: (دجال عصره وشيطانه، بل فاق إبليس)، (ﷺ١١٥٦)، وعن الحصني: (قبوري معطل زنديق) (ﷺ ١٠٧٢)، وعن ابن الحاج: (أتى في كتابه "المدخل" بالوثنية الصريحة والدعوة إليها) (ﷺ ٦٩٨)، وعن القسطلاني: (من غلاة القبورية، يثبت الواسطة الشركية) (ﷺ٦٩٩)، وعن الزرقاني والسمنودي كتابه (سعادة الدارين) ألفه (للدعوة السافرة إلى الوثنية) (ﷺ ١٨١) وعن زيني دحلان: (تجرد للدعوة الوثنية القبورية) (ﷺ١٨٠)، وعن النبهاني: (وثني داعية إلى الشرك والكفر... ومن أخبث كتبه وأعمقها في الشرك والوثنية والضلال وأبعدها غواراً في الكفر والإلحاد والاتحاد والإضلال: (شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق)) وقال عنه: (الشيخ الشيطاني الخبيث النبهاني الملحد الزائغ ...نبح الكلاب... فضحه الله... سود الله وجهه باتباع وساوس إبليس..) (ﷺ٤٣١)، وعن سلامة العزامي القضاعي: (أحد كبار أئمة القبورية الوثنية الصوفية، وغلاتهم في إقذاع الشتائم والسبائب لأئمة الإسلام ولا سيما شيخ الإسلام) (ﷺ١٨٠ و١٨٤)، وعن داود بن جرجيس: (وثني الاعتقاد، حمار متصاهل) (ﷺ١٧٩)، ثم أحالنا إلى ترجمته إلى (حلية البشر) فرجعنا إليها

(١) جهود علماء الحنفية لابن قيصر الأفغاني (ص٨٤٣).

لنجد فيها وعن الشعراني: (ملحد زنديق وثني، وكان داعية للشرك والقبورية والوثنية) (ﷺ٧٤٢)، و(ﷺ٦٢٥)، وعن الغزالي: (صوفي خرافي، وكتابه (الإحياء) خرافي وهو من مصاحف الصوفية والقبورية) (ﷺ٧٩٩)، وعن البيضاوي: (أشعري قبوري، وتفسيره من أهم تفاسير الأشعرية المبتدعة، وهو مكتظ بتعطيل الصفات وتحريف نصوصها) (ﷺ١٦٥٢)، وعن زيني دحلان: (ممن تجرد للدعوة إلى الوثنية، وكان كذاباً دجالاً فاسقاً فاجراً مفترياً) (ﷺ١٨٠)، وعن اللكنوي: (عنده بعض بدع القبورية)، وعن التفتازاني: (كذاب ملحد زنديق خرافي جهمي مرتاب) ويعاتب الأفغاني أحد أصدقائه لأنه ترجم للتفتازاني دون أن يشتمه أو أن يمسه بكلمة جرحية، ولا بلفظة قرحية، كأنه يترجم لإمام من أئمة السنة، وعلم من سلف هذه الأمة، ويعتب على صديقه لأنه مشى على هذه الطريقة، فلم يشتم أئمة الحنفية الماتريدية حين ترجم لهم، وهذا يعدّه الأفغاني من بلايا قائدنا الحربي فارس السلفية، مع أنه حرب على أهل البدع ولا سيما الماتريدية، فهل يرجع عن كبوته هذا الجواد، بإصلاح هذا الفساد والإفساد) انظر كتابه (عداء الماتريدية) (١/١٨و٣٢٢) وعن الجرجاني: (صوفي على طريقة الملحد ابن عربي) (عداء الماتريدية) (١/٣٢٥) وعن أبي منصور الماتريدي: (من الذين أفسدوا عقائد المسلمين) عداء الماتريدية (١/٢٣٥).

ولعل الأفغاني أصابه الملل من تعدادهم فرداً فرداً فقال في جملة مختصرة: إن كثيراً من المتكلمين من الماتريدية والأشعرية وغيرهم قبورية؛ لتأثرهم بالفلاسفة والمناطقة والصوفية، وجعلهم حقيقة توحيد الألوهية عين توحيد الربوبية). (ﷺ١/ ٤١٩).

ولعل الأفغاني هذا خشي على قارئه أن يظن أن المذاهب الأربعة بعيدة عن هذه التهم، فقطع الشك باليقين وقال: إن كثيراً بل أكثر من ينتمون إلى المذاهب الأربعة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة: قبورية..، وهؤلاء القبورية المنتسبة إلى الأئمة الأربعة - فرق وألوان، وصنوف وأفنان؛ وهم أكثر من أهل التوحيد -تكتظ بهم البلاد والبلدان). (ﷺ١/٤١٩).

وعن السهارنفوي على إمامته وعلومه: (قبوري، خرافي له كتاب شركي صوفي) (جهود علماء الحنفية) (ﷺ ٥١٨)، وكذلك عن أنور شاه الكشميري: (ﷺ٥٢٠)، وعن التهانوي: (ﷺ ٥٢١)، (ﷺ ٥٢٢)، وعن أبو الحسن الندوي: (متناقض، ترجم لشيخ الإسلام ابن تيمية، فأفاد وأجاد وأرغم أنوف أهل البدع، ولكنه ترجم للغزالي فعظمه وهو حجة إسلام الصوفية والقبورية والجهمية الأشعرية، وأجلّ كبار أئمة الصوفية الذين نشروا وباء التصوف السفاك وسمه الفتاك)، (ﷺ٧٣، ٧٢، ٧٤).

ولعله لم يرو غليل الحقد عنده فرجع ونعت الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والزنادقة الصوفية القبورية والحلولية الإلحادية، فيجمعهم في سلك واحد ويقول: (هؤلاء سفسطائية وقرامطة) بعد أن نفى واستبعد أن توجد طائفة سبقت يقال لها سفسطائية من أهل اليونان توصف بالحماقة، وقال بعد ذلك: (إن كان هذه الطائفة موجودة فهم أولئك الذين ذكرهم سابقاً) (ﷺ١٣٤١).

وهكذا نرى كيف يقذع الأفغاني -أسوة بشيوخه- في شتم علماء الأمة، ولكن ليذهب عقلك كل مذهب، ولك أن تحتار حيرة ما بعدها حيرة من شدة تناقض الأفغاني هذا، إذ كيف يرى أن جريمة السبكي وابنه أنهما انتقصا ابن تيمية ومن تبعه ورداً عليهم، في الوقت الذي يجيز الأفغاني لنفسه أن يتناول علماء الأمة بكل نقيصة، ورماهم بأقذع الألفاظ والشتائم، وليس هذا فحسب بل يجعلهم من كبار الوثنيين وعباد القبور أشد الناس شركاً. ولكن ما أعظم الله وما أسرع عقوبته!! فالله أنطق الأفغاني في كتابه بلعن نفسه دون أن يكلف واحداً مثلي بلعنه، حيث قال الأفغاني في إحدى شتائمه التي وجهها لمن طعن في ابن تيمية: لعن الله الكذابين الوالغين في أئمة الدين). (ﷺ١٨٧).

ولا نذهب بعيداً فإن الله هيّأ فرعون ليربي موسى في حجره، ثم يكون هلاكه على يديه: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[القصص : ٨]، فسبحان العزيز المنتقم!!

ولا يسعنا هنا إلا أن نسوق كلاماً للسيوطي يناسب المقام قال: [1]

---

(١) الحاوي للفتاوي (١/ ٣٧٦).

(وقول الجاهل: "إن الغزالي ليس بفقيه" يستحق عليه أن يضرب بالسياط ضرباً شديداً ويحبس حبساً طويلاً حتى لا يتجاسر جاهل أن يتكلم في حق أحد من أئمة الإسلام بكلمة تشعر بنقص، وقوله هذه الكلمة صادر عن جهل مفرط وقلة دين فهو من أجهل الجاهلين وأفسق الفاسقين، ولقد كان الغزالي في عصره حجة الإسلام وسيد الفقهاء، وله في الفقه المؤلفات الجليلة، ومذهب الشافعي الآن مداره على كتبه، فإنه نقح المذهب وحرره ولخصه في البسيط والوسيط والوجيز والخلاصة، وكتب الشيخين إنما هي مأخوذة من كتبه، والحاصل أن هذا الرجل الذي صدرت عنه هذه المقالة رجل غلب عليه الجهل والحمق والفسق، فالواجب على المحتاط لدينه أن يهجره في الله، ويتخذه عدواً يبغضه فيه إلى أن تأتيه من الله قاصمة تلحقه بالغابرين).

الفصل الرابع: خوارج الأمس واليوم:

المبحث الأول: التعريف والتاريخ:

المطلب الأول: تعريف الخوارج:

الخوارج: هم كل من يخرج على الحاكم الحق بتهمة تكفيره.

وأما من يخرج على الحاكم الحق طلباً للمنصب والحكم فهو من البغاة، ليس من الخوارج، فالخوارج وصف منوط بوصفين: الخروج على الحاكم والتكفير للمسلمين.

المطلب الثاني: تاريخ الخوارج الأسود:

أول ظهور للخوارج كان في عصر النبي ﷺ حين صرخ في وجهه ذلك الرجل النجدي (ذو الخويصرة): "إعدل يا محمد هذه قسمة ما أريد بها وجه الله"!!!!! فكفر هو بما قال وكفّر بها النبي ﷺ باتهامه بالخيانة!!

ثم ظهر الخوارج في عصر الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه وقتلوه.

وكان أقوى ظهور لهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عام (٣٧ هـ) بعد انشقاقهم عنه وتكفيره مع معاوية وعمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري واتهامهم للصحابة بأنهم لا يحكمون بما أنزل الله!!

ولا يزالون يظهرون في كل زمن بصورة مختلفة وبنفس المضمون. يشتدون ويضعفون إلى أن ظهروا بقوة كبيرة عجيبة مدعومين من الصليبية العالمية في مقرهم نجد وكان رأسهم قرن الشيطان ابن عبد الوهاب في القرن (١٢هـ).

ومن أسمائهم في زمن السلف: الحرورية والأزارقة، ومن أسمائهم في زماننا: الوهابية، والسلفية، وجماعة الهجرة والتكفير، وتنظيم القاعدة وفروعه، ودولة العراق والشام الإسلامية، وغيرها من الاسماء.

المبحث الثاني: ما ورد في سلفهم من أحاديث:

وقد ورد في ذمهم والترغيب في قتالهم أحاديث صحيحة مرفوعة منها:

١- عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: بعث عليّ ﷺ وهو باليمن بذهيبة يهديها إلى رسول الله ﷺ، فقسمها بين أربعة: بين الأقرع بن حابس الحنظلي وعيينة بن بدر الفزاري وعلقمة بن علاثة العامري ثم أحد بني كلاب وزيد الطائي ثم أحد بني نبهان، فغضبت قريش، وقال: مرة أخرى صناديد قريش! فقالوا: يعطي صناديد نجد ويدعنا! فقال: ((**إني إنما فعلت ذلك لأتألّفهم**)) فجاء رجل كثّ اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين ناتئ الجبين محلوق الرأس، فقال: اتق الله يا محمد، قال ﷺ: ((**فمن يطع الله إن عصيته؟! يأمنني على أهل الأرض ولا يأمنوني؟!**)) قال: وأدبر الرجل، فاستأذن رجل من القوم في قتله -يرون أنه خالد بن الوليد-، فقال رسول الله ﷺ: ((**لا، إن من ضئضئ هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد**)).[1]

وفي رواية مسلم: عن قتيبة نحوه وزيادة ألفاظ وفيها: والرابع إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل وفيها: ((**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً؟!**)) وفيها: فقال: يا رسول الله اتق الله، فقال: ((**ويلك أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله**)) قال: ثم ولى الرجل فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه فقال ﷺ: ((**لا، لعله أن يكون يصلي**))، قال خالد: وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله ﷺ: ((**إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم**)) قال ثم نظر إليه وهو مقفٍّ، فقال له: ((**يخرج من ضئضئ هؤلاء قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية**)) قال: أظنه قال ﷺ: ((**لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود**)).[2]

---

(١) صحيح مسلم (١٠٦٤) (٢/٧٤١) باب ذكر الخوارج وصفتهم.

(٢) رواه البخاري (٤٠٩٤) (٤/١٥٨١) باب بعث علي بن ابي طالب ﷺ.

٢- وعن أبي غالب؛ قال: رأى أبو أمامة ﷺ رؤوساً منصوبة على درج مسجد دمشق، فقال: (كلاب النار، شر قتلى تحت أديم السماء، خير قتلى من قتلوه) ثم قرأ: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. إلى آخر الآية... قلت لأبي أمامة: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: لو لم أسمعه إلا مرة، أو مرتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً -حتى عدّ سبعاً-؛ ما حدثتكموه).(١)

وفي رواية لأحمد: عن أبي غالب؛ قال: لما أتي برؤوس الأزارقة، فنصبت على درج دمشق؛ جاء أبو أمامة ﷺ، فلما رآهم؛ دمعت عيناه، فقال: (كلاب النار -ثلاث مرات-، هؤلاء شرّ قتلى قُتِلوا تحت أديم السماء، وخير قتلى قُتِلوا تحت أديم السماء الذين قتلهم هؤلاء). قال: فقلت: فما شأنك دمعت عيناك؟ قال: (رحمة لهم؛ إنهم كانوا من أهل الإسلام). قال: قلنا: أبرأيك قلت: هؤلاء كلاب النار، أو شيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: (إني لجريء! بل سمعته من رسول الله ﷺ غير مرة ولا ثنتين ولا ثلاث. قال: فعد مراراً).

ورواه الطبراني في (الصغير) من طريق الوليد بن مسلم: حدثنا خليد بن دعلج: حدثنا أبو غالب؛ قال: (جيء برؤوس الخوارج، فنصبت على درج مسجد دمشق، فجعل الناس ينظرون إليها وخرجت أنا أنظر إليها، فجاء أبو أمامة ﷺ على حمار وعليه قميص سنبلاني، فنظر إليهم، فقال: (ما صنع الشيطان بهذه الأمة؟! -يقولها ثلاثاً-، شرّ قتلى تحت ظل السماء هؤلاء، خير قتلى تحت ظل السماء من قتله هؤلاء، كلاب النار -يقولها ثلاثاً-)، ثم بكى، ثم انصرف. قال أبو غالب: فاتبعته، فقلت: سمعتك تقول قولاً قبل، أفأنت قلته؟ فقال: (سبحان الله! إني إذاً لجريء! بل سمعت ذلك من رسول الله ﷺ مراراً). فقلت له: رأيتك بكيت، فقال: (رحمة لهم، كانوا من أهل الإسلام مرة). ثم قال لي: (أما تقرأ؟ قلت: بلى). قال: (فاقرأ من آل عمران). فقرأت، فقال: (أما تسمع قول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ [آل عمران: ٧] اقرأ رأس المائة). فقرأت، حتى

(١) رواه الترمذي في الجامع (٥/١٣٢).

إذا بلغــــت: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، فقلت: يا أبا أمامة! أهم هؤلاء؟ قال: (نعم؛ هم هؤلاء).

٤- عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس رضي الله عنه: أنه ذكر عنده الخوارج، فذكر من عبادتهم واجتهادهم فقال: (ليسوا بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى، ثم هم يصلون).(١)

٥- قال حدثنا ابن عيينة عن معمر عن ربعي عن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنه: أنه ذكر ما يلقى الخوارج عند القرآن فقال: (يؤمنون عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه).(٢)

قلت: في الحديث صفة فارقة من أوصافهم هي خوضهم في المتشابهات ورفضهم تفويضها.

٦- حدثنا أسود بن عامر قال: حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن بشر بن شغاف قال: (سألني عبد الله بن سلام رضي الله عنه عن الخوارج فقلت: هم أطول الناس صلاة، وأكثرهم صوماً، غير أنهم إذا خلفوا الجسر اهراقوا الدماء، وأخذوا الأموال)، فقال: (لا، سئل عنهم الأذى، أما إني قد قلت لهم: لا تقتلوا عثمان، دعوه، فوالله لئن تركتموه إحدى عشرة ليلة ليموتن على فراشه موتاً فلم يفعلوا، فإنه لم يُقتل نبي إلا قتل سبعون ألفاً من الناس، ولم يُقتل خليفة إلا قتل به خمسة وثلاثون ألفاً).(٣)

٧- حدثنا أسود بن عامر قال: حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي الطفيل (أن رجلاً ولد له غلام على عهد النبي ﷺ، فدعا له وأخذ ببشرة جبهته فقال بها هكذا.. وغمز جبهته ودعا له بالبركة، قال: فنبتت شعرة في جبهته كأنها هلبة فرس، فشب الغلام، فلما كان زمن الخوارج أحبهم، فسقطت

(١) مصنف ابن ابي شيبة (١٥/٣١٢) باب ما ذكر في الخوارج.
(٢) مصنف ابن ابي شيبة (١٥/٣١٢). باب ما ذكر في الخوارج.
(٣) مصنف ابن ابي شيبة (١٥/٣١٢). باب ما ذكر في الخوارج.

الشعرة عن جبهته، فأخذه أبوه فقيده مخافة أن يلحق بهم، قال: فدخلنا عليه فوعظناه وقلنا له فيما نقول: ألم تر أن بركة دعوة رسول الله ﷺ قد وقعت من جبهتك، فما زلنا به حتى رجع عن رأيهم، قال: فرد الله إليه الشعرة بعد في جبهته وتاب وأصلح).(١)

٩- عن ابن عون عن عمير بن إسحاق قال: ذكر الخوارج عند أبي هريرة فقال: (أولئك شر الخلق).(٢)

١٠- عن يزيد بن هارون عن حماد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن رباح عن كعبي قال: (الذي تقتله الخوارج له عشرة أنوار، فضل ثمانية أنوار على نور الشهداء).(٣)

١١- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: (لما اعتزلت الحرورية قلت لعلي: يا أمير المؤمنين أبرد عن الصلاة لعلّي آتي هؤلاء القوم فأكلمهم)، قال: (إني اتخوفهم عليك)، قال: (قلت: كلا إن شاء الله) قال: (فلبست أحسن ما أقدر عليه من هذه اليمانية، ثم دخلت عليهم وهم قائلون في نحر الظهيرة، فدخلت على قوم لم أر قوماً قط أشد اجت هاداً منهم أيديهم كأنها ثمن الإبل، ووجوههم معلبة من آثار السجود)، قال: (فدخلت فقالوا: مرحباً بك يا ابن عباس ما جاء بك؟) قال: (جئت أحدثكم عن أصحاب رسول الله ﷺ، نزل الوحي وهم أعلم بتأويله)، فقال بعضهم: (لا تحدثوه)، وقال بعضهم: (لنحدثنه)، قال: (قلت: أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله ﷺ، وختنه، وأول من آمن به، وأصحاب رسول الله ﷺ معه؟) قالوا: (ننقم عليه ثلاثاً) قلت: (ما هن؟) قالوا: (أولهن أنه حكّم الرجال في دين الله وقد قال الله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]!) قال: (قلت: وماذا؟) قالوا: (قاتل -يعني في صفّين- ولم يسب ولم يغنم؟! لئن كانوا كفاراً

(١) مصنف ابن ابي شيبة (١٥/٣١١). باب ما ذكر في الخوارج.
(٢) مصنف ابن ابي شيبة (١٥/٣١١). باب ما ذكر في الخوارج.
(٣) مصنف ابن ابي شيبة (٧/٥٧٧) باب ما ذكر في الخوارج.

لقد حلت له أموالهم، ولئن كانوا مؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم؟)، قال: (قلت: وماذا؟) قالوا: (ومحا نفسه من أمير المؤمنين! فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين؟!) قال: (قلت: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله المحكم وحدثتكم من سنة نبيكم ﷺ ما لا تنكرون أترجعون؟) قالوا: (نعم)، قال: (قلت: أما قولكم أنه حكّم الرجال في دين الله؟ فإن الله يقول: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]! وقال في المرأة وزوجها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]! أنشدكم الله أحكم الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم وصلاح بينهم أحق أم في أرنب ثمنها ربع درهم؟) قالوا: (اللهم في حقن دمائهم وإصلاح ذات بينهم) قال: (أخرجتم من هذه؟ قالوا: (اللهم نعم) قلت: (وأما قولكم: أنه قاتل ولم يسب ولم يغنم؟! أتسبُون أمكم أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟! فقد كفرتم وإن زعمتم أنها ليست بأمكم فقد كفرتم، وخرجتم من الإسلام، إن الله ﷻ يقول: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] فأنتم تترددون بين ضلالتين فاختاروا أيهما شئتم؟ أخرجتم من هذه؟) قالوا: (اللهم نعم) قلت: (وأما قولكم: محا نفسه من أمير المؤمنين، فإن رسول الله ﷺ دعا قريشاً يوم الحديبية على أن يكتب بينه وبينهم كتاباً فقال: «**اكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله**» فقالوا: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب: محمد بن عبد الله، فقال ﷺ: «**والله إني لرسول الله وإن كذبتموني أُكتب يا علي: محمد بن عبد الله**» فرسول الله ﷺ كان أفضل من علي؟ أخرجتم من هذه؟ قالوا: (اللهم نعم) فرجع منهم عشرون ألفاً وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا.[1]

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٠/٢٠٤).

المبحث الثالث: صفاتهم من الأحاديث النبوية:

قلت: كثيرة هي صفات الخوارج في النصوص النبوية السابقة، ومما ورد عن الصحابة، وفي تاريخ الخوارج وقتال سيدنا علي عليه السلام لهم. من هذه الصفات الآتي:

١- علم قليل مقرون بتعبّد كثير.

٢- الاستهتار والاستخفاف بالدماء.

٣- تكفير المسلمين واستباحة دمائهم وأموالهم.

٤- عدم تقديرهم لعلماء الصحابة والسلف، فيعتقدون بأنفسهم أفقه وأكثر فهماً منهم للدين.

٥- ينزلون آيات نزلت في الكفار وأهل الكتاب على المؤمنين.

٦- خوضهم في المتشابهات تفصيلاً وينكرون تفويضها.

٧- سطحيون في فهم النص (ظاهرية) بسبب التعامل المباشر مع النص، دون النظر في فقه أئمة السلف فيه لإعراضهم عن السنة وأقوال الصحابة.

٨- الناس عندهم إما كافر وإما مؤمن، والمؤمن عندهم من والاهم وبايعهم والكافر سواه، ولا يوجد في قاموسهم ضعيف الإيمان.

٩- يقولون كلمات ظاهرها فيها الرحمة وباطنها من قبلها العذاب. كقولهم: (لا حكم إلا لله).

١٠- مظهرهم شاذ عن المجتمع: (كتقصير الثوب - التمسكن).

١١- يريدون تغير الحكم بالقوة، والعنف جزء من عقيدتهم.

١٢- يعتقدون قتال الحكام المسلمين والجيوش الإسلامية جهاداً، والبلاد الإسلامية أرض جهاد.

١٣- حدثاء الأسنان غالبهم من الشباب المتحمس.

١٤- يحبون الغنائم والسبي والنساء ويقاتلون لأجل الحور العين.

١٥- أما صفة تكفير أصحاب النبي ﷺ فهي ليست مطلقة، والمراد منها: تكفير من قاموا عليه من الحكام، وهذا ما قرره العلماء:

- قال الفقيه الكبير ابن عابدين الحنفي ما نصّه:

(مطلب في أتباع ابن عبد الوهاب، الخوارج في زماننا: قوله: (ويكفرون أصحاب نبينا ﷺ) علمت أن هذا غير شرط في مسمى الخوارج، بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي رضي الله عنه، وإلا فيكفي فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه، كما وقع في زماننا في أتباع ابن عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد وتغلّبوا على الحرمين، وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنّة وقتل علمائهم حتى كسر الله شوكتهم وخرب بلادهم وظفر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين وألف).[1]

١٦- أنهم يُكفِّرون بالخطأ، والظن، والشبهات وبأمورٍ لا ترقى إلى اليقين بل وبأمور لا تكون في عالم الوجود والواقع! يكفي أحدهم ليصدر التكفير في حق فلان أن يُقال له قِيل عن فلان!

١٧- لا يَعرفون مبدأ إقالة العثرات، ولا مبدأ اعتبار الحسنات، ولا مبدأ احترام العلماء!

١٨- لا يَعذرون بالجهل، ولا بالتأويل، ولا بعجز لا يمكن دفعه!

١٩- قلة الإنصاف والعدل، فهم لأدنى خلاف يُكفِّرون، ويجرمون، ويخلدون في النار!

٢٠- الحقد الدفين على المسلمين الموحدين، تحت عنوان إحياء عقيدة الولاء والبراء كما يزعمون!

٢١- ينفون عن أنفسهم تهمة التكفير بالذنوب، لينفوا عن أنفسهم مسمى الغلو أو الخوارج وهم -في حقيقتهم- يكفرون بلا ذنب، ففاقوا بذلك الخوارج!!

٢٢- يُعرفون بالكبر والتعالي على العباد، لا يوجد عندهم كبير يحترمونه أو يرجعون إليه، فالكبير والصغير عندهم سواء!!

٢٣- يتمسكون بظواهر النصوص القرآنية -وإن كانوا لا يقصدون معارضتها- ولكن فهموا منه مالم يدل عليه ولذا جوزوا على الأنبياء ارتكاب

---

(١) رد المحتار على الدر المختار (٤/ ٢٦٢) كتاب البغاة.

الصغائر والكبائر من قوله تعالى: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح: ٢]، فالنبي عندهم قد يكفر ثم يعود.

٢٤- يردون السنة إذا لم يرد صراحة ما يؤيدها في القرآن، وفي الوقت ذاته يتمسكون بأحاديث ضعيفة أو موضوعة تخالف نصوص القرآن ويقولون هكذا فهمها النبي والسلف، فبالجملة يرجحون ما يؤيد مذهبهم ويضعفون ما يخالفه.

٢٥- كثيرو الاختلاف فيما بينهم فلذلك كثرت فرقهم وخرج بعضهم على بعض كما يحدث اليوم في سوريا.

٢٦- يستدلون بآيات الوعيد ويتركون آيات الوعد.

٢٧- يحكمون على القلوب واتهامها ومنه الحكم باللوازم والظنون.

٢٨- يدعون كفر من رضي بحكم الحكومات العلمانية في الدول الإسلامية أو تعامل معها، فيدعون إلى اعتزال المجتمع فهجروا المدارس والمعاهد والجامعات والوظائف الحكومية والسكنى مع المسلمين وعاشوا في الجبال.

٢٩- وأخطر صفاتهم: يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، ونراهم اليوم يقاتلون المسلمين في بلاد المسلمين ويطلقون عليه جهاداً وقد سلمت منهم إسرائيل!

المبحث الرابع: أحاديث نبوية وآثار وردت في خوارج العصر:

قلت: وبالتدقيق والنظر فيما سبق من النصوص يظهر أن الخوارج قد يظهرون بصفاتهم في أشخاص آخرين، وفي كل زمان، فلكل زمان خوارج، وهذا ظاهر في قول النبي ﷺ:

١- عن سويد بن غفلة قال: قال عليّ رضي الله عنه: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن أخرُّ من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم،**

فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة)).[1]

المروق: الخروج السريع. كما يمرق السهم من الرمية.

الرمية: الطريد من الصيد المرمية.

يعني: يخرج السهم ولم يتمسك بشيء، كما خرج هؤلاء من الإسلام ولم يتمسكوا بشيء منه ولم يظهر عليهم أثره.

٢- عن أبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك -رضي الله عنهما-: أنّ رسول الله ﷺ قال: ((**سيكون في أمتي اختلاف وفرقة، قوم يحسنون القيل، ويسيئون الفعل، يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرَّمية، ثم لا يرجعون حتى يرتد على فُوقِهِ، هم شرّ الخلق، طوبى لمن قتلهم وقتلوه، يدعون إلى كتاب الله، وليسوا منه في شيء، مَن قاتلهم كان أولى بالله منهم**))، قالوا: يا رسول الله، ما سيماهم؟ ((**قال: التحليق**)).[2]

فوقه: موضع الوتر في السهم، وهذا تعليق بالمحال فإن ارتداد السهم على الفوق محال، فرجوعهم عن أفكارهم الشاذة التكفيرية محال.

قلت: أي: تحليق الرؤوس، وسيأتي تفصيل عن هذه الصفة فترقبه.

٣- أخرج الحاكم في المستدرك وأبو داود في سننه الضياء في المختارة عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ ((**سيكون في أمتي اختلاف وفرقة، وسيجيء قوم يعجبونكم، وتعجبهم أنفسهم، الذين يقتلونهم أولى بالله منهم يحسنون القيل، ويسيئون الفعل، ويدعون إلى الله، وليسوا من الله في شيء، فإذا لقيتموهم فأنيموهم**)) قالوا: يا رسول الله، انعتهم لنا. قال: ((**آيتهم الحلق والتسبيت**)).[3]

التسبيت: يعني التقصير، وهو المبالغة في تقصير الثياب.

---

(١) رواه والبخاري (١٣٢١/٣، رقم ٣٤١٥)، ومسلم (٧٤٦/٢، رقم ١٠٦٦)، وأبو داود (٢٤٤/٤، رقم ٤٧٦٧)، والبيهقى (١٨٧/٨، رقم ١٦٥٥٨)، وأبو يعلى (٢٢٥/١، رقم ٢٦١) وابن حبان (١٣٦/١٥، رقم ٦٧٣٩). وأخرجه أيضا: أحمد (٨١/١، رقم ٦١٦).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم باب قتال أهل البغي (٢٦٤٩) (١٦١/٢).

(٣) المستدرك للحاكم (٣/٤٣٤) باب: قتال اهل البغي وهو آخر الجهاد.

٤- عن شريك بن شهاب الحارثي قال: جعلت أتمنى أن ألقى رجلاً من أصحاب محمد ﷺ يحدثني عن الخوارج، فلقيت أبا برزة الأسلمي في نفر من أصحابه في يوم عرفة، فقلت: حدثني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ يقوله في الخوارج، فقال: أحدثكم بما سمعت أذناي ورأت عيناي، أتى رسول الله ﷺ بدنانير فجعل يقسمها، وعنده رجل أسود مطموم الشعر، عليه ثوبان أبيضان، بين عينيه أثر السجود، وكان يتعرض لرسول الله ﷺ فلم يعطه، فأتاه فعرض له من قبل وجهه فلم يعطه شيئاً، فأتاه من قبل يمينه فلم يعطه شيئاً، ثم أتاه من قبل شماله فلم يعطه شيئاً، ثم أتاه من خلفه فلم يعطه شيئاً فقال: يا محمد! ما عدلت منذ اليوم في القسمة، فغضب رسول الله ﷺ غضباً شديداً، ثم قال: ((**والله لا تجدون أحداً أعدل عليكم مني**)) -ثلاث مرات- ثم قال: ((**يخرج عليكم رجال من قبل المشرق، كأن هذا منهم هديهم هكذا، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يعودون إليه** -ووضع يده على صدره -**سيماهم التحليق، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال، فإذا رأيتموهم فاقتلوهم**)) -ثلاثاً- **هم شر الخلق والخليقة** يقولها ثلاثاً)).[1]

قلت: من صفاتهم في الحديث أنهم يخرجون مع المسيح الدجال، فيصدقونه لكونهم من المجسّمة، يصدّقون بأن المسيح هو الله نزل إلى الأرض؛ على اعتقادهم بإمكان نزول الله على ظهر بعوضة كما قال ابن تيمية!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.. أما أهل السنة والجماعة (الأشاعرة والماتريدية) الذين ينزهون الله عن التجسيم، ويعتقدون باستحالة نزوله وتجسمه فيعصمون من ذلك.

ولو ازددنا قراءة في الأحاديث النبوية لنرى هل في واقعنا من الخوارج؟ وأين هم؟ ومن أين هم؟ نقرأ:

٥- عن عقبة بن عمرو أبي مسعود رضي الله عنه قال: أشار رسول الله ﷺ بيده نحو اليمن

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٥/٣٢٠) باب ما ذكر في الخوارج.

فقال ﷺ: ((**الإيمان يمان هاهنا ألا إن القسوة وغلظ القلوب في الفدادين** -وهم الرعاة أصحاب الإبل!!!- **عند أصول أذناب الإبل حيث يطلع قرنا الشيطان في ربيعة ومضر**)).[1]

قلت: ففي الحديث تحديد مكانهم، وبيان صفة من صفاتهم، ومنحهم وساماً شرفيّاً لهم: أما المكان: فنجد، وأما إحدى صفاتهم: فغلظة القلوب، وأما الوسام: فقرن الشيطان، والقرن استعارة مفادها: القوة، والقسوة، والأذى والشذوذ. وكذلك الشيطان استعارة للضلال والفساد.

٦- قوله ﷺ: ((**اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا**)) قال: قالوا: وفي نجدنا؟ قال: قال: ((**اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا**)) قال: قالوا: وفي نجدنا؟ قال: قال: ((**هناك الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان**)).[2]

٧- ذكر ابن المعلم القرشي في كتاب (نجم المهتدي ﷺ ٥٨٨) ما نَصُّه:

(عن عليّ رضي الله عنه قال سيرجع قومٌ من هذه الأمّة عند اقتراب السّاعة كفّارًا قال رجلٌ يا أمِير المؤمنين كفرهم بماذا أبالإحْداث أم بالإنكار فقال بل بالإنكار ينكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء).

قلت: وبعد كل هذا البيان الصريح من النصوص الصريحة قطعية الدلالة يحاول الوهابية الدفاع عن كعبتهم (نجد)؛ البلاد المعروفة في جزيرة العرب، فيدعون بأنها ليست المقصودة بالحديث السابق،تارة بقولهم: (لسنا المقصودين بل خوارج سيدنا علي رضي الله عنه)، وتارة يقولون: (المقصود الشيعة)، وتارة يقولون: (المقصود العراق)!!! فمهما تكلفوا لن ينفعهم، فالحديث محكم ودلالته جلية، والرد عليهم باختصار:

أولاً: لفظة (نجد) إذا أطلقت هكذا فهي في جزيرة العرب لا يجوز أن تحمل عقلاً على غيرها، فـ(نجد) المعهودة في ذهن المخاطبين، فإذا قلت: (نجد)

(١) رواه البخاري (٣١٢٦) (٣/١٢٠٢) باب خير مال المسلم غنم يتتبع بها شغف الجبال.

(٢) رواه البخاري (٩٩٠) (١/٣٥١) باب ما قيل في الزلازل والآيات.

أشرت إلى ما يقابل الحجاز، أرأيت لو أنك قلت لابنك وأنت في بيتك: (ناد أمك من المطبخ) أيجوز له عقلاً أن يناديها من بيت الجيران؛ بحجة أن في بيت الجيران مطبخاً أيضاً؟!

ويكفيك أن تقرأ السيرة النبوية لتعرف من هم أهل نجد؟ وكيف كانت عدوتهم للنبي ﷺ؟ وكيف ارتدوا عن الإسلام بوفاته؟ وفي الرواية السابقة: ((**ربيعة ومضر**)). يكفي شاهداً على تحديدهم.

ثانياً: الحديث صريح لا غبار ولا غشاوة عليه؛ في أن المقصود هو نجد الجزيرة العربية لا غيرها، حيث قال السائل: (نجدنا) لا نجد المجوس، لأن العراق كانت ما تزال في ذلك الوقت -عصر النبي ﷺ- تحت حكم الفرس، ولم يدخلها الإسلام إلا في عهد عمر رضي الله عنه، فأين المفر من هذا اللفظ الصريح؟

ثالثاً: ولما يشيرون إلى أن العراق أولى بهذا اللفظ؛ لأن معركتي (الجمل) و(صفين) وقتال الخوارج كان بها، ولو أمعنت النظر لعلمت أنه لا عليّ ولا عائشة ولا الزبير ولا معاوية ولا عمرو بن العاص رضي الله عنهم هم من أهل العراق، وهم قادة الوقعات وأطراف النزاع في المواقع التي ذكرت، فأهل الخلاف هم أهل الجزيرة لا أهل العراق فلا يمكن بحال أن نحملهم مشاكلنا لأننا تقاتلنا على أرضهم!

أما الخوارج فالقائد الخارجي (نجدة ابن عامر الحنفي)، من أهل اليمامة من (نجد)، فما جريرة أهل العراق أن يتحملوا جرمه وتسلم اليمامة من شره ومن معه، ولو نظرت في كتب التاريخ لرأيت أكثر الخوارج هم من قبائل (نجدنا).

رابعاً: يحتجون بأن العراق وقع بها مقتل الحسين بن علي -رضي الله عنهما ولعن الله قاتله-، وهذا استدلال من وهنت حجته، فمنذ متى كان للوهابية تعلق بالحسين وجد الحسين الذي ينهون عن زيارة قبره؟!

والجواب: أولاً: مقتل الحسين عليه السلام لم يقع بأرض تسمى (نجد) حتى يكون للوهابية في ذلك مخلص، ولكن الآمر بقتله هو (يزيد بن معاوية بن أبي سفيان)، الذي فَجَرَ بالمدينة، وأهلها من أصحاب رسول الله ﷺ، والذي يتولاه الوهابية اليوم، ويدعون مع ذلك أنهم أتباع أحمد بن حنبل، وحتى ابن تيمية نصير الأمويين

الكبير لم يجد محيصاً عن أن يقول واصفاً يزيد: (ولا كان من المشهورين بالدين والصلاح) وقال واصفاً فعل عسكره بالمدينة: (..ثم صار عسكره في المدينة يقتلون وينهبون، وهذا من العدوان والظلم الذي فعل بأمره).

خامساً: من ناحية أخرى فإن أرض العراق التي يعنيها الوهابية سهل لا (نجد)، وهي من مستوى سطح البحر إلى (٢٠٠م) علواً، أما (نجد) فترتفع إلى (١٠٠٠م) فوق سطح البحر!

سادساً: يزعمون بأن (نجد) ليست شرق المدينة!! وهو كلام كان يمشي على البسطاء قبل هذا الزمان، أما اليوم فيكفي أن يرد عليه طالب في المدرسة الابتدائية من مادة: جغرافيا الجزيرة العربية.

سابعاً: يتهجمون على اليمن لأن الأسود العنسي خرج منها، والذي قتلوه خلال أربعة أشهر، وقياسهم هذا عجيب، فاليمن قد وردت أحاديث كثيرة في فضلها؛ لا كنجد التي لم يرد فيها إلا التنفير وانتظار الفتن منها:

عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: ((**أتاكم أهل اليمن هم أرق أفئدة وألين قلوباً، الإيمان يمان، والحكمة يمانية، والفخر والخيلاء في أصحاب الإبل، والسكينة والوقار في أهل الغنم**)).[1]

فأمرها كما ترى لا يقارن مطلقاً بنجد، التي كانت بدايتها مع ذي الخويصرة، ولم تنته فتنها بمسيلمة ولا بسجاح! ولا بنجدة بن عامر، حتى خرج علينا ابن عبد الوهاب يستحل هو وأتباعه إلى اليوم دماء الموحدين (الأشاعرة والماتريدية) لأنهم أهل شرك في زعمهم، وما يقولونه اليوم عن تكفير أهل السنة والجماعة من أهل الإسلام خير دليل على أنهم خوارج العصر.

ثامناً: ومن الذين دافعوا عن (نجد): (الألباني)، وذلك دفاعاً عن السلفية والوهابية، على عادته في تحريف معاني الآيات والأحاديث وتضعيف وتصحيح الأحاديث على قاعدة نصرة المذهب! ولو طالعت كتب أهل نجد ممن درسوا الحديث الشريف لرأيت أنهم لا يتكلفون ما تكلفه الألباني أو غيره من الدفاع عنها، بل يصرح الشيخ (سليمان بن عبد الوهاب) النجدي شقيق زعيم الوهابية

---

(١) رواه البخاري (٤١٢٧) (٤/١٥٩٤) باب: قدوم الأشعريين وأهل اليمن.

بأن نجداً هي بلاد الزلازل والفتن، وينهى أخاه على هذا الأساس من أن يدعو الناس لترك مكة والمدينة والهجرة إليه في نجد ليحلق رؤوسهم، ولكن لا بد لنبوءة المصطفى ﷺ أن تتحقق في خوارج العصر فقد سبق في الأحاديث السابقة أن من صفاتهم: ((**التحليق**)).[1]

وأما قوله ﷺ: ((**سيماهم التحليق**)): فهذا ما وقع منهم فعلياً، فقد أثبت العلماء القريبون لنشأة الوهابية كمفتي الشافعية بمكة المكرمة الشيخ أحمد زيني دحلان أن ابن عبد الوهاب كان يأمر من يدخل في طاعته بحلق شعره، لينشأ بشعر جديد لم يشرك فيه!

وقال: وكان مفتي زبيد السيد (عبد الرحمن الأهدل) يقول: (لا حاجة إلى التأليف في الرد على الوهابية بل يكفي في الرد عليهم قوله ﷺ: ((**سيماهم التحليق**)) فإنه لم يفعله أحد من المبتدعة غيرهم.[2]

المبحث الخامس: أوضح صفاتهم: تكفيرهم لكل من سواهم من المسلمين؛ لاستحلال دمائهم وأعراضهم وأموالهم:

قلت: لقد تعمدت تأخير هذا البحث إلى نهايات الكتاب ليستحضر القارئ كل ما بيناه بالشواهد العلمية عن السلفية والوهابية من فساد العقائد والتلاعب بالدين ونصوص العلماء وتكفير المسلمين بالهوى، وليقرأ فيه التوصيف الصحيح لهذه الفرقة فإنهم حقاً هم خوارج العصر.

- وقد قال الشيخ العلامة (أحمد زيني دحلان)، وكان مفتي مكة في كتابه (فتنة الوهابية): (وكان -يعني ابن عبد الوهاب- يأمر من حج حجة الإسلام أن يعيد حجته مرة أخرى لأنه حج وقت أن كان مشركاً! كما يطلب ممن يريد الدخول في دينه أن يشهد على نفسه بأنه كافر وأن أبويه ماتا على الكفر، وأن فلان العالم كافر).

(١) سبق تخريجه.

(٢) أحمد بن زيني دحلان، فتنة الوهابية، (ص١٩).

المطلب الأول: تكفير الوهابية لأهل مكة ودعوتهم للدخول في الإسلام من جديد:

في رسالة ذكرها ابن بشر من الملك سعود إلى أهل مكة يقول فيها: (من سعود ابن عبد العزيز إلى كافة أهل مكة والعلماء والآغوات وقاضي السلطان: السلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فأنتم جيران الله وسكان حرمه آمنون بأمنه. إنما ندعوكم لدين الله ورسوله .. ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [آل عمران: ٦٤]. فأنتم في أمان الله ثم في أمان أمير المسلمين سعود بن عبد العزيز وأميركم عبد المعين بن مساعد، فاسمعوا له وأطيعوا ما أطاع الله والسلام).[1]

(وعندما دخل سعود مكة المكرمة في اليوم الثامن من محرم (١٢١٨ هـ) وطلب من الناس الاجتماع بالمسجد الحرام، خطب فيهم قائلاً: (احمدوا الله الذي هداكم للإسلام وأنقذكم من الشرك، أطلب منكم أن تبايعوني على دين الله ورسوله، وتوالوا من والاه وتعادوا من عاده في السراء والضراء والسمع والطاعة).[2]

قلت: انظر كيف اعتبر الوهابية أنفسهم أنهم هم المسلمون وأهل مكة أهل الكتاب!! انظر كيف يُنْزل آيات نزلت في الكفار على المسلمين!!!

المطلب الثاني: تكفير الوهابية لأهل حائل:

وجاء في الدرر السنية: (قال بعضهم -يعني بعض علماء نجد-: بلغني أن بعض الناس أشكل عليه جهاد المسلمين لأهل حايل، هل هو شرعي أم لا؟ فأقول وبالله التوفيق، الجهاد مشروع لأحد أمور منها: الخروج عن طاعة ولي أمر المسلمين، وأهل حايل أمرهم الإمام بالدخول في الطاعة، ولزوم السنة والجماعة، ومنابذة أهل الشرك، وعداوتهم، وتكفيرهم، فأبوا ذلك، وتبرؤوا

(١) ابن بشر: عنوان المجد، (ص ٢٦١).

(٢) عبد العزيز التويجري، لسراة الليل هتف الصباح، (ص ٤٩).

منه... فلم يقبلوا، ولم ينقادوا، فوجب قتالهم على جميع المسلمين لخروجهم عن الطاعة، الأمر الثاني: مما يوجب الجهاد لمن اتصف به، عدم تكفير المشركين، أو الشك في كفرهم، فإن ذلك من نواقض الإسلام ومبطلاته، فمن اتصف به، فقد كفر، وحلّ دمُه ومالُه، ووجب قتالُه حتى يكفر المشركين... فمن لم يكفر المشركين من الدولة التركية، وعباد القبور كأهل مكة وغيرهم ممن عبد الصالحين، وعدل عن توحيد الله إلى الشرك، وبدل سنة رسوله ﷺ بالبدع، فهو كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم، ويبغضهم، ويحب الإسلام والمسلمين، فإن الذي لا يكفر المشركين، غير مصدقٍ بالقرآن، فإن القرآن قد كفر المشركين، وأمر بتكفيرهم، وعداوتهم، وقتالهم... الأمر الثالث: مما يوجب الجهاد لمن اتصف به، مظاهرة المشركين وإعانتهم على المسلمين، بيد أو لسان أو بقلب أو بمال، فهذا مخرجٌ من الإسلام، فمن أعان المشركين على المسلمين، وأمدَّ المشركين من ماله بما يستعينون به على حرب المسلمين اختياراً منه، فقد كفر).[1]

يقول عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في رسالة طويلة جاء في ثناياها: (فلا تغتروا بأهل الكفر وما أعطوه من القوة والعدة، فإنكم لا تقاتلون إلا بأعمالكم، فإن أصلحتموها وصلحت، وعلم الله منكم الصدق في معاملته، وإخلاص النية له، أعانكم عليهم، وأذلهم، فإنهم عبيده، ونواصيهم بيده، وهو الفعال لما يريد، فعليكم بما أوجبه الله وافترضه من جهادهم ومباينتهم، وكونوا عباد الله على ذلك إخواناً وأعواناً، وكلّ من استطاع لهم، ودخل في طاعتهم، وأظهر موالاتهم، فقد حارب الله ورسوله، وارتد عن دين الإسلام، ووجب جهاده ومعاداته، ولا تنتصروا إلا بربكم، واتركوا الانتصار بأهل الكفر جملة وتفصيلاً فقد قال ﷺ: «**إنا لا نستعين بمشرك**» وهذه الدولة -يعني الدولة المصرية أبناء محمد علي باشا الموالية للدولة التركية- التي تنتسب إلى الإسلام، هم الذين أفسدوا على الناس دينهم

(١) الدرر السنية: (٩/٢٨٩).

ودنياهم، استسلموا للنصرانية، واتحدت كلمتهم معهم، وصار ضررهم وشرهم على أهل الإسلام...).[1]

المطلب الثالث: تكفير الوهابية للخلافة العثمانية والدولة المصرية وجمهور الأمة الإسلامية، وجعلهم في مرتبة الكفار والمشركين:

جاء في الدرر السنية: (من عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ : العاقل يدور مع الحق أينما دار، وقتال الدولة -يعني المصرية الكافرة- والأتراك، والإفرنج وسائر الكفار من أعظم الذخائر المنجية من النار ...).[2]

المطلب الرابع: تكفير الوهابية لأهل العراق:

يقول سعود بن عبد العزيز (١٢٢٩هـ) في الرسالة التي أرسلها إلى والي بغداد: (وأما قولكم: كيف التجري بالغفلة على إيقاظ الفتنة بتكفير المسلمين وأهل القبلة ومقاتلة قوم يؤمنون بالله واليوم الآخر ....؟! فنقول: قد قدمنا أننا لا نكفر بالذنوب وإنما نقاتل من أشرك بالله وجعل لله نداً، يدعوه كما يدعو الله، ويذبح له كما يذبح لله، وينذر له كما ينذر لله، ويخافه كما يخاف الله، ويستغيث به عند الشدائد وجلب الفوائد، ويقاتل دون الأوثان والقباب المبنية على القبور التي اتخذت أوثاناً تعبد من دون الله، فإن كنتم صادقين في دعواكم أنكم على ملة الإسلام ومتابعة الرسول ﷺ فاهدموا تلك الأوثان كلها وسوّوها بالأرض، وتوبوا إلى الله من جميع الشرك والبدع...- ثم قال-: وأما إن دمتم على حالكم هذه ولم تتوبوا من الشرك الذي أنتم عليه، وتلتزموا بدين الله الذي بعث الله رسوله، وتتركوا الشرك والبدع والخرافات لم نزل نقاتلكم حتى تراجعوا دين الله القويم).[3]

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٨/٢١).

(٢) الدرر السنية (٩/٢٣).

(٣) الدرر السنية (٧/٣٩٧).

المبحث السادس: من تاريخ خوارج العصر الدموي (السلفية - الوهابية):

المطلب الأول: إعلان ابن عبد الوهاب الجهاد على المسلمين:

- يقول مؤرخ الوهابية (عثمان بن بشر النجدي):

(ثم أمر الشيخ بالجهاد وحضهم عليه فامتثلوا، فأول جيش غزا سبع ركايب، فلما ركبوها وأعجلت بهم النجائب في سيرها سقطوا من أكوارها لأنهم لم يعتادوا ركوبها، فأغاروا أظنه على بعض الأعراب فغنموا ورجعوا سالمين).[1]

المطلب الثاني: قتل الوهابية لعلماء المسلمين سجداً:

- قال الشيخ حسين بن غنام عن رسائل ابن عبد الوهاب: يقول ابن عبد الوهاب: (إن عثمان بن معمِّر -حاكم بلد عيينة- مشركٌ كافر، فلما تحقق المسلمون من ذلك تعاهدوا على قتله بعد انتهائه من صلاة الجمعة، وقتلناه وهو في مصلاه بالمسجد في رجب ١١٦٣ هـ).[2]

يقول ابن بشر: (فلما سلَّم من الصلاة قام إليه من ذكرنا فقتلوه).[3]

المطلب الثالث: قتال الوهابية لمسلمي الرياض:

- يقول ابن بشر في (عنوان المجد) في أحداث سنة (١١٨٧هـ): (وفيها سار عبد العزيز بالجنود المنصورة، وقصد الرياض، ونازل أهلها أياماً عديدة، وضيّق عليهم، واستولى على بعض بروجهم، وهدمها المسلمون وهدموا المرقب، وقتَل على أهلها رجالاً كثيراً).

ثم ينقل خبر فرار أهل الرياض منها وفعل جنود الوهابية بهم قائلاً: (ففر أهل الرياض في ساقته -أي: في ساقة حاكمها- الرجال والنساء والأطفال، لا يلوي أحد على أحد، هربوا على وجوههم إلى البرية السهباء قاصدين الخرج، وذلك في فصل الصيف، فهلك منهم خلق كثير جوعاً وعطشاً).. إلى أن قال: (فساروا في

(١) تاريخ نجد (ج١ ص ١٤-١٥).

(٢) تاريخ نجد (ص٩٧).

(٣) تاريخ نجد (١/ ٢٣).

إثرهم يقتلون ويغنمون، ثم إن عبدالعزيز جعل في البيوت ضباطاً يحفظون ما فيها، وحاز جميع ما في البلد من الأموال والسلاح والطعام والأمتاع وغير ذلك؛ وملك بيوتها ونخيلها إلا قليلها).

- **قطعهم للطريق على أهل الرياض:**

(يذكر ابن بشر أن الوهابية قطعوا عنهم السبل، وأغاروا على أناس من أهل الرياض خرجوا لجمع الحطب وذلك في شهر رمضان!!! سنة (١٢٥٣هـ)، وقتلوا أهل الرياض الذين أتوا لنجدة أهلهم، فثبت أهل الرياض هذه المدة الطويلة على الحرب على ما مع فيصل من كثرة الجنود).(١)

ولكن كان ذلك إلى حين؛ حتى سقطت مرَّة أخرى.

المطلب الرابع: قتال الوهابية لمسلمي الإحساء:

ويقول مؤرخ الوهابية في أحداث سنة (١١٧٦هـ):

(وفيها سار عبد العزيز بالجيوش المنصورة إلى الإحساء، وأناخ بالموضع المعروف بالمطريفي في الإحساء وقتل منهم رجالاً كثيراً نحو السبعين رجلاً، وأخذ أموالاً كثيرة، ثم أغار على المبرز فقتل من أهلها رجالاً).(٢)

- ويقول في أحداث (١١٩٨هـ): (وفيها سار سعود بالمسلمين، وقصد ناحية الإحساء فصبَّح أهل العيون وهجم عليهم، ولم يأتهم خبر عنه، وأخذ كثيراً من الحيوانات، ونهب بيوتها أزواداً وأمتعة).(٣)

ويقول: (وفي أوله غزا محمد بن عفيصان بأمر الإمام تركي بجيش من المسلمين، وقصد ناحية الإحساء، فأغار على قافلة مقبلة من بندر العقير وأخذها وكان معها من الأموال ما لا يحصى).(٤)

---

(١) عنوان المجد في تاريخ نجد (٢/٧٥).

(٢) عنوان المجد في تاريخ نجد (١/٤٦).

(٣) عنوان المجد في تاريخ نجد (١/٧٨).

(٤) عنوان المجد في تاريخ نجد (٢/٣٥).

ويقول كذلك في أحداث (١٢٠٩) هـ: (ثم سار بهم إبراهيم بن عفيصان فقصد ناحية قطر، وأغار على أهله فأخذ إبلاً كثيرة من بواديهم وأموالهم، فأقبل بها وباعها في الإحساء).[١]

المطلب الخامس: تباهي الوهابية بإبادة المسلمين وقطع رؤوسهم وإسقاط الحوامل:

- ويقول المؤرخ الوهابي: في أحداث (١٢١٠) هـ: (فلما استووا على ركائبهم - أي: الجند الوهابي- وساروا ثوّروا بنادقهم دفعة واحدة، فأظلمت السماء وأرجفت الأرض، وثار عج الدخان في الجو، وأسقط كثير من الحوامل في الإحساء، ثم نزل سعود في الرقيقة... فأقام في ذلك المنزل يقتل من أراد قتله، ويجلي من أراد جلاءه، ويحبس من أراد حبسه، ويأخذ من الأموال، ويهدم من المحال، ويبني ثغوراً، ويهدم دوراً، وضرب عليهم ألوفاً من الدراهم وقبضها منهم .. -ثم يقول عن القتل وذلك بعد الاستسلام-: .. فهذا مقتول في البلد، وهذا يخرجونه إلى الخيام، ويضرب عنقه عند خيمة سعود، حتى أفناهم إلا قليلاً، وحاز سعود في تلك الغزوة ما لا يحصى).[٢]

المطلب السادس: قتال الوهابية لمسلمي قطر:

- يقول ابن بشر الوهابي في أحداث سنة (١٢٠٢هـ): (وفيها غزا سليمان بن عفيصان بأمر عبدالعزيز إلى جهة الشرق، فأوقع بأهل قطر الناحية المعروفة قرب البحرين، فقتل منهم قتلى كثيرة من آل أبي رميح، وأخذ أموالهم).

وفي أحداث سنة (١٢٠٦هـ) -وهي عام وفاة ابن عبد الوهاب-: (وفيها غزا سليمان بن عفيصان بأمر عبد العزيز بجيش من أهل الخرج وغيرهم، وقصد قطر المعروف بين عمان والبحرين، فصادف منهم غزواً نحو خمسين مطية فناوخهم، فقاتلوا وهزمهم سليمان، وقتلهم إلا القليل، وأخذ ركبهم).[٣]

(١) عنوان المجد في تاريخ نجد (ج١، ص ١٠٣).

(٢) عنوان المجد في تاريخ نجد (١/ ١٠٦).

(٣) عنوان المجد في تاريخ نجد (ج١ ص ٨٨).

المطلب السابع: اعتبار الوهابية أموال المسلمين غنائم:

- يقول ابن بشر: (وقد غزا المسلمون ثرمدا مرة ثانية في السنة نفسها والأمير عليهم عثمان، ولم يقع قتال؛ إذ لم يخرج من أهل المدينة أحد لقتالهم .. فدمر المسلمون المزارع و انقلبوا راجعين).

- ويقول أيضاً في سنة (١١٦١ هـ): (ثم غزا المسلمون ثادقاً، فلما اقتربوا منها ليلاً عبؤوا الجيوش وأعدوا الكمين، فلما ظهر مقاتلة البلد عاجلهم الكمين فولوا هاربين، وقُتل منهم محمد بن سلامة وستة آخرون .. و أخذ المسلمون أغنامهم).[(١)]

- يقول مؤرخهم عثمان ابن بشر في أحداث سنة (١٢١٢) هـ: (وفيها غزا هادي بن قرملة وأغار على البقوم في الحجاز، فهزمهم وقتل منهم عدّة رجال، ثم بعد شهرين غزاهم فقتل منهم قتلى وأخذ كثيراً من الإبل والغنم).

- وبوادي شمّر وما جاوره: (وفيها -أي: سنة ١٢٠٦ هـ - كانت غزوة الشقرة، وذلك أن سعوداً سار بالجيوش الكثيفة من جميع نجد الحاضرة والبادية، وقصد ناحية جبل شمر، وقد ذكر له قبائل كثيرة من البوادي من مطير وحرب وغيرهم، وهم على الماء المعروف بالشقرة قريب من جبل شمر، فعدا عليهم سعود وأخذهم جملة، وحاز منهم أموالاً عظيمة، الإبل أكثر من ثمانية آلاف بعير، وأخذ جميع أغنامهم ومحلتهم وأمتعتهم، وأكثر من عشرين فرساً، قتل عليهم عدة رجال، ثم رحل سعود بجميع تلك الغنائم وأخرج خمسها!! وقسم باقيها غنيمة في المسلمين للراجل سهم وللفارس سهمان).[(٢)]

المطلب الثامن: قتال الوهابية لمسلمي القصيم:

- ويقول: (فكرُّوا على أهل القصيم كرة واحدة، فغابت الشمس قبل وقت غيابها، وأظلم بحالك الغبار شمالها وجنوبها، فوطأهم المسلمون وطأة شديدة،

---

(١) عنوان المجد في تاريخ نجد (ص١٠٢).

(٢) انظر عنوان المجد في تاريخ نجد (١/ ٨٨).

فلما سمعوا ضرب الهمام ولّوا منهزمين، وعلى جباههم هاربين، وذهل الوالد منهم ولده، والمنهزم أشفق على السلامة ورمى ما بيده، واستمر الضرب في أقفيتهم بعدما كان في صدورهم، وانتقل الطعن من نحورهم إلى ظهورهم، وقتل المسلمون -يقصد الوهابية- فيهم قتلاً ذريعاً، وفتكوا فيهم فتكاً شنيعاً، فكان الواحد من المسلمين يقتل العشرين، وأكثر من قتلهم أهل الرياض).[1]

المطلب التاسع: قتال الوهابية لمسلمي الكويت:

- ويقول ابن بشر في أحداث سنة (١٢١٢هـ): (وفيها غزا منّاع أبا رجلين الزغبي بجيش من أهل الإحساء بأمر عبد العزيز، وقصد بلد الكويت، فعبّى لهم كميناً وأغار على سوارحهم فأخذها، فخرج عليهم أهل البلد، فناشبوهم القتال، ثم خرج عليهم الكمين فانهزم أهل البلد وقتل منهم نحو عشرين رجلاً).

- وقاتل الوهابية أبناء الجزيرة العربية وما حولها بدافع السلب والنهب زاعمين بأن المسلمين مشركون تحل دماؤهم وأموالهم!! وقد أعادوا الجزيرة إلى أيام الجاهلية الأولى حيث كان العرب يتطاحنون لأتفه الأسباب، ويأكل القوي الضعيف، ومن الأقطار التي هجموا عليها: الكويت، فوجهوا إليها الغارات تنهب وتقتل وتسلب وتسبي، وكانت الحملة الأولى سنة (١٢٠٥ هـ/١٧٩٠ م)، ثم تلتها حملة أخرى سنة (١٢١٣هـ/١٧٩٨م)، وثالثة سنة (١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨م) ووصلوا في هذه الأخيرة إلى الجهراء. وحين تمرد العتوب في الكويت والبحرين فرفضوا دفع الجزية! هاجمهم الوهابيون مرة أخرى وأوقعوا بهم خسائر جسيمة. وقد أعطى الإنجليز -أثناء صراعهم مع الأتراك- الضوء الأخضر للوهابية لمهاجمة الأراضي الكويتية سنة (١٣٣٧ هـ/ ١٩١٩م)، فوقعت معركة (الحمض) فقتلوا ونهبوا. وأعادوا الكرة سنة (١٣٣٨ هـ/١٩٢٠م) فكانت معركة (الجهراء)، وكاد الشيخ سالم الصباح أن يقع في الأسر لولا أن أنجده ابن طوالة بقوة من قبائل شمّر والعجمان. وبموت سالم الصباح سنة (١٩٢١م) وجّه النصارى الإنجليز الوهابية للتوقف عن تقتيل الكويتين لزوال الداعي إلى ذلك بعد أن صفا الجو للنصارى،

---

(١) عنوان المجد في تاريخ نجد (١/١١١).

فتوقفت الهجمات الوحشية عن الكويت. لقد تميز الوهابية بنكث العهود والمواثيق وسوء معاملة المستجيرين، وسنذكر مثالاً على ذلك: بذكرى (تبال السهلي) حيث استجار بابن هندي المعروف، واصطحبه حتى دخلا خيمة قائد الوهابية؛ فما أن رآه حتى انقضّ عليه وضرب عنقه).[١]

المطلب العاشر: قتال الوهابية لمسلمي كربلاء والتباهي بذبحهم:

- ويذكر أيضاً عثمان بن بشر النجدي، مؤرخ الوهابية ومؤلف كتاب: (عنوان المجد في تاريخ نجد) في حرب كربلاء وأحداث عام (١٨٠١م) قائلاً: (أخذنا كربلاء وذبحنا أهلها وأخذنا أهلها، فالحمد لله رب العالمين، ولا نعتذر عن ذلك ونقول.. وللكافرين أمثالها..).

المطلب الحادي عشر: يتباهى الوهابية بقطع أشجار المسلمين وحرقها:

يقول ابن بشر: (ثم إن سعود رحل من الحناكية وسار إلى جهة المدينة النبوية فغنم في طريقه من بوادي حرب مغانم كثيرة، فلما قرب من جبل أحد وإذا خيل من الترك وجيش من حرب قد أغارت على خيل المسلمين وقتلوا منهم نحواً من ثلاثين فارساً، وكان الجيش قد هرب قبل الخيل وتزيَّن بالمدينة - ثم سرد ابن بشر خروج الجيش الوهابي من المدينة - ثم سار في وادي الصفرا فحرق في الفرع نخيلاً وقتل رجالاً، ثم سار إلى الحرة ونزل على أهل بلد السوارقية، فحصروهم ونزلوا منها بالأمان على نصف الحلقة وشطر ما تحت أيديهم؛ بعدما قطع نخيلهم وهدم أكثر منازلهم، فأقام عليها مدّة أيام، وجمع فيها الغنائم وقسمها على المسلمين للراجل سهم وللفارس سهمان).[٢]

---

(١) للاستزادة انظر لزاماً: الدكتور محمد عوض الخطيب صفحات من تاريخ الجزيرة العربية دار المعراج (ص١٧٤، ١٨٧، ٢٧٨) و إبراهيم عبدالعزيز عبدالغني في كتاب صراع الأمراء دار الساقي الطبعة الاولى (ص ٣٠).

(٢) عنوان المجد في تاريخ نجد (١/١٦٢-١٦٣).

المطلب الثاني عشر: قتال الوهابية لمسلمي نجران واليمن:

قول مؤرخهم عثمان النجدي: (وفيها -أي سنة ١٢٢٠ هـ- أمر سعود على عبد الوهاب ورعاياه من (عسير) و(ألمع) وغيرهم وفهاد بن شكبان ورعاياه من بيشة وغيرها وعبيدة وأهل سنجان ووادعة وقراها، وأهل وادي الدواسر ومن تبعهم، قيمة ثلاثين ألف مقاتل، وذكّرَهم يصدون نجران لقتال أهله. فسار هؤلاء الجموع ونازلوا أهل بدر مدة أيام .وجرى بينهم وقائع وقتلى بين الفريقين).(١)

ويضيف مؤرخهم ابن بشر في غزو الحديدة: (ثم أن إمام صنعاء -أي: المستعمر الوهابي- سير عساكر عظيمة وحاصروا بندر الحديدة وأخذوه.... فتجهز صالح -المذكور- إلى زبيد وجنوده وقومه فسار إليه بجيش عديد من قبائل عديدة حاضرة و بادية نحو ثلاثة الآف مقاتل فنازل أهل زبيد وأخذوه عنوة، ونهبوا منها من الأموال والأمتاع شيئاً كثيراً، ولم يمتنع إلا القلعة الأمامية وما تحميه، ثم خر جوا عنها، وعزل صالح الأخماس وبعثها إلى الدرعية).(٢)

قلت: فسبحان الله!! ما الفرق بين هجوم هؤلاء الهمج وهجوم التتار الذين يقتلون وينهبون؟؟!! بل وأي إسلام هذا الذي يحلُّ الإغارة على المسلمين؟!!

المطلب الثالث عشر: قتال الوهابية لمسلمي الطائف وسبي نساء المسلمين:

ويذكر المؤرخ الشهير عبدالرحمن الجبرتي في كتابه: (تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار) أنهم: (حاربوا الطائف وحاربهم أهلها ثلاثة أيام حتى غُلبوا، فأخذ البلدة الوهابيون، واستولوا عليها عنوة، وقتلوا الرجال وأسروا النساء والأطفال، وهذا رأيهم مع من يحاربهم).(٣)

قلت: فكيف يستحلون دماء الموحدين وأموالهم ويسبون نساءهم مع أن الإسلام لا يبيح ذلك إلا مع المشركين؟!! وهؤلاء -على زعمهم- يعتبرون أنفسهم من المسلمين الحنابلة؟!!!

---

(١) عنوان المجد في تاريخ نجد (١/١٤٦).

(٢) عنوان المجد (٢/ ١١٧ ١١٨).

(٣) انظر أديب غالب في كتابه من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي (ص ٩٠)، ط. دار اليمامة للبحث والترجمة والإشراف، طبعة أولى...

لقد هاجم الوهابية الطائف ليحرروها من الشرك على حد زعمهم!! وكانت تحت حكم الشريف غالب حاكم مكة وكان بينه وبين الوهابية المواثيق، ولكنهم غدروا فتمكنوا من الاستيلاء على الطائف إذ دخلوها عنوة في ذي القعدة (١٢١٧هـ/١٨٠٢م) فقتلوا الناس بدون تمييز بين رجل وامرأة وطفل، حتى إنهم كانوا يذبحون الرضيع على صدر أمه كما ذكر ذلك محمد الأمين في (كشف الارتياب) (ص ١٨). وكذلك قتلوا من وجدوا في المساجد والبيوت، ولاحقوا الفارين من المدينة فقتلوا أكثرهم، وأعطوا الأمان للبعض؛ فلما استسلموا ضربوا أعناق فريق منهم، وأخرجوا فريقاً إلى أحد الأودية، واسمه وادي الوج، فتركوهم مكشوفي العورة ومعهم النساء، وأخذت الأعراب تروح وتغدو إلى الطائف فتحمل المنهوبات الهائلة التي كانت تخمّس، ويرسل خمسها إلى الأمير ويقتسمون ما بقى. كما عبثوا بالمصاحف والكتب الدينية ورموها - بعد أن مزقوها- ورموها في الأزقة. وعمدوا أخيراً إلى حفر بيوت المدينة -حتى المراحيض- بحثاً عن المال الذي قيل لهم أنه خبئ في الأرض !!!).[1]

المطلب الرابع عشر: الوهابية يرتكب مجزرة بحجاج اليمن:

في سنة (١٣٤١هـ/ ١٩٢١م) انقض الوهابيون على الحاج اليماني المتوجه إلى مكة فقتلوهم غدراً وغيلة دون أي سبب، فقد صدف أن التقت سرية من الوهابيين بحوالي ألف من أبناء اليمن القادمين لأداء فريضة الحج، وكانوا بطبيعة الحال عزلاً من السلاح، فسايرهم الجنود الوهابية بعد أن أعطوهم الأمان، فلما وصل الفريقان إلى وادي (تنومة) والوهابيون في الجهة العليا بينما اليمنيون في الجهة الدنيا، انقض المسلحون على الحجاج بأسلحتهم فأبادوهم، فلم ينج منهم إلا اثنان، وقد حاول الوهابيون وبعض الأقلام المرتبطة بهم أن يبرروا هذه الفعلة عن طريق الادعاء، بأن الجند الوهابي ظن أن مجموعة الحجاج مجموعة مسلحة من أهل الحجاز فاشتبكوا معها!! فمتى كان اغتيال المسلمين وقتلهم بالظن جائزاً؟! .. ولكن الوقائع كذبت هذا الزعم؛ بعدما ثبت أن

---

(١) كما ذكر ذلك د. محمد عوض الخطيب في كتابه صفحات من تاريخ الجزيرة العربية الحديث (ص ١٧٨و٢٣٣) ..

الوهابية لم يقتلوا هؤلاء الوافدين إلى بيت الله الحرام إلا بعد أن ساروا بمحاذاتهم مسافة معينة، وتأكدوا من أنهم لم يكونوا يحملون أي سلاح).[1]

المطلب الخامس عشر: الوهابيون يحرقون كتب المسلمين ليضيعوا العلم الصحيح:

- حرق المكتبة العربية بمكة المكرمة:

حرق الوهابية المكتبةَ العربية في مكة المكرمة، وهي من أنفس مكتبات العالم، إذ كانت تحوي ستين ألفاً (٦٠٠٠٠) من الكتب النادرة، وحوالي أربعين ألف (٤٠٠٠٠) مخطوطة، بعضها مما أملاه النبي ﷺ، وبعضها كتبه الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة، ومنها ما هو مكتوب على جلود الغزلان والعظام والألواح الخشبية والرقم الفخارية والطينية، إن هذا التصرف ليبرهن على مدى عداء هؤلاء للإسلام، ومحاولتهم اليائسة لطمس معالمه، وهو تصرف ما يزال الوهابية يمارسونه بأشكال مختلفة، فهم يحرقون كتب المسلمين التي ترد إلى بلادهم، ولا تناسب أهواءهم).[2]

المطلب السادس عشر: الوهابية يجردون نساء المسلمين من ثيابهن ويسبينهن:

- هذيل الشام واللفاع:

وقد غزا الوهابية هذيل الشام بقيادة عثمان المضايفي في حوالى سنة (١٢١٤هـ -١٧٩٩م) فقتلوا وسبوا النساء، ثمَّ غزوا اللفاع حيث يقيم أشراف بني عمرو فقتلوا منهم عدداً، ونهبوهم وسلبوا النساء حتى أنهم جردوهنَّ من الثياب، فطلبوا الأمان وتوهبوا).[3]

المطلب السابع عشر: الوهابية يقتلون ثلاثة آلاف مسلم مدني أعزل من أهل الحجاز:

---

(١) كما بيّن ذلك د. محمد عوض الخطيب في المرجع السابق (ص ١٩٨- ١٩٩).

(٢) كتبه الدكتور محمد عوض الخطيب في صفحات من تأريخ الجزيرة العربية الحديث، دار المعراج للطباعة والنشر (ص ١٨٩).

(٣) كما يذكر ذلك الدكتور محمد عوض الخطيب في صفحات من تاريخ الجزيرة العربية (ص ١٧٩).

- **تربة وحزية:**

وهما قريتان بالحجاز، انقض عليهما جنود الوهابية في أواخر شعبان (١٣٣٧هـ/١٩١٩م) فقتلوا ونهبوا واعتدوا على الأعراض وأحرقوا النخيل، وقد أحصي من قتل في (تربة) وحدها فبلغوا ثلاثة آلاف من المدنيين العزَّل، وقد كان ذلك بعد سحقهم للجيش الشريفي بقيادة عبد الله بن الحسين، وكانت الفاجعة بقيادة أشقى القوم ويدعى فيصل الدويش).(١)

المطلب الثامن عشر: الوهابية يقتلون من لا يدفع لهم الجزية من المسلمين:

- **البحرين:**

(امتنع العتوب عن دفع الجزية فهاجمهم الوهابية وقتلوا منهم الكثير، وأوقعوا بهم خسائر جسيمة). (٢)

المطلب التاسع عشر: قتال الوهابية لمسلمي الشام وسحلهم مع أطفالهم:

حوران:

- هاجم الوهابية حوران سنة (١٢٢٥هـ/١٨١٠م) فأحرقوا ونهبوا وسبوا بعد أن قتلوا حتى الأطفال؛ ناهيك عن الكبار، وهدموا البيوت، وعاثوا فيها فساداً، وقدرت قيمة الخسائر -غير البشرية طبعاً- بتلك المنطقة بثلاثة ملايين درهم حينذاك).(٣)

- في سنة (١٩٢٥م) كان الإنكليز هم المخططين للهجوم الوهابي على شرقي الأردن حيث أغاروا على أم العمد وجوارها، وقتلوا (٢٥٠) شخصاً ونهبوا وأسروا).(٤)

---

(١) انظر صفحات من تاريخ الجزيرة العربية الحديث (ص ١٨٨).

(٢) كما يذكر ذلك إبراهيم عبد العزيز عبدالغني (صراع الأمراء) (ص ٣٣) و(صفحات من تاريخ الجزيرة العربية الحديث) (ص ١٧٤).

(٣) انظر في ذلك صفحات من تاريخ الجزيرة العربية الحديث (ص ١٧٥).

(٤) انظر في ذلك لمع الشهاب (ص ٨٩) وصفحات من تاريخ الجزيرة العربية الحديث (ص١٧٥).

ملحقان

الملحق الأول:

علماء الأشاعرة والماتريدية في تاريخ الأمة الاسلامية

إن العقيدة الأشعرية مع الماتريدية هي عقيدة الإسلام، عقيدة أهل السنة والجماعة، فهي عقيدة الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي -رحمهم الله- والتابعين ومن سار على نهجهم الصحيح فنقل إلينا هذا الدين العظيم.

قلت: وللسائل أن يقول: كيف هي عقيدة من ذكرت من الأئمة وهم سابقون عليها، فالإمامان: أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتوريدي -رحمهما الله- بعدهم بقرن من الزمن؟

فالجواب: لا نقصد بذلك أن الأئمة والتابعين كانوا يحدثون طلابهم كما حدث الأشاعرة والماتريدية طلابهم وبنفس مصطلحاتهم، وإنما نقصد أن مضمون ما عند الأشاعرة والماتريدية من التنزيه وأصول العقائد هو ذاته ما صنفه الأشاعرة والماتريدية بعدهم، ودليل ذلك أنك ترى كل اتباع الأشعري في زمانه وبعده من الشافعية والمالكية، وكل أتباع الماتوريدي في زمانه وبعده من الحنفية كذلك. إذاً: هناك تواصل بالسند وتوافق عند الأئمة على تلك العقيدة، وإن السند هو السلف الحقيقي، لا سيما إذا علمت أن علماء الأمة لا يجيزون لطلابهم في العلم إلا بعد أن يلقنوهم العلم ويطمئنون أنه صار بين أيديهم أمانة.

فلما نعلم أن كل العلماء والمجددين بين أشعري كالشافعية والمالكية وماتوريدي كالحنفية نطمئن أنها حقاً عقيدة الأمة، وإليك بيان في أسماء علماء الأمة الذين نقلوا للأمة العلم، وحمى بهم العقيدة والشريعة والديار -على سبيل الذكر لا الحصر-:

- فالأشاعرة من أهل التفسير وعلوم القرآن:

أبو عمرو الداني والقرطبي والكيا الهراسي وابن العربي المالكي والرازي وابن عطية والمحلي والبيضاوي وأبو حيان وابن الجزري والسمرقندي والواحدي

والزركشي والسيوطي والآلوسي والزرقاني وابن عاشور ومحمد متولي الشعراوي والشيخ أحمد كفتارو وغيرهم كثير.

- والأشاعرة من أهل الحديث وعلومه:

الدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب البغدادي وابن عساكر والخطابي وأبو نعيم الأصبهاني والسمعاني وابن القطان والقاضي عياض وابن الصلاح والمنذري والنووي والهيتمي والمزي وابن حجر وابن المنير وابن بطال، وغالب شُرَّاح الصحيحين، وشراح السنن، والعراقي وابنه والعيني والعلائي وابن الملقن وابن دقيق العيد وابن الزملكاني والزيلعي والسيوطي وابن علان والسخاوي والمناوي وعلي القاري والجلال الدواني والبيقوني واللكنوي والزبيدي وغيرهم كثير.

- والأشاعرة من فقهاء المالكية:

ابن رشد والقرافي والشاطبي وابن الحاجب وخليل والدردير والدسوقي وزروق واللقاني والزرقاني والنفراوي وابن جزي والعدوي وابن الحاج والسنوسي وعليش، وغالب الشناقطة وعلماء المغرب العربي وغيرهم كثير.

- والأشاعرة من فقهاء الشافعية:

الجويني وابنه والرازي والغزالي والآمدي والشيرازي والاسفراييني والباقلاني والمتولي والسمعاني وابن الصلاح والنووي والرافعي والعز بن عبد السلام وابن دقيق العيد وابن الرفعة والأذرعي والإسنوي والسبكي وابنه والبيضاوي والحصني وزكريا الأنصاري وابن حجر الهيتمي والرملي والشربيني والمحلي وابن المقري والبجيرمي والبيجوري، وابن القاسم العبادي وقلوبي وعميرة وابن قاسم الغزي وابن النقيب والعطار والبناني والدمياطي وآل الأهدل وغيرهم كثير.

- والأشاعرة من أهل التواريخ والسير والتراجم:

القاضي عياض والمحب الطبري وابن عساكر والخطيب البغدادي وأبو نعيم الأصبهاني وابن حجر والمزي والسهيلي والصالحي والسيوطي وابن الأثير وابن خلدون والتلمساني والقسطلاني والصفدي وابن خلكان وابن قاضي شهبة وابن ناصر الدين وغيرهم كثير.

- والأشاعرة من أهل اللغة:

الجرجاني والقزويني وأبو البركات الأنباري والسيوطي وابن مالك وابن عقيل وابن هشام وابن منظور والفيروزآبادي والزبيدي وابن الحاجب وخالد الأزهري وأبو حيان وابن الأثير والحموي وابن فارس والكفوي وابن آجروم والحطاب والأهدل وغيرهم كثير.

- والأشاعرة والماتردية من القادة العسكريين:

نور الدين الشهيد وصلاح الدين الأيوبي والمظفر قطز والظاهر بيبرس وسلاطين الأيوبيين والمماليك، والسلطان محمد الفاتح وسلاطين العثمانيين ونظام الملك وغيرهم كثير وكذا كثير من قادة الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر والشام والمغرب العربي والسودان والعراق والهند وباكستان وغيرها من البلدان هم من الأشاعرة أو الماتريدية.

لقد وصف رسول الله ﷺ الفرقة الناجية بأنهم السواد الأعظم من الأمة وهذا الوصف منطبق على الأشاعرة والماتريدية (أهل السنة والجماعة) وأصحاب الحديث إذ هم غالب أمة الإسلام، والمنفي عنهم الاجتماع على الضلالة.

أما الجامعات الاسلامية اليوم والمدارس والزوايا والجمعيات التعليمية؛ فإنها جميعاً بين غالبية أشاعرة في الوطن العربي الإسلامي وأندونوسيا وماليزيا... وغالبية ماتريدية في مسلمي آسيا من غير العرب... باستثناء السعودية، فإن جامعاتها تعلم طريق ابن تيمية في العقيدة، وهي طريقة شاذة تقتضي التشبيه، قصدوه أم لم يقصدوه، كما بينا في هذا الكتاب.

- **أقوال العلماء في العقيدة الأشعرية:**

١- قال الإمام عضد الدين الإيجي في بيان الفرقة الناجية، بعد أن عدد فرق الهالكين:

(وأما الفرقة الناجية المستثناة الذين قال النبي ﷺ فيهم هم «**الذين على ما أنا عليه وأصحابي**» فهم الأشاعرة والسلف من المحدثين وأهل السنة والجماعة، ومذهبهم خالٍ من بدع هؤلاء).[1]

---

(١) المواقف (ص ٤٣٠).

٢- قال الإمام الجلال الدواني في شرح العقائد العضدية:

(الفرقة الناجية، وهم الأشاعرة أي التابعون في الأصول للشيخ أبي الحسن... فإن قلت: كيف حكم بأن الفرقة الناجية هم الأشاعرة؟ وكل فرقة تزعم أنها ناجية؟ قلت: سياق الحديث مشعر بأنهم المعتقدون بما روي عن النبي ﷺ وأصحابه، وذلك إنما ينطبق على الأشاعرة، فإنهم متمسكون في عقائدهم بالأحاديث الصحيحة المنقولة عنه ﷺ وعن أصحابه، أَوَلا يتجاوزون عن ظواهرها إلا لضرورة؟ ولا يسترسلون مع عقولهم كالمعتزلة).[1]

٣- قال الإمام محمد السفاريني الحنبلي صاحب العقيدة السفارينية في كتابه لوامع الأنوار:

(أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري، والماتوردية وإمامهم أبو منصور الماتوريدي).[2]

وقال: (قال بعض العلماء: هم -يعني: الفرقة الناجية- أهل الحديث؛ يعني: الأثرية والأشعرية والماتريدية).[3]

٤- قال العارف بالله الإمام ابن عجيبة في تفسير الفاتحة الكبير، المسمى بـ: (البحر المديد):

(أما أهل السنة فهم الأشاعرة ومن تبعهم في اعتقادهم الصحيح، كما هو مقرر في كتب أهل السنة).[4]

٥- قال الإمام عبد القاهر البغدادي بعد أن عدّد أئمة أهل السنة والجماعة في علم الكلام من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن قال: (ثم بعدهم شيخ النظر وإمام الآفاق في الجدل والتحقيق أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، الذي صار شجّاً في حلوق القدرية..... أوقد ملأت الدنيا كتبه، وما رزق أحد من

(١) شرح العقائد العضدية (١/ ٤٣).

(٢) لوامع الأنوار (١/ ٧٣).

(٣) نفس المصدر السابق صحيفة (٧٦/١).

(٤) البحر المديد (ص٦٠٧).

المتكلمين من التبع ما قد رزق، لأن جميع أهل الحديث وكل من لم يتمعزل من أهل الرأي على مذهبه).[1]

٦- قال حجة المتكلمين الإمام أبو المظفر الإسفراييني بعد أن شرح عقيدة أهل السنة: (وأن تعلم أنّ كل من تدين بهذا الدين الذي وصفناه من اعتقاد الفرقة الناجية فهو على الحق وعلى الصراط المستقيم، فمن بدّعه فهو مبتدع ومن ضلله فهو ضال، ومن كفره فهو كافر).[2]

فانظر يا رعاك الله كيف هي خطورة الأمر، لتعلم استهتار الذين يقعون في أعراض الأشاعرة ويثلبونهم ويضللون عقائدهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٧- قال الإمام أبو إسحاق الشيرازي:

(وأبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة، وعامة أصحاب الشافعي على مذهبه، ومذهبه مذهب أهل الحق).[3]

٨- وسئل الإمام ابن حجر الهيتمي عن الإمام أبي الحسن الأشعري والباقلاني وابن فورك وإمام الحرمين والباجي وغيرهم ممن أخذ بمذهب الأشعري، فأجاب:

(هم أئمة الدين وفحول علماء المسلمين، فيجب الاقتداء بهم لقيامهم بنصرة الشريعة، وإيضاح المشكلات، وردّ شبه أهل الزيغ، وبيان ما يجب من الاعتقادات والديانات، لعلمهم بالله وما يجب له وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه، أو الواجب الاعتراف بفضل أولئك الأئمة المذكورين في السؤال وسابقتهم، وأنهم من جملة المرادين بقوله ﷺ: ((**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**)).

فلا يعتقد ضلالتهم إلا أحمق جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق، ولا يسبهم إلا فاسق، فينبغي تبصير الجاهل وتأديب الفاسق واستتابة المبتدع).[4]

قال الإمام ابن حجر الهيتمي -رحمه الله- أيضاً:

---

(١) أصول الدين (ص٣٠٩).

(٢) التبصير في الدين (ص١١١).

(٣) طبقات الشافعية (٣/ ٣٧٦).

(٤) الفتاوى الحديثية (ص ٢٠٥).

(المراد بالسنة ما عليه إماما أهل السنة والجماعة: الشيخ أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي).[1]

٩- قال الإمام المرتضى الزبيدي في إتحاف السادة المتقين:

(إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم: الأشاعرة والماتريدية).[2]

١٠- قال الإمام العلامة عبد الله بن علوي الحداد:

(اعلم أن مذهب الأشاعرة في الاعتقاد هو ما كان عليه جماهير أمة الإسلام علماؤها ودهماؤها، إذ المنتسبون إليهم والسالكون طريقهم كانوا أئمة أهل العلوم قاطبة على مرّ الأيام والسنين، وهم أئمة علم التوحيد والكلام والتفسير والقراءة والفقه وأصوله والحديث وفنونه والتصوف واللغة والتاريخ).[3]

١١- وقال العلامة طاش كبري زاده:

(ثم اعلم أن رئيس أهل السنة والجماعة في علم الكلام رجلان، أحدهما حنفي والآخر شافعي، أما الحنفي فهو أبو منصور محمد بن محمود الماتوريدي، إمام الهدى... وأما الآخر الشافعي فهو شيخ السنة ورئيس الجماعة إمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين والذاب عن الدين والساعي في حفظ عقائد المسلمين، أبو الحسن الأشعري البصري.. حامي جناب الشرع الشريف من الحديث المفترى، الذي قام في نصرة ملة الإسلام فنصرها نصراً مؤزراً).[4]

١٢- سئل الإمام ابن رشد الجد المالكي -رحمه الله- الملقب عند المالكية بشيخ المذهب عن رأي المالكية في السادة الأشاعرة وحكم من ينتقصهم؟ كما في فتاواه وهذا نص السؤال والجواب:

(السؤال: ما يقول الفقيه القاضي الأجل أبو الوليد وصل الله توفيقه وتسديده، ونهج إلى كل صالحة طريقه، في أبي الحسن الأشعري وأبي إسحاق الإسفراييني وأبي بكر الباقلاني وأبي بكر بن فورك وأبي المعالي، ونظرائهم ممن ينتحل علم الكلام، ويتكلم في أصول الديانات، ويصنف للرد على أهل الأهواء؟ أهم

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر (ص٨٢).

(٢) إتحاف السادة المتقين (٦/٢).

(٣) نيل المرام شرح عقيدة الإسلام للإمام الحداد الصفحة (٨).

(٤) مفتاح السعادة (٣٣/٢).

أئمـة رشـاد وهدايـة أم هـم قـادة حـيرة وعمايـة؟ ومـا تقـول في قـوم يسـبونهم وينتقصونهم، ويسبون كل من ينتمي إلى علم الأشعرية، ويكفرونهم ويتبرؤون منـهم، وينحرفـون بالولايـة عنـهم، ويعتقـدون أنهـم علـى ضـلالة، وخائضـون في جهالـة، فمـاذا يقـال لهـم ويصنـع بهـم ويعتقـد فـيهم؟ أيتركـون علـى أهـوائهم، أم يكف عن غلوائهم؟

فأجاب رحمه الله: تصفحت -عصمنا الله وإياك- سؤالك هذا، ووقفت على الذين سميت من العلماء، فهؤلاء أئمة خير وهدى، وممن يجب بهم الاقتداء، لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة، لعلمهم بالله عز وجل وما يجب له وما يجوز عليه، وما ينتفي عنه، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول، فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم، ويقر لهم بسوابقهم، فهم الذين عنى رسول الله ﷺ بقوله ((**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**)).

فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل، أو مبتدع زائغ عن الحق مائل، ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق، وقد قال الله عز وجل ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾ ﴾ [الأحزاب: ٥٨].

فيجب أن يبصر الجاهل منهم، ويؤدب الفاسق، ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستسهلاً ببدعة، فإن تاب وإلا ضرب أبداً حتى يتوب، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ المتهم في اعتقاده، من ضربه إياه حتى قال: يا أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء، وإن كنت تريد قتلي فأجهز علي، فخلى سبيله، والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته).(١)

(١) الفتاوى (٢/٨٠٢).

- **ومن علماء الأمة على العقيدة الماتريدية:**

علماء الحنفية عموماً من المفسرين وأهل الفقه وأصوله:

النسفي وابن جماعة ابن نجيم والكاساني والسرخسي والزيلعي والحصكفي والميرغناني والكمال بن الهمام والشرنبلالي وابن أمير الحاج والبزدوي والخادمي وعبد العزيز البخاري وابن عابدين والطحطاوي وغالب علماء الهند والباكستان وغيرهم كثير.

أخيراً: هذه عقيدتنا عقيدة الأمة سلفاً وخلفاً رضي الله عنهم أجمعين.

الملحق الثاني:

من كتب علماء الأمة التي ردت على السلفية والوهابية وبينت ضلالهم

١- إتحاف الكرام في جواز التوسل والاستغاثة بالأنبياء الكرام: تأليف الشيخ محمد بن الشدي، مخطوط في الخزانة الكتانية بالرباط رقم/١١٤٣ ك مجموعة.

٢- إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان: تأليف أحمد بن أبي الضياف، طبع.

٣- أجوبة في زيارة القبور: للشيخ العيدروس، مخطوط في الخزانة العامة بالرباط (رقم (٤/٢٥٧٧) مجموعة. وهذا كتاب انتصر فيه مؤلفه لمذهب أهل السنة في سنية زيارة قبر النبي ﷺ.

٤- الأجوبة النجدية عن الأسئلة النجدية: لأبي العون شمس الدين محمد بن أحمد ابن سالم، المعروف بابن السفاريني، النابلسي، الحنبلي، المتوفى سنة ١١١٧ هـ.

٥- الأجوبة النعمانية عن الأسئلة الهندية في العقائد: لنعمان بن محمود خير الدين الشهير بابن الآلوسي البغدادي، الحنفي المتوفى سنة ١٣١٧ هـ.

٦- إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور تأليف: الحافظ أحمد بن الصديق الغماري المتوفى سنة ١٣٨٠هـ، طبع.

٧- الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين: تأليف الشيخ حمدي جويجاتي الدمشقي.

٨- الأصول الأربعة في ترديد الوهّابية: لمحمد حسن صاحب السرهندي، المجددي، المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ، مطبوع.

٩- إظهار العقوق ممّن منع التوسّل بالنبي والوليّ الصدوق: للشيخ المشرفي المالكي الجزائري.

١٠- الأقوال السنية في الرد على مدعي نصرة السنة المحمدية: جمعها إبراهيم شحاته الصديقي من كلام المحدث عبد الله الغماري، طبع.

١١- الأقوال المرضية في الردّ على الوهّابية: للفقيه عطا الكسم الدمشقي الحنفي، مطبوع.

١٢- الانتصار للأولياء الأبرار: للشيخ المحدث طاهـ☹ سنبل الحنفي. رد فيه مؤلفه على تطاول الوهابية على الأولياء ومقامهم.

١٣- الأوراق البغدادية في الجوابات النجدية: للشيخ إبراهيم الراوي البغدادي، الرفاعي، رئيس الطريقة الرفاعية ببغداد، مطبوع.

١٤- البراءة من الاختلاف في الرد على أهل الشقاق والنفاق والرد على الفرقة الوهّابية الضالّة: للشيخ علي زين العابدين السوداني، مطبوع.

١٥- البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة: للشيخ سلامة العزامي، المتوفى سنة ١٣٧٩هـ، طبع.

١٦- البصائر لمنكري التوسّل بأهل المقابر: لحمد الله الداجوي الحنفي الهندي، مطبوع.

١٧- تاريخ الوهّابية: لأيوب صبري باشا الرومي صاحب مرآة الحرمين. بيّن فيه مؤلفه التاريخ الدموي لهذه الفرقة الوهابية.

١٨- تبرك الصحابة بآثار رسول الله: لمحمد طاهر بن عبد القادر الكردي، طبع.

١٩- تجريد سيف الجهاد لمدّعي الاجتهاد: للشيخ عبد الله بن عبد اللطيف الشافعي، وهو أستاذ ابن عبد الوهاب وشيخه، وقد ردّ عليه في حياته.

٢٠- تحذير الخلف من مخازي أدعياء السلف: للشيخ محمد زاهد الكوثري. الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة العثمانية في زمانه.

٢١- التحريرات الرائقة: للشيخ محمد النافلاتي الحنفي مفتي القدس الشريف، كان حيا سنة ١٣١٥هـ مطبوع.

٢٢- تحريض الأغبياء على الاستغاثة بالأنبياء والأولياء: للشيخ عبد الله بن إبراهيم الميرغني الحنفي، الساكن بالطائف.

٢٣- التحفة الوهبية في الردّ على الوهّابية: للشيخ داود بن سليمان البغدادي، النقشبندي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٩٩هـ

٢٤- تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد: للشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي، من علماء الأزهـ☹، مطبوع.

٢٥- تقييد حول التعلق والتوسل بالأنبياء والصالحين: قاضي الجماعة في المغرب ابن كيران، مخطوط في خزانة الجلاوي/ الرباط رقم/١٥٣

٢٦- تقييد حول زيارة الأولياء والتوسل بهم: للمؤلف السابق، وضمن المجموعة السابقة.

٢٧- تهكم المقلّدين بمن ادعى تجديد الدين: للشيخ محمد بن عبد الرحمن الحنبلي.

٢٨- رد فيه على ابن عبد الوهاب في كل مسألة من المسائل التي ابتدعها بأبلغ رد.

٢٩- التوسّل: للمفتي محمد عبد القيوم القادري الهزاروي، مطبوع.

٣٠- التوسّل بالنبي والصالحين: لأبي حامد بن مرزوق الدمشقي الشامي، مطبوع.

٣١- التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق على ابن عبد الوهاب: لعبد الله أفندي الراوي. مخطوط في جامعة كمبردج/ لندن باسم: ردّ الوهّابية، ومنه نسخة في مكتبة الأوقاف/ بغداد.

٣٢- جلال الحقّ في كشف أحوال أشرار الخلق: للشيخ إبراهيم حلمي القادري الإسكندري، مطبوع.

٣٣- الجوابات في الزيارة: لابن عبد الرزاق الحنبلي.

٣٤- الحقائق الإسلامية في الردّ على المزاعم الوهّابية بأدلّة الكتاب والسنة النبوية: لمالك ابن الشيخ محمود، مدير مدرسة العرفان بمدينة كوتبالي بجمهورية مالي الإفريقية، مطبوع.

٣٥- الحق المبين في الردّ على الوهابيّين. للشيخ أحمد سعيد الفاروقي السرهندي النقشبندي المتوفى سنة ١٢٧٧ هـ.

٣٦- الحقيقة الإسلامية في الردّ على الوهّابية: لعبد الغني بن صالح حمادة، مطبوع.

٣٧- الدرر السنيّة في الردّ على الوهّابية: للسيد أحمد بن زيني دحلان. مفتي مكة الشافعي، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ، مطبوع.

٣٨- الدليل الكافي في الرد على الوهابي: للشيخ مصباح بن أحمد شبقلو البيروتي، مطبوع.

٣٩- الرائية الصغرى في ذم البدعة ومدح السنة الغرا: نظم الشيخ يوسف النبهاني

البيروتي، مطبوع.

٤٠- رد المحتار على الدر المختار: لمحمد أمين الشهير: بابن عابدين الحنفي الدمشقي، مطبوع.

٤١- الردّ على ابن عبد الوهاب: لشيخ الإسلام بتونس إسماعيل التميمي المالكي، المتوفى سنة ١٢٤٨هـ، وهو في غاية التحقيق والإحكام. مطبوع في تونس.

٤٢- ردّ على ابن عبد الوهاب: للشيخ أحمد المصري الأحسائي.

٤٣- ردّ على ابن عبد الوهاب: للعلامة بركات الشافعي، الأحمدي، المكّي.

٤٤- الردود على ابن عبد الوهاب. للشيخ المحدث صالح الفلاني المغربي.

٤٥- الرد على الوهّابية: للشيخ صالح الكواش التونسي، وهي رسالة مسجعة نقض بها رسالة لابن عبد الوهاب، مطبوع.

٤٦- الرد على الوهّابية: للشيخ محمد صالح الزمزمي الشافعي، إمام مقام إبراهيم بمكة المكرمة.

٤٧- الردّ على الوهّابية: لإبراهيم بن عبد القادر الطرابلسي الرياحي التونسي المالكي من مدينة تستور، المتوفى سنة ١٢٦٦هـ

٤٨- الردّ على الوهّابية: لعبد المحسن الأشيقري الحنبلي، مفتي مدينة الزبير بالبصرة.

٤٩- الردّ على الوهّابية: للشيخ المخدوم المهدي مفتي فاس.

٥٠- الردّ على ابن عبد الوهاب: لمحمد بن سليمان الكردي الشافعي، أستاذ ابن عبد الوهاب وشيخه.

٥١- الردّ على الوهّابية: لأبي حفص عمر المحجوب، مخطوط بدار الكتب الوطنية/ تونس، برقم ٢٥١٣، ومصورتها في معهد المخطوطات العربية/ القاهرة. وفي المكتبة الكتانية- الرباط برقم ١٣٢٥ ك.

٥٢- الردّ على الوهّابية: لقاضي الجماعة في المغرب ابن كيزان، مخطوط بالمكتبة الكتانية/ الرباط، برقم ١٣٢٥ ك.

٥٣- الردّ على ابن عبد الوهاب: للشيخ عبد الله القدومي الحنبلي النابلسي، عالم الحنابلة بالحجاز والشام المتوفى سنة ١٣٣١هـ . رد عليه في مسألة الزيارة ومسألة التوسل بالأنبياء والصالحين، وقال: إنه مع مقلديه من الخوارج، وقد ذكر ذلك في رسالته "الرحلة الحجازية والرياض الأنسية في الحوادث والمسائل ، طبع.

٥٤- رسالة في تأييد مذهب الصوفية والرد على المعترضين عليهم: للشيخ سلامة العزامي المتوفى سنة ١٣٧٩ هـ ، مطبوع.

٥٥- رسالة في تصرف الأولياء: للشيخ يوسف الدجوي، طبع.

٥٦- رسالة في جواز التوسّل في الردّ على ابن عبد الوهاب: للعلاّمة مفتي فاس الشيخ مهدي الوازناني.

٥٧- رسالة في جواز الاستغاثة والتوسل: للسيد يوسف البطاح الأهدل الزبيدي نزيل مكة المكرمة. أورد فيها أقوال العلماء من المذاهب الأربعة ثم قال: (ولا عبرة بمن شذّ عن السواد الأعظم وخالف الجمهور وفارق الجماعة، فهو من المبتدعة).

٥٨- رسالة في حكم التوسّل بالأنبياء والأولياء: للشيخ محمّد حسنين مخلوف العدوي المصري وكيل الجامع الأزهـ☹، مطبوعة.

٥٩- رسالة في الردّ على الوهّابية: للشيخ قاسم أبي الفضل المحجوب المالكي.

٦٠- الرسالة الردّية على الطائفة الوهّابية: لمحمّد عطاء الله المعروف بعطا الرومي، من كوزل حصار.

٦١- رسالة في مشاجرة بين أهل مكة وأهل نجد في العقيدة: للشيخ محمّد ابن ناصر الحازمي اليمني المتوفى سنة ١٢٨٣ هـ ، مخطوط في المكتبة الكتانية/ الرباط رقم ١/٣٠ مجموعة.

٦٢- الرسالة المرضية في الردّ على من ينكر الزيارة المحمدية: لمحمّد السعدي المالكي.

٦٣- روض المجال في الرد على أهل الضلال: للشيخ عبد الرحمن الهندي الدلهي الحنفي، مطبوعة جدة- ١٣٢٧ هـ

٦٤- سبيل النجاة من بدعة أهل الزيغ والضلالة: للقاضي عبد الرحمن قوتي.

٦٥- سعادة الدارين في الردّ على الفرقتين: الوهّابية، ومقلّدة الظاهرية: لإبراهيم ابن عثمان بن محمّد السمنودي المنصوري المصري، مطبوع في مصر سنة ١٣٢٠ هـ، في مجلدين.

٦٦- سناء الإسلام في أعلام الأنام بعقائد أهل البيت الكرام ردّاً على عبد العزيز النجدي فيما ارتكبه من الأوهام: لإسماعيل بن أحمد الزبدي.

٦٧- السيف الباتر لعنق المنكر على الأكابر: للسيد علوي بن أحمد الحداد، المتوفى سنة ١٢٢٢هـ.

٦٨- السيوف الصقال في أعناق من أنكر على الأولياء بعد الانتقال: لعالم من بيت المقدس.

٦٩- السيوف المشرقية لقطع أعناق القائلين بالجهة والجسمية: لعلي بن محمّد الميلي الجمالي التونسي المغربي المالكي.

٧٠- شرح الرسالة الردية على طائفة الوهّابية: للشيخ محمّد عطاء الله بن محمّد ابن اسحاق شيخ الإسلام الرومي المتوفى سنة ١٢٢٦هـ

٧١- الصارم الهندي في عنق النجدي: للشيخ عطاء المكي.

٧٢- صدق الخبر في خوارج القرن الثاني عشر في إثبات أن الوهّابية من الخوارج: للشريف عبد الله بن حسن باشا بن فضل باشا العلوي الحسيني الحجازي، أمير ظفار، طبع باللاذقية.

٧٣- صلح الإخوان في الردّ على من قال على المسلمين بالشرك والكفران: في الردّ على الوهّابية لتكفيرهم المسلمين. للشيخ داود بن سليمان النقشبندي البغدادي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٩٩هـ

٧٤- الصواعق الإلهية في الردّ على الوهّابية: للشيخ سليمان بن عبد الوهاب شقيق المبتدع ابن عبد الوهاب، مطبوع.

٧٥- الصواعق والرعود: للشيخ عفيف الدين عبد الله بن داود الحنبلي. قال العلامة علوي بن أحمد الحداد: (كتب عليه تقاريظ أئمة من علماء البصرة وبغداد وحلب والأحساء وغيرهم تأييداً له وثناء عليه .

٧٦- ضياء الصدور لمنكر التوسل بأهل القبور: ظاهـ☹ شاه ميان بن عبد العظيم ميان، طبع.

٧٧- العقائد التسع: للشيخ أحمد بن عبد الأحد الفاروقي الحنفي النقشبندي، مطبوع.

٧٨- العقائد الصحيحة في ترديد الوهّابية النجدية: لحافظ محمّد حسن السرهندي المجددي، مطبوع.

٧٩- عقد نفيس في ردّ شبهات الوهّابي التعيس: لإسماعيل أبي الفداء التميمي التونسي، الفقيه المؤرخ.

٨٠- غوث العباد ببيان الرشاد: للشيخ مصطفى الحمامي المصري، مطبوع.

٨١- فتنة الوهّابية: للشيخ أحمد بن زيني دحلان، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ، مفتي الشافعية بالحرمين، والمدرّس بالمسجد الحرام في مكة، وهو مستخرج من كتابه الفتوحات الإسلامية المطبوع بمصر سنة ١٣٥٤هـ، مطبوع.

٨٢- فرقان القرآن: للشيخ سلامة العزامي القضاعي الشافعي المصري، ردّ فيه على القائلين بالتجسيم ومنهم ابن تيمية و ابن عبد الوهاب، مطبوع.

٨٣- فصل الخطاب في الردّ على بن عبد الوهاب: للشيخ سليمان بن عبد الوهاب شقيق محمّد مؤسس الوهّابية، وهذا أول كتاب ألف ردّاً على الوهّابية.

٨٤- فصل الخطاب في ردّ ضلالات ابن عبد الوهاب: لأحمد بن علي البصري، الشهير بالقبّاني الشافعي.

٨٥- الفيوضات الوهبية في الرد على الطائفة الوهّابية: لأبي العباس أحمد بن عبد السلام البناني المغربي.

٨٦- قصيدة في الردّ على الصنعاني في مدح ابن عبد الوهاب: من نظم الشيخ ابن غلبون الليبي، عدد أبياتها (٤٠) بيتاً، مطلعها:

سلامي على أهل الإصابة والرشدِ   وليس على نجد ومن حلّ في نجد

٨٧- قصيدة في الردّ على الصنعاني الذي مدح ابن عبد الوهاب: من نظم السيد مصطفى المصري البولاقي، عدة أبياتها (١٢٦) بيتاً، مطلعها:

بحمد وليّ الحمد لا بالذمّ أستبدي   وبالحق لا بالخلق للحقّ أستهدي

٨٨- قصيدة في الردّ على الوهّابية: للشيخ عبد العزيز القرشي العلجي المالكي الأحسائي، عدد أبياتها، (٩٥) بيتاً، مطلعها:

لا أيها الشيخ الذي بالهدى رُمي   سترجع بالتوفيق حظّاً ومغنما

٨٩- قمع أهل الزيغ والإلحاد عن الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد: لمفتي المدينة المنورة المحدث الشيخ محمّد الخضر الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٥٣هـ.

٩٠- محق التقوّل في مسألة التوسّل: للشيخ محمّد زاهد الكوثري.

٩١- المدارج السنيّة في ردّ الوهّابية: للشيخ عامر القادري، معلّم بدار العلوم القادرية-كراتشي، الباكستان، مطبوع.

٩٢- مصباح الأنام وجلاء الظلام في ردّ شبه البدعي النجدي التي أضل بها العوام: للسيد علوي بن أحمد الحداد، المتوفى سنة ١٢٢٢هـ، طبع بالمطبعة العامرة بمصر ١٣٢٥هـ.

٩٣- المقالات: للشيخ يوسف أحمد الدجوي أحد كبار مشايخ الأزهـ☹ المتوفى سنة ٣٦٥هـ.

٩٤- المقالات الوفيّة في الردّ على الوهّابية: للشيخ حسن قزبك، مطبوع بتقريظ الشيخ يوسف الدجوي.

٩٥- المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهّابية: للقاضي إسماعيل التميمي التونسي المتوفى سنة ١٢٤٨ هـ مخطوط بدار الكتب الوطنية في تونس رقم (٢٧٨٥)، ومصورتها في معهد المخطوطات العربية- القاهرة، وقد طبع.

٩٦- المنحة الوهبيّة في الردّ على الوهّابية: للشيخ داود بن سليمان النقشبندي البغدادي، المتوفى سنة ١٢٩٩هـ. طبع في بومباي سنة ١٣٠٥هـ

٩٧- المنهل السيال في الحرام والحلال: للسيد مصطفى المصري البولاقي.

٩٨- نصيحة جليلة للوهابية: للسيد محمّد طاهـ☹ آل ملا الكيالي الرفاعي نقيب أشراف إدلب، وقد أرسلها لهم. طبع بإدلب.

٩٩- النقول الشرعية في الردّ على الوهّابية: للشيخ مصطفى بن أحمد الشطي الحنبلي، الدمشقي. طبع في إسطنبول ١٤٠٦هـ

١٠٠- يهوداً لا حنابلة: للشيخ الأحمدي الظواهري شيخ الأزهر.

وغيرهم كثير، فهناك ألوف قد ردوا على دعوة الوهابية، وكشفوا حقيقة قرن الشيطان، وردوا على شذوذه وجرائمه، وكذلك على جرائم أبناءه وأحفاده وأتباعه. نسأل الله أن يريحنا منهم.

خاتمة:

إخواني المسلمين والمسلمات: في خاتمة هذا الكتاب نختصر ما ظهر لنا من نتائج بعد الدراسة والبحث والتمحيص الموضوعي، ولا سيما الخبرة الميدانية من خلال تعاملنا مع السلفية والوهابية:

أولاً: لا يوجد مصطلح (سلفي) في التاريخ الإسلامي لا مذهباً ولا منهجاً، والسلف مرحلة زمنية سلوكية مباركة فحسب، وإن السلف الصالح أمة متعددة الأفكار والرؤى والمذاهب ليس أحد منهم هو الحق بعينه، ولا يحق له أن يحتكر الحق، وإنما الحق مجموع ما كان عليه السلف، فلا يحق لأحد يأتي بعدهم يقلّد أحدهم أن يحتكر صفة السلف لنفسه ومنهجه وينفيها عن غيره.

ولقد اختلف السلف في الفروع واتحدوا في الأصول، فليست مرحلتهم صالحة للاقتداء بالمطلق دون تمحيص للروايات والنصوص على ميزان علم (أصول الفقه) المعتمد عند علماء الأمة.

ثانياً: السلفية والوهابية اليوم شيء واحد بمسميين، ومهما حاول السلفية فصل أنفسهم عن السفلية الوهابية فلن يفلحوا، فالاعتقاد والسلوك واحد.

ثالثاً: ابتدأ تأصيل فكرة السلفية عند ابن تيمية وابن القيم، وكانت رأياً شاذاً أو اجتهاداً باطلاً، رده العلماء في زمانهم وانتهى الأمر، لكنه في صورة الوهابية والسلفية المعاصرة هو من صناعة الكنيسة البروستانتية لتدمير المسلمين وعقائدهم من الداخل.

رابعاً: لابن تيمية -وبعده ابن القيم- ثلاثة وجوه:

- وجه سلوكي: تشبها فيه بأهل التصوف من حيث التعبد والإقبال على الله، فليس في هذا الوجه إشكال، وهو ما يعرفه أكثر الناس (العامة) عن ابن تيمية وابن القيم.

- ووجه فقهي: هو وجه اجتهادي فيه الموافقة للفقهاء وفيه الحسن وفيه الشذوذ، ولكن ذلك يبقى في مجال الاجتهاد، فلا نرى فيه شديد سوء وإن خالف أقوال الأئمة في الأحكام الفقهية.

- ووجه ثالث: (الوجه البدعي) وهو الوجه العقدي فلا يشك من قرأ عقيدة ابن تيمية أنه مجسم كامل التجسيم وإن أنكر ذلك ابن تيمية فلا ينفعه إنكاره.

لقد شذ ابن تيمية في كثير من المسائل منها: (القول بحوادث لا أول لها!! والقول بحلول الحوادث بذات الله!! وأن الله ينزل ولا يخلو منه العرش!! وأن الحسن والقبح عقليان!! وأن العبد فاعل حقيقة!! وأن في الأشياء قوى فاعلة!! وأنه لا يجوز الاستدلال على وجود الله لأن معرفته فطرية!! وأن الله يتكمل بخلقه!! وأن لله أغراض!! وأن لله يدان يعمل بهما!! وأن له عينان يرى بهما!! وأن لله صفات أعيان كاليدين والعينين!! وأن لله صفات اختيارية كالكلام والنزول والصعود!! وأن لله حدّ وجهة وحجم وأنه بائن ومتحرك!! وأن آيات الصفات ليست متشابهة!! وأن السلف لا يقولون بالتأويل ولا بالتفويض!!).

- أما تلامذة ابن تيمية فلم أجد له تلميذاً مخلصاً وافقه في كل عقيدته إلا ابن القيم وابن عبد الهادي وابن أبي العز الحنفي، أما الذهبي وابن كثير -رحمها الله- فقد وافقوه فيما وافق فيه السلف وخالفوه فيما شذّ به عن السلف.

وحاصله: لم يكن ابن تيمية ولا ابن القيم عميلان للصليبيين واليهود، ولا متعمدان إضلال الناس، وإنما كان ابن تيمية كما قال عنه علماء زمانه: (علمه أكبر من عقله) (رجل أضله الله على علم).

أما ابن عبد الوهاب: فرجل ضلال وخبث، ليس له إلا وجهاً واحداً قبيحاً، وتبعه من بعده ممن مشوا على بدعته وضلالته إلى يومنا هذا من مشايخ الوهابية، مشايخ الفتن والتكفير وتضليل علماء المسلمين بفرعيهم السعودي والمصري.

خامساً: شذت السلفية والوهابية:

- في العقيدة بمسألتين أصليتين:

أ- إثبات الآيات المتشابهات على ما هي عليه؛ فنتج عن ذلك: التجسيم، وحلول الحوادث بالله -والعياذ بالله-.

ب- تقسيم التوحيد: فنتج عن ذلك: تكفير المسلمين.

- في الفقه:

مسألة إطلاق مفهوم البدعة: فنتج عن ذلك: تبديع أهل المذاهب الأربعة.

- في الأصول:

مسألة تحريم التقليد: فنتج عن ذلك: الفوضى الفقهية.

فضلاً عن مسائل كثيرة سواها في الفروع أقل خطراً منها.

سادساً: إن السلفية والوهابية هم خوارج العصر الذين حذر النبي ﷺ منهم، وبيّن أنهم قرن الشيطان، وقد قتلوا من المسلمين مالم يقتلوا من الكافرين في العراق وسوريا ومصر وأفغانستان ومالي والصومال واليمن.

سابعاً: السلفية والوهابية: هم سبب تشويه صورة الإسلام في الغرب وعند ضعاف التدين من المسلمين، فهم سبب هجر العلمانيين للإسلام ومناداتهم بالعلمانية، لما يرونه من خرافاتهم وترهاتهم وعدم اعترافهم بالرأي المخالف، وهم أحد أسباب انتشار الإلحاد، فإن فظاظتهم وغلظتهم وطعنهم في سلف الأمة وعلمائها وتكفيرهم للمسلمين شجع ضعاف الإيمان على الإلحاد.

(ومختصر هذه المخاطر في التالي:

١- الانقطاع بين الأجيال المعاصرة وبين أكثر من عشرة قرون، بما فيها من العلماء والآثار العلمية الخالدة، والبحوث الدقيقة في مختلف العلوم والفنون، ولا يخفى ما يترتب على هذا الإهمال لجهود الأمة.

٢- إضعاف موقف الأجيال المعاصرة في مواجهتهم للحملات الشديدة المتكالبة على الدين الإسلامي، وذلك لأن انقطاع الأجيال المعاصرة عن علماء الإسلام في القرون السابقة، ومنع استمدادهم منهم واعتمادهم عليهم، يترتب عليه ضعف كبير في المستوى العلمي لدى المعاصرين، وهو ما نراه بأعيننا في العديد من المجالات العلمية.

٣- القطيعة المفتعلة بين الحاضر والماضي، تترتب على القدح في عقائد جماهير علماء الإسلام، وهذا يتولد عنه بلا شك هدم الثقة فيهم، والشك في معارفهم وعلومهم، ومن فقد ماضيه فهو فاقد بلا ريب حاضره ومستقبله.

٤- الاندفاع نحو التكفير والتبديع لكل مخالف، تتولد عنه آثار نفسية هائلة، وشكوك عقلية عنيفة في كل ما نقل إلينا عمن سبقنا، وأقل هذه الآثار: الشعور بالعزلة النفسية، التي قد تدفع الضعفاء -وأغلب من يتخذ هذا الموقف

منهم- إلى اتباع أساليب عملية هجومية متنطعة، ومتشددة في تعاملهم مع الآخرين.

٥- لا ريب في أن هذه الآثار والنتائج إنما لزمت عند القائلين بها، لأنهم أغفلوا التفريق بين القطعيات والظنيات في العقائد والفقه، وجعلوا بعض الظنيات أموراً مقطوعاً بها، ولم يؤمنوا ببعض القطعيات، فخالفوها، وهذا كله متولد عن مناهج فكرية يسودها الخلل الكبير).[١]

ثامناً: السلفية والوهابية: هم سبب إراقة الدماء في العالم الإسلامي، وسبب التدخل الأجنبي في الدول الإسلامية، فقد سخرهم الغرب لهذه المهمة -من حيث يدرون أو لا- بعدما وصفهم بالإرهابين -وهو وصف حق- فصار يتدخل أهل الصليب بشؤون الدول الإسلامية متى شاؤوا بحجة حماية أمنهم القومي!

تاسعاً: للسلفية والوهابية آلة إعلامية ضخمة جداً جداً لترويج عقائدهم ومفاسدهم، يسكت عنها الغرب لكونها تساعد على تشويه صورة المسلمين في عقول المسلمين وغيرهم، في حين لا يسمح للإسلام أن يرفع صوته عبر علمائه ودعاته الحقيقيين إلا قليلاً -رفع عتب- خوفاً من حلاوة الإسلام المعروض على ألسنة أهل الحق.

وصايا:

١- لا بد من مكافحة هذا الفكر المتطرف الشاذ المبتدع بكل الوسائل:

- عبر العلماء: وذلك بالوسائل الدعوية والتوعوية لإبعاد شباب المسلمين عن هذا الفكر المتطرف الذي يهدم الدين والمجتمع.

- وعبر الحكومات: فهو يشكل خطراً كبيراً على النسيج الاجتماعي والأمن في أي مكان يتواجد فيه، ولا بد للدولة أن تنتهج أسلوبين مختلفين في التعامل بين القادة والأتباع:

إما القادة ودعاة السلفية: فلا بد من القسوة في معاملتهم بعد أن يستتابوا استئناساً بما حكم العلماء من المذاهب الأربعة على ابن تيمية في زمانه.

وأما الشباب السلفي المتبع عن سلامة القلب: فلا بد من إقامة برنامج تتعاون فيه الحكومات مع العلماء لتوعية هؤلاء وتعليمهم العقيدة والإسلام الصحيح.

---

(١) الشيخ سعيد فودة عن موقعه الالكتروني.

٢- **كيفية العصمة من ضلالات السلفية والوهابية:**

إن الضمان للمسلم لئلا ينخدع بضلالات وتدليس السلفية الوهابية سهل جداً؛ وهو: بالنسبة لطلاب العلم:

- أن يراجع فوراً كتب كبار المفسرين من السلف والخلف: كالطبري والقرطبي والرازي والبيضاوي وأبي السعود وابن عاشور والشعراوي -رحمهم الله- ليقرأ فيها التفسير الصحيح لكل آية يستشهد بها السلفية في كلامهم، فمن فعل وجد وعرف ضلال السلفية وتدليسهم على المسلمين بتفسير الآيات وحملها على مالم يحملها أئمة العلم.

- كما يقال في التفسير يقال في كتب شرح الحديث فيراجع المسلم كتب شراح الحديث لا سيما: فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني وكذلك عمدة القاري، وشرح الإمام النووي لصحيح مسلم، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري، والتمهيد لابن عبد البر، فهذه الكتب تغني المؤمن عن شروحات السلفية والوهابية في مسائل العقيدة وشرح الأحاديث، فمن فعل علم ضلال السلفية والوهابية عن جمهرة الأمة في تفسير النصوص الحديثية بأهوائهم.

- من أراد معرفة حكم فقهي فليراجع فوراً كتب مذاهب الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن قدامة المقدسي الحنبلي -رحمهم الله- ليعرف الحكم الشرعي الصحيح بكل أبعاده، فمن فعل عرف شذوذ السلفية والوهابية في الأحكام الشرعية فيعصم نفسه بكتب العلماء.

أما بالنسبة للعامة:

فعليهم أن يلتجؤوا إلى علماء بلادهم من أصحاب المذاهب، لا سيما المفتي، ولكن لينتبه السائل فقد اندس بعض السلفية والوهابية في مكاتب الافتاء العامة في بعض الدول لا سيما في مصر وليبيا، ولا يهم السائل توجه المفتي السياسي مؤيداً للحكم كان أم معارضاً، فإن الوهابية يشيعون أنه لا يجب سؤال علماء السلطان -كما يسمون كل من يخالفهم- وذلك ليصدوا الناس عن العلم والعلماء فيخلوا بهم لإضلالهم.

المصادر والمراجع

الكتاب	المؤلف	دار النشر
القرآن الكريم		
كتب أهل السنة والجماعة		
أولاً: كتب العقيدة		
إلجام العوام عن علم الكلام	حجة الإسلام أبو حامد الغزالي	المكتبة الشاملة
التبصير في علوم الدين وتميز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين	الإسفرييني	المكتبة الشاملة
الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به	الإمام الباقلاني	مكتبة الخانجي القاهرة
الترابط الجذري بين أهل الكتاب والمجسمة	الشيخ عبد الله عكور	موقع الشيخ الإلكتروني
الدرر السنية في الرد على الوهابية	أحمد بن زيني دحلان	مواقع الكترونية لدور النشر
منح الروح الزهر في شرح الفقه الأكبر	محمد علي القاري	مواقع الكترونية لدور النشر
التجسيم في الفكر الإسلامي	د. صهيب الصقار	مواقع الكترونية لدور النشر
الأسماء والصفات	البيهقي	المكتبة الشاملة
شرح العقائد العضدية	الجلال الدواني	مواقع الكترونية لدور النشر
نيل المرام شرع عقيدة الإسلام.	عبد الله بن علوي الحداد	مواقع الكترونية لدور النشر
مفتاح السعادة	طاش زادة كبرى	مواقع الكترونية لدور النشر
الفرق بين الفرق	أبو منصور البغدادي	مواقع الكترونية لدور النشر
الإبانة (النسخة الأصلية)	أبو الحسن الأشعري	دار الأنصار
تبيين كذب المفتري فيما نسب للإمام الأشعري	ابن عساكر	مواقع الكترونية لدور النشر
روضة الناظر	ابن قدامة	مواقع الكترونية لدور النشر
المواقف	الإيجي	دار الكتب العلمية
غرر الفوائد في علم العقائد	د. سعيد فودة	موقع الأصلين
براءة الأشعريين	محمد العربي التباني	موقع الأصلين
أبكار الأفكار	الآمدي	دار الكتب العلمية
شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة	اللالكائي	موقع الأصلين
دفع شبه التشبيه	ابن الجوزي	موقع الأصلين
لوامع النوار البهية	السفاريني	موقع الأصلين
إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات	الشيخ محمود بن محمد خطاب السبكي	موقع الأصلين
اتحاف السادة المتقين	الزبيدي	موقع الأصلين
حاشية البيجوري على متن السنوسية	البيجوري	موقع الأصلين
شرح المقدمات	السنوسي	موقع الأصلين
شرح ام البراهين	السنوسي	موقع الأصلين
العقائد	العز ابن عبد السلام	موقع الأصلين
التجريد في كلمة التوحيد	أحمد الغزالي	موقع الأصلين
عقائد الأشاعرة	د. صلاح الدين الأدلبي	موقع الأصلين

أساس التقديس	الإمام الرازي	موقع الأصلين
درر الألفاظ العوالي بالرد على الموجان والحوالي	الغالبي	موقع الأصلين
الإنسان مسير أم مخير	د. البوطي	دار الفكر
البراهين الساطعة	القضاعي	موقع الأصلين
الإنتصار للأشاعرة	د. سعيد فودة	موقع الأصلين
القضاء والقدر	الإمام الرازي	دار الكتاب العربي
غاية الوصول	شيخ الإسلام زكريا الأنصاري	موقع الكتروني
عون المريد بشرح جوهرة التوحيد	الشيخ عبد الكريم تتان	موقع الأصلين
أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم	حمد السنان	موقع الأصلين
شرح المقاصد في علم الكلام	سعد التفتازاني	دار المعارف العثمانية
الحجة في بيان المحجة	الأصبهاني	موقع الكتروني
ثانياً: كتب متون الحديث		
صحيح البخاري	محمد بن اسماعيل البخاري	المكتبة الشاملة
صحيح مسلم	مسلم بن الحجاج	المكتبة الشاملة
سنن الترمذي	الإمام الترمذي	المكتبة الشاملة
سنن النسائي	الإمام النسائي	المكتبة الشاملة
سنن ابن ماجة	الإمام ابن ماجة	المكتبة الشاملة
مسند أحمد بن حنبل	الإمام أحمد بن حنبل	المكتبة الشاملة
المعجم الكبير	الطبراني	المكتبة الشاملة
المعجم الأوسط	الطبراني	المكتبة الشاملة
صحيح ابن حبان	الإمام ابن حبان	المكتبة الشاملة
كتر العمال	المتقي الهندي	المكتبة الشاملة
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد	الهيثمي	المكتبة الشاملة
المستدرك على الصحيحين	الحاكم النيسابوري	المكتبة الشاملة
مسند البزار	الإمام البزار	المكتبة الشاملة
سنن الدارمي	الدارمي	المكتبة الشاملة
مصنف ابن أبي شيبة	ابن أبي شيبة	المكتبة الشاملة
مصنف عبد الرزاق الصنعاني	عبد الزاق الصنعاني	المكتبة الشاملة
الأدب المفرد	محمد بن إسماعيل البخاري	مؤسسة الكتب الثقافية
شعب الإيمان	البيهقي	مكتبة الرشد
الجامع الكبير	السيوطي	المكتبة الشاملة
الأذكار	النووي	دار الفكر
ثالثاً: كتب شرح الحديث		
فتح الباري بشرح صحيح البخاري	ابن حجر العسقلاني	دار المعرفة
فتح الباري	ابن رجب الحنبلي	المكتبة الشاملة
شرح صحيح مسلم	النووي	المكتبة الشاملة
النهاية في غريب الحديث والأثر	ابن الأثير	المكتبة الشاملة

فيض القدير	المناوي	المكتبة الشاملة
عمدة القاري بشرح صحيح البخاري	ملا ابن علي القاري	المكتبة الشاملة
شرح معاني الآثار	أبو جعفر الطحاوي	المكتبة الشاملة
سبل السلام في شرح بلوغ المرام	الأمير الصنعاني	المكتبة الشاملة
مشارق الأنوار على صحاح الآثار	القاضي عياض	المكتبة الشاملة
إعلام النام بشرح بلوغ المرام	د. نور الدين عتر	المكتبة الشاملة
المنتقى	الباجي	دار الكتب العلمية
نيل الأوطار	الشوكاني	المكتبة الشاملة
مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابين	ملا علي القاري	المكتبة الشاملة
التمهيد	ابن عبد البر	المكتبة الشاملة
شرح ابن ماجة	الإمام السيوطي	المكتبة الشاملة
الجوهر النقي مع سنن البيهقي	ابن التركماني	المكتبة الشاملة
شرح الموطأ	الزرقاني	المكتبة الشاملة
الديباج على مسلم	الإمام السيوطي	المكتبة الشاملة
شرح الأذكار	ابن علان	المكتبة الشاملة
معرفة السنن والآثار	البيهقي	المكتبة الشاملة
اختلاف الحديث	الشافعي	المكتبة الشاملة
شرح ابن بطال	ابن بطال	المكتبة الشاملة
تحفة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي	المباركفوري	المكتبة الشاملة
عمل اليوم والليلة	الدينوري	دار البيان
تحفة الذاكرين بعدة الحصن والحصين	الشوكاني	المكتبة الشاملة
رابعاً: الرجال والعلل		
سير أعلام النبلاء	الذهبي	المكتبة الشاملة
الإصابة في تمييز الصحابة	ابن حجر العسقلاني	المكتبة الشاملة
لب الألباب في تحرير الأنساب	السيوطي	دار صادر بيروت
الدرر الكامنة في اعيان المئة الثامنة	ابن حجر العسقلاني	المكتبة الشاملة
ابن حنبل حياته وعصره وآراؤه الفقهية	محمد أبو زهرة	المكتبة الشاملة
البداية والنهاية	ابن كثير	المكتبة الشاملة
تهذيب الكمال	الحافظ المزي	مؤسسة الرسلة بيروت
طبقات الشافعية	السبكي	المكتبة الشاملة
أقاويل الثقات	مرعي بن يوسف الكرمي	المكتبة الشاملة
المنتظم في التاريخ	ابن الجوزي	المكتبة الشاملة
ترتيب المدارك	عياض	موقع الكتروني
طبقات الحنابلة	ابن أبي يعلى	المكتبة الشاملة
معجم الصحابة	البغوي	المكتبة الشاملة
تهذيب التهذيب	ابن حجر العسقلاني	المكتبة الشاملة
العبر في خبر من غبر	الذهبي	موقع الكتروني
صفوة الصفوة	ابن الجوزي	المكتبة الشاملة

ميزان الإعتدال	الذهبي	المكتبة الشاملة
التاريخ الكبير	محمد بن إسماعيل البخاري	المكتبة الشاملة
الثقات	ابن حبان	المكتبة الشاملة
الإرشاد في معرفة علماء الحديث	الخليل ابن عبد الله الخليلي	المكتبة الشاملة
المقصد الأرشد	ابن مفلح	المكتبة الشاملة
الجرح والتعديل	ابن أبي حاتم	المكتبة الشاملة
طبقات المدلسين	ابن حجر العسقلاني	مكتبة المنار الأردن
حلية الأولياء	أبو نعيم الأصفهاني	المكتبة الشاملة
حاشية السيوطي على سنن النسائي	السيوطي	المكتبة الشاملة
التدوين في أخبار قزوين	الرافعي	موقع الكتروني
شذرات الذهب في أخبار من ذهب	أبو الفلاح الحنبلي	موقع الكتروني
النكت على كتاب ابن الصلاح	ابن حجر العسقلاني	موقع الكتروني
الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع	الخطيب البغدادي	موقع الكتروني
تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين والرد على الألباني	الأنصاري	موقع الكتروني
التقيد والإيضاح	الحافظ العراقي	موقع الكتروني
الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط	البرهان الحلبي	دار الحديث بالقاهرة
تقريب التهذيب	ابن حجر العسقلاني	المكتبة الشاملة
الطبقات الكبرى	ابن سعد	دار صادر
العلل	الدارقطني	موقع الكتروني
تاريخ دمشق	ابن عساكر	موقع الكتروني
الضعفاء	العقيلي	موقع الكتروني
العلل ومعرفة الرجال	أحمد بن حنبل	المكتب الإسلامي بيروت
منهج النقد في علوم الحديث	نور الدين عتر	موقع الكتروني
علوم الحديث	ابن ابي الصلاح	موقع الكتروني
الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب	ابن فرحون	موقع الكتروني
أسد الغابة	ابن الأثير	موقع الكتروني
الوافي بالوافيات	الصفدي	موقع الكتروني
تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام	ابن الضياء	موقع الكتروني
معجم الشيوخ	علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي	موقع الكتروني
مناقب الشافعي	البيهقي	موقع الكتروني
تاريخ بغداد	الخطيب البغدادي	موقع الكتروني
خامساً: كتب الفقه الإسلامي		
الأم	الإمام الشافعي	موقع الكتروني
مغني المحتاج	الشربيني	موقع الكتروني
هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك.	د. نور الدين عتر	موقع الكتروني
حاشية ابن عابدين	ابن عابدين	موقع الكتروني
فتاوى الرملي	الرملي	موقع الكتروني

الاستذكار	ابن عبد البر	موقع الكتروني
طرح التثريب في شرح التقريب	ابن زين العراقي	دار إحياء التراث العربي
تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج	عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن	موقع الكتروني
المدخل	ابن الحاج المالكي	دار التراث
الروضة	ابن قدامة المقدسي	موقع الكتروني
شرح غاية المنتهى للكرمي	الرحيباني	موقع الكتروني
المستوعب	السامري	موقع الكتروني
تحفة الرأي السديد	أحمد بيك الحسيني	دار الكردي دار القاهرة
بدائع الصنائع	الكاساني الحنفي	دار الكتب العلمية
المغني	ابن قدامة	المكتبة الشاملة
الإنصاف	المرداوي	موقع الكتروني
المسابقات	البلتجي	موقع الكتروني
التاج والأكليل	أبو عبد الله المواق المالكي	موقع الكتروني
مطالب أولي النهى	الرحيباني	موقع الكتروني
أسنى المطالب	شيخ الإسلام زكريا الأنصاري	موقع الكتروني
جواهر الأكليل	صالح عبد السميع الأبي الزهري	
حاشية البجيرمي على الخطيب	سليمان البجيرمي الشافعي	دار الفكر
الإقناع	الحجاوي	موقع الكتروني
البحر الرائق في شرح كتر الدقائق للنسفي	الرستغفني	موقع الكتروني
الشرح الكبير	شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي	موقع الكتروني
السيل الجرار	الشوكاني	موقع الكتروني
الفروع	ابن مفلح	موقع الكتروني
نهاية المحتاج	الرملي	موقع الكتروني
المنور	تقي الدين الأدمي	موقع الكتروني
إعانة الطالبين	الدمياطي	دار الفكر
تهذيب الفروق	القرافي	موقع الكتروني
الفواكه الداوني	من مؤلفات المالكية	موقع الكتروني
الفتاوى الهندية	نظام	موقع الكتروني
القوانين الفقهية	ابن جزي	موقع الكتروني
مراقي الفلاح	الطحطاوي	موقع الكتروني
الاختيار	الموصلي	المكتبة الشاملة
تنقيح الفتاوى الحامدية	ابن عابدين	موقع الكتروني
رد المحتار على الدر المختار	محمد أمين بن عمر عابدين	موقع إلكتروني
الفقه الأبسط	الكوثري	موقع الكتروني
الإشفاق على أحكام الطلاق	الكوثري	المكتبة الأزهرية

المجموع شرح المهذب	النووي	موقع الكتروني
مواهب الجليل في شرح مختصر خليل	الحطاب المالكي	دار الفكر
قواعد الحكام في مصالح الأنام	العز بن عبد السلام	موقع الكتروني
المبسوط	السرخسي	موقع الكتروني
الحاوي الكبير	السيوطي	موقع الكتروني
المدونة	الإمام مالك	موقع إلكتروني
الردود	النووي	موقع إلكتروني
حاشية الدسوقي	محمدبن احمد بن عرفة الدسوقي	موقع إلكتروني
حاشية القيلوبي على المحلي	القيلوبي	موقع إلكتروني
الكافي في فقه أهل المدينة	ابن عبد البر	موقع إلكتروني
موسوعة أحكام الطهارة	ديبان محمد الديبان	المكتبة الوقفية
دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة.	عمر سليمان الأشقر	دار النفائس
منتهى الإرادات	ابن النجار	موقع إلكتروني
الجامع الصغير في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.	أبي يعلى الفراء	موقع إلكتروني
المعيار المعرب	أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي.	طبعة الوقاف المغربية
سادساً: أصول فقه		
المستصفى	أبو حامد الغزالي	المكتبة الشاملة
الإحكام	الآمدي	المكتبة الشاملة
جمع الجوامع	تاج الدين السبكي	المكتبة الشاملة
البرهان	الجويني	موقع إلكتروني
البدعة الحسنة من أصول التشريع	عيسى الحميري	موقع إلكتروني
المقاصد	النووي	موقع إلكتروني
رفع الحاجب عن مختصر بن الحاجب	الإمام السبكي	موقع إلكتروني
المحصل	د. حسين أتاي	موقع إلكتروني
شرح المقاصد	د. عميرة	موقع إلكتروني
حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع	حسن العطار	دار الكتب العلمية بيروت
البيان في مذهب الأمام الشافعي	يحيى أبو حسين الشافعي	موقع إلكتروني
الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف	الدهلوي	موقع إلكتروني
الكليات	أبي البقاء	موقع إلكتروني
تاريخ المذاهب الإسلامية	محمد أبو زهرة	موقع إلكتروني
الفكر السامي	الحجوي الثعالبي	دار الرباط
اللامذهبية	د. البوطي	موقع إلكتروني
الأشباه والنظائر	السيوطي	دار الكتب العلمية
الميزان	الشعراني	موقع إلكتروني
المنثور في القواعد	الزركشي	موقع إلكتروني
فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت	الكنوي	دار الكتب العلمية

شرح الكوكب المنير	محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار	دار الكتب العلمية
عمدة التحقيق في الاجتهاد والتقليد.	محمد سعيد الباني	موقع إلكتروني
فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك	القاضي محمد بن أحمد عليش	موقع إلكتروني
اختلاف المذاهب	السيوطي	موقع إلكتروني
كلمة علمية هادية حول جملة إذا صح الحديث فهو مذهبي	سليمان وهبي غاونجي	موقع إلكتروني
بداية المجتهد ونهاية المقتصد	ابن رشد	موقع إلكتروني
البيان والتحصيل	ابن رشد	موقع إلكتروني
أصول السرخسي	السرخسي	موقع إلكتروني
محاضرات بالفقه المقارن	د. البوطي	موقع إلكتروني
الإحكام	القرافي	موقع إلكتروني
المحصول	الرازي	موقع إلكتروني
التحبير شرح التحرير	المرداوي الحنبلي	موقع إلكتروني
سابعاً: كتب التفسير وعلوم القرآن		
مفاتيح الغيب	الرازي	دار الفكر بيروت
تفسير البيضاوي	البيضاوي	دار الفكر
التحرير والتنوير	ابن عاشور	المكتبة الشاملة
تفسير الكشاف	الزمخشري	المكتبة الشاملة
البحر المحيط	ابن حيان الأندلسي	المكتبة الشاملة
تفسير ابن كثير	ابن كثير	المكتبة الشاملة
أحكام القرآن	ابن العربي	المكتبة الشاملة
البحر المحيط	الزركشي	دار الكتبي
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز	ابن عطية	دار ابن حزم
الجامع لأحكام القرآن	القرطبي	دار الرسالة
غريب القرآن	الراغب الأصفهاني	مكتبة نزار
معاني القرآن	الزجاج	المكتبة الشاملة
تفسير الشعراوي	محد متولي الشعراوي	المكتبة الشاملة
البحر المديد	ابن عجيبة	المكتبة الشاملة
روح المعاني	الآلوسي	المكتبة الشاملة
جامع البيان	الإمام الطبري	المكتبة الشاملة
تفسير النسفي	النسفي	المكتبة التوفيقية
فتح القدير	الشوكاني	المكتبة الشاملة
الدر المنثور	السيوطي	المكتبة الشاملة
تفسير البغوي	البغوي	المكتبة الشاملة
الكشف والبيان	الثعالبي	دار إحياء التراث العربي
الاتقان في علوم القرآن	السيوطي	المكتبة الشاملة
منار الهدى في بيان الوقوف والابتدا	الأشموني	المكتبة الشاملة

أحكام القرآن	الجصاص	المكتبة الشاملة
غريب القرآن	السسجستاني	المكتبة الشاملة
اللباب في علوم الكتاب	أبن عادل الحنبلي	المكتبة الشاملة
مجمع البيان	الطبرسي	المكتبة الشاملة
ثامناً: كتب اللغة		
مغني اللبيب	ابن هشام الأنصاري	المكتبة الشاملة
شرح الألفية	ابن عقيل	المكتبة الشاملة
المصباح المنير	الفيومي	المكتبة الوقفية
الأفعال	ابن القوطية الأشبيلي	المكتبة الشاملة
شرح نهج البلاغة	أبي حامد عبد الحميد بن هبة الله	
لسان العرب	ابن منظور	المكتبة الشاملة
معجم مقاييس اللغة	ابن فارس	المكتبة الشاملة
تاج العروس	الزبيدي	المكتبة الشاملة
مختار الصحاح	الجوهري	المكتبة الشاملة
أساس البلاغة	الزمخشري	المكتبة الشاملة
الأغاني	أبي الفرج الأصفهاني	دار الفكر
الدر المصون في علم الكتاب المكنون	السمين الحلبي	المكتبة الشاملة
تاسعاً: كتب السيرة		
سيرة ابن هشام	ابن هشام	المكتبة الشاملة
خلاصة الوفا من أخبار دار المصطفى	السمهودي	المكتبة الشاملة
دلائل النبوة	البيهقي	دار الكتب العلمية
سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد	محمد بن يوسف الصالحي الشامي	المكتبة العلمية
دلائل النبوة	الأصبهاني	المكتبة الشاملة
عاشراً: كتب منوعة		
هيمان الزاد إلى دار المعاد	أطفيش	المكتبة الشاملة
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون	حاجي خليفة	المكتبة الشاملة
وفاء الوفاء في اخبار دار المصطفى.	السمهودي	دار إحياء دار التراث
العواصم من القواصم	ابن العربي	المكتبة الشاملة
الزواجر عن ارتكاب الكبائر	ابن حجر الهيتمي	دار الفكر
جامع بيان العلم وفضله	ابن عبد البر	المكتبة الشاملة
تلبيس ابليس	ابن الجوزي	دار الفكر
اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين	مرتضى الزبيدي	المكتبة الشاملة
الروح	ابن القيم	المكتبة الشاملة
التحف في مذاهب السلف	الشوكاني	مطبعة المدني جدة

حادي عشر: كتب تاريخ معاصرة		
لمع الشهاب في سيرة السلفية الوهابية	حسن بن جمال بن أحمد الريكي	المكتبة الشاملة
صراع الأمراء	إبراهيم عبد العزيز عبد الغني	المكتبة الشاملة
لسراة الليل هتف الصباح	عبد العزيز التويرجي	المكتبة الشاملة
صفحات من تاريخ الجزيرة العربية	د. محمد عوض الخطيب	المكتبة الشاملة
من أخبار الحجاز ونجد	تاريخ الجبرتي	المكتبة الشاملة
تاريخ نجد	حسين بن غنام	المكتبة الشاملة
حادي عشر: كتب في بيان ضلال السلفية		
السلفية مرحلة زمنية مباركة ليست مذهب إسلامي	د. البوطي	المكتبة الشاملة
شفاء السقام في زيارة خير الأنام	الإمام السبكي	دار الجيل بيروت
مصباح الظلام في المستغيثين بخير النام في اليقظة والمنام	محمد بن موسى بن النعمان المراكشي	دار الكتب العلمية
شواهد الحق بالاستغاثة بسيد الخلق	يوسف النبهاني	المكتبة الشاملة
قوة الدفاع	محمد التيجاني	المكتبة الشاملة
المقالات	زاهد الكوثري	المكتبة الشاملة
فتنة الوهابية	أحمد زيني دحلان	المكتبة الشاملة
الهداية	مكي بن أبي طالب القيسي	المكتبة الشاملة
أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين	محمد عوامة	دار المنهاج بجدة
المؤنق في إباحة تحلي النساء بالذهب المحلق وغير المحلق.	مصطفى العدوي	المكتبة الشاملة
الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد	الشوكاني	المكتبة الشاملة
السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة	ابن حميد	موقع إلكتروني
الردود الشرعية في الرد على الوهابية	الشطي	موقع إلكتروني
حقيقة التوسل	محمد حسنين مخلوف	موقع إلكتروني
إبراز الغي الواقع في شفاء العي	اللكنوي	موقع إلكتروني
التوسل	ابن مرزوق	موقع إلكتروني
غوث العباد	مصطفى الحمامي	موقع إلكتروني
رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة	محمود سعيد ممدوح	دار الفقيه دبي
رفع الستور عما أشكل من أحكام القبور	محمود سعيد ممدوح	دار الفقيه دبي
إتحاف الأذكياء بجواز التوسل بالأنبياء	محمد بن صديق الغماري	موقع إلكتروني
الفتوحات الإسلامية	أحمد زيني دحلان	موقع إلكتروني
مفهوم السلف والسلفية	د. سليمان الشوايثي	دار الرياض
ثاني عشر: كتب التصوف		

الرسالة	القشيري	موقع إلكتروني
سعادة الدارين	السمنودي	موقع إلكتروني
الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية	ابن علان	دار الكتب العلمية
القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع	السخاوي	موقع إلكتروني
شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني	الزرقاني	المكتب الإسلامي
حجة الله على العالمين	النبهاني	موقع إلكتروني
ثالث عشر: كتب السلفية والوهابية		
مجموع الفتاوى	ابن تيمية	المكتبة الشاملة
تلبيس الجهمية	ابن تيمية	المكتبة الشاملة
التسعينية	ابن تيمية	المكتبة الشاملة
التدمرية	ابن تيمية	المكتبة الشاملة
الاستغاثة في الرد على البكري	ابن تيمية	دار الوطن للنشر الرياض
السنة	عبد الله أحمد بن حنبل	المكتبة الشاملة
التحفة المدنية في العقيدة السلفية	حمد بن ناصر	المكتبة الشاملة
معارج القبول	حافظ حكمي	المكتبة الشاملة
أصول مذهب الإمام أحمد	عبد الله بن عبد المحسن التركي	المكتبة الشاملة
القواعد المثلى	ابن عثيمين	المكتبة الشاملة
الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق	ابن سحمان	المكتبة الشاملة
شرح العقيدة الطحاوية	الراجحي	المكتبة الشاملة
اجتماع الجيوش	ابن القيم	المكتبة الشاملة
إغاثة اللهفان	ابن القيم	المكتبة الشاملة
بدائع الفوائد	ابن القيم	المكتبة الشاملة
الصلاة وحكم تاركها	ابن القيم	المكتبة الشاملة
فقه الائتلاف، قواعد التعامل مع المخالفين بالإنصاف	محمود محمد الخزندار	المكتبة الشاملة
الاختيارات العلمية في اختيارات ابن تيمية	علاء الدين البعلي	المكتبة الشاملة
التوحيد الذي هو حق الله على العبيد	السفلية الوهابية	المكتبة الشاملة
الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الأثبات والتتريه	د. محمد الجامي	المكتبة الشاملة
القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد	عبد الرؤوف بن عبد المحسن البدر	دار ابن القيم
الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية	د. مفرح القوسي	دار الفضيلة الرياض
منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثره في العقيدة	عثمان بن علي حسن	مكتبة الرشد
إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد	صالح الفوزان	المكتبة الشاملة
جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية	ابن قيصر الأفغاني	المكتبة الشاملة
مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم	ابن الموصلي	المكتبة الشاملة

المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات	محمد بن عبد الرحمن المغراوي	دار الرياض
جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية	ابن عبد الوهاب	المكتبة الشاملة
التوصل إلى حقيقة التوسل	نسيب الراعي	المكتبة الشاملة
الكشف المبدي لتموية السبكي.	محمد الفقيه	المكتبة الشاملة
الملامح الرئيسية للمنهج السلفي	د. علاء بكر	الدار السلفية للنشر
شرح الواسطية	البراك	المكتبة الشاملة
مجانبة أهل الثبور والمصلين في المشاهد والقبور	الراجحي	المكتبة الشاملة
شرح الطحاوية	ابن أبي العز الحنفي	المكتبة الشاملة
حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين	عبد الرحيم السلمي	دار المعلمة
الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح	ابن تيمية	المكتبة الشاملة
إرواء الغليل	الألباني	المكتبة الشاملة
فقه الذكر والدعاء	محمد بن احمد الدسوقي الشنتوري	دار الجيل بيروت
القول المفيد على كتاب التوحيد	ابن عثيمين	المكتبة الشاملة
عداء الماتريدية للعقيدة السلفية	ابن قيصر الأفغاني	المكتبة الشاملة
معارج الوصول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول	حافظ بن أحمد حكمي	دار ابن القيم
التوسل أحكامه وأنواعه	الألباني	المكتبة الشاملة
علم أصول البدع	الحلبي	المكتبة الشاملة
موقف ابن تيمية من الأشاعرة	د. عبد الرحمن المحمود	مكتبة الرشد
حقيقة البدعة وأحكامها	الغامدي	المكتبة الشاملة
تخريج الألباني لشرح الطحاوية	الألباني	دار الفكر العربي القاهرة
زوائد الزهد	عبد الله بن أحمد بن حنبل	المكتبة الشاملة
البدع والنهي عنها	ابن وضاح	المكتبة الشاملة
الحوادث والبدع للطرطوشي	تحقيق الحلبي	المكتبة الشاملة
مدارج السالكين	ابن القيم	المكتبة الشاملة
تاريخ نجد عنوان المجد	ابن بشر	المكتبة الشاملة
الدرر السنية في الأجوبة النجدية	عدد من مشايخ نجد السلفيين	المكتبة الشاملة
الدفاع عن الحديث	الألباني	المكتبة الشاملة
صحيح أبي داوود	الألباني	المكتبة الشاملة
سلسلة الأحاديث الصحيحة	الألباني	المكتبة الشاملة
سلسلة الأحاديث الضعيفة	الألباني	المكتبة الشاملة
منهج الأشاعرة في العقيدة	د. سفر الحوالي	المكتبة الشاملة
الرد الشامل على عمر كامل	عبد الله الموجان	المكتبة الشاملة
مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية	ادريس محمود ادريس	مكتبة الرشد
الصارم المنكي بالرد على السبكي	ابن عبد الهادي	المكتبة الشاملة
البراهين على ان لا بدعة حسنة في الدين والرد على شبهة المخالفين	أبي معاذ السلفي	المكتبة الشاملة

صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان	السهسواني	المكتبة الشاملة
العقائد السلفية بأدلتها العقلية والنقلية	آل بوطامي	المكتبة الشاملة
مجموع فتاوى ابن عثيمين	ابن عثيمين	المكتبة الشاملة
دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ ابن عبد الوهاب	عبد العزيز عبداللطيف	المكتبة الشاملة
التوسل	الألباني	المكتبة الشاملة
اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم	ابن تيمية	المكتبة الشاملة
الكلام الطيب	ابن تيمية	المكتبة الشاملة
الوابل الصيب	ابن القيم	المكتبة الشاملة
العرش	الذهبي	المكتبة الشاملة
العلو للعلي الغفار	الذهبي	المكتبة الشاملة
الرد على الجهمية	عثمان بن سعيد الدارمي	المكتبة الشاملة
شرح قصيدة ابن القيم	أحمد بن إبراهيم عيسى	المكتب الإسلامي بيروت
الرد على المنطقيين	ابن تيمية	المكتبة الشاملة
العلو	ابن قدامة	المكتبة الشاملة
إثبات علو الله على خلقه	أسامة القصاص	المكتبة الشاملة
إبطال التأويلات	القاضي أبي يعلى الحنبلي	المكتبة الشاملة
المنهج السلفي عند ناصر الدين الألباني	عمرو عبد المنعم سليم	المكتبة الشاملة
أصل صفة صلاة النبي ﷺ	الألباني	مكتبة المعارف الرياض
إعلام الموقعين	ابن القيم	دار ابن الجوزي
طبقات الحنابلة	أبي يعلى	دار المعرفة بيروت
فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد	عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ	المكتبة الشاملة
تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد	سليمان بن عبد الله بن ابن عبد الوهاب	المكتبة الشاملة
الصواعق المرسلة	ابن القيم	دار العاصمة الرياض
أوليات الحركة الإسلامية	د. يوسف القرضاوي	المكتبة الشاملة
الفتاوى الحديثية	الحويني	المكتبة الشاملة
الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة	الألباني	المكتبة الشاملة
تلخيص أحكام الجنائز	الألباني	المكتبة الإسلامية الأردن
مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة	الألباني	المكتبة الإسلامية بالأردن
لقاء الباب المفتوح	ابن عثيمين	المكتبة الشاملة
فتاوى اللجنة الدائمة	مجموعة من مشايخ السلفية	المكتبة الشاملة
زاد المعاد من هدي خير العباد	ابن القيم	المكتبة الشاملة
التوحيد أولاً يا دعاة الإسلام	الألباني	المكتبة الشاملة
مختصر العلو للعلي الغفار	الألباني	المكتب الإسلامي
الأجوبة النافعة	الألباني	المكتبة الشاملة
صلة التراويح	الألباني	المكتبة الشاملة
أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن	محمد الأمين الشنقيطي	المكتبة الشاملة

تحفة المودود في أحكام المولود	ابن القيم	المكتبة الشاملة
تمام المنة في التعليق على فقه السنة	الألباني	دار الراية الرياض
كشف الشبهات	ابن عبد الوهاب	المكتبة الشاملة
موقع أهل الحديث - السلفي		
رابع عشر: مواقع إلكترونية		
موقع الأصلين بإشراف الأستاذ سعيد فودة.		
مواقع وصفحات فيس بوك متنوعة.		

الفهرس العام

			المطلب التاسع: اعتقاد ابن تيمية بأن كلام الله تعالى حرف وصوت قديم النوع حادث الآحاد فالله عنده يخلق كلاماً في نفسه ويعدم كلاماً قبله!!!!!		٢٢٥
			المطلب العاشر: اعتقاد ابن تيمية أن الله تعالى محيط بالكون بذاته أي أن شكله كروي لأنه يوافق علماء الكونيات في زمانه أن الكون كروي!!!		٢٢٩
			المطلب الحادي عشر: الاستواء عند ابن تيمية هو الجلوس على العرش ومماسته، والعرش عنده سرير الملك الذي تحمله الملائكة وتشعر بثقل ووزن الله تعالى، وأن الله يوم القيامة يجلس النبي محمداً ﷺ معه على العرش!		٢٣٠
			المطلب الثاني عشر: من عقائد ابن تيمية أنه يجوز على الله تعالى أن يمس النجاسات والشياطين كما يجوز أن يمس البشر!!!!		٢٣١
			المطلب الثالث عشر: شذوذ ابن تيمية في شرحه معنى صفة (الصمد) وتفسيرها بمعنى ورد في اللغة: (المصمت الذي لا جوف له)!!!!!		٢٣١
			المطلب الرابع عشر: عند ابن تيمية الله تعالى يتحرك من مكان إلى مكان يترل ويصعد وينتقل كسائر المخلوقات!!!		٢٣٢
			المطلب الخامس عشر: تجرأ ابن تيمية على الله باعتقاده أن لله أبعاضاً وأن بعضه أعلى من بعض!!!!		٢٣٣
			المطلب السادس عشر: شذوذ		٢٣٤

تم بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله.